القُرُوض الدَّوْلِيَّة

وآثَارُها علَى اقتِصَادَات الدُّوَل الإسْلَامِيَّة

يَحْيَى السَّيِّد عُمَر



دار الأصول العلمية
İLMİ USÛLLER YAYINEVİ

الـقُـرُوض الـدَّوْلِـيَّة

وآثَارُها علَى اقتِصَادَات الدُّوَل الإسْلَامِيَّة

يَحيَى السَّيِّد عُمَر

1439هـ / 2018م

القروض الدولية

وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية

ISBN : 978-605-7896-19-3

تأليف: يحيى السيد عمر

الطبعة الأولى: 2018

الطبعة الثانية: 2021

قياس الكتاب: 17×24



دار الأصول العلمية

İLMÎ USÛLLER YAYINEVİ

Fb: daralusool - Tw: daralusool

www.dar-alusool.com - info@dar-alusool.com

Balabanağa Mah. Büyük Reşitpaşa Cad. 16B/15، Fatih-ISTANBUL

هاتف : 83 77 816 0090537 - جوال : 04 61 514 0090212

Basım / Cilt: Step Ajans Matbaa Ltd $

Goztepe Mah. Bosna Cod. No : 11 Baclar / ISTANBUL

Tel: (212) 446 88 46 / Sertifika No 12266

للتواصل مع المؤلف: yahya@yahyaomar.com www.yahyaomar.com

@yahyaomarYO /yahya-sayed-omar-5733a2141



{ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

[سورة طه: 114]

اللَّهُمَّ لك الحَمْـدُ أَكْمَلُهُ..
ولك الثَّـنَاءُ أجْمَلُهُ.. ولك القـوْلُ أبْلَغُهُ..
ولك العِلْمُ أحْكَمُهُ.. ولك السُّلْطَانُ أقْوَمُهُ.. ولك الجَلالُ أعْظَمُهُ..
الحَمْدُ لِلَّهِ بما اخْتَصَّ به عِبادَهُ مِنْ سَمْعٍ وبَصَرٍ وأَفْئِدةٍ، وبما هَيَّأَ لَهُمْ من صُنُوفِ العِلْمِ، وبما أَعانَهُمْ بِهِ على تَوْثِيقِ خِطابِهِمْ على وجْهٍ يَرْضاهُ..
حَمْدًا كَثِيرًا يَلِيقُ بِجَلالِهِ ومَقامِهِ، وثَناءً وهو أَهْلٌ لِعَظِيمِ الثّناءِ..

وصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى المَبعوثِ رَحْمةً للعَالَمِينَ نَبِيُّنا مُحَمَّدٍ،
وَعَلَى آلِه وصَحْبِهِ في الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ..
وَفي الْمَلأِ الأَعْلَى إِلَى يَوْمِ الْدِّينِ..

أُهْدِي هذا الكِتابَ

إلى والِدِي -رَحِمَهُ الله- و**إلى والِدَتِي**..
صَاحِبَيِ الفَضْلِ، وأَبْلَغِ الأَثَرِ في سابِقِ مَحَطّاتِ حَياتِي وقادِمِها..

إلى زَوْجَتِي..
رَفِيقَةِ الدّرْبِ، أَمانَةِ اللَّهِ عِنْدِي ووَصِيّةِ رَسُولِهِ.

وَأَبْنائِي..
حَصادِ العُمْرِ، وقُرّةِ العَيْنِ..
في حِفْظِ اللَّهِ وكَلاءَتِهِ.

شُكْرٌ وعِرْفانٌ

وَما وُفِّقَ سَعْيٌ واجْتِهادٌ وبَحْثٌ إلّا بفَضْلِ اللّهِ ومِنَّتِهِ، فالحَمْدُ لِلّهِ أَوّلًا وآخِرًا، أَنْ أَيّدَنَا بنِعَمِهِ..

وَصادِقُ الشُّكْرِ، وعَظِيمُ الامْتِنانِ، لِمَنْ أَسْدَى لِيَ المَشُورةَ وأَعانَنِي لِإتمْامِ هذه الدِّراسةِ..

ولأَساتِذَتِي الكِرام، ولِمَنْ أَشارَ إليَّ بنُصْحٍ أَوْ فِكْرةٍ..
إقْرارًا بِفَضْلِهِمْ ودَوْرِهِمْ..
فَجَزاهُمْ اللَّهُ خَيْرًا، وأَعْلَى مَقامَهُمْ..

تقديم

بقلم الدكتور أشرف محمد دوابه

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه..

وبعدُ:

تُعَدُّ قضيَّة الدَّيْن العامّ من أهمّ القضايا التي لها تأثيرٌ مباشِرٌ على اقتصادات الدول، ومستوى معيشة أبنائها، ومستقبل الأجيال الحاليَّة والقادمة فيها؛ فهي تَتَطَلَّبُ توفير المـــوارد الحكوميَّة اللَّازمة لذلك من ميزانيّتها. ومِنْ ثَمَّ فإنها تُشَـــكِّل جزءاً مُهِمّاً من إدارة الدَّيْن الحكوميّ، والموازنة العامَّة للدولة، وإدارة الاحتياطيّ من النَّقد الأجنبي. وقد ظهرت مشـــكلة الديون في العديد من الدول الإسلاميَّة، وارتبطت بأبعاد نفسيَّة ووطنيَّة تمسُّ الســـيادة الوطنيَّة، لا سِـــيَّما في ظلِّ الدور الذي تلعبه المؤَسَّسَات الماليَّة الدوليَّة، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ من الاســـتعمار الماليّ، وتوريـــط الدول في ديون خارجيَّـــة لا قِبَل لها بها، فضلاً عـــن التضحية بالحماية الاجتماعيَّة؛ مـــما زاد مِن بَرَاثِن الفقر والتشرُّد والبَطَالَـــة، والحرمان من الرعاية الصحيَّة الفعَّالة، والتعليم المناسب، وتعميق التفاوت الاجتماعي، وتحويل اقتصاد تلك الـــدول إلى حلقة مُفَرَّغَة من الديون تأكل الأخضر واليابس، وتجعل من التَّنْمِيَة حبراً على ورق، وباباً لخدمة الديون، لا سيَّما في ظلِّ محدوديَّة التَّمويل الدوليّ الإسلاميّ، والذي كاد ينحصر دوره المُؤَسَّـــسِيّ في البنك الإسلاميّ للتَّنِمية التَّابع لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ بجدَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة.

وقـــد كان من نتاج ذلك ظهـــور هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم، وهو في أصله أطروحة ماجســـتير بعنوان "القروض الدوليَّـــة وأثرها على اقتصادات الدول الإسلاميَّة" للأستاذ/ يحيى السَّـــيِّد عمر، والذي أشرفتُ على أُطروحته هذه بجامعة إسطنبول صباح الدين زعيم التركيَّة.

وقـــد تناول الباحث هذا الموضوع المُهمّ من جوانب متعدِّدَة؛ حيث تَطَرَّقَ إلى مفهوم التمويل الدوليّ وأهمِّيَّته، ومراحل تطوُّره، ومصادره الرســـميَّة وغير الرسميَّة، وأبرز مؤسَّسَاته والسِّياسَات التَّمويليَّة لتلك المؤسَّسَات.

كما تناول الباحث آثار القروض الدوليَّة على اقتصادات الدول العربية والإســـلاميَّة، وأسباب المديونيَّات الخارجيَّة في الدول النَّامية، وآثارها، والحلول المقترَحَة لها.
وتَطَـــرَّقَ الباحث كذلك إلى تجارب التَّمويل الـــدوليّ في ماليزيا والبرازيل وتركيا؛ كنـــماذج ناجحةٍ، واليونان وبيرو وزامبيا ومصر كنماذج فاشـــلةٍ، كما تناول تأصيلاً مقاصديّاً للاقتصاد الإسلاميّ، واقترح اســـتراتيجيَّات إسلاميَّة بديلة عن القروض الدوليَّة المعاصِرة.

وقد عرَض الباحث بحثه بأســـلوبٍ ســـهلٍ وموضوعيٍّ يعكس مدَى جِدِّيَّته في تناول الموضوع، وسَعْيه إلى وَضْع الحلول لتلك القضيَّة الشائكة التي تَمَسُّ استقلاليَّة الدول الإسلاميَّة، وتجعلها تدور في فَلَك التَّبَعِيَّة.
هذا، وأســـأل الله العليّ الكريم ربّ العرش العظيم، أن ينفع بهذا البحث، وأن يجزي كاتبه خير الجزاء على ما قَدَّم، اللهم آمين، وآخِر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين .

د. أشرف محمد دوابه
أستاذ التمويل والاقتصاد الإسلامي
بجامعة صباح الدين زعيم

إسطنبول في الأربعاء 29 من المحرم 1440هـ
الموافق 10 أكتوبر 2018م

المقدمة

لقد أصبح مفهوم التمويل الدولي **International Finance**، منتشراً على نطاق عالمي واســـع، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي نشأت على إِثْرِهِ مؤسسات التمويل الدولية الكبرى، مثل "صندوق النقد الدولي"، و"البنك الدولي"، وغيرهما من المؤسســـــات المالية العاملة في هذا المجال، وذلك على إِثْرِ ما عُرِفَ آنذاك بـ "مشروع مارشال"(1)، الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية؛ للمساهمة في إعادة إعمار دول أوروبا التي مزَّقتها الحرب، قبل أن يتطوَّر الأمرُ فيما بعدُ ليشـــمل المساهمة في تنمية اقتصادات دول العالم النامي من خلال مؤسسات التمويل الدولية.

ولقد شهدت حِقْبَةُ التسعينيات من القرن الماضي تَزَايُدَ أنشطة الأسواق المالية العالمية ونموَّها بشكل ملحوظٍ، لا ســـيما على صعيد صور وأنماط القروض الدولية المُوَجَّهَة للبلـــدان النامية، قبل أن يَحْدُثَ تقلُّص مفاجـــئ لهذا النموِّ في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية (2) التي شهدها النصف الثاني من العام 1997م.

1. خطة اقتصادية أُطلقت بمبادرة من وزير الخارجية الأميركي الأسـبق جورج مارشـال عام 1947م، من أجل مساعدة البلدان الأوروبية على إعادة إعمار ما دمَّرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاداتها من جديد، وذلك عبر تقديم هبات عينية ونقدية بالإضافة إلى حزمة من القروض الطويلة الأمد. (Marshall Plan, Encyclopedia Britannica, available at: goo.gl/UbCQgX)
2. بـدأت الأزمة المالية الآسـيوية في عام 1997م؛ في تايلانـد عقب انهيار عملتها، ثم انتشرت الأزمة لتضرب دول جنوب شرق آسيا، فانخفضت أسعار البورصات المالية مقابل ارتفاعٍ هائل في القروض، وتأثرت تلك الدول بهذه الأزمة وعانت من انخفاض الطلب، وضعف الثقة في أسـواقها، وهروب رؤوس الأموال، وانهيار سـعر الصرف، مما أدَّى إلى إضعاف القطاع المالي بها. ما دفع صندوق النقد الدولي إلى التدخل عارضاً مسـاعدته المشروطة؛ فقبلت إندونيسيا التعاون ورفضته ماليزيا، وكان رفض ماليزيا للقرض آنذاك نابعاً من رؤيتها أن برنامج التكييف الهيكلي المربوط بقرض صندوق النقد الدولي لا يلبي احتياج اقتصادها في تلك اللحظة، وأن تطبيق ذلك البرنامج قد تكون له تبعات سلبية. أما إندونيسيا فقبلت القرض وقبلت برنامج صندوق النقد الدولي المصاحب له، والذي اشترط تنفيذ إجراءات اقتصادية حادة في وقت محدود. (Asian financial crisis: When the world started to melt, euromoney, December 1997, available at: goo.gl/uwk182) ، (Asian financial crisis, Encyclopedia Britannica, available at: goo.gl/N5PPiV)

ومن ثَمَّ فقد شــكَّل قياس حجم تدفقات رأس المال واتجاهاته العكسية، مصدرَ إلهام واهتمام للعديد من المؤلَّفات والدراســات المعنية بقضايا التمويل والاقتصاد الدولي، ولكنَّ عدداً قليلاً، نسبياً، من تلك الدراسات تطرَّق لمحددات القروض الدولية، وآثارها على اقتصادات الدول العربية والإســلامية بشــكل معمَّق ورئيس؛ حيث اتسمت تلك الدراســات القليلة التي تناولت تلك القضية بكونها دراســات جزئية أو مقارنة، فيما انكبَّتْ غالبية الدراســات المحلية أو الدولية عــلى تحليل مفصَّل للعناصر التي أثَّرت في تطور الديون الممنوحة للاقتصادات الرئيسة الناشئة في أمريكا اللاتينية وآسيا.
وعلى صعيــد الدوافع والمحفِّزات، تختلف الأســباب التي تُلْجِــئ الدولَ للقروض الدولية بصورها المختلفة، ســواءً من الدول أو من البنوك والمؤسسات المالية؛ الدولية والإقليمية الكبرى. كما تتبايــن الآراء والتحليلات التقييمية حول القروض الدولية؛ باختلاف المنطلقات النظرية والخلفيات الأيديولوجية، إضافة إلى الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تؤثِّر وتتأثر بقرارات العرض والطلب؛ ففي حين يرى البعض أنه خطوةٌ أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة، يراه آخرون ضغوطاً وديوناً متراكمة مخصَّصة، في الأغلب، للأمور الاســتهلاكية غير المُنْتِجَةِ للقيمة المضافة، بما يُثْقِلُ كاهل الأجيال القادمة التي ستتحمل عِبْء تسديدها، لا غيرُ.

والقروض الدولية ليست صورة نمطية واحدة، بل هي مختلفة متنوعة، بحسب الدوافع المُلِحَّة لطالبها، من ناحية، وبحســب جهة التمويل والإقراض من ناحية ثانية، فهناك نمــط القروض الداخلية، وهي تلك التي تَحْصُل عليها الدولُ داخلياً، من دون تجاوز ترابها الوطني، ســواءً كان ذلك مِن قِبَلِ أشــخاصٍ طبيعيين أو أشخاص اعتباريين معنويــين، كما أن هناك نمط القروض الخارجية، وهي تلك التي يتم الحصول عليها من دولة أخرى، أو من مؤسسة مالية دولية أو إقليمية.

وعلى صعيد الآثار والاســـتحقاقات، يُعَدُّ الاقتراض الداخلي أفضل، إلى حدٍّ كبير، من الاقـــتراض الخارجي؛ بالنظر إلى أنه في حالة الاقتراض الداخلي تتمكن الحكومات من تفادي بعض الشروط المُقيِّدة والمُجْحِفة عليها، أو تخصيص بعض المزايا المشـــجِّعة للجهات المانحة للقروض؛ أيّاً كان شكلها. وهذا يُعَدُّ، قطعاً، أيسر حالاً من صور القروض الخارجية التي يتم فيها إجبارُ الدول، في غالب الأحيان، على قبول شروط المانحين والمُمولين والمقرضين، والتي عادةً ما تَضرُّ بالسياســـات؛ الاقتصادية والاجتماعية، للدولـــة الراغبة في الاقتراض، ومن ثَمَّ فإنَّ الدول التي تَعتمد على آليات الاقتراض الخارجي والاستدانة تتضاءل سُلطتها واستقلالية قراراتها بشكل كبير.

وقد يؤدِّي الإغراق في طلب الاقـــتراض الخارجي المُتكرِّر إلى تضخُّم العملات المحلية، وفقدانها قيمتها الفعلية في الداخل؛ من حيث انخفاض القدرة الشرائية، والارتفاع الكبير لأســـعار السِّلَع والخدمات، وفي الخارج أمام العملات الأجنبية؛ بما يؤدِّي إلى عجزٍ كبيرٍ في الميزان التجاري للمبادلات.

وتأتي القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي؛ كمثالٍ واضحٍ على مدى التأثيرات الســـلبية للاقتراض الخارجي على سياسات الدول الممنوحة؛ إذ عادةً ما يتم القرض بشروطٍ تُصَنَّفُ بالقاســـية والمتدخِّلة في اســـتقلال القرار الســـيادي للبلد المَدِينِ أو المقترض، والذي تدفعه الحاجة الملحَّة أو الانهيار الاقتصادي إلى طلب ســـيولة نقدية عاجلة ذات ســـعر فائدة منخفض، مقابل تدابير تَقَشُّفية صارمة وتقليص في جانب الميزانيات الاجتماعية، حتى لو كان هذا البلد منتمياً إلى المنظومة الأوروبية؛ كاليونان. وتتزايد هذه التداعيات الســـلبية للقروض الخارجية في العالم الإسلامي، بما لم يَعُدْ خافياً على أحدٍ، لا ســـيما في ظل حالة الضعف التي تنتاب معظم الدول الإســـلامية، التي تعاني، في معظمها، من إشـــكالية التبعية المالية والاقتصادية، التي تُضاعِف من مشكلات تلك الدول، وتُلقِي بظلالها القاتمة على الإنسان أو المواطن الذي يعيش في تلك الدول على كافة المستويات.

والمتابع للدراســـات المختصَّة بالدول المقترضة أو المَدِينَةِ الكبرى عبر العالم، يتضح له أنَّ الدول المُقْتَرِضَة الرئيســـة، على الصعيـــد العربي، يصل عددها إلى 12 دولة، وأن إجمالي ديونها الخارجية في عام 2017م بلغت أكثر من 3 أضعاف حجم ديونها عام 2000م؛ حيـــث ارتفعت من نحو 143.8 مليار دولار أمريكي، عام 2000م، لتصل إلى أكثر من 1.14 تريليـــون دولار أمريكي، خلال عام 2017م، على خَلفية تزايد إقدام الدول العربية، وخاصة مصر وتونس والأردن والمغرب ولبنان، على الاقتراض وإصدار سندات دَيْن سيادية؛ بهدف تمويل العجز في موازين مدفوعاتها، الناتجة عن زيادة حجم النفقات العامة(1).

ويُلاحظ أنَّ هـــذه الدول الخمس المذكورة لها تاريـــخٌ في أزمة المديونية الخارجية، وكلهـــا ترتبط ببرامج للإصلاح الاقتصادي مع البنك وصندوق النقد الدوليين؛ الأمر الذي يُبْرِز الآثار الســـيئة للقروض الدولية، والتي تتمثل في تعاظم مؤشرات التبعية الاقتصادية والمالية من الدول المَدِينَةِ للدول الدائنة.

ويتلخص مفهوم التبعية الاقتصادية في وجود علاقة، غير متكافئة، بين طرفين، يكون أحدهما مســـيطراً، كمّاً وكيفاً، على مجريات تلك العلاقة، حتى تدوم له الهيمنة، وهو عادةً الطرف المســـتَقلُّ، أما الطرف الثاني، فعادةً ما يكون دوره تابعاً، يقتصر فقط على تلقِّي ما يُفْرَضُ عليه؛ سلباً أو إيجاباً، مِن قِبَل الطرف المهيمِن.

ويتجلَّى هذا المفهوم بشـــكل واضح في العلاقة الاقتصادية بين دول الشمال المتقدِّمة، ودول الجنـــوب النامية؛ حيث ظلت الأخيرة تابعةً للأولى في ضوء ما يُرسَـــمُ لها من سياسات في ظل النظام الاقتصادي السائد، بعد نَيْلِ الدول النامية استقلالها السياسي بعد انتهاء حقبة الاستعمار الأوروبي المباشر على مدى عقود النصف الثاني من القرن

1. بتـــصرف؛ أحمـــد سرور ومنى حجازي، "الدَّيْن الخارجي للدول العربية.. التداعيات وسُـــبُل الخروج من المأزق"، مركز البديل للتخطيط والدراســـات الاســـتراتيجية، 3 فبراير 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/xuy7m1 .

العشرين؛ لتظل تلك الدول مجرد اقتصادات مُنْتِجَةٍ للسِّلَع الأولية ومُصَدِّرةٍ لها بأسعار زهيدة، في حين طوَّرت الدول المتقدِّمة من أدائها الاقتصادي، وسيطرتها على إنتاج التكنولوجيا، وتصدير رؤوس الأموال، مما كرَّس المزيدَ من مظاهر التبعية، وخاصةً في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية السائدة في عصر العولمة.

وحتى في ظل رَوَاج العولمة الاقتصادية منذ مطلع التسعينيات من القرن الفائت، ظلت العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدِّمة مُرْتَهَنَةً بما عُرِفَ في الأدبيات الاقتصادية بنظرية "المركز والأطراف"(1)؛ حيث ترتبط كل مجموعة من الدول النامية بواحدة من الدول المتقدمة، والتي عادةً ما كانت مُستَعمِرَة لتلك الدول النامية. ولما كانت هذه الدراسة مَعْنِيَّةً بتناول التَّبَعِيَّة المالية بدول العالم الإسلامي، ودور سياسات البنك والصندوق الدَّوْلِيَّيْنِ في ذلك؛ فمِن الضروري الإشارة إلى بيان وتدقيق لمفهوم التبعية المالية، والتي تعني حاجة الطرف التابع للطرف المستقل أو المتبوع؛ لتدبير احتياجاته المالية، سواءً كان الطرف التابع من دول العجز المالي؛ فيلجأ إلى طلب القروض والمِنَح والمساعدات، أو السعي لجَذْب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، وتقديم الحوافز والضمانات التي تُغْرِي هذه الاستثمارات بالقدوم للدول النامية، وقد ترسَّخ دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منذ نهاية الثمانينيات، في فرض برامجهما المسمَّاة ببرامج التكيُّف الهيكلي على الدول النامية، مما تسبَّب في تداعيات سلبية بالغة الخطورة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

1. نظرية المركز والهامش أو الأطراف في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، نظرية دَشَّنَها باحثون من أمريكا اللاتينية، نشأت في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كردة فعل لنظرية التحديث التي كانت تنادي بها دول المركز في كون الدول النامية يجب أن تتخذ من التنمية التدرجية سبيلاً لنموها، حتى يمكن أن تصل إلى مستوى الدول المتقدمة.

(Budd L. Hall, From Margins to Center? "The Development and Purpose of . Participatory Research", The American Sociologist, Vol. 23, No. 4 (Winter, 1992), pp. 15 - 28)

أو كان الطــرف التابع مـــن دول الفائض، لكنه يعجز عـــن توظيف تلك الفوائض، فيلجأ للاندماج في المؤسســـات الرأسمالية، التي تَفرض شروطها، وتتعرض فيها تلك الفوائض لمخاطر تخفيض قيمة الاستثمارات، عبر تخفيض قِيَم العملات الأجنبية، أو ضعف المردود الاستثماري على تلك الاستثمارات؛ من خلال تخفيض سعر الفائدة، أو الدخول في مغامرات أسواق المال.

ولا شـــك أن اقتصادات الدول الإسلامية، منذ استقلالها، كانت مجرد حقول تجارب للنُّظُم الرأسمالية والاشـــتراكية والمختلطة الأصول والمناهج، دون الولوج في تجربة عملية للنظام الاقتصادي الإســـلامي، تُوظِّف من خلالها طاقات الأفراد والمجتمعات في تنمية حقيقية، من جهة، وتُعلِي من قيمة التعاون الاقتصادي على مســـتوى الدول الإسلامية، بعيداً عن حسابات التواطؤ وضرب مصالح الآخر، من جهة أخرى.

ولعل ما حدَث في الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي شهدها النظام المالي العالمي، خلال العام 2008م(1) وما بعده، من آثار سلبية على الاستثمارات العربية والإسلامية في الغرب خيرُ دليلٍ على تبعية البلدان الإسلامية ماليّاً للمنظومة المالية للدول الرأسمالية الغربية. إذ يُلاحَظ أن جميع دول منظمة التعاون الإسلامي(2)، لهم عضوية بالبنك والصندوق

1. في ســبتمبر 2008م بــدأت أزمــة مالية عالمية اعتُبِرَتْ هي الأســوأ من نوعها منذ زمن الكســاد الكبير ســنة 1929م، بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت إلى دول العالم؛ لتشــمل الدول الأوروبية، والدول الآســيوية والدول الخليجية، والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريــكي، وقــد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايــات المتحدة خلال العام 2008م إلى 19 بنكاً، وبعد معاناة طويلة للاقتصادات العالمية أعلنت الدول الصناعية الكبرى الثمانية دخول اقتصاداتها مرحلة الركــود التــي حاولت الحكومات جاهدة تفاديه، وقــد أعلن الركود بعد أن ظهرت بيانات انكماش للربع الثالــث من عام 2008م بنســبة 0.5 % لكل من اقتصاد الولايات المتحــدة واليابان وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وكندا، كما أعلنت روسيا في 12 ديسمبر أنها دخلت الركود. (ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 جذورها وتداعياتها، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009م) .
2. أُنشــئت منظمة التعاون الإســلامي بقــرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقــدت في الرباط بالمملكة المغربية في 25 من ســبتمبر 1969م رداً على جريمة إحراق الكيان الصهيوني للمســجد الأقصى. وتُعَدُّ ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها ســبعاً وخمســين دولة موزعة على أربــع قارات. ("تاريخ المنظمة"، منظمة التعاون الإســلامي، د. ت، تاريــخ الزيارة: 5 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/nRZNA3)

الدَّوْلِيَّيْنِ، وقد طبَّقت معظم دول المنظمة برامج الإصلاح الهيكلي، وانْضَوَتْ تحت لواء العولمة التي توسَّعت في سيطرتها على مُقَدَّرات الاقتصاد العالمي منذ مطلع تسعينيات القـــرن العشرين؛ حيث تخلَّت غالبية الدول بمنظمة التعاون الإســـلامي عن الدور الاقتصادي للدولة لصالح القطاع الخاص، وانضمت لمنظمة التجارة العالمية، واتجهت السياسات الاقتصادية بها لتطبيق سياسة الإنتاج من أجل التصدير، والعمل على جَذْبِ الاستثمارات الأجنبية، وأَجْرَتْ تعديلات جوهرية على هيكل موازناتها العامة؛ للتخلي عن سياسات الدعم، بهدف تقليل نسبة العجز.

كما اضطرت غالبية تلك الدول للتخلِّي عن التوظيف الحكومي في مؤسساتها بصورة كبـــيرة، مقارنة بما كان عليه الوضع من قبل؛ وذلك اســـتجابة لشروط المؤسســـات التمويلية الكبرى، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أن لدول عربية كبرى، مثل مصر، تاريخاً طويلاً مع جهات القروض الدولية، وعلى رأســـها "صندوق النقد الـــدولي"، وهو تاريخ حافل بمظاهر التعثُّر الذي تســـبَّب في إحداث قلاقل اجتماعية وسياسية أدَّت في المحصلة إلى اندلاع ثورة 25 يناير 2011م(1)، غير أن ذلك لم يمنعهـــا من معاودة طلب القروض من الصندوق مجدداً. وهو الأمر الذي يُوجِب دراســـة آثار هذه القروض الدولية على الدول العربية والإسلامية؛ لبيان هل أسهمت تلك القروض حقّاً في عمليات التنمية المستهدَفة، أم أنها لم تُجْدِ نفعاً.

1. ثـــورة 25 ينايـــر هي مجموعة من التحركات الشـــعبية ذات الطابع الاجتماعي والســـياسي انطلقت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011م الموافق 21 صفر 1432هـ. وتم اختيار يوم 25 يناير لكونه يوافق عيد الشرطة، وقد حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين. وجاءت الدعوة إلى هذه التظاهرات احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وكذلك على ما اعتُبِرَ فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حســـني مبارك. وأَصَرَّتْ أغلب القوى السياســـية التي شاركت في التظاهرات على استمرار الثورة حتـــى تحقيـــق الأهداف التي قامت مـــن أجلها. وقد أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس الأســـبق محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011م، (الموافق 8 ربيع الأول 1432هـ). ("Egypt Uprising of 2011", Encyclopedia Britannica, available at: goo.gl/coaBWi)

وتســـعى هذه الدراسة إلى بيان أثَر القروض الدولية على اقتصادات الدول العربية والإســـلامية، خاصةً أن معظم هذه الـــدول تُواجِه في الوقت الراهن تحدياتٍ مالية كبيرة؛ تتمثل في نقص التمويل اللازم لاســـتكمال عمليات التنمية المستدامة، حتى إن دولاً خليجية مثل المملكة العربية الســـعودية، كان يُشار لها بالبَنان في مجال الحديث عن "الوَفرة المالية"، باتت في حاجة إلى قروض خارجية.

وستناقش الدراســـة باســـتفاضة كلَّ ما يتعلق بعملية القروض الدولية، وأثرها على اقتصادات العالم الإســـلامي، ومِنْ ثَمَّ تعريف ودوافع طلب القرض الدولي، مروراً بأبرز مؤسســـات التمويل الدولية، وشروط هذه الأخـــيرة للموافقة على القروض، وانتهاءً بتأثير القروض الدولية على النواحي السياســـية، الاقتصادية، والاجتماعية للـــدول المَدِينَة، وأثر القروض الدولية كذلك على اقتصادات الدول النامية، مع ذِكْرِ بعض التجارب الدولية في مجال الاعتماد على القروض الدولية، وكيف تحرَّرت بعضُ الـــدول من التبعية الاقتصادية، مع التركيز على الحالتين؛ المصرية والتركية، في هذا الشأن، وفي الختام تتعرض الدراسة لمفهوم القروض في المنظور الإسلامي، وأشكال التمويل الإســـلامي، مع الخبرة التمويلية التطبيقيـــة المعاصرة التي تُمَثِّلُها المصارفُ الإسلامية.

الإشكالية البحثية للدراسة

ثَمَّةَ جدل أكاديمي محتدِم بشأن التنظير الاقتصادي لجدوى اعتماد الدول الإسلامية في ســـعيها نحو تحقيق التنمية المســـتدامة Sustainable Development على آلية القروض الدولية، ســـواءٌ على مســـتوى الدّول أو على مســـتوى المنظّمات والهيئات والكِيَانَاتِ الاقتصادية المختلفة، وسواءٌ أخذ هذا التمويل شكل القروض الميسَّرة لآجال ممتدة ما بين المَدَيين؛ المتوسط والطويل.

ولا يُخفِّــف حِدَّةَ ذلك الجدلِ مـــا إذا كانت تلك المعونات مشروطةً أو غير مشروطةٍ، في إطار ثنائي أو في إطار جماعي، إقليمي أو دولي؛ الأمر الذي يجعل من دراســة واقــع التنمية في الدول الفقيرة، نطاقاً بحثياً جديراً بالبحث والاســتقصاء لِسَــبْرِ أغوار الســياقات التنموية في الدول النامية؛ من حيث الفجوات والتحديات والآفاق المستقبلية.

وفي هذا الإطار، توجد مدرســتان متضادتــان في رؤيتيهما لجدوى الاعتماد على الاقتراض الخارجي في استراتيجيات التنمية؛ أولاهُمَا: ترى أن دور الداعم أو المُمَوِّل الخارجي، يأتي في إطار إيجابي محض، قد ينحو إلى المثالية السياسية، وتَستند هذه المدرســة إلى ما يُعْرَف بـ "نظرية المكمِّل". والثَّانِيَةُ: تنظر إلى القروض الخارجية في إطار سلبي، استناداً لمقتضيات الواقع المنظور وممارساته، وتبني هذه المدرسة رؤيتها السلبية تلك على ما يُعرف بـ "نظرية البديل".

وتَنْهَضُ "نظرية المُكمِّل" بالأساس على اعتبار أنَّ الدور الخارجي في التنمية المستدامة ذو أثر إيجــابي في اقتصادات الدول المتلقِّية للقروض؛ حيــث يؤدِّي الخارج دوراً مهماً ورئيســاً في ســدِّ عجز الموارد المحليّة للدول النامية، والتي دائماً ما تَعْجَزُ عن تحقيق معدلات النُّمُوِّ المرغوبة أو المبتغاة، ومن ثَمَّ؛ فالاعتماد على الخارج لا غَضَاضَةَ فيــه كبداية للنهضة، والوصول إلى الاعتمادية الذاتية للتنمية المســتدامة في الأجل الطويل(1).

في حــين تقوم «نظرية البديل» على فرضية مضادة لـ «نظرية المكمّل»؛ حيث تتركز المقولــة الرئيســة لهذه النظرية على فرضية أن الاعتماد عــلى الدور الخارجي يُعَدُّ بمثابة البديل المريح للموارد المحليّة في الدول المتلقّية؛ حيث يؤثر ذلك البديل الجاهز والمتوافر سلباً في تكوين المدَّخَرَات المحليَّة، كما يؤدِّي إلى زيادة النفقات الاستهلاكية للحكومــات المتلقِّيَة فيما لا طائــلَ من ورائه، كما ينتهي في الأخير إلى عدم الكفاءة

1. Paul Bowles، “Foreign Aid and Domestic Savings in Less Developed Countries: Some Tests for Causality” ، World Development، Vol. 15، No. 6، June، 1987، p. 789.

الاقتصادية، بما يُحْدِثُهُ من تطبيق لبرامج تقنية وإدارية غير مناســـبة للدول المتلقِّيَة، ما يَعني في نهاية الأمر عدم القدرة على تحقيق التنمية الحقيقية المنشودة التي تقوم على الاستدامة وتوطين التنمية(1).

ولعلَّ واقعَ العلاقات الدولية إبَّان حِقْبَةِ الحرب الباردة، قد مَثَّلَ المُنَاخُ المناسب لسيادة "نظرية المكمِّل" في الدول النامية خلال عَقْدَيِ الخمســـينيات والستينيات من القرن الماضي؛ حيث كانت هذه النظرية هي الإطار الرئيس لفلسفة علاقات ما يُعرَف بالتعاون بين الدول الإسلامية من جهة والدول الغربية المُسْتَعْمِرَةِ السابقة من جهة أخرى.

بَيْـــدَ أنَّ العيـــوب الجوهرية في تلك النظرية وعـــدم اضطلاعها بالإجابة عن كثير من التســـاؤلات بشأن تحقيق التنمية المستدامة، وعدم جدواها التنموية في الأجلين المتوســـط والبعيد، على الرغم من مرور عقود طويلة خلت، قد ســـاهمت بشكل كبير في بـــروز وتطوُّر "نظرية البديل" بوصفها مُنَاقِضَـــاً لجوهر ما قامت عليه "نظرية المكمّل"، ومِن ثَمَّ جاءت في ســـياق التحذير من استمرار اعتمادية الدول الإسلامية على مســـاعدات الدول الكبرى الإقليمية والدولية، وأَذْرُعِهَا الاقتصادية الدولية من منظمات وهيئات مَانِحَة ومُقْرِضَة (2).

هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية السياسية؛ فثمة إطار آخر للتحليل ينبغي الالتفات إليه، ووضعه في الحسبان عند الحديث عن "نظرية المكمِّل"، ألا وهو "سببية المســـاعدة"، أو لماذا تتبارى القوى الكـــبرى وأذرعها الاقتصادية والمالية الدولية في

1. Pradumna B. Rana، J. Malcolm Dowling، “THE IMPACT OF FOREIGN CAPITAL ON GROWTH: EVIDENCES FROM ASIAN DEVELOPING COUNTRIES” ، The Developing Economies، Volume 26، Issue 1، March 1988، P.p 3 - 11.
2. for more details; Bill Hopwood, Mary Mellor and Geoff O’Brien, Sustainable Development: Mapping Different Approaches, Sustainable Cities Research Institute, University of Northumbria, Newcastle on Tyne, UK, 2005, pp. 38 - 52. .
   Vincent Ferraro, "Dependency Theory: An Introduction," in The Development Economics Reader, Giorgio Secondi, (ed.), London, Routledge, 1996, pp. 58 - 64.

تقديـــم التمويل والمِنَح المشروطة والدعم الفني، وكافة صور التمويل الدولي المختلفة للدول النامية، وفي القلب منها الدول الإسلامية؟

مما ســـبَق تتمثل الإشكالية البحثية الرئيســـة للدراسة في تساؤل جوهري مفاده: ما هي الآثار المترتبة على تنامي القروض الدولية بكافة صورها وأشـــكالها، والذي تلجأ إليه الكثير من الدول العربية والإســـلامية لسَـــدِّ فجواتهـــا التمويلية، والإنفاق على برامجها التنموية المتعدِّدة الرامية إلى إحداث النهضة الشـــاملة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة؟

تساؤلات الدراسة

تثير الإشـــكالية البحثية الرئيسة للدراســـة عدداً من التساؤلات الفرعية؛ تسعى هذه الدراســـة للبحث عن إجابات لها، تكتمل، من خلالها منظومة الإجابة عن الإشكالية الرئيســـة محل البحث، بما يحقِّق أهداف الدراسة الكلية ورؤيتها البحثية بشأن هذه القضية المهمة على الصعيدين الاقتصادي والســـياسي، في آنٍ واحدٍ، ولعل أبرز هذه التساؤلات ما يلي:

- ماهية التمويل الدولي وأهميته في الاقتصاد الدولي؟
- تاريخ القروض الدولية ومراحل تطورها، وما هي أسباب الحاجة إليها؟
- ما أبرز مصادر التمويل الدولي، بشِقَّيْهِ الرسمي وغير الرسمي؟
- ما أهم جهات التمويل الدولية؟
- ما أهداف جهات التمويل الدولية؟
- ما أبرز شروط صندوق النقد والبنك الدوليين للموافقة على القروض الدولية؟
- ما أشهر تجارب الدول العربية والإسلامية مع جهات الإقراض الدولية؟
- ما هو تأثير القروض الدولية على الاقتصادي المصري في العصر الحديث؟
- كيف ساهمت التجربة التركية في النمو والنهوض الاقتصادي حينما تخلَّصت من الاعتماد على القروض الدولية؟
- ما هو موقف الاقتصاد الإسلامي من صور القروض الدولية الراهنة؟

أهمية الدراسة

لما كان البحث العلمي بطبيعته عملية منطقية منظَّمة، تهدف إلى ضبط الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها بطريقة علمية ووفقاً لأدوات منهجية منضبطة. فمن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة مُسْتَنِدَةً بالأساس على بُعْدَين رئيسين؛ أحدهما علمي والآخر عملي؛ وإن كان الفصل بين كلا البُعْدَيْنِ من الناحية الواقعية قد يبدو أمراً تعسُّفياً، باعتبار أن كليهما مُكَمِّلٌ للآخر ومتقاطع معه بشكل كُلِيّ أو جزئي، ويمكن إلقاء الضوء على كلا النوعين من الأهمية على النحو التالي:

الأهمية العلمية:

- تُعَدُّ الدراسة محاولة تحليلية تأصيلية لدراسة أبعاد ومرتكزات ظاهرة القروض الدولية؛ تجلياتها، صورها، أنواعها، وآثارها الكلية على اقتصادات الدول المُتَلَقِّيَة، بما لا يُغْفِلُ آثارها السياسية والاجتماعية غير مُنْبَتَّة الصِّلة بالْبُعْدِ الاقتصادي في المسألة.
- التأصيل المفاهيمي للقروض الدولية، بكافة صورها وتفريعاتها المختلفة، مع ربطها مفاهيمياً وتطبيقياً بالمقتربات السياسية لظاهرة المركزية الغربية على السياقات الدولية، لا سيما تحت مظلة العولمة؛ الطَّبْعَةِ الأحدث من تجليات المقتربات الرأسمالية الدولية.
- تقديم رؤية علمية كُلِّيَّةٍ حول مستقبل الدول الإسلامية في ظل اعتمادها الكبير على آليات القروض الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدَامَة.
- تمحيص مقولات نظريتي المكمِّل والبديل، سالفتي البيان، واللتين تتضادان بشأن جدوى الاعتماد على التمويل الدولي في تحقيق الأهداف التنموية، الاقتصادية والاجتماعية، بالدول محل التلقّي؛ الأمر الذي يمثِّل تراكماً معرفياً في نظريات اقتصاديات التمويل بشكل عامّ.
- تتناول الدراسة في ختامها حُكْمَ القروض في الشريعة الإسلامية، وصُوَر القروض وأحكامها التفصيلية، ثم تعرض لأبرز صور التمويل الإسلامي، وأهم مؤسساته.

الأهمية العملية:

- تأتي الدراســـة لتحلِّل الأبعادَ الاقتصاديـــة للتمويل الدولي، في إطار تكاملي مع الأبعاد الأخرى غير السياســـية، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية منها، ومن ثَمَّ فهي تُمَثِّل رؤية تكاملية لا تفصل بين عُرَى الظاهرة، وبعضها البعض، بما يُشكِّل إســـهاماً متماسكاً لتحليل أحد أهم المرتكزات التي يَنهض عليها الاقتصاد الدولي المعاصر.
- تُمَثِّل الدراســـة محاولة تأسيسية للخروج من نفق الوصفات الجاهزة التي تعتبر التمويـــل الدولي هو المدخل الرئيس للتنمية ذات المشروطية السياســـية، باهظة التكلفة على الأمم والشـــعوب، والتي تَفرضها مؤسسات الرأسمالية الدولية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، عـــلى الأمم الضعيفة بهدف دمجها في قاطرة الاقتصاد الدولي التي تَصُبُّ بالأخير في مصلحة القوى الكبرى الدولية.
- التأكيد على أهمية البحث عن بدائل استراتيجية للقروض الدولية وفقاً لمقتربات الإرادة القوميـــة التي تُعتَبر قاطرة النجاح الحقيقية لأيِّ اســـتراتيجية تنموية، والتي بدونهـــا تتحول كل الجهود الرامية إلى التنميـــة لمجرد إجراءات جزئية، مع التأكيد على أنَّ التســـليم والْقَبُـــولَ بالقروض الدولية كحلٍّ رئيس للمعضلات التنموية في الدول الإسلامية ســـيكون له آثاره الكارثية على مستقبل الاستقلال السياسي والخصوصية القيمية، الدينية والثقافية بشكل كبير.
- تقديـــم إطارٍ مُقَارنٍ للآثار والمآلات بين خبرة بعض الدول العربية والإســـلامية التي استســـلمت بشكل كامل لوصفات المؤسسات التمويلية الدولية كطريق وحيد للتنمية، والخروج من معضلات الفقر والعوز، وتلك التي سَـــعَت إلى شقِّ طريقها نحو التنمية المســـتدامة وفقاً لمقتربات جديدة؛ تتجاوز التدخلات الدولية الفجَّة، والمشروطية السياســـية المتَّبَعة في الأذرع الماليـــة العالمية التي تزيد الفقير فقراً والغني غنًى.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة عبر مقترباتها النظرية وأُطُرها التطبيقية إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف البنيوية والمتماسكة، والتي تؤول في الأخير إلى تقديم عدة مخرجات تحليلية تتعلق بالنقاط التالية:

- رَصْد تاريخ عمليات القروض الدولية منذ بدئها مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م وحتى الآن.
- رصد وتقييم الآليات المعمول بها في هذا المجال، مع استعراض الاشتراطات التي تُمْليها الجهات المُقْرِضَة على الدول المُقْتَرِضَة.
- استعراض آراء الخبراء المعارضين لتوجُّهات جهات التمويل الدولية.
- تقييم تجارب بعض الدول العربية والإسلامية مع تلك الجهات، مع التطرُّق للتجربة المصرية كنموذج دالٍّ في هذا الصدد.
- إيراد نماذج مضادَّة لتوجهات جهات التمويل الدولي، معتمدة أُطُر التنمية المستقلة، وهو ما يتمثل في التجربة التركية.

الدراسات السابقة

عُنِيَتْ دراسات عدة سابقة بمناقشة هذه القضايا المهمة المطروحة أعلاه، وفيما يلي استعراضٌ لأبرزها:

- **دراسة "شروط الإقراض الدولي.. بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، ألكسندر شكولنيكوف وجون سوليفان، ترجمة عمرو عادلي، الباحث بمركز كارنيجي، المنشورة على موقع "غرفة التجارة الأمريكية"، واشنطن، مارس 2015م.**

وقد تناولت الدراسة أهم شروط المؤسسات المالية الدولية لإقراض الحكومات المتعثرة، بعد إلقاء الضوء على دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما

يتعلق بقضايا القروض على المســـتوى العالمي، واســـتعرضت الدراسة عدداً من النماذج الفجَّة على صعيد الآثار الســـلبية للقـــروض الخارجية بالدول النامية، وخاصة في القارة الإفريقية.

كما حَلَّلَتْ الدراســـة إشـــكالية "المشروطية" التي تُغَلِّف اتفاقيات القروض التي تبرمها المؤسســـتان الدوليتان الرئيســـتان في هذا الإطـــار؛ الصندوق والبنك الدوليـــين، مع الدول النامية أو الفقيرة، والتي تنحو باتجاه تكبيل السياســـات الاقتصادية والاجتماعية لتلك الـــدول بمزيد من القيود؛ الأمر الذي يؤدي إلى نتائج كارثية، وفقاً للخبرات الشهيرة في هذا الإطار.

ثم اختتمت الدراســـة أوراقها بتقديم بعـــض المقترحات البديلة التي يمكن من خلالها للدول الفقيرة تمويل مشـــاريعها التنموية، وسَدُّ العجز في فجواتها المالية بعيداً عن ســـيف المشروطية الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية الكبرى على رقابها؛ من خلال دعم أجندة الأعـــمال الوطنية، وبرامج الحوكمة، والشراكات التنموية مع الدول الفقيرة والنامية، وغيرها من الاستراتيجيات والبرامج البديلة ذات الصلة.

- **دراســـة "أثر التمويل الدولي على الاقتصاديـــات النامية"، للباحثين؛ د. عبد الرزاق كبـــوط، ود. عبد الرزاق بن الزاوي، الأســـتاذين بقســـمي الاقتصاد بجامعتي "باتنة" و"بسكرة"، بالجزائر، ضمن أوراق الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسســـات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بســـكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتســـيير، بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، نوفمبر 2006م.**

حللت الدراســـة آثار القروض الدولية على اقتصادات الدول النامية، بشكل عام؛ من خلال عدة محاور رئيســـة، شـــملت، التعرف على أنظمة التمويل وتطورها في إطـــار العولمة المالية، وبيان أهمية التدفقات الدولية على صعيد الاقتصادات

الدوليـــة، من دون إغفال مخاطرها وآثارها الســلبية، ومـــن ثَمَّ اقتراح بعض السياســات التي من شأنها أن تســمح بتلافي الأزمات المالية وكذا الإشكاليات الناتجة عن القروض.
وَخَلُصَتْ الدراسة إلى أنَّ التأثيرات الإيجابية المبتغاة من الاقتراض وصِيَغ التمويل الدولية الأخرى لن تتحقق على أرض الواقع، حتى على المدى الطويل، إلا في حال توافر مجموعة من الاشتراطات التي تُعتبر بمثابة المناخ الملائم أو البيئة المناسبة للتنمية المســتدامة، وبغير ذلك فإن استراتيجيات القروض الدولية ستظل، حتى إشــعار آخر، مدخلاً لارتهان القرار الوطني بالخارج من جهة، ومدخلاً للفساد على الصعيد الممارساتي الداخلي من جهة أخرى، إضافة إلى تأثيراته الاجتماعية الاقتصادية على الطبقات الأكثر فقراً بالدول الْمُقْتَرِضَة، على صعيد ثالث.

- **كتاب "الاقتصاد المصري من الاســتقلال إلى التبعية"، للكاتب المصري عادل حسين، الصادر عن دار "الشروق" بالقاهرة، 1986م.**

يُعَدُّ الكتاب دراسة حالة مستفيضة لإحدى أبرز الدول العربية في مجال الاعتماد على القروض الخارجية؛ حيث يلقي الكتاب الضوء على مسيرة الاقتصاد المصري، منذ إعلان الجمهورية مطلع خمســينيات القرن الماضي، وكيفية تكبيله بالديون الخارجية، ليصبح اقتصاداً هشّاً تابعاً، بعد أن كان اقتصاداً قويّاً مستقلاً.
ويؤرِّخ الكتاب للبدايات المبكِّرة للعلاقة بين المؤسسات التمويلية الدولية والدولة المصريــة، ويقــدم تحليلاً معمقاً لمــا آلَ إليه القرار الســياسي المصري، نهاية الســبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي بفعل الانخراط في اتفاقيات القروض الدولية لمعالجة اختلالات الدولة الهيكلية على الصعيد الاقتصادي بعد فترة الحرب مع الكيان الصهيوني.
ويهتم الكتاب، بشــكل رئيس، بالحديث عن آليات التبعيــة التي عادةً ما تُغَلِّف اتفاقيــات الاقتراض الدولية، بالتطبيق على واقع الدولة المصرية، التي أضحت فيما بعد من كبريات الدول الْمَدِينَة على المستوى العربي والإقليمي وحتى الدولي.

- **ورقـــة بحثية بعنوان: "الدين العام: المفاهيم - المؤشرات - الآثار، بالتطبيق على حالة مـــصر"، للدكتور محمد عبد الحليم عمر، في ندوة: إدارة الدَّيْن العام، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، ديسمبر 2003م.**

وتتنـــاول الورقة قضية الدَّيْن العام من خلال التعريف به، وبأنواعه وهيكله، مع التعريف بالمؤشرات الإحصائية المتعلقة بقياســـات وحساب الدَّيْن العام، والتي يمكن من خلالها معرفة المســـتوى الآمن والمناســـب لحجم وهيكل الدَّيْن العام، مع إلقاء الضوء على أبرز المخاطر الناتجة عن خروج الدَّيْن العام عن المســـتوى الآمن.

ثـــم تنعطف الورقة عـــلى الجوانب التطبيقية لمخاطـــر الدَّيْن العام؛ من خلال استعراض وتحليل حالة الدَّيْن العام في مصر، لمعرفة إن كان في الحدود الآمنة، أو وصـــل إلى مرحلة الخطر، ومدى درجة هذه الخطورة، وآثار الدَّيْن العام على كافة جوانب ومقومات الاقتصاد المصري بشكل عام.

- **دراســـة «دور صندوق النقد الـــدولي في اقتصاديات الدول النامية (1981 - 2008م)، مع إشارة خاصة لمصر»، للباحثة شيماء فرج محجوب، كلية التجارة قسم الاقتصاد بجامعة بنها، مصر، سبتمبر 2012م.**

تحلل الدراســـة، وهي أطروحة علمية متعمِّقة، الأدوار الســـلبية التي تضطلع بها مؤسسات القروض الدولية في اقتصادات الدول النامية، من خلال دراسة حالة العلاقـــة بين صندوق النقد الدولي والدولـــة المصرية، خلال تغطية فترة زمنية ممتدة، شملت نحو سبعة عشر عاماً.

وتمهيداً لدراسة الحالة المتعمِّقة، تناولت الدراسة عرضاً موجزاً لأبرز التطورات الاقتصاديـــة على الصعيد الدولي، منذ انتهاء الحـــرب العالمية الثانية، مع إلقاء الضوء على أبرز محطات تطور نظام النقد الدولي، ومن ثَمَّ تناولت الدراســـة دور صندوق النقد الدولي، كمؤسسة رئيسة، في النظام الاقتصادي الدولي، على صعيد عمليات التمويل والإقراض.

ثم انطلقت الدراسة لتستعرض تطور العلاقة بين كل من الدول النامية من جهة، ومؤسســـــات التمويل الدولية من جهة أخرى، وخاصة صندوق النقد الدولي، مع التركيز على أثر سياسات الإصلاح وبرامج الهيكلة التي اتَّبَعَهَا الصندوق وطبَّقها على اقتصادات الدول النامية، عبر نموذجين رئيسين في هذا الإطار، هما: غانا من القارة الإفريقية، والمكسيك، من أمريكا الوسطى.

ثم انعطفت الدراســـة لتحليل حالة مصر ودور صندوق النقد الدولي في أزمتها الاقتصادية، من خلال إلقاء الضوء على تطور الاقتصاد المصري، ومن ثَمَّ دخوله في علاقة جدلية مع صندوق النقد الدولي.

وقدمت الدراســـة بيانـــات إحصائية، كمِّية وكيفية، حول مؤشرات رئيســـة في الاقتصاد المصري على مدى فترة الدراســـة، أبرزهـــا تطور نمو الناتج إجمالي المحلي، ومعدلات البطالة والتضخم، وعجز الميزان التجاري والحســـاب الجاري وموازين المدفوعات، وتطور معدلات الفقر، وحجم الإنفاق على قطاعات تنموية رئيســـة، أبرزها: الصحة والتعليم، وأخيراً الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعلاقة مصر بصندوق النقد الدولي.

- **أطروحة علمية بعنوان: " الأزمة المالية العالمية وانعكاســـاتها الإقليمية: حالة دراسية، دبي واليونان 2009 - 2010م"، رسالة دكتوراه، للباحث: هيثم يوسف عويضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013م.**

وتتناول هذه الدراســـة محاولة تشـــخيصية للأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصـــاد الدولي في العام 2008م؛ من حيث نشـــأتها ومراحلها، وتحليل أهم مســـبباتها، ومن ثَمَّ العمل على تحديد آثارها الإقليمية؛ الاقتصادية والمالية، مع تقديـــم وَصْفَة علاجية تضطلع بتحديد كيفية التعامل مع نتائجها، وأخرى وقائية من خلال الوقوف على أبرز الدروس المستفادة منها.

وقد عَمَدَتْ الدراســـة في جزئها التطبيقي، على تحليل الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية 2008م إقليمياً، بدراسة حالة إمارة دبي، باعتبارها من أهم المراكز

التجارية العالمية، وكذلك اليونان كدراســـة حالة عن دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب دراســـة آثار الأزمة كذلك على اقتصاد مصر، التي تعاني بالأســـاس عدة أزمات اقتصادية لا سيما مع انخراطها في منظومة الاقتراض الدولي بشكل مؤثر.

- **كتاب "صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية"، لأرنست فولف، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلســـلة عـــالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2016م.**

وفيه يشـــنُّ الباحث، وهو أستاذ للفلســـفة بجامعة بريتوريا، هجوماً شرساً على صندوق النقد الدولي، والذي يعتبره بأنه الذراع الرئيســـة للرأسمالية المتوحشة؛ من خلال اســـتعرض تاريخ الصندوق وظروف نشأته، التي جعلته يد الإمبريالية الأمريكية المنوط بها مهمة رقابة النظام المالي العالمي.

ويعتقد الباحث أنَّ الصندوق أنشـــئ لخدمة الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الغربية عموماً، وانتهاك سياســـات الدول الأخرى، من خلال اســـتراتيجيات المشروطية والتدخل في القرارات الوطنية للدول، وفرض إجراءات تقشفية تُلقِي بظلالها الســـلبية على الفئات الأكثر فقراً في المجتمعات الْمُقْتَرِضَة، ولا يستفيد مـــن تلك القروض إلا طبقة الأثرياء والنافذين داخلياً، ومنظومة الرأســـمالية الدولية خارجياً.

وقد دلَّل الباحث على وجهة نظره من خلال استعراض العديد من النماذج التي تكشف الأدوار الخفية التي اضطلع بها صندوق النقد الدولي في دول عدة حول العالم، وخاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

- **ورقة "السياســـات الاقتصادية للبنك الدولي وأثرهـــا على تحقيق التبعية"، للباحث فارس فائق ظاهر؛ المنشورة عبر موقع "شبكة أمين الإعلامية"، 2010م.**

تناولت الورقة السياســـات الاقتصادية لمؤسســـات القروض الدولية؛ من خلال التعريف بأبرز تلك المؤسســـات، وظروف نشأتها، وطريقة عملها، ومِن ثَمَّ تحليل

شروط الاقتراض المتَّبَعَة في تلك المؤسسـات، وأثرها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية للدول الْمُقْتَرِضَة، عبر تحليل مفهوم التبعية، الذي ينشأ عن الإفراط في سياسات الاقتراض الخارجي للدول النامية.

وطرحت الورقـة العديد من مظاهر التبعية التـي تخلقها عمليات الاقتراض من المؤسسـات التمويلية الدولية، لا سيما المظاهر السياسية والاقتصادية منها، ودراسة حالة العلاقة الجدلية بين البنك الدولي والسلطة الفلسطينية.

ثـم قدَّمت الورقة بعض التوصيات التي من شـأنها أن تزيد من الخيارات التمويلية للدول النامية، لدعم وضعها المالي، وتوطين تنميتها المستدامة من جهة، وكذلك كيفية الحد من الآثار السلبية للقروض الدولية حال اضطرار الدول الفقيرة لها، على المَدَيَيْنِ القصير والمتوسط.

- **دراسـة "الديون المصرية: الطريق إلى الهاوية"، للدكتور أشرف محمد دوابه، الصادرة عن المعهد المصري للدراسـات السياسـية والاستراتيجية، إسطنبول، يوليو 2016م.**

وتناقش الدراسـة قضية الدَّيْن العـام؛ باعتبارها من أهم القضايا ذات التأثير المبـاشر على اقتصادات الدول، بما تلقيه من ظلال على مسـتويات المعيشـة، ومستقبل الدول على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية، لا سيما مع تعلُّقها بتوفير الموارد الحكومية وإدارة الدَّيْن الحكومي، والموازنة العامة، وإدارة الاحتياطي النقدي، وغيرها من الأمور الاقتصادية الاستراتيجية.

ثم تنطلق الدراسـة من الجانب النظري إلى التطبيقي؛ لتحلِّل واقع أزمة الدَّيْن العام المصري، وأبعادها المختلفة، مع تقديم رؤية علاجية لهذه المعضلة؛ من خلال تحليل مؤشرات الدَّيْن العام المصري؛ المحلي والخارجي، بعد ثورة يناير 2011م. ثم تبحث الدراسـة مؤشرات قياس الاقتدار المالي العـام؛ للوقوف على واقع ومسـتقبل الدَّيْن العام وتأثيراته على الدولة المصرية، قبل أن تختتم الدراسـة برؤيـة محكمة حول كيفية علاج أزمة الدَّيْن العام في مصر؛ من خلال عدد من الاستراتيجيات والتوصيات المتخصصة، والمتعمقة بهذا الشأن.

- **دراســـة "عمَّا لم يخبرنا به صندوق النقد في وثائقه"، للباحثة بيسان كساب، المنشورة بمجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 67، أبريل 2017م.**

وتقدم الدراسة قراءة تحليلية حول وثائق صندوق النقد الدولي التي أَفْرَجَ عنها الصندوق بشأن اتفاقه مع القرض الذي وافق على تقديمه لمصر منتصف نوفمبر 2016م، وخَلُصَتْ الدراسة إلى خطورة وضع الاقتصاد المصري فيما يتعلق بالدَّيْنِ الخارجي، لا ســـيما ما يتعلق بتأثير القروض التي تضطلع بها الحكومة المصرية على الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً، مع تأكيد الدراســـة على مساس شروط تلك القـــروض بعددٍ من الإجراءات الاجتماعية في صورة إنفاق عامّ بدعوى تخفيف آثار الإجراءات التقشـــفية التي اشـــترطها الصندوق، والتي جاءت على حساب رفع ســـعر المواد البترولية، وفرض ضريبة القيمة المضافة، وتحرير سعر الجنيه أمام الدولار بشـــكل فَاقَمَ من ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم، وارتفاع مستويات المعيشة، وانزلاق ملايين المصريين إلى ما تحت عتبة الفقر.

- **دراسة "أساليب التمويل الإسلامي كآلية لاستقرار النظام المالي العالمي والبديل للوقاية من أزماته"، للباحثتين؛ صليحة عشي، وســـامية مقعاش، والمنشـــورة بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التســـيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، مجلد 3، عدد 6.**

وتقدم الدراســـة تحليلاً لأســـباب الأزمة المالية العالمية للعام 2008م، والتي في مقدمتهـــا ضروب التمويل المختلفة القائمة عـــلى الصِّيَغ الربوية، ومن ثَمَّ تُقَدِّم الدراســـة تعريفاً بأساليب التمويل الإســـلامي، وأهم المبادئ التي يقوم عليها، باعتبارها بدائل آمنة للصِّيَغ التمويلية والإقراضية التي يستند إليها النظام المالي الدولي المعاصر بشكل عام، كما تستعرض الورقة ما يقدمه التمويل الإسلامي من بدائل قيمية آمِنَة من شـــأن الأخذ بها حَلْحَلَة أزمات النظام المالي العالمي الحالية وتجاوز آثارها الكارثية، وخاصة على الدول النامية.

الدراسة محل البحث

ســـوف تستفيد دراستنا هذه من الدراسات السابقة، ســـالفة البيان وغيرها، وتبني عليها قضاياها وأطروحاتها؛ من خلال توظيف ما تناولته وَحَلَّلَتْهُ، وأسَّسَتْ له تلك الدراسات من قضايا ومحاور ذات صلة بالإشكالية البحثية الرئيسة للدراسة وتساؤلاتها الفرعية، ومن ثَمَّ الاضطلاع بمعالجة جوانب القصور التي لم تقم الدراسات السابقة بتغطيتها؛ كلياً أو جزئياً.

حيث تضطلع الدراســـة هنا بتغطية الجوانب النظرية والإجرائية المتعلقة بالقروض الدولية وعملياتها وشروطها وأنواعها، وكذلك رســـم خريطة نوعية لأهم وأبرز الأُطُر والمؤسسات والمصادر التمويلية الدولية.

ثم تضطلع الدراســـة باســـتعراض المفاهيم الإجرائية للقروض على الصعيد الدولي، مراحل تطور عمليات التمويل الدولي، وبيان جملة الأســـباب التي تدفع بالدول إلى اللجوء للقروض الدولية والبحث عن مصادر تمويلية لأغراض التنمية وغيرها.

كما تتعمق الدراسة في سياســـات الإقراض التي تتبعها المؤسسات التمويلية الدولية حال إبرام اتفاقيات القروض مع الدول الْمُقْتَرِضَة، ومِن ثَمَّ الآثار السلبية الاقتصادية المترتبة على انخراط الدول العربية والإسلامية في منظومة القروض الدولية، وكذلك التأثيرات الاجتماعية التي تحيق بالـــدول والمجتمعات جَرَّاءَ الانخراط في منظومة القروض الخارجية وشروطها؛ الإجرائية والتنفيذية.

ولمعالجة نقص وعدم شـــمولية الدراسات التطبيقية المعنية بقضايا القروض الدولية وأثرها على الدول النامية، وفي القلب منها الدول العربية والإسلامية، تغطِّي دراستنا هذه، بكثير من التفصيل والنماذج التطبيقية، خبرات العديد من الدول حول العالم، في التعامل مع المؤسســـات التمويلية الدولية؛ لبيان الخبرات الناجحة والفاشلة على هذا الصعيد.

هذا، قبل أن تَلِج الدراسة إلى واقع القروض الخارجية، في الدول العربية والإسلامية؛ من خلال التعمق في خبرتين بارزتين؛ إحداهما فاشـــلة، تتمثل في الحالة المصرية، والثانيـــة ناجحة، تتمثل في الحالة التركية، والدروس المســـتفادة من كلتا الخبرتين،

إلى جانب الدروس المستفادة أيضاً من كافة النماذج التطبيقية محل التحليل في الدراسة، للوصول إلى خلاصات استراتيجية بشأن كيفية الخروج من التبعية الناتجة عن الانخراط في منظومة القروض الدولية.

وعليه؛ فإنَّ هذه الدراسة ستعمل على الجمع بين الأُطر النظرية والعملية، المنهجية والإجرائية فيما يتعلق بدراسة القروض الدولية وآثارها، بشكل عام، ومن ثَمَّ توظيف ذلك في تحليل موقع الدول العربية والإسلامية من منظومة القروض الدولية، وتأثيرات ذلك على كافة الأصعدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ستضطلع الدراسة بالعمل على رسم خريطة وقائية لتجنُّب القروض الدولية، بالتوازي مع خريطة علاجية لتخفيف، ومن ثَمَّ التخلُّص، من الآثار السلبية لظاهرة الاعتماد على القروض الدولية في العالم العربي والإسلامي.

حدود الدراسة

تناقش الدراسة ظاهرة القروض الدولية وتأثيراتها على اقتصادات الدول النامية، وخاصة الدول العربية والإسلامية، بالتطبيق على حالتي مصر وتركيا، كخبرتين إسلاميتين مختلفتين في التعامل مع مؤسسات الإقراض والتمويل الدولية؛ إحداهما فشلت حتى الآن في الخروج من أَسْرِ التأثيرات السلبية للقروض الخارجية، والأخرى نجحت وأصبحت نموذجاً يُحْتَذَى به في كيفية الخروج من قيود القروض الدولية ومشروطيات المؤسسات الدولية التمويلية الكبرى العاملة في هذا المجال.

ومع هذا؛ فإن الحدود الجغرافية للدراسة تتسع لتشمل أُطُراً غير عربية وغير إسلامية، من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، وذلك في إطار الإثراء المقارِن للخبرات والتجارب الدولية؛ التي نجحت أو أخفقت في التعامل مع واقع القروض الدولية على الصعيد العالمي، ومِن ثَمَّ فإن الحدود الزمنية للدراسة أيضاً تتسع لتشمل الاختلافات التوقيتية للتجارب الدولية الواردة في الدراسة على مدار القرن العشرين، وبدايات القرن الحادي والعشرين، وصولاً إلى وقتنا الراهن.

على أنَّ الإطار الزمني للحالتين الرئيســـتين محل الدراســـة والتحليل وهما؛ الحالة المصرية والحالة التركية، يمتد ليغطي الفترة من تسعينيات القرن الماضي وحتى العام 2018م، وهي الفترة التي شـــهدت نجاح انتهـــاء حقبة القروض في الحالة التركية، والمزيد من الانخراط في مأزومية القروض في الحالة المصرية.

منهج البحث

بالنظر إلى طبيعة الدراسة واستراتيجيتها البحثية، واتساقاً مع أهدافها الكلية ورؤيتها التحليلية، تستخدم الدراسة اقتراباً مركباً **يتكون من مقتربين اثنين:**

المنهج الأول: يتمثل في اقتراب دراســـة الحالـــة Case Study Approach؛ والذي يُعْـــرَفُ بأنه "المنهج المعتمَد على دراســـة حالة معينة بهـــدف جمع معلومات متعمقة عنها"(1)، وهي هنا خبرة الدول الإسلامية التي اعتمدت في تحقيق أهدافها التنموية على أدوات التمويل الدولي بكافة تجلياتها النوعية.

وفي هذا الســـياق يُعتبر المنهج الوصفي، وفقاً لتطبيق الدراسة أساساً للوصف المنظِّم للحقائـــق والخصائص المتعلقة بظاهرة التمويل الدولي وآثاره المختلفة بشـــكل عملي ودقيق، تُتِيحُ اســـتنباط نتائج وفرضيات قابلة للتدليل على أهداف البحث، والخروج بخلاصات جامعة.

ولا يقف المنهج الوصفي عند مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة، وإنما يتعدَّى ذلك إلى محاولة التشخيص والتحليل، والربط والتفسير لهذه البيانات، وتصنيفها وقياسها، وبيان نوعية العلاقة بين متغيراتها، وأســـبابها واتجاهاتها، واستخلاص النتائج منها.

1. Paul Bowles، “Foreign Aid and Domestic Savings in Less Developed Countries: Some Tests for Causality” ، World Development، Vol. 15، No. 6، June، 1987، p. 789.

بالرغم من أن الهدف الرئيس للمنهج الوصفي هو فهم الحاضر لتوجيه المســتقبل، فإنه يَشتمل في كثير من الأحيان على عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها؛ من خلال تقديم صورة عن معدل التغير السابق في ظاهرةٍ ما بما يفيد كثيراً عند التخطيط لبعض جوانب المستقبل.

ومن هذا المنهج الوصفي نَسْــبِرُ أَغْوَارَ ظاهرة القروض الدولية، ومؤسسات التمويل الدولية، وشروطها للموافقة على صور القروض المختلفة، وتأثير تلك الصور الإقراضية عــلى النواحي الاقتصادية، وأثرها على اقتصادات الــدول النامية مع التركيز على حالتي النقيض المصرية والتركية.

والمنهج الثــاني: تحليلي تمثله الاقترابات التطبيقية لـــ "نظرية المباريات" Game Theory، كإطار تحليلي للبحث، بوصفها إطاراً تفسيرياً للإجابة عن تساؤلات الدوافع والأهداف المتعلقة بحرص القوى الكبرى وأَذْرُعِهَا المالية الدولية على تقديم القروض والمساعدات الإنمائية للدول الفقيرة؛ فقد اعتبر بعض الباحثين الاقتصاديين، ومنهم الأمريكي «توماس شيلينج»(1) Thomas Cr. Schelling، في تحليلهم لنوعية العلاقات التي تنشـــأ بين (المانح والمتلقّي) من الدول، إلى صيغة المباريات غير الصفرية non zero-sum games، والتي تعني أن علاقة الدول المانحة بالدول المتلقّية ليست علاقة صفرية؛ طرفٌ يمنح لاعتبارات إنســانية مزعومة، وطرفٌ يتلقَّى لإحداث الفارق في بنيته التنموية فحســب، وإنما هي علاقة تبادل منافع، أو مقايضة شيء بشيء آخر، أي علاقة تحكمها المصالح بشــكل رئيس، كلا الطرفين يمْنَح ويتلقَّى، ولكنَّ الاختلاف بينهما يكون في الكَيْف والنوع.

1. Pradumna B. Rana، J. Malcolm Dowling، "THE IMPACT OF FOREIGN CAPITAL ON GROWTH: EVIDENCES FROM ASIAN DEVELOPING COUNTRIES" ، The Developing Economies، Volume 26، Issue 1، March 1988، P.p 3 - 11.

الفصل الأول
مفهوم التمويل الدولي وأهميته

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي**
  - المطلب الأول: التمويل الدولي.. السياسي والاقتصادي في القروض والمعونة
    - التمويل الدولي.. عوامل نشوء وتطور
  - المطلب الثاني: التمويل الدولي.. نموذج الشركات المتعددة الجنسيات الفريد
  - المطلب الثالث: التمويل الدولي.. أقسام وتفريعات
    - أولاً: التحركات الرسمية لرؤوس الأموال:
      - قروض حكومية ثنائية
      - قروض دولية متعددة الأطراف
      - قروض إقليمية متعددة الأطراف
    - ثانياً: التحركات الخاصة لرأس المال

- **المبحث الثاني: أهمية التمويل الدولي**
  - المطلب الأول: أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترِضَة
  - المطلب الثاني: أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي
  - المطلب الثالث: مرتكزات النظام المالي خلال عمليات التمويل الدولي
    - الاستثمار الدولي

الفصل الأول
مفهوم التمويل الدولي وأهميته

تمهيد

التمويل هو أحد فروع علم الاقتصاد؛ حيث يهتم بأساليب إدارة المال، ومنه التمويل الدولي الذي يَدْرُسُ تدفقات رأس المال بين البلدان المختلفة وبعضها البعض.
ويمكن تقسيم التمويل الدولي إلى فرعين دراسيين مختلفين؛ هما: الاقتصاد الدولي، الذي يأخذ في الاعتبار سعر صرف العُملة، وأسعار الفائدة والأوجه المالية الأخرى، وتمويل الشركات، الذي يأخذ في الحسبان دراسة الأسواق والمنتجات المالية المرتبطة بها.

ويُعْنَى مفهوم التمويل الدولي، بحركة رؤوس الأموال، بكافة أشكالها، بين مختلف دول العالم، وحيث يتألف، اصطلاحاً، من مفردتين رئيستين؛ هما؛ "التمويل"، الذي ينشأ عن الحاجة إلى رأس المال في ظل نُدْرَة أو عدم كفاية المعروض منه في دولة معينة، ما يستدعي سدَّ ذلك العجز بطلب تمويل داخلي أو خارجي. (1)
وينطبق هذا الأمر على مستويي؛ الوحدات الاقتصادية الصغرى (Micro)، أو الاقتصاد الجزئي، والوحدات الاقتصادية الكبرى (Macro)، أو الاقتصاد الكلي، في دولة معينة، و"الدولي"، الذي يدلُّ على الصفة التي تَضْبُطُ عملية التمويل من حيث الإشارة إلى انتقال رأس المال وحركته خارج الحدود السياسية لدول العالم.(2)

---

1. خالد حسين علي المرزوك، النظام النقدي الدولي، سلسلة محاضرات، جامعة بابل، بغداد، المحاضرة الرابعة، 2011م، ص 1.
2. خالد الديب، مذكرة التمويل الدولي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، د. ت، ص 2.

وبناءً عليه، فالتمويل الدولي؛ الذي يُشـــار إليه في بعض الأحيان، بالماكرو-اقتصادي الــدولي، هو جزءٌ لا يتجـــزأ من الاقتصاد المالي، ويُضْرَبُ بـــه المثل في التعامل مع التفاعلات النقدية التي تَحْدُثُ بين وحدتين دوليتين أو أكثر.
وتُغطِّي الامتدادات العملية للتمويل الدولي مُجْمَل الموضوعات والقضايا التي تشمل طائفة من العناوين المهمة، من أبرزها؛ الاســـتثمار الأجنبي المباشر، وأسعار صرف العملات الأجنبية، القضايا المتعلقة بالإدارة المالية، على غِرَار المخاطر السياسية، وتلك المُتعلِّقَة بصرف العُمْلَة المواكبة للتدابير المالية للشركات المتعددة أو المتعدية الجنسيات.
وقد اكتســـب التمويل الدولي أهميةً خاصةً، في مواجهة "عولمة" اقتصادية ساهمت سريعاً في ترابط أداء الأســـواق المالية والربط بينها، وكذا تحرير رؤوس الأموال من سطوة الاعتبارات المحلية، وتحفيز عوامل الانفتاح والتغيير في الاقتصادات الوطنية للانطـــلاق خارج الأُطُر الجغرافية الضيِّقَة، مقترنـــاً بالتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومـــات والاتصالات والوســـائط التقنية، ورَفْع كافة أنـــواع القيود المادية، وكذا الجمركية والضريبية، التي تُشَـــجِّعُ حريةَ تنقُّل رؤوس الأموال والمشاريع، بما يشجِّع على الابتكار والإبداع في ريادة الأعمال والاستثمار.
وبقدر ما حملت هذه العولمة وســـياقاتها العابرة للحدود والمتجاوزة للقيود من فوائد كبيرة للاقتصادات الوطنية والمســـتثمرين، وكـــذا المُدَّخِرِينَ، إلا أنها أيضاً قد غيَّرَت كثيراً من هياكل الســـوق، وكشفت عن مخاطِرَ وتسبَّبت في تحديات جديدة للفاعلين الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية على السواء.

وفي ظل تلك التغيرات التي طالت البيئة النقدية والمالية على الصعيد الدولي، لم يَعُدْ النقاشُ والجدل الأكاديمي الســـائد عن نظام مالي كالذي كان يديره صندوق النقد الدولي من قبل، على ســـبيل المثال، بل تعدَّى ذلك ليأخذ وجهة نظر أخرى في إطار ما يمكن أن يطلق عليه "هندســـة مالية عالميـــة جديدة"، أضحى التمويل الدولي في إطارها مُحَاصَراً في وضعية أشبه بالهيمنة من طرف الأسواق؛ بينما يحتفظ صندوق النقد الدولي لنفسه بمسؤولية ضمان تنظيم معين، في سياق ما يُعرَف بـ"الحوكمة"،

أو "الحكم الرشيد" في هذا المجال، لكنَّ المفارقة هنا هي أنَّ الصندوق المذكور هو في حدِّ ذاته مؤسسة تَعمل وفق أنظمته الأساسية، وقوانينه، التي لم تتغير منذ ستين عاماً! وإذا كان التمويل، في مُجْمَلِه، يلعب دوراً رئيساً في رفع القدرة التنافسية وَصُنْعِ الثروة في بلد ما، أو في مجموعة اقتصادية معينة، فإنَّ تطوير أدواته وأساليبه وآلياته المتعددة علـــى نحو متزايد، مع ما يرتبط بذلـــك من إدارة للمخاطر وتخصيص للمدخرات، لا يمكنه أن يُخْفِي ذلك القلق المتزايد جَرَّاء انتشـــار الأزمات المالية، واستعماله كوسيلة لتصفية الحسابات ذات الصبغة السياسية، ونَصْب "الشِّرَاك" الاستراتيجية، مع التركيز المستمر على التشـــكيك في الجدوى والمنفعة الاجتماعية التي تغيب في أجزاء كثيرة عن هذا التطور المذكور.

ويأتي تناول "مفهوم التمويل الدولي وأهميته" في هذا الفصل من الدراسة، في سياق وضع الأُســـس النظرية والمنطلقات العملية التـــي تُمْلِيها الضرورة المنهجية والبحثية، كمدخل مؤسِّس لأطروحة البحث الرئيسة التي اعتمدت على مقتربات المناهج الوصفية والتحليلية، والمتمحور بالأساس حول مصدر مهم من مصادر التمويل الدولي؛ ألا وهو القروض عبر مؤسسات التمويل والإقراض الدولية، والتي تنشأ عنها التزامات وأعباء عادةً ما تُثْقِل كاهل اقتصادات الدول العربية والإســـلامية، شـــأنُها شأنُ المساعدات الدولية المشروطة.

هذا من دون أن تَسْـــقُط الدراسة في فَخِّ الخلط، المفاهيمي والإطاري، بين مفهومي التمويل، والإدارة المالية؛ إذ إن لكل مصطلح منهما تعريفاً مُحَقَّقاً، واستخداماً خَاصّاً؛ "فالتمويل عمليـــة دينامية يتم بموجبها الحصول على الأموال من أنســـب وأفضل المصـــادر التمويلية المتاحة، فيما تتجـــاوز الإدارة المالية عملية الحصول المجردة على الأموال إلى حســـن إدارتها واستخدامها وتوظيفها بشكل فعَّال، إلى جانب الاضطلاع بعمليات ذات صلة من قبيل التخطيط، والإدارة المحاســـبية، والرقابة المالية، وغيرها من عمليات ذات صلة.

وفي هذا الفصل يتطرق المبحث الأول منه إلى ماهية التمويل الدولي؛ من خلال تعريف؛ اصطلاحي ومفاهيمي، يَنْهَلُ من مَعِينِ المنظورات الاقتصادية والسياسية والتاريخية أيضاً؛ من خلال إبراز عوامل النشــوء والتطور والتوظيف والاستخدام؛ حيث يُجَسِّدُ التمويل في هذا الإطار حركة رأس المال خارج الحدود السياســية والجغرافية للدول. والأمرُ هنا لا يتعلق بانتقال ما هو سِلَعِيٌّ أو ذو أصول عَيْنِيَّةٍ مختلفة، لكنه يتجاوز ذلك إلى تحركات عمليات الإقراض والاقتراض في صِيَغِها الخارجية؛ الإقليمية والدولية. بينما ينطلق المبحث الثاني ليحلل أهميةَ التمويل الدولي ودوره في دعم برامج الحكومات والدول ومخططاتها للتنمية المســتدامة؛ بأبعادها، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتي تَتَوَخَّى رَفْعَ مستوى معيشة مواطنيها، إضافة إلى كونه وسيلةً يَكْثُرُ اللجوء إليها لمعالجة العجز والاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات وسدِّ الفجوات المالية بين الاستثمارات المطلوبة والمدَّخَرات المحقَّقَة.

المبحث الأول
ماهية التمويل الدولي

تمهيد

يبدو مصطلـــح "التمويل الدولي" مفهوماً مركباً يتألـــف من مفردتين اثنتين؛ أولاهما: "التمويل"، والتي تعني توفـــير المصادر المالية لتغطية نفقات ما؛ جارية أو رأســمالية، وَفْقَ شروطٍ معينةٍ؛ تتضمن العديد من الاعتبارات، أبرزها؛ الســعر والأجــل، وقد بات هذا المفهوم شــائعاً منذ النصف الأول مـــن القرن العشرين، وثانيهما: "الدولية"، والتي يُقْصَدُ بها مجموعة دول العالم التي تَجُوبُ حركة رأس المال حدودها السياسية والجغرافية نحو الخارج، متنقلة من اقتصادٍ إلى آخر، ومن بِنْيَةٍ اقتصادية إلى أخرى، وكذا المؤسسات الدولية، سواءً التابعة لهيئة الأمم المتحدة، والتي تَضُمُّ في عضويتها معظم دول العالم، أو غيرها من المؤسســات المتخصِّصة مجال الإقراض الدولي.(1)

فالتمويل؛ إذن، هو فرعٌ مِن فروع علم الاقتصاد، يتعامل بالأســاس مع مسألة إدارة الأموال بشــكل عام، أما المالية الدولية أو التمويل الدولي فإنه يُؤَطِّر تدفُّقات رؤوس الأموال المتنقلــة بين بلدان العالم المختلفة؛ حيث لا يمكن، في واقعنا الراهن بحالٍ، دراســة التمويل الدولي بمعــزلٍ عن العولمة المالية، وذلك مــن خلال عرض الأداء التمويلي والجهــات التمويلية الفاعلة، وأدوات الأســواق المالية الدولية؛ العملات،

1. خالد الديب، مذكرة التمويل الدولي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، د. ت، ص 2.

وتدفقات رؤوس الأموال، وأثر ذلك على الاقتصادات الدولية؛ من حيث النمو وعدم الاستقرار، وغيرها من القضايا المتعلقة.

وفي ظل العولمة الشـــاملة، بما تنطوي عليه من حرية حركة رؤوس الأموال وانتقالها، وإزالـــة عدة أنواع من القيود الحمائية التقليديـــة؛ المادية والجمركية وتوابعها، فقد اكتسب التمويل الدولي أهميةً خاصةً، تَبَوَّأَ، على إثرها، مكانته الحيوية في الاقتصاد العالمي، بما يتعدَّى كونه تجســـيداً للتدفقات المالية الدولية بكافة أنواعها، فحســـب، إلى اعتبـــاره أداةَ تدَخُّل وهيمنة حقيقية، تتجاوز المجالات الاقتصادية والتجارية، إلى آفاق أرحب من التأثير في القرار الســـياسي والاستقلال الوطني؛ لا سيما القروض والمســـاعدات والاستثمارات الدولية بمختلف أشـــكالها، والتي تُشَكِّل عوامل حاسمة وضاغطة في هذا الاتجاه.

وفي ضوء ذلك، يُعَدُّ التمويل الدولي، بالنســـبة للكثير من الدول والحكومات، شكلاً من أشـــكال الحلول الناجزة، التي ربما تبدو سهلة، للخروج من الأزمات الاقتصادية الخانقة، رغم المخاطر التي تُرافِق هذه العملية، كما يَعتبره البعض حاجةً مُلِحَّة لوجود واستمرار أيِّ اقتصاد في العالم، بِغَضِّ النظر عن مستوى تقدُّمه ومعدلاته التنموية. وَوفقاً لهـــذا البعض، فإنَّ التمويل الدولي يُمَثِّلُ حاجةً جوهريةً على وجه الخصوص لاقتصادات الدول النامية؛ حيث تتطلب عملية التنمية المستدامة، بأبعادها؛ الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، توفير احتياجات عديدة للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي، ويأتي في المقدمة منه، رأس المال بوصفه أحد عناصر الإنتاج الأساسية، ومن ثَمَّ فإن فقدانه أو ضعفه في تلك البلدان، يدفعها للاستعانة برأس المال الأجنبي لِسَدِّ النقص الحاصل في العملية التنموية التي عادةً ما تكون متعثرة.

هذا مع ملاحظة أن هنالك أســـباباً غـــير مُعْلَنَةٍ لطرفي العمليـــة التمويلية؛ المموِّل والمقترِض، أو المانح والممنوح، منها؛ رغبة بعض الدول النامية التي يســـيطر الفســـاد عليها في تأمين حاجاتها المالية من أجل مزيد من الســـيطرة السياســـية على مقاليد

الحكم، من دون أدنى اعتبار للشـــعوب وحاجاتها التنموية الحقيقية(1)، ومنها أيضاً طموحات الدول الكبرى في الســـيطرة على اقتصادات دولٍ بعينها بهدف الاستثمار، أو تحقيق غايات سياسية، في ظل حقيقة مفادها أن البحث عن الأموال وتأمينها هو أهمُّ التحديات التي تُجَابِهُ البلدانَ النامية في استراتيجياتها الرامية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية.

وفي هذا الســـياق، تَجْدُر الإشـــارة إلى التبدُّلات الحاصلة في الحقائق الاقتصاديَّة الدولية، بدايةً من انهيار نظام "بريتون وودز(2) Bretton Woods system " لأسعار الصرف الثابتة، ومن ثَمَّ الانتقال إلى نظام أسعار الصرف العائمة، المُصَادَق عليه في مؤتمر صندوق النقد الدولي في جامايكا عام 1986م(3)، على إثْرِ الضغوط المُمَارَسَة مِن قِبَل الحلفاء على الولايات المتحدة الأمريكية منذ ســـبعينيّات القرن الماضي؛ حيث أدَّت هذه التحولات إلى خلق تفاوتات كبيرة في مفهوم أحجام الدول وأوزانها النسبية على الصعيد الاقتصادي، من دول "صغرى"، وأخرى "نامية"، وثالثة "كبرى".

1. إياد حماد، "أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، أسبابها وسُبُل مجابهتها"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، 2008م، ص 5.
2. اتفاقية بريتون وودز Bretton Wood هي الاســـم الشـــائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 يوليـــو 1944م في غابـــات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحـــدة الأمريكية. وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة. وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي، وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية. وافقت البلدان المشاركة على المشاركة في المحافظة على قيمة عملتها في نطـــاق هامش ضيق مقابل الدولار وســـعر مماثل من الذهب عنـــد الحاجة. لذلك انعكس التغير في الاقتصـــاد العالمي من هيمنة أوروبا إلى الولايـــات المتحدة الأمريكية (لمزيد من التفصيل؛ انظر: اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2011م).
3. مؤتمر مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في جامايكا، عُقِدَ في عام 1976 م، اتفقوا فيه على تعديل اتفاقية بريتون وودز ، وإقرار عدد من أبرز البنود الأساسية للنظام المالي الحديث. (انظر: حسين عباس حســـين الشـــمري، "مرحلة تحلل نظام بريتون وودز ومرحلة النظام المالي الحديث"، سلسلة محاضرات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، نوفمبر 2014م، تاريخ الزيارة 14 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Sg6oBr).

المطلب الأول

التمويل الدولي.. السياسي والاقتصادي
في القروض والمعونات

لعل الصورة المهيمنة هنا هي اللجوء إلى التمويل الدولي في صورة قُرُوضٍ مشروطة، تلك الصورة التي تكون، في الغالب، ذات تكلفة عالية وآثار سلبية، تستغل الظروف التي أنتجتها ســـياقات العولمة وتحرير الاقتصاد، لتعمل على تقليص آثار التقييد للســـماح للبلد بالاندماج في الســـوق العالمي، والذي يمكن أن يُوفِّر لها قدراً مهماً من الموارد التمويلية في صورة تدفُّقات رأسمالية، تبحث بدورها عن جَنْيِ الأرباح وتحقيق المكاسب، الآنِيَّة والمستقبلية.

ومـــن خلال الدور الخارجي للتمويل، وعبر آلية المعونات على ســـبيل المثال، تطرح بعض الأدبيات الاقتصادية والسياســـية، ما يُطْلَق عليه "لعنة المعونات"، كعائق للتحول الاقتصادي والديمقراطي في الدول النامية؛ يتم من خلالها تقديم موارد ريعية، تُثَبِّطُ كلَّ حافز للإصلاح أو التطوير والتنمية المستدامة من محتواه، وتجعله رهينة للاتكالية والحاجة المتجددة للاســـتهلاك، بمفهومه الســـلبي، كما أنها تُعَدُّ أداة توظيف ذات أبعاد سياســـية بالأساس؛ لتقييد الأنظمة الحاكمة بولاءات قد تصل حدَّ اللامشروط، سواءٌ فيما يتعلق بشراء ذِمَم الحكومات أو حتى إفساد المُعَارَضَةِ بشراءِ ولائها انتظاراً للحظة وصولها للحكم، لا سيما في حالات الدول الصغيرة والنامية التي تتمتع بأهمية استراتيجية عند القوى الكبرى؛ الإقليمية والدولية.

والملاحَظ أن هذه التحولات، تأتي في ســـياق تطبيق المشروطية Conditionality لا ســـيما السياسية منها على وجه الخصوص، والتي تُمَارَس بناءً على محدِّدات انتقائية صارخة من جانب المؤسســـات الدولية المعنية، مما يَعْنِـــي أنَّ التغيير قد طَالَ كثافةَ

التطبيـــق وليس جوهر المفهوم؛ حيث يكـــون هناك اتجاه للتركيز على أدوات التأثير الناعمة، والعمل على تغيير مستوى "خطاب" المؤسسات المالية الدولية (1).

وهـــذا التراجع يعكـــس التحولات الطارئة على الصعيد الدولي، في نَسَـــقه الســـياسي والاقتصادي. ففي المســـتوى الســـياسي، تم إعلاءُ الحسابات الأمنية على تلك الحقوقية، فتزايَد الاهتمام بالحرب على الإرهاب مقابل تراجع الحديث عن قِيَم دعم الديمقراطية، على غرار السياسة الأمريكية خلال حقبة بوش الابن (2)الذي سعى إلى كسب ولاء ومساندة الأنظمـــة الإقليمية المحورية وغيرها، في "حربه" التي خاضها ضد "الإرهاب بحســـب زعمه"(3)، وهو السياق الذي أعاقَ تفعيل أيٍّ نوعٍ من المشروطية الناجعة إزاء تلك النُّظُم. أما على المســـتوى الاقتصادي، فقد عرفت فترة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008م بـــروز قوًى اقتصادية صاعدة، على غرار دول البريكـــس(4) BRICS، التي لعبت أدواراً مؤثرة فيما يتعلق بمواجهة نظام الأُحَادية القطبية، ودفعَت باتجاه إعادة النظر في قواعد

1. هناء عبيد، "ما بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 8 أبريل 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YOQasV
2. جورج دبيلو بوش (ولد في 6 يوليو 1946م) هو سياسي أمريكي، شغل منصب الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة في الفترة من 2001 إلى 2009م. وكان أيضاً الحاكم الســـادس والأربعين لولاية تكســـاس في الفترة من 1995 إلى 2000م. للمزيد ينظر الرابط التالي: http://cutt.us/dzN3p
3. تعرضـــت الولايـــات المتحدة في عهد جورج بوش الابن إلى أكبر هجوم في تاريخها؛ حيث تم تفجير برجي مركز التجارة العالمي وجزء من مبنى البنتاغون في 11 ســـبتمبر/ أيلول 2001م, وأســـفرت هذه الانفجارات عن مقتل أكثر من ثلاثة آلاف شخص. واتَّهَمَتْ إدارة بوش تنظيم القاعدة الذي كان يتزعمه أسامة بن لادن بالوقوف خلف تلك الهجمات، ومن ثَمَّ وجهت آلتها العســـكرية إلى أفغانســـتان، الأمر الذي أحدث دماراً وقتلاً هائلين رغم أنه لم تثبت عن طريق لجنة تحكيم دولية محايدة مســـؤولية هذا التنظيم، بعدها وضعت إدارة بوش عدة منظمات عربية وإسلامية إضافة إلى دولتين إسلاميتين هما العراق وإيران ضمن قائمة الإرهاب التي أعلنتها. وفي العام 2003م غزت القوات الأمريكية العراق، وأسقطت نظام الرئيس صدام حسين؛ بحجة امتلاك العراق أسلحة دمار شـــامل وهي الحجة التي سرعان ما تبين بطلانها ما أدَّى إلى تعرُّض بوش ووزير دفاعه دونالد رمســـفيلد إلى موجة انتقادات عالمية واسعة. للمزيد ينظر الرابط التالي: http://cutt.us/dzN3p
4. BRICS مختصر للحروف الأولى المكونة لأسماء دول البرازيل وروسيا والهند والصين و جنوب إفريقيا، صاحبة أسرع نمـــو اقتصـــادي في العالم، والتي عقدت أول قمة رباعية على مســـتوى رؤســـائها في مدينة ييكاتيرينبرغ بروســـيا في، 2009 حيـــث قامـــت بالإعلان عن تأســـيس نظام عالمي ثنائي القطبية. (انظـــر في ذلك: نبذة عن مجموعة "بريكس"، بي بي سي عربي، 29 مارس 2012، متاح على الرابط التالي: goo.gl/nBaHyo)

التصويت بالمنظمات الأممية، وكذلك العمل على إنشاء مجموعة ضغط للدول النامية داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ الأمر الذي كان له بالغ الأثر على نظام ما بعد المشروطية، لا سيما في ظل وجود مانحين دوليين جُدُد، ذوي ملاءة مالية واقتصادية، لا يُولُونَ معيارَ طبيعة النظام السياسي في الدول المتلقية للمعونة، أو تطبيق الديمقراطية كَبِيرَ اهتمامٍ، في مقدمتهـــا الصين، التي كان لها دور حيوي في تعديل قواعد اللعبة المالية الدولية، بإعادة حَيِّز من هامش المناورة للدول النامية، والتي كانت قد اختفت بانتهاء الحرب الباردة (1).

التمويل الدولي.. عوامل نشوء وتطور

يرتبط التمويل الدولي، بشكل كبير، بالمؤسسات المالية المختلفة؛ بما فيها من مصارف، وبيوت المال، والاســـتثمار، والادخار، وكذلك الأســـواق المالية، كما يَرتبط كذلك بالمؤسسات المالية الدولية، بما فيها أيضاً من مصارف وأســـواق مالية، وكذلك المؤسســـات المالية المنبثِقَة عن منظمة الأمم المتحدة، أو المنظمات الدولية الأخرى التي تَضْطَلِع بالجوانب التمويلية المختلفة. ولقد تطورت قضايا التمويل الدولي منذ عقد الخمسينيات في القرن الماضي، فأصبحت المصارف الدولية، هي الظاهرة المُهَيْمِنَة على العالم مع عَقْدِ السبعينيات من القرن الفائت، وصولاً إلى وقتنا الحالي، الذي ازدادت فيه حركة الإقراض الدولية، وارتفع حجم القروض الدولية إلى مستويات غير مسبوقة، لم يكن يعرفها الْعَالَمُ مِن قبلُ، بالإضافة إلى تصاعُد العديد من الظواهر الدولية الأخرى، مثل؛ الاســـتثمار الأجنبي المباشر، وتنامي ظاهرة المَحَافِظ، ســـالفة البيان والتعريف، إضافةً إلى عمليات الانفتاح، وتخفيف القيود والحواجز، وغيرها من الظواهر.

1. الحرب الباردة (1947 - 1991م) هو مصطلح ظهر عقب الحرب العالمية الثانية، عندما انقطعت أواصر التحالف بين المنتصرين لتتشكل على أنقاضه كتلتان عسكريتان وأيديولوجيتان؛ الأولى ذات توجه رأسمالي حر يدور في فلك الولايات المتحدة، والثانية ذات انتماء شـيوعي يدور حول الاتحاد الســوفييتي. وبناءً عليه، تم وضع تصور للعلاقات الدولية على أساس منطق ثنائية القطب، والصراع الأيديولوجي والسياسي والعسكري في مناطق مختلفة من العالم، دون تجاوز الخطوط الحمراء التي يشكلها مفهوم الردع النووي. (لمزيد من التفصيل؛ انظر: "الحرب الباردة.. صراع ســاخن قسّــم العالم لقطبين"، الجزيرة. نت، 1 مارس 2016، تاريخ الزيارة 4 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/AeTurb)

على الصعيد الواقعي، ثمة حاجة مُلِحَّة للتمييز بين عوامل نشأة وتطور التمويل الدولي ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها؛ ففي النصف الأول من القرن العشرين، وتحديداً قبل الحرب العالمية الثانية، كانت العملية التمويلية تَختصر أنشطتها المصرفية على الخدمات التقليدية، مثل المدفوعات، وتمويل التجارة الخارجية، وغيرها من الأعمال المصرفية؛ في ظل تحوُّل لافتٍ على صعيد العملة الدولية المعتمَدة، من الجنيه الإسترليني البريطاني إلى الدولار الأمريكي، بعد أن فَقَدَ الأول هيمنته على التعاملات الدولية، لصالح الثاني، بعد القيود التي وضعتها الحكومة البريطانية على تحويلات العملات.

أما في بدايات النصف الثاني من القرن الماضي، فقد تأثَّر تنظيم التمويل الدولي بالقيود التي فرضتها الحكومة البريطانية على التعاملات الخارجية للإسترليني، إثْرَ الأزمة المالية الداخلية في بريطانيا بين عامي 1955-1957م، والتي نتجت عن تجاوز لندن لقاعدة الذهب المُنَظِّمَةِ لإصدار العُمُلات، والقيام بطباعة الجنيه الإسترليني بأعداد تفوق احتياطاتها من الذهب؛ الأمر الذي ألجأ الحكومة البريطانية إلى منع تمويل التجارة بالجنيه الإسترليني، باستثناء التجارة البريطانية منها، إضافة إلى تحديدها لتمويل الائتمانات التجارية.(1)

1. بفضل التفوق الاقتصادي والعسكري البريطاني خلال القرن التاسع عشر الميلادي، لطالما تبوَّأ الجنيه الإسترليني موقع الصدارة في العلاقات النقدية بين الأمم؛ حيث لعب الجنيه الإسترليني دور العملة "المفتاح" في المنظومة النقدية الدولية. وكانت الدول خلال تلك الفترة قادرة على سداد مقابل وارداتها من السلع مباشرة بالجنيه الإسترليني، كما كانت الهيئات المصرفية لهذه البلدان تنجز تعاملاتها المالية بإخطار مصارفها في بريطانيا، فحسب، وذلك من دون الحاجة إلى نقل الذهب عبر الأراضي والبحار وتحمل الأخطار التي ربما تترتب على ذلك.
وخلال النصف الأول من القرن العشرين، وخاصة خلال حقبة الحربين العالميتين؛ الأولى والثانية وما بعدهما، أفضت السياسات النقدية والإنفاقية التوسعية التي لجأت إليها حكومة بريطانيا إلى معدلات مرتفعة من التضخم، ما جعل تثبيت سعر صرف الجنيه الإسترليني أمراً غير ممكن، ما أفضى إلى تراجع قيمته وقدرته الشرائية.
ومن ثَمَّ دخل الاقتصاد البريطاني دوامة من المشكلات المتفاقمة على إثر تراجع القدرة التنافسية للصناعات البريطانية، وصعود قوى اقتصادية منافسة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على تداعيات أزمة الكساد الكبير عام 1929م، وما أعقبها من آثار اقتصادية سلبية على الإمبراطورية البريطانية.
ولمواجهة تلك المعضلة والخروج من الأزمة، ارتأت الحكومة البريطانية تقديم قانون لتعديل معيار الذهب، تبناه مجلس العموم البريطاني في 21 سبتمبر 1931م، وأنهى بذلك قابلية تحويل الجنيه الإسترليني إلى ذهب، وعلى إثر ذلك تراجعت قيمة الجنيه الإسترليني بشكل سريع، وانخفضت قيمته بنحو 30 %، مما أفقد الجنيه الإسترليني جاذبيته في العالم، كعملة ارتكازية، لصالح عملات أخرى منافسة أبرزها الدولار الأمريكي.
(المصدر: شريف بودري، تنافس العملات الارتكازية على المعاملات المالية الدولية في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي: التحديات المستقبلية للتكامل النقدي العربي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن علي بالشلف، الجزائر، 2016م، ص ص 11 - 12).

كـــما تأثر تنظيم التمويل الدولي بتحول ميزان المدفوعات الأمريكي من الفائض إلى العجز، مع بداية عَقْدِ الخمســـينيات من القرن العشرين؛ حيث أَوْجَدَ نموّ حجم المتاح من الدولار الأمريكي في أوروبا وبعض المناطق الأخرى، دوراً كبيراً لتلك العملة التي باتـــت مُهَيْمِنَة على احتياجات العملات حول العـــالم، ومنذ ذلك الحين برز الدولار الأمريكي كعملة دولية تُسْتَخْدَمُ في تمويل التعاملات الدولية.
وقد تزامنت هـــذه التَّحَوُّلَاتُ، بالغة الأهمية، مع بدايـــة تحرُّك المصارف الأمريكية من أجل تأســـيس فروع لها في القارة الأوروبية، وما صاحب ذلك من تزايد الطلب على الدولار الأمريكي في ســـوق تمويـــل التعاملات، والذي بات يُعْرَفُ في الأدبيات الاقتصادية بســـوق "الدولار الأوروبي"، والذي تَحَوَّلَ بعد ذلك إلى ســـوق العملات الأوروبية، بعد أن دخلت العديد من العملات الأوروبية والآســـيوية، مع اتساع السوق في ســـتينيات القرن الماضي، إلا أنَّ الـــدولار الأمريكي ظل هو العملة الدولية الأكثر أهميةً، فخلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت حركة الأموال حافلةً في المؤسســـات المصرفية، وَسُرْعَانَ ما بدأت تلك المؤسسات في إنشاء شبكات لها وفروع ومكاتب خارج حدود الوطن الأم، والعمل في الأسواق الأجنبية.

وتدريجياً جرت عملية تدويل لهذه الأنشـــطة المصرفية، فـــازدادت التجارة العالمية، وتَنَامَى الدخل القومي للدول الكبرى، وظهرت مفاهيم عديدة تتعلق بالتمويل الدولي، أبرزهـــا "تحرير التجارة" كأحد أهم العناوين على أجندة العديد من الدول المتقدمة، هذا إلى جانب تزايد أهمية المســـائل الأخـــرى المتعلقة بتحويل العملات، والتطورات التكنولوجية، والتي جعلت الاقتصادات الدولية أكثر تداخلاً وتقارباً، وزادت عمليات التدويل في مجالات الصناعة والتجارة بشكل عام، كما نَمَتْ الشركات الدولية متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني

التمويل الدولي.. نموذج الشركات متعددة الجنسيات الفريد

لا يمكـــنُ النظر إلى الشركات متعددة الجنســـيات(1)، باعتبارهـــا شركات بالمعنى التقليدي؛ التجاري والإداري، فالواقع يشـــير إلى أنَّ هذا النمط من الشركات بات قـــوةً دوليةً بـــكل ما تحمل الكلمة من معـــانٍ ودلالات، ولقد ظهر هذا النوع من الشركات مع تنامي شركات البترول حول العالم؛ حيث فَرَضَ هذا النوع من الشركات نفســـه كمُرَاقِبٍ وَمُتَدَخِّلٍ في غير حاجة حقيقية وَمَبرَّرَة للســـيطرة على الأسعار والتحكم في الإمدادات من هذه المادة الحيوية، إلى حدِّ امتلاك سلطة مُهَيْمِنَةٍ في هذا المجال، على غِرَار شركة ســـتاندرد أويل(2) التي صَمَّمَتْ لأول مرة هذا النموذج

1. الشركة المتعددة الجنسيات أو عابرة القومية (Multinational Corporation) نمط من الفاعلين من غـير الـدول، تتعدد تعريفاتها القانونية، لكنها تدور في الأخير حول كونها عبارة عن شـخصية اعتبارية تتكون من مجموعـة مـن الـشركات الوليـدة أو التابعـة التـي تـزاول كلٌّ منهـا أنشطتها الاستثمارية فـي دول مختلفـة، تتمتـع كل منهـا بجنـسية مختلفـة، وتخـضع لـسيطرة شـركة واحـدة وهـي الشركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات المتعددة كلها في إطار استراتيجية عالمية موحَّدة للمجموعة. للمزيد من التفاصيل حول تعريف الشركات متعددة الجنسية، انظر: محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومسـتقبل الظاهرة القومية، سلسـلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، عدد 107، 1986م.
2. سـتاندرد أويل (Standard Oil) شركة عملاقة لإنتاج ونقل وتكرير وتسـويق النفط تأسسـت في ولاية أوهايـو، في الولايـات المتحدة الأمريكية. وذلك في 10 يناير 1870م بواسـطة رجل الأعمال والصناعي جون د. روكفلر وشركائه، ومع حلول العام 1879م كانت الشركة تسـيطر على حوالي 90 % من إجمالي تصفية النفط في الولايات المتحدة. واستمرت حتى عام 1911م حينما أصدرت المحكمة العليا الأمريكية قراراً بتفكيك الشركة إلى 34 شركة بسبب قضايا مكافحة الاحتكار. (for more details: ABOUT US, STANDARD OIL, available at: goo.gl/Moe6YF)

في الولايات المتحدة، وَشَـــكَّلَتْ بالتالي نموذجاً يُحتَذَى به، مِن قِبَل شركات أخرى دولية مثل؛ بي.بي BP (1) البريطانية، وشل (2) الأمريكية، وتوتال(3) الفرنسية.

ومن ثَمَّ فقد كان من الضروري تأطير مجال التدخُّل لتلك الشركات في الدول المعنية، والعمل على مَدِّ مظلة ونمط "الشركات متعددة الجنســـيات" بأيِّ ثمن، إلى حدِّ خَلْقِ أنظمة ودول في جميع أنحاء العالم، مثل العراق بعد الحرب العالمية الأولى؛ لاستعماله كإطار قانوني يهدف إلى "شرعنة" اســـتغلال النفط، والتحكم في مساراته وتدفقاته وعملياته الاستخراجية والتسويقية من خلال تلك الشركات.

وإذا كان تعريف الشركات المتعددة الجنسيات يتمحور حول كونها مؤسسات ذات أبعاد كبيرة، تتجاوز الحدود السياســـية، وتُهيمن على القرار السياسي والاقتصادي، وحتى الأمني، في مســـتويات متعددة بدول العالم، من خلال الشركات والفروع التابعة لها، والتي تَعمل على منطقة جغرافيـــة محدَّدة أو تُغَطِّي العالم بأكمله، من خلال أدوات الاســـتثمار المباشر، فإنَّ التتبُّع العملي لتطبيقات الشركات المتعددة الجنسيات، يمكن اختزاله في ثلاث موجات متتالية في الزمن.

1. بي بي BP هي شركة بريطانية تعتبر ثالث أكبر شركة نفط خاصة في العالم بعد إكســـون موبيل وشـــل، شَكَّلَتْ الشركة الذراع النفطي للحكومة البريطانية لسنوات عدة قبل خصخصتها سنة 1976م، عرفت في السابق باسم بريتيش بتروليوم British Petroleum، تأسست عام 1908 للتنقيب عن النفط في إيران ومن ثَم ليبيا، وفي عام 1978م تحولت الشركة إلى الطابع الأمريكي بعدما استحوذت على حصة الأغلبية في شركة (ستاندرد أويل وف أوهايو). (Our history, bp global, available at: goo.gl/zh65rL)
2. شركة شـــل (Shell Oil Company) من أكبر شركات النفط في العالم، وهي واحدة من أكبر منتجي أميركا في النفط والغاز الطبيعي، تمتلك ما يقرب من 25،000 من محطات الوقود في الولايات المتحدة. وهي شركة تكرير وتســـويق مشـــترك تمتلك وتدير ثلاث مصافي للنفط على ســـاحل الخليج الأمريكي. (OUR HISTORY, Shell Oil Company, available at: goo.gl/UeAw6V)
3. شركـــة توتـــال Total S.A هي شركة نفط فرنســـية وواحدة من أكبر ســـت شركات نفطيـــة بالعالم يقع مقرها في باريس، تأسست سنة 1924م. (TOTAL – ENERGY IS OUR HISTORY: Total S.A, available at: goo.gl/ekdChW)

الموجة الأولى: جاءت في إطار المنطق الصناعي، القائم على اقتصادات الحجم الكبير والمزايا النسبية، على غرار القطاعات التعدينية، وخاصة البترول والمناجم، والقطاعات الزراعيـــة - الغذائية، وقطاعات الســـيارات، وغيرها، في حين جاءت الموجة الثانية، في إطار اســـتراتيجيات التســـويق، والبحث عن مواقع مهيمنة ضمن نموذج اقتصاد احتكاري، مثل التجمعات الكبرى التي لها أنشطة في ميادين كثيرة دون روابط ظاهرة، وفقـــاً للنموذج الياباني، أما الموجة الراهنة، فتتمثـــل في إطار خضوع قوي للمنطق المالي، والذي بموجبه تجد الشركات نفســـها "مُجْبَرَةً" على اعتماد الاستثمار المباشر IDE، بالتركيز على الأنشطة الأكثر ربحية بالتوازي مع عمليات التوسع والنمو(1).

1. تَضَخَّمَ وزن الشركات المتعددة الجنسيات بشكل كبير عقب عمليات الاندماج والاستحواذ التي جرت في عام 1990م، وتشـــير تقديرات الأمم المتحدة، بداية العقد الحالي، أن عدد الشركات متعددة الجنســـية يبلغ نحو 82 ألف شركة في جميع أنحاء العالم. ("أونكتاد": 82 ألف شركة متعددة الجنسيات مترددة في الاســـتثمار، صحيفة الاقتصادية، 20 ســـبتمبر 2009م، تاريخ الزيارة 5 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/p5AnA2)

المطلب الثالث

التمويل الدولي.. أقسام وتفريعات

تنقســـم عملية التمويل الدولي إلى تحـــركات عامة وأخرى خاصة، يمكن بيانهما بشيء من الإيضاح والتفصيل، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحركات الرسمية لرؤوس الأموال

وتتمثل تلك التحركات في صورة القروض التي يتم إبرام عقودها بين حكومات الدول المُقْرِضَةِ، وحكومات الدول المُقْتَرِضَةِ، أو إحدى هيئاتها العامة أو الخاصة، كما تشمل هذه التحركات التمويلية الرســـمية، أيضاً، تلـــك القروض التي تُعقَد بين الحكومات المُقْتَرِضَةِ والمنظمات الدولية والإقليمية، وهي كيانات متعددة الجنسيات.

وفي إطار هذا النوع من التحركات المالية، ثمَّة العديد من الأشـــكال التمويلية، نُبَيِّنُهَا على النحو التالي:

أ - قروض حكومية ثنائية:

وهي مصدر رئيس من مصادر التمويل الدولي، وتتم في صورة قروض أو مساعدات تُبرَم عقودها بين الحكومات بعد جولات تفاوضية عدة، تَجري بين الحكومات المانحة وتلـــك المُقْتَرِضَةِ، مع وجود فَرق بين ما يُعرَف في الأدبيات الاقتصادية بالتخصيص، مثلاً في إطار التعاون لا يتم إدخال هذا القرض ضمن حســـابات الديون الخارجية، والتعاقد مثل توريد سلع وخدمات، ...إلخ، والسحب من القروض الخارجية.

وقد ظهر هذا النوع من التمويل مع إطلاق مشروع مارشـــال الأمريكي، ســـالف البيان والتعريف، مباشرة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث قَدَّمَتْ الولايات المتحدة الأمريكية قروضاً ومعونات لدول غرب أوروبا وفق هذا المفهوم الذي نحن بصدد التطرق إليه.

وأيضـــاً مع قرار الأمم المتحدة اعتبار الفترة بين ما بين 1960 - 1980م بمثابة عَقْدَيْنِ للتنمية على المستوى العالمي، والنداء الدولي الأممي الذي وَاكَبَهُ لتخصيص ما لا يقل عن 1 % من إجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة، لفائدة الدول النامية على شكل معونات. ومن خصائص القروض الحكومية الثنائية، أنها طويلة الأجل، نسبياً، وتتراوح فترات الســـداد ما بين 5 سنوات إلى 40 ســـنة، في بعض الحالات، ومن ثَمَّ يمكن إدراجها، إجرائياً لا تأثيرياً، تحت بند القروض «السهلة».

ب - قروض دولية متعددة الأطراف:

حيث تتمثل أهم المصادر الرسمية للتمويل المتعددة الأطراف على الصعيد الدولي، في صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، مؤسســـة التمويل الدولي، ومؤسسة التنمية الدولية، ومن المناسب هنا إلقاء الضوء على مؤسسات هذا النوع من التمويل في صورة نبذة مختصرة كما يلي:

صندوق النقد الدولي: مؤسســـة نقدية وليســـت إنمائية؛ حيث يُسْهِمُ الصندوق بدور مهم في الحَدّ من الفقر، مع تقديم المشـــورة والمساعدة الفنية للبلدان الأعضاء. وهو مؤسســـة تمويلية رئيسة، اضطلع خلال الفترة 1986 - 1999م بإقراض نحو 56 بلداً ذي مجموع سكاني يناهز 3.2 مليار نسمة بأسعار فائدة منخفضة، للاضطلاع بتقويم هيكلي قاسٍ لاقتصادات أفقر البلدان والبلدان النامية حول العالم على حَدٍّ سواءٍ. (1)

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مؤسسة دولية مختَّصَة بتقديم القروض والمعونات إلى الدول النامية، تم إنشاؤها في إطار اتفاقية بريتون وودز، سالفة البيان، عام 1944م، ويتكون رأســـمالها التمويلي من مجموع حصص نحو 154دولة عضواً،

1. الموقـع الرسـمي لصندوق النقد الـدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 9 نوفمـبر 2017م متاح على الرابط التالي: goo.gl/6nw8K3

إضافة إلى عائدات السندات في الأسواق المالية الدولية. من شروطها التمويلية عدم الاضطلاع بتمويل أي مشروع تنموي في أي دولة إلا بعد أن يبلغ متوسط دخل الفرد فيها 4080 دولاراً سنوياً على الأقل، شريطة أن تكون العائدات المتوقعة نحو 10 % على الأقل.(1)

- مؤسسة التمويل الدولية (2): إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ومقرها الرئيس في العاصمة الأمريكية، واشنطن، ويُعْنَى تدخُّلها المالي بتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الدول المختلفة، بهدف معلَن يتمثل في تحسين نوعية معيشة الأفراد في البلدان النامية، وقد أُنْشِئَتْ هذه المؤسسة في عام 1956م، وهي أكبر مَصْدَرٍ متعدِّد الأطراف للتمويل عن طريق القروض والاستثمارات في أسهم شركات في مشروعات القطاع الخاص في البلدان النامية، مع تقديم الاستشارات والمساعدات الفنية للحكومات أيضاً.(3)

- مؤسسة التنمية الدولية(4): مصدر رئيس من مصادر ما يُسَمَّى بـ "القروض السهلة"، الممنوحة للدول النامية ذات الدخل المحدود، بآجالٍ طويلة الأمد، قد تصل

1. البنك الدولي، الموقع الرسمي للمؤسسة على شبكة الإنترنت، 18 ديسمبر 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/nnCXx9
2. مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation)) مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها، والتي تتميز بفائدتها الاقتصادية، وسلامتها المالية والتجارية، وهي إحدى أعضاء مجموعة البنك الدولي التي تُعنَى بالتعامل مع القطاع الخاص. (IFC History Home, International Finance Corporation, available at: goo.gl/hXggrT)
3. for more details; International Finance Corporation, IFC History Book, second edition, International Finance Corporation, 2016, pp. 9 - 15
4. المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) هي جزء من البنك الدولي معني بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف هذه المؤسسة التي تم إنشاؤها في عام 1960م إلى تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وذلك من خلال تقديم قروض (تُسمّى: اعتمادات) ومِنَح لبرامج تؤدي إلى: زيادة النمو الاقتصادي، وتخفيض عدم المساواة، وتحسين أوضاع الناس المعيشية. (من نحن: المؤسسة الدولية للتنمية، مجموعة البنك الدولي: متاح على الرابط التالي: goo.gl/5bHhwh)

إلى أربعين عاماً، بدون فائدة، وتُقَدِّم تلك المؤسســـة المِنَح للدول النامية، شديدة الفقر، والتي لا يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنوياً.

ج - قروض إقليمية متعددة الأطراف:

ويتـــم هذا النمط من القروض التمويلية من خلال المصادر الرســـمية للتمويل على الصعيد الإقليمي؛ حيث تتوزع بعض المؤسسات الكبرى على طول خارطة التقسيمات القارية للاضطلاع بمهمة الإقراض، ومن أهم تلك المؤسسات:

- بنك الاســـتثمار الأوروبي: وهو مؤسسة تمويلية أوروبية نشأت في عام 1958م، أسَّسته كلٌّ من؛ بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيرلندا، والدانمارك، واليونان، ولوكســـمبورج؛ وتتمحور أهدافه المعلنة حول رفع معدلات النمو في الدول الأعضاء، وتشجيع التكامل الاقتصادي فيما بينها، وتقديم قروض ميسرة، ذات فترة ســـداد طويلة الآجل ما بين 12 - 20 عاماً، كمساهمة في إنشاء مشاريع الدول النامية، إضافة إلى طرح السندات في أسواق المال الدولية.(1)

- بنك التنمية الآسيوي: مؤسسة إقليمية آسيوية، تأسَّس عام 1965م؛ بغرض تمويل المشروعات المختلفة داخل الدول الآســـيوية، من خلال تشـــجيع الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة، وتنشـــيط تدفقات رأس المال الـــوارد، وتتلخص أهدافه في المساهمة التمويلية بِمَنْحِ قروضٍ سهلة الشروط لدعم مشروعات الْبِنْيَةِ التحتية،

1. بنـــك الاســـتثمار الأوروبي European Investment Bank هو مؤسســـة للإقـــراض غير ربحية ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، تم تأسيس البنك في عام 1958م تحت اتفاقية روما، والمساهمون فيه هم الـــدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويَســـتخدم البنك العمليات التمويليـــة ليُحْدِثَ التكامل الأوروبي والتماســـك الاجتماعي، ويعتبر هذا البنك أحد أضخم المؤسســـات العامة للإقراض. للمزيد ينظر الرابط التالي: http://cutt.us/z0pkL

إلى جانب قروض تمويلية لدعم المشاريع التنموية؛ الاقتصادية والاجتماعية، في الدول الأعضاء.(1)

- بنك التنمية الإفريقي: مؤسسة تمويلية إفريقية تأسس عام 1963م، بهدف تقديم المساعدات المالية الداعمة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمويل المشروعات الاستثمارية في الدول الأعضاء؛ وتتألف موارده من حِصَص رأس المال المدفوعة من طرف الدول الأعضاء، إلى جانب القروض المتحصل عليها في الأسواق المالية الدولية أو من الدول الأعضاء فيه. وتتحدد شروط الاستدانة منه حسب طاقة كل دولة على السداد من جهة، والجدوى الاقتصادية للمشروع من جهة أخرى. (2)

وفي ذات السياق، ثمة العديد من المؤسسات التمويلية الإقليمية الأخرى، والتي تَنْشَط في نفس المجالات المذكورة أعلاه، وربما بنفس الأهداف والشروط، لعل أبرزها؛ بنك الأمريكيتين للتنمية، وصناديق التنمية الإقليمية، وصندوق النقد العربي.

1. بنك التنمية الآسيوي هو بنك إقليمي للتنمية تأسس سنة 1966م لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ؛ من خلال القروض والمساعدات التقنية. ويعتبر مؤسسة مالية مملوكة من قبل 67 عضواً (اعتباراً من 2 فبراير 2007م)، وتتمثل مهمة البنك في مساعدة البلدان الأعضاء النامية للحد من الفقر، وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها. بدأ البنك عمله سنة 1966م، ومقرّ رئاسته بمدينة مانيلا بالفلبين. للمزيد ينظر الرابط التالي: http://cutt.us/t5Q2T
2. بنك التنمية الإفريقي: مؤسسة تمويل تنموية متعددة الأطراف، تم إنشاؤها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان الإفريقية. تأسس البنك في عام 1964م، ويهدف إلى محاربة الفقر، وتحسين ظروف المعيشة في القارة؛ من خلال تشجيع استثمار رأس المال العام والخاص في المشاريع والبرامج التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. للمزيد ينظر الرابط التالي: http://cutt.us/PcWOi

ثانياً: التحركات الخاصة لرأس المال:

ويشمل هذا النمط من أنماط التمويل كل القروض الممنوحة من جهات خاصة، أفراداً كانت أم مؤسسات، إلى جانب حكومات أجنبية، أو مؤسسات عامة، وخاصة في الدول الأجنبية، ويتضمَّن هذا النوع؛ تسهيلات الموردين، وتسهيلات أو قروض مصرفية، وطرح سندات في الأسواق الدولية، والاستثمار المباشر، والمحفظة الاستثمارية.

وتتحرك رؤوس الأموال الخاصة بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن على هذه الأموال، سواءً للرغبة في زيادة الصادرات، كما هو الحال في تسهيلات الموردين، أو الرغبة في زيادة الأرباح، تحديداً كما يحدث في القروض المصرفية، والسندات الدولية، والاستثمارات المباشرة.

وفي ذات الإطار، تتضمن تدفقات رأس المال الدولي، تدفقات طويلة وقصيرة الأجل(1)؛ حيث تتحرك التدفقات الرأسمالية، طويلة الأجل، لشراء وبيع الأسهم والسندات عبر الحدود السياسية للدول المختلفة، وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين الاستثمار في محفظة الأوراق المالية(2)، والاستثمار الأجنبي؛ لدوره في بيان الدافع الحقيقي الذي يَكْمُنُ وراءه كلُّ نوع من هذه التحركات.

1. تدفقات طويلة الأجل: وتُنعَت أيضاً بـ "أموال المخاطرة"؛ لأن تحقيق الربح عبرها متعلق بالمستقبل البعيد. وتنتج من خلال عمليات بيع وشراء الأسهم والسندات طويلة الأجل عبر الحدود الدولية، وهي ذات صور مختلفة، تتوقف بدورها على التغيرات النسبية في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والبحث عن فرص لتحقيق الأرباح في دول العالم. وتدفقات قصيرة الأجل: وتنتج عن شراء وبيع السندات قصيرة الأجل عبر الحدود الدولية، وتشمل حجم الائتمان التجاري، تحويل رأس المال العامل داخل شركات في العديد من دول العالم، عمليات تحويل الثروة السائلة من أوراق مالية قصيرة الأجل لإحدى الدول إلى أوراق مالية قصيرة الأجل لدول أخرى، والأصول المالية السائلة التي تمتلكها البنوك المركزية لبعض الدول، ولكنها تحتفظ بها في دول أخرى، وكذلك العملات الأجنبية، والأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها البنوك التجارية العالمية خارج حدود الدولة الأم. (سامي عبد الباقي، دليل المستثمر لمفهوم ونشاط رأس المال المخاطر، الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر، يوليو 2010م، ص ص 5 - 7).
2. نوع من الاستثمار يتعلق بعمليات شراء الأصول المالية لتحقيق عائد يفوق مستويات المخاطر التي يتعرض لها، عبر شراء السندات الدولية طويلة الأجل، سواءً في صورة سندات حكومية أو سندات تصدرها الشركات. إضافة إلى عمليات شراء الأسهم الدولية، ومن الملاحظ أنه لا يولد حقوقاً للرقابة على الحكومات أو الشركات التي قامت بإصدار السندات والأسهم. (سارة بوزيد، إدارة محفظة الأوراق المالية على مستوى البنك التجاري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 11).

كــما يتضمن الاســتثمار في محفظة الأوراق المالية شراء الأصــول المالية المختلفة؛ أسهم وسندات، لتحقيق هدف معين من العائد، دون اكتساب الحق في إدارة ورقابة المؤسســات أو الهيئات التي تُصْدِرُ تشكيل هذه الأصول، بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتضمن امتلاك أسهم في إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة ورقابة العمل داخل هذه الشركة، أو يتضمن إنشــاء شركات جديدة، ويقوم بامتلاك كل أسهمها، وإدارتها ومراقبتها، وتنفيذ العمل بهذه الشركة.

وتجدر الملاحظة هنا، أن التحركات الرأســمالية، قصيرة الأجل، تشتمل على التعامل سواءً في حركة البيع أو الشراء في الأصول المالية قصيرة الأجل، كالسندات الحكومية قصيرة الأجــل، والقروض المصرفية، وأذونات الخزانة، بالإضافة إلى الودائع لأَجَل، وشــهادات الإيداع القابلة للتداول، أما التحركات الرســمية لرؤوس الأموال فإنها ترتبــط، إلى حَدٍّ كبيرٍ، بالعوامل السياســية؛ حيث ترى الدول المانحة ضرورة تحقيق أهداف سياسية محددة في المناطق التي تُوَجِّه قروضها إليها. (1)
ومن نافلة القول هنا التأكيد على أن ظهور الأزمات المالية العالمية قد ســاهَم، بشكل كبــير، في تطوُّر مفاهيــم التمويل الدولي، وخاصة في النصــف الثاني من القرن العشريــن، ويرجع هذا التطور إلى المحاولات المتعددة لإنعاش النظام المالي الدولي، وإيجاد الوســائل والتقنيات المالية الدوليــة الملائمة لتخفيف حدة الأزمات الدولية، وحمايــة النظام المــالي الدولي، من دون إغفال الرغبــات الدَّفِينَة للدول الكبرى، وأذرعها من المؤسســات المالية الكبرى، لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية تتطابق مع استراتيجياتها الدولية ومصالحها الوطنية.

1. محفــوظ جبار، "التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والأربعين، 2016م، نسخة رقمية.

المبحث الثاني

أهمية التمويل الدولي

تمهيد

بالنظـــر إلى الإصلاحات المالية التي أُجْرِيتْ منـــذ بداية الأزمة الاقتصادية لعام 2008م، ســـالفة الإشـــارة والبيان، يتضح بشـــكل جليّ، أنَّ الإجراءات التنظيمية الجديدة المُتَّخَذَة من قِبَل البلدان الكبرى المتقدمة، وكذا الناشئة أيضاً، تبدو أكثر تقييداً للبنوك، بصفة خاصة، لكنهـــا، كإصلاحات، تبقى محدودةً؛ مقارنةً بتلك التي أعقبت أزمة الكساد الكبير العالمية التي شهدها العام 1929م(1) خلال حقبة ما بين الحربين. وبالتالي، لم يُنَفِّذ أيُّ بلدٍ ما يمكن اعتباره فصلاً حقيقياً بين بنوك التجزئة والاســـتثمار، ومع ذلك أثبتت تجربة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة وفرنسا فاعليتها في تثبيت النُظُم المصرفية.

---

1. الكســـاد الكبـــير أو الانهيـــار الكبـــير Great Depression هي أزمة اقتصادية حدثـــت في عام 1929م، ومـــروراً بعقد الثلاثينيـــات وبداية عقد الأربعينيات، وتعتبر أكبر وأشـــهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، وقد بدأت الأزمة بأمريكا ويقول المؤرخون أنها بدأت مع انهيار ســـوق الأســـهم الأمريكية في 29 أكتوبـــر 1929م والمســـمى بالثلاثاء الأســـود. وكان تأثير الأزمة مدمراً عـــلى كل الدول تقريباً الفقيرة منهـــا والغنيـــة، وانخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين، كما انخفض متوســـط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأســـعار والأرباح. ومن أسباب الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية: عدم استقرار الوضع الاقتصادي وسياســـة كثافة الإنتاج لتغطية حاجات الأســـواق العالمية خلال الحرب العالمية الأولى بسبب توقف المصانع في بعض الدول الأوروبية بعد تحولها إلى الإنتاج الحربي وعودة الكثير من الدول إلى الإنتاج بعد انتهاء الحرب والاســـتغناء عن البضائع الأمريكية. لهذه الأســـباب تكدســـت البضائع في الولايـــات المتحـــدة، وتراكمت الديـــون، وأفلس الكثير من المعامل والمصانع وتـــم تسريح العمال وانتشرت البطالة وضعفت القوة الشرائية وتفاقمت حينها المشـــكلات الاجتماعية والأخلاقية. (Richard H. Pells Christina D. Romer, "Great Depression", Encyclopædia Britannica, available at: goo.gl/G9hXPe)

حالياً، تشير مجموعة من الأسباب والسياقات التي يعيشها عالم اليوم إلى أنَّ التمويل الدولي يُوَاجِه مرةً أخرى مخاطر عالية؛ من حيث عدم الاستقرار، الذي يَظهر في الكثير من الاضطرابات المتكررة بالأسواق المالية، والتطورات المُقْلِقَة للنظام المالي الدولي في عددٍ من المجالات. وهذا مما يؤكد على أهمية التمويل الدولي في حفظ الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في العالم.

المطلب الأول

أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترِضَة

تَنْبُعُ أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترِضَة في تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستويات معيشة السكان، ومواجهة العجز في موازين المدفوعات، وكذلك سدّ الفجوات التمويلية بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحقَّقَة.

كما تسعى بعض الدول المُقْتَرِضَةُ إلى الحصول على الأموال من الخارج بهدف الحصول على دعم الاستهلاك المحلي، والمحافظة على مستوى معيشي مُعَيَّن، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإنَّ الاعتماد على القروض أو المِنَح الخارجية يصبح أمراً لا مَفَرَّ منه؛ لأنه عندما تكون الواردات من الصادرات فإن ذلك يؤدِّي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ويمكن سدُّ هذه الفجوة بطريقتين اثنتين؛ هما: السحب من الاحتياطيات الخارجية المملوكة للدول، والاقتراض الخارجي.(1)

وعادةً ما تسعى الدول، لا سيما النامية، إلى الطريق الثاني، الاقتراض الخارجي، عندما يصبح مستوى الاحتياطيات الأجنبية لا يسمح بالمزيد من السحب منه، كما قد تُعَلِّقُ الدولة الْمُقْتَرِضَة أهميةً كبيرةً على التمويل الخارجي في شكل استثمارات

---

1. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 33، سبتمبر 2004م، ص 35.

أجنبية مباشرة؛ وذلك لأن الاســـتثمارات المباشرة تُوَفِّرُ تكنولوجيا متقدمة، وخبرات إدارية رفيعة المستوى، بالإضافة إلى تفاعل المشروعات المُمَوَّلَةِ من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة(1) مع الأســـواق الدولية؛ الأمرُ الذي مِن شـــأنه أن يؤدِّي إلى زيادة إنتاج السِّلَع القابلة للتصدير؛ إضافة إلى توفير فُرَص توظيف وتحسين جودة الإنتاج، حتى ولو على المســـتوى النظري؛ حيث تكشف التجارب العملية عن عدم تحقُّق ذلك في حالات كثيرة نتيجةً لاختلاف الغايات بين الطرفين.

وعلى صعيد الدول المُقْرِضَةِ، فإنَّ موضوع التمويل الدولي له أبعاد ودوافع سياســـية واقتصاديـــة متعددة، ففي التمويل المُتَدَفِّق من المصادر الرســـمية الثنائية، ومتعدِّدة الأطراف، يكون للدوافع السياسية الدور الأبرز في تحديد الدولة المُتَلَقِّيَة من ناحية، وفي تحديد حجم التدفقات الرأسمالية الموجَّهة إليها من ناحية أخرى.
وتحـــاول الدول الغنية التي تَمْنَحُ قروضاً رســـمية لدولٍ أخـــرى أن تُحقِّق عبر بوابة تلك القروض أهدافاً عديدة، مثل تصريف الفوائض الســـلعية المُنْتَجَةِ لديها، وزيادة صادراتها من خلال فتح أسواق جديدة، وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في أعمال النقل، والوســـاطة، والتأمين، والمقاولات، وبيوت الخبرة المختلفة بها وغيرها من القطاعات التسهيلية واللوجستية والخدمية.

1. الاستثمارات المباشرة تختلف عن نظيراتها المتعلقة بمحفظة الأوراق المالية، أي أنه في الحالة الأولى يكون للمستثمر الحق في اتخاذ القرار والرقابة على المجالات أو المشروعات التي يتم فيها الاستثمار، وهو حقٌّ لا يتوفر إلا للشركات المتعددة الجنســـيات، لهذا يمكن القول: إن مفهوم الاســـتثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر اتســـاعاً منه في حالة الاســـتثمار في محفظة الأوراق المالية؛ نظراً لأن حركة التكنولوجيا وخدمات الإدارة والســـلع والتنظيم ونقل الأســـعار والتأثير على الأســـواق الخارجية، تعتبر عناصر رئيســـة مرتبطة بمفهوم ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، ويتجاوز الأمر بالتالي مجرد الاستثمار في محفظة الأوراق المالية. (لمزيد من التفصيل، انظر: الاستثمار الأجنبي المباشر - تعريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004م).

ودائماً ما ترتبط القروض الرسمية الثنائية بحتمية إنفاقها في أسواق الدول المانحة، مع ملاحظة أنَّ حصول دولة ما على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة الْمُقْتَرِضَة الحق في استخدام ذلك القرض بحرية كاملة، والشراء من أيّ سوق من الأسواق الدولية وفقاً لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار.

وتعمل الدولة المانحة من خلال تلك القروض على تحقيق جملة من الأهداف أبرزها؛ تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي، وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم، وحماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية داخلها؛ كالقطاع الزراعي الذي يُنتِج كميات كبيرة، ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها، وإصابة المنتجين بأضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلُّص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات، كما تُحَمِّلُ الدولةُ المانحةُ المشاريعَ المُمَوَّلَةَ بالقرض تكاليفَ النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين (1).

في حين يتمحور التمويل الدولي، متعدِّد الأطراف، حول رأس المال المتحصَّل من دول كبرى، أو مؤسسات دولية، أو إقليمية؛ حيث يخضع بصورة عامة للاعتبارات السياسية، والتوجهات والاستراتيجيات الخاصة بالدول الكبرى المُسَيْطِرَةِ على إدارة هذه المؤسسات، وطرق تعاطيها مع أزمات هذه الدولة النامية أو تلك.

1. خالد الديب، مذكرة التمويل الدولي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، د. ت، ص 4.

المطلب الثاني

أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي

ترتكز أهميـــة التمويل الدولي، من وجهة نظر العلاقـــات الاقتصادية الدولية، في تمويـــل حركة التجارة الدولية عموماً؛ من الســـلع والخدمات؛ حيث يؤدِّي أيُّ انخفاض في مســـتوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة إلى حدوث انكماش في العلاقات الاقتصادية بين الـــدول، وذلك بالنظر إلى أنَّ القطاع الخارجي في معظم الدول يُعتبر بمثابة القطاع المُحَرِّكِ للنمو، ومن ثَمَّ فإنَّ أيَّ انخفاض في هذا القطاع أو انكماش في نشـــاطه، فإنه سيؤثر حتماً على معدلات النمو، وَيُقَلِّلُ حجم الإنتاج المخصَّص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

ولفهـــمٍ أفضلَ لأهميةِ التمويل الدولي، لا بدَّ من التطـــرُّق أيضاً لتطوُّر عناصره في التاريخ الدولي؛ إذ يشـــمل تقسيمات مبنية على ثلاث مراحل؛ كل مرحلة فيها نتناول الأهـــم من بعض جوانب العلاقات الاقتصادية، ونظام النقد على المســـتوى الدولي، إضافة إلى التغـــيرات الطارئة على طبيعة واتجاه الحركات الدولية لرؤوس الأموال. نوضحها فيما يلي:

- **المرحلة الأولى: ما قبل الحرب العالمية الأولى، من 1870إلى 1914م:**

وهي فترةٌ عُرِفَتْ بسيادة قاعدة الذهب (1)، وَثَبَاتِ أسعار الصرف، وكان انتقال رؤوس الأموال خلالها يتم في إطار حركتين أساسيتين؛ الأولى: تتعلق بانتقالات

1. غطاء الذهب أو نظام الذهب الدولي، هو نظام مالي اســـتُعْمِلَ فيه الذهب كقاعدة لتحديد قيمة العملات الورقية، وكان تقييـــم عملـــة أي بلـــد يتم بناء على هذا النظام، ويقوم البلد الذي يتبنى هذا النظام بتحويل أيّ عملة لديه إلى ذهب بعدما يوافق على اعتماد أســـعار ثابتة لبيع وشراء الذهب. ("مرحلة نظام قاعدة الذهب وأشـــكالها الأساسية"، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة بابل، العراق، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yxinLP)

الذهـــب، من وإلى الدولة، وفقاً لحالة ميزان المدفوعات. وذلك في إطار توازن الميـــزان بصورة تلقائية، من خلال حرية خروج ودخول الذهب. وبناءً عليه، فإن تحركات رؤوس الأموال كانت تتـــم تبعاً لحركة التجارة الدولية، ووضع موازين المدفوعات لمختلف دول العالم.
والثانية، تتمحور حول انتقال رؤوس الأموال التي لها علاقة بنمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ نتيجةً للظروف التي أنشـــأتها أســـعار الصرف الثابتة، وميزة الأمان، ووجود الفرص الاستثمارية المربحة في المستعمرات التابعة للقوى الكبرى من ناحية، وانتشـــار النُظم الإمبريالية مـــن ناحية أخرى؛ حيث كانت العاصمة البريطانية، لندن، حينذاك، هي المركز الرئيس للتجارة والتمويل (1)؛ حيث كانت توضـــع فيها معظم الودائع من الأرصدة الماليـــة العالمية للتجار والبنوك، وكان انتقال رأس المال في اتجاه بريطانيا، وخارجها يتبع تغيرات أســـعار الفائدة في بريطانيا.

وقـــد اضطرت غالبية دول العالم إلى التخلّي عن هذا النظام بعد الحرب العالمية الأولى، وَقد فَشِلَتْ محاولات إحيائه بسبب الكساد الكبير الذي شهدته الاقتصادات الكـــبرى أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن الماضي؛ حيث خرجت بريطانيا عام 1931م من هذا النظام، وتبعتها العديد من الدول بعد ذلك.

- **المرحلة الثانية: فترة ما بين الحربين العالميتين، من 1915م إلى 1943م:**

وهي فترة تميزت بخروج معظم الدول عن قاعدة الذهب، سالفة البيان، مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، وتَقَلُّصِ التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، مع ظهور نوع جديد من التمويل يتلخـــص في القروض الحكومية، في فترة خرجت فيها

1. د. جهاد عودة، المقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014م، ص299.

دول الحلفاء من الحرب مُثْقَلَةً بالديون الكثيرة للولايات المتحدة الأمريكية (1)، ما اضطرها إلى اعتماد هذا النوع من القروض، من دون إغفال التَّغْيِيرِ الطارئ في مراكز القوى المالية الرائدة في العالم؛ حيث تَخَلَّى الجنيه الإسترليني عن مكانه، ومن ثَمَّ مكانته، لصالح الدولار الأمريكي، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور جديد ومُهَيْمِنٍ على الصعيد الدولي من بوابة الاستثمارات والمعونات الأمريكية. وخلال تلك الفترة انتشرت القروض الحكومية التي حدَث بها انتشارٌ سريع في كندا ودول أمريكا اللاتينية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الدائن الرئيس لمعظم دول العالم، وصاحبة أكبر رصيد ذهبي، ومالكة لمعظم الاستثمارات المباشرة في العالم، عبر إصدارات السندات طويلة الأجل من جانب الأخيرة.

- **المرحلة الثالثة: من بعد 1944م فترة بوادر نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى الآن:**

وهي فترة تميزت بنهاية الحرب العالمية الثانية، وخروج معظم دول أوروبا باقتصادات وبنى تحتية مُدَمَّرَة؛ حيث تم عقد مؤتمر بريتون وودز الدولي سنة 1944م سالف الذكر، لبحث سبل إيجاد صيغة ملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي.

ودار النقاش حول مسألة الهيمنة داخل رأس المال الدولي، في صورة الصراع بين الرأسمال البريطاني والأمريكي على خلفية تأكيد الهيمنة على الاقتصاد الدولي فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

وانتهى الصراع لصالح غَلَبَةِ رؤية الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد المشهد العالمي الجديد للنظام النقدي من خلال اتفاقية بريتون وودز، سالفة البيان، التي

1. تطور التمويل الدولي (مقياس المالية الدولية) ، سلسلة محاضرات جامعية، بيت المعرفة، د. ت، تاريخ الزيارة 14 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/fHUcUV

اشـــترك فيها أيضاً الاتحاد السوفييتي السابق، حيث انبثق عنها إنشاء مؤسستين تســـهران على الائتمان الدولي؛ هما: صنـــدوق النقد الدولي كهيئة تابعة للأمم المتحدة، وتضم في عضويتها 155 دولة حالياً، والأخرى مجموعة البنك الدولي. وتجدر الإشـــارة هنا إلى أن الحجم الفعلي لتحـــركات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة قد فاقَ عدة مرات التحرُّك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الـــدولي، إذ لم يَعُدْ هناك ارتباطٌ بـــين التدفقات المالية والتدفقات العينية، في ســـياق ما يُعْرَف على المستوى الدولي بظاهرة الاقتصاد الرمزي (1)، وأن الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هي المستفيد الأكبر من ظهوره ونمـــوِّه، بالنظر إلى امتلاكها للأدوات القادرة على توجيه عمليات التحرُّك لهذه الأموال، كاستخدام السياســـة النقدية لجذب رؤوس الأموال، وسياسة الصرف الأجنبـــي بهدف إحداث تخفيض في القيمة الحقيقيـــة لديونها الخارجية التي يتمُّ تقييمها بالدولار الأمريكي، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسات منذ أن أُصيب ميزانها التجاري بعجز سنة 1972م، ولا زالت تستخدمه حتى الآن (2).

1. يعني الاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسـعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات، ومع انتشار الأساليب الربوية (من جانب رؤية الاقتصاد الإسلامي) لم يَعُد الاقتصاد الحقيقي للســلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال والائتمان مرتبطاً أحدهما بالآخر ارتباطاً عضويــاً بوصــف الاقتصاد الرمزي تعبيراً بالضرورة عن الاقتصاد الحقيقي، وهذا يدل على أن تلك الاقتصادات ترتبط فيها الأرباح في معظم الأحيان بتقليب وانتقال الأموال بغض النظر عن عمليات استثمارها؛ بينما يرتبط انتقــال التمويل بعمليات الاســتثمار ارتباطاً كبيراً في ظل نظام المشــاركة، وهذا يُقلِّــل من التكاليف المترتبة عن انتشــار الاســتثمار الرمزي بدلاً من الاســتثمار الحقيقي. (صالح الصالحي، عبد الحليم الغربي، "كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية"، ورقة بحثية مقدّمة لفعاليات الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 5 - 6 مايو 2009م).
2. خالد الديب، مذكرة التمويل الدولي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، د. ت، ص ص 4 - 5.

المطلب الثالث

مرتكزات النظام المالي خلال عمليات التمويل الدولي

يرتكــــز النظام المالي الدولي، خـــلال عمليات التمويل المختلفة على مجموعة من العناصر التــــي تُوَضِّح هذه العملية، من أبرزها؛ المتعاملون، وهم؛ المســـتثمرون، المقترضون، والمشـــاركون، إضافة إلى الأدوات ورؤوس الأمـــوال الدولية، ومحل المعاملات التمويلية.

فالمتعاملون؛ هم الركيزة الأساســـية للنظام المالي الدولي، ويضم هذا الإطار كلاً من المستثمرين والمقترضين والمشـــاركين، فالمستثمرون، هم أولئك الأفراد والمؤسسات؛ العامـــة والخاصة، وحكومات الدول المختلفة، والمؤسســـات الدولية والإقليمية، ممن يملكون أرصدة فائضة من الأموال ويرغبون في توظيفها.

وفي هذا السياق يجب التفريق بين كل من؛ التوظيف المالي، والتوظيف الحقيقي للأموال، إذ يشير التوظيف المالي إلى الاستثمار في إحدى الأصول المالية، كالأسهم والسندات أو غيرها من الأدوات المالية الأخرى، والتي تُدِرُّ عائداً مالياً لصاحب هذا المال.

فعلى المســـتوى الجزئي يعتبر هذا النمط توظيفاً حقيقياً للأموال لهذه الأصول، في حين أنه على المستوى الكلي لا يعتبر توظيفاً حقيقياً للأموال، ولكنه عملية نقل للملكية من شخص إلى آخر، أما التوظيف أو "الاستثمار" الحقيقي للأموال فيتمثل في شراء معدات أصول وآلات جديدة بهـــدف زيادة الطاقة الإنتاجية، أو المحافظة على هذه الطاقة من خلال الاستثمار، ومن ثَمَّ فإن إيداع الأموال في إحدى الأوعية الادخارية، كالبنوك مثلاً، تُعَدُّ عملية ادخارية وليست عملية استثمارية.

أما المقترضون، فهم فئة عريضة، تضم أيضاً؛ الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، وحكومات الدول المختلفة في العالم، وخاصة النامية منها، إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية، ممن لديهم القدرة على تحصيل القروض من الأسواق المالية الدولية المتنوعة، وكذلك مَن يقومون بطرح سندات في هذه الأسواق، أو ينهضون بعملية الاقتراض المباشر من التجمعات المصرفية.

وفي هذا السياق، تأخذ الأموال في إطار النظام المالي الدولي اتجاهين اثنين؛ هما، تدفق هذه الأموال من المُدخرين إلى المقترضين الذين يستخدمون، بدورهم، هذه الأموال في الاستثمارات. وتدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المدخرين إلى المستثمرين.

أما طائفة المشاركين فهي تشمل الوكلاء والسماسرة والوسطاء، ممن يتعاملون في الأسواق المالية لحساب الغير أو لحسابهم أيضاً، كالبنوك وشركات الاستثمار المالي، وشركات التأمين، وبنوك وصناديق الادخار، بالإضافة إلى صناديق التقاعد والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة، والحكومات، والشركات الدولية متعددة الجنسيات، وكذلك الأفراد من مختلف دول العالم؛ حيث يقوم هؤلاء بالتعامل في الأسواق المالية الدولية من خلال استثمار الأموال الفائضة لديهم بهدف تحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال، كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية، أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق. (1)

وتختلف الأدوات المالية والتمويلية باختلاف نوعية السوق؛ ففي أسواق النقد تكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل، كأذونات الخزانة، والأوراق التجارية، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، وشهادات الإيداع المُخَزَّنَةِ والودائع لأَجَلٍ، وصكوك الديون، بينما في أسواق رأس المال، يتم استخدام الأدوات طويلة الأجل، كالأسهم التي

1. عبد المالك خروبي، إيمان عيساوي، أثر التحليل المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2015م، ص 6.

تُصْدِرُها الشركات الصناعية، والسندات الدولية التي تقوم بطرحها هذه الشركات.
ويتـــوزع رأس المال الدولي المخصَّص للتمويل بين مجموعتين رئيســتين؛ هما: رأس المال الأحادي الجانب؛ حيث يُصنَّف هذا النوع من رأس المال ضمن العمليات الجارية من وجهة النظر المحاسبية، إلا أنه يبقى ممثلاً لرأس المال من حيث طبيعته، فالدولة المُتَلَقِّية لهذا النوع من رأس المال لا يترتب عليها أيُّ التزامات سياسية.
ومن أهم أشـــكال هذا النوع مـــن رأس المالي الدولي؛ التعويضـــات التي تدفعها الـــدول المهزومة في الحروب إلى البلـــدان المنتصرة أو البلدان المعتدى عليها (حرب الخليج - احتلال الكويت مثالاً)، وكذلك الإعانات والمســـاعدات والْهِبَات التي تقدِّمها الحكومات، أو بعض الهيئات الخاصة إلى الدول الأخرى، كالمساعدات الإنمائية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوروبية في إطار مشروع مارشال؛ الذي ســبق الحديث عنه، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ لإعادة إعمار الدول الأوروبية المتضررة من الحرب (1).

الاستثمار الدولي:

يُؤَسِّس هذا النوع من الاستثمار التزاماً مالياً على البلد المتلقِّي للاستثمار، وذلك على خلاف رأس المال الأحادي الجانب؛ حيث يُجْبِرُ الاستثمار الدولي الدولةَ المُتَلَقِّيَةَ على تســديد قيمة الأصل المُقْتَرَضِ، بالإضافة إلى دفع الفوائد المترتبة على القرض، وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين عدة أشـــكال من الاستثمارات الدولية حسب المعايير المعتمدة.

1. KATHLEEN BURK, "The Marshall Plan: Filling in Some of the Blanks", Contemporary European History, 10, 2 (2001), pp. 267 - 294, Cambridge University Press , Printed in the United Kingdom.

فمن حيث اعتبار الجهة المُقْرِضَةِ، ثمَّة اســـتثمارات حكومية وأخرى خاصة، أما من حيث طبيعة الاســـتثمارات الدولية، فهناك الاستثمارات المباشرة، على غِرَار أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا، وخدمات الإدارة والسلع والتنظيم، ونقل الأسعار والتأثير على الأسواق الخارجية؛ إذ لها الحق في اتخاذ القرار والرقابة على المجالات أو المشروعات التي تم فيها الاستثمار، وهناك الاستثمارات في محفظة الســـندات، والتي تعني مجموع ما يملكه الفرد أو المؤسســـة أو الدولة من الأســـهم والسندات في محفظة استثمارية معينة، بهدف تنمية القيمة السوقية لها، عبر توظيف أمثل لها لتحقيق أكبر الأرباح، وينطبق الحال كذلك على شـــهادات الإيداع والودائع الاستثمارية.

ومن حيـــث معيار حرية البلد المتلقِّي للقروض في اســـتخدامه لرأس المال، ومعيار التمييز هنا هو استثمارات مقيَّدة واستثمارات حرة. أما من حيث معيار المدة الزمنية للاستثمارات الدولية، فهناك اســـتثمارات طويلة الأجل، والتي تَمتد لأكثر من سنة، وهناك الاستثمارات قصيرة الأجل، والتي لا يزيد أَمَدُها الزمني عن سنة واحدة.(1)

لقد أصبح التمويل الدولي اليوم يقف عند مفترق طرق السياســـات الاقتصادية، ولا سيما السياسات النقدية، وخيارات شركات ومؤسسات التمويل، والخيارات الاستثمارية للوسطاء الماليين من (المصارف، والصناديق الاستثمارية، وغيرها، لا سيما وأن أسواق رأس المال أصبحت تتدخل في صميم عملية العولمة الاقتصادية خلال العقود الأخيرة؛ حيث رافقت نُمُوَّ المبادلات التجارية.

هذا بالتوازي مع انفجار التدفقات في الأسواق المالية التي أشعلت فتيل الأزمات الاقتصادية الأخيرة، وأدَّت إلى نشوء شعور عام بالقلق حيال مستقبل التمويل الدولي، وذلك لاعتباراتٍ

1. مفتاح صالح، المالية الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005م، ص 41.

عدة؛ أبرزها التطور السريع لـــــممارسات بنك الظل (1) «Shadow Banking» ، والتي تحيل على الجزء غير الشــفَّاف والمنظم من الأنشـــطة المصرفية والمالية؛ إذ تمثل الأصول التي يديرها هذا البنك نحو50 % من النظام المصرفي التقليدي في جميع أنحاء العالم.
هذا إلى جانب الزخم المتنامي لنشـــاط التداول Trading بوتيرة عالية، بمعنى كمّ المعاملات المالية التي أُجْرِيتْ بسرعة الضوء بواسطة أجهزة الكمبيوتر، والتي يمكن أن تؤدِّي إلى انهيار خاطف Crash Flash غير متوقَّع، وعلى فترات قصيرة للغاية، على غــرار ما حدث في أزمة مؤشر Dow Jones Industrial Average في 2010م(2)؛ حيث تبلغ حصة تجارة الأسهم التي تحققها هذه التقنية الآن نحو 50 % في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو 25 % في أوروبا.
وإلى جانـــب ذلك، هناك ارتفاع في المديونيات العامـــة والخاصة خلال العام 2017م، تجاوزت مستوياته الحالية ما تم تسجيله قبل عشر سنوات، وتحديداً في عام 2007م، بما يتجـــاوز 200 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ وهذا التطور العالمي يتعلق بالبلدان المتقدمة، وما يسمى بالبلدان "الناشئة" على السواء. وقد دأب خبراء الاقتصاد البريطانيون وغيرهم على التنبيه إلى ذلك في آخر تقرير ربع سنوي، نُشِرَ في 6 مارس 2017م.
وفي ظل توقيع الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب(3)، في 3 فبراير 2017م، على

1. مصـــارف الظل SHADOW BANKS هو الاســـم الـــذي يطلقه الخبراء الاقتصاديون عـــلى الشركات المالية غير المصرفية التي تنخرط في أعمال هي من اختصاص المصارف.
2. في يوم الخميس 6 مايو 2010م فقد مؤشر داو جونز الصناعي الرئيسي ببورصة وول ستريت في نيويورك حوالي 1000 نقطة في تعاملاته، مع اتجاه المستثمرين الأميركيين إلى بيع أسهمهم كرد فعل على أزمة ديون اليونان. كما تذبذبت بشـــدة مؤشرات الأســـهم الرئيســـة في الساعات الأخيرة للتداول؛ حيث اســـتعادت حوالي 300 نقطة خلال دقائق ومع ذلك فإن الأسهم أنهت التعاملات بانخفاض يزيد عن 5 %. («النقد الدولي» يسعى لإشاعة الطمأنينة، ويؤكد أن تخلُّف اليونان عن تســـديد ديونها غير وارد «جبال الديون» تغمر قمة زعماء منطقة اليورو اليوم «داو جونز» يفقد 1000 نقطة أمس، صحيفة الشرق الأوســـط اللندنية، 7 مايو 2010م، تاريخ الزيارة 7 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/MiHXwr)
3. دونالـــد جـــون ترامـــب (Donald John Trump Ltspkr.png) (ولد في 14 يونيـــو 1946م) هو الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، منذ 20 يناير 2017م. وهو أيضاً رجل أعمال وملياردير أمريكي، وشـــخصية تلفزيونية ومؤلف أمريكي ورئيس منظمة ترامب، والتي يقع مقرها في الولايات المتحدة. أسس ترامب، ويدير عدة مشاريع وشركات في جميع أنحاء العالم. للمزيد ينظر الرابط التالي: http://cutt.us/jKofX

واحدٍ من أشهر مراسيمه الرئاسية التي تُلغِي جزءاً من قانون دود فرانك (1) Dodd المطبَّـــق في عام 2010م مِن قِبَل إدارة الرئيس الســـابق، باراك أوباما(2)، للإشراف على النشاط المصرفي ووضع قيود منظِّمَة له، أوقفت جميع الجهات الرقابية الرئيسية للبنـــوك في جميع أنحاء العالم مفاوضاتها للتوصل إلى الصيغة النهائية لما يســـمى بقواعـــد "بازل3 "(3)، والتي تهدف إلى الحد من المخاطر المالية، وتأمين الاســـتقرار للتمويل الدولي في المستقبل، فيما يتوقع من المملكة المتحدة أن تنزع القيود التنظيمية للحفاظ على هيمنة مدينة لندن المالية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عقب استفتاء 2016م الشهير (4).

1. قانـــون "دود - فرانك" لإصلاح وول ســـتريت وحماية المســـتهلك المعـــروف اختصاراً بـــ "دود - فرانك"، قدم هذا البروتوكول عام 2010م من قبل الرئيس أوباما، وكان قد أطلق من قبل لجنة التداول بالسلع الآجلة الأمريكية في تبعات الأزمة المالية عام 2008م. الهدف من هذا القانون هو حماية المستهلك من التصرفات الخطرة والاستغلال والخســـارة المالية. أطلق اســـم "دود - فرانك" على هذا القانون نسباً إلى السيناتور الأمريكي "كريستيفور جي. دود" والنائب الأمريكي "بارني فرانك" اللذان عملا بشـــكل حثيث لوضع هذا القانون. («دود - فرانك».. قانون لإصلاح «وول ستريت» وحماية المستهلك، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 30 يونيو 2017م، تاريخ الزيارة 4 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/skNbqG)
2. باراك أوباما (Barack Hussein Obama)؛ (4 أغســـطس 1961م) هو الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية من 20 يناير 2009م وحتى 20 يناير 2017م، وأول رئيس من أصول إفريقية يصل للبيت الأبيض. حصل على جائزة نوبل للســـلام لعام 2009م نظير جهوده في تقوية الدبلوماســـية الدولية والتعاون بين الشـــعوب. للمزيد ينظر الرابط التالي: http://cutt.us/G1sVt
3. صدرت اتفاقية «بازل 3» عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمســـؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بـــازل بعد توســـيعها، وذلـــك في مقر اللجنة في بنك التســـويات الدولية في مدينة بازل الســـويسرية في 12 أيلول (ســـبتمبر) 2010م، وبعـــد المصادقة عليها من زعـــماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في ســـيول عاصمة كوريا الجنوبية في 12 تشرين الثاني نوفمبر 2010م. وتتمثل أهم المرتكزات التي قامت عليها لجنة بازل3 في رفع الحد الأدنى لنســـبة رأس المـــال الاحتياطي أو الأولي مـــن 2 إلى 4.5 في المائة، وأضيف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أســـهم عادية نســـبته 2.5 في المائة من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجمـــوع يصـــل إلى 7 في المائـــة. وكذا الحفـــاظ على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في الســـابق وهو 8 % وبإضافـــة احتياطـــي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هـــذا الاحتياطي هو 10.5 في المائة، وكذا تدبير رســـاميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات. ("اتفاقية بازل الثالثة"، إضاءات، معهد الدراســـات المصرفية، دولة الكويت، عدد 5، ديسمبر 2012م).
4. صـــوَّت غالبيـــة البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في اســـتفتاء 24 يونيو 2016م، وأظهرت النتائج النهائية أن نســـبة مؤيدي الانفصال عن الكتلة الأوروبية بلغت 51.9 في المئة مقابل 48.1 في المئة لمعســـكر البقاء. (بريطانيا تصوت في استفتاء تاريخي لصالح الخروج من الاتحاد الاوروبي، بي بي سي عربي، 24 يونيو 2016م، تاريخ الزيارة 7 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/w8QHF6)

وختاماً؛ فقد غطَّى هذا الفصل العديد من النقاط الجوهرية المهمة والمتعلقة بالقروض وهياكلها المؤسسية على الصعيد الدولي؛ من خلال التعريف بالجوانب المفاهيمية للتمويل الدولي، وموقع القروض الدولية، وأنواع التمويل الدولي، ومأسسة التمويل الدولي؛ من خلال ربطه بالمؤسسات التمويلية الدولية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قبل أن يلفظ النصف الأول من القرن العشرين أنفاسه بأعوام قليلة. كما عالج الفصل ما يُطلْق عليه في الأدبيات المعنية "لعنة المعونات"، وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تُشَكِّل جوهر معضلة التبعية المتحقِّقة بفعل استلاب القرار الوطني للخارج بفعل الانخراط في منظومة القروض والمعونات وغيرها من الصور التمويلية الدولية. ولم يُغْفِل الفصل الحديث عن الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تتجاوز الحدود التجارية والاقتصادية إلى تجليات أخرى ذات أبعاد سياسية، تُهيمن على القرار السياسي والاقتصادي، وحتى الأمني، للدول النامية والفقيرة حول العالم.

ولأن ظهور الأزمات المالية العالمية في الواقع المعاصر قد أدَّى في مجمله، مع أسباب أخرى، إلى تطوُّر مفاهيم التمويل الدولي، ومن ثَمَّ زيادة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والاستدانة، في الدول النامية لا سيما، في مرحلة ما بعد الاستقلال لاعتبارات البناء والتنمية، فإنَّ الفصل ناقَش كذلك معضلات الفساد المتعلقة بعمليات التمويل والإقراض الدولية؛ من خلال تحليله لمفهوم بنوك الظل ودورها في الاقتصاد الدولي المعاصر.

الفصل الثاني
عناصر النظام المالي ومراحل تطوره

- تمهيد
- **المبحث الأول: عناصر النظام المالي**
  - المطلب الأول: مؤسسات الوساطة المالية
  - المطلب الثاني: الأسواق المالية

- **المبحث الثاني: تطوُّر التمويل الدولي**
  - المطلب الأول: التمويل الدولي في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى
  - المطلب الثاني: التمويل الدولي في فترة ما بين الحربين
  - المطلب الثالث: التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية
  - المطلب الرابع: نظام النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية
  - المطلب الخامس: طبيعة التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

الفصل الثاني
عناصر النظام المالي ومراحل تطوره

تمهيد

يلعب التمويل الدولي دوراً رئيساً على صعيد التجارة الدولية والتبادل الاقتصادي؛ السِّلَعي والخَدَمِي؛ إذ يتسع مفهومه المَرِنُ ليشمل كافة العوامل الاقتصادية المختلفة التي تساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الدولية؛ حيث تساعد العوامل الاقتصادية المُضمَّنة في المفهوم على تحديد ما إذا كانت أموال المســـتثمرين في وضعٍ آمِن أم لا في ظل وجود ديون خارجية.

وتبقـــى الحاجة إلى التمويل الدولي كأداة مهمة لتحديد الكثير من القرارات الاقتصادية، لعل أهمها؛ ســـعر الصرف(1)، مقارنة بمعدلات التضخم، وتكوين فكرة حول الاستثمار في سندات الدَّيْن الدولية، وكذلك تحديد الوضع الاقتصادي للدول، وتقييم الأسواق الخارجية، إضافة إلى أنه وســـيلةٌ ناجعةٌ لتتبع أسعار صرف العملات التي تُولِيهَا الدول أهميةً خاصةً؛ حيث تسمح بتحديد القِيَم النسبية للعملات، وتُساعِد على حساب معدلاتها السوقية.
ويوضِّح الباحث من خلال هذا الفصل أنَّ التمويل الدولي يعتمد على نموذج محاسبي تحليلي موثوق، باعتماده نظام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS)، كما يساعد أيضاً على توفير المال عن طريق اتِّبَاعِ قواعد التقارير المشار إليها على أساس معيار مُحَاسَبَاتِيٍّ موحَّد.

1. سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، فهو عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية. ويعبر عن هذا المصطلح بطريقة عكسية، ويفيد حينهـــا عدد الوحدات من العملـــة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية.. للمزيد ينظر؛ سعر الصرف محرك سوق العملات، الجزيرة. نت، 5 أغسطس 2015، تاريخ الزيارة 14 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/JFUXYN

ولعله من جملة عوامل أهمية التمويل الدولي، أنه يقوم بدور مهم في فَهْمِ أساسيات عمل جميع المنظمات الدوليـــة، وأيضاً المحافظة على التوازن فيما بينها، خصوصاً في عصر العولمة الذي بات عنواناً لواقعنا المعاصر على كافة المستويات، بل يَصِل الأمرُ إلى حدٍّ أنَّ التمويل الدولي يضطلع بدورٍ رئيسٍ في حفظ النظام الدولي والسِّلْم والأمن الدوليين. ومِن ثَمَّ فإن مما لا شـــك فيه، أنَّ وجود نظام مالي دولي، إنما يعني بالتبعية السببية أن هناك قضايا عالقة وأزمات مالية على المستوى الدولي، وهنا يأتي الدور الحاسم الذي تلعبه دراســـات التمويل الدولي، كأداة وصفية، تحليلية وإجرائية، مهمة ومُلِمَّة بكليات الظواهر وجزئيات التفاصيل وتشعُّبَات الفروع.

ولفهـــم تلك القضايا كافة، لا بد مِن فهم طبيعة نظـــام التمويل الدولي، وذلك عبر التطرُّق إلى عناصره الرئيســـة ومراحل تطوره التاريخية، من خلال الحاجة إليه على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ثمـــةَ حقيقةٌ مفادُها أنه بدون نظـــام للتمويل الدولي فإنَّ فُرَصَ نُشُـــوءِ واحتدام الصراعات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الوحدات الدولية تبقى مؤكدة، وما يَنْجُمُ عـــن ذلك من كوارث غير محدودة العواقب. ومن ثَمَّ فإن التمويل الدولي يُســـاعِد عـــلى إبقاء القضايا الدولية، محل الخلاف والنزاع، في إطارها المنضبط، ويعمل على الحفاظ على حالة معينة من الاستقرار على الصعيد الدولي.
وعـــلى غِرَار التجارة والأعمال الدولية، يتواجد التمويل الدولي كحقيقة واقعية قائمة من خلال كافة الأنشـــطة والفعاليات الاقتصادية والتجارية، للشركات والحكومات، وكذلك المنظَّمات ذات العلاقة بالأمم والدول، ككيانات جيوسياسية واقتصادية قائمة.

ولقد أضحى من المعروف، والمشـــهور عملاً، أنَّ غالبيـــة دول العالم تلجأ إلى الاقتراض والإقراض فيما بينها، وفي مثل هذه المعاملات، تَســـتخدم تلك الدول عُملاتها الوطنية، ومن ثَمَّ يجب فَهْم كيف تتم مقارنة العملات ببعضها البعض، وكيف يتم دفع تلك الأموال

مقابل هذه المنتجات، السِّلَعِيَّة والخدمية، وما هي محددات التسعير والأسعار التي يتم في إطارها تداول تلك العملات؟ وكيف يتم رفع قيمتها أو خفضها في الأسواق ذات الصلة.

وبما أنَّ التجارة الدولية تُعتَبر واحدةً من أهم عوامل نموّ وازدهار الاقتصادات حول العـــالم، فإنَّ تلك الأهمية قد تضاعفت مرات عديدة بســـبب ظاهرة العولمة، كما أنَّ تَحَوُّلَ الولايات المتحدة الأمريكية من كونها أكبر دائن دولي سابقاً، لتصبح أكبر مدين دولي لاحقاً (1)، إنما يُثِير أكثر من علامة اســـتفهام، ويَضع المصداقية المالية العالمية أمام معضلة كبيرة، ويثير العديد من التساؤلات التي تُعْتَبَرَ جزءاً من الاقتصاد الكلي، في شِقِّهِ الخاصِّ بالتمويل الدولي، والذي قطعاً يحمل مفاتيح الإجابة عليها.

ومن خلال التمويل الدولي، أيضاً، سيتم توفير أرضية منهجية للاقتراب من موضوع "القروض الدولية وآثارها على اقتصادات الدول العربية والإســـلامية"، مما ســـيتم طرحـــه وشرحه في هذا الفصل؛ الذي يتناول، في مبحثـــه الأول، تعريفات النظام المالي وعناصره الأساسية ممثلة بمؤسســـات ما يُعْرَف بالوساطة المالية، كوظيفة لم تَبْقَ مقتصرةً على المؤسســـة البنكية وحدها، كما لم تَعُـــدْ، أيضاً، منحصرةً على جمع المدخرات وإقراضها للمحتاجين لمصادر التمويل، من خلال تحوُّل مفهوم الوساطة في الأنظمة المالية المعاصرة ليشـــمل مؤسسات ذات نشاطات أخرى من قبيل إصدار المنتجات المالية وتوظيف الفوائض تحت أشكال مختلفة ومتعددة.

كما يناقش المبحث الأول أيضاً مســـألة الحصول على التمويل ذي الآجال المتوسطة أو الطويلة، ويختص به عنصر الأســـواق المالية، بأنواعها المختلفة، والتي تتأثر بظروف اقتصادية وسياســـية عدة، تنســـحب آثارها، إيجاباً وسلباً، على تكلفة الأموال ومدى توافر طرق التمويل المختلفة ومناخ الأعمال والاستثمار بشكل عام.

1. لمزيد من التفاصيل حول تحول الولايات المتحدة من دائن إلى مدين ينظر:
- كيـف اقـترب الديـن العام الأمريكي من 20 تريليون دولار؟ موقع الاقتصـاد. نت، 5 أبريل 2017م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/B0nnr
- الدَّيْن العام للولايات المتحدة يساوي 19 تريليون دولار وترامب يعد بدفعه "بسهولة" في 8 سنوات. موقع شبكة cnn العربية، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/mWfNp

ثم يتناول المبحث الثاني التسلسل الزمني لتطور التمويل الدولي، وفقاً لحِقَبٍ تاريخية معينة، تغطي ثلاث فترات زمنية رئيسة، هي: فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وفترة ما بين الحربين، وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث شهدت كل مرحلة من تلك المراحل تطورات مهمة على صعيد السياسات الاقتصادية والنقدية العالمية، لا سيما مع انتقال موازين القوى من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وهـــذا مما يناقشـــه الباحث، ويلقي الضوء عليه؛ من خـــلال بحث تطوُّر الخدمات التقليدية في مجال الأنشطة المصرفية، خاصة في مجال المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية، وغيرها من الأنشـــطة ذات الصلة؛ في ضوء الظرف التاريخي الذي تخلَّى فيه الجنيه الإســـترليني عن مكانته كعملة ارتكاز دولية لصالح القادم المهيمن الجديد في التعاملات الدولية؛ الدولار الأمريكي.

المبحث الأول

عناصر النظام المالي

تمهيد

تتفـــق التعريفـــات المختلفة للنظام المالي حولَ كونِه نظاماً يشـــمل مجموعةً من القواعد والإجراءات والممارسات والمعاملات والمؤسسات المالية؛ من بورصات وبنوك ونحوها، والتي تُتِيحُ تعبئةَ رؤوس الأموال، بحســـب العوامل الاقتصادية المتوفرة؛ بهـــدف تلبية الاحتياجات التمويلية المطروحة، وفقاً لاحتياجات الأفراد والشركات والحكومات من الموارد المادية اللازمة لتنفيذ المشـــاريع الاستثمارية، ومن ثَمَّ فإن استيفاء هذه الاحتياجات يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد بشكل عام.

وعليـــه؛ فإن خلاصة تعريفات النظام المالي تشـــير إلى أنه "مجموعة المؤسســـات والأســـواق المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المدَّخِرين إلى المستثمرين، أو مِـــن المقرضين إلى المقترضين من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادُلَ وحيازة الأصول والأدوات المالية المختلفة" (1).

1. ابتســـام ســـاعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008م، ص 2.

المطلب الأول

مؤسسات الوساطة المالية

الوساطة المالية، كعنصر من عناصر النظام المالي، تَعْنِي استحواذ مجموعة ما على موارد مالية من إحدى الوحدات الاقتصادية، وإتاحتها لوحدات اقتصادية أخرى، أي: القيام بدور الوسيط بين الوحدات التي لديها تمويل فائض؛ المُدَّخِرِينَ أو المودعين، من جهة، والوحدات التي تُعانِي من عجزٍ في التمويل، المقترضين أو المستثمرين، من جهة أخرى.

وتهدف الوساطة المالية إلى تسهيل عملية تحويل الأموال، ومِن ثَمَّ فهي تؤشِّر إلى حركة المدَّخرات، من البنوك ومصادر القروض المختلفة، وكذا المدَّخرات المباشرة، إلى آليات سوق العملة، كما أنها أيضاً تشير إلى تدفُّق الأموال خارج آلة مالية واحدة أسعار فائدتها منخفضة، إلى آلة مالية أخرى ذات أسعار فائدة أعلى[1].

وهناك العديد من أشكال مؤسسات الوساطة المالية، لعل أبرزها؛ البنوك التجارية، وبنوك الادخار، ومؤسسات المدخرات والقروض، واتحادات الائتمان، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار[2]، وصناديق التقاعد، وشركات التأجير، وكذلك مؤسسات الإيداع[3].

1. بن عزوز عبد الرحمن، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012م، ص 72.
2. مؤسسات مالية وسيطة وظيفتها الأساسية جمع الموارد المالية من خلال بيع الأصول المالية المختلفة للجمهور واستثمارها في الأسهم والسندات. للمزيد ينظر؛ مجد خضر، "مفهوم شركات الاستثمار"، موضوع . كوم، 28 أغسطس 2016، تاريخ الزيارة 15 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/XvEZe
3. يقصد بمؤسسات الإيداع المصارف، وهي مؤسسات مالية تقوم بقبول الودائع من الأفراد والمؤسسات،كما تقوم بتقديم القروض لمن يطلبها، وتقوم هذه المؤسسات بدور مهم في عملية خلق الودائع خاصة المصارف التجارية، للمزيد ينظر؛ سلمان عبد الله معلا، التمويل والمؤسسات التمويلية: مفهوم وأهداف وسياسات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015م.

المطلب الثاني

الأسواق المالية

أما الأســـواق المالية؛ فهي وسيلة يَنتفي فيها شرط المكان؛ حيث يلتقي من خلالها كلٌّ من؛ المشترين والبائعين، وكذا الوسطاء، والمتعاملين الآخرين من ذوي الاهتمام بالأدوات الرأسمالية والنقدية؛ وذلك بهدف تداول الأصول المالية المختلفة لفترات زمنية متباينة، بناءً على أُطُرٍ قانونية وإجرائية وقوانين وأنظمةٍ وتعليماتٍ مُعْتَمَدَةٍ على المستوى المحلي أو الدولي(1).

والأسواق المالية أداةٌ مهمة لتوفير وتقديم الأنشطة المالية المختلفة، وتتلخص وظائفها الأساسية في تعبئة المدَّخَرَات، ومِن ثَمَّ توجيه هذه المدخرات لتلبية احتياجات الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المختلفة"(2). وبشكل عام يتكون السوق المالي من سوقين متمايزين، هما: سوق النقد، وسوق رأس المال.

ويُعَرَّفُ سوق النقد على أنه "السوق الذي يتعامل بالأدوات الائتمانية، قصيرة الأجل، التي لا تزيد عن ســـنة، كالنقود المتداولة، والكمبيالات، والشيكات، وغيرها من صور الأوراق التجارية، مقبولة الدفع، ويتم في هذا الســـوق التعامل بين البنوك وبعضها البعض، بما يضمن تحقيق التوازن اليومي بين آجال العمليات الدائنة والمدينة للمؤسسات الائتمانية، ومن خلاله تقوم البنوك باستثمار فوائضها لدى البنك المركزي بما يحقق ربحية لحساباتها البنكية(3)، وتتمثل أهم مؤسسات هذا السوق بالبنك المركزي والبنوك التجارية.

---

1. حسان خضر، تحليل الأسواق المالية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 27، 2004م، ص 3.
2. سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص 25.
3. حدة رايس، "دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، عدد 9، مارس 2006م، نسخة رقمية متاحة على الرابط التالي: goo.gl/ei8Jka

وأهـــم أدوات الاســـتثمار التي يتم تداولها في ســـوق النقد هي؛ أذونات الخزانة، والقبولات المصرفية، وشهادات الإيداع"(1)، وَقد سُمِّيَتْ هذه السوق بالسوق النقدية؛ لأنه يمكن من خلالها تحويل الأصول المالية المتداولة إلى نقودٍ، بســـهولة ويسر؛ حيث تقوم هذه الأصول بوظيفة أو أكثر من وظائف النقود".

وَتَتَّسِـــمُ أســـواق النقد بخصائص عديدة؛ أهمها: تداول أدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح فترات اســـتحقاقها ما بين يوم واحد إلى ســـنة واحدة، وتتميز بسيولة مالية عاليـــة بالنظر إلى قدرتها على تحويل الأدوات المتداولة فيها إلى نقود، بالإضافة إلى تدخُّل البنك المركزي في هذا الصنف من الأسواق لتغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل؛ لضبط الأنشطة الائتمانية (2).

وعلى صعيد المخاطرة، فإنه نظراً لتعامُل أســـواق النقد بـــالأدوات المالية قصيرة الأجل، وارتفاع ســـيولتها نسبياً، فإنها ذات مخاطر أقل، مقارنة مع أسواق رأس المال، التي سَيَرِدُ تفصيلها أدناه، والتي تتعامل بالأدوات الاســـتثمارية طويلة الأجل، وذلك مِن دون إغفال أنَّ الغالبية مِن أسواق النقد تتعامل بالأدوات ذات القِيَم الكبيرة، وهو ما يَجعل الاستثمار في مثل هذه الأســـواق يتركز على المؤسسات الكبيرة، لا الأشخاص الطبيعيين، كما يجري التبادل فيها من خلال سماسرة وَمُتَاجِرِينَ، يرتكز دورهم على جمع الزبائن؛ حيث يصعب على صغار المستثمرين تَمَلُّك هذه الأدوات مباشرةً، وبالتالي التقليل من درجة المخاطرة.

1. مبارك بن سـليمان آل فواز، الأسـواق المالية من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2010م، ص 7.
2. كمال بن يمينة كمال، عطية حليمة، "الأسواق المالية ودورها في تمويل الاستثمارات في ظل الأزمات: دراسة حالة بورصة عمان للأوراق المالية"، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، مجلد 3، عدد 6، ص ص 246 - 269.

وينقسم السوق النقدي إلى سوقين هما؛ سوق ما بين البنوك، والسوق المفتوح، فالأول هُوَ مَكَانُ الْتِقَاءٍ وَعَرْضٍ، وطلب الســيولات البنكيــة، وهو مخصَّص للبنوك، والبنك المركــزي، والخزينة العامة؛ حيث تكون المبالــغ المعروضة فيه تحت المراقبة اليومية للبنك المركزي، والذي يشارك في السوق من خلال ضخٍّ أو امتصاص السيولة، بهدف تحقيق التوازن، وهو ما يشكِّل السوق النقدي بالمفهوم الضَّيِّق.

أما الثاني، الســوق المفتوح، فهو عبارة عن ســوق نقدية فرعية مفتوحة لكل الذين يمتلكون ســيولة، ويرغبون في تقديمها لآخرين هم بحاجة إليها؛ حيث يتم التفاوض في هذا الســوق على أذونات وســندات الخزينة العمومية المتداولة، وعلى سندات المؤسسات والهيئات المالية أيضاً.

أما ســوق رأس المال، فيُعرَّف بأنَّه "ذلك السوق الذي يَسْمَح بالتمويل، طويل الأجل، لتحقيق الدخل المتتابع للمستثمرين، من خلال تداول الأدوات الاستثمارية والمتاجَرَة بالأوراق المالية المُصْدَرَة، والتي تُسْــتَحَقُّ في الآجال المتوسطة أو الطويلة"(1)، ويشمل مجموعة المؤسســات والعلاقات التي مِن خلالها تتعامل قُوى العرض والطلب على الأصول المالية بشكل عام وعلى الأوراق المالية طويلة الأجل؛ الأسهم والسندات(2).

ويتضمــن النظام المالي العديد من الأدوات الماليــة تتمثل في؛ نظام نقدي، بمعنى ضرورة توافر وحدة قياس متداولة ومتاحة للجميع، يتم على أساســها قياس الأسعار وعملية التسعير، وغالباً ما تكون هذه الوحدة من النقود.

1. بن عمر بن حاســين، فعالية الأســواق المالية في الدول النامية، رســالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013م، ص 14.
2. نورين بومدين، صناعة الهندســة المالية وأثرها في تطوير الأســواق الماليــة العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التســيير، جامعة حســيبة بن علي بالشــلف، الجزائر، 2015م، ص ص 1 - 3.

هذا إلى جانب المعلومات؛ والتي يُنْظَر إليها باعتبارها محرِّكات اتخاذ قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية، وتتم هذه المؤشرات بمعرفة المســـتثمرين؛ سواءً الحاليين والمرتقبين، بالإضافة إلى الإجراءات والتشريعات المنظِّمَة لعمليات التعامل على الأوراق المالية، والتي تُحَدِّد، بشكل واضح، نطاق نشاط المؤسسات المنخرطة في هذا المجال.

مـــن المهم هنا التأكيد على أنَّ النظام المالي بعناصره المتعددة، وكذا نوعية الخدمات التي يتم تقديمها في إطاره، إنما يُساهم، عبر خمس وظائف رئيسة، (هي؛ خلق النقود، وتجميع المدخرات، والإقراض والاســـتثمار، وتسويق الأوراق المالية، مع تسهيل تداول الأصول المالية المختلفة)، في تسهيل عمليات تبادل السِّلَع والخدمات عن طريق؛ خفض تكاليـــف المعاملات، والوصول إلى المعلومات المرتبطة بهـــذه المبادلات؛ الأمر الذي يتشـــابه مع الدور الذي تلعبه العملات النقدية، لا سيما فيما يتعلق بتيسير المدفوعات وتوفير الْبُعْدِ الزمني عن طريق الولوج إلى خدمات الائتمان.
وإلى جانـــب تلك الوظيفة الحيوية، فإن باقـــي وظائف هذا النظام، تتعلق فاعليتها ونجاعتهـــا بمعالجة المعلومات وانخفاض كلفـــة المعاملات، وتتمثل مجملةً في؛ تعبئة المدخـــرات وتحصيلها، وكـــذا إنتاج المعلومات عن مجالات الاســـتثمارات المحتملة، وتخصيص المدخـــرات الملائمة لها، إضافة إلى التوزيع والتنويع وإدارة المخاطر، مع المتابعة المستمرة لدينامية الاستثمارات؛ موضع التنفيذ والرقابة على عمليات الحوكمة والشفافية.

المبحث الثاني

تطوُّر التمويل الدولي

تمهيد

ثمة العديد من المراحل التاريخية التي مَرَّ بها التمويل الدولي، خلال القرن العشرين، وقـــد أثَّر ذلك التطور وتلــك المراحل والحِقَب المتعاقبة على شـــكل وأنواع وشروط ومحددات التمويل الدولي، والذي ســـوف نستعرض مراحله في ثلاث فترات متعاقبة؛ تُغَطِّـــي مطلع القرن العشرين أو ما يُعرَف بفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وفترة مـــا بين الحربين العالميتين؛ الأولى والثانية، ثم فترة مـــا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تمتد آثارها حتى وقتنا الحالي.

المطلب الأول

التمويل الدولي في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى

مع مطلع القرن العشرين، وخلال الفترة السابقة على اندلاع الحرب العالمية الأولى، اعْتَمَدَ نظام النقد الدولي على قاعدة الذهب، والتي كانت قد أخذت بالانتشـــار في الثُلث الأول من القرن التاسع عشر، مع اعتمادها مِن قِبَل بريطانيا، كقاعدة نقدية؛ حيث سَنَّتْ لها قانوناً خاصّاً في العام 1819م، أصبح سارياً بحلول العام 1821م. (1)

وبعد اعتمادها بريطانياً، انتشرت هذ القاعدة لتمتد إلى دول أخرى؛ حيث تم تطبيقها في كل من؛ ألمانيا، وفرنســـا، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول، بحلول العام 1870م. وفي حدود سنة 1900م، باتت هذه القاعدة معمولاً بها في جميع دول العالم تقريباً، ربما باســـتثناء بعض الدول القليلة، أبرزها الصين والمكســـيك، اللتان فضَّلتا التعامل على قاعدة الفضة على قاعدة التعامل بالمعدن الأصفر(2).
ويعود سببُ استخدام وانتشار قاعدة الذهب، كإطار نقدي، إلى التزاماتٍ تَبَنَّتْهَا بعضُ الـــدول، تقوم في مجملها على تحديد قيمةٍ ثابتـــةٍ لعُمْلَتها الورقية مقابل وَزْنٍ مُعَيَّنٍ من الذهب، كما التزمت تلك الدول بتحويل ما يُقدَّمُ من عملات ورقية بالذهب عند المستوى السابق تحديده.

1. خالد حســين علي المرزوك، النظام النقدي الدولي، سلســلة محاضرات، جامعة بابل، بغداد، المحاضرة الرابعة، 2011م، ص 80.
2. المرجع السابق.

وقد تركت هذه الدول الحرية للأفراد للقيام بعمليات تصدير واستيراد الذهب دونما أيِّ قيود، وفي ظل هذه القاعدة، أيضاً، تُحَدِّدُ كلُّ دولة عملتها بوزنٍ مُعَيَّنٍ من الذهب الخالص؛ بحيث يمكن مُبادَلَة هذه العملة بالذهب أو العكس، وبسعرٍ ثابت، يُطْلَق عليه (حدُّ التعادل). وبما أنه قد تَمَّ تحديد سـعر رسمي مِن قِبَل تلك الدول لعملتها مقابل الذهب، فإن ذلك يعني ضمنياً أن تلك الدول قد حدَّدت سِـعْر صرفٍ رسمياً لعملاتها بشكل تلقائي؛ لأن القاعدة مُؤَسَّسَةٌ على الذهب، وغطاءُ جميع العملات هو أيضاً من معدن الذهب.

ثمـة العديد من المزايا التي تحملها قاعدة الذهب الدولية، لعل أهمها؛ الحفاظ على استقرار أسعار الصرف؛ حيث توجد علاقة ثابتة بين وحدة النقد الأساسية لكل دولة وبين الذهب؛ الأمر الذي يعني أن أسـعار العملات تتسـم بقدرٍ من الثبات، بالنسبة لبعضهـا البعض، ومِن ثَمَّ فلا يمكن أن تَتَعَـرَّضَ للتقلُّبات؛ بما يدعم حرية التجارة، ونموّ التبادل الدولي، ويزيد من تحرُّكات رؤوس الأموال.

كما أَمَّنَتْ هذه القاعدة ميزةَ حماية استقرار الأسعار في دول العالم، ومن ثَمَّ تساعد هاتـان الميزتان في دعم الثقة بالنظام النقدي، من خلال فرض آليات تحدِّد كميات النقود المُصْدَرَةِ؛ الأمر الذي يدعم اسـتقرار مستويات الأسعار، ومن ثَمَّ فإن الذهب يُوزَّع بين مختلف الدول، بحسب حاجة كل دولة منها إلى إصدار العملات.

وعلى الرغم من الاعتماد على قاعدة الذهب، كأساس نقدي، لفترةٍ من الزمن، إلا أن الكثير من دول العالم قد بدأت في إلغائها؛ بالنظر لما يشوبها من عيوب؛ الأمر الذي أدَّى في نهاية الأمر إلى انهيار قاعدة الذهب، والفشل في العودة إليها مرة أخرى. (1) ولعل من أبرز الأسـباب التي قادت إلى انهيار قاعدة الذهب؛ التفاوت بين معدلات

1. خالد حسـين علي المرزوك، النظام النقدي الدولي، سلسـلة محاضرات، جامعة بابل، بغداد، المحاضرة الرابعة، 2011م، ص ص 79 - 81.

إنتاج الذهب ومعدلات نمو التجارة الدولية، ففي الوقت الذي كان إنتاج الذهب ينمو فيــه بمعدلات لا تزيد عن 2 %؛ فـــإنَّ التجارة الدولية كانت تنمو بمعدلات تصل إلى 11 % ســـنوياً، ومن ثَمَّ فإن ثمة عدم مواكبة بين تطورات إنتاج الذهب واحتياجات التجارة الدولية من النقد.

هـــذا إلى جانب تمركز الذهب، كمعدن نفيس، بيد الـــدول الكبرى المُتَحَارِبَة، والتي تقوم بتوظيفه واســـتخدامه للمشتريات العسكرية، وخاصة مع نُشُوبِ الحرب العالمية الأولى، هذا مع التوسُّع النقدي والحاجة الملحَّة إلى الاحتياطيات من الذهب والدولار والجنيه الإسترليني، خلال عمليات إعادة الإعمار التي شهدتها أوروبا ما بعد الحرب، وانعكاس ذلك، سلباً، على الاحتياطيات الدولية المتاحة آنذاك.

وإلى جانب تلك الأسباب؛ فإن ثمة جملة من الأسباب الأخرى قادت إلى انهيار قاعدة الذهب، منها؛ جمود نظام الذهب، وتَقَيُّدُهُ بِالْكَمِّيَّات الموجودة منه، هذا مع عدم تقييم بعض العملات النقدية تقييماً صحيحاً، وتنامي التسابق بين الدول في فَرْضِ تعريفات جمركية عالية على اســـتيراداتها التجارية، مع اتجاه بعض البنوك المركزية في عدد من الدول إلى اكتناز الذهب.

هـــذا بخلاف زوال عـــصر حرية التجارة، وتركُّز الذهـــب في بعض الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنســـا؛ الأمـــر الذي قَضَى على أحدِ مقوِّمات وركائز قاعـــدة الذهب، والتي تتمثل في حريـــة دخول وخروج الذهب من وإلى الدول، كما تسبب ظهور النقابات العمالية القوية في الدول الغربية، أيضاً، والتي تعمل على رفع مســـتويات أجور العمال، كذلك ضعف العلاقة بين مستويات الأسعار وكميات النقود والذهب الموجود في تلك الدول، ما قادَ في الأخير إلى انهيار نظام الذهب الدولي. (1)

1. بن عمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013م.، ص 14.

المطلب الثاني

التمويل الدولي في فترة ما بين الحربين

بعــد انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت بعــض الدول إحياء قاعدة الذهب من جديد، على رأســها بريطانيا التي أعلنت في العام 1925م عن تمسكها بنفس سعر التعادل القديم بالنسبة للدولار الأمريكي، وهو 1 جنيه إسترليني = 4.87$، لكنها سرعان ما تراجعت عن هذا النظام في أواخر العام 1931م، بعد أن فقدت نحو 27 مليون جنيه إسترليني من احتياطاتها النقدية (1)؛ وذلك لأسباب عدة، أبرزها؛ أن الســعر الذي أعلنته، كقاعدة للتعادل، لم يكن مُنْصِفاً بالنسبة للدولار الأمريكي الصاعد بقــوة خلال تلك الفترة؛ حيث كان الدولار أقوى كثيراً من الجنيه، قبل أن تندلع أزمة الثلاثينيات الشــهيرة بـ (أزمة الكســاد الكبير) (2)، والتي ظهرت بوادرها عام 1929م، وشَمِلَتْ جميع الدول الرأسمالية، دونما استثناء، وقد ترافقت مع هبوط أســعار الســندات والأوراق المالية، ثم أعقبتها موجات عاتية من الكساد والبطالة، وهبوط الطلب، وانخفاض الأسعار والنواتج القومية بالدول.

---

1. محمد دويدار، أســامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة الاســكندرية . 2003م . ص ص 151 - 152.
2. الكســاد الكبــير أو الانهيار الكبير هي أزمة اقتصاديــة حدثت في عام 1929م ومروراً بعقد الثلاثينيات وبداية عقد الأربعينيات. (سبق التعريف به).

وفي أبريـــل من العام 1933م، خرجت الولايـــات المتحدة الأمريكية أيضاً من نظام الذهب، وقامت بتخفيض قيمة الذهب؛ من أجل تشـــجيع حركة صادراتها وتجارتها الخارجيـــة، كما قامت بتجميع معظم احتياطاتها من الذهب في يد الحكومة، بعد أن فرضت على مواطنيها تســـليم ما يمتلكون من ذهب، مقابل شهادات استلام تمنحها الحكومة لهم لإثبات دائنيتهم.
ثم توالى تخلِّي الدول عن هذه القاعدة، تباعاً، حتى لم يتبقَ ســـوى خمس دول فقط ملتزمة بقاعدة الذهب هي؛ فرنســـا، وبلجيكا، وهولندا، وإيطاليا وســـويسرا، والتي أطلق عليها، آنذاك، جبهة دول الذهب، أو (كتلة الذهب Gold Bloc)، بيد أنه بحلول العام 1936م، خرجت كل من؛ فرنســـا وسويسرا، بدورهما من هذه الجبهة، وقامتا بتخفيض عملتيهما.

ووفقاً للمختصين، الاقتصاديين والتاريخيين، فإن ظروف العالم بعد الحرب العالمية الأولى لم تَعُدْ كما كانت قبله؛ حيث ظهرت على إِثْرِها الكثير من المتغيرات الجديدة، ومن ثَمَّ بات مِن المســـتحيل الاستمرار في العمل بنظام قاعدة الذهب، بنفس الأُسس التي كانت قد قامت عليها قبل اندلاع الحرب.
فالعاصمة البريطانية، لنـــدن، لم تَعُدْ المركز العالمي للتجارة والتمويل الدوليين، كما كان حالها قبيل الحرب، حيث تمَّت تصفية الأرصدة الإســـترلينية، وأُعِيدَتْ للمقيمين الأجانب والحكومات، كما انتقل مركز التمويل والتجارة الدولية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت حِقْبَةَ سيطرتها على التجارة العالمية، فلم يَعُدْ من الممكن العودة إلى قاعدة الذهب استناداً إلى أُسُس فترة ما قبل الحرب.
كـــما أنه أثناء وبعد الحرب العالميـــة الأولى، حدث تضخُّم في العُملات الورقية المختلفة، بســـبب إصدار كميات كبيرة من العملات لتمويل المجهـــود الحربي، فانخفضت القوة الشرائية للوحدة النقدية، ولم تَعُدْ تساوي القوة الشرائية التي كانت لها قبل الحرب، كما أنَّ سعر الصرف الرسمي القديم لم يَعُدْ يَعْكِسُ القدرة الشرائية النسبية للعملات، ما أحدَث فارقاً كبيراً بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي بالنسبة لكل العملات.

ولقد تَرَافَقَ انهيار قاعدة الذهب مع انخفاض كبير لأسعار صَرْف العملات المختلفة؛ الأمر الذي أَثَّرَ بشــكلٍ كبير على حركة التجارة الدولية، وأصبح نظام "التعويم" هو الأســاس الذي يرتكز عليه النظام النقدي العالمــي في فترة ما بين الحربين، وقد ترافقت هذه التغيرات، كذلك، مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية واضطلاعها بدور جديد في مجال الاستثمارات الخارجية، وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإنَّ انهيار نظام الذهب سبَّب انكماشاً في الاستثمارات، وأضعَفَ الثقةَ في كفاءةِ عمل الأسواق المالية، إضافةً إلى تَقَلُّصِ حجم الإِقْرَاضِ الخاصِّ إلى حدٍّ كبير.

ونتيجة لذلك فقد ظَهَرَتْ أنماطٌ إقراضية جديدة، في مقدمتها؛ الإقراض الحكومي، والذي حلَّ محل الإقراض الخاص والاســتثمارات المباشرة، كما تحوَّلت دَفَّةُ الريادة المالية والتمويلية، ومن ثَمَّ الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لا ســيما مع خروج الدول الأوروبية من أَتُونِ الحرب مُثْقَلَة بالديون المتراكمة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي سُرعان ما تزايدت اســتثماراتها في كندا ودول أمريكا اللاتينية، وغَدَتْ الولايات المتحدة بمثابة الدائن الرئيس لغالبية دول العالم، لا ســيما مع كونها صاحبةَ الرصيد الأكبر من احتياطات الذهب العالمية، والمالك الأبرز لغالبية الاستثمارات المالية المباشرة حول العالم.
ولقد شــهد العالم تزايداً مســتمراً في الاعتماد على المعاملات التجارية فيما يخصُّ المســتوى الثنائي، بدلاً من الاعتماد على المعاملات التجارية متعددة الأطراف، كما عرفت تلك الفترة اتِّبَاعَ سياســات اقتصادية عُرفت بــســياسة "إفقار الجار"، أو "إفقار الغير"؛ وذلك عن طريق التلاعب بالعملات المحلية، عبر تخفيض قيمتها لفائدة زيــادة نموّ ورفاه الاقتصاد المحلي على حســاب الدول الأخرى؛ وذلك بغرض زيادة الطلب على الســلع المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، هذه السياســات الإفقارية كانت تَستهدف حَلَّ المشكلات الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى.

المطلب الثالث

التمويل الدولي
بعد الحرب العالمية الثانية

يمكن القول: إن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة المقدِّمة التاريخية المؤَطِّــرَة لنظام النقـــد الدولي الراهن نتيجة للفوضى الســـابقة وللاضطرابات الاقتصاديـــة العالمية؛ حيـــث نَادَتْ الدول الكبرى، وعلى رأســـها الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اجتماع "بريتون وودز"(1) عام 1944م؛ وذلك بهدف إنشـــاء نظام نقدي عالمي، بما يعكس عدم الشـــعور بالرضا الكامل على أداء العمل بقاعدة الذهب، بهدف الاســـتغناء عنها وإيجاد صيغة بديلة تكون أساساً للنظام النقدي الجديد، وتأســـيس إطار متماســـك للتعاون الدولي يَحُـــول دون تكرار الأزمات والمشـــكلات التي شهدتها أســـواق العالم واقتصاداته، كأزمة الكساد الكبير سالفة البيان، سنة 1929م(2) .

1. نســـبة إلى المكان الذي انعقد فيه مؤتمر تأســـيس نظام الصرف الأجنبي في مرحلة ما بعد الحرب عام 1944م، ونتـــج عن هذا المؤتمر إنشـــاء صندوق النقد الـــدولي (IMF)، وتثبيت نظام العملات في نظام مســـتقر للصرف الأجنبي، بنســـبة تذبذب 1 % بالنسبة للذهب أو الدولار. وظل هذا النظام متماسكاً إلى أوائل السبعينيات من القرن الماضي. للمزيد ينظر: اتفاقية بريتون وودز، الجزيرة نت، 29 مارس2009م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/niqc9
2. هيفاء غدير غدير، السياســـة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد الســـوري، منشورات الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، 2010م، ص ص 24 - 25.

وخلال ذلك المؤتمـــر المذكور عُرِضَتْ عدة مقترحات، كان أبرزها مقترحان قدَّمَهُمَا الإنجليزي "كينز"(1) والأمريكي "هوايت"(2) ؛ حيث يقوم مشروع "كينز" على "إنشاء اتحاد دولي للمقاصَّة، يكون بمثابة بنك للبنوك المركزية، وسلطة نقدية فوق الدولية، يقـــوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبـــادل الدولي، على أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات نقدية أطلق عليها اسم "بانكوار".

وقـــد أعطى هذا النظام المقترَح مرونة كبيرة من حيث زيادة الســـيولة، حال ارتفاع أسعار السلع العالمية، وفيه أيضاً تتحدد حصة كل دولة من دول الاتحاد الدولي المقترح بحســـب حجم تجارتها الخارجية، وكذلك بمقـــدار صادراتها من الذهب، ولتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية، يقوم الاتحاد المقترَح بالضغط على كلٍّ من؛ الدول الدائنة والْمَدِينَة، لتعديل موازينها بما لا يَسْـــمَح بتراكـــم أرصدة "البانكوار" للدول الدائنة(3) .

1. جـــون مايـنـــارد كينـــز، وُلد في 5 يونيـــو 1883 في كامبريدج، وتوفي في 21 أبريـــل 1946م. اقتصادي، موظف رفيع المســـتوى، وكاتب بريطاني ذو شـــهرة عالمية. فهو مؤســـس الاقتصاد الكلي الكينزي. ومن أعماله اســـتُخلص الاقتصاد الكينزي، الاقتصاد الكينزي الجديد، والكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية. ويعد أحد أكثر المنظِّرين الاقتصاديين تأثيراً في القرن العشرين، تولى العديد من المناصب الاستشارية الرســـمية وغير الرسمية للعديد من الساســـة، وكان من الشخصيات الرئيسة باتفاقية بريتون وودز، من بعد الحرب العالمية الثانية. (John Maynard Keynes, BBC World, Historic Figures, available at: goo.gl/MPTfVr)
2. هـــاري ديكســـتر وايت (9 أكتوبر 1892 - 16 أغســـطس 1948) كان خبـــيراً اقتصادياً أمريكياً ومن كبار المســـؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية. عمل بشـــكل وثيق مع وزير الخزانة هنري مورغنثاو، وســـاعده في السياسة المالية الأمريكية تجاه الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. (James M. Boughton, Harry Dexter White and the International Monetary Fund, Finance Development, IMF, September 1998, Volume 35, Number 3.)
3. دومينيـــك ســـالفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمـــة: محمد رضا علي العدل، ديـــوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، ص ص 212 - 214.

أما مشروع "هوايت" فيقوم على عدة محاور؛ أهمها؛ إنشاء مؤسسات دولية تمويلية، وإلغـــاء الحواجز والرقابة عـــلى الصرف، والابتعاد عن سياســـات حماية التجارة الخارجية، والتقليل من تَدَخُّلِ الحكومات الوطنية في مواجهة التقلُّبات في مستويات التشـــغيل والعجز في ميزان المدفوعات، هذا إلى جانب تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه، وأن تكون وحدة التعامل الدولي المقترحة هي "اليونيتاس"، والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب.

ووفقـــاً لهذا المقترح تُحَدِّد الـــدول قيمة عملتها بالذهب أو بـ"اليونيتاس"، ولا يكون لهـــا الحق في تغيير هذه القيمة إلا بموافقـــة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق، إلى جانب ذلك تقوم الدول الأعضاء بإيداع حصص تتكون جزئياً من الذهـــب، وعملاتها المحلية، وبعض أذونات الحكومات، على أن يكون حجم الحصص مقدَّراً على أســـاس الدخل القومي لكل دولة، إضافـــة إلى ما في حوزتها من ذهب وعملات أجنبية. (1)

وقد أســـفرت المناقشات خلال مؤتمر "بريتون وودز" عن اعتماد المشروع الأمريكي، ومن ثَمَّ وضع الخبراء ميثاقاً لمنظمتين دوليتين؛ أحدهما تُعرَف بصندوق النقد الدولي، ترأس "هوايت" لجنة تأسيسه، والثانية هي البنك الدولي، وترأس لجنة تأسيسه "كينز". وتعتبر مهمة صندوق النقد الدولي وَضْعَ مدوَّنَة ســـلوكٍ، عَبْرَ تحديدِ التزامات الدول الأعضـــاء في ميدان معدلات الصرف والمبادلات المُتَمَحْوِرَة حول الذهب والالتزامات في مجال تحويل العملة، والقضاء التدريجي على العوائق التي تَعترض عملية الصرف. وخلال ذلك المؤتمر، أيضاً، تكوَّنت فكرة إنشـــاء منظمـــة للتجارة الدولية، ولكنها لم

1. جون إدلمار ســـبيرو، سياســـات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاســـم، مركز الكتاب الأردني المحدود، الأردن، 1987م، ص ص 16 - 20.

تُنَفَّذ مباشرة إلا من خلال الاتفاقية متعددة الأطراف والمســـماة بـ (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجـــارة A General Agreement on Tariffs and Trade GATT) عام 1948م، بمشاركة 23 دولة، خلال ثماني جولات، تمخضت آخرها، المعروفة بجولة الأوروجواي (1) عن إنشاء منظمة التجارة العالمية (2) WTO.

كما نتَج عن المؤتمر السابق، أيضاً، تغيير جديد في التعاملات المالية الدولية، فأصبح الدولار الأمريكي عملة الارتكاز الرئيســـة للنظام النقدي الدولي، ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف، وذلك لأسباب متعددة، أبرزها: خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرةً من الحرب وبكامل قوتها الاقتصادية، على عكس دول أوروبا التي دمَّرتها الحرب، والتي قامت بجمع أرصدتها الدولارية من أجل شراء السلع الأمريكية التي تحتاج إليها لإعادة الإعمار، كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتحويل عملتهـــا الدولارية إلى ذهب مقابل أجر، حيث كانـــت تحتفظ بثلاثة أرباع المخزون العالمي من الذهب.

1. جولـــة أورغـــواي (Uruguay Round) هي الجولة الأخيرة من مفاوضات اتفاقية التجارة الدولية، التي انبثقـــت منها منظمة التجارة العالمية. وجـــاءت منظمة التجارة العالمية بعد ثماني جولات من المفاوضات بالتحديد، كان آخرها جولة أورغواي والتي بدأت عام 1986 وانتهت عام 1994م، والتي تم الاتفاق فيها على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي انطلقت في 1 يناير 1995م. (The Uruguay Round, WTO, available at: goo.gl/NwbCTR)
2. منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف بســـويسرا، مهمتها الأساســـية ضمان انســـياب التجارة بأكبر قدر من السلاســـة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضو إضافةً إلى 200 دولة مراقبة حتى 1 أغسطس 2016م. (What is the WTO?, WTO, available at: goo.gl/iqZi75)

المطلب الرابع

نظام النقد الدولي
بعد الحرب العالمية الثانية

شهدت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية حِقْبَة الخمسينيات من القرن الماضي، نُدْرَةً في احتياطات الدولار بالنسبة للدول المُتَحَارِبَة، وذلك بالتوازي مع نموٍّ كبير لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية حول العالم؛ الأمر الذي مَكَّنَهَا من تحقيق فائض في ميزانها التجاري، قُدِّر بنحو 10 مليارات دولار عام 1947م.

وعلى العكس من ذلك كانت الدول الأوروبية عاجزةً عن الإنتاج، وعن تصدير أي سلعة للولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر إلى بيئة الدمار والخراب الذي كانت تعيشه تلك الدول التي باتت مُثْقَلَة بأعباء الحرب وما بعدها من تداعيات إعادة الإعمار.
وفي هذا السياق أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية "برنامج الإنعاش الأوروبي"، المعروف بخطة مارشال، اشترطت من خلالها على الدول الأوروبية منحها حوالي 13 مليار دولار، خلال الفترة ما بين عامي (1948 - 1952م)، مقابل النهوض بصناعاتها التصديرية، وتشجيع الصادرات الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وذلك من خلال خفض قيمة عملات الدول الأوروبية.
على إِثْرِ ذلك خَفَّضَتْ كل من؛ بريطانيا، والسويد، وهولندا، أسعار صَرْفِ عملاتها الوطنية بنسبة 30 %، في حين خفَّضت ألمانيا عملتها بنحو 20 %، وبلجيكا بنحو 12 %، فيما خفَّضت فرنسا عُمْلَتَهَا مرتين الأولى 5 % والثانية 15 % عام 1958م، وذلك بهدف

تشجيع صادراتها (1)، وقد أدَّى ذلك إلى زيادة صادرات الدول الأوروبية بنسبة حوالي 60 % خـــلال المدة من (1952 - 1960م)، مما أدَّى إلى تحســـين موازين مدفوعات الدول الأوروبية وزيادة احتياطاتها النقدية. (2)

وقد كانت الأبعاد السياســـية حاضرةً بقوة في خلفية مشـــهد خطة مارشال الأمريكية الإنقاذية لأوروبا، فعلى الرغم مما حملته هذه الخطة من ضَرَرٍ، بدا ظاهراً، على الاقتصاد الأمريكي؛ على اعتبار تقويتها للصادرات الأوروبية وزيادة قدراتها التنافسية في وَجْه الصادرات الأمريكية، إلا أنها كانت خطوةً اســـتراتيجية ضرورية لعرقلة المَدِّ الشيوعي القادم من الشرق الأوروبي في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين؛ الاشتراكي، بقيادة الاتحاد السوفييتي السابق، والرأسمالي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما مكَّنَت هذه الخطة الولايات المتحدة الأمريكية من الوقوف عن قُرْب على أسرار الصناعات الأوروبية، والتي طالما كانت تُمَثِّل المُنَافِسَ التقليديَّ للصناعات الأمريكية، في إطار المراقبة المســـتمرة لتنفيذ خطة المشروع، لكنها على جانب آخر قَوَّتْ دعائم الحكومات الأوروبية التي اســـتطاعت تقوية مواقفها السياسية والتخفيف من نقمة شعوبها التي خرجت من الحرب خالية الوفاض.

ثمة آثار إيجابية لخطة مارشال تَمَثَّلَتْ في إنهاء أزمة نُدْرَة الدولار، وَحَلَّ مكانها وَفْرَةٌ بهـــذه العملة؛ وخاصة في الدول الأوروبية؛ حيـــث نتَج عن تلك الوفرة قيام البنوك المركزية والبنوك التجارية لدول الفائض بالتوسع في طباعة عملاتها الوطنية، استناداً لمـــا لديها من احتياطيات دولارية، ومِن ثَـــمَّ توظيف هذه الاحتياطيات لدى البنوك الأمريكية التي تقوم بدورها بالتوسع في خَلْقِ الدولار.

1. خالد المرزوك، "النظام النقدي الدولي"، سلسلة محاضرات، جامعة بابل، بغداد، 2011م، ص 85.
2. خالد المرزوك، المرجع السابق، ص 85.

لكن ذلك الأمر جاء بنتائج عكســـية تمثلت في رفع معدلات التضخم بشـــكل كبير، ومِن ثَمَّ تناقص المخزون الأمريـــكي من الدولار تدريجياً، ودخول مرحلة عُرفت بـ "التصدع والانهيار"، امتدت خلال الفترة ما بين (1960 - 1971م)، بناءً على المكانة التي احتلها الدولار في نظام بريتون وودز، والذي حَمَّلَ الولايات المتحدة الأمريكية مســـؤوليات كبيرة للحَدِّ من عملية خلق الدولار، والحدّ من استخدامه في مبادلاتها مع بقية دول العالم، كما تعيَّن عليها، أيضاً، رفع أسعار الفائدة والحدّ من عجز ميزان مدفوعاتها.(1)

وكان الخطأ الذي ارتكبته الولايـــات المتحدة الأمريكية، أنها لم تقم بهذه الخطوات المذكـــورة، فتعمقت الأزمة، وزاد مِن تفاقمها ظهور قُوى اقتصادية كبرى مُنَافِسَـــةٍ للولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الخارجية، مثل ألمانيا واليابان، العائدتين بقوة بعد خروجهما منهزمتين من الحرب، وهو ما أدَّى إلى هبوط نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من إجـــمالي الصادرات العالمية، وظهور المـــارك الألماني والين الياباني كعملتين قويتين منافستين للدولار الأمريكي.

هذه الســـياقات خلَقـــت أزمة ثقة في الدولار الأمريكي، ما حَـــدَّ من قدرة الولايات المتحدة على تحويل الدولارات التي تحتفظ بها إلى ذهب عند الطلب، فاشتد الطلب على الذهب؛ حيث اعتقد المُضَارِبُونَ قرب انخفاض القيمة الرســـمية للدولار بالنسبة للذهب، وأخذت أسعار الذهب ترتفع في الأسواق النقدية العالمية الرئيسة.

1. للمزيد عن محتوى اتفاقية "بريتون وودز" ينظر: علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا، 2011م، ص ص 319 - 320.

هذه التطـــورات الجديدة لم تكن في صالح الدول التي تحتفظ بالدولارات بكميات كبيرة، ومن ثَمَّ اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية مع عدة دول أوروبية على إنشـــاء مُجَمَّــع الذهب(1) "Gold Pool"لتدعيم الـــدولار في مواجهة هذا الموقف الصعب، وقد تعهدت الدول الأوروبية بتزويد ســـوق لندن (2) بالذهب بالسعر الرسمي، وبعدم تحويل أرصدتها الدولارية إلى ذهب من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد ســـاهم هذا المجمَع في الإبقاء على السعر السوقي للذهب في حدوده الرسمية، لكن هذا النجاح لم يستمر إلا لفترة قصيرة؛ حيث انهار هذا الاتفاق في الربع الأول من العام 1968م، إِثْرَ تزايد حدة المضاربة على الذهب، ومن ثَمَّ لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية الاحتفاظ بالسعر الرسمي لعملتها الدولارية بالنسبة للذهب، الذي أصبح له سِعْران؛ الأول سعر حُرٌّ، يتعلق بسياقات العرض والطلب، والثاني رسمي يتم التعامل به بين السلطات النقدية فقط.

1. اتّفاق وُقِّعَ ســنة 1961م بين البنوك المركزيّة في بريطانيا، وبلجيكا، وفرنســا، وإيطاليا، وهولندا وألمانيا الغربيّة، وســويسرا، والولايات المتّحدة الأميركيّة، لتثبيت ســعر الذهب على مستوى 35 دولاراً للأونصة. تمّ نقض هذا الاتّفاق في العام 1967م. (Michael Bordo, Eric Monnet, Alain Naef, The Gold Pool (1961 - 1968) and the Fall of the Bretton Woods System. Lessons for Central Bank Cooperation, NBER Working Paper No. 24016 Issued in November 2017, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH Program(s): Monetary Economics)
2. تُعَــدُّ لنــدن المركــز الرئيس لتجارة الذهــب في العالم، وهو ما يجعلها لاعباً أساســياً إن لم تكن اللاعب الأســاسي في هذه التجارة عبر العالم، وفي تقرير لوكالة رويترز بتاريخ 13 يوليو 2017م جاء فيه: أن خزائن سوق لندن للذهب احتوت على 7449 طناً من الذهب قيمتها 298 مليار دولار و32078 طناً من الفضــة بقيمــة 19 مليار دولار حتى الحادي والثلاثين من مارس 2017م. (تقرير رويترز المذكور متاح على الرابط التالي: goo.gl/DbTXJ7) .

وَجَرَّاء هذه الأزمة، تَفَاقَمَ عَجْزُ ميزان المدفوعات الأمريكي، بسبب سرعة تحركات رؤوس الأموال؛ حيث أضحت الدولارات الأمريكية خارج الولايات المتحدة عُرْضَةً للمضاربة أو الاكتناز، وتعرَّضَت معظم العملات للخطر آنذاك؛ لأنها لم تكن مرتبطة بظاهرة الدولارات الأوروبية أو ما يعرف بـ(اليورو دولار) (1)، وقد استمر هذا العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى أنْ اتخذت الولايات المتحدة قرارها بإلغاء تحويل الدولار إلى ذهب، ومن ثَمَّ انهارت قاعدة الصرف بالذهب التي قام عليها نظام بريتون وودز المالي.

ولعل خلاصة الأسباب المُحَفِّزَة على انهيار قاعدة الصرف بالذهب على أرضية بريتون وودز، أن هذا النظام لم يحمل بين إجراءاته أيّ منطلقات لتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية، ذاتياً، لا سيما مع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على عدم تعديل قيمة الدولار بعد إعلان عدم قابليته للتحويل إلى ذهب، منتظرة اضطلاع الدول الأخرى برفع قيم عملاتها بالنسبة للدولار، لجعل أسعار الصادرات الأمريكية في وضع تنافسي أفضل، كما حمل النظام بين طياته تناقضاً جوهرياً بسبب سيطرة الدولار الأمريكي، والذي كان استقراره الضمانة الحقيقية لاستقرار النظام.

1. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص ص 34 - 35.

المطلب الخامس

طبيعة التمويل الدولي
بعد الحرب العالمية الثانية

بعد انهيار نظام بريتون وودز، سالف البيان، ساد نظام التعويم، الذي يعتمد أساساً على أسعار الصرف المُعَوَّمَة، والتي تتحول بحرية، وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق، لكنه بدأ في سياق عدة إشكاليات اقتصادية دولية ناجمة عن انهيار قاعدة الصرف بالذهب، تَمَثَّلَتْ في؛ زيادة حدة المديونية في الخارج، وزيادة العجز في المدفوعات، واستنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية، وانخفاض حجم التدفقات، وتدهور أسعار الصرف. (1)

وعلى خلفية النظام الجديد، ثمة أربعة أنواع للتعويم؛ أحدها؛ التعويم النقي، ويكون عندما لا يتدخل البنك المركزي مطلقاً في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين، وثانيها؛ التعويم غير النقي، وذلك عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلُّبات في السعر من أن تتجاوز حداً معيناً، وثالثها؛ التعويم المستقل؛ حيث لا يرتبط سعر صرف العملة في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف عملة أخرى،

1. مفتاح صالح، المالية الدولية، محاضرات دراسية، جامعة بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية، 2005 - 2006م.

وآخرها؛ التعويم المشترك، عندما تشترك مجموعة معينة من العملات معاً بالنسبة لما يحدث مِن تغيرات في أسعار صرفها، فترتفع هذه الأسعار سوياً أو تنخفض سوياً(1)، وقد حمل هذا النظام النقدي اســـم "الثعبان النقدي"(2) أو الثعبان داخل النفق؛ لأن أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار تتقلب معاً ارتفاعاً وانخفاضاً.

ولقد شـــهد عقد الخمســـينيات من القرن الماضي، تطوُّرَين مهمين في نظام التمويل الدولي، أولهما؛ تزايد القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية على التعاملات الخارجية للإسترليني، وذلك إثر الأزمة التي حدَثت بين عامي 1955 و1957م، وعلى إِثْرِهِ مَنَعَتْ الحكومة البريطانية تمويل التجارة بالباوند؛ باستثناء التجارة البريطانية منها، فضلاً عـــن تحدِّيها لتمويل الائتمانات التجارية، وثانيهما؛ وهو الأهم، يتمثل في بداية تحوُّل ميزان المدفوعات الأمريكي من الفائض إلى العجز، مع تنامي حجم المتاح من الدولار في أوروبـــا وفي بعض المناطق الأخرى، ما جعَله عملة مهيمنة على احتياجات العملات في العالم، لا سيما مع بروزه كعملة عالمية تُستخدَم في تمويل التعاملات الدولية.

وبعد ذلك، جاءت سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط، أوبك (3) (OPEC) الجديدة لرفع الأســـعار، ليكن لها بالغ الأثر على عمليات التمويل الدولي، وخاصة في مسألة

1. مفتاح صالح، المالية الدولية، محاضرات دراسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005م.
2. نظام الثعبان النقدي هو اتفاق عُقِدَ في 18 ديســـمبر 1971م بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، يقوم على تثبيت أســـعار العملات تجاه بعضها, ويُلزِم المصارف المركزية بالتدخل في الأســـواق المالية دفاعاً عن أسعار عملاتها، وكانت مهمته الأساسية تضييق الفروق بين قيم عملات الدول الأعضاء تمهيداً لإقامة اتحاد نقدي بينها. (محمد كمال أبو عمشة، "التجربة الأوروبية في الاتحاد النقدي والعملة الأوروبية الموحدة"، مجلة آراء حول الخليج، عدد يونيو 2011م، نسخة رقمية متاحة على الرابط التالي: goo.gl/noYB85)
3. تأســـست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يوم 14 ســـبتمبر 1960م بمبادرة من الدول الخمس الأساســـية المنتجة للنفط في حينه؛ السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا، في اجتماع عُقِدَ بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشـــئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان الســـبب الأســـاسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، وللســـيطرة بشـــكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الإنتـــاج. وتضـــم المنظمة حالياً اثنتي عشرة دولة هي: قطر، وإندونيســـيا، وليبيا، والإمارات، والجزائر، ونيجيريا، وأنغولا، إضافة إلى الدول الخمس المؤسسة، وانتقل مقرها عام 1965 من سويسرا إلى العاصمة النمساوية فيينا. (Brief History, The Organization of the Petroleum Exporting Countries, available at: goo.gl/wdWeWV)

عمليات إعادة "التدوير الدولاري" ومضامينها الواســعة، فحتى عَقْد السبعينيات لم تكــن الرؤية واضحة تجاه التمويــل الدولي، وقد حدَث التغير الكبير في ذلك العقد وخاصة بعد ســنة 1973م؛ حيث كان التمويل الدولي يَقتصر على ما يقدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وباقي المؤسسات التي تؤول إلى منظومة الأمم المتحدة. وبعد هذا التاريخ دخل السوق الخاص في مجال التمويل الدولي، بما فيه من مصارف دولية، متخطية للحدود، وتفاقمت معدلات العجز مع نهاية عقد السبعينيات، واستطاع الدولار أن يهيمن على معظم التعاملات الدولية، وبزيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكيــة، بدأت العديد من الدول المتقدمة، كاليابان وألمانيا وغيرهما، ومن خلال مصارفها المركزية، في تنويع احتياطاتها من العملات الأجنبية.(1)

وإلى جانب التحول من التمويل الرســمي إلى التمويل الخاص، ســالف البيان، فقد شــهدت تلك الفترة أيضاً تحولاً مهماً، في مجال تحرُّك رؤوس الأموال الدولية، تَمَثَّل في، التحوُّل من أسهم رأس المال إلى الدَّيْن، وهو ما أدَّى إلى تراكم شديد في المديونية الخارجية لبعض الدول، ومِن ثَمَّ انفجار الأزمة في عقد الثمانينيات.

أعقب ذلك سقوط الاتحاد الســوفييتي(2) ومنظومة الدول الاشتراكية (3)، وسقوط النظــام العالمي ثنائي القطبية، ومن ثَمَّ بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأعظم قوة

1. مفتاح صالح، المالية الدولية، محاضرات دراسية، جامعة بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2005 - 2006م.
2. يُعْتَبَرَ الانهيار الاقتصادي أحد الأســباب المباشرة التي قادت إلى تفكك الاتحاد الســوفيتي الذي كان قوة عظمى ذات يــوم بعــد زيادة الاعتماد على الاســتيراد من الخارج وإهمال التصنيع، الأمــر الذي أدى إلى توقف عجلة التنمية وتسبب في حدوث التضخم الاقتصادي وتراجع قيمة العملة المحلية في أسواق التداول، وكذلك كان سباق التســليح أحد مُســببات الانهيار الاقتصادي؛ حيث وجهت الدولة أغلب مواردها للإنفاق العســكري؛ ما أثَّر بشكل ســلبي على مختلف القطاعات الأخرى. وتُعَدُّ تغييرات غورباتشــوف (القائد الأخير للاتحاد السوفيتي) من أكثر العوامل التي أدّت إلى تسريع سقوط الاتحاد؛ حيث غيَّرت هذه الإصلاحات الأنظمة والقوانين التي اعتاد عليها الشــعب، وأثرت التغييرات أيضاً على النخب الاقتصادية والسياســية، وبالتالي أصبحت الحكومة ضعيفة، وبدأت الانتقادات توجّه ضدها، وبهذا تمّ إنهاء الحكم السوفييتي عام 1991م. للمزيد ينظر: غادة الحلايقة، كيف سقط الاتحاد السوفييتي، موضوع . كوم، 7 يناير 2018، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/7AsVv
3. طه عبد العليم، الاقتصاد الاشتراكي السوفييتي: مؤشرات الإخفاق، جريدة الأهرام المصرية، 25 نوفمبر 2017م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/M2OM8

اقتصاديـــة وعسكريـة وتكنولوجيـة في العالـــم؛ وما أعقب ذلك من صعود نظام العولـمة، وبروز الدولار الأمريكي كعملـة نقدية احتياطيـة وحيدة ومهيمنة في العالـم.

واستخلاصاً من المراحل التي مرَّ بها النظام النقدي العالمي الذي اعتمد عدة أنظمة، كانت تتغير وتنهار بســبب الظروف السياســية والاقتصادية السائدة، فإنَّ أيّ نظام مالي يحتاج لمجموعة شروط كي يبقى ويســتمر، لعــل أبرزها؛ أن يقوم هذا النظام بتســهيل التجارة الدولية وحركة رأس المال؛ عن طريق ضمانه لتسويات المدفوعات الدولية بسهولة، وبأقل قدر ممكن من المخاطرة، مع ضرورة قابلية العملات الرئيسة للتحويل لتحقيق هذا الهدف؛ لأن تســديد التجارة الخارجية يجب أن يتم عن طريق نظام الصرف.

كما يجب أن يوفِّر هذا النظام آلية سهلة لتسوية الخلل في موازين المدفوعات، ففي حالة العجز لا بد من تسويته بالذهب أو العملات الرئيسة، من خلال نظام نقدي دولي يوفِّر آليةً مَرِنَة لتســهيل حركة الذهب والعملات الرئيسة، لتقليل فَرْضِ بعض الدول قيوداً على أسعار الصرف أو فرضها عوائق تجارية أو عوائق على حركة رأس المال.

ويجــب ألَّا يؤدي النظام النقدي إلى اضطرابـــات وأضرار اقتصادية محلية للدول، والتي عادةً ما تُعْطِي الأولوية لحلِّ مشكلاتها الاقتصادية المحلية، فإذا ما أضرَّ بها هذا النظام فإنها قطعاً ســتميل إلى اتخاذ إجراءات وسياسات تعمل على إفشال ترتيبات النظام النقدي العالمي لصالح حَلْحَلَة إشكالياتها الداخلية، هذا إلى جانب وجود درجة من الاستقرار النســبي في أسعار الصرف بين العملات، باعتباره من المسائل المهمة لقبول النظام النقدي الدولي.

وهنا نَخْلُص إلى أنَّ سوق التمويل الدولي بمختلف أنواعه حالياً، قد ازداد قوةً وتشابكاً مع هيمنة العولمة المالية، سواءً من حيث الأدوار والتنظيم، أو من حيث الجهات الفاعلة في هذه الأســواق، وكذا ســوق الصرف الأجنبي الذي يسمح بتبادل العملات وإدارة مخاطر الصرف، مروراً بأســواق رأس المـــال التي تقدم وظائف مختلفة، من تمويل

الشركات والإدارات والحكومات، وتوفير المعلومات للوكلاء الاقتصاديين؛ لتسهيل اتخاذ القرارات، وتقديم التغطية ضِدّ مخاطر السوق، إلى غير ذلك.
وفي هذا السياق، يُلاحَظُ أنَّ الأسواق المالية تتميز عن غيرها من أنواع الأسواق الأخرى، بارتفاع معدلات التذبذب وعدم الاستقرار، مما يجعلها أكثر عُرْضَةً للأزمات التي تَعْصِف باقتصادات الدول دونما تمييز.
كما أن أنشطة المضاربة في الأسواق المالية تزيد في تعميق نِسَب مخاطر اللاستقرار، رغم أن المضاربة يمكن اعتبارها أداةً للتنظيم في الأسواق المذكورة. كما أنها مسؤولة أيضاً عن تشكيل ما يسمى بـ"فقاعات المضاربة"، التي يجُرّ انفجارها مزيداً من الأزمات المالية المؤكدة، علاوة على فشل التنسيق على مستوى السوق والذي يُفَسِّر في جزءٍ كبير منه، عدمَ الاستقرار الذي يَطبع الأسواق المالية في فترات متقاربة.

يوجد هناك، أيضاً، عدم ثقة مستقبلية لدى الجهات المالية والفاعلين الماليين، بما يمنعهم من توفير السيولة اللازمة للفعاليات الاقتصادية، هذا النقص في الثقة يؤدِّي إلى ارتفاع تكلفة المخاطر، ومِن ثَمَّ ضَخّ المزيد من الغلاء في خانة القيمة المضافة؛ إذ إنه كلما انعدمت الثقة كلما كان المقابل في ظل الحاجة إلى السيولة باهظاً.
هذه هي الحلقة المفرَّغة التي لا يمكن استيفاء متطلباتها، ولكن لا بد من الحفاظ عليها في إطار فضائل السوق المُلْزِمَةِ، والقاعدة أن القطاع العمومي بنفسه وقدراته يعتمد على السوق المالي عندما يكون مزدهراً، ولكن عندما تكسو غيوم الأزمة سماء هذا السوق، فإن نفس القطاع يسقط فريسة للمرض، لهذا تُطرح علامات استفهام كثيرة حول حلول التنمية والرشادة والحوكمة الجيدة، وغيرها من أدبيات المؤسسات المالية التي لا تتوانى بدورها عن استخدام الخلفيات السياسية والحسابات المصلحية في مهامها الاقتصادية، المالية والتمويلية.

الفصل الثالث

مصادر التمويل الدولي الرسمية وغير الرسمية

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: التمويل الدولي: المصادر الرسمية وغير الرسمية**
  - المطلب الأول: مصادر التمويل الدولي الرسميةالتمويل الدولي
    - مصادر التمويل الثنائية
    - خصائص التمويل الدولي ثنائي الأطراف
    - مصادر التمويل متعدِّدة الأطراف
  - المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي غير الرسمية (الخاصة)
    - الأسواق المالية الدولية
    - أدوات سوق النقد
    - سوق رأس المال
    - سوق الأوراق المالية

- **المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي**
  - المطلب الأول: أهداف صندوق النقد الدولي
    - مجال اختصاص الصندوق
  - المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق
  - المطلب الثالث: مصادر تمويل صندوق النقد الدولي
    - وحدة حقوق السحب الخاصة التابعة للصندوق

◄ **المبحث الثالث: خدمات صندوق النقد الدولي**

- المطلب الأول: البرامج المُدَعَّمَة بموارد صندوق النقد الدولي
  - تسهيلات إقراض مختارة لدى صندوق النقد الدولي
- المطلب الثاني: شروط صندوق النقد الدولي
  - تقييم الالتزام بشروط البرامج
  - أهم سمات الإقراض المُقدَّم من الصندوق
- المطلب الثالث: أبرز معالم تطوُّر عمليات الإقراض لدى صندوق النقد الدولي
  - المساعدة الفنية والتدريب المُقَدَّم من صندوق النقد الدولي

◄ **المبحث الرابع: البنك الدولي.. التعريف والتمييز**

- المطلب الأول: نشأة البنك الدولي وهيكله التنظيمي ورأسماله
  - خدمات وأهداف البنك الدولي
- المطلب الثاني: الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
  - الصندوق والبنك الدوليين.. نقاط التمايز
  - الصندوق والبنك الدوليين.. نقاط الالتقاء

الفصل الثالث
مصادر التمويل الدولي الرسمية وغير الرسمية

تمهيد

يلعب التمويـــل الخارجي حول العالم دوراً محورياً في تطوير موارد الدول التي تبحـــث عن النمو الاقتصادي، وكذا تلك التي تبحث عن حلول لجملة مشـــكلات مرتبطـــة بتطبيق برامجه ومخططاته؛ إذ تعاني عادةً مِـــن عدم كفاية المدَّخَرَات المحليـــة اللازمة لتلبية الاحتياجات الاســـتثمارية، وأيضـــاً التدخلات التنموية والبرامج العاجلة والمُلِحَّة في هذا الصَّدَدِ.

ولقد اســـتطاع التمويل الدولي، عبر صُوَرِه وآلياته المختلفة، تسهيل حركةِ التجارة الدولية؛ مِن سِلَعٍ وخدمات، عبر فعاليات الاستيراد والتصدير، بما يعني أنَّ أيَّ انخفاض في مستوى الســـيولة الدولية لتمويل حركة التجارة المذكورة، إنما يؤدي، بدوره، إلى تقلُّص العلاقات الاقتصادية بين الدول، والتأثير ســـلباً على القطاع الخارجـــي الذي يُعَدُّ بمثابة القطاعِ المحـــرِّك لعملية النموِّ فيها، وما يتبع ذلك مِن تأثير على نِسَـــبِ النموِّ والتقليلِ من حجم الإنتاج المخصَّص للتصدير والسلع المستوردة، إضافة إلى معدلات الاستثمار والاستهلاك. وبناءً عليـــه، تتعدد مصادر التمويل الدولية التي تلجأ إليها الدول النامية(1)؛ لإجراء

1. الدول النامية هي دول تتســـم بمعيار منخفض لمســـتوى المعيشـــة، وتحتوي على قاعدة صناعية متخلفة، وتحتـــل مرتبـــة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخـــرى، فهي مجموعة الدول التي لم تُحْسِن استغلال الثروة البشرية والطبيعية الموجودة فيها إلى أعلى حد ممكن، كما وتعاني من نقص في خدماتهـــا الأساســـية، كالتعليم والصحة، ويطلق في بعض الأحيان عـــلى هذه الدول مصطلح دول العالم الثالث. (خلفية: مفهوم الدول النامية، وكالة الأنباء الصينية، شينخوا، صحيفة الشعب الصينية، 21 سبتمبر 2010م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/9BSqts)

إصلاحات هيكلية لاقتصاداتها، أو للمســـاهمة في تمويـــل عمليات التنمية بها، كما تنقســـم، أيضاً، حركة التمويل والتدفقات الرأســـمالية الدولية، وفقاً لمعايير الآجال الزمنية، مـــا بين تدفقات ذات أجل قصير، وأخرى ذات أجـــل طويل، ووفقاً لمعيار نوعية المصادر المُمَوِّلَة أو الدَّائِنَة، كذلك، ما بين مصادر تمويلية رسمية، وأخرى غير رســـمية، هذا إلى جانب المعيار العددي، الذي يُقَسِّم مصادرَ التمويل الرسمية الدولية إلى مصادر ثنائية، ومصادر متعددة الأطراف.

وفي هـــذا الفصل ســـنتناول، بالعرض والتحليل، مجموعةَ المصادر الرســـمية وغير الرسمية التي تُشَكِّلُ مُجْمَلَ القنوات الرئيسة في التمويل الدولي. ونعني بها مؤسسات التمويل والإقراض على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي؛ والتي تتألف من مصادر تمويل ثنائية ومتعددة الأطراف، وما يرتبط بها من مصطلحات إجرائية تُشَكِّلُ الوَجْهَ الأســـاسي من أَوْجُهِ المعاملات في إطارها، مثل التخصيص والتعاقد والســـحب من القروض الخارجية وغيرها، معزَّزَةً بأمثلةٍ شائعةٍ في هذا الباب.

وفي ذاتِ الســـياقِ يَستعرضُ الفصلُ نماذجَ من المؤسسات الدولية والإقليمية المُهَيْمِنَةِ على القرار التمويلي، تســـييراً وترتيباً، وهي تلك المؤســـســـات التي تُشَكِّلُ طرفاً مؤثراً وفاعلاً في هذا المجال الحسَّـــاس؛ حيث تلعب السياسة في مساحة الاقتصاد الكبرى، على غِرَار؛ صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشـــاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنـــك التنميـــة الإفريقية، وبنك التنمية الآســـيوية، وبنـــك التنمية بين الأمريكتين، وصندوق النقد العربي.

وتعتـــبر مجموعة البنك الدولي (WB)، إلى جانب صنـــدوق النقد الدولي (IMF) اللذان تم إنشـــاؤهما في إطار مخرجات مؤتمر بريتون وودز، الذي عُقِدَ حال لفظ الحرب العالمية الثانية آخر أنفاسها، عام 1944م، هما أكبر وأهم مؤسستين دوليتين تمويليتين في النظام الدولي؛ حيث أُنْشِـــئَتْ المؤسستان بهدف خلق هيكلين ماليين عملاقين، للضبط والتحكم في مجريات الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى دعم جهود إعادة إعمار ما دَمَّرَتْهُ الحرب العالميـــة الثانية، وتنمية اقتصادات البلدان المتضرِّرة من الحرب.

ومـــن ثم يتناول الباحث، أيضاً، في هذا الفصل بالـــشرح والتفصيل، صندوق النقد الدولي، تاريخ تأسيســـه، أهدافه، هيكلته، وأيضاً مصادر تمويله، ومِن ثَمَّ الخدمات، والبرامج، والشروط، وطرق التمويل الخاصة به، قبل أن ينتقل الفصل للتعريف بالبنك الدولي؛ من حيث نشـــأته، وهيكلته التنظيمية، ورأس المال، كما يعنى الفصل بتوضيح الفـــروق الجوهرية؛ التطبيقية والوظيفية، بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

المبحث الأول

التمويل الدولي
المصادر الرسمية وغير الرسمية

تمهيد

يُحِيلُ الحديثُ عن مصادر التمويل الدولي أولاً وبشكل مباشر على التصنيفات المتعارَف عليها لحصول بلدٍ ما على هذا النوع من التمويل، وذلك في حالِ عدم كفاية موارده أو مصادره الداخلية، والتي تندرج تحت إطار مصطلح "التمويل المحلي"، والذي يدخل في خانته مؤسسات وأسواق المال المحلية، وهو قطاع موضوعٌ في خدمة الطلب المحلي، أي: المؤسسات الاقتصادية وغيرها أكثر من الهيئات الحكومية نفسها؛ حيث تَتَّجِهُ الدولُ والحكومات، كما هو مُتعارَف عليه، إلى خيار المصادر الخارجية للتمويل في حالة عَجْز مواردها ومصادرها التمويلية الداخلية.

وبنـــاءً عليه، يمكن تصنيف مصادر التمويل الدولي إلى قنوات رئيســة تتمحور حول مصادر تمويل رســمية، وأخرى غير رسمية؛ إذ تتضمن الأولى مصادرَ تمويلٍ ثنائيةٍ، وأخرى متعدِّدَة الأطراف، مُؤَطَّرَة بِبِنْيَاتٍ مؤسســية وإجرائية؛ مُقَنَّنَة وخاصَّة، فيما تتضمن الثانية: الأســواق المالية، بما فيها أسواق النقد، وأسواق رأس المال، بنوعيها؛ أسواق الإصدار وأسواق التداول.

المطلب الأول

مصادر التمويل الدولي الرسمية

مصادر التمويل الثنائية:

وَيُعْنَــى بمصادر التمويل الثنائية، وهي تلك التي تتم في إطار اتفاقيات ثنائية، بين الدولـــة المُقْتَرِضَةِ أو الرَّاغِبَةِ في التمويل، وتلك المُمَوِّلَةِ أو الدَّائِنَةِ، وتتمحور مثل تلك المصادر في القروض والمساعدات، الممنوحة لأهداف إنمائية، والتي يتمُّ التعاقدُ عليها في إطـــار حكومات مختلفة، غالباً ما تتم تلك الاتفاقيات بعد جولات من المفاوضات ما بين حكومات الدول المانحة أو المُقْرِضَة، وتلك الممنوحة أو المُتَلَقِّيَة للقروض، تُغَطِّي قضايا القرض المتعلِّقة؛ من حيث القيمة، وفترة الاستحقاق والسماح، وكيفية السداد، ومعدلات الفائدة، وطريقة الســحب والإنفاق، ومصاريــف الارتباط، وغيرها من القضايا ذات صلة.

وفي هذا الســياق، فإنه من المهم التفريقُ بــين مصطلحات من قبيل؛ التخصيص، والتعاقد، والســحب من القروض الخارجية؛ حيث يعني التخصيص عدم إدراج مبلغ القرض المخصَّص ضمن حســابات الديون الخارجية للدولة المُقْرِضَة أو الدائنة، في حال توقيعها اتفاقاً معيناً للتعاون موضوعه مســاعدة الدولة المعنية بالقرض، فإذا لم تتعاقد الدولة على استخدام أيِّ جزءٍ من التخصيص فلا يوجد التزامٌ في هذه الحالة على تلك الدولة مِن قِبَل الدولة التي قامت بتخصيص القرض.

في حين يعني التعاقد، أنه إذا قامت الدولة بالتعاقد على توريد سِــلَعٍ وخدمات في إطار التخصيص سالف البيان، فإنَّ المبالغ التي جرى التعاقد عليها تُرَتِّبُ التزاماً في ذمة الدولة المُقْتَرِضَةِ أو المتلقِّيَة للقرض، ويمكن تحديد مقدار هذا الالتزام بنســبةٍ يُطلق عليها عادة "مصاريف الارتباط"، وفي هذه الحالة لا يتمُّ حســاب فوائد على المبالغ المتعاقَد عليها، طالما أنه لم يتمَّ سَحْبُ أيِّ جزءٍ من المبالغ المتعاقَد عليها في إطار التخصيص الأصلي.

أما السحب في هذا الصدد، فإنه يعني أن لا يتم حساب الفوائد المُتَعَاقَدُ عليها ضمن المديونيـــة الخارجية للدولة المتلقية، وحينما يتم توريد السِّـــلَع المتفق عليها في إطار التعاقد؛ حيث يبدأ حســـاب الفوائد على الجزء المسحوب من التعاقد لتمويل وتوريد الســـلع والخدمات؛ سالفة الذكر، وهذا الجزء المسحوب هو الذي يُدْرَجُ في المديونية الخارجية للدولة المعنية (1).

وعلى الصعيد التطبيقي، لم يظهر التمويل من المصادر الرسمية الثنائية الدولية، بشكل فعلي، إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ لا ســـيما مع خطة الإنعاش الأوروبي، أو مشروع مارشال، الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإعادة إعمار الدول الأوروبيـــة التي مزَّقَتْهَا ويلاتُ الحرب، ثُمَّ أخذت تلـــك الصيغة التمويلية بُعْداً آخر عـــبر قرار الأمم المتحدة باعتبار الفترة ما بين 1960 و1980م بمثابة عَقْدَيْنِ للتنمية العالمية(2)؛ مع مناشـــدة الدول المتقدمة بـــضرورة تخصيص ما لا يقل عن 1 % من إجمالي ناتجها القومي لِيُقَدَّمَ في شـــكل معونات لصالح التنمية المستدامة في الدول الفقيرة والأقل نمواً حول العالم.

خصائص التمويل الدولي ثنائي الأطراف:

ثَمَّةَ العديد من الخصائص التي يتصف بها التمويل الدولي؛ ثنائي الأطراف، أهمها أن تلك القروض، في الغالب، تكون طويلة الآجال، ذات فترات سَدَادٍ عادةً ما تزيد عن 5 سنوات، مع إمكانية زيادتها في بعض الحالات إلى 40 عاماً، حيث تُدْرَجُ هذه النوعيةُ من القروض تحت بند ما يُعْرَفُ بـ "القروض السهلة"، بالنظر إلى أن خدمة الدَّيْنِ المرتبطة أساســـاً بأَصْلِ القرض تكون مُنْخفضةً؛ إلى حدٍّ كبير، فمثلاً إذا كان لدينا قرض مقداره

1. مفتاح صالح، المالية الدولية، محاضرات دراسية، جامعة بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2005 - 2006م.
2. محمـــود محمـــد رياض، إعلان موت التنمية، موقع الحوار المتمدن، 22 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/NAMV9

مليون دولار، وفترة سداده تمتد إلى 40 عاماً، فإن قسط سداد الأصل يصبح على شكل دفعات 25000 دولار فقط سنوياً، أما إذا كانت فترة السداد 10 سنوات فقط، فإن قسط سداد الأصل يصل إلى 100 ألف دولار سنوياً، هذا بخلاف الفوائد المفروضة، وهكذا. وفي هـــذا النمط من القروض، فإنه إذا كان ســـعر الفائدة مرتفعاً فإن نقطة الدَّيْن المرتبطة بســـداد فاتورتها ترتفع بشكل يجعل المَقْدِرَةَ على سداد أصل القرض وفوائده أصعبَ منه في حالة انخفاض سعر الفائدة.

ويتضمـــن هذا النوعُ مـــن القروض فترةً زمنيةً، يتم الاتفـــاق عليها، قبل البدء في سَـــدَاد أصل القرض، تُسَـــمَّى "فترة الســـماح"، وعادةً ما تتراوح تلك الفترة ما بين 3 - 10 ســـنوات، وهي تلك الفترة التي تســـمح للمَدِينِ باستخدام القرض من دون الالتزام بســـداد أقســـاطه إلا بعد مرور فترة معينة محددة، وذلك في إطار تخفيف تكلفة الاقتراض على الدولة المُقْتَرِضَة بشـــكل حقيقي، وتشير تلك الخصائص، سالفة البيان، إلى أنَّ تنظيم القرض والتدفقات الثنائية بين دولتين يجعلها قروضاً ســـهلة، كما ســـبق إيضاحه؛ نظراً لاحتوائها على فترة ســـداد طويلة وأسعار فائدة منخفضة وفترات سماح زمنية معقولة.

مصادر التمويل متعدِّدة الأطراف:

يُقْصَـــدُ بمصادر التمويل الدولية، متعدِّدة الأطراف، ذلك النمطُ من التمويل الدولي، الذي يكون أحدُ طَرَفَيْهِ مؤسســـةً من المؤسســـات الدولية المعنية بالتمويل والإقراض الإنمـــائي على الصعيد العالمي؛ حيث تُعَرَّفُ مؤسســـات التمويـــل الدولية بأنها تلك المؤسســـات الدولية التي تَتْبَعُ هيئةَ الأمم المتحـــدة، وتَضُمُّ في عضويتها معظمَ دول العالم؛ بحيث تســـاهم كل دولة عضو بحصةٍ مُعَيَّنَةٍ من أصول المؤسســـة تســـمح لها بطلـــب الحصـــول على قرض منها، ويتم الموافقة على منـــح أو رفض القرض لدولةٍ معينةٍ، بعد مناقشة مجلس إدارة المؤسسة مدى جَدْوَى مَنْحِ القرض من عدمه، وتقوم تلك المؤسســـات بتوجيـــه قروضها نحو مختلف دول العـــالم دون تمييز، ومن أمثلة

تلك المؤسســـات، إلى جانب كلٍّ مِن؛ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، (اللذين ســوف نُفْرِد لهما مســاحةً خاصة بالنظر لأهميتهما على الصعيد الدولي في هذا الإطار)، ومؤسسة التمويل الدولية، وهيئة التنمية الدولية أيضاً، هذا إلى جانب المؤسســات التمويلية ذات الصبغة الإقليمية، والتي تضمُّ أيضاً العديدَ مِن الدول، التي يجمعها إطارٌ إقليميٌّ ما، والتي يأتي في مقدمتها؛ صندوقُ النقد العربي، والبنكُ الإســلامي للتنمية، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الإفريقي للتنمية.

المطلب الثاني

مصادر التمويل الدولي غير الرسمية (الخاصة)

الأسواق المالية الدولية:

وهي أحد العناصر الرئيسة في الاقتصاد الرأسمالي، وتُعتَبر من دعائمه الأساسية، وتجسيداً لمبدأ الحرية الاقتصادية، وتضطلع بدور الوسيط بين الفئات التي لديها فوائض مالية، والتي تبحث عن مجالات لاســـتثمار تلك الفوائض، والفئات التي تُعاني عجزاً مالياً وتبحث عن التمويل. وبالتالي فإنَّ الســـوق المالية تشـــمل جميع الأدوات الماليـــة ســـواءً القصيرة الأجل، والتي يتم تداولها في الســـوق النقدي أو الطويلة الأجل، والتي يتم تداولها في سوق رأس المال (1).

وتعمل الســـوق النقدية على إصدار الأدوات المالية قصيرة الأجل، وكذا تداولها، ومن ثم استردادها؛ حيث تكون تلك الأدوات المالية قابلة للتداول والتحويل في شكل سيولة نقدية، عادة ما يكون تاريخ اســـتحقاقها ثلاثة شـــهور، وربما يصل استحقاق بعضها أحياناً إلى سنة كاملة.

واتساقاً مع الطبيعة الخاصة بالسوق التمويلي قصير الأجل، فإنه عادةً ما يتم إصدار غالبية الأدوات المالية المندرجة تحت هذا الإطار لحاملها، وبخصومات مســـماة على قيمها الاسمية؛ بهدف توفير التكاليف الإدارية المرتبطة بالتسجيل، وسداد الفائدة.

1. رشام كهينة، الأسواق المالية، محاضرات في الأسواق المالية، جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر، 2016م، ص 8.

وهناك إمكانية لدخول الأفراد للاســـتثمار في هذه الأدوات، بشكل مباشر؛ من خلال الصناديق الاســـتثمارية، إلا أنه غالباً ما يتناسب وبشكل أكثر ملاءمة للمؤسسات المالية المُسْتَثْمِرَةِ في الودائع النقدية وأدوات أسواق النقد؛ باعتبارها وسيلة استثمارية منخفضة المخاطـــر، تعمل كذلك على تحقيق عوائد رأســـمالية دورية، مع المحافظة على القيمة الاســـمية لأصل المبلغ؛ حيث تَحُوزُ هذه الأدوات على اهتمام المســـتثمرين، لا سيما عند ارتفاع عوامل عدم اليقين بشأن استقرار الاستثمارات طويلة الأجل في الأسواق المالية. وغالباً ما تكون العائدات المتحقِّقَة من الاســـتثمار في هذه الأدوات أقل كثيراً مقارنة بغيرها من أنواع الأصول المالية الأخرى، وذلك على المديين؛ المتوسط والطويل، ومِن ثَمَّ فهي تُعتبر أدوات غير ملائمة للاســـتثمار إلا في المـــدى القصير، كما أن العائد الحقيقي للأدوات النقدية بعد خصم الضرائب والرســـوم المُسْـــتَحَقَّةِ نادراً ما يكون عائداً موجباً على المدى الطويل، لا ســـيما مع أخذ معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود في الاعتبار.

أدوات سوق النقد:

1. أذونات الخزينة: هي أداة دَيْن حكومية قصيرة الأجل تتراوح مدتها ما بين ثلاثة أشـــهر إلى عام، تُصْدَرُ مِن قِبَل الحكومات، وتُستخدَم لتمويل العجز في الموازنة العامـــة للدولة، وتَتَّصِفُ بارتفاع درجة ســـيولتها وانخفـــاض درجة مخاطرها؛ باعتبارها مضمونة من البنك المركزي أو الحكومات، ولكونها أداةً قصيرة الأجل ومحددةَ العائد، فإنها من الأدوات المفضَّلة لدى المستثمِر المحافِظ، ويتم تداولها على أســـاس معدلات الخصم؛ إذ يُحَدَّدُ سعر التداول باستخدام ما يُعرَف بسعر خصم الشراء، وســـعر خصم البيع، وهو السعر الذي يعرضه الوسيط المالي على حامل أذونات الخزينة.
2. القروض المباشرة قصيرة الأجل: وهي قروضٌ تُمْنَحُ مِن قِبَل المصارف، تكون عادةً قصيرةً الأجل، ومدتها تقلُّ عن عامٍ، ويتم اســـتخدامها غالباً في تمويل الدورة التشغيلية للمشروع بمبالغ يتفق عليها، وسعر فائدة محدَّد وشروط متعددة حسب

طبيعة البنك، وتساهم هذه القروض في رفع درجة السيولة للسوق المالي، وتكون تكاليف هذه القروض بمقدار الفائدة المدفوعة.

3. شـــهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول: عبارة عن وثيقة تُصدِرُها المصارف؛ لإثبات حق العميل مقابل وديعة ثابتة بمبلغ معيَّن وتاريخ استحقاق محدَّد، يتراوح في الغالب ما بين شـــهر إلى 18 شهراً، وبسعر فائدة محددة أو عائم، وَتُعَدُّ تلك الشهادات أحد أهم أدوات سوق النقد، وَتُصْدَرُ لحاملها لتسهيل عملية تداولها بيعاً وشراءً، وتَمْنَحُهُ الحقَّ في بيعها في السوق الثانوي، ويمكن إصدارها بِقِيَمٍ اسمية مختلفة، ولفترات زمنية متفاوتة، حســب طبيعة الاتفاق بين المُسْتَثْمِرِ والمصرف، وتتميز هذه الأداة بارتفاع درجة ســيولتها، وانخفاض درجة مخاطرها، وارتفاع معدل العائد عليها مقارنةً بحســابات التوفير، كما أنها ذات أمان مرتفع بسبب قبول خصمها مِن قِبَل البنك المركزي.

4. القبــولات المصرفية: وهي إحدى أدوات الدَّيْــن، تَصْدُر عن البنوك؛ لاعتبارات تتعلق بتسهيل عمليات التجارة الخارجية؛ الاستيراد والتصدير، وبموجبها يَحْصُل البنك على عمولات يتم خصمها مقدماً؛ حيث تســتخدم تلك القبولات، في حال عدم توافر الســيولة النقدية لدى المستوردين المحليين أو لتحقيق مزايا ائتمانية ذات نفع للعمليات التجارية.

5. الأوراق التجارية: يتم إصدارها من قِبَل مؤسســات مالية تتمتع بمركز ائتماني ثابت، كما تصدر أيضاً من قِبَلِ الشركات العريقة، بهدف تمويل احتياجاتها التمويلية؛ قصيرة الأجل، وتتعهد الجهة المُصْدِرَةُ بدفعِ مبلغٍ محدَّد في تاريخ معين إلى المُســتَثْمِر، وتُصْدَرُ لحاملها لمدة من شهر إلى تسعة أشهر، وتتميز بانخفاض سيولتها، وارتفاع درجة المخاطر فيهــا، مقارنةً بغيرها من الأوراق المالية الأخرى؛ باعتبارها غير مضمونة؛ حيث يعتمد المســتثمر على القدرة الإيرادية للجهة المُصْدِرَة والثقة الائتمانية بها، ولذا فإنها تَصْدُر بمعدل عائد مرتفع، نسبياً، وبدخل ثابت، ويتم تداولها على أساس سعر الخصم.

6. ودائع مصرفية بعملات أجنبية: وتسمى أيضاً "اليورو - دولار"؛ وفيها تقوم بعض المصــارف الأوروبية بقبول الودائع بالدولار الأمريكي، وتَمنح المُســتَثْمِرَ فائدةً

على الإيداع، وفي الوقت نفسه تقوم بإقراض الدولار الأمريكي إلى المستثمرين بفائدة أعلى من فائدة الإيداع، وقد ساهَم سوق اليورو - دولار في زيادة عرض الأموال بالعملات الأجنبية، مما قلَّل مِـــن تكاليف التمويل وإجراءات الحصول عليها، وتخفيض أسعار الفائدة.

سوق رأس المال:

كما ســـلف بيانه، فإن ســـوق رأس المال هو السوق الذي يتعامل بالأدوات الائتمانية، قصيرة الأجل، التي لا تزيد عن ســـنة، كالنقود المتداولة، والكمبيالات، والشـــيكات، وغيرهـــا من صور الأوراق التجارية، مقبولة الدفع، ويتم في هذا الســـوق التعامل بـــين البنوك وبعضها البعض، بما يضمن تحقيق التوازن اليومي بين آجال العمليات الدائنة والمدينة للمؤسســـات الائتمانية، ومن خلاله تقوم البنوك باستثمار فوائضها لدى البنك المركزي.

سوق الأوراق المالية:

وتسمَّى البورصات، وتتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل؛ الأسهم والسندات، وفيها تنتقل الورقة للمشتري فوراً عند إتمام الصفقة، وذلك بعد أن تدفع قيمة الورقة أو جزء منها. ويرجـــع بداية عمل البورصات إلى القرن الســـابع عشر (1)، ثم توســـعت وانتشرت وأصبحـــت تعمل حالياً في مختلف أنحاء العالم، ويُطْلَق على الأوراق المالية للشركات المتداولة بالبورصة مصطلح "شركات الأوراق المالية المقيَّدة بجداول البورصة"، وينبغي أن تَفِي تلك الشركات بمتطلبات محدَّدة (قواعد القيد)، تختلف فيما بين البورصات.

1. تأسســـت أول بورصة أسهم على مســـتوى العالم عام 1602م في العاصمة الهولندية "أمستردام"، وكانت عبارة عن شركة تحت اسم "داتش إيست إنديا" (VOC) حيث جاء مسؤولو الشركة بفكرة طرح أسهم من أجل تمويل أنشطة تجارية بحرية. (محمد صادق إسماعيل، البورصات العربية بين التطوير والتحديات المستقبلية: دراسة تحليلية مقارنة لأداء البورصات العربية، المنهل للنشر والتوزيع، 2016م).

وقد بدأت معظم البورصات عملها في صورة مكان ما تُعْقَد به جلسات التداول، يوجد بكل منها "قاعــــة" للتداول؛ حيث يقوم التجار بإجــــراء المعاملات وجهاً لوجه؛ ومع التطور تحوَّلت معظم تلك البورصات حالياً إلى بورصات إلكترونية.

فيما تتوزع أهم بورصات خريطة القوى الكبرى على الصعيد العالمي كالتالي:

1. الولايات المتحدة:

بالنظر إلى المكانة الدولية، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، للولايات المتحدة الأمريكية، فإنه من الطبيعي أن تَتَبَوَّأ أسواقُها للأوراق المالية صدارةَ البورصات العالمية، إلى الحد الذي جعل أَشْهَرَ بورصتين في الولايات المتحدة، وهما نيويورك وناســـداك، تقترب حركة التداول فيهـــما إلى نحو نصف إجمالي حركة التداول في البورصات العالمية مُجْتَمِعَةً، وإلى جانب الأســـهم المحلية المتداولة فيهما، فإن الكثير من أســـهم الشركات العالمية الكبرى يتـــم تداولها في هاتين البورصتين الكبيرتين.

- **بورصة نيويورك:**

وهي أكبر بورصة في العالم حسب القيمة السوقية للشركات المحلية المُدْرَجَة، ورغم أنها تأتي في الترتيب بعد بورصة ناسداك، الأمريكية أيضاً، فيما يتعلق بعدد الشركات المقيَّدَة بها، إلا أنها لا تزال الأكبر من حيث قيمة الأسهم التي يتم تداولها بها.

وتتـــم عمليات التداول في بورصة نيويـــورك عن طريق ما يُعْرَف بـ"المزاد السعري المستمر"؛ إذ تلعب شركات الوساطة والسمسرة العاملة في البورصة دور "المُزَايِد"؛ من خلال إجراء النداء العلني، والذي يؤدي إلى جمع البائعين بالمشـــترين، ومِن ثَمَّ إدارة عملية المزاد الفعلي؛ الأمـــر الذي جعَل بورصة نيويورك ذات خصائص فريدة تُمَيِّزها عن غيرها من أسواق الأوراق المالية العالمية.

- **بورصة ناسداك:**

وهي ســـوق أمريكية تم افتتاحها في فبراير 1971م، حيث كانت تضم أكثر من 50 شركة آنذاك، وتعمل في مجال تداول أسهم الشركات، أُنْشِئَتْ خصيصاً للسماح بتداول أســـهم الشركات بطريقة آلية، من خلال تقنيات إلكترونية لتوفير أكبر قدر من الشفافية في عملها، بجانب الاضطلاع بعمليات التداول بشـــكل أكثر سرعة وكفاءة في تنفيذ صفقات البيع والشراء، بخلاف الحال في الأســـواق التقليدية، وتعتبر بورصة ناســـداك أول بورصة إلكترونية في العالم. (1)

وتعتبر بورصة ناســـداك من البورصات الرائدة حـــول العالم، على صعيد تقنيـــات التداول الإلكتروني؛ إذ إنها أول بورصة دولية تقوم بإطلاق موقعها الإلكتروني على شـــبكة الإنترنت في العام 1996م، وهي، أيضاً، أول بورصة تُطْلِق تطبيقاً للهواتف الذكية منذ العام 2009م.

وتضم بورصة ناســـداك مختلف أنواع الشركات من القطاعات الاقتصادية المتعددة، ولكنها مشهورة أكثر بصفتها بورصة شركات التكنولوجيا وشركات الإنترنت بصفة خاصة، مثل جوجل، وفيســـبوك، ومايكروسوفت، وغيرها كثير. فمؤشر ناسداك (2) **NDX 100** يُعتَبَرَ المؤشر الأساسي للمهتمين بأداء شركات التكنولوجيا؛ لأنه يتكون في أغلبه من هذه الشركات.

1. "أنـــواع الأســـواق المالية"، موقع الهيئة العامة للرقابة المالية، مـــصر، تاريخ الزيارة 17 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ylUcma
2. مـــؤشر NASDAQ 100 هو أحد أشـــهر المـــؤشرات المالية في العالم، وهو يعتبر أحد أشـــهر المؤشرات المالية لقياس أداء ســـوق الأســـهم الأمريكية إلى جانب مؤشري الداوجونز وستاندارد أند بورز. وبالإضافة لاستعمال مؤشر الناســـداك في قياس أداء سوق الأســـهم الأمريكية. (Nasdaq 100, Nasdaq website, available at: goo.gl/tmqo1L)

2. أوروبا:

تحتضن القارة الأوروبية خمساً من أكبر عشر بورصات في العالم، بحسب رأس المال السوقي، أو القيمة السوقية للأسهم المدرجة، وأكبرها على الإطلاق بورصة لندن.

- **بورصة لندن:**

هـــي من أهم بورصات أوروبا، ومن أكبر وأهـــم البورصات حول العالم، وتشـــتمل على أكثر من 3000 شركة مقيَّدة أســـهمها بقوائمها؛ وتعتبر أكثر البورصات انتشاراً على المستوى الدولي؛ حيث تتضمن شركات من 50 دولة مختلفة. (1)

وتعمل بورصة لندن بصورة إلكترونية بشـــكل كامل؛ ويتم تداول الأســـهم مرتفعة السيولة باســـتخدام نظام (2) (SETS)، وهو نظام إلكتروني يعتمد على أسعار الأوامر، بمعنى أنه حال تطابق سعر الشراء وسعر البيع، يتم تنفيذ الأمر أوتوماتيكياً.

3. الشرق الأوسط:

هناك نموٌّ وتزايدٌ مســـتمرٌّ في عدة بورصات للأوراق المالية في الشرق الأوسط. ويتـــم تمثيلها مِن قِبَل اتحاد البورصات الأورو - آســـيوية للأوراق المالية، ومن أبرز بورصات تلك المنطقة: بورصة القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية، ويرجع إنشـــاؤها إلى أكثر من 100 عام، وهي أول بورصـــة للأوراق المالية في مصر،

---

1. "أنـــواع الأســـواق المالية"، موقع الهيئة العامة للرقابة المالية، مـــصر، تاريخ الزيارة 17 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ylUcma
2. نظام خدمة التداول الإلكتروني بالبورصة.

وهنـــاك ثلاثة أنواع مـــن الأوراق المالية التي يتم تداولها في الوقت الحالي في بورصة القاهرة والإســـكندرية للأوراق المالية، وهي؛ الأســـهم، والأوراق المالية ذات الدخل الثابت (ســـندات)، ووثائق صناديق الاســـتثمار المغْلَقَة، ويتم إجراء جميع عمليات التداول من خلال الشركات الأعضاء بالبورصة، التي تتولى تنفيذ المعامـــلات بصفة وكيل؛ أي أنها تنفِّذ عمليات الشراء أو البيع مقابل عمولة مُتَّفَق عليها يتم تحصيلها مِن المستثمرين.

4. **البورصة الأسترالية للأوراق المالية:**

وهي واحدةٌ من أكبر 10 بورصات في العالم، وفقاً لرأس المال السوقي الخاصة بها، وقد تأسَّست في العام 1871م، وبدأت أعمالها في صورة ست بورصات مملوكة للدولة، ثم حَدَثَ الاندماج فيما بينها عام 1987م لتشـــكيل البورصة الأسترالية للأوراق المالية، وفي عام 2006م اندمجت مع بورصة ســـيدني، وفي نهاية العام نفسه بلغت قيمة رأس المال السوقي المحلي 1.39 تريليون دولار أسترالي، وتجاوز عدد الشركات المقيدة بالبورصة 2000 شركة. ويتم التداول فيها بصورة إلكترونية تماماً، ويتمثل المؤشر الرئيسي للســـوق في ســـتاندرد آند بورز ASX 200، الذي يتألف من أعلى 200 سهم بالبورصة الأسترالية للأوراق المالية (1).

1. "أنـــواع الأســـواق المالية"، موقع الهيئة العامة للرقابة المالية، مـــصر، تاريخ الزيارة 17 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ylUcma

المبحث الثاني

صندوق النقد الدولي

تمهيد

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي أثناء المؤتمر الشهير الذي عقدته الأمم المتحدة في بلدة بريتون وودز، بولاية نيوهامبشير الأمريكية، عام 1944م. والبلدان المشاركة في ذلك المؤتمر هي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفييتي، هولاندا، اليابان، ألمانيا الغربية، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، سويسرا، الدنمارك، السويد، النرويج، فنلندا، النمسا، لوكسومبورج، كندا، أستراليا، الصين، الهند، البرازيل، كوريا الجنوبية، فنزويلا، وإندونيسيا؛ وقد كانت هذه الدول تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي، وذلك لتجنُّب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات، والتي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

المطلب الأول

أهداف صندوق النقد الدولي

يعمـــل صنـــدوق النقد الدولي، في الأســـاس، على تحقيق جملـــةٍ من الأهداف الاقتصادية الرئيســـة، تتمثل في؛ ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، وتعزيز الاســـتقرار الاقتصادي، ومنع وقوع الأزمات، والمســـاهمة في حلها، وتعزيز النمو ومكافحة الفقر.

وللحفاظ على الاســـتقرار الاقتصادي، ومنعاً لوقوع أزمات تؤثِّر ســـلباً في النظام النقـــدي الدولي، يســـتعرض الصندوق سياســـات البلدان الأعضـــاء، والتطورات الاقتصادية والمالية على المســـتويات الوطنية والإقليمية، من خلال نظام للرقابة، كما يُقدِّم الاستشارات الاقتصادية لأعضائه البالغ عددهم 189 بلداً، ويُشَجِّع على اعتماد سياسات تُعزِّز الاستقرار الاقتصادي. وتُساهِم تلك الأمور جميعاً في الحدِّ من التعرُّض للأزمات الاقتصادية والمالية، كما تساعد، أيضاً، في رفع مستويات المعيشة حول العالم. ومن أهم أهداف صندوق النقد الدولي، أيضاً: الاضطلاع بعمل تقييم دوري، منتظم، للتطورات العالمية المحتملـــة، وتأثيراتها الاقتصادية؛ من خلال تقرير دوري يختصُّ بآفاق الاقتصاد العالمي، وكذلك متابعة تطورات الأســـواق المالية العالمية؛ من خلال تقرير الاستقرار المالي العالمي، أما تطورات الموارد العامة فيختص بها تقرير الراصد المالي، هذا إلى جانب سلسلة من التقارير، الدورية وغير الدورية الأخرى، التي تبحث في آفاق الاقتصاد الإقليمي (1).

1. "لمحة عن صندوق النقد الدولي"، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 9 نوفمبر 2017م متاح على الرابط التالي: goo.gl/6nw8K3

مجال اختصاص الصندوق:

يتولى صندوق النقد الدولي تقديم مساعدات مالية للبلدان الأعضاء في منظومته؛ وذلك لتمكينها من معالجة المشكلات الطارئة في موازين مدفوعاتها. وفي هذا الصدد، تعمل الدوائر الاقتصادية الرسـمية للبلدان المعنية بالتعاون الوثيق مع الصندوق -إن لم نقل تنفيذ إملاءات وشروط الصندوق-، على وضع وتطبيق برامج تختص بالتقويم الهيكلي، وتصحيح الاختلالات الاقتصادية؛ للحصول على التمويل المطلوب المشروط استمراريته، كدعم، بالمواظبة على تنفيذ هذه البرامج والامتثال لمقتضياتها المحددة سلفاً.

ومن الجدير بالملاحظة، أنَّ صندوق النقد الدولي قد سعى إلى مجموعة من الإصلاحات تُرَكِّز أساسـاً على تعزيز منع الأزمات، وانتشار العدوى أثناء الأزمات، وأيضاً تطويع الأدوات القائمة وفق أداء البلدان وظروفها الخاصة كذلك.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فَبَعْدَ نفاذ زيادات حصص القروض والمِنَح في أوائل 2016م، تمَّت مراجعة ورفع حدود الاسـتفادة من الموارد بموجب تسـهيلات الإقراض غير الميسَّر التي يقدِّمها الصندوق. ولزيادة الدعم المالي لبلدان العالم الأفقر، تم في عام 2009م إجـراءُ زيادة كبيرة في الموارد الميـسَّرة المتاحة للبلدان منخفضة الدخل من خلال الصندوق الائتماني للنموِّ والحدِّ من الفقر، بينما تمَّت مضاعفة حدود الاستفادة المتوسطة بموجب تسهيلات الإقراض الميسّرة.

وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت في عام 2015م، زيادة قدرها 50 % في معايير وحدود الاستفادة من الموارد. وتُقَدَّمُ هذه القروض بدون فوائد حتى نهاية 2018م، بينما يظل سعر الفائدة على التمويل الطارئ ثابتاً عند مستوى الصفر، كما أن ثمة توجهاً لتسريع موارد إقراض إضافية بقيمة قدرها حوالي 15 مليار دولار لدعم أنشـطة الصندوق في مجال الإقراض الميسَّر (1).

1. "كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي"، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 09 نوفمبر 2016م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/XKFY4N

إلى غير ذلك، يُقَدِّم صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء استشارات وأنشطة لتنمية القدرات والتدريب، بما يساعد على دعم قدراتها لرسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الفعَّالة في مجالات عدة؛ كالضرائب والإدارة الضريبية، وإدارة الإنفاق، والسياســة النقدية، وسياســة سعر الصرف، والرقابة والتنظيم في النظامين؛ المصرفي والمالي، والأُطُر التشريعية، والإحصاءات.

كما يُصْدِرُ الصندوق احتياطياً دولياً يُعْرَف باســم حقوق الســحب الخاصة، ويمكن اســتخدامه، كعنصر مكمِّل للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويصل مجموع مخصَّصات تلك الاحتياطيات إلى نحو 204 مليارات وحدة "حقوق ســحب خاصــة"، ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي، ويجوز للبلدان الأعضاء مبادلة حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملات أخرى، إذا ما أرادت ذلك.

المطلب الثاني

الهيكل التنظيمي للصندوق

تم تحديد هيكلة صندوق النقـــد الدولي بناءً على الاتفاقية التنظيمية، والتي عَرَفَتْ إجـــراء ثلاثة تعديلات عليها، منذ دخولها حيز التنفيذ في ديســـمبر 1945م، وتتألف هيكلية الصندوق من نوعين رئيســـين من الأجهزة؛ هما: الأجهزة المسيرة، والأجهزة الاستشارية.

1. الأجهزة المُسَيِّرَةُ:

وهـــي صيغة تنظيمية مؤلَّفَة من: مجلس المحافظين (1)، كأعلى ســـلطة في هرم اتخاذ القرار، مثل جمعية عامة خاصة بالصندوق يجتمع مرة واحدة في الســـنة، وأيضاً مجلس تنفيذي، والمدير العام، واللجنة المؤقتة ولجنة التنمية.

ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مهمة تتمثل في؛ البتّ في انضمام الأعضاء الجدد، ومراجعة الحصص وأشكال الدفع، وتعديل اتفاقيات الصندوق أو إلغائها.

أما المجلس التنفيذي، الذي هو بمثابة مجلس إدارة الصندوق، فيعمل كهيئة دائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي، والذي يتكون من 24 مديراً تنفيذياً،

1. يختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو وحجم مساهمتها. فهناك الأعضاء ذوو الأهمية الذين يقرِّرون سياســة الصندوق، وهناك الأعضاء الذين لا تأثير لهم في تحديد سياســة الصندوق رغم أن أغلبيتهم داخل المجلس. ولذلك يلاحظ هيمنة واضحة للدول الرأســمالية المتقدمة على الصندوق؛ لأن أســلوب اتخــاذ القــرارات يقــضي بضرورة حصول أيّ قــرار مبدئي على أكثرية 85 % من الأصــوات، وهذا ما يُعطي للولايات المتحدة الأمريكية حجماً يوازي حق النقض لأيّ قرار لا توافق عليه، بما أنها تملك بمفردها 83.17 % مــن الأصــوات. (ما هو صندوق النقد الدولي، صنــدوق النقد الدولي، 2003م، تاريخ الزيارة 4 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/q6W4de).

يجري تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا، وَيُنْتَخَبُ الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات.

وتشتمل صلاحيات المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على؛ ممارسة صلاحية مراقبة سياسات أسعار الصرف، وتحديد المساعدات المالية والفنية المطلوب تقديمها، وإجراء المشاورات مع الأعضاء والقيام بالمراقبة، وتحديد الميزانية الإدارية والمصادقة عليها، واختيار المدير العام للصندوق. (1)

أما المدير العام لصندوق النقد الدولي(2)، فيتم انتخابه مِن قِبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات؛ حيث جرت العادة أن يكون غير أمريكي، على عكس مدير البنك الدولي الذي يُختار من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب مهامه الاستشارية والتمثيلية والتنسيقية، يقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي، والإشراف على إدارة الأعمال اليومية للصندوق، وتحقيق الانسجام بين المجلس التنفيذي وموظفي الصندوق، والمشاركة في إعداد الميزانية وتنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، وتأمين التنسيق التام بين المجلس وسائر الأعضاء والمنظمات الدولية والجهوية. (3)

1. نشرة صندوق النقد الدولي، موقع صندوق النقد الدولي، أغسطس 1994م، ص 5، سبتمبر 1995م، ص 3، وص 25، و ما بعدها.
2. تناوب على إدارة صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه المدراء الآتية أسماؤهم: كاميل جات من بلجيكا أول مدير للصندوق 1942 - 1951، إيفا روت من السويد (1951 - 1956)، بير جاكبسون من السويد (1956 - 1963)، بير - بول شويتزر من فرنسا (1963 - 1973)، جومانس ويتيفين من هولندا (1973 - 1978)، جاك دي لاروزيير من فرنسا (1978 - 1987)، ميشال كامديسو من فرنسا (1987 - 2000)، هورست كولر من ألمانيا (2000 - 2004)، رودريجو دي راتو من إسبانيا (2004 - 2007)، دومينيك ستراوس كان من فرنسا (2007 - 2011)، كريستين لاغارد منذ 2011م. (IMF Managing Directors)، موقع صندوق النقد الدولي imf، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: (https://goo.gl/EFqDJQ)
3. كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي"، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 09 نوفمبر 2016م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/XKFY4N

1. الأجهزة الاستشارية:

وتتألف من أجهزة عاملة داخل إطار صندوق النقد الدولي، وأخرى من خارجه، وهي؛ اللجنة المؤقتة، ولجنة التنمية، ومجموعة العشرة.

- **اللجنة المؤقتة:**

أُنشئت كبديل للمجلس خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974م، وتتكون من 24 محافظاً من محافظي الصندوق، وتجتمع مرتين خلال السنة، وتتلخص مهامها في إعداد التقارير اللازمة لمجلس المحافظين، والمتعلقة بإدارة وعمل النظام النقدي الدولي، مُرفقـــة بالاقتراحات الخاصة بتعديل وإثراء مواد اتفاقية إنشـــاء الصندوق، وتعتبر هذه اللجنة الهيئة الدائمة على المســـتوى الوزاري الذي يُشْرِف على إدارة النظام النقدي الدولي، وتقديم التوجيهات والمقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية.

- **لجنة التنمية:**

وهي لجنةٌ وزارية مشـــتركة بين مجلس محافظـــي صندوق النقد الدولي ومجلس محافظي البنك الـــدولي، وتتألف من 22 عضواً من وزراء المالية، وتَعْقِد عادة اجتماعين في الســـنة يتوافقان مـــع اجتماعي اللجنة المؤقتة. وتقـــوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين فيما يتعلق بالقضايا التنظيمية والسبل الملائمة لنقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية.

- **مجموعة العشرة:**

وهـــي مجموعة منبثقة عن اتفاق ســـنة 1962م، تضـــم عشرة من البلدان الصناعية الكبرى الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وهي؛ الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وكندا، والسويد، وبلجيكا، وهولندا، وبموجبه تُقَدِّم قروضـــاً ودعماً مالياً إضافياً للصندوق، في إطار

تســـهيلات الاتفاقات العامة لمنح القروض ومســـاعدة الدول الأعضاء. في حـــين تُعَبِّرِّ قرارات المجموعة المذكورة عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظـــام النقدي والمالي الدولي، فيما قراراتها وتوصياتها تُشَـــكِّل المؤشِّر الأساس المتحكِّم في القرارات والمواقف الكبرى لصندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث

مصادر تمويل صندوق النقد الدولي

تتخذ قضية التمويل في صندوق النقد الدولي وضعية مركزية، لتدبير النشاط المالي والإقراضي لهذه المؤسسة الدولية. وتُقدِّم معظم الموارد المستخدَمة في عمليات الإقراض لصندوق النقد الدولي مِن قِبَل الدول الأعضاء، لا سيما من خلال دفع مساهماتها أو حِصَصها المقرَّرة. وتُقَدِّم القروض أيضاً زيادة مؤقتة للموارد المستخلَصة من حصص الأعضاء، وكانت ذا دور حاسم مَكَّنَ صندوق النقد الدولي من تقديم دعم مالي استثنائي للدول الأعضاء خلال الأزمة الاقتصادية العالمية.

ويستمد الصندوق موارده المالية من مصدر رئيس، ألا وهو حِصَص بلدانه الأعضاء التي تُمَثِّل انعكاساً لمراكز الأعضاء النسبية في الاقتصاد العالمي، حيث تدفع كل دولة عضو مُسَاهَمَةً لصندوق النقد الدولي، تسمى حصة يعاد حسابها على الأقل مرة كل خمس سنوات. والحصص المذكورة يعتمد في حسابها على الوزن الاقتصادي للبلد العضو المعني. وتبلغ موارد الصندوق الإجمالية، المستمَدَّة من حِصَص الأعضاء، حوالي 477 مليار "وحدة حقوق السحب الخاصة"(1)، بما يعادل نحو 668 مليار دولار أمريكي، في الوقت الراهن. ويعني حق السحب الخاص هنا، الأصل الاحتياطي الدولي الذي استحدَثه الصندوق في عام 1969م؛ ليصبح مكمِّلاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء.

1. حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969م ليصبح مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. وبحلول مارس 2016م، كان قد تم استحداث 204.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل حوالي 285 مليار دولار أمريكي)، وتوزيعها على البلدان الأعضاء. ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر. وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفق سلة من خمس عملات رئيسة؛ هي اليوان الصيني، والدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الإسترليني - اعتباراً من 1 أكتوبر 2016م. (حقوق السحب الخاصة، صندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 4 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/KkBTfz)

إضافة إلى ذلك، يستطيع الصندوق اللجوء بدوره إلى الاقتراض بصفة مؤقتة، لتكميل موارده المستـــتمَدَّة من الحصص المذكورة، وفي هذا السياق، يُعَدُّ أبرز مصدر تمويلي مســـانِد لحصص العضوية هو "الاتفاقات الجديدة للاقتراض"، والتي يمكن أن تتيح موارد مكمِّلة تصل إلى نحو 182 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي نحو 254 مليار دولار أمريـــكي. وفي منتصف العام 2012م، تعهَّـــدَت البلدان الأعضاء أيضاً بزيادة موارد الصندوق عن طريق الاتفاقات الثنائية للاقتراض؛ وهناك موارد قدرها 280 وحدة حقوق سحب خاصة، ما يقدر بنحو 393 مليار دولار، متاحة حالياً. (1)

علاوةً على ذلك، يُعَدُّ صندوق النقد الدولي، ثالث أكبر مالك رسمي للذهب في العالم. ففـــي أواخر يناير عام 2010م، بلغت أصول الصندوق 96.6 مليون أوقية (3،005.3 طـــن من الذهب). وبالتالي فصندوق النقد الدولي يمكن له أن يبيع الذهب أو يقبله كطريقة لدفع حصص الدول الأعضاء. (2)

هناك أيضاً، إصلاح نظام الحصص في الصندوق الذي دخل حيِّز التنفيذ في 3 مارس 2011م؛ حيـــث ســـمح بنقل 6 % من حصة البلدان الممثلـــة تمثيلاً زائداً إلى البلدان الناشئة. فالهند والبرازيل قد انضمتا إلى الصين وروسيا، من بين أكبر 10 مساهمين في صندوق النقد الدولي.

وتشمل موارد صندوق النقد الدولي الحصص المقررة للدول الأعضاء، مخزون الذهب الذي يديره منذ إنشـــائه والقروض التي يختص بمنحها لدى البلدان الأعضاء. هذه الأخيرة تُشَكِّل مصدراً آخر للدخل لا يقل أهمية عن حصص المساهمات.

وعند انضمام أيِّ بلد لصندوق النقد الدولي، يلتزم بتمويل الأخير بمبلغ يسمى "حصة"، تُحْسَـــب على أســـاس معايير اقتصادية أو مالية مختلفة تطـــوَّرت مع مرور الوقت.

1. كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي"، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق.
2. من أين تأتي أموال الصندوق؟، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 14 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/rX0eb

والصيغة الحالية تجمع بـــين مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، وتُقَاسُ درجة انفتاح الاقتصاد بواســـطة الحســـابات الجارية وتدفقات رأس المال، ومقدار الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية.

وحدة حقوق السحب الخاصة التابعة للصندوق:

وحدة الســـحب الخاص التابعة لصندوق النقد الدولي، تتعلق بجملة حقوق أنشئ لها صنـــدوق خاص في عام 1969م، وتقوم الوحدة بـــدور أصل احتياطي دولي، يلعب دوراً مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، وذلك في سياق نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة.

وبنـــاءً عليه يحتاج البلد العضو في هذا النظام إلى احتياطيات رســـمية، عبارة عن حيازات من الذهب لدى الحكومـــة أو البنك المركزي، وأيضاً عملات أجنبية مقبولة على نطاق واسع. (1)

وبعد إنشاء حق الســـحب الخاص ببضع سنوات أصبح طريق الاقتراض ممهداً أمام الحكومات ذات الجدارة الائتمانية، وذلك اعتماداً على النمو الذي شـــهدته أســـواق رأس المال الدولية. فالكثير من الدول كوَّنت أحجاماً كبيرة من الاحتياطيات الدولية. ففي سنة 2009م بلغت حقوق السحب الخاصة الموزَّعة ما مجموعه 182.6 مليار وحدة (2)، وقامت خلال السنوات الأخيرة بدور بالغ الأهمية في توفير السيولة للنظام الاقتصادي العالمي، وتكملة الاحتياطيات الرسمية للبلدان الأعضاء في خِضَمِّ الأزمة المالية العالمية.

1. في شـــهر مارس 2016م، كان قد تم اســـتحداث 204.1 مليار وحدة حقوق ســـحب خاصة (ما يعادل حوالي 285 مليار دولار أمريكي)، وتوزيعها على البلدان الأعضاء. والتي يمكن مبادلتها بحقوق السحب الخاصة بأيٍّ من العملات القابلة للاستخدام الحر. وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفق سلة من خمس عملات رئيسة - وهي اليوان الصيني، والدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الإســـترليني - اعتباراً من 1 أكتوبر 2016م. (صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة، 30 سبتمبر 2016م، تاريخ الزيارة 18 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/x1BrO8)
2. صندوق النقد الدولي، حقوق الســـحب الخاصة، 30 ســـبتمبر 2016م، تاريخ الزيارة 18 مايو 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/x1BrO8

ويُمَثِّل حقَّ السحب الخاص استحقاقاً، محتملاً، على عملات الدول الأعضاء بالصندوق، والقابلة للاستخدام الحر؛ حيث يستطيع أصحاب حقوق السحب الخاصة من خلالها، الحصول على احتياجاتهم من هذه العملات، مقابل ما لديهم من حقوق السحب الخاصة.

ثمة طريقتان يمكن من خلالهما للدول الأعضاء القيام بذلك الأمر، وهما؛ الاتفاق على إجراء مبادلات طوعية بين البلدان الأعضاء، وتكليف الصندوق للبلدان الأعضاء، من ذوي المراكز الخارجية القوية، بشراء حقوق السحب الخاصة من الدول الأعضاء ذوات المراكز الخارجية الضعيفة، مع ملاحظة أنه بخلاف دور حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي (1)، فإنها تُستخدَم، أيضاً، كوحدة حساب في صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الأخرى.
وعادةً ما تحتاج الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بشراء حقوق سَحْب خاصة بها؛ بهدف استخدامها في عددٍ من الاستحقاقات المالية، المهمة، أبرزها؛ تسديد التزاماتها المالية تجاه صندوق النقد الدولي، وكذلك رغبتها في بيع حقوق السحب الخاصة، بهدف تعديل مكونات احتياطياتها الوطنية.

ووفقاً لقرارات صندوق النقد الدولي التي بدأ العمل بها منذ أكتوبر 2016م، فإن الأوزان النسبية لسلة عملات حقوق السحب الخاصة الخمس الرئيسة، هي الدولار الأمريكي، ووزنه النسبي 41.73 %، واليورو ونسبته 30.93 %، ثم اليوان الصيني،

1. في بدايات وأثناء العمل بنظام بريتون وودز، كانت قيمة حقوق السحب الخاصة تقدر في البداية بما يساوي 0.888671 غرام من الذهب النقي - وهو ما كان يعادل في ذلك الوقت أيضاً دولاراً أمريكياً واحداً. وبعد انهيار نظام بريتون وودز في عام 1973م، أُعيد تعريف حقوق السحب الخاصة ضمن سلة من العملات القوية. واعتباراً من 1 أكتوبر 2016م، أصبحت سلة حقوق السحب الخاصة تتألف من اليوان الصيني والدولار الأمريكي والين الياباني واليورو والجنيه الإسترليني. وتتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة في مقابل الدولار الأمريكي، وتُنشر يومياً في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. (حقوق السحب الخاصة، صندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 4 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/KkBTfz)

بنسبة، 10.92 %، فالين الياباني، 8.33 %، وأخيراً؛ الجنيه الإسترليني 8.09 %، علماً بأن هذه الأوزان النسبية سيستمر العمل بها لمدة خمس سنوات، إلا إذا رأى الصندوق ثمة حاجة للمراجعة قبل انقضاء فترة التقييم المحددة.

كما يمكن أن يقوم الصندوق بدور الوساطة بين الأعضاء والحائزين المعتمدين؛ للتأكد من إمكانية مبادلة حقوق السحب الخاصة بالعملات القابلة للاستخدام الحرّ، وفي هذا الصدد، عمل سوق حقوق السحب الخاصة لأكثر من عقدين عبر اتفاقات المبادلة الاختيارية، كما تطوَّع عددٌ من البلدان الأعضاء وأحد الحائزين المعتمدين ببيع وشراء حقوق السحب الخاصة ضمن حدود تنص عليها الاتفاقات ذات الصلة بالموضوع. ويبلغ حالياً عدد اتفاقات المبادلة الاختيارية لحقوق السحب الخاصة 32 اتفاقاً، منها 19 اتفاقاً جديدة، منذ توزيع حقوق السحب الخاصة في عام 2009م (1).

1. كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي"، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

المبحث الثالث

خدمات صندوق النقد الدولي

تمهيد

يُعَـــدُّ صندوق النقد الدولي أحدَ أقوى الفعاليات الاقتصادية العالمية؛ من حيث تتبُّعه للسياسات الاقتصادية المتعلقة بالبلدان المختلفة، وإقراضه وتمويله للبلدان النامية، التي تواجه أزمات مالية أو مشــكلات اقتصادية ناجمة عــن تراكم الديون وتفاقم فوائدها المرهقة.

وبخلاف الحاجة التمويلية أو التنموية، فإنَّ نصوص تقديم برنامج صندوق النقد الدولي يُعَدُّ في حَدِّ ذاته بمثابة "علامة الجودة" بالنســبة للبلدان النامية، للحصول على مصادر تمويل أخرى؛ وللحصول على تغطية برنامج من برامج صندوق النقد الدولي، فإنه يجب على الدولة المعنية أن تُوَافِق على تنفيذ سياسات الصندوق الرامية إلى "التقويم الهيكلي" لاقتصادها، بغضِّ النظر عن الانتقادات الموجَّهة لهذه الأخيرة من حيث التأثيرات السلبية على النمو والبيئة والشرائح الاجتماعية، لا سيما الفقيرة منها على وجه الخصوص.

المطلب الأول

البرامج المُدَعَّمَة بموارد صندوق النقد الدولي

إن التوجُّـــه إلى صندوق النقد الدولي؛ طلباً للتمويل، إنما يعني أمرين اثنين؛ إما أن يكون البلد المعني بالطلب في أزمة اقتصادية فعلية أو أنه على وشــك الوقوع فيها، وبالتالي يكون نشــاطه الاقتصادي راكداً، وعلامات النمو في أسفل درجاتها، وعملته النقديــة عُرضة للمضاربة في أســواق الصرف الأجنبــي واحتياطياته، ومؤشرات الإفــلاس آخِذَة في التزايد؛ ولاســتعادة صحة توازن ميــزان المدفوعات الخارجية واســترداد الظروف المواتية لإنعاش النمو الاقتصادي، يُشَــكِّلُ الجمع ما بين عملية التصحيح الاقتصادي والتمويل الرسمي أو الخاص لتحقيق ذلك.

ولكي يضطلع صندوق النقد الدولي بالتمويل المطلوب في هذا الصدد، فإنه يقوم بإبداء عددٍ من الملاحظات وإســداء بعض التوصيات والمشــورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية المُنْتَهَجَةِ من طرفه.

هذا مع محاولة التوصل إلى اتفاق مع الســلطات حول برنامج اقتصادي تقويمي ذي أهداف محددة لتحقيق الاســتقرار المالي والنقدي، ووضع أُسُــس نموٍّ مستدام، ويتم توضيــح تفاصيل البرنامج المذكور في "خطاب نوايا" توجِّهُه الحكومة المعنية إلى المدير العام للصندوق.

وبناءً عليه، يتأســس تعاون وثيق بين الســلطات الوطنية وخبراء الصندوق في صياغة البرنامج المُدَعَّمِ بموارده، حســب تخطيط ملائم للاحتياجات والظروف الخاصة بالبلد المَعْنِيِّ. ويُعَدُّ هذا شرطاً لضمان فاعلية البرنامج، وتحقيق ما يُطْلَق عليه "الشعور بالملكية المحليــة" للبرنامج المذكور، فيما يتم تصميم كل برنامج من هذا النوع على حدة، يجري تنفيــذه بمرونة مع إمكانية إعادة النظــر فيه أثناء التنفيذ، وإدخال التعديلات اللازمة عليه حسب متغيرات الظروف (1).

تسهيلات إقراض مختارة لدى صندوق النقد الدولي:

ويتعلــق الأمر هنا بعدة أنواع من تســهيلات القروض المختــارة، تتألف من؛ اتفاقات الاستعداد الائتماني، وتسهيل الصندوق الممدود، وتسهيل النمو والحدّ من الفقر، وتسهيل الاحتياطي التكميلي، وخطوط الائتمان، ومساعدة الطوارئ.

فاتفاقات الاستعداد الائتماني، تُمَثِّل مركز سياسات الإقراض في صندوق النقد الدولي، ويُعْتَبَرَ تأكيداً على إمكانية ســحب البلد العضو من موارد الصندوق إلى غاية حدٍّ معين، خلال فترة تتراوح بين 12 و18 شــهراً عادة؛ لمواجهة المشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات. في حين أن تســهيل الصندوق الممدد، صيغة دعم يُقَدِّمُهُ الصندوق للبلدان الأعضاء، يكون بمثابة تأكيد للبلد العضو على إمكانية الســحب من موارد الصندوق إلى حدٍّ معيَّن، خلال مدة تتراوح ما بين 3 - 4 سنوات في العادة، قَصْدَ المساعدة على مواجهة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في ثغرات خطيرة بميزان المدفوعات.

بينما تسهيل النمو والحد من الفقر، فهو صيغة تتميز بسعر فائدة منخفض لمساعدة أفقر البلدان الأعضاء على مواجهة مشكلات في ميزان المدفوعات. أما التكاليف التي يتحملها المقــترِض فهي تكاليف مُدَعَّمَةٌ بالمــوارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك

1. مــا هــو صنــدوق النقد الدولي؟، صندوق النقد الدولي، أغســطس 2003م، تاريخ الزيــارة 18 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YzXuZG

للصنـــدوق، إلى جانـــب القروض والمِنَح التي يُقَدِّمُهَا البلـــدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض، أما تسهيل الاحتياطي التكميلي، فهي صيغة تُوَفِّر للدول الأعضاء تمويـــلاً إضافياً قصير الأجل، لمعالجة الصعوبات الاســـتثنائية التي تواجهها في ميزان المدفوعات. ويتضمن ســـعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي. (1)

وتأتي خطوط الائتمان، كنوع من التسهيلات التي تُمَكِّن الدول الأعضاء الملتزمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصـــير الأجل، وهي خطوط دفاع لِدَرْءِ عَـــدْوَى المصاعب الاقتصادية الآتية من بلدان أخرى، وأخيراً؛ مســـاعدات الطوارئ، وهي صيغةٌ تمَّ استحداثها عام 1962م لمساعدة البلدان في مواجهة الكوارث الطبيعية المفاجئة، وما يصاحبها من مشـــكلات في ميزان المدفوعات. كما تم توســـيع حقل اختصاص هذا النوع من المساعدات المالية ابتداءً من العام 1995م؛ لصالح الدول الأعضاء التي خرجت لتوِّها من صراعات مسلَّحة استنزفت قدراتها الإدارية والمؤسسية. (2)

1. كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي"، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق.
2. ما هو صندوق النقد الدولي؟، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

المطلب الثاني

شروط صندوق النقد الدولي

إنَّ الحديث عن شروط صندوق النقد الدولي، يتعدَّى استعراض جملة من المحددات والضوابط في مجال منح قروضه ومساعداته، ليستقر حول الجدل الدائر بخصوص القيود المفروضة على القروض، وتأثيرها على تنمية الاقتصادات الناشـئة، وبالتالي فإنَّ تلبية الشروط في تفاصيلها الكثيرة تجعل الحكومات المَدِينَةَ تنفق الجهد الكبير في تنفيذها عِوَض التركيز على حلِّ مسائل التنمية وتحسين مستوى عيش مواطنيها، ومعهـا باقي الأهداف النبيلة التي تحفل بهـا أدبيات التقديم للصندوق المذكور أو غيره من مؤسسات التمويل الدولية الكبرى.

وتعمـل هذه الشروط على ضمان قدرة البلد العضو على سـداد القرض إلى الصندوق حتى تتوافر الأموال لأعضاء آخرين في حاجة إليها. وقد أسـفرت إصلاحات الإقراض المعتمدة في 2009م (1)، عن تبسيط الشروط المصاحِبَة لبرامج الصندوق؛ بهدف تعزيز الشـعور الوطني بملكية سياسات قوية وفعَّالة؛ حيث يجب أن تكون جميع تلك الشروط المصاحبة لأي برنامج يتم دعمه مِن قِبَل الصندوق حيويةً وذاتِ أهميةٍ للاقتصاد الكلي للدولة، بمعنى أن تكون حاسمةً من حيث اضطلاعها بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج وفقاً لما تنص عليه بنود اتفاقية تأسيس الصندوق.

1. "شرطية الصندوق"، صندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ اسـترجاع المادة 18 ديسـمبر 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/PtHDsb

وتقع على عاتق البلد العضو المسؤولية الرئيسة في اختيار وتصميم وتنفيذ السياسات التي من شأنها أن تعمل على نجاح البرنامج المُدَعَّم من الصندوق، والذي يتم إدراج وصف تفصيلي له في خطاب نوايا البرنامج. وعلى الرغم من اعتماد أهداف وسياسات البرامج التي يتم دعمها من قبل الصندوق على ظروف كل بلد وخصوصيتها التنموية، إلا أن الهدف النهائي عادة ما يتمثل في استعادة توازن ميزان المدفوعات.

تقييم الالتزام بشروط البرامج:

وفقاً لغالبية البرامج التمويلية التي يقدمها ويدعمها صندوق النقد الدولي، فإن صرف الموارد المخصَّصة يكون على دفعات، بحسب ما تتخذه الدولة العضو، محل البرنامج، من إجراءات تتعلق بالسياسة الاقتصادية، قابلة للإثبات والتقييم.

ويكون الهدف من ذلك هو التأكد من التقدُّم المحرَز في تنفيذ تلك البرامج، والحدّ من المخاطر التي ربما قد تتعرض لها موارد الصندوق حال وجود أي إشكاليات تنفيذية أو إجرائية، ودائماً ما تُصَمَّم برامج التمويل التي يدعمها الصندوق بطريقة تسمح بإجراء مراجعات دورية لتقييم ما إذا كان البرنامج المُدَعَّم يسير في المسار الصحيح من عدمه، بما ينبغي معه إجراء تعديلات هيكلية على البرنامج لاستيفاء أهدافه.

هذه المراجعات المصمَّمة مِن قِبَل الصندوق تَجْمَع بين الاعتبارات التقييمية الاسترجاعية والاستشرافية، بما يُمَكِّنها من التأكد من عملية الاستيفاء السابق لشروط البرنامج بناءً على الجدول الزمني المتَّفَق عليه، وكذا الاستيفاء اللاحق أو الاستشرافي، بشأن مدى حاجة البرنامج للتعديلات المستقبلية حال حدوث طارئ، بحيث لا يتم صَرْف دفعات البرنامج التمويلية إلا بموافقة المجلس التنفيذي، وفقاً للمراجعات التقييمية.

أهم سمات الإقراض المُقدَّم من الصندوق:

يضطلع صندوق النقد الدولي بتقديم القروض التمويلية الإنمائية للدول الأعضاء بهدف مساعدتها في معالجة الاختلالات الهيكلية بموازين المدفوعات بها، للوصول إلى التنمية المستدامة، مستخدماً في ذلك العديد من الطرق التمويلية التي تختلف، شكلاً ومضموناً،

عـــن القروض التي تُقَدِّمها وكالات التنمية الأخرى، وتتمثل أبرز الطرق التمويلية التي يستخدمها الصندوق في؛ القروض المشروطة، والقروض المؤقتة.

فالقروض المشروطة بالسياســـات، تحيلنا إلى مبـــدأ الشرطية، والذي يعني قبول البلد المُقْتَرِضِ اعتماد سياسات تُمكِّن من تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات به، وتأكيد قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد ديونه، وهذه الشروط لا بد أن تمرّ عبر اتفاق بين صندوق النقد الدولي والبلد المُقْتَرَضِ، والذي يتناول جملة إجراءات اقتصادية وسياسية لازمة[1]. كما يقوم الصندوق بصرف القروض على مراحل ترتبط بمدى تنفيذ الالتزامات المقررة. في حين أن قروض الصندوق المؤقتة؛ تُصرف على فترات قصيرة تصل إلى 6 شـــهور، وربما تطول إلى 4 ســـنوات، بحسب تســـهيل الإقراض المطلوب، مع فترة سداد تتراوح ما بين 42 شـــهراً إلى 5 ســـنوات للقروض قصيرة الأجل، بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني، أو من 54 شـــهراً إلى 10 سنوات، للتمويل متوسط الأجل، بموجب الاتفاقات الممددة وأخرى [2].

أمـــا فيما يتعلق بالبلـــدان ذات الدخل المنخفض، فإن فترة ســـداد القروض تحت بند الإقراض الميسَّر الذي يهدف إلى تســـهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) ؛ فإنها تمتد إلى 10 سنوات، مع فترة خمس سنوات ونصف السنة كفترة سماح لسداد أصل القرض.[3]

1. عمل الصندوق على ترشـــيد هذه الشروط، خلال الفترة 2000 - 2001م، بتوجيهها أكثر إلى سياســـات الاقتصاد الكلي والقطـــاع المـــالي، مع التخفيف من التدخل في اختيارات البلدان لسياســـاتها، وهذا يزيد من شـــعور البلد بملكية برامج السياسات، ويزيد من درجة فعاليتها، مما أوردناه سابقاً.
2. وافق المجلس التنفيذي شـــهر نوفمبر 2000م على إحداث آلية توقع الســـداد المبكر Early Repayment Expectation، في فترة تتراوح بين 2.25 إلى 4 ســـنوات لاتفاقات الاســـتعداد الائتماني، و4.5 إلى 7 ســـنوات للاتفاقات الممددة، انظر في ذلك: الإقراض لمســـاعدة البلدان المتعثرة"، موقع صندوق النقد الدولي على شـــبكة الإنترنت، 2003م، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/xmftxn
3. ما هو صندوق النقد الدولي؟، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

المطلب الثالث

أبرز معالم تطوُّر عمليات الإقراض لدى صندوق النقد الدولي

بدءاً بصيغة "تسهيل الصندوق المُمَدَّد" الذي أُدْخِلَ حَيِّز التطبيق عام 1974م، تعدَّدت صِيَغ وحلول الإقراض المقدَّمة من طرف صندوق النقد الدولي، تَبَعاً للظروف العالمية المستجدَّة اقتصادياً وسياسياً، فالصيغة الأولى المذكورة كانت تهدف إلى تقديم مساعدات متوسطة الأجل للأعضاء الذين يواجهون مشكلات في ميزان المدفوعات، والمرتبطة بعوامل الضعف الهيكلي المُسْتَحْكِم في اقتصاداتهم. مما يُشترط معه اعتماد تقويمات هيكلية لفترة زمنية معينة، وتكون عادةً ثلاث سنوات، مع إمكانية تمديدها لسنة رابعة إضافية. فيما تُعَدُّ الاتفاقية المبرمة مع كينيا في عام 1975م النموذج الأول في هذا الإطار (1).

ويتَمَيَّز عَقْد الثمانينيات من القرن الماضي، بتدخُّل صندوق النقد الدولي لحل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية (2) بالتعاون مع الحكومات المحلية والمجتمع المالي الدولي،

1. ما هو صندوق النقد الدولي؟، صندوق النقد الدولي، أغسطس 2003م، تاريخ الزيارة 18 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YzXuZG
2. ندى علي، كيف أصبح صندوق النقد الدولي لاعباً أساسياً في إدارة الأزمات؟ أزمة الديون في أمريكا اللاتينية نموذجاً، شبكة النبأ المعلوماتية، 9 أكتوبر 2017م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/6xTJS

عبر برامج متوســطة الأجل لتحقيق الاســتقرار المالي، مع تقديم مقدار ضخم من التمويل من موارده الخاصة، وأيضاً ترتيب تســويات للتمويل مع الحكومات الدائنة والبنــوك التجارية والمنظمات الدولية. دون إغفال المســاعدة والمواكبة على تخطِّي عوائق نظام التخطيط المركزي في الاقتصاد إلى نظام الســوق؛ من خلال تأســيس الإطار المؤسســاتي والقانوني الخاص به، لتأمين عملية تحوُّل سَلِسَــة دون مشكلات، والتي قام بها الصندوق منذ عام 1989م، لفائدة دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول البلطيق وروسيا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومعه منظومة شيوعية شمولية بكاملها. في عقد التســعينيات، أطلق صندوق النقد الدولي عملية التســهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية، في الفترة بين 1993 و 1995م. وأيضاً أنشأ الاتفاقات الجديدة للإقراض؛ لضمان توفير أموال كافية قَصْدَ مواجهة الأزمات الكبرى في المستقبل. كما عَرَفَتْ هذه الحقبة مواجهة المكسيك لأزمة حادة في الفترة 1994 - 1995م، مما حــدا بها إلى اعتماد برنامج حازم للتصحيح والإصلاح أثبت نَجَاعَتَهُ، وحَمَلَ صندوق النقد الدولي على الموافقة بسرعة على مَنْحِ المكسيك أكبر قرض في تاريخه حتى الآن بما يعادل 17.8 مليار دولار أمريكي. (1)

وفي سنة 1996م، اشــترك كلٌّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مبادرة "هيبيك"(2) لمســاعدة البلدان الفقيرة المُثْقَلَة بالديون (3)؛ لتخفيض دينها الخارجي إلى مســتويات يمكن تَحَمُّلَهَا خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. وفي عام 1999م غيَّر

1. ما هو صندوق النقد الدولي؟، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.
2. أطلــق صنــدوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة البلدان الفقــيرة المثقلة بالديون HIPC في عام 1996م؛ بهدف ضمان ألا يواجه أيّ بلد فقير عبء الديون الذي لا يمكنه تحمله. ومنذ ذلك الحين، عمل المجتمع المالي الدولي، بما في ذلك المنظمات والحكومات المتعددة الأطراف، على تقليص أعباء الديون الخارجية لأشد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات مستدامة.
   For more details; "Debt Relief Under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative", IMF, March 8, 2018, available at: goo.gl/NFfznS
3. تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، موقع صندوق النقد الدولي، 3 نوفمبر 2017م، تاريخ الزيارة 18 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zYfNvC

الصندوق صيغة التسهيل التمويلي المُعَزِّز للتصحيح الهيكلي بصيغة أشمل، وهي تسهيل النمو والحدّ من الفقر (1).

وخـــلال الأزمة المالية الآســـيوية في الفترة بـــين 1997 و 1998م، والتي أقدم فيها الصندوق بصفة استثنائية على منح قروض ضخمة وصل مجموعها إلى 36 مليار دولار أمريكي، لصالح إندونيســـيا وكوريا وتايلاند، وذلك دعماً منه لسياسات الإصلاحات الهيكلية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فيها. وبناءً عليه، أطلق الصندوق صيغة تسهيل الاحتياطـــي التكميلي عام 1997م؛ لإعانة الـــدول المَعْنِيَّة على مواجهة الاحتياجات الكبرى في مجال التمويل قصير الأجل، جَرَّاءِ فقدان ثقة الســـوق على نحو مفاجئ ومع تَدَفُّقِ رؤوس الأموال إلى الخارج. (2)
وأخيراً، اســـتهل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الألفية الجديدة بمراجعة شـــاملة للتســـهيلات المالية المقدَّمة، في نوفمبر 2000م، لوضع تقييم شامل لحصيلة أساليب تقديم المســـاعدة المالية إلى البلدان الأعضاء، والحاجة إلى إجراء تعديلات عليها. وأسفر ذلك عن طريق إلغاء أربعة تسهيلات، وتنفيذ عدد من التغييرات المهمة الأخرى، لزيادة فائدة عمليات الصندوق في مجال التسهيلات الممنوحة.

المساعدة الفنية والتدريب المُقَدَّم من صندوق النقد الدولي:

يقدم صندوق النقد الدولي المشورة بشأن سياسات الدول الأعضاء في أوقات الأزمات الاقتصادية. كما يُتيح الصندوق لتلك الدول الاســـتفادة أيضاً من خبراته الفنية، على

1. "Poverty Reduction Strategy in IMF - supported Programs Poverty Reduction Strategy in IMF - supported Programs", International Monetary Fund, March 14, 2016, available at: goo.gl/rW1ss
2. ميتســـوهيرو فوروســـاوا، ما رأيناه وتعلمناه بعد عشرين عاماً من الأزمة المالية الآسيوية، منتدى صندوق النقد الدولي، 17 يوليو 2017، تاريخ الزيارة 15 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/3jde8

أساس دوري منتظم في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل؛ أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية، وأسعار الصرف، والإدارة الضريبية، والإحصاءات الرسمية. وتمثل هذه المساعدة الفنية، التي بدأت فعالياتها منذ منتصف الستينيات، حوالي 20 % من النفقات الإدارية للصندوق.

فيما عَرَفَتْ حقبةُ التسعينيات طفرةً كبيرةً في هذا الجانب لمساعدة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على التحوُّل إلى نظام اقتصاد السوق. في إطار المساعدة الفنية، بات الصندوق يواكب الدول الأعضاء لتقوية النظم المالية الخاصة بها، وتطوير جمع وتعميم البيانات المالية والاقتصادية، وتدعيم النظم الضريبية والقانونية في المجال الاقتصادي والمالي، وكذا النهوض بالتنظيم المالي والرقابة المصرفية.

كما يقوم الصندوق بتنظيم عدة دورات تدريبية في مقرِّه الرئيس بالعاصمة الأمريكية، واشنطن، وفي مراكز التدريب الإقليمية بكل من؛ أبيدجان، والبرازيل، وسنغافورة، وفيينا، كما يقيم دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في الدول الأعضاء. (1)

1. "Poverty Reduction Strategy in IMF - supported Programs Poverty Reduction Strategy in IMF - supported Programs", Ibid.

المبحث الرابع

البنك الدولي: التعريف والتمييز بينه وبين صندوق النقد الدولي

تمهيد

يُعَدُّ البنك الدولي مؤسسةً عالميةً تعاونية تَنْشَطُ في ميدان التنمية، ويقع البنك في مِلْكِيَّةِ الدول الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً، كما أنه يُعَدُّ أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، وذلك من خلال تقديمه لقروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر، بالإضافة إلى خدمات استشارية للبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، المتمتعة بالأهلية الائتمانية على السواء، علاوةً على تنسيق جهود الاستجابة، ومواجهة التحديات الاقتصادية.

ويديرُ مهامَّ وتدخلات مجموعةِ البنك الدولي موظفون ينتمون إلى أكثر من 170 بلداً مختلفاً عبر أكثر من 130 موقعاً في مختلف أرجاء العالم، ممثلة بـ 5 مؤسسات في شراكة عالمية تعمل في إطار أهدافها العامة. (1)

1. البنك الدولي، الموقع الرسمي للمؤسسة على شبكة الإنترنت، 18 ديسمبر 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/nnCXx9

المطلب الأول

نشأة البنك الدولي وهيكله التنظيمي ورأسماله

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1944م، في سياق الجهود الدولية المبذولة لإعادة بناء أوروبا المدمرة بفعل ويلات الحرب العالمية الثانية، وتمَّ ضَمُّهُ إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المختص بمساعدة أشد البلدان فقراً، ليشكّلا معاً البنك الدولي الحالي بأعضائه المساهمين البالغ عددهم 189 بلداً.

ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، مساهمين فيها بالتعاون مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر، وبناء الرخاء المشترك.
وبالتالي يقدِّم "منتجات مالية بشأن السياسات لمساعدة البلدان على الحد من الفقر، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من النمو المستدام لتصل إلى جميع شعوب وأفراد هذه البلدان"(1).

1. البنك الدولي، الموقع الرسمي للمؤسسة على شبكة الإنترنت، المرجع السابق.

ويكون رئيس مجموعة البنك الدولي هو المســؤول عن إدارة البنك، بشكل عام؛ حيث يتــم اختيار رئيس البنك مِن قِبَل مجلس المديرين التنفيذيين، لفترة خمس ســنوات قابلة للتجديد. أما المدراء التنفيذيون فيجتمعون في مجلســهم على الأقل مرتين كل أســبوع للإشراف على حُسْنِ سَيْرِ عمل البنك. أي: أعمال الموافقة على منح القروض والضمانات، وتطبيق السياســات الجديدة، وأرقام الميزانية الإدارية، واستراتيجيات المساعدة القُطرية، وقرارات الإقراض والقرارات المالية. (1)

أما سياسات البنك الدولي، فتُرْسَمُ مِن قِبَل مجلس المحافظين، وعادة ما يكونون من وزراء التنمية أو المالية من الدول الأعضاء؛ حيث يُفَوِّضُون بدورهم مهامَّ محددة يتم إســنادها إلى 25 مديراً تنفيذياً يعملون داخل مقر البنك الدولي، يتم تعيين خمســة منهم من الدول الخمس المالكة لأكبر عدد من أســهم رأس المال في البنك، في حين يتم انتخاب العشرين الآخرين من وزراء التنمية أو المالية بالدول الأخرى الأعضاء.

وعلى صعيد رأس المال، يحصل البنك الدولي للإنشــاء والتعمير على معظم موارده المالية من الأســواق المالية العالمية. وقد أتاح له ذلك تجهيز أكثر من 500 مليار دولار مــن القروض، وتقديمها في برامــج تخفيف حدة الفقر في مختلف أنحاء العالم منذ عام 1946م، مقابل حوالي 14 مليار دولار دفعتها حكومات البلدان المساهمة في رأس مال البنك الدولي. (2)

ويُحَقِّق البنك الدولي دخلاً ســنوياً من عائدات حقــوق ملكيته، ومن هوامش الفائدة الصغيرة المُحْتَسَــبَةِ على القروض التي يقدمها، مــما يُمَكِّن البنك من تغطية مصاريف التسيير الخاصة به، عبر العائدات المذكورة من جهة. وتعزيز الموقف المالي من خلال دعم

1. جيم يونغ كيم الرئيس الثاني عشر للبنك الدولي. تولى الرئاســة مطلع يوليو عام 2012م بترشــيح من باراك أوباما بعد منافسة قوية من وزيرة المالية النيجيرية نغوزي اوونجو - ايويلا. جيم أمريكي من أصل كوري، ولد في ســيول عام 1959م، انتقل في الخامســة من عمره مع والداه إلى أمريكا. (الدكتور جيم يونغ كيم، مدونات البنك الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 4 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/D4KS8a)
2. البنك الدولي، الموقع الرسمي للمؤسسة على شبكة الإنترنت، 18 ديسمبر 2017، مرجع سابق.

الاحتياطات المملوكة له، من جهة أخرى. كما يتم تحويل جزءٍ منها سنوياً إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً.
ويحوز البنك الدولي للإنشاء والتعمير درجة التصنيف الائتماني AAA عالية الجودة، منذ عام 1959م؛ حيث تتيح له هذه الدرجة الرفيعة الحصولَ على قروض بتكلفة منخفضة، وبالتالي تمكين البلدان النامية متوسطة الدخل من الحصول على تمويل بشروطٍ جيدة ومُيَسَّرَة، مما يساعد على ضمان استدامة أكثر للمشروعات الإنمائية المعنية. (1)

خدمات وأهداف البنك الدولي:

يُقَدِّمُ البنك الدولي للإنشاء والتعمير حلولاً مالية، يسعى إلى أن تكون ملائمة، بحسب أدبيات التقديم الخاصة به، من خلال الشراكة مع البلدان؛ متوسطة الدخل ونظيراتها المتواجدة في خانة أعلى درجات الفقر والمتمتعة بالأهلية الائتمانية، بما في ذلك المنتجات المالية؛ القروض، والضمانات، وإدارة المخاطر، والمعرفة والخدمات الاستشارية لحكومات البلدان الأعضاء.
وتَلَخَّص هذه الخدمات في؛ تمويل الاستثمارات في جميع القطاعات، وتقديم المساندة الفنية والخبرات المتخصصة، ونقل المعارف العالمية والمساعدة الفنية، والمساعدة عبر الخدمات الاستشارية.

كما يساند البنك الدولي جهود الحكومات الرامية لتدعيم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، وتجاوز العوائق التي تقف حجر عثرة أمام تقديم الخدمات، وتعزيز السياسات العامة.
وإذا نظرنا إلى موقع البنك على شبكة الإنترنت، يظهر أن شعاره الرئيس يُقَدِّمُ لهوية المؤسسة التمويلية الدولية، تحت عنوان: "إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام".

1. البنك الدولي، الموقع الرسمي للمؤسسة على شبكة الإنترنت، 18 ديسمبر 2017، goo.gl/nnCXx9

المطلب الثاني

الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

دائمـــاً ما يُنْظَر إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ باعتبارهما مؤسســتين شـــقيقتين، تعملان، جنباً إلى جنب، ضمن منظومة الأمم المتحدة، وتشـــتركان في هدف واحد؛ يتمثل في رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء، كما تَتْبَعُ المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف؛ حيث تبلورت فكرة إنشائهما معاً في مؤتمر بريتون وودز لعام 1944م.

وكان هـــدف المشـــاركين في المؤتمر هو وضـــع إطار للتعـــاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ من شـــأنه إرساء قواعد اقتصاد عالمي أكثر استقراراً وازدهاراً. ولا يزال هذا الهدف محورياً بالنســبة للمؤسســتين معاً. لكنَّ العمل الذي تقومان به يتوازى، ويشهد تطوراً مستمراً لمواكبة المستجدات والتحديات الاقتصادية.

الصندوق والبنك الدوليين.. نقاط التمايز

ومع ذلك، فإن ثمة اختلافات جوهرين بين كلا المؤسستين؛ إذ يركِّز صندوق النقد الدولي على قضايا الاقتصاد الكلي، ويعمل على تشجيع التعاون النقدي الدولي، بالتوازي مع تقديم المشـــورة بشأن السياسة الاقتصادية، والمساعدة الفنية، لمساعدة الدول الأعضاء على بناء اقتصادات قوية، فيما تشـــكِّل القروض الممنوحة للدول الأعضاء والمشروطة بوضع برامج ناجعة لسياســـاتها الاقتصادية لحلِّ مشكلات موازين المدفوعات فيها، إطاراً مركزياً لعمل الصندوق الدولي، ووسيلة أساسية لإنجاح أهدافه.

أما البنك الدولي، فيعمل على تشـــجيع التنميـــة الاقتصادية طويلة الأجل، ومكافحة الفقـــر؛ من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمســـاعدة الدول الأعضاء على إصلاح قطاعات معينـــة أو تنفيذ مشروعات محددة، مثل بناء المـــدارس والمراكز الصحية، وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة.

فالمســـاعدات التي يقدِّمها البنك الدولي، هي مســـاعدات طويلة الأجل بصفة عامة، وَتُمَوَّلُ من مســـاهمات البلدان الأعضاء، وأيضاً من خلال إصدار الســـندات. وأغلب موظفـــي البنك الدولي من الأُطُر العليا المتخصصة في قضايا أو قطاعات أو تقنيات لها علاقة بمهام وأهداف البنك المذكور. (1)

الصندوق والبنك الدوليين.. نقاط الالتقاء

أمـــا نقاط التوافق بـــين كلٍّ مِن البنك الدولي وصندوق النقـــد الدولي، فتتمثل في تعاونهما بصورة منتظمة وعلى مســـتويات متعدِّدة؛ لتقديم المساعدة اللازمة للبلدان الأعضاء، والعمل معاً في عدة مبادرات مشتركة.

ففـــي عام 1989م، تَمَّ تحديد شروط التعاون بين المؤسســـتين في اتفاقية خاصة أُبْرِمَتْ لضمان التعاون الفعَّال في مجالات المسؤولية المشتركة، وذلك أثناء الاجتماعات السنوية التي يَعْقِدُها مجلسا محافظي الصندوق والبنك الدوليين؛ حيث يتشاور المحافظون من الجانبين، ويقدِّمون وجهات نظر بلدانهم بشأن قضايا الاقتصاد والمالية الجارية على المستوى الدولي، وبالتالي يُقَرِّرون كيفية معالجة القضايا الاقتصادية والمالية الدولية المطروحة.

كما تلتقي مجموعة فرعية من محافظي الصندوق والبنك الدوليين، أيضاً، ضمن لجنة التنميـــة التي تتزامن اجتماعاتها مع اجتماعات دورة الربيع والاجتماعات الســـنوية المشتركة للمؤسســـتين. وأنشـــئت هذه اللجنة في عام 1974م بهدف تقديم المشورة

1. "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، موقع صندوق النقد الدولي، 23 مارس 2016م، تاريخ الزيارة 18 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/NekkD3

لمجلسي محافظي المؤسســـتين بشأن القضايا الإنمائية الحيوية، وكذلك الموارد المالية اللازمة لتشجيع التنمية الاقتصادية في البلدان منخفضة الدخل.
بالإضافة إلى ذلك يَعْقِدُ مدير عام الصندوق ورئيس البنك الدولي اجتماعات منتظمة للتشـــاور حول أهم القضايا، كما يُصْدِرَان بيانات مشـــتركة وأحياناً يكتبان مقالات مشتركة، وقد سبَق لهما القيام بزيارات مشتركة لعدة مناطق وبلدان. (1)
ويحرص خبراء الصندوق والبنك؛ الدوليين، على توثيق التعاون فيما بينهما على صعيد المجالات المشـــتركة، لا سيما تلك التي تتعلق بالمســـاعدات الإنمائية القُطْرية، وكذلك قضايا السياســـات الاقتصادية والتنموية. وعادة ما تضطلع المؤسستان بإيفاد بعثات مشـــتركة أو متوازية إلى الدول الأعضاء، كما يشـــارك خبراء من كلا المؤسستين في بعثات المؤسسة الأخرى، بهدف تبادل الخبرات وإثراء التجارب التطبيقية.
كـــما يُنظَر إلى التقييمات التي يجريها صندوق النقد الدولي للموقف الاقتصادي العام في الدول الأعضاء باعتبارها عنصراً مســـاهماً رئيساً في تقارير البنك الدولي المعتمدة حـــول المشروعات التنموية والإصلاحات الاقتصادية المراد تطبيقها في الدول الأعضاء، والعكس أيضاً صحيحٌ؛ إذ يأخذ صندوق النقد الدولي بما يقدِّمه البنك الدولي من مشورة بشأن السياسة الاقتصادية العالمية التي تَرْسم معالم الخريطة الاقتصادية حول العالم.
وقد اضطلعت المؤسســـتان عام 2007م، بخلاصة تنفيذية لمراجعة حالة التعاون فيما بينهما، على الصعيد الخارجي، أســـفرت عن وضع خطة عمل مشتركة، تتضمن أُسس التعاون المســـتقبلي بين كلا المؤسســـتين، بهدف تحســـين مناهج واقترابات العمل المشترك بين كلا المؤسستين معاً.
وبموجب هذه الخطة، يناقش خبراء الصندوق والبنك الدوليين برامج عمل المؤسستين، التي تحدد القضايا القطاعية الحاســـمة بالنسبة للاقتصاد الكلي، ماكرو اقتصادي، وتقسيم المهام فيما بين المؤسستين، والعمل المطلوب مستقبلاً.

1. "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، موقع صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

كـــما يتعاون الصنـــدوق والبنك معاً أيضاً في تخفيف أعبـــاء الديون الخارجية التي تتحملها معظم البلدان الفقيرة المُثْقَلَة بالديون، وذلك من خلال المُبَادَرَةِ المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمُبَادَرَةِ متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.

وتواصل المؤسســـتان، أيضاً، مســـاعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أهدافها الإنمائية دون أن يؤدي ذلك إلى مشـــكلات مديونية في المستقبل، كما يشترك خبراء الصندوق والبنك في إعداد التحليلات المعنية بمدى اســـتمرارية تحمل الديون ضمن إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون الذي اشتركت المؤسستان في تصميمه.

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالأرقام

وفي الجدول التالي نُلَخِّصُ لأبرز نقاط الالتقاء بين الصندوق والبنك الدوليين ونقاط الاختلاف بينهما:

عوامل الاختلاف	صندوق النقد الدولي	مجموعة البنك الدولي
تاريخ التأسيس	العام 1944م خلال مؤتمر "بريتون وودز"	العام 1944م خلال مؤتمر "بريتون وودز"
المقرّ الأصلي	واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية	واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
الأهداف	1. تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي. 2. رصد حركة العُملات في العالم. 3. تتبُّع الاقتصاد على الصعيد العالمي وفي البلدان الأعضاء. 4. تقديم قروض للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات.	1. تقديم التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات، لا سيّما في بلدان العالم الأشد فقراً. 2. تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية. 3. إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام.

عوامل الاختلاف	صندوق النقد الدولي	مجموعة البنك الدولي
عدد البلدان الأعضاء	189 دولة	189 دولة ضمن خمس مؤسَّسات، هي: "المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار" و"الوكالة الدولية لضمان الاستثمار" و"مؤسسة التمويل الدولية" و"المؤسسة الدولية للتنمية" و"البنك الدولي للإنشاء والتعمير".
الرئيس الأول	البلجيكي كميل جوت	الأمريكي يوجين ماير
الرئيس/المدير العام الحالي	كريستين لاجارد "فرنسا"	د. جيم يونج كيم "كوريا الجنوبية"
عدد الرؤساء/ المُدراء السابقين	10 مدراء	11 رئيساً
الانتشار العالمي	91 مكتباً حول العالم	130 موقعاً حول العالم
المجلس التنفيذي	يتكوّن من 24 مديراً يمثِّل كل منهم بلداً واحداً أو مجموعة من البلدان.	يتكون من 25 مديراً يعملون داخل مقرّ البنك، بحيث تعيِّن البلدان الخمسة التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس المال مديراً تنفيذياً لكل بلد منها، ويتم تمثيل الدول الأعضاء الآخرين عن طريق مديرين تنفيذيين منتخبين.

عوامل الاختلاف	صندوق النقد الدولي	مجموعة البنك الدولي
عدد العاملين	2700 شخص تقريباً من 148 دولة (1)	أكثر من 10 آلاف شخص من أكثر من 170 دولة (2)
أبرز الجهود العالمية	1. قام الصندوق بالإشراف على 135 عملية تحقُّق من سلامة اقتصادات البلدان الأعضاء في المنظمة خلال العام 2017م. (3) 2. قدَّم الصندوق العام ذاته 134.7 مليار دولار أمريكي إلى 15بلداً، و1.5 مليار دولار في صورة قروض بفائدة منخفضة أو فائدة صفرية إلى 15 بلداً عضواً من البلدان النامية منخفضة الدخل. (4) 3. قام الصندوق بالتعاون مع حكومات العالم بتقديم 267 مليون دولار من أجل تبادل المعرفة ومشورة الخبراء وتدريب الموظفين وتحديث السياسات في المؤسسات الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة. (5)	1. عملت مجموعة البنك منذ العام 1947م على تمويل أكثر من 12 ألف مشروع إنمائي من خلال القروض التقليدية والائتمانات الخالية من الفوائد والمِنَح. (6) 2. خلال السنوات الأخيرة استثمرت المجموعة في أكثر من 7000 مدينة وبلدة في 130 بلداً، نحو 4.2 مليار دولار خلال السنة المالية 2017م في مجال إدارة مخاطر الكوارث. (7) 3. تعاونت المجموعة خلال السنوات الأخيرة بأكثر من 50 مليار دولار في أكثر من 900 مشروع ذات أنشطة تتعلق بالمناخ، فقدمت 12.8 مليار دولار لأكثر من 200 مشروع ذات صلة بالمناخ خلال العام المالي 2017 فقط.(8) 4. لدى مجموعة البنك 166 مشروعاً قائماً لتوفير ملايين الوظائف حول العالم، باستثمارات تبلغ 20 مليار دولار، وفي السنة المالية 2018م. (9)

1. ABOUT THE IMF، موقع صندوق النقد الدولي imf، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/Enq8rc
2. WHAT WE DO، موقع البنك الدولي albankaldawli، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/Ps9xg7
3. IMF Annual Report 2017 Arabic، موقـــع صنـــدوق النقـــد الدولي imf، تاريخ الزيـــارة 10 أبريل 2018م، ص31، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/VS9J4v
4. IMF Annual Report 2017 Arabic، موقع صندوق النقد الدولي imf، مرجع سابق.
5. IMF Annual Report 2017 Arabic، موقع صندوق النقد الدولي imf، مرجع سابق.
6. What We Do، موقع البنك الدولي albankaldawli، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/LskFc1
7. مـــدن قـــادرة على مجابهة التغيرات المناخية، موقـــع البنك الدولي albankaldawli، 1 ديســـمبر 2017م، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التاليhttps://goo.gl/qrKgko
8. مدن قادرة على مجابهة التغيرات المناخية، موقع البنك الدولي albankaldawli، مرجع سابق.
9. الوظائف في صدارة التنمية: تغيير الاقتصاد والمجتمع عبر توفير فرص عمل مســـتدامة، موقع البنك الدولي albankaldawli، 13 فبراير 2018م، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، ص4، متاح على الرابط التاليhttps://goo.gl/PNJwNx

عوامل الاختلاف	صندوق النقد الدولي	مجموعة البنك الدولي
أهمّ الدول التي نجح في إنقاذها	1. نجح الصندوق في إنقاذ الأرجنتين من أزمة اقتصادية وشيكة كادت أن تمرّ بها نهاية العام 2015م، بعدما أجرى مراجعة لاقتصادها منذ العام 2006م تضمنت الكثير من الخطوات الفعّالة. (1) 2. وافق الصندوق على منح حكومة ألبانيا قرض كبيراً العام 2014 بعدما أوشك اقتصادها على التوقف تماماً بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2008م، وبعد ثلاث سنوات اختتم برنامج القرض بنجاح مع تحسُّن كبير في مؤشرات النمو الاقتصادي للبلاد. (2) 3. لعب الصندوق دوراً هاماً في تعافي إسبانيا، إحدى دول منطقة اليورو الأشدّ ضرَرًا من الأزمة المالية العالمية، فساعدها على تنفيذ إصلاحات حاسمة منذ العامين 2011 - 2013م، ما جعل الاقتصاد الإسباني يستعيد قدرته التنافسية سريعاً.	1. نجح البنك في إنقاذ أكثر من 350 ألف شخص في مدغشقر من موجة الجفاف الشديدة التي ضربت البلاد عبر تحويلات نقدية وخدمات تغذية العام 2017م. (3) 2. ساعد البنك جمهورية هايتي على سرعة توفير 170 مليون دولار للبلاد بعد أن ضربها إعصار ماثيو العام 2017م.(4) 3. في العام 2015م، اشترت جمهورية فانواتو)شمال شرق أستراليا) وثيقة دعم المخاطر، وهي إحدى أدوات مجموعة البنك الدولي لمواجهة الكوارث، فحصلت بموجبها على مليوني دولار لدعم التعافي بعد سبعة أيام فقط من تعرضها لإعصار "بام"، وكانت له أهمية بالغة في دعم الجهود المبذولة لإنقاذ الأرواح وإعادة إعمار البلاد(5)

1. IMF Annual Report 2017 Arabic، موقع صندوق النقد الدولي imf، مرجع سابق، ص 27.
2. IMF Annual Report 2017 Arabic، موقع صندوق النقد الدولي imf، مرجع سابق، ص 28.
3. التقرير السنوي للعام 2017م، موقع البنك الدولي albankaldawli، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، ص4، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/iZcky6
4. التقرير السنوي للعام 2017م، موقع البنك الدولي albankaldawli، مرجع سابق.
5. التأمين ضد المخاطر المناخية، موقع البنك الدولي albankaldawli، 1 ديسمبر 2017م، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/mj8Mzu

ويوضح الجدول التالي الرؤســـاء الســـابقين لمجموعة البنك الدولي بحسب الترتيب الزمني وجنسياتهم والفترة الزمنية لتوليّهم المنصب (1):

الرئيس الأول	يوجين ماير	أمريكي الجنسية	يونيو - ديسمبر 1946م
الرئيس الثاني	جون ماي ماكلوي	أمريكي الجنسية	مارس 1947م - يونيو 1949م
الرئيس الثالث	يوجين روبرت بلاك	أمريكي الجنسية	يوليو 1949م - ديسمبر 1962م
الرئيس الرابع	جورج ديفيد وودز	أمريكي الجنسية	يناير 1963م - مارس 1968م
الرئيس الخامس	روبرت إسترينج ماكنمارا	أمريكي الجنسية	أبريل 1968 م - يونيو 1981م
الرئيس السادس	ألدين وينشيب كلوزين	أمريكي الجنسية	يوليو 1981م - يونيو 1986م
الرئيس السابع	باربر كونابل	أمريكي الجنسية	يوليو 1986م - أغسطس 1991م
الرئيس الثامن	لويس بريستون	أمريكي الجنسية	سبتمبر 1991م - مايو 1995م
الرئيس التاسع	جيمس د. وولفنسون	أمريكي - أسترالي الجنسية	يونيو 1995م - مايو 2005م
الرئيس العاشر	بول وولفويتز	أمريكي الجنسية	يونيو 2005م - يونيو 2007م
الرئيس الحادي عشر	روبرت ب. زوليك	أمريكي الجنسية	يوليو 2007م - يونيو 2012م
الرئيـــس الثاني عشر والحالي	جيم يونغ كيم	كوري الجنسية	يوليو 2012م - حتى الآن

1. الرؤســـاء الســـابقون، موقع البنك الدولي albankaldawli، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي https://goo.gl/R9y8P1

ويوضّح الجدول التالي المُدراء العامِّين الســـابقين لصندوق النقد الدولي بحســـب الترتيب الزمني لتولّيهم المنصب وجنسياتهم ومُدَّة مكوثهم فيه (1):

المدير العام الأول	كميل جوت	بلجيكي الجنسية	6 مايو 1946م - 5 مايو 1951م
المدير العام الثاني	إيفار رووث	سويدي الجنسية	3 أغسطس 1951م - 3 أكتوبر 1956م
المدير العام الثالث	بيتر جاكوبسون	سويدي الجنسية	21 نوفمبر 1956م - 5 مايو 1963م
المدير العام الرابع	بيير بول شفايتزر	فرنسي الجنسية	1 سبتمبر 1963م - 31 أغسطس 1973م
المدير العام الخامس	يوهانس ويتيفين	هولندي الجنسية	1 سبتمبر 1973م - 16 يونيو 1978م
المدير العام السادس	جاك لاروزيير	فرنسي الجنسية	17 يونيو 1978م - 15 يناير 1987م
المدير العام السابع	ميشيل كامديسوس	فرنسي الجنسية	16 يناير 1987م - 14 فبراير 2000م
المدير العام الثامن	هورست كولر	ألماني الجنسية	1 مايو 2000م - 4 مارس 2004
المدير العام التاسع	رودريجو راتو	إسباني الجنسية	7 يونيو 2004م - 31 أكتوبر 2007م
المدير العام العاشر	دومينيك ستراوس كان	فرنسي الجنسية	1 نوفمبر 2007م - 18 مايو 2011م
المدير الحادي عشر والحالي	كريستين لاغارد	فرنسية الجنسية	5 يوليو 2011م - حتى الآن

1. IMF Managing Directors، موقـــع صنـــدوق النقد الدولي imf، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/EFqDJQ

في الســــنة المالية 2017م، قدَّم صندوق النقد الـــدولي قروضاً مُيسَّرة تبلغ 1.5 مليار دولار) إلى البلدان النامية الأعضاء ذات الدخل المنخفض، كما وافق على 15 توصيفاً في إطـــار تســـهيلات التمويل غير المُيسَّر بإجمالي 134.7 مليـــار دولار (1)، ونتطرق في الجدول التالي إلى أرقـــام القروض الخاصة بصندوق النقد الدولي لدول العالم المختلفة خلال السنوات الأخيرة، مع بيان نوع هذه القروض (2):

الدولة	القارة	قيمة القرض	تاريخ الموافقة على القرض	نوع القرض	مدة القرض
المكسيك	أمريكا الشمالية	88 مليار دولار أمريكي	27 مايو 2016م	خط ائتمان مرن Flexible Credit Line FCL	عامان
هندوراس	أمريكا الوسطى	113.2 مليون دولار أمريكي+75.4 مليون دولار أمريكي احتياط ائتماني	4 ديسمبر 2014م	ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانية Extended Fund Facility EFF	ثلاثة أعوام لبرنامج SBA وعامان لبرنامج الاحتياط الائتماني SCF Stand-By Credit Facility

1. IMF Annual Report 2017، موقــع صنــدوق النقد الدولي imf، تاريخ الزيارة 12 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/3rKHYA
2. IMF Lending at a Glance، موقــع صنــدوق النقــد الدولي imf، 8 مايــو 2018م، تاريخ الزيارة 12 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/qj1Q3C

الدولة	القارة	قيمة القرض	تاريخ الموافقة على القرض	نوع القرض	مدة القرض
كولومبيا	أمريكا الجنوبية	11.5 مليار دولار أمريكي	13 يونيو 2016م	خط ائتمان مرن Flexible Credit Line FCL	عامان
موزمبيق	إفريقيا	282.9 مليون دولار أمريكي	18 ديسمبر 2015م	قروض ميسّرة تضمّ" خط ائتمان مَرن وتسهيلات ائتمانية والتسهيل الائتماني السريع Rapid Credit Facility "RCF	
مالاوي	إفريقيا	2 مليون دولار أمريكي *المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف 76.8 مليون دولار أمريكي في 20 يونيو 2016م *المجلس يوافق على صرف 18.1 مليون دولار أمريكي في 23 مارس 2015م	23 يوليو 2012م	قروض ميسّرة "تسهيلات ائتمانية ممتدة Extended Credit Facility قروض ميسَّرة "تسهيلات ائتمانية ممتدة Extended Credit Facility "ECF	
إفريقيا الوسطى	إفريقيا	115.8 مليون دولار أمريكي *المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف 16.8 مليون دولار أمريكي في 21 ديسمبر 2016م	21 يوليو 2016م	قروض ميسَّرة "تسهيلات ائتمانية ممتدة Extended Credit Facility "ECF	ثلاثة أعوام

الدولة	القارة	قيمة القرض	تاريخ الموافقة على القرض	نوع القرض	مدة القرض
غينيا بيساو	إفريقيا	6.9 مليون دولار أمريكي	2 ديسمبر 2016م	قروض ميسَّرة "تسهيلات ائتمانية ممتدة Extended Credit Facility "ECF	
غانا	إفريقيا	اعتماد ECF بقيمة 918 مليون دولار أمريكي في 3 أبريل 2015م. *المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف 116.2 مليون دولار أمريكي في 29 سبتمبر 2016م. *المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على صرف 114.6 مليون دولار أمريكي في 13 يناير 2016م. *الصندوق يوافق على صرف 116.6 مليون دولار أمريكي، في 31 أغسطس 2015م.	12 ديسمبر 2016م	قروض ميسَّرة "تسهيلات ائتمانية ممتدة Extended Credit Facility "ECF	
كوت ديفوار	إفريقيا	658.9 مليون دولار أمريكي	23 فبراير 2015م	قروض ميسَّرة "تسهيلات ائتمانية ممتدة Extended Credit Facility "ECF	

الدولة	القارة	قيمة القرض	تاريخ الموافقة على القرض	نوع القرض	مدة القرض
ليبيريا	إفريقيا	45.6 مليون دولار أمريكي * الصندوق يوافق على دفع 37.1 مليون دولار أمريكي في 16 ديسمبر 2016م	24 فبراير 2012م	قروض ميسَّرة "تسهيلات ائتمانية ممتدة Extended Credit Facility "ECF	
غينيا	إفريقيا	9 مليون دولار أمريكي *الصندوق يوافق على دفع 25.6 مليون دولار أمريكي في 31 أكتوبر 2016م *الصندوق يوافق على دفع 25.2 مليون دولار أمريكي في 31 أكتوبر 2016م *الصندوق يوافق على دفع 25.6 مليون دولار أمريكي في 14 مارس 2016م	24 فبراير 2012م	قروض ميسرة "تسهيلات ائتمانية موسَّعة"	ثلاثة أعوام
بوركينا فاسو	إفريقيا	41.6 مليون دولار أمريكي + 3.9 مليون دولار أمريكي * الصندوق يوافق على 6 ملايين دولار أمريكي في 16 ديسمبر 2016م * الصندوق يوافق على دفع 32.28 مليون دولار أمريكي في 5 يونيو 2015م	27 ديسمبر 2013م	قروض ميسرة "تسهيلات ائتمانية موسَّعة"	ثلاثة أعوام

الدولة	القارة	قيمة القرض	تاريخ الموافقة على القرض	نوع القرض	مدة القرض
النيجر	إفريقيا	134.04 مليون دولار أمريكي		قروض ميسرة "تسهيلات ائتمانية موسَّعة"	
تشاد	إفريقيا	122.4 مليون دولار أمريكي * الصندوق يوافق على صرف 61 مليون دولار أمريكي في 11 نوفمبر 2016م	24 يناير 2017م	قروض ميسرة "تسهيلات ائتمانية موسَّعة"	
المغرب	إفريقيا	3.47 مليار دولار أمريكي	مطلع أغسطس 2014م	خط التحول والسيولة Precautionary and Liquidity Line PLL	
كينيا	إفريقيا	1.5 مليار دولار أمريكي	22 يوليو 2016م	ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانية Extended Fund Facility EFF	
تونس	إفريقيا	2.9 مليار دولار أمريكي	14 مارس 2016م	خط التحول والسيولة Precautionary and Liquidity Line PLL	

الدولة	القارة	قيمة القرض	تاريخ الموافقة على القرض	نوع القرض	مدة القرض
مصر	إفريقيا	12 مليار دولار أمريكي	20 مايو 2016م	ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانيةExtended Fund Facility EFF	
الأردن	آسيا	723 مليون دولار أمريكي	11 نوفمبر 2016م	ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانيةExtended Fund Facility EFF	
العراق	آسيا	5.34 مليار دولار أمريكي	25 أغسطس 2016م	ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانيةExtended Fund Facility EFF	
أرمينيا	آسيا	127.6 مليون دولار أمريكي	7 يوليو 2016	ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانيةExtended Fund Facility EFF	

الدولة	القارة	قيمة القرض	تاريخ الموافقة على القرض	نوع القرض	مدة القرض
جورجيا	آسيا	285.3 مليون دولار أمريكي		ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانيةExtended Fund Facility EFF	
أفغانستان	آسيا	44.9 مليون دولار أمريكي	7 مارس 2014م	قروض ميسرة "تسهيلات ائتمانية موسعة"	
قيرغيزستان	آسيا	92.4 مليون دولار أمريكي	12 أبريل 2017م	قروض ميسرة "تسهيلات ائتمانية موسعة"	
أوكرانيا	أوروبا	17.5 مليار دولار أمريكي + 5 مليارات دولار للإنفاق الفوري	20 يوليو 2016م	ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانيةExtended Fund Facility EFF	أربعة أعوام
مولدافيا	أوروبا	178.7 مليون دولار أمريكي	8 أبريل 2015م	ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانيةExtended Fund Facility EFF	

الدولة	القارة	قيمة القرض	تاريخ الموافقة على القرض	نوع القرض	مدة القرض
كوسوفو	أوروبا	147.5 مليون يورو	11 مارس 2015م	ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانيةExtended Fund Facility EFF	
صربيا	أوروبا	1.2 مليار يورو	7 نوفمبر 2016م	ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانيةExtended Fund Facility EFF	
البوسنة والهرسك	أوروبا	553.3 مليون يورو		ترتيب الاستعداد Stand-By Arrangement SBA/ تسهيلات ائتمانيةExtended Fund Facility EFF	ثلاثة أعوام
بولندا	أوروبا	23 مليار دولار أمريكي *الصندوق يوافق على ترتيبات ائتمانية مرنة بقيمة سنتين بقيمة 8.24 مليار يورو في 13 يناير 2017م	29 يوليو 2015م	خط ائتمان مرن	

أما مجموعة البنك الدولي فقدمت في السنة المالية 2017م نحو 59 مليار دولار أمريكي للقروض والمِنَح والاستثمارات في الأسهم والضمانات للدول الأعضاء(1)، قدَّم منها البنك الدولي الذي يتكون من (البنك الدولي للإنشاء والتعمير The International Bank for Reconstruction and Development IBRD والمؤسَّسة الدولية للتنمية the International Development Association IDA, 42.1 مليار دولار (2).

ويوضح الجدول التالي أبرز 10 دول مقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال السنة المالية 2017م: (3)

الصين	2.420 مليون دولار أمريكي
الهند	1.776 مليون دولار أمريكي
إندونيسيا	1.692 مليون دولار أمريكي
كولومبيا	1.687 مليون دولار أمريكي
الأرجنتين	1.525 مليون دولار أمريكي
مصر	1.500 مليون دولار أمريكي
العراق	1.485 مليون دولار أمريكي
تركيا	1.083 مليون دولار أمريكي
أوكرانيا	650 ألف دولار أمريكي
رومانيا	625 ألف دولار أمريكي

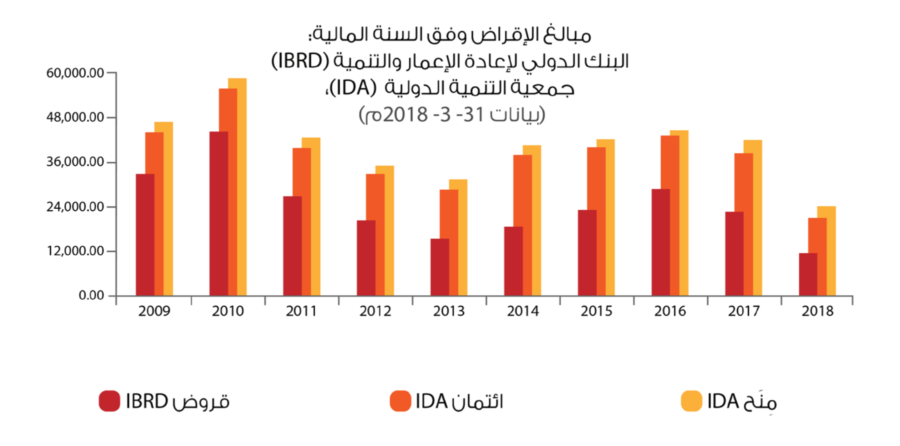
1. World Bank Fiscal 2017 Lending Presentation، موقع مجموعة البنك الدولي worldbank، ص 1، تاريخ الزيارة 12 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/gGbLnU
2. World Bank Fiscal 2017 Lending Presentation، موقع مجموعة البنك الدولي worldbank، ص 5، المرجع السابق.
3. World Bank Fiscal 2017 Lending Presentation، موقع مجموعة البنك الدولي worldbank، ص 15، المرجع السابق.

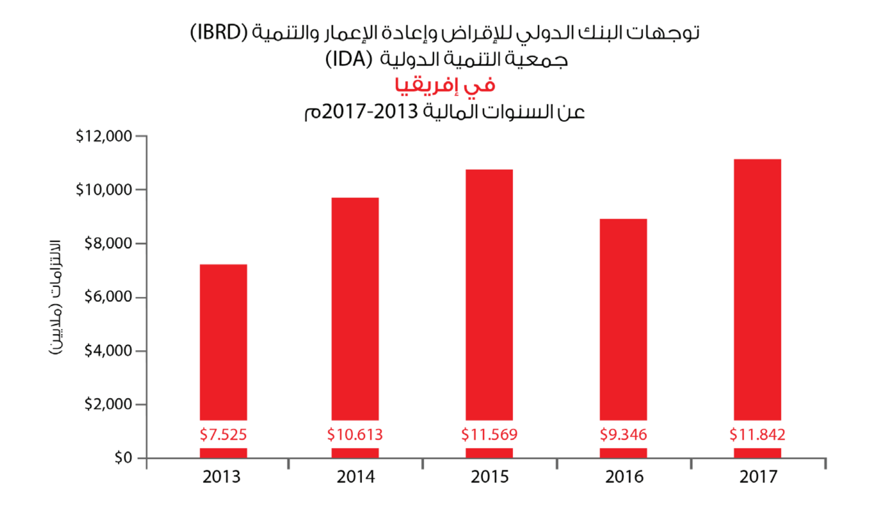
بينما يبرز هذا الجدول أبرز 10 دول مقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية خلال السنة المالية 2017م:(1)

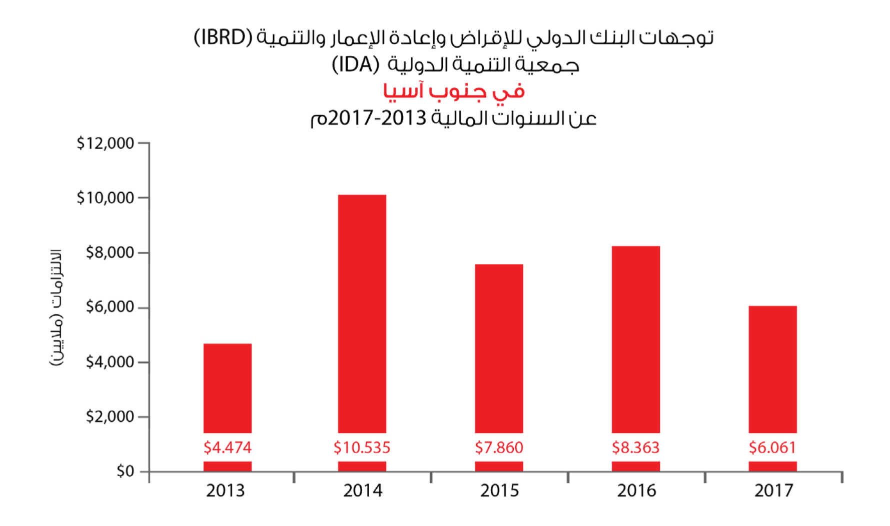
نيجيريا	1.601 مليون دولار أمريكي
فيتنام	1.512 مليون دولار أمريكي
تنزانيا	1.205 مليون دولار أمريكي
بنجلاديش	1.152 مليون دولار أمريكي
إثيوبيا	903 ألف دولار أمريكي
كينيا	900 ألف دولار أمريكي
اليمن	783 ألف دولار أمريكي
باكستان	736 ألف دولار أمريكي
كوت ديفوار	710 ألف دولار أمريكي
نيبال	640 ألف دولار أمريكي

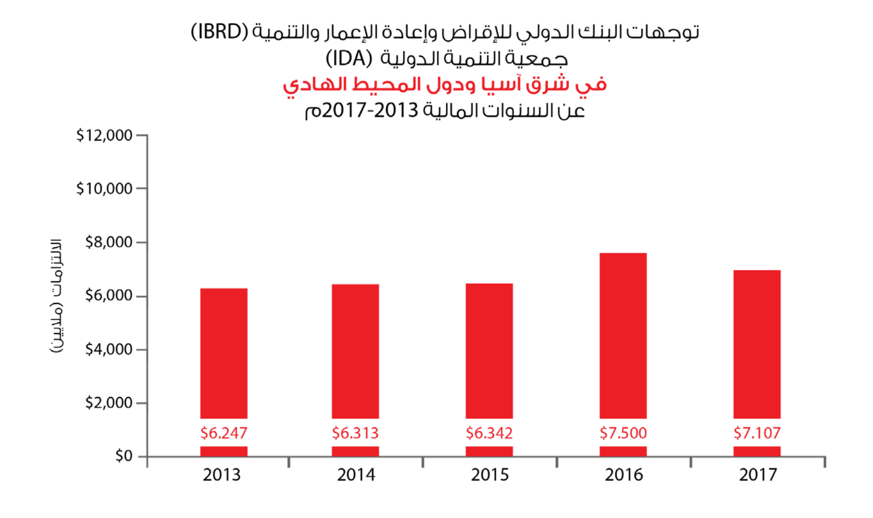
وتوضح الصور التالية أولاً مبالغ إقراض البنك الدولي وفقاً للسنة المالية منذ العام 2009م(2)، وكذلك اتجاهات البنك لإقراض الشركاء بين العامين 2013م و2017م بحسب قارات العالم (3).

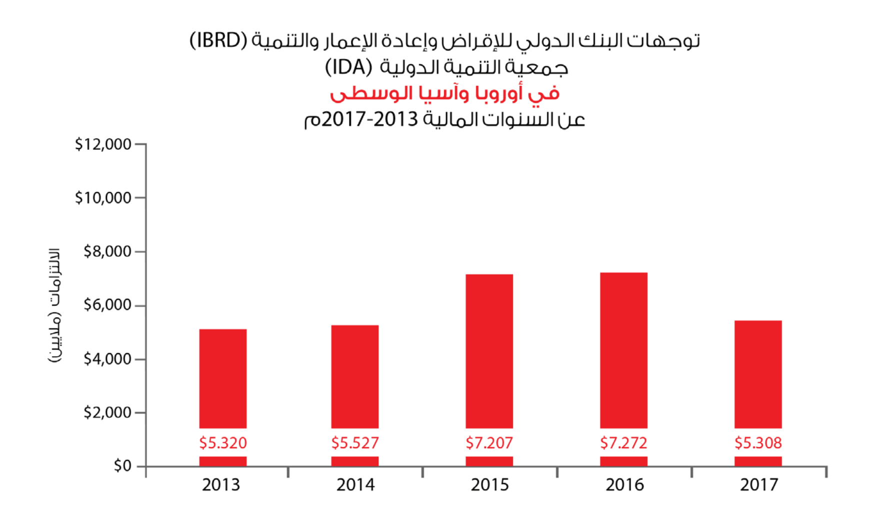
1. World Bank Fiscal 2017 Lending Presentation، موقع مجموعة البنك الدولي worldbank، ص 16، المرجع السابق.
2. financesapp، موقع مجموعة البنك الدولي worldbank، 31 مارس 2018م، تاريخ الزيارة 12 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/beMfyH
3. World Bank Fiscal 2017 Lending Presentation، موقع مجموعة البنك الدولي worldbank، المرجع السابق.

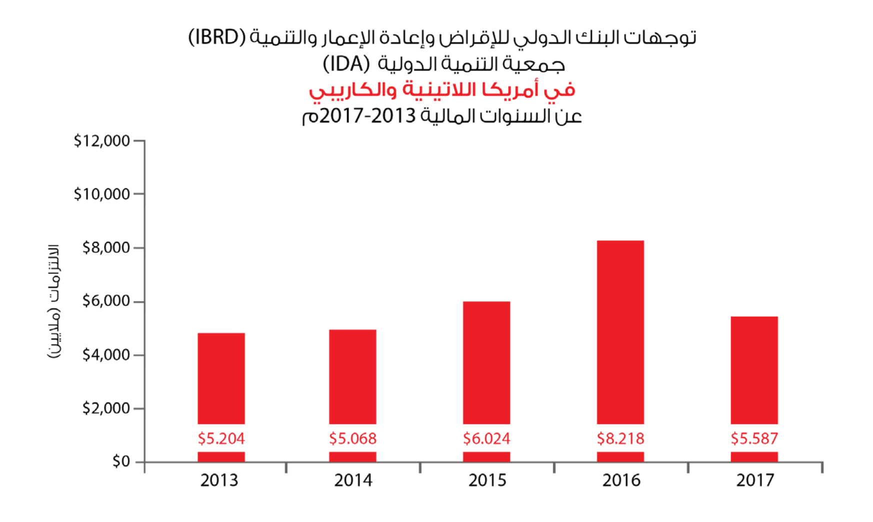

مبالغ الإقراض وفق السنة المالية:
البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (IBRD)
جمعية التنمية الدولية (IDA)،
(بيانات 31 -3 -2018م)
60,000.00
48,000.00
36,000.00
24,000.00
12,000.00
0.00
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
قروض IBRD
ائتمان IDA
مِنَح IDA

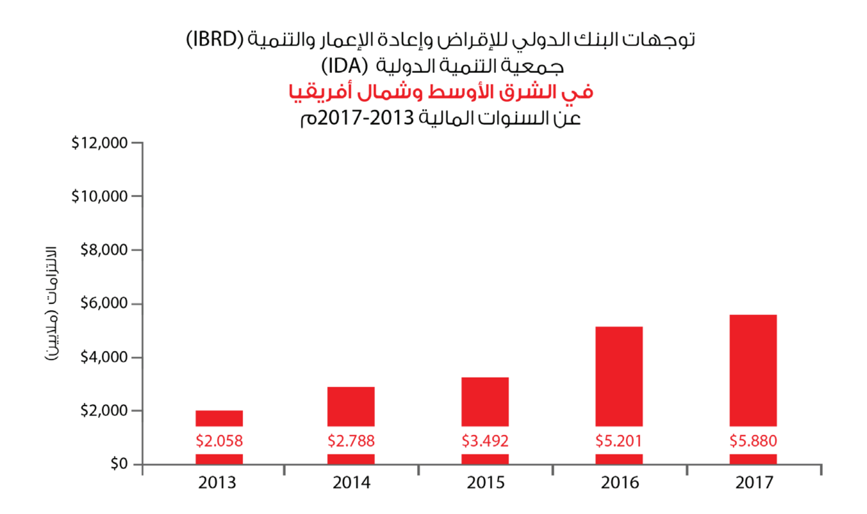

توجهات البنك الدولي للإقراض وإعادة الإعمار والتنمية (IBRD)
جمعية التنمية الدولية (IDA)
في إفريقيا
عن السنوات المالية 2013-2017م
الالتزامات (ملايين)
$12,000
$10,000
$8,000
$6,000
$4,000
$2,000
$0
$7.525
$10.613
$11.569
$9.346
$11.842
2013
2014
2015
2016
2017


توجهات البنك الدولي للإقراض وإعادة الإعمار والتنمية (IBRD)
جمعية التنمية الدولية (IDA)
في جنوب آسيا
عن السنوات المالية 2013-2017م
الالتزامات (ملايين)
$12,000
$10,000
$8,000
$6,000
$4,000
$2,000
$0
$4.474
$10.535
$7.860
$8.363
$6.061
2013
2014
2015
2016
2017


توجهات البنك الدولي للإقراض وإعادة الإعمار والتنمية (IBRD)
جمعية التنمية الدولية (IDA)
في شرق آسيا ودول المحيط الهادي
عن السنوات المالية 2013-2017م
الالتزامات (ملايين)
$12,000
$10,000
$8,000
$6,000
$4,000
$2,000
$0
$6.247
$6.313
$6.342
$7.500
$7.107
2013
2014
2015
2016
2017


توجهات البنك الدولي للإقراض وإعادة الإعمار والتنمية (IBRD)
جمعية التنمية الدولية (IDA)
في أوروبا وآسيا الوسطى
عن السنوات المالية 2013-2017م
الالتزامات (ملايين)
$12,000
$10,000
$8,000
$6,000
$4,000
$2,000
$0
$5.320
$5.527
$7.207
$7.272
$5.308
2013
2014
2015
2016
2017


توجهات البنك الدولي للإقراض وإعادة الإعمار والتنمية (IBRD)
جمعية التنمية الدولية (IDA)
في أمريكا اللاتينية والكاريبي
عن السنوات المالية 2013-2017م
الالتزامات (ملايين)
$12,000
$10,000
$8,000
$6,000
$4,000
$2,000
$0
$5.204
$5.068
$6.024
$8.218
$5.587
2013
2014
2015
2016
2017



وفي ختام هذا الفصل، لا بد من الإشارة إلى أنه رغم الجدل الدائر حول أدوار وشروط كلٍّ مِن؛ البنك الدولي وصنـــدوق النقد الدولي، إلا أنَّ تدخلاتهما المالية تبقى بمثابة الحلِّ الأخير لدول ســقطت في هاوية الإفلاس أو شـــارفت عليه، على غِرَار اليونان مؤخـــراً، وإيرلندا والبرتغال من قبـــل، وإذا كان هذا يتعلق بدولٍ تنتمي إلى منظومة الاتحاد الأوروبي، فكيف الحال بدول فقيرة أو سائرة في طريق النمو تنتمي إلى المجال الإفريقي، الآسيوي والأمريكي اللاتيني؟

ففي مقابل تضاؤل معونة المانحين الدوليين واتساع مساحات القروض الدولية، على ســبيل المثال، بشروطها المقيدة، يتبين أن متوسط الشروط التي فرضها كلٌّ من البنك وصنـــدوق النقد الدوليين على طلبات 13 دولة إفريقية تقع في حزام الفقر المعروف جنـــوب الصحراء 114 شرطاً لكل دولة، ابتداءً من ســـنة 1999؛ فيما ظلت دولة، مثل

نيجيريـــا، المعروفة بمواردها النفطية الهائلة، تُعَلِّــق مفاوضاتها على طلب القروض من المؤسســـتين الماليتين الدوليتين، المرة تلو الأخرى. والسبب هنا أيضاً تعدُّد وتعقُّد الشروط المفروضة، والتي وصلت في حالة تنزانيا وحدها إلى 150 شرطاً (1).

ومن ثَمَّ يبدو من المســـتحيل في ظل تعدُّد تلك الشروط الإقراضية وتعقُّدها أن تَنْكَبَّ عبرَها دولةٌ من الدول، المطوَّقَة بأعباء خدمة المديونية، على إنجاح برامجها التنموية ومخططاتها لرفع مســـتوى عيش مواطنيها، وفي نفس الوقت العمل على الاستجابة وتنفيذ مقتضيات هذه الشروط!

ناهيك عن الحديث الدائر حول الهيمنة على مقاليد الأمور والقرار في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فالأول يغلب عليه اتجاه أوروبي في الرئاســـة، في حين يبقى الثاني أمريكياً في أغلب محطاته. وهذا ما أدَّى إلى بروز معارضة في أوســـاط بعض الدول الأعضاء من البلدان النامية، ومن بينها البرازيل التي عَبَّرَتْ صراحةً عن رغبتها في رؤية رئيس تنفيذي جديد قادم من الأسواق الاقتصادية الناشئة.

وإجمالاً، فعلى مرِّ الســـنين عرف دور البنك الدولي تغييرات ملموســـة، بتوسيع نطاق تدخلاته مساعدة البلدان الفقيرة وذات الاقتصادات الناشئة في تدعيم بنياتها الأساسية الاقتصاديـــة عن طريق القروض والدعم التقني إلى التدخل في نظيراتها الاجتماعية الخدماتية، أي من خلال مشروعات قطاعات الصحة والتعليم وخطط مكافحة الفقر.

في المقابـــل تحوَّل دور صندوق النقد الدولي من دعم الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات خاصتها بمســـاعدات مالية قصيرة الأمد، في ظل تغيير نظام أسعار الـــصرف الثابتة إبَّان عقد الســـبعينيات من القرن الماضي، إلى التخصُّص في التدخل وإدارة الأزمات المالية التي تعرفها الأسواق النامية، وتقديم قروض طويلة الأجل للكثير من الدول النامية، مع تقديم الاستشارات في المجال إلى العديد من الدول المعنية.

1. Mutumi, Gumisai. “Africa: world Bank Study Says Aid Can’t Buy Economic Reform”. March 27, 2001.

الفصل الرابع

أبرز مؤسسات التمويل الدولية وسياساتها التمويلية

- تمهيد
- المبحث الأول: **أهم مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية**
  - هيئة التنمية الدولية
  - مؤسسة التمويل الدولية
  - البنك الإفريقي للتنمية
  - بنك الاستثمار الأوروبي
  - بنك التنمية الآسيوي
  - البنك الإسلامي للتنمية
  - صندوق النقد العربي
  - خصائص التمويل الدولي ثنائي الأطراف
  - مصادر التمويل متعدِّدة الأطراف
- المبحث الثاني: **علاقة صندوق النقد والبنك الدوليين بالبلدان النامية**
  - المطلب الأول: خبرات صندوق النقد في التعامل مع اقتصادات الدول
- المبحث الثالث: **التمويل الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية**
  - المطلب الأول: الخبرات الدولية في التعامل مع الصندوق والبنك الدوليين

الفصل الرابع

أبرز مؤسسات التمويل الدولية وسياساتها التمويلية

تمهيد

لم يكن القرن الماضي مُنْصِفاً بالنســبة لجميع دول العالم؛ ففي الوقت الذي صَعَدَ فيه نجم البعض، مُحَقِّقاً بذلك مكانة متقدِّمة على كافة الأصعدة؛ الاقتصادية والسياسية والتنموية، وصولاً إلى الأَمْنِيَّةِ والعسكرية، بقي البعض الآخر في قَعْرِ الترتيب الدولي، يعاني من إشكاليات الفقر والتخلُّف والأزمات المالية المتوالية.

ومن ثَمَّ، لم تجد تلك الدول التي قَبَعَتْ في قاع المؤشرات التنموية العالمية، أمامها من حلول كثيرة، سوى اللجوء إلى التمويل الخارجي؛ أي: البحث عن قروض ومِنَح من مصادر ووسائل مالية لدى دول صُنِّفَت بالرأسمالية، وعاشت أَوْجَ ازدهارها الاقتصادي ووفرة فائضها المالي في ســبعينيات القرن الماضي، بكل ما يحمله هــذا الأمر من أعباء وضغوط، لا تزال آثارها واضحة على اقتصادات تلك الدول السائرة في طريق النمو والفقيرة منها حتى اليوم.

ومع مرور الوقت أصبحت تلك الدول الفقيرة والنامية، والآخِذَة في النموِّ؛ هدفاً للمؤسسات المالية الدولية، والتي باتت تتسابق في إمداد طائفة واسعة من الدول الأقل نموّاً بالأموال اللازمة لتخطِّي مشــكلاتها وتنفيذ مخططاتها المختلفة، مقابل شروط مُرْهِقَة وتدخّلات سافِرَة في السياسات الداخلية(1).

1. فضيلة جنوحات، إشــكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: حالة بعض الدول الْمَدِينَة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجامعة الجزائرية، الجزائر، 2006م، ص 5.

في المقابل، تبقى هذه الدول الفقيرة أو النامية، المُتَلَقِّيَة للتمويل الخارجي، تَرْزَحُ فيما يُشْـــبِه العِبْءَ المؤبَّد تحت ثِقَلِ خدمة الدَّيْن الخارجي، وأيضاً تحويلات دخول وعوائد رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، والتي تُمَثِّلُ عبئاً لتسديد المدفوعات الخارجية للدول المُقْرِضَة؛ حيث كان الميزان التجاري لتلك الدول يكفي لتمويل هذه المدفوعات، وذلك بســـبب حدوث فائض في حصيلة الصادرات، وتضـــاؤل الواردات التي كانت تتمثل فقط في السِّـــلَع الاستهلاكية والغذائية، كما كانت النُّظُم النقدية لهذه الدول خاضِعَةً لمنطقة الإسترليني، البريطاني، ومنطقة الفرنك، الفرنسي، مما سهَّل الآليات لتسوية هذه المدفوعات"(1).

ومع مرور الوقت، وبعد اســـتقلال غالبية هذه الـــدول، وخروجها بأحمال ثقيلة من الديون والأزمات الاقتصادية، بدأت تظهر حقيقة أزمة التســـديد، فتحوَّلت القروض المذكورة إلى عبءٍ كبير وعائق جدّي في مسار التنمية، ظهرت آثاره بشكل واضح منذ العام 1982م، عندما توقَّفت بعض الدول؛ كالمكسيك والأرجنتين عن دَفْعِ أعباء ديونها الخارجيـــة، وزاد بعد ذلك عددُ الدول التي تطلب إعـــادة جدولة ديونها الخارجية، وزاد مِن حِدَّة هذه الأزمة أَثَرُ الكســـاد والركـــود الاقتصادي على اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية (2).

ويضاف لهذا الركود معاناة غالبية الدول النامية من الفســـاد الذي يَحُولُ دون تنفيذ البرامج الإصلاحية المشروطة مِن قِبَل مانحي القروض والمِنَح، بما يحقِّق استراتيجيات التنمية المســـتدامة، لا سيما وأن توجهات المؤسســـات التمويلية الدولية في القضايا المتعلقة بالتنمية، عادةً ما تَصطدم بالاعتبارات السياسية للدول المُتَلَقِّيَة للقـــروض،

1. قحايرية آمال، أســـباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، عدد 3، ديسمبر 2005م، ص 139.
2. أحميمة خالد، إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية - دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013م.

خاصـــــة في الدول الإفريقية، التي كشـــفت الخبرات المتوالية أن فَشَل التنمية، بتلك الدول، إنما يرجع، بالدرجة الأولى إلى فساد النُّظُم السياسية السائدة فيها، من دون أن تُحَرِّك القوى الكبرى وأذرعها المؤسسية التمويلية، ساكناً، للعمل على دمقرطة تلك الدول، بما يجعلنا أمام حقيقة واضحة أنه لا يوجد أمل حقيقي في أيِّ تنمية شـــاملة ومستدامة بها مـا لـم تَشْهد تغيرات جذرية في أساليب الحكم القائمة.

ورغـبـةً مـن الـبـنـك الـدولـي فـي طرح هذه القضايا دون التعرُّض مباشرة للأمور السياســـية، فقد ظهر تعبير جديدٌ لمناقشة هذه الأمور، وهو تعبير "الحوكمة الجيدة، الحوكمة الرشيدة أو الحكم الصالح"، والذي يُقْصَدُ بِهِ كل أساليب استخدام السلطة، سواءً من الحكومات أو من إدارات الحكم المحلي، أو فــــي إدارة المـشـروعـــــات أو غـيـــر ذلـك مـن المـيـاديـن المتعددة. فلا يقتصر على الحكومات بالمعنى الضيِّق، بل يتناول كل أوضاع العمل الجماعي. ومن هنا جاءت صيحة البنك الدولي في 1989م "بأنَّ أزمة إفريقيا هـي أَزْمَةِ حَوكمةٍ جَيدّة"(1).

الواقـــع، إذن، أنه لَمْ تُفْلِحْ جهود الدول الناميـــة في تحقيق التنمية التي تصبو إليها وتتطلـــع لها منذ عقود طويلة، ففكرت، من ثَمَّ، في الاســـتدانة من جديد، واختارت مصادر أخرى ظنَّت أنها بعيدةٌ عن سيطرة الدول الرأسمالية، وعلى رأس هذه المصادر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتتكرر من جديد أزمة الديون وتفاقمها؛ الأمر الذي عرَّضها لكثير من الضغوط القاســـية، ووضع حريتها الاقتصادية والسياســـية وقرارها الســـياسي تحت القيود الناتجة عـــن المِنَح والقروض التي تحصل عليها من تلك المؤسسات الدولية.

1. محمـــد بوبـــوش، "دور المنظـــمات الدولية الاقتصادية في ترســـيخ العولمة"، موقع العلـــوم القانونية، 16 ديسمبر2010م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/QNi75h

الأمر الذي نتج عنه بروز اتجاهات عربية تدعو إلى إنشـــاء مؤسســـات تمويلية عربية إقليمية، تضطلع بتقديم المســـاعدات الإنمائية والقروض المالية للدول العربية، لإنهاء الهيمنـــة التمويلية والإقراضيـــة الغربية، الدولية والمؤسســـاتية، ومعالجة معضلات وإشكاليات الحاجة المستمرة للجوء الدول العربية إلى تكبيل نفسها بالاستدانة الخارجية، وطلـــب المعونات المالية، وما ينتج عن ذلك من تكريس للتبعية والمشروطية السياســـية وعدم استقلالية القرار الوطني، على كافة المستويات؛ الداخلية والخارجية بتلك الدول.

وفي هـــذا الفصل، يتناول الباحث، بالطرح والتحليل، سياســـة مؤسســـات التمويل الدولية الرئيســـة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يُلْقِـــي أولها الضوء؛ تعريفياً، على أبرز المؤسسات التمويلية الكبرى في العالم، وأدوارها الرئيسة.

في حين يرصد المبحث الثاني؛ علاقات البلدان النامية بصندوق النقد والبنك الدوليين، باعتبارهما أهم مؤسستين تمويليتين في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وعلاقة هاتين المؤسســـتين بالتحديات والإشـــكاليات؛ الاقتصادية والاجتماعية، في الدول الفقـــيرة أو النامية، والتي غرقت في دوامة الاقتراض والفوائد المترتبة عليها بمزيد من الاقتراض، مجدداً، لســـداد فاتورة الديون القديمة، وهكذا في حلقة مُفَرَّغَة، لا تنميةً حقَّقَتْ ولا استقلالاً حَمَتْ!!

فيما يتناول المبحث الثالث بالبحث والتحليل الخبرات الدولية في التعامل مع الصندوق والبنك الدوليين، فتاريخ الدول النامية، بشـــكل عام، لم يكن سهلاً مع القروض، ولا حتـــى مع قضايا التنمية، فثمة أزماتٌ عِدَّةٌ هَزَّتْ اقتصادها، ما اضطرَّ الدول النامية إلى زيـــادة عرض المواد الأولية المُصَدَّرَة، بهدف الحفاظ على مســـتوى حصيلتها من الصـــادرات؛ ما أدَّى إلى تعمق أزمة الدول النامية في ســـياق تفاقُم أزمات الديون وعدم الســـداد والتعثُّر في إدارة القروض، ما فَاقَمَ مـــن تبعية الدول المَدِينَة للدول والمؤسسات الدولية الدائنة لا تقتصر على تعميق التبعية المالية والاقتصادية فحسب، لكنها تتجاوزها إلى سياقات واسعة من التبعية السياسية والاستراتيجية بشكل عام.

المبحث الأول

أهم مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية

1. هيئة التنمية الدولية:

مؤسســـــة تمويلية دولية تُعتَبر جزءاً من مجموعة البنك الدولي؛ تَضْطَلِعُ بمساعدة بلدان العالم الأشدّ فقراً، وقد أُنْشِئَتْ الهيئة في عام 1960م؛ بهدف تقليص الفقر، وتخفيض أعداد الفقراء في العـــالم؛ من خلال الاضطلاع بتقديم قروض مالية يُطْلَقُ عليها "اعتمادات" لتمويل برامج تنموية تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتخفيض فجوة عدم المساواة، وتحسين الأوضاع المعيشية الإنسانية حول العالم.

وتعمل الهيئة، بشـــكل رئيس، على تقدير أهمية المشروعـــات التي يُرَادُ تمويلها، وإجراءات صرف القــــروض، كما تضطلع بتقديم تقارير دورية عن تقدُّم العمل بالمشروعات محلّ التمويل، وتصل مدة آجال القروض التي تمنحها الهيئة إلى 50 عاماً بفائدة 0.75 %؛ تندرج تحت إطار التكاليف الإدارية، وَتُحَدِّدُ مهلةً للســداد تصل إلى 10 ســـنوات فيما يكون تسديد القروض بنسبة 1 % في السنوات العشر الأولى، وبنسبة 3 % في الثلاثين سنة الأخيرة. (1)

وتُقَدِّم الهيئة قروضها لكلٍّ مِن الحكومات والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء بالهيئة، كما تُقَدِّم القروض أيضاً للمنظمات الإقليمية والدولية، والتي تُســتخدم بدورها في بناء القواعد الأساسية للتنمية والبنية التحتية، كمشروعات شَقِّ الطرق، ومدِّ خطوط السكك الحديدية، وإقامة الموانئ، وتوليد الكهرباء.

---

1. الموقع الرسمي لهيئة التنمية الدولية على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/FSUcq5

وعادة ما تحصل دول إفريقيا وآسـيا على مخصَّصات تمويلية عالية من الهيئة، والتـي تضطلع بتمويل مشروعات التنمية للمشـاريع المفتوحة في خطط الدول النامية، مـن دون أن تضغط على موازين مدفوعاتهـا، ومن ثَمَّ تخفيف عبء المديونية عن تلك الدول، وقد ذهَب نحو 70 % من موارد الهيئة إلى الدول الأكثر فقراً، والتي يقل ناتجها القومي الإجمالي عن 120 دولاراً للفرد، وأكثر من نصف الائتمانـات والمخصَّصات التمويلية المقدَّمة من الهيئة قد ذهبت لصالح قطاعي التعليم والزراعة. (1)

ولا تشـترط الهيئة الحصول على أيِّ ضمانات حكومية لإقراض أيِّ هيئة خاصة، خلافـاً لما يشـترطه البنك الدولي، إلا إذا تطلَّب الأمرُ غـير ذلك، كما أنَّ الهيئة لا تَفْرِضُ أيَّ اشـتراطات بضرورة إنفاق مواردهـا في داخل أية دولة معينة أو مجموعة من الدول الأعضاء، ولا يشـترط أن تكـون المشروعات المُقْتَرِضَةُ ذات إنتاجيـة مباشرة أو مُدِرَّة للدخل؛ إذ يمكن للهيئة الدخول في المشروعات الصحية والخدمية الأساسية العامة، التي لا غِنَى عنها في العمليات التنموية الاقتصادية(2)

2. مؤسسة التمويل الدولية:

تتبع مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation مجموعة البنك الدولي، وتضطلع بمهمة تشـجيع الاسـتثمار داخل الدول؛ من خلال دعم القطاع الخاص، ومن ثَمَّ تنمية الأسـواق المحلية، وقد أُنْشِئَتْ المؤسسة في العام 1956م، ومقرُّها واشـنطن، وتتولى الدول الأعضاء بها -بواسـطة مُمَثِّلين عنها في مجلس الإدارة ومجلس المحافظين - مهمة وضع سياسـات المؤسسة وتحديد

1. الموقع الرسمي لهيئة التنمية الدولية على شبكة الإنترنت، المرجع السابق.
2. المرجع السابق.

أنشـــطتها، التي يتمثل أغلبها في تحســـين حوكمة (1) الـــشركات والأداء البيئي والمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية التي تَعمل فيها، وتحقيق إيرادات ضريبية فيما يتوافق ورؤية المؤسسة، في ضرورة إتاحة الفرصة للأفراد للتخلُّص من الفقر وتحسين الظروف المعيشية.

والمؤسسة تتمتع بالاســـتقلالية؛ المالية والقانونية، وتقوم بتنسيق أنشطتها المختلفة مع المؤسسات المالية الأخرى، ويشغل رئيس مجموعة البنك الدولي منصب رئيس المؤسسة، وكغيرها من المؤسســـات التمويلية الكبرى، فـــإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربيـــة الكبرى تمتلك غالبية الأصوات فيها، وهو ما يمكِّنها من التحكم في قراراتها التي تتعامل بشكل مباشر مع رجال الأعمال في ميادين النشاط الاقتصادي الخاص.

وتتميز الطبيعة التمويلية لمؤسســـة التمويل الدولية بالأبعاد الاستثمارية أكثر من الأبعـــاد الإقراضية التقليدية المتعارف عليها، مع اشـــتراط تنفيذ المشروع الذي تســـتثمر فيه أموالها داخل دولة من الدول الأعضاء فيها أو داخل المناطق التابعة لها، ويرتكز نشاط المؤسسة في المشروعات الواقعة بدول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ودول الشرق الأوسط.

ولا تَفرض المؤسسة سعراً ثابتاً للفائدة في جميع الأحوال، لكنه يتحدَّد، كأحد شروط الاستثمار، بحسب كل حالة على حدة؛ حيث تتمثل اشتراطات المؤسسة الاستثمارية في؛ فـــرض ضمان على الأصول الثابتة للمشروع، فلا تَحصل المؤســـسة على أيِّ ضمان حكومي عن اســـتثماراتها في المشروعات، في حال أَبْدَتْ الدولة استعداداً لتحقيق إيرادات مناســـبة، إلى جانب اشتراط ســـلامة رأس المال، سواءً بالنسبة

1. حوكمة الشركات هي القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأســهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، كما أنها تشمل العلاقات بين المصالح المختلفة والأهداف وإدارة الشركة. لمزيد من التفصيل انظر في ذلك: مجموعة باحثين، حوكمة الشركات، اتحاد الشركات الاستثمارية، دولة الكويت، سبتمبر 2011م.

للمشروعات الجديدة، أو مشروعات التوســـعة، وكذلك مراعاة تقديم التسهيلات الائتمانية على أوسع نطاق للشركات التي تستثمر أموالها فيها (1).

3. البنك الإفريقي للتنمية:

يهـــدف هذا البنك إلى الحدِّ من الفقر في الـــدول الأعضاء بالمنطقة؛ من خلال المســـاهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، والتقدُّم الاجتماعي، ويتكون البنك الإفريقي للتنمية من ثلاثة كيانات متكاملة هي؛ البنك الإفريقي للتنمية، وصندوق التنمية الإفريقي، والصندوق الائتماني النيجيري، وتم إنشـــاؤه في عام 1964م، وتتمحور رسالته في مساعدة الفقراء، وتشجيع التنمية المستدامة، عبر مَنْحِ قروض للحكومات والشركات الخاصة على مســـتوى القارة الإفريقية، لكي تُســـتثمر في بلدان الأعضاء الإقليمية، وبعد أن كان المقرّ الرئيس للبنك في العاصمة الإيفوارية؛ أبيدجان، تم نقلُه إلى تونس العاصمة(2).

ويتلخص نشاط البنك في منح خطوط ائتمان للمؤسسات المالية الإفريقية؛ لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوســـطة، مما يســـاعِدُ على معالجة النقص الحاصل في الاســـتثمارات الإفريقية طويلة الأمد، وكذلك توفير خطوط ائتمانية للمنظمات غير الحكومية، لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها على الاستمرار والنمو، إلى جانب توفير خطوط ائتمانية أخرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغـــر، المملوكة مِن قِبَل المرأة، وبصفـــة خاصة في المناطق الفقيرة المهمَّشة في الدول الإفريقية، كالمناطق الريفية.

1. International Finance Corporation, IFC History Book, Op. Cit, pp. 9 - 20 .
2. شيماء السيد فاضل، قياس مدى كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية عـلى مـصر في الفترة 1991 - 2010م، أطروحة ماجســتير، كلية الاقتصاد والعلوم السياســية، جامعة القاهرة، 2012م، ص 32.

ويســـاهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المقدَّمة في إطار سياســـة تخفيف حدة الفقر، وتحسين مستوى معيشة الفئات ذات الدخول المنخفضة، وبخاصة المرأة والشباب عن طريق تطوير وتنمية تلك المشروعات.

وتبدو دول شـــمال إفريقيا هي الأعلى حَظّاً في الحصول على التمويل من البنك الإفريقي للتنمية؛ حيث وصلت نســـبة القـــروض التي حصلت عليها مجموع دول المنطقـــة الْمُقْتَرِضَة؛ وهي: الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، خلال الفترة 2005 - 2010م، نحو 31 % من إجمالي النشـــاط التمويلي للبنك، و68 % من إجمالي ما صرفه البنك عن الإقراض الموجَّه إلى الدول متوسطة الدخل وفقاً لتقييمات البنك. وقـــد حصلت مصر في عام 2006م على أضخم القروض حجماً في تاريخ البنك؛ والذي بلغت قيمته نحو 500 مليون دولار، في شـــكل ائتمان يُســـتخدَم في تيسير عملية الإصلاحات الضخمة التي تقوم بها مصر في القطاع المالي. (1)
ويعتمـــد بنك التنمية الإفريقي في تمويله على مســـاهمات الدول الأعضاء، إلى جانب مدفوعات ســـداد القروض، وبيع السندات في أسواق المال الخاصة. كما يقـــوم (كما هو الحال في البنك الدولي) بمنح القروض أساســـاً إلى الحكومات بِغَرَضِ اســـتخدامها في مشروعات التنمية التقليدية كمشروعات البنية التحتية، ومشروعات التعليم والزراعة.

ويُمنح الدعم مِن قِبَل البنك الإفريقي، على شـــكل قروض متعلقة بالسياســـات الاقتصادية والاجتماعية من طرف الحكومـــات الإفريقية المعنية، ويقوم البنك أيضاً بمنح القروض وغيرها من أشكال المعونة المالية، إلى شركات القطاع الخاص، في إطار دعم مشروعاتها في كافة أنحاء القارة الإفريقية.

1. بنك التنمية الإفريقي، الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/bH7Dhd

وفي هذا الصدد، كان بنك التنمية الإفريقي قد خصَّص ثلثي قيمة التمويل الممنوح منـــه خلال الفترة 2014 - 2017م إلى قطاعـــات؛ البنوك، والمواصلات، وتوفير الطاقة، في حين تلقَّت قطاعات الشؤون الاجتماعية، والمياه، والصرف الصحي، والبيئـــة معاً، ما لا يزيد على 14 % فقط، مـــن قيمة التمويل الجديد في منطقة شمال إفريقيا. (1)

4. بنك الاستثمار الأوروبي:

تم إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي من خلال معاهدة روما (2) في مارس 1958م، والتـــي ضمَّت عشر دول أوروبية، هي؛ بريطانيا، وفرنســـا، وإيطاليا، وهولندا، وألمانيـــا، وبلجيكا، والدنمارك، وإيرلندا، واليونان، ولوكســـمبرج، ويتمتع البنك المذكور باستقلالية مالية وقانونية، كما تحدِّد معاهدة روما والبروتوكولات الملحقة بها مهام وحدود تدخُّل عمل البنك.

ويهدف بنك الاســـتثمار الأوروبي إلى تقديم القروض للمســـاهمة في إنشـــاء المشروعات الخاصة بالدول النامية، وطرح سندات في أسواق رأس المال، وتحقيق معدلات نموٍّ في الدول الأعضاء، وتشجيع أساليب التكامل الاقتصادي، مستهدفاً أربعة مجالات رئيســـة هي؛ الابتكار والمهارات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعمل المناخي، والبنية التحتية في أنحاء الاتحاد الأوروبي.

---

1. بنك التنمية الإفريقي، الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/bH7Dhd
2. اتفاقية روما هي معاهدة تمثل نواة التكتل الاقتصادي الأوروبي، والتي بموجبها تم تأســيس المجموعة الأوروبية الاقتصادية الأولى CEE، والتي نصَّت على إنشـاء ســوق أوروبية مشتركة حتى يتم الاستفادة من المنتجات الأوروبية وخَلْق تَكَتُّل اقتصادي وسياسي مندمج بين الدول الأوروبية، قبل أن تتحول إلى ما يُعرَف حاليا بالاتحاد الأوروبي. (اتفاقية روما، دويتش فيله، 22 مارس 2007م، تاريخ الزيارة 4 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/4GAmxq)

ويوفِّر البنك؛ التمويل طويل الأجل للمشـــاريع الاستثمارية السليمة والمستدامة، على مُدَد زمنية تتراوح ما بين 12 إلى 20 ســـنة، مع إعطاء فترة سماح معينة، بما يَدْعَمُ أهداف السياسات الخاصة بالاتحاد الأوروبي داخل أوروبا وخارجها.
ووفقاً للأرقام الصادرة عن بنك الاســـتثمار الأوروبي؛ فإن مجموع الاستثمارات المتعلِّقـــة بعمليات التمويل المعتمدة في إطار الصندوق الأوروبي للاســـتثمارات الاستراتيجية (1)، قد وصلت إلى 115.7 مليار يورو حتى 19 يوليو 2016م. (2)

5. بنك التنمية الآسيوي:

تم تأســـيس بنك التنمية الآســـيوي في عام 1966م؛ بهدف تعزيز عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال دول آســـيا والمحيط الهادي؛ من خلال تقديم القـــروض والمســـاعدات التقنية؛ حيث يتركز عمل البنك عـــلى تقديم القروض والمساعدات للمســـاهمة في تمويل مشروعات البنى التحتية، عبر مَنْح القروض بشروط مُيَسَّرَة، والتي يتحمل فيها البنك جزءاً من تكلفة إنشـــاء المشاريع اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.
ويحصل البنك على موارده عن طريق الاقتراض من أســـواق رأس المال، إضافة إلى حصص الأعضاء المُسَـــاهِمَةِ فيه، وتهتم القروض الممنوحة من طرفه بتطوير ميادين الزراعة، ومصادر الطاقة، والصناعة، وغيرها، وكمؤسســـة مالية مملوكة

1. الصندوق الأوروبي للاســـتثمارات الاســـتراتيجية هو مبادرة للمســـاعدة في التغلُّب على فجوة الاستثمار الحاليـــة في الاتحـــاد الأوروبي. وتهدف المجموعة المشـــتركة بين مجموعة البنـــك الأوروبي والمفوضية الأوروبية إلى تعبئة الاســـتثمارات الخاصة في المشـــاريع ذات الأهمية الاســـتراتيجية للاتحاد الأوروبي.
What is the European Fund for Strategic Investments (EFSI)?, European Fund for Strategic Investments, available at: goo.gl/1VuGXd
2. بنك الاستثمار الأوروبي، الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/UcyF7

مِن قِبَل 67 دولة عضو، منذ فبراير 2007م، تشمل 48 دولة آسيوية و19 دولة من مناطـــق أخرى بالعالم، يهدف البنك لإخلاء المنطقة من الفقر، وتحســـين نوعية حياة المواطنين في الإقليم (1).

وقد خفَّض بنك التنمية الآســـيوي توقعاته لنمو الاقتصادات في الدول النامية بآسيا خلال العام 2017م، في إشـــارة إلى التأثيرات العالمية السلبية وآفاق النمو الضعيفة عند التنـــين الصيني، ووفقاً لخبراء معنيين، فإن النمـــو المعتدل للصين والتعافي المتفاوت يحدَّان من النمو بشكل عام في آسيا" (2)؛ الأمر الذي يُلْقِي بظلاله السلبية على جهود التنمية التي يضطلع بها بنك التنمية الآسيوي، مما يَعْنِي أن الطريق لا يزال شاقّاً أمام الدول النامية لبلوغ أهداف التنمية، والقضاء على الاختلافات والفقر.

6. البنك الإسلامي للتنمية:

تم تأســـيس البنك الإسلامي للتنمية في العام 1973م؛ تنفيذاً لقرار مؤتمر وزراء مالية 56 دولة إسلامية. وبدأ ممارسة نشاطه الرسمي في 20 أكتوبر عام 1975م؛ بهدف دعـــم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشـــعوب الدول الأعضاء، ومعها باقي المجتمعات الإسلامية الأخرى للدول غير الأعضاء في هذا البنك.

ويعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإســـلامية، وقد بلغت مصروفاته منذ إنشائه 61.25 مليار دولار. ويوجـــد مقره الرئيس في مدينة جدة الســـعودية، ولديه أربعة مقارّ فرعية في كلٍّ من ماليزيا والمغرب، وكازاخستان والسنغال، ويبلغ رأسماله حوالي ثلاثين مليار دينار إسلامي (3).

1. البنك الآسيوي للتنمية، الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/gm6LxX
2. "بنك التنمية الآسيوي يخفِّض توقعاته لنمو اقتصادات آسيا"، الجزيرة. نت، 30 مارس 2016م، تاريخ الزيارة 17 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zudjMz
3. الدينار الإســـلامي: هو وحدة حســـابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي. وتشتمل على خمس عملات هي: الدولار الأمريكي 42 % + المارك الألماني 19 % + الين الياباني 6 % + 12 % لكل من الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي. (ينظر: قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، كوثر عبد الفتاح محمود الأبجي، إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، رقم 29، 1981م، ص199).

وتتمثل أنشطة البنك في دعم وتطوير التعليم، وتمويل القطاعين الخاص والعام، والاســـتثمار وتمويل التجارة، وخدمات التأمـــين، والبحث والتدريب في مجال الاقتصاد الإســـلامي، مع تقديم التمويل اللازم لإيفاد بعثات الطلاب إلى العديد من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء بالبنك.

ويحتـــل مجال البنيـــة التحتية المرتبة الأولى لتمويلات البنك، ثم مجـــالات الزراعة والتعليم، فيما يشـــترط البنك على أي دولة للحصول على عضويته، أن تكون عضواً في منظمة التعاون الإسلامي(1)، والمساهمة في تمويل البنك؛ من خلال دَفْع قسط من الحدِّ الأدنى للانخراط في احتياطـــي رأس مال البنك المذكور، فضلاً عن التقيُّد بالشروط التي يحدِّدها مجلس محافظي البنك.

7. صندوق النقد العربي:

مؤسســـة مالية عربية، تسعى لتعزيز التعاون الإقليمي، تأسس الصندوق في العام 1976م، وبدأ في ممارســـة نشاطه منذ العام 1977م، يجمع الدول العربية الاثنتين والعشريـــن، ويضطلع بالمســـاهمة في تصحيح الاختـــلالات الهيكلية في موازين المدفوعات بالدول العربية، كما يهدف إلى العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء، هذا إلى جانب العمل على إرساء السياسات التعاونية على الصعيد النقدي العربي، مع إبداء المشـــورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للدول الأعضاء، عند الطلب، أيضاً ينطلق هدف الصندوق لتطوير الأسواق

1. منظمة التعاون الإســـلامي، والتي كانت تعرف بـ"منظمة المؤتمر الإســـلامي، ويرمز لها بـ (OIC)، وهي عبارة عن منظمة تنضم لعضويتها ســـبع وخمســـون دولة، وتعتبر بمثابة الصوت الجماعي للعالم الإســـلامي، بالرغم من عدم انضمام جميع الدول الإسلامية لعضويتها. تركز هذه المنظمة جلّ اهتمامها على حماية مصالح المسلمين الحيوية في كافة بقاع الأرض، وتعتبر هذه المنظمة عضواً دائماً في الأمم المتحدة. يعود تاريخ تأسيس هذه المنظمة إلى الخامس والعشرين من شـــهر أيلول عام 1969م، وذلك بعد أن وقعت حادثة حرق المســـجد الأقصى في واحد وعشرين من شهر أغسطس من نفس العام، واتخذت هذه المنظمة من مدينة الرياض السعودية مقراً لها. (تاريخ المنظمة، منظمة التعاون الإسلامي، د. ت، تاريخ الزيارة 4 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/VWR2PY

المالية العربية، والعمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحَّدة. ويسعى الصندوق إلى تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمســـاعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، وتنســـيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين الســـلطات النقدية في هذه الدول، وتحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية والمترتبة عليها، وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بـــين الدول الأعضاء، وأيضاً تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفيـــة في الدول الأعضاء، بما يَخْدِم التكامل الاقتصادي العربي، ويُسَاعِد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحَّدة (1).

1. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CY40Cf

المبحث الثاني

علاقة صندوق النقد والبنك الدوليين بالبلدان النامية

تمهيد

بدأ صندوق النقد الدولي - كما أسلفنا - نشاطه "كمؤسسة "نُخْبَة"، تتعامل بدرجة أكبر مع الدول الصناعية لضمان استقرار أسعار الصرف، وتوفير حرية تحويل العملات، ومع مرور الوقت بدأت الدول الصناعية تحل مشكلاتها النقدية والمالية خارج إطار صندوق النقد الدولي، وخاصة في إطار الترتيبات الأوروبية.

ومع "صدمة النفط" الأولى (1) خلال عامي 1973 - 1974م ظهرت مشكلة تدوير الفوائض المالية، ثم سرعان ما ظهرت مديونية دول العالم الثالث بشكل كبير مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وتحديداً منذ العام 1982م، حين أعلنت المكسيك توقفها عن دفع ديونها، مُحْدِثَةً بذلك حالة من الذعر في الدوائر المالية العالمية؛ لأن معظم ديونها، وسائر دول أمريكا اللاتينية، كانت لمئات البنوك التجارية المنتشرة في العالم.

1. أزمة النفط في 15 أكتوبر 1973م، إثر قيام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) بالإضافة إلى مصر وسوريا، بإعلان حظر نفطي على الدول الغربية، لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967م، وذلك بتوقيف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان المؤيدة لإسرائيل في صراعها مع سوريا ومصر والعراق. ("أبرز أزمات النفط السابقة"، صحيفة الحياة اللندنية، 5 مايو 2016م، تاريخ الزيارة 7 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/z6oDsj)

ولاحتواء تلك الأزمة أعلن جيمس بيكر (1) وزير الخزانة الأمريكية آنذاك، مشروعاً لعلاج مشكلة الديون الدولية، كان الهدف الرئيس منه مساعدة المكسيك على العودة إلى استئناف خدمة ديونها، والحيلولة دون انتشار عدوى التوقُّف عن الدفع إلى الدول المَدِينَة الأخرى، وبالتالي تفادِي حدوث انهيار للنظام المصرفي الدولي القائم.

وهنا تم استدعاء صندوق النقد الدولي للقيام بدور قيادي في الجمع بين كافة الأطراف المَعْنِيَّة، وإقناع كل طرف منها بالمساهمة في علاج الأزمة؛ حيث قام الصندوق بترتيب العلاقة بين المكسيك والبنوك الدائنة من خلال توفير "حزمة إنقاذ"، تتضمن توفير قدر من التمويل من الصندوق مع قروض جديدة للمكسيك لتمكينها من الاستمرار في خدمة الدَّيْن، مع اتِّبَاعِ سياسات اقتصادية جديدة تُمكِّنها من تحسين أوضاعها الداخلية (2).

وبذلك تم إقحام الصندوق في حلّ قضايا الدول الفقيرة والنامية، لتتوالى جهوده لاحقاً في هذا الصدد، لا سيما، وأن حجم ديون هذه الدول كان كبيراً جداً، بالنظر إلى ضخامة حجم رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة المُسْتَثْمَرَةِ فيها؛ حيث كانت خدمة تحويلات أرباح ودخول رؤوس الأموال تَسْتَنْزِفُ نسبةً مهمةً من موارد النقد الأجنبي للخارج. وبالطبع لم تقف الدول الفقيرة والسائرة، في طريق النمو، على قدم المساواة مع غيرها، فيما يتعلق بالقدرة على مواجهة أعباء المديونية الخارجية، وذلك أُسْوَةً بتلك الدول النامية التي استخدمت احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية أو أرصدتها بالخارج، وأيضاً فرض الرقابة على الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية عن طريق الواردات، في خدمة الدَّيْن الخارجي، إبَّانَ فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي (3).

1. جيمس أديسون بيكر (أبريل 1930م) محام وسياسي أمريكي. شغل منصب رئيس موظفي البيت الأبيض ووزير الخزانة في عهد الرئيس رونالد ريجان وكان وزير الخارجية ورئيس أركان البيت الأبيض في إدارة الرئيس جورج بوش الأب. (James Addison Baker, The Office of the Historian, The Historian of the U.S. Department of State, available at: goo.gl/qijgYP)
2. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد 257، مايو 2000م، ص 166.
3. قحايرية آمال، أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، عدد 3، ديسمبر 2005م.، ص 140.

وفي المقابل، لم تَخْلُ تدخلات صندوق النقد من فرض بعض الشروط والسياسات التي أرغمت الدول النامية على القبول بالاستدانة الخارجية المشروطة؛ لتتمكن من الخروج من أزماتها الاقتصادية والتنموية؛ حيث ارتبطت هذه «الشروط» بما عُرِفَ بسياسات التثبيت المالي أو النقدي؛ حيث يُلْزِمُ الصندوقُ الدولةَ المَدِينَةَ بِاتِّبَاعِ سياسات اقتصادية من شأنها تحسين أوضاع متغيرات الاقتصاد الكلي أو الماكرو اقتصادي، لا سيما ما يتعلق بضبط عجز الموازنة، واختيار أسعار صرف واقعية وأسعار فائدة مناسبة.

المطلب الأول

خبرات صندوق النقد في التعامل مع اقتصادات الدول

لقد توافرت لصندوق النقد الدولي خبرات عميقة في التعامل مع اقتصادات الدول المتقدمة، لا سيما في مسائل التثبيت النقدي، وتطوير أدوات ومؤشرات ناجحة للحكم على مدى تحقُّق الاستقرار النقدي والمالي بالنسبة لأيٍّ دولة معنية بالوفاء بديونها.

ويعتمد ذلك الأمر، بصورة أساسية، على ثلاثة مؤشرات هي؛ العجز في الموازنة، وسعر الصرف، وسعر الفائدة. لذلك كانت نصائح الصندوق دائماً مرتبطة بتوفير الانضباط في هذه المؤشرات الاقتصادية الثلاثة.

ونظراً لكون هذه المؤشرات "كَمِّيَّة"، يمكن التحقُّق منها، فقد كان من السهولة بمكان، على صندوق النقد الدولي، أن يُراقِب مدى النجاح في تحقيقها لدى الدول المعنية، بيد أن توقعاته لم تكن لتنجح بالضرورة مع الدول النامية، كما سلف لها النجاح على صعيد الدول المتقدمة، وذلك بسبب طبيعتها والمشكلات الكثيرة التي تعاني منها، ومن ثَمَّ تحولت شروط الصندوق ونظرياته التنموية إلى قيود حقيقية تُعيق حركة التطور والتقدم التنموية في هذه البلاد، وتزيد من حدة ديونها الخارجية.

وعلى الرغم من هذا الإشكالية، إلا أنَّ صندوق النقد الدولي لم يقتنع بتغيير سياساته الإقراضية والتمويلية، ومع مرور السنوات، اتسع مجال شروط الإقراض، بعد أن كان في الأصـــل مقتصراً على متغيرات الاقتصاد العام، فباتت الدول النامية تواجه، منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، في المتوسط، أكثر من اثني عشر شرطاً مختلفاً، لكل برنامج إقراضي، يتم تقديمة من قبل صندوق النقد الدولي (1).

ونتيجة لذلك، عجزت بعض الدول عن الحصول على قروض لكثرة الشروط من جهة، والخوف من الإخفاق في تنفيذها من جهة أخرى؛ فها هي نيجيريا، على سبيل المثال، قد تقدمت بالكثير من طلبات المســـاعدة من كل من؛ صندوق النقد الدولي والبنك الـــدولي، لكنها كانت، في الأخير، تجابه بالكثير من الشروط التعجيزية، والتي كانت تدفعهـــا إلى أن تُعلِّق المفاوضات على تلك القروض. ولم يكن حظ تنزانيا أفضل من سابقتها، فقد نالت النصيب الأكبر من الشروط، والتي بلغ عددها 150 شرطاً.

والأسوأ من ذلك أن بعض الدول التي خضعت لتنفيذ هذه الشروط، قد انعكس عليها هذا الخضوع بطريقة ســـلبية. ففي بداية التسعينيات من القرن الماضي، وفي إطار هذه الإصلاحات الهيكلية قامت دولة بـــيرو بتخفيض تَعْرِفتِها الجمركية على القمح المســـتورد من الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة التي تقدم لمزارعيها دعماً ســـنوياً يصل إلى 40 مليار دولار، مما ألحق الضَّرَر بمزارعي الدولة اللاتينية، ودفعها بالتالي إلى إنتاج الكوكا الذي يُستخدَم في إنتاج مخدر الكوكايين كبديل لإنتاج القمح. (2)

أمـــا فيما يخص إجراءات تقليص النفقات الحكومية التي تُفرَض على الدول النامية بهدف تصحيح موازناتها العامة في إطار البرامج الإصلاحية المفروضة عليها، فإن لها كلفـــة عالية تتمثل في زيادة معدلات الفقر والأُمِّيَّة، وتقليل معدلات النمو الاقتصادي

1. Policy Development and Review Department, IMF. "Conditionality in Fund - Supported Programs Overview" ، February 20، 2001.

2. محمود هاشم عوض، علاقة السودان وصندوق النقد الدولي، مجلة الصناعة، الخرطوم، مارس 1996م.

عـــلى المدى البعيد؛ لأنها تؤدِّي إلى تقليص النفقات على الخطط والاســـتراتيجيات الاجتماعيـــة، خاصة في مجـــالات التعليم والصحة، وبقية مشـــاريع البنية التحتية الأساسية الأخرى.

وعلى الصعيد العربي، والإفريقي، اضطرت الســـودان إلى عَرض 63 مِرْفَقاً؛ صناعياً وزراعياً وخدماتياً، للبيع أو الإيجار، وأدَّى هذا الإجراء إلى خصخصة مجموعة كبيرة من مؤسســـات القطاع العام، كما ألغت الحكومة السودانية كافة أنواع الدعم الذي كانت تقدمه من السلع التموينية، إضافة إلى إلغاء الدعم المُقَدَّم إلى خدمات الصحة والتعليم والإســـكان، واتخذت، كذلك، إجراءات تقشفية صارمة، فزادت أسعار المياه والكهرباء والنقل والاتصالات. (1)

وقد أدَّت هذه الإجراءات إلى تبعات كارثية على المجتمع الســـوداني، فتدهورت قيمة العملة الوطنية من 2.87 دولار للجنيه الواحد عام 1975م إلى أقل من ســـنت واحد في العام 1995م. وارتفاع نســـبة البطالة إلى أكثر من 30 % في العام 2000م، وإلى زيادة مديونية الســـودان الخارجية من خمسة مليارات دولار عام 1980م إلى أكثر من عشرين مليار دولار عام 2000م"(2).

كما تَسَبَّبَ اعتماد غالبية الدول النامية على النموذج التصنيعي الاستهلاكي الترفيهي، لخدمـــة الطبقات العليـــا من ذوي الدخول المرتفعة، في حـــدوث عجز في موازين المدفوعـــات بهذه الدول؛ الأمر الذي فاقَم مـــن ديونها الخارجية، ومن ثَمَّ إضعاف مستويات الادخار بها، وكذا تأخر النمو وتراجع مؤشرات التنمية في تلك الدول.

1. محمود هاشم عوض، علاقة السودان وصندوق النقد الدولي، مجلة الصناعة، الخرطوم، مارس 1996 م.
2. عـــودت ناجـــي الحمداني، "رؤية اقتصاديـــة: شروط صندوق النقد الـــدولي وتبعاتها على الاقتصاديات النامية"، مجلة المدى، 4 ديسمبر 2012م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/1fUbMC

وبشـــكل عام؛ يمكن تلخيص الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان الْمَدِينَة، على صعيد السياسة الاستثمارية، في؛ خصخصة القطاع العام، وإعطاء الدور الأساس في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وإصدار القوانين التي تضمن مصالح القطاع الخاص؛ المحلي والأجنبي، وإعفاء الشركات الأجنبية من الضرائب والرســـوم، ومنح الحق للشركات الأجنبية العاملة في تحويل أرباحها بالنقد الأجنبي إلى الخارج.

أمـــا على صعيد التجارة الخارجية، فيُحَدِّدُ صندوق النقد شروطه في؛ دعم نشـــاط القطاع الخاص، وتهيئة كافة الفرص المناســـبة لنشاطه، وإلغاء القيود المفروضة على الصادرات والواردات الســـلعية، وإلغاء نظام الرقابة عـــلى النقد الأجنبي، وتطبيق سياسة السوق المفتوحة، وتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

بينما على صعيد الإنفاق القومي، تتلخص شروط صندوق النقد في؛ إلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية الضرورية لحياة الناس، وزيادة الضرائب على الســـلع، وزيادة أسعار الماء والكهرباء وخدمات الصحة والتعليم والنقل، ورفع أسعار منتجات القطاع العام، وتقليص دوره في التنمية الاقتصادية، وتخفيض الإنفاق الحكومي الجاري، وإيقاف التعيينات في قطاعات الدولة.

وقد اعترف هورست كوهلر (1) العضو المنتدب لصندوق النقد الدولي، بالمشكلات التي تُواجِه الدولَ النامية من الاشـــتراطات المفصَّلة أعلاه، وبعد مراجعة نشاط الصندوق فيـــما يتعلق بتلك الشروط، طالَب بضرورة الاهتمام بتقويـــة مِلْكِيَّةِ الدولة، وتوفير الدعم الســـياسي المطلوب للتنفيذ المتواصل للإصلاحات، كما طالَب أيضاً، بتخفيض عدد الشروط المفروضة على القروض الْمُقَدَّمَة من الصندوق (2).

1. هورست كولر (Horst Köhler) من مواليد 22 فبراير 1943م في بولندا، وهو رئيس جمهورية ألمانيا من 1 يوليو 2004 إلى 31 مايـــو 2010م. شـغل في مـــارس 2004م المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وفي عام 1993م أصبح رئيس الاتحاد الألماني لصناديق التوفير والحسابات الجارية. في عام 2003م تم تعينه أستاذاً غير متفرغ في جامعـــة توبنغن. وفي عام 2017م تعيينه مبعوثاً شـــخصياً للأمـــين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء المغربية خلفاً لكريستوفر روس. (هورست كولر: من اقتصادي بارع إلى سياسي محبوب، دويتش فيله، 7 ديسمبر 2008م، تاريخ الزيارة 4 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/LuNSjE)
2. Press Conference by IMF Managing Director Horst Kohler Prior to the IMFC Meeting. April 27، 2001 Washington D.C.

وفي الإطار ذاته، يقول هاجون شـــتانج (1) - أســـتاذ الاقتصاد بجامعة كامبردج -: "إن الــــدول الصناعية لم تنتقل من مجتمعات زراعية تقليدية إلى مجتمعات صناعية متنوعة الهياكل الاقتصادية، إلا من خلال استخدام حزمة من السياسات الصناعية؛ كالتَّعْرِفَةِ الجمركية، والدعم بكل أنواعه، والقيود بمختلف أشكالها، وهذا الأمر ينطبق، كذلك، على أوروبا والولايات المتحدة وشرق آسيا، في حين أن المفارقة هنا، تكمن في أن هذه الدول التي اسْــتَخْدَمَتْ تلك السياسات المذكورة، هي ذاتها مَن تُطالب اليوم الدول النامية بعدم استخدام تلك السياسات (2).

وغيرَ بعيدٍ عن هذا الرأي، يرى جيفري ســـاش (3) - أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد الأمريكية لأكثر من ثلاثين عاماً - أن السياســـات المالية التي طالما فرضها صندوق النقد والبنك الدولي، على الدول الإفريقية، هي سياسات لا تتمتع بأيِّ أساس علمي، كما أن نتائجها هامشـــية، مؤكداً أن إفريقيا باتت أكثر فقراً في بداية القرن الحادي والعشرين مما كانت عليه خلال ستينيات القرن الماضي عندما بدأت تتبنَّى سياسات البنك الدولي وصندوق النقـــد الدولي؛ إذ أضحت هذه القارة تَعُجُّ بالأمراض وتآكل البيئة ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

1. هـا - جـون تشـانغ (أكتوبر 1963م) اقتصـادي من كوريا الجنوبيـة متخصص في اقتصاديـات التنمية. عمل مستشـاراً للبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسـيوي، ومصرف الاسـتثمار الأوروبي، فضلاً عن منظمة أوكسفام ومختلف وكالات الأمم المتحدة. وهو زميل في مركز البحوث الاقتصادية والسياسية في واشنطن العاصمة. (My Background, Ha - Joon Chang personal website, available at: goo.gl/dFNZeT)
2. محمد قاياتي، الصندوق والبنك الدوليين: سياسـات الإفقار والتبعية، شـبكة الأخبار العربية، د.ت، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ngq3SH
3. جيفري دفيد سـاش، اقتصادي في معهد الأرض بجامعة كولومبيا (نيويورك) الذي يقوده. وهو مستشـار خاصّ للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ومدير مشروع أهداف الألفية للأمم المتحدة، ورئيس ومؤسِّس المنظمة غير الحكومية «وعد الألفية»، منذ أزيد من عشرين عاماً اقترح ساش مخططات علاج من الأزمات الاقتصادية التي عاشـتها بوليفيا، بولونيا وروسـيا. وعمل مستشـاراً في عدة مؤسسـات دولية؛ صندوق النقد الدولي، البنك الـدولي، منظمـة التعاون والتنميـة الاقتصادية، منظمة الصحة العالميـة. (Jeffrey D. Sachs, Encyclopædia Britannica, available at: goo.gl/cP9EPe)

ويؤكد "ســـاش" على أن كلاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يُنَسِّـــقَان مع المؤسســـات المتخصصة في الأمم المتحدة، وهـــذا يجعلهما على غير دراية بواقع الدول النامية؛ الأمر الذي يُفسِّر، إلى حد كبير، عدم فاعلية سياساتهما واستراتيجياتها التنموية. وعـــلى الرغم من ذلك فإن الـــدول الصناعية تعطي كلا المؤسســـتين التمويليتين الدوليتين، الأولوية على بقية المؤسســـات الدولية الأخرى، لسببٍ بسيط، يتعلق بكون التصويت فيهما لا يتم على قاعدة "صوت واحد لكل دولة"، كما هو حال الأمم المتحدة، لكنه يرتبط بالحصص المالية التي تقدمها الدول لكلا المؤسستين، الأمر الذي يجعلهما تحت هيمنة الدول الصناعية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سياق الكيفية التي يمكن بها علاج تلك الأزمة؛ يقترح "ساش" استبدال الوصفات الاقتصادية الحالية الجاهزة التي تُفْرَضُ على الدول النامية، والاستعاضة عنها ببرامج إقراض وتمويل تنموية، تأخذ في اعتبارها خصوصيات كل دولة ـ والظروف المحيطة بها، حتى لا تؤدِّي هذه البرامج إلى تفاقم مشكلات التنمية، كما حدث نتيجة لممارسات البنك والصندوق الدوليين في العديد من الدول النامية خلال العقود الماضية (1).

ولمواجهة أزمة الشروط ومشـــكلات الدول الناميـــة في الالتزام، قام الكونجرس الأمريكي في عام 1998م بتدشـــين لجنة استشارية لمؤسســـة التمويل الدولية (2)، لتقييم عمل كبرى المؤسسات المالية الدولية، وترأس اللجنة البروفيسور آلان ميلتزر (3) Meltzer Allan ، وعُرفت باسمه (لجنة ميلتزر).

1. محمد قاياتي، الصندوق والبنك الدوليين: سياســات الإفقار والتبعية، شــبكة الأخبار العربية، د.ت، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ngq3SH
2. عضو بمجموعة البنك الدولي ومؤسســة عالمية للاســتثمار وتقديم المشورة، تختص بالتعامل مع القطاع الخاص. من أهدافها المعلنة: تشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها، ذات الفائدة الاقتصادية، النجاعة المالية والتجارية، والاســتدامة البيئية والاجتماعية. تنمية روح المبادرة في المشــاريع الخاصة والاســتثمار الناجح في القطاع الخاص؛ وتوفير بيئة أعمال مواتية لازدهار القطاع الخاص، والمساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للأفراد. ("نبذة عن مؤسســة التمويل الدولية"، مؤسســة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 7 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/jon6JP)
3. ألان. ملتزر (6 فبراير 1928 - 8 مايو، 2017م) اقتصادي أمريكي، وأستاذ الاقتصاد السياسي في كلية تيبر لإدارة الأعمال والمعهد بجامعة كارنيجي السياســية والاســتراتيجية في بيتســبرغ، عُنِيَ بدراسة السياسة النقدية ونظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وأصدر العديد من الأوراق الأكاديمية والكتب حول تطوير وتطبيقات السياســة النقدية، وتاريخ المصرفية المركزية في الولايات المتحدة. (Zach Wichter, Allan H. Meltzer, Conservative Economist, Dies at 89, The New York Times, 17 May 2017, available at: goo.gl/W11ABg)

وأوصت هذه اللجنة، بالإجماع، بشَــطْب ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون، والتي تلتزم باســتراتيجية فعَّالة للتنمية الاقتصاديــة والاجتماعية؛ وذلك لأن غالبية هذه الدول تحصل على قروض جديدة لتســديد فوائد قروض ســبق أن حصلت عليها، وبذلك يصبح من المســتحيل الوفاء بالشروط التي يتم بموجبها الحصول على هذه القروض، ولا تســتخدم الأموال في برامج إعادة الهيكلة، كما تُصرُّ على ذلك أدبيات الدول والمؤسسات المانحة للقروض.

وقد تمحــورت توصيات اللجنة المذكورة على إجراء تغيــيرات على الشروط المطوّلة، والتي أثبت الواقع أنهــا شروط تعجيزية للدول المَدِينَة، تذهب بجهود وخطط التنمية تحت وطأتها، لا ســيما في الاقتصادات الناشئة أو السائرة في طريق النمو، ولعل أبرز تلك التوصيات؛ ضمان أن يكون رأســمال البنوك بالقدر الكافي، والســماح بمشاركة المؤسســات المالية الأجنبية، بهدف الحدِّ من الفساد، وزيادة قاعدة رأس المال، وتقليل المخاطرة عن طريق تنويع المحفظة، وتقديم بيانات مضبوطة، وفي الوقت المناسب، عن الأسواق المالية، مع وضع الشروط المالية المناسبة التي يجب على الدول أن تلتزم بها (1).

كما أوصت لجنة "ميلتزر" بأن يتخلى البنك الدولي عن اســتراتيجية الإقراض المتَّبَعَة مع الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وأن يقوم بدلاً من ذلك بتقديم الأموال من خلال برامج للمنح، والتي أوصت اللجنة أيضاً، أن يتمثل شروطها في إحراز الدول المُقْتَرِضَة للنتائــج المرجوة، كما كان من رأي اللجنــة أن كثيراً من القروض التي تحصل عليها الدول الفقيرة يكون مصيرها الضياع، على يد حكومات فاســدة، غير فعَّالة، ومن ثَمَّ رأت اللجنة أن برامج المِنَح ســتؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المؤسسية في تلك الدول إذا تم تعزيز الإصلاحات مع العناية بإنشاء المؤسسات الأساسية.

1. International Financial Institution Advisory Commission (IFIAC) Final Report. March 8, 2000.

والواقع أن تلك الاقتراحات التي تنبني على الزيادة في الحصص التمويلية في صيغة مِنَح مقدَّمة على أســاس النتائج التنموية المحقّقة بدلاً من القروض المكبِّلة بالشروط المُرْهِقَة والمُوَجَّهَة إلى الدول الأكثر فقراً، بمبادرةٍ من اللجان الاستشــارية ودعوةٍ من البنك الدولي نفسه، كانت محطَّ تقديرٍ من الخبراء الدوليين والدول المَعْنِيَّة بمشكلات المديونية على السواء (1).

وفي ختــام هذه المبحث لا بد من التنويه، بأن خــبرة هذه الجهات الدولية المُقْرِضَة كانت مختلفةً مع الدول الآســيوية؛ لأن المنافســة من المُقْرِضِينَ الآخرين كانت أقل انتشــاراً وأكثر تحديداً بالنســبة إلى دولة أو قطاع معين، وقد وَجَدَتْ مختلفُ هذه الـــدول أن البنوك التجارية تُقَدِّم شروطاً أفضل من الـــشروط التي يقدمها البنك الدولي للمشروعات الصناعية، ومن ثَمَّ يمكن القول: إن التجربة الآســيوية يجب أن تكــون نموذجاً يُحْتَذَى به مِــن قِبَل الدول النامية من أجل الحدِّ من شروط التمويل التي يفرضها البنك الدولي.

1. “Remarks by the President to the World Bank”. White House Office of Press Secretary. July 17، 2001. Washington D.C.

المبحث الثالث

التمويل الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية

تمهيد

ثمة مجموعة مصطلحات يتم تداولها في أدبيات الدول والمؤسسات الدائنة، وخصوصاً صندوق النقد الدولي، مِن قبيل سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية، الملائمة والتكيف الهيكلي (1) والتكيف طويل الأجل.. إلخ، مخلوطة بـ"توابل" الحوكمة الجيدة، والتدبير المستدام، وهواجس التنمية، والإصلاح السياسي والديمقراطي، وغيرها من الشروط والأهداف المعلَنَة.

تتوازى تلك المفاهيم والمصطلحات مع سياق واقع مشترك بين الدول النامية الواقعة تحت عبء المديونية والشروط الإقراضية، يتمثل في خليطٍ من المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتجذرة، والمتمثلة في تدهور الإنتاجية، واختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد الرئيسة، والاقتصار على تصدير مصادر الإنتاج الأولية، وتدهور مستوى المعيشة للمواطنين.. إلخ.

1. إعادة الهيكلة تتطلب إعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المالية وذلك من خلال: دعم الإمكانيات الذاتية (برفع رأسمال المؤسسة، فتح رأس المال للاكتتاب، أو عن طريق إصدارات جديدة). التحكم في حجم ونوعية الديون. تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة. ترشيد استعمال القروض البنكية.

ومن هنا تبرز الحاجة، بشـــكل مُلِحٍّ، إلى خلـــق مفاهيم وتطوير آليات مَنْحِ القروض وخدمة الدَّيْن الخارجي وإعادة الجدولة، وعلى رأســـها رؤية صندوق النقد الدولي تجاه المشكلات الاقتصادية في الدول النامية (1).
وفي هذا الصدد، تُواجِه التنمية الاقتصادية في الدول العربية، والدول النامية بشكل عـــام -بما أن أغلب تلك الدول مَعْنِيَّةٌ أكثر بمســـألة المديونية والاعتماد على التمويل الدولي- مجموعةً من المشكلات، يمكن تصنيفها إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية.

فالمشـــكلات الداخلية تتمثل في؛ عدم كفاية رؤوس الأموال، وتخلُّف وسائل الإنتاج، وهو ما يؤدِّي إلى حلقة مُفْرَغَةٍ نحو الفقر؛ حيث إن انخفاض مســـتوى الصحة يؤدي لانخفاض مســـتوى المقدرة على العمل، وبالتالي انخفاض مســـتوى الإنتاجية؛ الأمر الذي يتمخض عنه انخفاض مســـتوى الدخل الحقيقي، ومن ثَمَّ انخفاض مســـتوى الصحة، وهناك الحلقة المُفْرَغَةِ المتعلِّقَة بانخفاض مســـتوى التعليم؛ إذ إن انخفاض مستوى التعليم يؤدِّي لانخفاض مستوى المهارة الفنية، وبالتالي إلى انخفاض مستوى الدخل فانخفاض مستوى التعليم.

في حين تتمثل المشـــكلات الخارجية؛ في التبعية الاقتصادية؛ حيث إنَّ الحصول على الآلات والمهـــارات اللازمة لمشـــاريع التنمية الاقتصادية يتم باســـتيرادها من الدول الصناعية. كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يعود مردودها أساساً للدولة المُسْـــتَثْمَرَة (2)، كما لا يخلو الأمرُ من تبعية سياســـية تُلْقِي بظلالها على إشكالية عدم استقلال القرار الوطني على صعيد العلاقات الدولية والسياسيات الخارجية للدول.

1. إجراء تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، شرط الحصول على القرض.
2. غـــازي عبـــد الرزاق النقاش، التمويـــل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائـــل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001م، ص ص 5 - 10.

ولحلحلة إشكالياتها؛ الاقتصادية والتنموية، تَعْمِدُ الدول النامية إلى البحث عن قروض خارجيـــة ومعونات، طالبةً الدعم من الصندوق والبنك الدوليين، وقد بلغ مجموع ما قدَّمه البنك الدولي خلال العام 2014م للدول الفقيرة والناشئة معاً، نحو 40.8 مليار دولار أمريـــكي، ارتفع في العام 2015م إلى 42.4 مليار دولار، بنســـبة ارتفاع بلغت 3.8 %. ومـــن إجمالي قيمة القروض المقدَّمة خلال العام 2016م بلغت حصة الدول الناشـــئة قرابة 23 مليار دولار، مقارنة مع 14 مليار نهاية عام 2006م، مع بدء ظهور علامات لأزمة مالية عالمية" (1).

ولكي تحقق هذه الأرقام المرجوَّ منها لا بد من تحقيق شرط ضروري، وهو استخدام الاســـتثمارات المُنْتَجَةِ بفاعلية، أي اســـتخدام أموال الاقتراض من الخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية التي تكون فيها الإنتاجية الهامشية للاستثمار أكبر أو على الأقل مســـاوية للكُلْفَة الهامشـــية للقروض مَحَلَّ التعاقد. وبالطبع فإنَّ تحقيق ذلك يتطلب توجيهَ القروض الخارجية نحو المشـــاريع الإنتاجية التي تؤدِّي إلى نموٍّ الصادرات، أو التي تؤدِّي إلى إحلال البضائع المنتَجَة محلياً محل البضائع الأجنبية المستوردة (2).

1. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: حالة بعض الدول المَدِينَة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجامعة الجزائرية، الجزائر، 2006م، ص 5.
2. محمد خبيصة، قروض البنك الدولي للدول النامية الأعلى منذ 2008م، وكالة أنباء الأناضول، 12 أبريل 2016م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي:goo.gl/b4QG0h

المطلب الأول

الخبرات الدولية في التعامل مع الصندوق والبنك الدوليين

تاريخ الدول النامية، بشـــكل عام، لم يكن سهلاً مع القروض، ولا حتى مع قضايا التنميـــة، فثمة أزماتُ عِدَّةٌ هَزَّتْ اقتصادها، مــــا اضطرَّ الدول النامية، منذ العام 1985م، إلى زيـــادة عـــرض المواد الأولية المُصَدَّرَةِ، بهدف الحفاظ على مســـتوى حصيلتهـــا من الصادرات، ومع عدم تكافؤ زيادة الطلب عليها مع زيادة العرض، تدهورت أســـعار تلك المواد وحدَث تراجع في عائـــدات صادراتها، وقد انخفض متوســـط أســـعار هذه الصادرات من 100 نقطة عام 1980م إلى حوالي 73 نقطة عام 1986م.

وقد أدَّى ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973 - 1974م إلى ارتفاع أحجام القروض الصافية المقدَّمة من الأســـوق المالية الدوليـــة، خاصة إلى الدول غير المنتجِة للنفط، وذلك لسدِّ العجز في الحساب الجاري، وابتداءً من عام 1976م ارتفع صافي مديونية هذه الدول تجاه البنوك الدولية وأســـواق السندات الدولية أيضاً، أما انخفاضه منذ سنة 1985م؛ فقد أدَّى إلى زيادة حِدَّة الأزمة الاقتصادية في الدول النامية، وخاصة الدول المنتجة للنفط؛ لأن أغلبها تعاني من ديون خارجية ضخمة كالمكسيك وإندونيسيا ونيجيريا (1).

1. قحايرية آمال، أســباب نشــأة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، عدد 3، ديسمبر 2005م، ص 147.

ولقد ساهمت كلُّ هذه العوامل في تراكم الديون وفوائدها، وباتت بعض الدول عاجزةً عن التسديد؛ الأمر الذي دفَع الدول والمؤسسات الدولية المُقْرِضَةَ لتغيير سياستها، واعتماد منهج جديد، وخاصة في البنك الدولي وصندوق النقد، ينصُّ على جعل استراتيجيات الحدِّ من الفقر الصادرة عن البلدان ذاتها، هي الأساس الذي يحكم عملية منح القروض المُيَسَّرَةِ، وتخفيف أعباء الديون التي يُوَفِّرُها الصندوق والبنك للبلدان الأعضاء.

ولقد اعتمد الصندوق والبنك الدوليين هذا المنهجَ الجديدَ خلال الاجتماع السنوي المشترك بين المؤسستين، في عام 1999م، وتضمَّنَت مبادئ هذا المنهج عدة نقاط أبرزها، وجود منهج شامل إزاء التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي بمعدل أسرع، وزيادة المشاركة من جانب الطبقات الفقيرة، والتي من شأنها زيادة إمكانات النمو في تلك الدول، ووعي البلدان بملكية أهداف التنمية وَالْحَدِّ من الفقر، والاستراتيجية المتبعة لتحقيقها، والتوجُّه المعتمَد في تطبيقها، باعتبارها من الاعتبارات الحيوية، والتعاون الوثيق مع الدوائر الإنمائية في هذا الميدان، مع التركيز بشكل واضح على النتائج. (1)

وقبل اعتماد هذا المنهج الجديد، كانت المؤسستان الدوليتان؛ الصندوق والبنك، قد قدمتا، في عام 1996م، مبادرة "هيبيك" لخفض أعباء الديون على مستوى أفقر بلدان العالم، واعتُبِرَتْ هذه المبادرة وسيلة لمساعدة البلدان المعنية على تحقيق النمو الاقتصادي والحدِّ من الفقر؛ إذ تتيح المبادرة العمل على ضمان عدم تبديد الموارد التي يوفِّرها تخفيض الديون. فتخفيض الديون وحده، بغير اتباع سياسات سليمة، لا يمكن أن يفيد في الحد من الفقر. (2)

1. "مدخل، ما هو صندوق النقد الدولي؟"، موقع صندوق النقد الدولي، أغسطس 2003م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YzXuZG
2. محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، (د.ت) ص 54.

وأكدت تلك المبادرة على أن السياسات الرامية إلى الحدِّ من الفقر ينبغي دعمها ليس فقط بتخفيف أعباء الديون، بل أيضاً بزيادة تدفقات المعونة من البلدان الأكثر ثراءً، وتمكين البلدان النامية من دخول أسواق البلدان الصناعية بِحُرِّيَّةٍ أكبر.
وقد تم دمج عمل المبادرة مع المنهج الجديد لكي توفِّر تخفيفاً أعمق وأوسع نطاقاً لأعباء الديون، عن طريق خفض الأهداف الموضوعة لها. فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد البلدان المُؤَهَّلَةُ للاستفادة من تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة "هيبيك" المُعَزِّزَةِ حوالي 36 بلداً بالمقارنة بالعدد السابق وهو 29 دولة، مع تخفيف أسرع لأعباء الديون، عن طريق توفير التمويل في مرحلة مبكرة من البرنامج المعني بالسياسات، وذلك لإطلاق الموارد اللازمة للإنفاق على عمليات الحدِّ من الفقر، مثل الإنفاق على الصحة والتعليم.
واعتباراً من 27 أبريل 2002م، كانت 27 بلداً من البلدان منخفضة الدخل، منها 23 في إفريقيا، قد بدأت تَلَقِّي مساعدات تخفيف أعباء الديون المقرَّرة في إطار مبادرة "هيبيك".(1).

وكما ذكرنا سابقاً؛ فإن قروض هذه الجهات لا تخلو من الشروط والتعليمات التي كثيراً ما تسببت في آثار سلبية، فقد طُبِّقَتْ إصلاحات الصندوق في دول أمريكا اللاتينية، ومنها الأرجنتين والبرازيل وشيلي، إلا أن الديون الخارجية لهذه البلدان ازدادت بنسبة 38،69 % بين عام 1960 و1983م. وأدَّت الإصلاحات التي نفَّذتها الأرجنتين(2) إلى ارتفاع الضرائب والبطالة بنسبة 30 %، وسيطرة الشركات الأجنبية على البنوك الوطنية، وانتهى الأمر بانهيار اقتصادي في عام 2000م وتعميق الأزمة"(3).

1. "مدخل، ما هو صندوق النقد الدولي؟"، موقع صندوق النقد الدولي، أغسطس 2003م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YzXuZG
2. لمزيد من التفاصيل عن جهود الأرجنتين للتخلص من الديون الدولية، ينظر: الأرجنتين: صندوق النقد ساعد في الأزمة، موقع bbc العربية، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/UHMMo
3. عودت ناجي الحمداني، "رؤية اقتصادية: شروط صندوق النقد الدولي وتبعاتها على الاقتصاديات النامية"، مجلة المدى، 4 ديسمبر 2012م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/1fUbMC

وهـــذا الواقع يؤكد ما ذهب إليه معارضو هذه القروض من أن الشروط التي تضعها هذه المؤسســـات الدولية تُبْقِي الدول النامية في إطارٍ من التبعية لمن أَقْرَضَهُمْ، وقد انعكســـت السياســـات التي يتبعها البنك الدولي على تعميق تبعية اقتصادات الدول النامية للـــدول المتقدمة على النقل الأفقي للتكنولوجيا، أي اســـتيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وتوطينها، وقد اختارت غالبية الدول النامية اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة، اعتقاداً منهم بأن ذلك الاستيراد أقل من حيث الوقت والنفقـات.

لكنَّ الدول النامية أغفلت حقيقةً واقعيةً؛ مفادُها أنَّ التقنيات المســـتوردة غالباً ما لا تتلاءم والطبيعة الإنتاجية بها، ومن ثَمَّ فإنها لم تَجْنِ من هذا الاســـتيراد التقني إلا مزيداً التبعية للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا، من دون أن تســـتفيد منها على الصعيد الإنتاجي بشكل فاعِل.

هذا بالتوازي مع ما فرضته سياقات المديونية المُفْرِطَة، من احتلال استثماري أجنبي للأصول الإنتاجية الاستراتيجية في الدول النامية، والتي اضطلعت ببنائها من خلال جهود مُضْنِيَة استغرقت عقوداً كثيرة، منذ حقبة ما بعد الاستقلال؛ الأمر الذي أعادها إلى حقبة الاستعمار وإن كان بشكل غير مباشر هذه المرة.

وقد تَعَمَّقَتْ أزمة الدول النامية في سياق تفاقُم أزمات الديون وعدم السداد والتعثر في إدارة القروض، مع ظهور اتجاه دولي ينادي بمبادلة الديون الخارجية ببعض الأصول الإنتاجية في الدول الْمَدِينَة، وهو اتجاه لقي تشجيعاً من قِبَل الدول الدائنة؛ لما له من آثار إيجابية على مَحافِظهم المالية من جهة، وزيادة فُرَص استعادة القروض المشكوك في تحصيلها من الدول المتعثرة، مع اســـتفادة الدول الدائنة كذلك من تشغيل أصول إنتاجية ذات عوائد كبيرة مســـتمرة؛ الأمر الذي يُحَوِّلهم من دائنين إلى مستثمرين، مع ما يستتبعه ذلك من تبعية الدول النامية، المَدِينَةِ، وهيمنة الدول الكبرى، الدَّائِنَةِ.

وفي هذا الســـياق، تؤكِّـــد الخبرات الدولية المختلفة، أن تبعية الـــدول المَدِينَةِ للدول والمؤسسات الدولية الدائنة لا تقتصر على تعميق التبعية المالية والاقتصادية فحسب، لكنها تتجاوزها إلى ســـياقات واسعة من التبعية السياسية والاستراتيجية بشكل عام،

لا سيما وأن اعتبارات المشروطية عادةً ما لا تقف عند حدود الاقتصادي الاجتماعي، لكنها قطعاً تتقاطع من حدود السـياسي والأمني والعسكري، والاستراتيجي، فالدولة الفقـيرة المُقْتَرِضَة يكـون أداؤها الدولي رهناً بإرادة الدولـة المُقْرِضَة التي تُهَيْمِنُ على الخطاب والمواقف السياسـية للدولة الفقيرة في المؤسسات الدولية والفعاليات السياسية العالمية.

ويضمُّ التاريخ أمثلةً كثيرةً في هذا السـياق، ومنها سَحْب الولايات المتحدة الأمريكية عَرْضَ تمويل السـد العالي في مصر عام 1956م(1)، ومنع البنك من تقديم القروض للعراق بعد عام 1990م (2). ولم تستطع هاييتي، خلال الفترة 1997 - 2004م، أن تقترض

1. مع ضخامة التمويل الذي احتاجه مشروع إنشاء السد العالي، لم يكن أمام مصر خيار آخر سوى طلب المسـاعدات من الخارج، فتقدَّمَت بعروض جزئية تصل إلى 130 مليون دولار لكل من الولايات المتحدة وإنجلترا، وطلبت من البنك الدولي تقديم قرض لمصر بمبلغ 200 مليون دولار. في نوفمبر عام 1955م سـافر الدكتور عبد المنعم القيسـوني، وزير المالية والتجارة المصري، إلى واشـنطن ليبدأ المفاوضات مع رئيـس البنـك الـدولي "يوجين بلاك" ومع ممثـلي الحكومة الأمريكية والبريطانية، وفى 17 ديسـمبر 1955م، أعلن البنك الدولي موافقته على تمويل السد العالي مناصفة مع إنجلترا وأمريكا.
لكـن الموافقـة لم تكن بالأمر الهَيِّن، فقد أطلقها البنك مصحوبة بعدد من الشروط التعجيزية لمصر في تلـك الفـترة الصعبة من تاريخهـا، كانت من أبرز تلك الشروط أن تتعهد مصر بعدم إبرام أي اتفاقات مالية أو الحصول على أي قروض دون موافقة البنك الدولي، وأحقية البنك الدولي في مراجعة ميزانية مصر، وأن تتعهد مصر بتركيز تنميتها على مشروع السـد العالي فقط وتخصيص ثلث دخلها لمدة عشر سنوات لهذا الغرض.
فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر وقتها رفضه لتلك الشروط، مما ترتب عنه حضور مدير البنك الدولي إلى القاهرة يوم 19 يونيو 1956م، لبحث الأمر، مشيراً إلى وجود احتمال بسحب أمريكا لعرضها إذا لم توافق مصر على شروطها، وقتها أعلنت أمريكا انسحابها من تقديم العون لمصر مُبررة ذلك بأن اقتصاد مصر لا يستطيع أن يتحمل أعباء بناء السد العالي، ثم تبعتها بريطانيا بسحب العرض الذى كانت تقدمه لمصر وقدره حوالى 14 مليون دولار، ثم أعلن مدير البنك الدولي بأن البنك لا يمكنه قرض مصر مبلغ المائتي مليون دولار لتمويل المشروع. (ينظر: أسـباب رفض البنك الدولي تمويل عبد الناصر لبناء السـد العالي؟!، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/3p6Y1).
2. محمـد قايـاتي، "الصندوق والبنك الدوليين .. سياسـات الإفقار والتبعية"، شـبكة الأخبار العربية، 31 اغسطس، 2012م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/fpmhp

من البنك الدولي لخلافات سياسية بين الرئيس المنتخب وبين الإدارة الأمريكية (1).
لكن مصر والأردن، وهما أقل فقراً وحرية سياسية من هاييتي، قد حصلتا على مساعدات البنك الدولي لاستعدادهما السير في رَكْب مشروع السلام الأمريكي، وعندما تَمَّ انتخاب حركة حماس مِن قِبَلِ الشعب الفلسطيني؛ حُرِمَ الفلسطينيون من أيِّ نوعٍ من المساعدات الدولية(2)؛ لأن برنامج حماس، كحركة مقاومة، لا ينسجم مع مسار السلام الذي تدعمه وترعاه الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الغربية الكبرى. (3)
ولا يمكن القول بأن قروض هذه الجهات الدولية كانت دائماً تُعتَبر مشكلةً وعبئاً على الدول المستدينة، فثمة تجارب أخرى قد حققَّت نتائج مُرْضِيَةً على أرض الواقع، وأن الصندوق المذكور، كانت لديه العديد من قصص النجاح، كما مثيلاتها في الفشل.
ويكفي أن نشير إلى نموذج الأردن، باعتباره نموذجاً ناجحاً(4)، والذي تأثر في عام 1993م وما بعدها بأحداث الانتفاضة الفلسطينية(5)، وصعوبة الأوضاع الداخلية، فضلاً عن ركود اقتصادي كبير، ووصول نسبة البطالة إلى 35 %، مع وجود صعوبة كبيرة في سداد القروض.

1. محمد قاياتي، الصندوق والبنك الدوليين .. سياسات الإفقار والتبعية، المرجع السابق.
2. بعد فوز حركة حماس أوقفت إسرائيل تحويل أموال الفلسطينيين، في حين اتجهت واشنطن وبروكسل إلى وقف مساعداتها لهم. للمزيد ينظر: الفلسطينيون أمام تحدي تجميد أموال السلطة واحتمال قطع المساعدات، موقع دويتش فيله DW (عربية)، 22 فبراير 2006م، تاريخ الزيارة 15 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/HuEH4
3. محمد قاياتي، "الصندوق والبنك الدوليين .. سياسات الإفقار والتبعية"، شبكة الأخبار العربية، 31 اغسطس، 2012م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/fpmhp
4. النجاح المقصود هنا ليس التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل، وإنما المقصود النجاح في مجال الحصول على القروض الدولية والاستفادة منها.
5. الانتفاضة الفلسطينية الأولى بدأت في غزة عام 1987م بعد مقتل أربعة فلسطينيين في حادث تصادم بين شاحنة إسرائيلية وعربتين تقلان عمالاً فلسطينيين. عمت الاشتباكات استنكاراً للحادثة جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل سريع. شكل الشباب الفلسطيني العنصر الأساس المشارك بالانتفاضة الأولى، وقامت بقيادتها وتوجيهها القيادة الوطنية الموحدة للثورة، وهي عبارة عن اتحاد مجموعة من الفصائل الفلسطينية السياسية، هدفها الأساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة والحصول على استقلال فلسطين. ردت إسرائيل بشكل عنيف على الانتفاضة، حيث أغلقت الجامعات الفلسطينية وهجرت العديد من النشطاء ودمرت منازل الفلسطينيين، وأدى القمع الإسرائيلي للانتفاضة إلى استشهاد 1.500 فلسطيني وجرح الآلاف. ما حرّك جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وانتهت الانتفاضة الأولى عام 1993 بتوقيع اتفاقية أوسلو. (تعريف الانتفاضة الفلسطينية - ريمكس فلسطين – موقع الجزيرة نت، د. ت، تاريخ الزيارة 15 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/PsuYp).

وقد وافق الأردن حينها على سلسلة من الإصلاحات تُنفَّذ على مدار خمسة أعوام. وحصلت على قرض من صندوق النقد الدولي، عقب غزو العراق للكويت، وعودة نحو 230 ألف أردني إلى بلادهم، إضافة إلى تداعيات حرب الخليج(1)؛ حيث وجدت الحكومة الأردنية نفسها في موقف أصعب، مع معاودة ارتفاع معدلات البطالة. وعليه، مَنَحَ الصندوق في الفترة بين عامي 1993 إلى 1999م، ثلاثة قروض تمويلية لِعَمَّان، لتتخذ الحكومة بعد ذلك إصلاحات ضخمة شملت الخصخصة، والضرائب والاستثمارات الأجنبية، وسياسات تجارية مُيسرة. (2)

وبحلول عام 2000م، انضمَّت الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، ووقَّعت، في العام 2001م(3)، على اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمكَّنت من تقليل الدَّيْن العام، وإعادة هيكلته، ومن ثَمَّ يعكس نموذج الأردن كيف يمكن للصندوق أن يُعزِّز اقتصادات الدول لتصبح أكثر قوةً واستقراراً وتنضم لركب الأعضاء الفاعلين في الاقتصاد العالمي (4).

1. حرب الخليج، أو حرب تحرير الكويت وأطلق عليها عسكرياً أيضاً اسم عملية "درع الصحراء"، ثم عملية "عاصفة الصحراء"، هي حرب شنَّتْهَا قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من العراق. (حرب الخليج الثانية الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج، الجزيرة. نت، 7 نوفمبر 2016م، تاريخ الزيارة 7 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Fhpq1P).
2. معتز بالله عبدالفتاح، قروض صندوق النقد: نجاح أم فشل؟، جريدة الوطن المصرية، 12 أغسطس 2016م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/vOPNU
3. "مجموعة البنك الدولي تُطلِق برنامج تمويل جديداً لحماية أفقر البلدان من الأوبئة"، بيان صحفي، البنك الدولي، 21 مايو 2016م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zq1umL
4. رباب فتحي، "تاريخ صندوق النقد الدولي في ضبط اقتصاديات الدول النامية.. ساعد الأردن في التسعينيات على تقليل الدَّيْن العام.. روسيا الأكثر اقتراضاً من الصندوق.. وتونس والمغرب وغانا نماذج واعدة يمكنها النجاح"، صحيفة اليوم السابع، 10 أغسطس 2016م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/X2CafX

وإضافة إلى جهود البنـــك والصندوق في منح القروض لغايات اقتصادية واجتماعية، فقد كان لهما دورٌ كبيرٌ في مجال مكافحة بعض الظواهر العالمية السيئة، فبفضل الأداء القوي للنموِّ، وتحســـين السياسات الذي شـــهدته البلدان الفقيرة، فقد تمكَّن أكثر من 34 مليـــون طفل آخر، في الدول النامية، من الحصول عـــلى فرصة الالتحاق بالتعليم الابتــــدائي، وإكماله منذ عام 2000م، كما تم تطعيم ما يزيد على 550 مليون طفل ضد الحصبة، وارتفع عددُ المستفيدين من العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية، من حاملي فيروس الإيدز، إلى نحو سبعة أمثاله مقارنةً بما كان عليه الحال عام 2001م. (1)

وفي عام 2016م أعلن البنك الدولي عن تدشين صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة، وهـــو أداة تمويلية مبتكَرَة، سريعة الدفع، تهدف إلى حمايـــة الْعَالَمِ من مخاطر الأوبئة "المميتة". وقد جرى تصميم هذا الصندوق الجديد وإنشـــاؤه بالتعاون بين البنك ومنظمة الصحة العالمية والقطاع الخاص، ويشـــتمل على نافـــذة للتأمين، تجمع بين التمويل من سوق إعادة التأمين وحصيلة سندات الوقاية من الكوارث التي يصدرها البنك الدولي.

هذا بالإضافة إلى نافذة تمويل نقدي تكميلية، تتيح تغطية تأمينية تصل قيمتها إلى 500 مليون دولار لفترة مبدئية تمتد إلى 3 سنوات في حالات تفشِّي الأمراض المُعْدِيَةِ(2)، التي من المرجَّح أن تُســـبِّب أوبئةً خطيرةً، ومنها الفيروسات المخاطية القويمة؛ مثل فيروسات

1. "مجموعـــة البنـــك الدولي تُطلِق برنامج تمويل جديداً لحماية أفقـــر البلدان من الأوبئة"، بيان صحفي، البنـــك الـــدولي، 21 مايو 2016م، تاريـــخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح عـــلى الرابط التالي: goo.gl/zq1umL
2. "مجموعـــة البنـــك الدولي تُطلِق برنامج تمويل جديداً لحمايـــة أفقر البلدان من الأوبئة"، بيان صحفي، المرجع السابق.

وباء الأنفلونزا أ، ب، ج (1)، والفيروســات التَّاجِيَّة (2)، والفيروسات الخيطية(3)، وأمراض الحيوانات الأخرى؛ مثل حمى القرم - الكونغو، وحمى الوادي المتصدع، وحمى لاسا. (4) وتُتيـــح نافذة التمويل النقدي التكميلية تقديم تمويلات أكثر مرونة لمواجهة مجموعة أكبر من مُســبِّبات الأمراض الآخذة في الظهور، والتي قد لا تُلبِّي معايير تفعيل نافذة التأمين، كما يتاح من خلالها لجميع البلدان المؤهلة للحصول على تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي المعني بمســاعدة أشد البلدان فقراً، الحصول على تغطية تأمينية من صندوق التمويل الطارئ لمواجهة تحدِّي الأوبئة. وتشــير التحليلات الاقتصادية، المعتَبَرَة في هذا الإطار، إلى أنَّ التكاليف الاقتصادية السنوية للأوبئة، متوسطة الشدة إلى الشديدة، يبلغ على مستوى العالم نحو 570 مليار دولار، أو مـــا يعادل 0.7 % من إجمالي الناتـــج العالمي. وقد تصل تكاليف وباء بالغ الشـــدة، مثل الإنفلونزا الإسبانية، التي ضربت العالم في عام 1918م، إلى 5 % من إجمالي الناتج العالمي، بما يعادل نحو 4 تريليونات دولار(5).

1. الفيروســات المخاطية القويمة (Orthomyxoviridae) هي مجموعة من فيروســات تحتوي على ســته أجناس وهي: فيروس إنفلونزا أ وفيروس إنفلونزا ب وفيروس إنفلونزا ج، وإيسافيروس وثوقوتوفيروس وكارانجافــيروس. الفيروســات الثلاث الأولى تســبب الإنفلونزا للبشر والطيور وبعــض الثديات. بينما إيســافيروس يسبب المرض لسمك السالمون وثوقوتوفيروس يســبب المرض لمجموعة كبيرة من الكائنات الحية تشــمل اللافقاريات كالبعوضيات وبعض أنواع القمل. (عبير إبراهيم الكفري، "أنفلونزا الطيور"، مجلة التشخيص المخبري، هيئة مخابر التحاليل الطبية السورية، المجلد 4، عدد 2، يوليو 2006م).
2. الفيروسات التاجيةCoronaviridae هي فيروسات إيجابية ذات حمض نووي ريبوزي أحادي السلسلة (27 - 31 كيلو قاعدة)، 120 - 160 نانومتر بشكل يشبه الإكليل أو التاج. الغلاف مكون من بروتينات سكرية بنيوية (خاصة بالفيروس S) و Mتضم عائلة الفيروســات الإكليلية أجناس هي: جنس فيروس تاجي؛ الأنواع: فيروس التهاب القصبــات المعدي. جنس فيروس الثــور؛ الأنواع: فيروس الثور الخيــلي. (Coronaviridae, Science Direct, available at: goo.gl/P1YYNy)
3. الفيروسات الخيطية (Filoviridae) هي عائلة من الفيروسات السلبية ذات الرنا أحادي السلسلة، ويعرف أفراد هذه العائلة بأنهم العوامل المســببة حمّات نزفية مثل: فيروس ماربورغ، فيروس إيبولا. (Filoviridae, Science Direct, available at: goo.gl/Y2Nvfx)
4. "مجموعة البنك الدولي تُطلِق برنامج تمويل جديداً لحماية أفقر البلدان من الأوبئة"، بيان صحفي، مرجع سابق.
5. المرجع السابق.

وخلال العامين 2014 - 2016م، اشـــتملت مخاطر الأوبئة على أزمة الإيبولا المُدمِّرة في غرب إفريقيا، والتي أصابت اقتصادات كل من غينيا وليبيريا وسيراليون بالشلل، وكلَّفتهـــا ما يُقَدَّر بحوالي 2.8 مليار دولار من الخســـائر في إجمالي ناتجها المحلي (600 مليـــون دولار في غينيا، و300 مليـــون دولار في ليبيريا، و1.9 مليار دولار في سيراليون)؛ وجاءت متلازمة الشرق الأوسط التنفسية(1)التي ألحقت أضراراً فادحة باقتصاد كوريا الجنوبية؛ والفيروس زيكا الذي ينتشر في الأمريكتين، ويعرِّض آلاف الأجنة للخطر".(2)

وفي مقابـــل ذلك، يمكن القول: إن الوصفات العلاجية المقدَّمة لمشـــكلة الديون من الحكومات الغربية والمؤسســـات المالية الدولية، أدَّت في كثير من الأحيان إلى نتائج عكســـية، ممثلة بتفاقم "آلام" البلدان النامية. فالعولمة الليبرالية كما تم تطبيقها قبل عقديـــن، تقريباً، لا تخدم مصالح البلـــدان النامية، بقدر ما تخدم في المقام الأول، الدول الغنية؛ من حيث تكريس إفقار الأولى لصالح الثانية، وزيادة التفاوت بين كلا الطائفتـــين أكثر من أيّ وقتٍ مضى. ووفقاً لهذا النموذج، فالدائنون يؤكدون مراراً وتكـــراراً وضعيتهم المُهَيْمِنَةَ، وبالتالي يرون أنه ليس هناك من ســـببٍ لتغيير النظام المالي الدولي القائم.

1. متلازمـــة الشرق الأوســـط التنفســـية والمعروفة أيضاً باســـم إنفلونزا الإبل هي التهـــاب الجهاز التنفسي الفيروسي الناتج عن فيروس كورونا. وقد تتراوح أعراضه بين معتدلة إلى حادة ومنها الحمى والسعال والإسهال وضيق النفس، وعادة ما يكون المرض أكثر حدة لدى الذين يعانون من مشكلات صحية أخرى. وقد ثبت أن لدى الإبل أجسام مضادة لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية - فيروس كورونا، ولكن لم يتم تحديد المصدر الأساسي للإصابة الإبل به. يعتقد أن إصابة الإبل به مرتبطة بانتشاره إلى البشر بطريقة غير معروفة، ويتطلب انتشاره بين البشر عادة اتصالاً مباشراً مع الشخص المصاب ويعتبر انتشاره غير شـــائع خارج المستشـــفيات، وبالتالي يعتبر خطره على سكان العالم منخفض إلى حدٍّ ما. (فيروس كورونا المســـبب لمتلازمة الشرق الأوســـط التنفسية، منظمة الصحة العالمية، 19 فبراير 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/56yLGF)
2. "مجموعة البنك الدولي تُطلِق برنامج تمويل جديداً لحماية أفقر البلدان من الأوبئة"، بيان صحفي، البنك الدولي، 21 مايو 2016م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zq1umL

وهذا موقف لا يمكن للمُدَافِع عنه أن يَثْبُتَ أمام المتغيرات والتحديات المطروحة بعد كل أزمة اقتصادية أو هَزَّة اجتماعية. فوضع التمركز حول الذات الذي يحاول الغرب فَرْضَ نموذجه غير ممكن تَحَمُّلُهُ بيئياً. كما أن تزايد عدم المساواة أيضاً، يؤدي إلى نوع معين من نزعة تطرُّف عند شـــعوب الدول النامية، الذي يُعْتَبَرُ رافداً يُغَذِّي الإرهاب والهجرة غير الشرعية، الذي تحاربه الدول الغربية الغنية وتحاول القضاء عليه.

وفي نهاية المطاف، فإذا كان كل هذا الاهتمام هو لبناء عالم أكثر أمناً، وبالتالي الحفاظ على فوارق أقل؛ حيث الناس يملكون قدرةً معينةً على التأثير في مســـتقبلهم. فإنه لتحقيق ذلك، يجب استعادة البلدان النامية لبعض حريتها في العمل عن طريق إزالة عامل الهيمنة الذي يُمَثِّله الدَّيْن الخارجي. وعندما نعرف أن البلدان النامية قد دفعت ما يعادل 10 أضعاف مما كانت عليه مدينة في عام 1980م، لكنها الآن لا تزال أكثر مديونية بـ5 مرات!(1)، فإن الإلغاء المرتقب للديون، إن وُجِدَ، هو إجراء ضروري لكنه غير كافٍ لتعويض وَيْلَات سنوات عديدة من إفقار الإنسان لأخيه الإنســـان، ومِن ثَمَّ تبرير ما سُـــمِّيَ عولمة مقاومة المديونية، في صيغة تعبئة متزايدة شاملة من أجل إلغاء الديون، وليس فقط في الدول الصناعية، من خلال اجتماعات الكبار الســـبعة(2) G7،أو صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وأيضاً عبر مبادرات مثل يوبيل عام 2000م(3)، والتي جمعت 23 مليون توقيع، أو الـ"مستشارية"

1. عــودت ناجــي الحمداني، "المديونية الخارجيــة للبلدان النامية، وأثرها على اقتصاديات البلــدان الْمَدِينَة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 1233، 19 يونيو 2005م. متاح على الرابط التالي: goo.gl/Rp36Au
2. مجموعة الدول الصناعية السبع (المعروفة أيضاً باسم مجموعة السبع) هو اجتماع وزراء المالية من مجموعة الدول الصناعية الكبرى الســبع، وقد شــكلت في عام 1976م، عندما انضمت كندا إلى مجموعة من ســتة دول: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وزراء المالية في هذه البلدان يجتمعون عدة مرات في العام لمناقشــة السياســات الاقتصادية. ويجب عدم الخلط بينه وبين (مجموعة الثماني)، وهو الاجتماع الســنوي لرؤســاء حكومات الدول المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى روســيا. (مجموعة السبع، دويتش فيله، 12 يونيو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/QiVmWE)
3. مبادرة أطلقتها منظمات غير حكومية للضغط على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفيف أو التســامح مع ديــون الــدول المثقلة بالديون، وخاصة في القارة الإفريقية. (انظــر؛ واين نافزيجر، التنمية الاقتصادية، ترجمة: هبة عز الدين وآخرين، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 725.

في إسبانيا عام 2000م، التي شارك فيها مليون ناخب، كما نرى أيضاً تحركات قوية تتطور في جنوب وشرق أوروبا، رغم قلة التعريف والمواكبة لهذه التعبئة من طرف وسائل الإعلام. وأخيراً؛ فإنَّ الإشـــكاليات المرتبطة باللجوء المتكرر إلى المديونية الخارجية، وبالتالي السقوط في مستنقع خدمة فوائد هذه الديون غير المنتهية لدى العديد من حكومات الدول النامية، وخاصة في إفريقيا، تُكَرِّسُـــها السياســـات المتمحورة جداً حول تدخل الدولـــة المركزية، التي تُضْعِف مؤهلات وميزات المبـــادرة المحلية والخاصة، وتركيز سلطات القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في يد الحكومة، ونخبة احتكارية تدور في فلك السلطة، وأيضا صَرْف هذا التمويل في قطاعات غير مُنْتِجَة لدواعٍ أمنية وسَدِّ حاجات دفاعية عسكرية مثلاً.

وفي المقابل تكون الدول المَعْنِيَّة بثقل المديونية مُلْزَمَة بتنفيذ إصلاحات هيكلية وتقويمات اقتصادية مؤلمة على حســـاب تضحيات اجتماعية وتنموية كبيرة في غالب الأحيان، تفـــوق القدرة على التحمُّل. لذا يرى الخـــبراء وجوب العودة إلى مفاهيم وإجراءات تُمليها دواعي المرحلة من تشجيع لمبادرة حرة واقتصاد السوق والمشاريع التنموية.

فمـــن الممكن أن يتم مَنْح قروض للبلدان الفقيرة بالمُضِيّ قُدُماً في المزيد من الإفراغ من خلفياتها السياســـية التقييدية، في سبيل إظهار أكثر للجانب الإنساني التضامني الذي يســـاعد على معالجة المِحَـــن الاقتصادية والآلام الاجتماعية في العالم الثالث، الذي يدور باســـتمرار في دوامة التخلُّف والهشاشة، ويُوَاجِه أيضاً الهيمنةَ السياسية والاستراتيجية للبلدان الصناعية الكبرى.

الفصل الخامس

آثار القروض الدولية وسياسات التبعية الاقتصادية

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: أثر القروض الدولية على اقتصادات دول المنطقة**
  - المطلب الأول: أسباب لجوء الدول للقروض
    - أدوار صندوق النقد والبنك الدوليين موضع تساؤل
  - المطلب الثاني: الآثار الناشئة عن القروض الدولية
    - أولاً: الآثار السياسية
    - ثانياً: الآثار الاقتصادية
    - ثالثاً: الآثار الاجتماعية والمعيشية
    - رابعاً: القروض والمشروطية
  - المطلب الثالث: القروض.. آثار ونماذج أخرى
  - المطلب الرابع: معضلة الدَّيْن الخارجي في دول المنطقة
  - المطلب الخامس: الدول العربية ومشروطية الحصول على قرض

- **المبحث الثاني: سياسات البنك والصندوق الدوليين**
  - المطلب الأول: ماهية التبعية الاقتصادية والمالية
    - مظاهر تبعية الاقتصادات العربية والإسلامية للبنك والصندوق الدوليين
  - المطلب الثاني: ملامح استراتيجية التحرُّر من التبعية للبنك والصندوق الدوليين
  - المطلب الثالث: قراصنة القروض

الفصل الخامس
آثار القروض الدولية
وسياسات التبعية الاقتصادية

تمهيد

إذا كانت بعض دول مجلس التعاون الخليجي ذات الوفرة النفطية قد دخلت ضمن لائحـــة الـ 11 دولة عربية الأكثر مديونية بما مجموعه 143 مليار دولار(1)، وفقاً لتصنيف "ستاندرد أند بورز (2) "Standard & Poors" الائتماني عن سنة 2015م؛ فالأمر يستدعي أكثر من وقفة وتساؤل حول جدوى التوغُّل في مخاطر مديونية دولية لم تُقَدِّم العلاج أو التحسُّـــن المطلوب لاقتصادات بلدان تُوصَف بالغنية، فما بالك بالدول الفقيرة والنامية؟!

لقد طلبت المملكة العربية السعودية أواخر شهر يناير 2018م من البنوك تمويل قرض دولي بعشرة مليارات دولار، والمساعدة في جمع تمويلات عبر سُبُل أخرى. كما طلبت الحكومة الســـعودية اقتراحات تتعلق بتمويل مدعوم بوكالات ائتمان الصادرات في دول أخرى. ويأتي هذا الطلب بهدف تعزيز الصناديق السياديّة السعودية(3).

---

1. "مــصر تتصدر قائمة الدول العربية المدينة لعام 2015"، روســيا اليوم، 2 مــارس 2016، تاريخ الزيارة: 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ZYJ3Hd
2. شركــة خدمات ماليــة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، تُعَدُّ واحدةً مــن أكبر ثلاث وكالات تصنيف ائتماني في العــالم، إلى جانــب وكالتي؛ موديز وفيتش. وهي فرع تابع لمجموعة "مكغرو هيل" التي تنشر البحوث والتحليلات المالية حول الأسهم والسندات وأسواق البورصة الدولية. وتُقَيِّمُ الوكالة المُقْتَرِضِينَ بمقياس يبدأ من AAA إلى D، فيما المعايير المتوســطة تكون بين AA وCCC، مثال: +BBB وBBB و - BBB. وتقدم حول بعض المُقْتَرِضينَ ما يسمى توجيه "مراقبة الائتمان". (About Us, Standard & Poors Global, available at: goo.gl/Etvdgb)
3. "السعودية تبحث تمويل قرض قائم بـ10 مليارات دولار"، العربية. نت، 22 يناير 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/jaTP4q

وفي نهاية العام الماضي 2017م أعلنت السعودية أنها باعت صكوكاً محلية بقيمة 4.775 مليارات ريال (1.27 مليار دولار) في عطائها الشهري عبر إعادة فتح إصدار الحكومة لشهر أكتوبر/ تشرين الأول للمرة الثانية(1).
وباعت وزارة المالية صكوكاً لأَجَل خمس سنوات بقيمة 2.4 مليار ريال، ولأَجَل سبع سنوات بقيمة 1.8 مليار ريال، ولأَجَل عشر سنوات بقيمة 575 مليون ريال، في حين بلغ إجمالي قيمة طلبات الاكتتاب ما يناهز 10.3 مليارات ريال(2).

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2017م كانت السعودية باعت صكوكاً بقيمة 6.68 مليارات ريال في إعادة الفتح الأول للإصدار. وكانت قد باعت في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي صكوكاً بقيمة عشرة مليارات ريال. وجمعت الحكومة السعودية 9.9 مليارات دولار عبر ثلاثة إصدارات سابقة من الصكوك المحلية خلال 2017م(3).
وارتفع الدَّيْن العام السعودي بنسبة 38 % خلال 2017م إلى 438 مليارات ريال (116.8 مليار دولار)، مقابل 316.5 ملياراً بنهاية العام الماضي. ويُشَكِّل الدَّيْنُ السعودي 17 % من الناتج المحلي في 2017م، بينما كان 13.1 % في 2016م.

هذا وتعاني السعودية -التي تُعَدُّ أكبر دولة مُصَدِّرَة للنفط في العالم- من تراجع في إيراداتها المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط الخام عما كان عليه منتصف 2014م. (4)

1. "وزارة المالية السعودية تبيع صكوكاً محلية بقيمة 4.775 مليار ريال"، رويترز، 1 ديسمبر 2017، تاريخ الزيارة 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Rtao2D
2. "السعودية تطالب البنوك بتمويل قرض بـ10 مليارات دولار"، الجزيرة. نت، 22 يناير 2018م، تاريخ الزيارة 3 فبراير 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/jx1daC
3. "وزارة المالية السعودية تبيع صكوكا محلية بقيمة 4.775 مليار ريال"، رويترز، مرجع سابق.
4. "السعودية تطالب البنوك بتمويل قرض بـ10 مليارات دولار"، الجزيرة. نت، مرجع سابق.

ورغم تشديد أدبيات القروض وعناصر مشروطيتها لدى المؤسسات الدولية الدائنة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما، على ضرورة اســـتخدام الأموال المُقْتَرَضَـــةِ في برامج الإصلاح، وتمويل مخططـــات وبرامج إعادة الهيكلة والتقويم والتنمية، المتفَق عليها مســـبقاً، والمشروط معها مُوَاكَبَة رقابية وفنية دورية ومنتظمة، إلا أنَّ ذلك لم يَحُدَّ مِن ارتفاع ديون عددٍ من الدول العربية إلى أكثر مِن الضعف، أي بنحو 70.6 مليار دولار في 2014م، مع توقعات بأن تحافظ تلك الديون على سيرورتها في الارتفاع المتزايد خلال العام 2018م(1).

وفي قائمـــة البلدان الأكثر مديونية للخـــارج، تحتل مصر، بأوضاعها المأزومة، رأسَ اللائحة، التي تضم أيضاً العراق الذي يعيش على وقع الانقسامات الطائفية والأعمال الإرهابية، والمملكة العربية السعودية أكبر مُصَدِّر للنفط في العالم التي لجأت للاقتراض لسد عجز الموازنة في الميزانية العامة، والذي بلغ 87 مليار دولار سنة 2016م(2)، وذلك عقب انهيار أسعار النفط في الأســـواق العالمية، ودخولها أَتُونَ الصراعات الإقليمية في اليمن ومع قطر، ناهيك عن صراع الزعامة التاريخي الاستراتيجي مع إيران.

من الناحية النظرية، من الممكن تجاوز هذه المشكلات، خاصة إذا نجح الاتحاد العربي الحاضر في الخطابات والغائب في النوايا والممارســـات، في الامتحان الســـياسي والاقتصـــادي الراهـــن. لكنَّ الواقع يؤكد أنه طوال ما يقـــرب من قرن من الزمان والحديث المتكرِّر عن الوحدة النقدية والسوق العربية المشتركة وغيرها من اتحادات

1. "ديون الدول العربية تضاعفت في 2015م ومصر تتصدر القائمة"، فرانس 24، أف ب، 1 مارس 2016م، تاريخ الزيارة 21 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/mRqbjJ
2. "السعودية تقر موازنتها لعام 2016 بعجز قدره 87 مليار دولار"، روسيا اليوم، 28 ديسمبر 2015، تاريخ الزيارة: 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Kaqogh

"النوايا الحسنة" في المؤتمرات والاجتماعات والكتب والمقالات والنشرات الصحفية، صارت أقرب إلى الأسطوانة المشروخة التي مازالت تُؤَثِّثُ فضاء المناسبات واللقاءات! وللأسف لا شيءَ تغيَّر منذ ذلك الحين، فالمبادلات الـ"بين عربية" تُرَاوِحُ دائماً عتبة الـ 10 % الهزيلة كإجمالي لِنِسَبِ التجارة الخارجية(1). ورغم إنشاء منطقة عربية للتبادل الحُرِّ الـ(2) GAFTA، إلا أن فعاليتها وفائدتها غيَّبَتْهَا حدة الانقسامات السياسية التي تُعَوِّقُ كلَّ تقدُّم نحو اندماجٍ أكبر. وزادت الأمور تعقيداً مع تعمُّق الشروخ وهيمنة الندوب التي تركتها جراح مرحلة الربيع العربي وما بعدها، في غياب دور فاعل للجامعة العربية (3)، ومعها أدوار التكتلين اليتيمين في المنطقة العربية: اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.

وبما أنَّ الأزمات الاقتصادية تتخذ شكل العدوى السريعة التي تضرب يميناً ويساراً، وتنتقل أعراضها وتأثيراتها بسرعة بين البلدان ذات الاقتصادات المتشابهة، حتى وإن بَدَتْ المقدمات المباشرة لها مختلفة في بعض الأحيان عن البعض الآخر، ففي اليونان على سبيل المثال بدأت الأزمة الاقتصادية الكبرى في التضخم بعد اختفاء النقود من ماكينات الصرف، وتتابعت كرة الثلج في التضخم، حتى حصل انهيار اقتصادي كبير، وهذه الأزمة اليونانية مختلفة عن مثيلتها التي ضربت فنزويلا مؤخراً بسبب انخفاض

1. سمير مقدسي، Economies & Révolutions اقتصادات وثورات، حوار بالفرنسية مع المفكر والوزير السابق اللبناني، صحيفة Le Monde، 24 مارس 2015، متاح على الرابط التالي: goo.gl/SNKySv
2. منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي حلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية. دخلت منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى حيز التنفيذ ابتداءً من أول كانون الثاني/ يناير 2005م. وُقِّعَت الاتفاقية برعاية الجامعة العربية في القمة العربية في عمان عام 1997م، وبتوقيع 17 دولة عليها لإنشاء سوق عربية مشتركة لتواجه التكتلات العالمية. كان الاتفاق على تخفيض الرسوم على المنتجات ذات المنشأ العربي، وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية للاستيراد والتصدير. (منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، صحيفة الاقتصادي، الإمارات، متاح على الرابط التالي: goo.gl/jHud5U)
3. سمير مقدسي، Economies & Révolutions اقتصادات وثورات، حوار بالفرنسية مع المفكر والوزير السابق اللبناني، صحيفة Le Monde، مرجع سابق.

سـعر النفط، والاضطرابات السياسـية، وهما معاً بخلاف تلك الأزمة التي تعصف بزيمبابوي عبر الأزمـة الاقتصادية التي جعلت الدولار الزيمبابوي بلا قيمة، وكان السـكان مضطرون لحمل حقائب مليئة بالنقود من أجل التسوق وشراء احتياجاتهم الأساسية، وتضاعفت الأسعار بشكل جنوني، مما دفع بالحكومة لتعليق العمل بالعملة المحلية(1). وضاق الناس ذرعاً بسـبب نقص الغذاء ونفاذ السيولة النقدية من البلاد. وفي تونـس تعيش البلاد أزمة خانقة جـرّاء الوضعية الاقتصادية التي كانت تُعانيها البلاد، تسبّبت بها مخلّفات النظام السابق من جهة والمطالب الاجتماعية المُتزايدة من جهة أخرى، وقلّة الثروة الناتجة عن قلّة الإنتاج.

وهكذا؛ فإنَّ المحصِّلَة واحدةٌ، وهي أزمة سـيولة خانقة تُهَدِّد الاسـتقرار السـياسي والاجتماعي للدول المصابة، وتُهَدِّد أيضاً استقرار الجيران والمحيط القريب والبعيد.

وبناءً عليه، فإن تناولنا في هذا الفصل، لآثار القروض الدولية على اقتصادات المنطقة العربية، يجيء بعد سلسـلة تعريفات وتحاليل لمؤسسات وأدوات التمويل الدولية، في صِيَغِهَا النظرية والتطبيقية، وذلك كمُمَهِّدات وعناصر موضوعية ضرورية للولوج إلى المسألة المركزية في أطروحة البحث هذا، ألا وهي إشكالية القروض العربية المتنامية، ومعها فُرَص التنمية الحقيقية الضائعة، خصوصاً مع اندلاع ما يُعرَف بموجات ثورات الربيـع العـربي، وإعادة الأمور إلى نقطة الصفر الفوضويـة في عدد من البلدان العربية.

1. محمد السـيد طبق، "عملة زيمبابوي ودرس يجب أن نتعلمه"، صحيفة الأهرام المصرية، 26 مايو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/VwuBQA

المبحث الأول

أثر القروض الدولية
على اقتصادات دول المنطقة

تمهيد

للدول النامية عمومـــاً والعربية خصوصاً، تاريخٌ حافلٌ في مجال الحصول على القروض الدولية، وذلك لتجاوز أزماتهـــا الاقتصادية، أو مواجهة ظَرْفِيَّةٍ ماليةٍ مـــا، والنتيجةُ، عادةً، هي وقوعُ العديد من تلك البلدان، في فَخِّ مديونيةٍ خارجية مُسْتَحْكِمَةٍ، بلَغ حجمها مستويات حَرِجَة غير مسبوقة، باتت تُهَدِّد، حقيقةً، الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول.

لكنَّ التساؤل الذي ربما تتصاعد وتيرته بشدة، على الصعيدين الأكاديمي والسياسي، هو تســـاؤل الجدوى والمآل، فهل حقاً أدَّت هذه الأموال المُقْتَرِضَة والمِنَح المتعددة إلى تحقيق التنمية المنشـــودة في الدول العربية؟ وكيف انعكست تلك المديونيات الخارجية الضخمة على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية الْمَدِينَة؟ وإلى أيِّ حَدٍّ أثَّرَتْ أزمة المديونية الخارجية على القرار السياسي العربي؟
وعليه، ســـنتناول في هذا المبحث علاقة الســـياسي بالاقتصـــادي في توليد الآثار الاقتصادية والسياســـية وحتى الاجتماعية، الناتجة عن لجوء كثير من الدول العربية إلى القروض الدولية.

فـــإذا كان بعض الاقتصاديين يرون أنَّ القـــروضَ ذاتُ أهميَّةٍ كبيرة للدول التي تَمُرُّ بأزمةٍ ما، بالنظر إلى قدرة تلك الأموال المُقْتَرِضَة على إنعاش قُوَّتها من جديدٍ، وإعادة ضَخٍّ دماء جديدة في شرايين قدراتها الاقتصادية عن طريق الدفع المالي للمشـــاريع والاستثمارات، وبالتالي تحفيز الفعاليات المعنية وتشجيع المبادرات على الاستثمار في داخل البلد وخارجه.

فإنَّ البعض الآخر يرى أنه شتَّان ما بين التنظير والواقع، فالمشكلة المُكرَّسَة التي تُواجِه غالبية الدول المَدِينَةِ، أنَّ المال المُقْتَرَض يتم صرفه على أمور اســـتعجالية، استهلاكية، وحتـــى ثانوية كمالية، بالالتفاف على شروط مؤسســـات التمويل الدولية الصارمة. وبذلك يتم تغييب طرق الاســـتثمار الحقيقي بعرقلة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية والاستفادة منها لكي تُنْتِجُ قيمةً مضافةً ومُدِرَّةً للدخل؛ الأمرُ الذي يُشَكِّل عقبةً متجددةً أمام عملية الإنتاج أو التصدير، ناهيك عن زيادة نِسَب التضخم وتقليل القِيَم الحقيقية للعملة الوطنية، الذي يدفع رؤوس الأموال المحلية إلى الهجرة إلى الخارج، ويؤدِّي إلى زيادة معدلات البطالة وتسريح العمالة، وما يستتبعه من إشكاليات اجتماعية خطيرة. وتعتبر مشكلة التضخم دافعاً أساسياً، من بين جملة دوافع أخرى، في طلب القروض الدوليـــة، بما أنه يؤدي إلى تآكل القدرة التنافســـية تدريجياً، وتناقص الحســـابات الخارجية، واســـتحكام العجز في ميزان المدفوعات إلى مستويات مُقْلِقَة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي توفير البيئة المثالية لتسريع هجرة أو هروب رؤوس الأموال الاستثمارية، الداخلية منها والخارجية.

هذا من الجانب الاقتصادي، أما الجانب الســـياسي فمن المؤكَّد أنه ســـيتأثر أيضاً بهذه التغيرات الســـلبية، والضغوط الخارجية الناتجة عـــن القروض الممنوحة من طرف الدول الغربية للدول النامية. فالانشـــغال بمسألة الوفاء بمستحقات القروض الخارجية وفوائدها المتراكمة سيؤثر بدوره على تأمين الجانب الاجتماعي؛ من خلال اتباع سياسات تقشـــفية، والتراجع عن المكتسبات الاجتماعية، ورفع أسعار المنتجات

الاســـتهلاكية.. إلخ، وعلى أساليب استغلال الموارد الداخلية بكافة أشكالها، مما يزيد من الضغوط الداخلية والخارجية عليها. ففي الوقت الذي تســـعى فيه الدول النامية لسدِّ هذه الهُوَّة المستنزِفَة لاقتصاداتها، تبقى تلك المتطلبات والشروط المُوَاكِبَةُ لعملية الاقتراض، حصولاً وإدارةً، تكون أكبر مما تحتمله الدول المُقْتَرِضَة في أغلب الحالات.

المطلب الأول

أسباب لجوء الدول للقروض

عادةً ما تلجأ الدول النامية، الفقيرة والأشد فقراً، إلى القروض وذلك في مساعيها الحثيثة إلى التطور وبلوغ النمو الاقتصادي. ولكنَّ الواقع دائماً ما يُثبت أن اللجوء إلى حلِّ القروض لتجاوز أزمة مالية أو اقتصادية أو حتى سياســية يمر بها البلد المَدِين هو أمرٌ محفوفٌ بالمخاطر.

وعـــادةً ما تقوم الدول التي تَمُرُّ بضائقـــة اقتصادية ومالية، بفرض ضرائب جديدة أو الزيادة في رســـوم مقرَّرَةٍ كدخل جديد يصبُّ في ميزانية الدولة. وحين تعجز عن اســـتيفاء حاجاتها المتزايدة، مالياً، بما تمتلكــه من إمكانيات ذاتية، تتخذ من العون الخارجي ســـبيلاً يُعِينُها في ضائقتها المالية أو على تنفيذ مشـــاريعها المستقبلية، بما يســـاعدها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياســـية، وذلك مقابل سداده بشروط، في فترة وفائدة مُحدَّدَين.

وبناءً عليه، عادةً ما تلجأ الدولة إلى القروض الخارجية عندما لا تســـتطيع المُدَّخَرَاتُ الوطنية تغطية الســـندات المطروحة للاكتتاب، أو عندمـــا لا تَكفي القروض المحلية لتمويل مشـــاريع الدولة الضخمة، وكـــذا حينما لا تتمكن الدولة من تمويل الواردات المختلفة، أو تصحيح الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات(1).

1. القانون المالي: التصنيف/ القروض العامة، الموسوعة العربية، دمشق، ص 342، نسخة رقمية، متاحة على الرابط التالي: goo.gl/D0iZp5

وفي هذا تتســاوى الدول العربية الفقيرة بمشكلاتها وقلة مواردها والغنية بثرواتها الطبيعية على الســواء، على غِرَار مصر وتونس مــا بعد الربيع العربي كنموذج أول، والمملكة العربية السعودية كنموذج ثانٍ.

وإذا كان النموذج الثاني الــذي ينطبق على الدول الخليجية يبدو غير مُطابِق وغير مفهوم في الوهلة الأولى؛ فالتفســير القائم لذلك يقوم من جهة، على الانخراط في منطق الإثراء الفاحش من مداخيل النفط والزيادة الحادَّة بين عامي 1971 و1973م، وآفاقــه الجديدة المُضَاعَفَة في بداية عام 1980م، والذي أدَّى إلى بروز مشــكلات أساســية: كيف يمكن تحويل اقتصاد أقرب إلى الريــع، ويعتمد تقريباً على الخارج في كل شيء، منــه إلى اقتصاد مُنْتِج وقائم بذاته؟ وكيفية اســتخدام الثروة للشروع في التنمية الحقيقية، دون التســبُّب في انهيــار اجتماعي و "تأثير عكسي" لزعزعة الاستقرار السياسي؟

أدوار صندوق النقد والبنك الدوليين موضع تساؤل:

في قلب معركة الدفاع عن القِيَم الأساســية للتنمية، وحق الإنســان في عيش أفضل، تتواجد المؤسسات المالية الدولية. ففي الخطابات المُعَمَّمَة، يضع صندوق النقد والبنك الدوليين "المُعَذَّبِينَ في الأرض" في صميم اهتماماتهما؛ فالمؤسســتان تدَّعِيَان أنهما جَعَلا القضاء على الفقر هدفاً نهائياً لِمَهَمَّتِهِمْ النبيلة.

ففي هذا الصدد يؤكِّد السيد جيمس د. ولفنسون James D. Wolfensohn، رئيس البنك الــدولي، أنه تعلَّم الكثير عن الطبيعة العميقــة للبؤس من قاطنة أحد الأحياء الفقيرة البرازيليــة (الفافيلات)، وصياد "الروبيــان" الفيتنامي، وزعيم ديني إيفواري؛ حيث تعهَّد بالدفاع عن "هذه الإنســانية المشتركة"، وخاصة "محاربة الفقر بدون هوادة"(1)

1. صندوق النقد الدولي: الجدل الكبير، 25 أبريل 2001م، تاريخ الزيارة 21 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/KIS2Lq

هذه الإنســـانية العميقة التي تشـــير إلى قِيَم حقوق الإنســـان والمُواطَنة، قد لا تتفق مع الصورة المشـــتركة والقاتمة المأخوذة حول مؤسســـات "بريتون وودز"؛ فالمواطن في العالم يرى في هاتين المؤسســـتين مســـؤولاً مجرداً عادةً ما يتم وصفه بحيوان مالي منزوع العواطف والأحاســـيس الإنسانية، فَقَلَقُ هذا النمط من المؤسسات بشأنِ مؤشرات الربحية الخاصة بها، غالباً ما يكون أكثر من قَلَقِها بشـــأن مشكلات زَحْف البؤس والإيدز وغيره من مشكلات وآلام العالم الفقير والسائر في طريق النمو.

ففي تناقض تامٍّ مع الأفكار والشروط المُعْلَنة من طرف صندوق النقد الدولي، وافق مجلـــس الصندوق في العام 2000م، على قـــروض ضخمة لفائدة كلٍّ من الأرجنتين وتركيا؛ اثنين من ضمن البلدان التي لديها إمكانية الولوج إلى الأسواق المالية، وهما أيضاً من البلدان المُثْقَلَة بالديون. وذلك لاعتبارات اســـتراتيجية كما في حالة تركيا، أو اقتصادية لمنع عدوى الأزمة من الانتشـــار في أمريـــكا اللاتينية، وتهديد المنطقة الجنوبية المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، كما في حالة الأرجنتين (1).

أما البنك الدولي المتمركز بواشنطن، والمثير بدوره للجدل؛ من حيث هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على ســـلطة القرار فيه، بما يعود بالفائدة على السياسة الخارجية لواشنطن، ويجعله محطَّ كثير من الانتقادات والشكوك في توجهاته. فإنه على الرغم مـــن أن أهداف البنك الـــدولي قد تطورت مع الزمن، إلا إنها تبقى رغم ذلك عُرْضَة للانتقادات القوية من طرف عدة مؤسسات، منظمات، وجمعيات غير حكومية، التي ترى أن هذه المؤسسة المالية الدولية الكبرى تُعْلِي من شأن الاقتصادي والسياسي على نظيره الإنساني، بعكس أدبياتها ومبادئها المعلنة في تقديماتها.

1. صندوق النقد الدولي: الجدل الكبير، 25 أبريل 2001م، تاريخ الزيارة 21 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/KIS2Lq

هذان المثالان المُعَبِّران، من بين أمثلة وشـــواهد كثـــيرة تتمحور حول الأدوار المثيرة للتساؤل والانتقاد لصندوق النقد والبنك الدوليين، تجعل دورهما ينحصر وفقاً لوصف بعض المعارضين، بكونهما أداة ضغط على الدول المُقَدِّمَة لطلبات القروض، من بينها الدول العربية، وذلك بسبب قائمة الشروط والطلبات المتعلِّقة بِمَنْحِ القروض، وكيفية الحصول عليها والتدقيق في أوجه صرفها. وهو ما يُعَمِّق من تبعية الدول المُســـتدينة، وذلك وفق الشروط والمعايير التي تُحَدَّدُ مُسْـــبَقاً من قِبَل مؤسسات "بريتون وودز"، وتكون المِنَح والقروض مرهونةً بتطبيقها والخضوع لإدارتها.

والعامـــل الخَفِيّ في كل هـــذه المشروطية الصعبة، يُرْجِعُـــهُ المعارضون دائماً لرغبة صنـــدوق النقد والبنك الدوليـــين، بالإبقاء على الدول النامية والأشـــد فقراً تابعة للقوى الكبرى المُهَيْمِنَةِ. فلا تســـتطيع الدولـــة المُقْتَرِضَة إنجاز شيء يُؤَثِّر إيجاباً في اقتصادها وسياســـتها، وحتى في قُدُراتها لتحسين تدخلاتها الاجتماعية إلّا بما تُمْلِيه عليها المؤسســـات المُقْرِضَة. وبذلك تكون الدولـــة تابعة طيِّعة للأوامر المباشرة وغير المباشرة، دون قدرة على الرفض أو المراجعة. بل إن دور المؤسستين المذكورتين، وفقاً للمعارضين، يَكْمُن في تكريس الحفاظ على بلدان العالم الثالث كعملاء لصالح العالم الغربي المتقدِّم، فالمعونة الإنمائية دائماً ما تَستجيب لغرض سياسي لا يمكن إخفاؤه.

في حـــين يؤكد آخرون على انكباب مؤسســـتي التمويل الدوليتـــين، كلٌّ في مجال تخصُّصه، على دراسة الوضعيات الاقتصادية قبل تقديم القروض التي تتميز بفائدتها المنخفضة، بالإضافة إلى التزامهما بتخصيص مِنَح ومساعدات فنية واستشارية للدول النامية، وذلك بهدف النهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق تمويل المشـــاريع التنموية والخدمية في الدول الفقيرة والأشد فقراً، وذلك في انسجام تامٍّ مع أدبياتها التقديمية وأهدافها المُعلنة.

المطلب الثاني

الآثار الناشئة عن القروض الدولية

لا يمكن أن تَمُرَّ دراسةٌ أو تقريرٌ حول القروض المقدَّمَة إلى الدول النامية، ومعها الدول العربية، دون التطرُّق إلى الآثار المتعلِّقة بها؛ حيث إنَّ الجانب السلبي يَطْغَى على أيِّ منحىً إيجابي قامت على أساسه هذه القروض.

ولعـــل الواقع وطريقة التعامل مع هذه القروض، يعطي أمثلة كثيرة انحرف فيها منح الديون عن السياق الذي وُجِدَتْ لأجله، وذلك لاعتبارات كثيرة. فمثلاً، شهدت الدول الناميـــة عامي 2004 - 2005م تطوراً ونموّاً اقتصادياً، بيدَ أنَّ السياســـة المتُّبَّعَة في صندوق النقد والبنك الدوليين جعلتها مقيَّدَة رغم هذا التطوُّر، كما أبقتها على طابع التبعية والوصاية داخلها، فلم تستطع هذه الدول القيام بقرار أو أي نشاط اقتصادي أو مالي دون العودة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين.

وهو ما يشـــير إليه المعارضون، بالإطار المخفي تحت بنود الخوف على المصالح للدول النامية، ورعايتها، ومواكبة سياســـاتها الإصلاحيـــة. وفي النقاط التالية يمكن إلقاء الضوء على أبرز الآثار السياســـية والاقتصاديـــة والاجتماعية للقروض على الدول النامية عموماً، والعربية خصوصاً.

أولاً: الآثار السياسية:

- زيادة قوة وسيطرة الدول المتقدِّمة على الدول النامية ودول العالم الثالث، وذلك بدعوى المواكبة والرقابة على السياسات المالية، وضمان استرداد ديون المؤسسات التمويلية الدولية التي تُسيطر على أغلبية أسهمها.

- زيـــادة هامش المناورة وحرية تصرُّف كبار صانعـــي القرار الخارجيين للتدخل وزيادة الضغط السياسي على الدول المَعْنيَّة بأزمة الديون.
- تلعَبُ الدول المتقدمة والدائنة عبر صندوق النقد والبنك الدوليين، دَوْرَ الشرطيِّ الاقتصادي، والذي يُلْـــزِمُ الدولَ المَدِينَةَ باتباع سياســـات وتوجهات وقرارات معينة(1).
- المســـاس بالسيادة الوطنية للدول المَدِينَةِ، والتأثير على استقلال القرار السياسي فيها؛ عبر تقييد الأداء الاقتصـــادي، وفَرْض تبعيتها للدول الأعضاء المُهَيْمِنَة في توجهات الصندوق والبنك الدوليين.

ثانياً: الآثار الاقتصادية:

- زيادة معدلات التضخم، وتخفيض قيمة العملة المحلية مقارنةً بالعملات الصعبة.
- هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج، ونقل حساباتهم إلى بنوك خارجية.
- التبعية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية لصندوق النقد والبنك الدوليين.
- مبادلة الدَّيْن الخارجي المطلوب من القروض بأصول إنتاجية استراتيجية متعلقة بالدولة، مما يَفرِض السيطرة والتدخل الأجنبي عليها.
- زيادة وتفاقم القروض تزيد من الضغوط على الحركات الاقتصادية والسياسية، وتجعلها تحت الشروط والسياسات التي يَفرضها صندوق النقد والبنك الدوليين.
- مُرَاقَبَة الاستراتيجيات الاقتصادية للدول من خلال تقديم القروض.
- الاستحواذ على الإنتاج المحلي، وتقليص الموارد المالية التي يمكن استخدامها في الادخار أو الاستثمار.
- اعتماد سياسات الصَّرْف في الدول المَدِينَةِ على القرارات التي تُصْدِرُها المؤسسات التمويلية الدولية.

1. صندوق النقد الدولي: شرطي الديون، متاح على الرابط التالي: goo.gl/XPn5oe

ثالثاً: الآثار الاجتماعية والمعيشية:

رغم تزايد اهتمام صندوق النقد والبنك الدوليين بالجانب الإنســـاني المتعلِّق بالتنمية والتعليم، حسب أدبياته التقديمية المُعْلَنَة، وتأكيدهما العمل على تمويل المشاريع الحكومية في هذين المجالين الاجتماعيين، مع التركيز أيضاً على شـــعار مكافحة الفقر في العالم الثالث، فإنَّ الوقائع والأمثلة تُعْطِي صورةً مخالفةً وقاتمةً في هذا الصَّدَد، عبر ما يلي:

- صعوبة تنمية الموارد البشرية لاســـتنزاف المصادر المالية في رَدِّ الديون، بدلاً من الاستثمار في رأس المال الفكري والاجتماعي للدول.
- زيادة معدلات الفقر والبطالة، واختلال التوزيع الهرمي لطبقات المجتمع وتفاوت الدخل بِنِسَبٍ مرتفعة.
- تدهور مستويات المعيشة، وتزايد البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، في ظل الركود والانكماش وارتفاع معدلات الأسعار.
- تقليل معدلات الإنفاق العام، لا سيما لصالح الفئات الأقل دخلاً، مع التوجه نحو إلغاء الدعم السلعي وتقليصه لأقصى حد ممكن.
- تخفيض معدلات التوظيف، وترك الســـوق مفتوحاً أمـــام المزيد من ارتفاعات الأسعار بدون ضوابط أو قيود حكومية

رابعاً: القروض والمشروطية:

تطلب الدول النامية أو الفقيرة القروض من أجل النهوض بمشاريعها التنموية، وتحسين مســـتوى الحوكمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها. بَيْدَ أنَّ للقروض متطلباتٍ وأحكاماً يضعها صندوق النقد والبنك الدوليين مما يجعل هذه الغاية تغدو صعبةَ المنال، فتنحرف الغاية اضطراراً أو إجباراً إلى تطبيق وتلبية هذه الشروط والمتطلبات بدلاً مما وُجِدَتْ لأجله، ومن هذه السلبيات (1) :

1. المرجع الســـابق، وانظر أيضاً: ســـيد شوربجي عبد المولى، "المديونية الخارجية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في بعض المجتمعات العربية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المملكة العربية السعودية، مجلد 7، عدد 14، 1999م، ص ص 85 - 87.

- تُقَيِّدُ دور المؤسسات السياسية الوطنية، وتَحُدُّ من تطوير المؤسسات الديمقراطية المسؤولة عنها.
- صعوبـــة الوفاء بالكثير من الشروط، والتي تغدو عائقاً أمام صُنْع القرار وخطة الإصلاح.
- تُعَلِّق الإصلاحات السياسية بالقرارات الخارجية، مما يُضْعِفُ القرارات الداخلية ولا يتيح إمكانية تطويرها.
- تدخـــل القروض الخارجية بالأصول الداخلية للدولة، مما ينتج عنه امتلاك هذه الأصول والموارد الرئيســـة في الدولة لصالح الدول المُقْرِضَة، وهو مما يزيد في إضعاف سيادة الدولة.
- انحراف عملية الإصلاح والتطوير في الدولة النامية أو الفقيرة إلى تتبُّع السياسات الخارجية والأحكام المتعلِّقة بالقروض.
- تَضَعُ الدول المُقْرِضَة شروطاً تَفْرِضُها على الدول المُقْتَرِضَة، من ضمنها:
    1. عودة تدفُّق الائتمان إلى القطاع العقاري.
    2. شفافية أكثر للعمليات الحكومية.
    3. إعادة هيكلة مؤسسات الدولة.
    4. التوسُّع في الخصخصة.
    5. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
    6. إجراءات التكيُّف المالي.
    7. تخفيض التضخم في إطار الخطة الهادفة إلى مواجهة التضخم.
    8. التركيز على النتائج بدلاً من الأنشطة.
    9. التبعية لصندوق النقد والبنك الدوليين والأحكام والقوانين التابعة لهما والدول المنتسبة فيهما.

المطلب الثالث

القروض.. آثار ونماذج أخرى

إنَّ الوقوع تحت قرارات صندوق النقد والبنك الدوليين، الموصوفة بالقاسية، من طـــرف المعارضين، أفْرَزَ نماذج معروفة في تاريـــخ التمويل الدولي بدءاً بالأزمة الاقتصادية في المكسيك، وانتهاءً بمصر التي لها قصة طويلة مع القروض والتمويل الـــدولي، مُتَصَدِّرَة بذلك الدول العربية في هذا المجال، لا من حيث إجمالي مبلغ القروض، بل أيضاً من جهة الآثار الاجتماعية والسياسية، التي دفعت ثمنها باهظاً من استقرارها وفُرَص تقدُّمها الضائعة (1).

ففي الفترة بين 1994 و1995م، عرفت المكســـيك هزَّة اقتصادية ثانية، وهي التي لم تتعافَ بعدُ من هـــزَّة الثمانينيات (2)، والتي لم تنفع معها وصفات الصندوق والبنك الدوليين ولا التدخلات الخارجية.

وهـــذه المرة أَفْرَزَ الانخفاضُ المفاجئ لعملة البيزو المكســـيكية جملةَ آثارٍ خطيرة، لم يتوقف ضررُها الكبير عند حدود الاقتصاد الفعلي لهذا البلد، بل امتدَّتْ تداعياته إلى أمريكا الجنوبية، وأيضاً إلى دول العالم. مما أجبرَ بيل كلينتون؛ رئيس الولايات المتحدة

1. قليل من التاريخ: تدخلات صندوق النقد الدولي، 20 أكتوبر 2015م: goo.gl/O4GRy6
2. في 22 أغسطس 1982م، طلبت المكسيك، التي وجدت نفسها عاجزة عن الوفاء بأقساط مديونيتها، تأجيلاً لأداء ديونها؛ حيث إجمالي مديونيتها فاق آنذاك خط الخطر الأحمر بـ 86 مليار دولار، بما نسبته 70 % من ناتجها الداخلي الخام. (انظر في ذلك: حســين سرميك، "كيف يُقَوِّض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الديمقراطية ويدمران حقوق الإنسان"، صحيفة دنيا الوطن، 10 أبريل 2016، تاريخ الزيارة: 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CZXF6L).

الأمريكية آنذاك، على التدخل لوقف هذه الأزمة العاصفة، مقدماً 50 مليار دولار إلى المكسيك بعد أسبوع من بداية الأزمة، إضافة إلى 18 ملياراً أخرى من خلال صندوق النقد الدولي، على أســـاس اعتماد حزمة إصلاحـــات اقتصادية وتقويمات هيكلية، أضرَّت بالجانب الاجتماعي، وساهمت في انفجار احتجاجات اجتماعية صدامية. (1)

أما النموذج التركي، فيُفْصِحُ عن تدخُّل البنك المركزي ســـنة 2000م، لمنع إفلاس العديد مـــن البنوك المتضرِّرَة جَرَّاءَ التراجُع الحادِّ في أذونات الخزانة، والذي يعود إلى المبيعات الضخمـــة من طرف بنك ديمـــير Demir bank، الذي كان يعاني من نقص في الأموال. وقد أثار هذا التدخُّل مخاوف المستثمرين الدوليين بشأن قوة النظام المصرفي، مما جعَل تدفقات رأس المال التركي نحو الخارج تتخذ طابعاً متسارعاً، مما دفَع السلطات المعنية إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، الذي منَحها مساعدةً بقيمة 11 مليار دولار. (2)

وهنا تُمَثِّل تركيا نموذجاً صارخاً على فشل صندوق النقد الدولي في مخططاته المفروضة أو المُتَّفَق عليها لإعادة الاســـتقرار الاقتصادي، والتي تَضَعُ أهدافاً لها تتمثل في؛ تقليص التضخُّـــم، وفرملة دينامية القروض العمومية المتنامية، تعتمد مرونةً نســـبيةً في تدبير السيولة المالية الداخلية والخروج المُعْلَن من نظام الصَّرْف شِبْه المستقر في أجل 18 شهراً. وعلى العكس من ذلك، وَقَعَتْ تركيا في أكبر أزمةٍ ماليةٍ في تاريخها منذ الحرب العالمية الثانية، والتي بلغت ذُرْوَتها في شهر فبراير 2001م (3)، تخلَّصَت منها بجملة قرارات

1. كيـــف أصبح صندوق النقد الدولي لاعباً أساســـياً في إدارة الأزمات؟، شـــبكة النبـــأ المعلوماتية، 9 أكتوبر 2017م: http://cutt.us/nXGHU
2. م. محمد غسان الشبوط، تركيا ما بين الماضي والحاضر: الاقتصاد التركي والاستثمارات الأجنبية "الدوافع والمعوقات"، المركز الديمقراطي العربي، 2 يوليو 2015م: goo.gl/XuwWyy
3. شـــهدت تركيـــا أزمـــة اقتصادية خطيرة في مطلع العام 2001م؛ حيث فقـــدت الليرة التركية 40 % من قوتها أمام الدولار الأمريكي في أســـبوعين فقط، مع درجة عالية من التضخم، رافقها إفلاس الكثير من الشركات والمصانع، كما أقفلت آلاف المحلات أبوابها، وزادت نسبة البطالة زيادة كبيرة. ورافق ذلك زيادة الضرائب التي أثقلت كاهل الشعب ولا سيما من ذوي الدخل المحدود، وتحولت الأزمة من أزمة اقتصادية إلى أزمة سياسية، فزادت المظاهرات الاحتجاجية في العاصمة أنقرة وفي جميع المدن التركية مطالبة الحكومة بالاســـتقالة. (لمزيد من التفصيل، ينظر؛ أورخان محمد علي، الأزمة الاقتصادية التركية.. الأسباب والتوقعات"، الجزيرة. نت، فبراير 2001، تاريخ الزيارة 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5mskJk).

اقتصادية سيادية، واستغلال أمثل لمصادر وفواعل القوة الناعمة التركية المتنوعة في عهد حكومة العدالة والتنمية، بَوَّأتها مراكز متقدِّمة في عدة مجالات. (1)

علـــماً بأن دولاً كالأرجنتين والبرتغال واليونان (التي تعيش حالة إفلاس رغم اجتهادات المنظومة الأوروبية، ومعها مؤسسات القروض الدولية)، وأيضاً دولاً إفريقية تقع في أسفل لائحـــة الفقر، لم يكن حَظُّهَا ولا إرادتها مثل حَظِّ وإرادة تركيا، ولم تَخْرُجْ بَعْدُ من دوَّامة الأزمات والديون، رغم قيود واستشارات صندوق النقد والبنك الدوليين. هذان الأخيران لا يتحملان المسؤولية كلياً في ما يقع؛ نظراً لتداخل العوامل السياسية والاقتصادية، وأيضاً غياب إرادة الإصلاح وأُسُـــس الحوكمة الجيدة، والإصرار على إهدار الموارد في نزاعات وأمور بعيدة عن التنمية، كما في حالة البلدان العربية والإفريقية المعنية.

في حين يبدو النموذج المصري جامعاً لكل الأزمات التي يمكن أن تحصل لدولةٍ فاقت الخطوط الحمراء للمديونية العامة التي بلغت تقريباً 100 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي في صيغة "أزمة سيولة وأزمة الديون" (2)، هذه الأخيرة يمكن إسقاطها على سلوك المستهلكين والمستثمرين في مصر معاً.

والأُفُق في هذا الصدد مسدودٌ؛ إذ لا توجد مؤشرات على خروج قريب من أزمة الدَّيْن المتجذرة. فكل أزمات التضخُّم ونُدْرَة العملة الصعبة، وكساد الأسواق تَنْبُعُ في مصر من أصلٍ واحد؛ تَرَاجُع الإنتاج، سواءً المخصَّص للتصدير أو لتعويض الواردات.

وإذا لم تعمـــل البنوك التجارية في مصر على توفير بيئة صالحة للإنتاج، فلن يكون هناك حَلٌّ وشـــيك للأزمة. بمعنى أن المؤسســـات المالية المصرية التي ظلت تَستثمر في شراء ســـندات وأذونات حكومية تصبُّ في تضخيم الدَّيْن المحلي، يجب أن تُحَوِّل

1. د. رواء زكي يونس الطويل، تركيا وصندوق النقد الدولي (2000 - 2002 م)، مركز الدراســات الإقليمية، جامعة الموصل، نسخة رقمية متاحة على الرابط التالي: http://cutt.us/AqC6l
2. مدحت نافع، "مصر من أزمة السيولة إلى أزمة الديون"، مصر العربية، 03 ديسمبر 2016م، تاريخ الزيارة 21 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/GnJc3I

ضرورةَ الودائع إلى قروضٍ مُنْتِجَةٍ تدور في فلك الاقتصاد، وتعمل بالتالي على زيادة النمو، والتشغيل، وخَلْق فُرَص العمل، وتلافي الاعتماد على الاستثمار في كُتَل إسمنتية غير مأهولة نتيجة ضعف القدرة الشرائية، تُغذِّي الفقاعة العقارية بخلق ائتمان وَهْمِيٍّ يزيد من خطر تفاقم الأزمة.

وقبـــل اللجوء إلى المديونية "المُوَرِّطَة" لدى صنـــدوق النقد والبنك الدوليين كدائني "الملجأ" أو "الحل" الأخير على الصعيد العالمي، على الدول النامية والفقيرة والأشـــد فقـــراً (نعني بها الـــدول العربية في المقام الأول على اختـــلاف تصنيفاتها في هذا الإطار)؛ أن تســـعى لتركيز جهودها على النهوض والتنمية المجتمعية بما يتوفر لديها من مصادر وطاقات بشرية.

كما تَجْدُر الإشـــارة أن الصعوبات والعقبات من أجل الحصول على القروض المأخوذة من صندوق النقد والبنك الدوليين ليســـتا بالأمر السيئ والمشبوه على الإطلاق، بِغَضِّ النظـــر عن الخلفيات غـــير الاقتصادية الموجودة دائمـــاً في موازين صراع القوى والاســـتراتيجيات المرجِّحَة للمصلحة القومية أولاً، فالمؤسسة التمويلية لها الحقُّ في إدارة مواردهـــا وحمايتهـــا بالطريقة التي تَرَاها مُثْلَى؛ حيث تَجْدُر الإشـــارةُ إلى أنَّ المشـــكلات النابعة من أداء أقساط وفوائد القروض، ناجمةٌ أيضاً عن سُوءِ استخدام هذه الدول للقروض الممنوحة لها، واستثمارها في الجانب الاستهلاكي قليل الفائدة، بدلاً من دعم الاستثمار الحقيقي المعتمِد على مصادر الدولة وثرواتها.

المطلب الرابع

معضلة الدَّيْن الخارجي في دول المنطقة

مـــن المعلوم أنّ الوضع الاقتصادي الذي تمُــرُّ به أيُّ دولةٍ يجعلها أمام ضغوطات من سوقي العرض والطلب الداخلي على السواء، مما يضطرها إلى طلب القروض الخارجية لســـداد هذا العجز عن طريق المشاريع التنموية التي ترغب في تطبيقها بعد التخطيط لها.

وفي هذه البيئة الاقتصادية، غير السَّوِيَّةِ، تنشأ المشكلات الاجتماعية كسبب أو نتيجة، فنرى مثلاً، الطبقات الغنية تزداد غِنىً بســـبب ما تمتلكه من رؤوس أموال وشركات تقـــوم بإدارتها، إما داخلياً أو خارجياً، حســـب الظروف، من جهة. ومن جهة أخرى تغدو الطبقة الفقيرة أكثر فقراً، وبينهما الطبقة المتوســـطة، وغالباً ما تتآكل هوامش تميُّزها في مرتبة بين المرتبتين، ويتم جرُّها إلى الأســـفل فيزداد خط الفقر اتســـاعاً وهوةً؛ مقارنةً بالأغنياء.
والواقع المعيشي للمجتمعات العربية هنا يتأثرُ بعدةِ عوامل، أسباب، ونتائج اقتصادية. ويزيد الطين بِلَّةً، أنه إذا أضفنا إليها التهميش الســـياسي والجَوْر الاجتماعي، فتتضح أســـباب تُفَسِّر تشكيل الجماعات المتطرفة وتفريخ الإرهاب، وزيادة تدفقات الهجرة غير الشرعية، وجحافل العاطلين، وأيضاً استفحال الأنشطة غير الرسمية والقانونية.

إنّ معضلة الدَّيْن الخارجي ليســـت مقتصرةً فقط على جانب سداده، وما يترتب على ذلك من فوائد مترتبة تُدخِل المَدِينَ في دوَّامةٍ يَصْعُب الخروج منها وحسب. بل أيضاً

سوء توظيف هذه القروض؛ فالدول الفقيرة والنامية عادةً ما تُوَاجِه عائقاً في تطبيق خطط مشاريعها التنموية. ونتيجة لذلك، وعكس الاستثمار الأمثل للموارد، يتم إهدار الكثـــير من الوقت والمال دون جدوى أو طائـــل. ليقتصر الصَّرْف على الاحتياجات الاعتيادية، والتركيز على الاستهلاك وما يحتاجه السوق، وليس على ما يمكن إنتاجه واستثماره حقاً.

وعليه، فإن ســـوء توظيـــف القروض يُعْتَبَرُ نقطةً مهمة جـــداً، ولا يمكن إهمالُها أو التغافلُ عنها. وكثير من الدول ركَّزَت على استيراد السِّلَع باهظة الثمن، من المنتجات الاســـتهلاكية والكمالية، على حساب تصدير مواردها الأوّلية وموادها الخام بأسعارٍ زهيدة لا تُذْكَر مقابل القيمة الفعلية لها، مما عرَّضَها لأزمات اقتصادية نتيجة اختلالات هيكلية تتعلق بالميزان التجاري وميزان المدفوعات فيها.
فيما الفســـاد المالي والإداري الموجود في غالبية الدول النامية والفقيرة، يُجْهِزُ على الجـــزءِ الأكبر من القروض قبل أن تصل إلى الغاية التي تَمَّ الاقتراض على أســـاس تحقيقها، مما يزيد فجوة التخلُّف في مقابل عملية تنموية من الناحية المالية، التنفيذية والإدارية، مطلوبة وغير ممكنة التحقيق! ولا تقف الأمور عند هذا الحدِّ من الفساد في استغلال القروض، وإنما في المشاريع ذاتها، فالاستنزاف يَطَالُهَا أيضاً؛ لأنّ إنتاجيتها تكون محدودةً، ولا يمكن التعويل عليها على المدى البعيد، فتكون بذلك قليلة الفائدة من ناحية الاستثمار والتنمية المطلوبة، وأيضاً العائد المالي المستخرَج منها.

المطلب الخامس

الدول العربية ومشروطية الحصول على قرض

تتفاقــم الأوضاع في الدول العربية الناميــة أو الفقيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية، وتلجأ كل مَرَّةٍ إلى القروض الخارجية؛ ظناً منها أنّ الأمور قد اختلفت، وقــد يكون الحل فعلاً عبر التقيُّد بهذه القــروض. وبعض ما تُصرَف فيه هذه القروض مُتَعَلِّقٌ بالتســليح والأمن عوضاً عن صرفها على الاحتياجات الأساسية للمواطنين من غذاء ودواء، ورعاية صحية وتعليم، وغيرها. وهو ما يُعْتَبَرُ استنزافاً لميزانية هذا القرض، إضافةً إلى العجز المستفحِلّ أصلاً.

الأمرُ الذي جعل مُهْتَمِّينَ ومُخْتَصِّينَ اقتصاديين عديدين، يَقْرَعُونَ أجراس الخطر بشــدة حول التهديد الجدِّي لتماسك الكيانات العربية التي تُوشِك أن تقتلعها رياح التغيير بشكل غير مسبوق في المنطقة، خصوصاً وأن موجات الربيع العربي الثائر ليست ببعيدة عن التجدُّد. فبعد الإطاحة بالرئيس المصري الأســبق حســني مبارك(1) في مصر عام 2011م،

1. محمد حسني مبارك من مواليد مايو 1928م في قرية كفر المصيلحة في محافظة المنوفية، شمالي القاهرة، حصل عــلى البكالوريــوس في العلوم العســكرية عام 1948م، ثم حصل على درجة البكالوريــوس في العلوم الجوية عام 1950م من الكلية الجوية. تدرج في سُلَّم القيادة العسكرية حتى عُيِّنَ رئيساً لأركان حرب القوات الجوية المصرية، ثم قائداً للقوات الجوية ونائباً لوزير الدفاع عام 1972م، شارك في التخطيط لحرب 6 أكتوبر 1973م، ثم حصل على رتبة فريق في عام 1974م، قبل أن يختاره الرئيس المصري الأسبق أنور السادات نائباً له في عام 1975م. وفي 14 أكتوبر 1981م أدَّى محمد حسني مبارك اليمين الدستورية كرئيس للبلاد واستمر في هذا المنصب لمدة ثلاثة عقود حتى تنحى عقب ثورة يناير 2011م. (لمزيد من التفصيل، ينظر؛ نبذة عن الرئيس المصري الســابق حســني مبارك، بي بي سي عربي، 29 نوفمبر 2014، تاريخ الزيارة 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5yQHkf).

لأسباب اجتماعية اقتصادية مغلَّفة بشـــعارات سياسية، لم يُسْفِر لقاء صندوق النقد الدولي، من خلال نائب مديرها للشرق الأوســـط وآســـيا الوســـطى، بمدينة دوفيل الفرنســـية عن أيِّ تدبير يَصُبُّ في صالح الشرائح الاجتماعية الفقيرة (1)، ويَهُمُّ هذا مصرَ في المقام الأول من حيث ترؤسها لائحة البلدان العربية المتلقية لأكبر نسبة من القروض والشروط المصاحبة لها. ومِن ثَمَّ تَمَّ التأكيد مجدداً على وجوب اســـتبدال الدعم الحكومي بأساليب أخرى.

فبعد مفاوضات التوصيات المرفَقة للقرض بين صندوق النقد الدولي ومصر لم تُسْفِر المفاوضات عن أيِّ نتيجة بسبب الحراك الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي الذي طَبَعَ الشـــارع المصري آنذاك، والذي حرَّكه في الماضي تدابير مماثلة تُقَلِّص تدريجياً من تدابير الدعم الحكومي في مادة الخبز وغيرها الســـلع الاســـتهلاكية والحماية الاجتماعية، وإطلاق يد القطاع الخاص في الأسواق.

ما أدَّى إلى زيادة في أسعار الطاقة، وتخفيض قيمة العُمْلَة، وارتفاع أسعار المعيشة. فيما تَمَّ تكريس المزيد من التقشُّـــف الصارم في الموازنة العامة للدولة عن الفترة 2015 - 2016م للحَدِّ من تضخم الأجور في القطاع العام، وخفض ميزانيات الصحة والتعليم. وهو ما كان له كبير الأثر في تعميق الجراح الاجتماعية والاقتصادية المصرية (2).

وهنالـــك العديد من الـــشروط المتعلِّقة بالقروض، تتعلق أولاً بالجانـــب التقليدي للديون الخارجية. ويتداخـــل في هذا الجانب معايير عِدَّة، تتعلق بالجهـــة المُقْرِضَة: كالحكومات والمؤسســـات الإقليمية مثلاً، والتي تتوقف فيهـــا شروط الإقراض على طبيعة العلاقة بين حكومة الدولتين؛ المُقْرِضَة والمُقْتَرِضَة، والمصالح الاقتصادية أو السياسية، وفي الغالب تدور

1. "صندوق النقد الدولي يتوصل إلى اتفاق تمهيدي مع مصر حول قرض بقيمة 4.8 مليار دولار"، منتدى صندوق النقد الدولي، 20 نوفمبر 2012، تاريخ الزيارة 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: (goo.gl/cYFPaa).
2. عمـــرو عـــادلي، حمزة المؤدّب، لماذا الإصلاحـــات الاقتصادية المؤلمة أقل حَرَجَاً (أو خطورة) في تونس عنها في مصر، مركز كارينجي للشرق الأوسط، 31 مارس 2017م، تاريخ الزيارة 3 فبراير 2018م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/h3kWY

الشروط حول سـعر الفائدة وآجال السـداد والضمانات وفترات السماح، ويمكن أن تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد منتجات معينة من الدولة الدائنة أو نقل هذه الواردات على سفنها، أو قَصْر تنفيذ المشروعات التي تُمَوِّلها هذه القروض على شركات الدولة المُقْرِضَة (1). بينما تتفاوت في حالة المؤسسات الإقليمية مثل البنك الدولي، والذي يشترط أن تكون القروض لمشـاريع التنمية والتعمير، وهذه المشـاريع تابعة لحكومة الدولة المُقْتَرِضَة وليـس لديها مصدر آخـر للتمويل. أما البنوك فشروطها تتركز على سـعر الفائدة والضمانات التي ستُقَدِّمُها الدولة المُقْتَرِضَة مقابل القروض.

وعلى الصعيد الهدفي؛ تهتم الجهة المُقْرِضَة بالأهداف التي من أجلها تَمَّ طلبُ القرض، فالجهة المهتمة بالربح سـتركز على أرباح هذه المشـاريع، ومتى سيكون أول مردود ودَخْل من هذا المشروع. وإن كانت لها أهداف أخرى فإنها ستُرَكِّز على الجوانب التي تهمها من خلال ما تُقَدِّمُه الدولة الطالبة للقرض للدولة المُقْرِضَة.

ويمكن التمييز بين شروط الإقراض وفقاً للجهة المُقْرِضَة على النحو التالي:

- **شروط العَوْن الإنمائي العربي(2):**

تسـعى المؤسسـات المُقَدِّمَة للعَوْنِ الإنمائي العربي بناءً على التمويل في إطار صنـدوق النقد الدولي، وفي التزام أيضاً لما تُطالِب به من سياسـات اقتصادية

1. ألكسـندر شـكولنيكوف وجون د. سوليفان، شروط الإقراض الدولي: بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن، 17 أبريل 2017م.
2. مصطلح يستخدمه صندوق النقد العربي للدلالة على المساعدات الإنمائية العربية التي يتم توجيهها إلى الدول المستفيدة من خلال ثلاثة أُطُر مؤسسية رئيسية؛ وهي" المساعدات الحكومية الثنائية، والتمويل الإنمائي المقدَّم من صناديق ومؤسسـات التنمية الوطنية والإقليمية الأعضاء في مجموعة التنسيق، والعون العربي المقدَّم من خلال إسـهام الدول العربية في مؤسسـات التمويل الدولية، بالإضافة إلى المسـاعدات المقدَّمة من الهيئات الوطنية الخيرية والمنظمات غير الحكومية. (انظر في ذلك الفصل الخاص بالعون الإنمائي العربي بالتقرير السنوي لصندوق النقد العربي).

تصحيحية في الدول. وتخضع القروض لموافقة سياســـات الدول العربية المُمَوِّلَة، كــما تخضع هذه الشروط لمبدأ "الثواب والعقاب". وهو ما تَســـتند عليه الدولة المُمَوِّلَة لحماية مواقفها المتعلقة بشؤونها، فتستطيع بذلك التحكُّم بمواقف وردود فِعْل الدول المُقْتَرِضَة على ما يتعلق بها.

- **شروط صندوق النقد والبنك الدوليين:**
    - خفض الدعم على السِّلَع الأساسية من محروقات وأغذية.
    - تقليل سعر صرف العملات المحلية وزيادة الضرائب.
    - خفـــض الإنفاق الحكومي خصوصاً بما يتعلـــق بالأجور والرواتب لموظفي الدولة.
    - المتابعة الدورية الحثيثة لمدى التزام الحكومات المُقْتَرِضَة بالبرنامج.
    - يتم دَفْع القروض في صورة أقساط وليس دفعة واحدة.
    - التدخُّل في السياسات الداخلية للمؤسسات الحكومية.

ويبقى مســـتقبل مشروطية الديون في ظل العولمة، رَهِينَ تطوُّر البيئة الخارجية التي تُقْرِضُ الدولَ الناميةَ، مما يؤثِّر غالباً في الاتجاه السلبي، مع وجود عَامِلَيْنِ أساسيين مؤثرين، وهما: المصالح الاقتصاديـــة للقوى الاقتصادية الدولية الفاعلة داخل هذه المؤسسات من جهة أولى. والتغيير الذي سيطرأ على دور هذه المؤسسات في المستقبل، من جهـــة ثانية. وخاصة في ظل إعادة النظر التي تتم حالياً بشـــأن دور الصندوق والبنك الدوليين.

وتبقى مســـألة التجارب غير الناجحة في الاقـــتراض، التي تخصُّ الدول العربية أو نظيرتهـــا النامية، من الممكن اختزالها في نموذجين مـــن بين مئات النماذج حول العالم. فعلى ســـبيل المثال، طلبت الأردن من البنك الدولي قرضاً لبناء ســـدٍّ على نهر الأردن، لكنَّ البنك اشـــترط موافقة إسرائيل وتعهُّدها بعدم هدمه، فكان هذا الشرط مانعاً للقرض وإتمام بناء السد.

كما عانت نيجيريا مع البنك الدولي، ولم تَستطع إدخال تحسين على أدائها الاقتصادي، مـــما أدَّى بها إلى الاعتماد أكثر على قـــروض البنك الدولي، بالإضافة لتضاؤل عدد المانحين الدوليين. وبقيت بعدها تطلب المساعدة من صندوق النقد والبنك الدوليين مراراً وتكراراً، ولكنها كانت دائماً ما تتوقف بسبب كثرة الشروط المفروضة عليها.

المبحث الثاني

سياسات البنك والصندوق الدوليين واستمرار تبعية الأمة للغرب في ظل ظاهرة قراصنة القروض

تمهيد

تبقى تَبَعِيَّة الدولة المُقْتَرِضَة إلى الدول المُقْرِضَة هي أمرٌ ضِمْنِيّ لا يتم الإفصاح عنه، لكنَّ السياســـة العامة والآثار الواقعية المترتبة عـــلى هذه القروض تُؤَكِّد ذلك. فالدول المَدِينَةُ تبقى في فَلَكِ السداد لسنواتٍ طويلة، مما يَضْطَرها لسدِّ العجز الجديد بمزيدٍ من طلب القـــروض، مما يترتب عليه من فوائد على القروض الســـابقة، وهكذا تبقى الدول بين تخبُّط القرض القديم وطلب القرض الجديد، بين العجز وبين أوراق مليئة بمشـــاريع التنمية لم يتحقق منها شيء يُذْكَر.

المطلب الأول

ماهية التبعية الاقتصادية والمالية

دخـــول الدول النامية أو الفقيرة (المَدينة) في دوَّامة القروض لا يجعلها تابعةً من الناحية السياســية فقط، وإنما مالياً واقتصادياً، فكل عامل من هذه العوامل هو مرتبط بشكلٍ وثيق بالعامل الآخر.

وترتبط القروض بقيود وشروط تَفْــرِض عليها اتباعَ تعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين تجاه هذه القروض وإمكانية الحصول عليها، كما تَفْرِض عليها سياســات وبرامج تُعمِّق من تبعية الدول المَدِينَة لرأس المال الدولي، وذلك وفقاً لشروط ومعايير محدَّدة مسبقاً منهم مرهونة بمدى تطبيقها.

ومــن نتائج خطورة القروض وتفاقم الديون الخارجية تجاوزها للحدود الاقتصادية والاجتماعيــة إلى الجانب الســياسي وصناعة القرار، مما يزيــد الضغط والتدخل الأجنبي، وهذا التدخُّل لا يتوقف بالتالي على الجانب السياسي، وإنما هو عاملٌ مؤثِّر كشرطي الســير على الجانبين الاقتصادي والمالي، مما قد يُعتبر تهديداً لأمن وسيادة الدولة في صناعة القرار واســتقلال القرار الســياسي ليس بيدها، وإنما هي تابعةٌ لقرارات دولة تَدِين لها بالمال.

ويمكن اعتبار فشــل صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق الأهداف المنشودة من هذه القروض، قد أَوْقَعَ الكثير من الدول المُقْتَرِضَةِ في عواقب القروض وقِصاصاته، دون الاعــتراف بالتقصير من جانب صندوق النقــد والبنك الدوليين، وعدم وَعْيِ الدول النامية أو الفقيرة (المَدينة)، وغفلتها؛ الأمر الذي يُوقِعها في مزيد من القروض والديون والفوائد المترتبة عليها.

مظاهر تبعية الاقتصادات العربية والإسلامية للبنك والصندوق الدوليين:

بلجـــوء الدول العربية إلى طلب القروض مـــن صندوق النقد والبنك الدوليين، تجد نفسها مُرْغَمَةً تحت ضغط الحاجة المُلِحَّة أو الأزمة الخانقة، على الرُّضُوخ لشروطهما التي تُكَرِّس المزيد من مظاهر التبعية وعواملها؛ إذ عادةً ما تتوسَّـــع حكومات الدول العربية والنامية في الإنفاق على مجالات التســـليح والتنمية بهدف ســـدِّ الفجوات التنموية وموازين القوى، بطريقة غير مدروســـة، سواءً لاعتبارات صناعة الأمجاد الشـــخصية للزعماء أو إطالة أمَد النظم الاستبدادية، الأمرُ الذي يُدْخِلُهَا في الأخير، في أَتُونِ صراعات ونزاعات أسهمت في زيادة إضعاف اقتصادات تلك الدول.

وفي بعـــض الأحيان تَتَّجِه الدولُ النامية نحو التصنيع، والذي يَقتصر في غالبيته على التصنيع الاستهلاكي الكمالي، لا التنموي الاستراتيجي؛ الأمرُ الذي يُكَرِّسُ المزيد من التبعيـــة للتكنولوجيا الغربية، واضطرار تلك الدول إلى القروض والديون لاعتبارات المُنَافَسَة مع الصناعات الأجنبية، المتفوقة عادةً، بما يستتبعها من فوائد وأرباح باهظة. هذا إلى جانب وقوع الدول النامية، ومنها الدول العربية والإسلامية، في فَخِّ الحداثة، مـــن خلال الوَلَع بتقليد الدول المتقدمة، والتي زينـــت لتلك الدول بأنَّ وُلُوج التقدُّم والتنمية لا بد أن يكون من خلال بوابتها المركزية، وقبول كافة الاستراتيجيات التنموية والخطط التقديمية التي تُقدِّمها مقترنة بالقروض والمِنَح لصالح التنمية المزعومة في الدول الفقيرة والنامية.

ولا شـــك أنَّ غالبية تلك الإشكاليات، تأتي في ســـياق تبادُل المصالح بين القوى الغربية المهيمنة وأذرعها المالية المؤسســـية حول العالم، من جهة، والحكومات غير الديمقراطية التـــي تملأ الخريطة الجغرافية للأقاليم النامية، مـــن جهة أخرى، من خلال اتفاقيات ضِمْنِيَّـــة، بين الجانبين، تَكْفُلُ تحقيقَ مصالح تلك القوى الدولية مقابل غَضِّ الطرف عن انتهاكات تلك الحكومات الديكتاتورية، حقوقياً ومالياً، سياسياً واقتصادياً، بحقِّ شعوبها. ومن ذلك يمكننا ملاحظة أنَّ الانحراف جاء بسبب بعض الأنظمة التي آثَرَتْ مصلحتها وصراعاتها الخاصة على حساب الكثير من الأمور الأخرى، مما جعَلَها تخسر اقتصادها وسيادة قراراتها الخاصة بها.

المطلب الثاني

ملامح استراتيجية التحرُّر من التبعية للبنك والصندوق الدوليين

يَهْـــدُف التحرُّر مـــن التبعية المالية لصندوق النقد والبنـــك الدوليين إلى إعادة القوة المالية والاقتصادية والسياسية لكل دولة نامية أو فقيرة، وباتباعها لسياسات التحرر المالي الخارجي على المســـتوى الدولي، فإنه يُعيدُ قُوَّتها وسيادتها إليها شيئاً فشيئاً حتى تستغني عن هذه القروض وما يترتب عليها من؛ إلغاء ضوابط الصَّرْف، وذلك باعتماد ســـعر صرف يتحدد وفق تغيرات قوى الســـوق، وفتح حساب رأس المال، بما يعني حرية انتقـــال الأموال من وإلى الاقتصادات الوطنية، وبالتحديد أكثر من وإلى الأســـواق المالية، وكذلك انفتاح الأسواق المالية، وذلك بإزالة القيود المفروضة على أســـواق الأوراق المالية، والتي مِن شـــأنها أن تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية.

وفي معرض التدليل على أهميـــة الاعتماد على الصناعة وتقوية الإنتاج المحلي، فإن أوروبـــا في بدايات النهضة الحديثة كانت مختلفة عن آســـيا في كثير من المهارات الصناعية؛ حيث كانت أوروبا تُصَدِّر بعض الأسلحة الصغيرة والتي لم تكن أفضل بقَدْر ملموس من تلك المصنوعة في آســـيا، ورغم ذلك فإن أوروبا عندما اهتمت بتطوير الإنتاج الصناعي، فاقت بعض الدول الآسيوية تقدماً وازدهاراً.
وقديماً كان رُقِيّ التجارة والمصنوعـــات اليدوية والإدارة في الصين، مقارنة بالمدن الإيطالية هو موضوع الروايات الشَّيِّقَة في نهاية القرن الثالث عشر، ولم يكن هناك أيّ إشارات إلى أنَّ أوروبا آخِذَةٌ باللحاق بالصين خلال القرن والنصف قرن التاليين.

وفي وقتٍ متأخر عن ذلك، يكتب إمبراطور الصين إلى الملك جورج الثالث عام 1793 ميلادية: "كما يمكن لســـفيركم أن يرى بنفســـه، فإننا نمتلك كل شيء، ولا نعطي أي قيمة لما هو غريب أو غير مبدع وحاذق، وليس لدينا أي احتياج أو استخدام لمنتجات بلدك"(1).

1. تيريزا هايتر، صناعة الفقر العالمي، ترجمة مجدي نصيف، الناشر Pluto Press، لندن، 1991م، ص60.

المطلب الثالث

قراصنة القروض

قراصنةُ القروضِ هم عبارةٌ عن نُخْبَةٍ تَسْــتَخْدِمُ المنظماتِ العالميةَ الماليةَ كصندوق النقــد والبنك الدوليين؛ لتحقيق أهداف خاصة وخطيرة. هدفهم الأســاس بناء إمبراطورية عالمية أو دولية لخَلْقِ أوضاع مضطربة للدول الأخرى تجعلها تخضع إجباراً لاحتكار دولةٍ مهيمنة ما أو شركةٍ احتكارية كبرى بعينها.

فمــن بين بعض أمثلة ما يقومون به، هو مَنْحُ قروضٍ تهدف في الظاهر لإقامة بِنْيَةٍ تحتية ومشـــاريع تنموية، لكنَّ هذه القروض تكون مشروطةً بأن تتولى شركات كبرى معينة لتولِّي مهمـــة إقامة هذه المشروعات، وأن تكون إدارتها تابعة لشركات محدَّدَة من طرفهم.

ويتوقف نجاح القراصنة على مدى قدرتهم في إعطاء الدول المُقْتَرِضَة قروضاً كبيرة جداً تعجز عن سدادها. وبذلك تبقى مُثْقَلَة بالديون، وتدخل في دوّامة السداد، ومن ثَــمَّ تطلب قروضاً جديدة، أو تلجـــأ إلى إعادة جدولتها، وكذلك زيادة الفوائد عليها، مما يزيد من سلطة الدول المانحة للقرض على الدول المُقْتَرِضَة، وبَسْط نفوذها عليها، وتسهيل التحكم فيها.

فقراصنة القـــروض يختلقون المبررات للقروض الدولية الضخمة ليتم مَنْحُها للدول المُقْتَرِضَة، والتي ســتضخ لها الأموال. ويكـــون عملهم مُنْصَبّاً أيضاً على إفلاس هذه الــدول التي حصلت على القروض، بحيث تبقى مَدينةً لهم إلى الأبد. فتغدو أهداف الدول المُقْرِضَة ســهلة التحقق في الدول المُقْتَرِضَة مثل إنشــائها لقواعد عسكرية أو تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية محددة.

وينهض بمهام قراصنة القروض، محترفون ماليون وخبراء ومستشارون اقتصاديون، تنحصر مهمتهم الرئيســة في سلب أموال وموارد الدول الفقيرة والنامية، من خلال واجهــة المنظمات والمؤسســات التمويلية الدولية، التي تضطلــع بتقديم القروض والمساعدات الإنمائية، المشروطة في مجملها، لتصبُّ تلك الأموال والموارد في الأخير في خزائـــن الشركات الدولية الكـــبرى، الأذرع المالية للقوى الإمبريالية المهيمنة في العالم، مســتخدمين أدوات، مالية إعلامية استشـــارية اقتصادية، تبدو احترافية، تضطلع بإقناع الزبائن، من الدول النامية، للقبول بالوصفات والاستشارات الجاهزة للتنمية، من خلال تقارير مالية مفبركة، وتوصيات استشارية زائفة، وبيوت خبرة ذات ســمعة ومكانة على الصعيد الدولي، ولا بأس من ممارسات لا أخلاقية شتى، كتزوير الانتخابات، والرشـــوة والابتزاز وحتى الاغتيالات والانقلابات العســكرية المدبَّرَة بإحكام، لِتَتَمَكَّنَ الدول الكبرى من رِقَابِ الشـــعوب البائســة حول العالم، بدعوى العولمة والقرية الكونية الصغيرة.

وفي كتاب عالِم الاقتصاد والناشِـــط السياسي والكاتِب الأمريكي جون بركنز John Perkins[1]، Confessions of an Economic Hit Man، يعترف بعض من هؤلاء القراصنـــة فيقول: "نحن نادٍ صغير نتقاضى أجوراً كبيرة لنخدع دولاً كثيرة في أنحاء العـــالم؛ لننهب منها مليارات الدولارات، جزءٌ كبـــير من عمل قرصان القروض هو إقناع قادة الدول بأن يكونوا جزءاً من شـــبكة واسعة تروِّج لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية التجارية، وفي النهاية، فإنَّ هؤلاء القادة ســـيصبحون مُكَبَّلِينَ بسلسلة من

1. جـــون بيركنز، عالم اقتصاد وكاتب وناشـــط ســـياسي وعـــالم بيئة أمريكي، من مواليـــد 28 يناير 1945م في هانوفر بنيوهامشـــير، الولايات المتحدة، من أشهر مؤلفاته كتاب اعترافات قاتل اقتصادي، الذي تربع عرش الكتب الأكثر مبيعاً، وتُرْجِم إلى ثلاثين لغة أجنبية، منها اللغة العربية تحت عنوان الاغتيال الاقتصادي للأمم. (About John Perkins, johnperkins.org, available at: goo.gl/Hb7V6i)

الديون تضمن ولاءهم، فنستطيع أن نطلب منهم ما نريد ومتى نريد من أجل إشباع حاجاتنا السياســية والاقتصادية والعسكرية، وبالمقابل فإنَّ هؤلاء القادة السياسيين يتمتعون بدعم الولايات المتحدة الأمريكية لأنظمتهم حتى لو كانت قَمْعِيَّةً، وَيُدْعَمُونَ بالمشروعات الكبــيرة في البِنْيَة التحتية التي لا تُحَقِّقُ عائداً اقتصادياً، ولكنها تُحَقِّقُ عائداً اجتماعياً تُوفِّر لهم الغطاء لاستقرارهم السياسي"(1).

وأخيراً، نَخْلُص إلى أنه إذا كانت أمثلة فشـــل صندوق النقد والبنك الدوليين واضحة للعيان عبر تجارب بلدان عديدة حول العالم مع قروضها ومِنَحها المشروطة واستشاراتها الفنية الْعَصِيَّةِ على التطبيق، وتخبُّط الكثير منها في حلقة مُفَرَّغَة من كابوس ســداد فوائد القروض أو الخروج مــن أزمة اقتصادية حادَّة للدخول في أخرى أكثر حدَّة، فإن الدول النامية عموماً، والدول العربية خصوصاً، تتحمل القسط الأكبر في العجز عن تطبيق سياسات اقتصادية ومخططات مالية شافية ووافية، بدل التشبُّث بنماذج مفروضة أثبتت فشـــلها الذريع في عدة دول، منها اليونان وفنزويلا وغيرهما كثير، بثمن باهظ على حساب الاســتقرار السياسي والاجتماعي، ناهيك عن الاقتصادي، في أوساط اتخاذ القرار بالمؤسســتين التمويليتين الدوليتين؛ حيث دمقرطة أنصبة وأصوات الدول فيها على قدم المساواة، أصبحت ضرورة مُلِحَّة.

ولهــذا ترتفع الأصوات المُعَارِضَةُ أكثر فأكــثر لتخلِّي صندوق النقد والبنك الدوليين عن مقاربتهما الشــمولية لتحرير الأسواق، وإرســاء نظام الخصخصة، والاعتراف بالخصوصيات المحلية، وأن لكل دولة، في إطار حق الســيادة، حرية تطبيق نموذجها الخــاص للتنمية. وأيضاً تطبيق إجراءات حمائية لدعم اقتصادها أمام الاقتصادات المُهَيْمِنَةِ. لا ســيما أن اســتراتيجيات الخصخصة بالجملة، من دون تبصُّر ولا إقامة

1. John Perkins، Confessions of an Economic Hit Man، Berrett - Koehler Publishers، 2004.

أنظمةٍ بديلة تَصُونُ حقوقَ شرائح واســـعة من المجتمعات العربية تعيش تحت مستوى الفقر، لها آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الوخيمة، التي تغيب عن تقنيي القروض الدولية ومخططي السياسات المالية العالمية.
ومن ثَمَّ يجب إخضاع سياســـات بديلة لسياسات التقشُّف على محكِّ التجربة وتدابير الملائمة عـــلى النحو المُوصَى به مِن قِبَل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، والتي تَحُثُّ أولاً على المرور من جسر التعاون الدولي في مادة السياســـات المالية، لا سيما إحياء الســـوق العربية المشتركة لتأمين واجهة إقليمية قوية، بهدف مواجهة التقلبات الدورية وخَلْق وظائف مستقرة، والتصدِّي لعدم الاستقرار في الأسواق المالية الدولية، وإجراء الإصلاحات التنظيمية اللازمة.

وفي هذا الصدد، فإنه مِن الأفضل الاعتماد على بعض التجارب الآسيوية الساطعة، التي أنقذت دولاً بعينها مـــن التخلف والإفلاس، ونقصد بها خبرات ماليزيا وباقي النمور الآســـيوية. والابتعاد ما أمكن عن النمـــوذج الاقتصادي القائم على الصادرات الخام وغيرها لصالح سياسات الإنتاج الوطني والتوظيف، وتعزيز السوق الداخلية، وتحسين نُظُم الحماية الاجتماعية. كما يُذكر في هذا الشأن أيضاً، مثال أمريكا اللاتينية للتكامل الإقليمي، الذي يسمح للأسواق الداخلية بالاستثمار أكبر في النظم الاجتماعية.

فيما تحمل بعض التوصيات الأخرى باعتماد سياسات اقتصادية بديلة يمكن تنفيذها في الدول العربية عبر اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية، وزيادة الإنفاق العام للخروج مـــن حالة الرُّكود الاقتصادي، وتحفيز الاقتصاد عبر تســـهيلات تســـويقية وإعفاءات ضريبية، وخَلْق فُرَص عمل مُدَعَّمَة من الدولة في القطاعات الإنتاجية.

وعلى صعيـــد آخر، ثمة أهمية مُلِحَّة لدخول المؤسســـات المالية الدولية أيضاً مرحلة إجراء خطة إصلاحية شـــامل، على صعيد هياكلها الممثلة، والمُتَّخِذَةِ للقرار، وأُسُســـها

القانونية والتنظيمية، بما يُتِيح وَضْع حَدٍّ لهيمنة الدول الكبرى على القرار الاقتصادي، ودمقرطة تقديم القروض دون خلفيات سياسية متشددة.

وقــد فتحت التحولات السياســية في العالم العربي آفــاق التغيير الاقتصادي على مصراعيه؛ فالمشــهد السياسي يتغير بقوة الحراك الاجتماعي القوي وعولمة المعلومة والأفكار، ما أتاح فُرْصَة الظهور للاعبين جُدُد في كل المجالات أوقفوا تنفيذ واحتكار جماعات المصالح القديمة في دواليب صياغة القرار السياسي والاقتصادي، وفَرَضُوا إصلاحات لا تزال تُواجِه جيوب المقاومة في مصادر وتوابع الأنظمة القديمة.
ويُوَفِّر هذا الوضع فرصةً تاريخية لإعادة النظر في الاســتراتيجية العامة للإصلاح الاقتصــادي ومعالجة القضايا العالقة منــذ فترة طويلة، مع التأكيد على الصعوبات الموجودة في طريقها، والتي تستمد صلابتها وثباتها من الدعم الخارجي المباشر منه وغير المباشر، وعلى رأســه تداخل مبادئ المؤسســات الدولية الكبرى مع ممارسات وتطبيقات تجرُّدها من مصداقيتها.

الفصل السادس

أسباب المديونيات الخارجية في الدول النامية .. وآثارها

◄ **تمهيد**

◄ **المبحث الأول: أسباب المديونية الخارجية**

- المطلب الأول: أسباب تفاقم أزمة المديونية في البلاد العربية
- المطلب الثاني: الأسباب السياسية والاجتماعية لتفاقم أزمة المديونية

◄ **المبحث الثاني: آثار المديونية الخارجية على الدول النامية**

- المطلب الأول: المديونية الخارجية وخطط التنمية
- المطلب الثاني: الديون الخارجية وتبعية الاقتصادات العربية
- المطلب الثالث: تأثير الديون الخارجية على المجتمع العربي
- المطلب الرابع: تأثير الديون الخارجية على السياسة العربية

◄ **المبحث الثالث: الحلول المقترحة لأزمة المديونية**

- المطلب الأول: إعادة جدولة الديون
  - كيفية إعادة الجدولة
- المطلب الثاني: أنماط إعادة جدولة الديون
  - شروط إعادة الجدولة
- المطلب الثالث: تبديل الديون
  - إعادة شراء الديون
- المطلب الرابع: إيجاد بديل لنظام القروض

الفصل السادس
أسباب المديونيات الخارجية في الدول النامية .. وآثارها

تمهيد

شـــهد عام 1982م فصلاً ســـاخناً من فصول أزمة الديون التي تطفو على سطح العلاقات الدولية بين الحين والآخر، وذلك عندما أعلنت المكسيك عن قرار تعليق دفع فوائـــد خدمة دَيْنِها الخارجي؛ ليكون بمثابة إفلاس للدولة، وفشـــل لنظام القروض الدولية نفسه(1).

وفي الواقع، فإنَّ العديد من البلدان النامية، ومن بينها العربية، تكافح في إنهاك واضح من ضغط الديون الخارجية؛ حيث لم تَعُدْ قادرةً على استيفاء حجم الفائدة المُتضخم دون توقُّف، والتي نجمت عنها آثار اقتصادية وخيمة، أثَّرت سلباً على الاستقرار والأمن الاجتماعي، وتتلخص في شـــقين؛ أولهما: انخفاض عائدات التصدير في دول العالم الثالث. وثانيهما: ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض تدفقات رأس المال بكل سلبياته.

ولقد تفاقمت هذه الأزمة وغيرها في التســـعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فبدلاً من أن تَحُدَّ من التفاوتات الاقتصادية الصارخة، فإنَّ القروض التي خُصِّصت لمســـاعدة البلدان النامية "العالم الثالث"، كان لها تأثير عكسي عـــلى زيادة فجوة التنمية بين البلدان المتقدمة (الشـــمال) والبلدان النامية

1. سبق التعريف بأزمة المكسيك مع صندوق النقد الدولي في الفصل السابق.

(الجنوب)، بما أن هذه الأخيرة كانت الأكثر تضرُّراً، ووجدت نفسها مضطرةً لدفع مبالغ ضخمة بالمقارنة مع دخلها المحدود.

لقد كان من الصعب على الدول الاستعمارية فيما مضى، أن تترك ما اكتسبته بالقوة والدهاء على الأرض من موارد طبيعية ومساحات شاسعة من أراضي الدول المستعمرة، دون مقابل، وذلك في إطار تحقيق السلام والاستقرار العالمي المزعوم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.
لهذا قامت الدول الاستعمارية بتطبيق نوعٍ جديدٍ من الاستعمار، يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد، المال الممنوح (المساعدات)، والمديونية الخارجية، التي تفاقمت وأصبحت خطراً يهدِّد استقلال القرار والإرادة السياسية في الدول النامية بشكل كبير، مما جعَلها ترزح تحت وطأة الديون، وتدور في دائرة مُفرغة من جدولة الديون، وطلب قروض جديدة لتسديد فوائد الديون القديمة المتراكمة، دون أيّ بصيص للخروج من هذا النفق الحالك الظلمة.

في هذا الفصل؛ سوف نستعرض جملة من أسباب اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وآثار ذلك على الدول الفقيرة والنامية، ومنها الدول العربية، التي عادةً ما تتكبد أعباء خدمة الديون الخارجية المتفاقمة، بشكل فادح، على مدار عقود خلت، وحتى وقتنا هذا؛ الأمر الذي يؤثر، سلباً، على استراتيجيات التنمية المستدامة وبرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وخطط رفع مستوى الدخل والمعيشة للمواطنين، ويضعها، في المجمل، تحت هيمنة الدول الدائنة الكبرى وأذرعها من مؤسسات التمويل الدولية.

ثم يقدم الفصل اقتراحات لحلحلة إشكالية المديونية وأزمات الديون والاقتراض الخارجي؛ من خلال خطط إعادة الجدولة أو إعادة تمويل الدول المتضرِّرة من التزامات الأداء بوسائل أخرى، غير الديون، على غِرَار السوق الثانوي لسندات

الديون، والذي يهدف إلى تقليص مخاطر الاستدانة المُفْرِطَة؛ حيث بدأت إرهاصاته في الظهور منذ العام 1982م، كبديل آخر للقروض الدولية، من خلال تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات.

ويضطلع هذا الفصل بدراسة وتحليل واقع الخبرة العربية والإسلامية على صعيد التعامل مع القروض الدولية، لا سيما تلك المُبْرَمَة مع المؤسسات التمويلية الكبرى، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كإطارٍ تطبيقي للدراسة، على الصعيدين العربي والإسلامي، وكذا الدولي.

ويناقش الفصل إحدى أبرز الخبرات العربية الإسلامية الفاشلة في مجال الاقتراض من المؤسسات التمويلية الدولية، وهي الخبرة المصرية؛ من خلال استعراض تاريخ مصر مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، منذ حقبة الخمسينيات من القرن الماضي، وصولاً إلى أحدث حلقات الاقتراض المصري من تلك المؤسسات والمتمثل في قرض العام 2016م.

ثم ينعطف الفصل لدراسة وتحليل واحدة من أهم الخبرات الناجحة على صعيد التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية، ألا وهي الخبرة التركية، التي تجاوزت نجاحاتها السياق العربي الإسلامي، لتصبح واحدةً من أكبر الخبرات الدولية الناجحة في الخروج من نَفَق القروض المظلم، والتحول من بلد مَدِينٍ إلى بلد دَائِنٍ لصندوق النقد الدولي، كلُّ ذلك في إطار استراتيجي اقتصادي تنموي مدروس جعل تركيا في مصافّ الاقتصادات الكبرى في العالم خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.

وأخيراً، يلملم الفصل أوراقه من خلال محاولة بحثية لرسم استراتيجية فعَّالة لإدارة تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية والإسلامية، عبر استعراض أهم المحاذير والإيجابيات المستقاة من خبرة التمويل الدولي للدول العربية والإسلامية، مع إلقاء الضوء على الأُطُر التطبيقية لاستراتيجيات وإجراءات إدارة التفاوض مع المؤسسات التمويلية الدولية، وفقاً للخبرات العربية، ومِن ثَمَّ تقديم جملةٍ من التوصيات المقترحة للكيفية التي يمكن بها للدول الإسلامية تلبية احتياجاتها التمويلية مستقبلاً.

المبحث الأول

أسباب المديونية الخارجية

تمهيد

تتنوع أســـباب مديونية بلدان العالم الثالث، وتتنـــدرج في إطار عوامل خارجية وأخرى داخلية، ممتدة في التاريخ والكثير من الممارســـات المؤسساتية والسياسية -الاقتصادية.

وقد بدأت قصة بلدان العالم الثالث مع "لعنة" الدَّيْن الخارجي منذ عام 1960م، في دول إفريقيا وغيرها من بلدان العالم، أي الفترة التي شهدت بداية حقبة الاستقلال عن المســـتعمر الغربي، وبداية عهد التبعية الاقتصادية والهيمنة الغربية في شـــكلها الجديد، كاستعمار غير مباشر.

فعلى ســـبيل المثال، اضطر قادة إفريقيا المستنزَفَة والفقيرة إلى اللجوء للديون بُغْيَةَ تمويل مشـــاريع البنـــاء، وتنمية بلدانهم حديثة العهد بالاســـتقلال، ثم حدثت أزمة التســـعينيات الاقتصادية، والتي خلقت فجوةً كبـــيرة في خزائن مختلف اقتصادات العـــالم الثالث، وما أفـــرز عنها من تَوَلُّد ديون جديـــدة بقيودها الثقيلة وإجراءات اســـتيفائها الصعبة جداً. وهو ما ســـوف يزيد من تضخُّم مستوى ديون هذه الدول، والتي تعاني أصلاً من تبعات السياســـات الاقتصادية السيئة التي اعتمدها قادة دول العالم الثالث وتداعيات الفســـاد والاختـــلاس والإثراء غير المشروع، بما جعلها لقمةً سائغة بين مخالب "صقور" المديونية.

وكما أوردنا، ســـلفاً، فإنَّ أزمة الديون بدأت مع حركة تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية ذات المديونية الثقيلة. وهي ظاهرة لم تنفصل عن ظهور وتطور الرأسمالية، وهو ما يعود إلى ما يمكن أن نُطلق عليه مرحلة الرأسمالية المنافسة (1780 - 1880م)؛ حيث بـــدأت الدول النامية في تلك المرحلـــة تصدير المواد الخام والمواد الزراعية نحو الدول الرأســـمالية، مقابل منتجات استهلاكية مصنَّعة، ثم تلتها مرحلة الرأسمالية الاحتكارية،

التي بدأ رأس المال فيها يتجه نحو الدول المتقدمة، وبعدها المرحلة الثالثة، وهي مرحلة المديونيـــات الخارجية، والتي عانت فيها الدول المتقدمة من أزمة تراكم رؤوس الأموال الباحثة عن الربح، فقامت بتوفير المال للدول النامية، حتى إن بعض الدول الاستعمارية، قامت باحتلال بعض من تلك الدول النامية نتيجة لفشلها في سداد ما عليها!(1)

إلا أنَّ البداية الأبـــرز لأزمة المديونية كانت في ثمانينيات القرن الماضي، وبالتحديد في عام 1982م حينما توقَّفت كلٌّ من المكســـيك وتشـــيلي والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية، ثم تَبِعَ ذلك عمليات تدهور كبير في النظام المالي لكثير من الدول النامية، ما شكَّل حينها مؤشراً لانهيار نظام الائتمان الدولي.

وعلى كلٍّ؛ فبداية الأزمة لم تكن كما كانت ذروتها في التسعينيات، وما تبعها حتى الآن، فالديون نفســـها كان لها مجموعة من الأسباب المنطقية الوجيهة، فببساطة عندما لا تكفي الموارد المالية المتاحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى لها الدولة، وعندما تكـــون تكلفة الدَّيْن أقل من الربح المتوقَّع أو الذي يُجْنَى منه تنشـــأ المديونية، والتي جعلت الدول النامية تبدأ بالاســـتعانة بالخارج، ولكنَّ تفاقُم تلك الديون، والاعتماد عليها بشكل أســـاسٍ في عمليات التحوُّل الاقتصادي هو المشكلة نفسها، وهي الأزمة التي وقعت بها دول أمريكا اللاتينية في عام 1982م.

وكـــما هو معلوم فقد واجهت دول أمريـــكا اللاتينية على مر تاريخها هِزَّاتٍ وثورات وتحديات، قبيل الانتقال إلى مراحل التحول الديمقراطي، وبعدها إكراهات وأزمات الإصلاح الاقتصادي عقب استفحال شبح الديون المُخَيِّم على المنطقة، بحوالي إجمالي 25 مليار دولار لخدمـــة أداء فوائد الأرباح فقط، والذي يُمَثِّل عبئاً ثقيلاً يكْبَح تقدُّم مؤشرات النمو وجهود ومحاولات إعادة الهيكلة (2).

1. قحايرية آمال، أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، عدد 3، ديسمبر 2005م. ص 138.
2. جنيفـــر هولـــز، "تجربة دول أمريـــكا اللاتينية التنموية"، مجلة الديمقراطية، مؤسســـة الأهرام، مصر، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/efrwlu

وتعـــود بـــذور تلك الأزمة إلى الفترة مـــن 1974 - 1979م؛ حيث كان هناك نمو في الإقراض الدولي، تزامن مع زيادة ســـعر البترول. وبحلول عام 1974م، بدأت الدول النامية في أمريكا الجنوبية تلعب دوراً كبيراً في اقتصاد العالم، بتحقيق متوسط نمو بلغ 6 %، ولتوفير متطلبات نُمُوِّها، بدأت في الاســـتيراد بشـــكل مكثَّف خاصة السلع الرأسمالية والبترول والغذاء، وهو ما دفَعها للاستدانة (1).

أما في الدول العربية؛ فالأمر مختلف نوعاً ما؛ حيث تعيش تلك الدول أزمة اقتصادية خانقة منذ عقود عديدة، وهي أزمة تعود إلى بنية الاقتصاد نفســـه بتلك الدول، وقد ازدادت تعقيداً وتشـــابكاً منذ الســـبعينيات من القرن الماضي، مع ظهور العديد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي، وأزمة الطاقة، وأزمة الغذاء، وأزمة البطالة.
وهو ما يظهر بشـــكل واضح في عجز الموازنات العامة، وظهور التضخم، والركود، ثم أزمة المديونية الخانقة، ولعل السبب الأبرز لظهور تلك الأزمات المتلاحقة هو الفساد، وسوء توزيع الثروة، مقابل النمو المضطرد في عدد السكان.

1. محمود عبد الرازق، قضايا تاريخية في التمويل الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011م، ص 197.

المطلب الأول

أسباب تفاقم أزمة المديونية في البلاد العربية

وفقاً للأدبيات الاقتصادية، فإنَّ كلَّ مولود هو عبارة عن وحدة اســـتهلاكية، تحتاج إلى وحدة إنتاجية تنفق عليها، ومن المفروض أن هذا الفرد له دَخْل يُخَصِّص جزءاً منه للاستهلاك، وآخر للادخار، وثالث للاستثمار، وهو ما يعني أن زيادة السكان لا يجـــب أن تكون عقبةً في طريق التنمية، ولكنَّ الواقع العربي مختلِف من حيث إن حوافـــز الأفراد ونوعية مهاراتهم لا تتفاعل بشـــكل كافٍ لزيادة حجم الإنتاج، وهذا جوهر الأزمة الاقتصادية.

بالإضافة إلى هذا، فإنَّ هناك عدة أســـباب أخرى تســـاهم في زيادة أزمة المديونية، منها:

- **تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي**، وهبوطها إلى مستويات دنيا، وصلت دون الصفـــر في بعض الأحيان، وهو ما يعـــود إلى تدني الإنتاج الزراعي، مما أدَّى إلى زيادة في الفجوة الغذائية، وسيطرة الدول الكبرى على التجارة الدولية للغذاء، ما يؤدِّي حتماً إلى الاستدانة الخارجية لسدِّ تلك الحاجات الحيوية.
- **تدهور مســـتوى الدخل الحقيقي للفرد**، وهو ما أدَّى في كثير من الدول إلى حصول مواطنيها على ســـكن غير ملائم، وخدمات صحية دون المستوى، وتعليم متواضع، مـــع ارتفاع ملحوظ في معدلات وفيات أطفال، وســـيادة روح اليأس والإحباط في المجتمع بصفة عامة، نتيجة الارتفاع المســـتمر في تكاليف المعيشة من جهةٍ، وتدهور القوة الشرائية من جهة أخرى.
- **الفســـاد وسوء توزيع الثروة**؛ حيث ينشأ الفساد بسبب ضعف الرابطة الوطنية، والولاء للذات وليس للمجتمع أو الوطن، وغياب أو ضعف المحاســـبة، وعدم توفُّر

أنظمة قضائية نزيهة، مما يؤدِّي إلى سوء توزيع الثروة، وإفقار المجتمع، وضآلة الرواتـــب في القطاعين العام والخاص، مما ينعكـــس كلياً على اقتصاد الدول والمجتمعات.

- **الانخفاض المستمر في قيمة العملات المحلية** التي لا تمنح الفرد ما يكفي لمواجهة احتياجاته الأساسية، بما يؤدِّي بالدول النامية إلى الاستدانة الخارجية.
- **ارتفاع معدلات التضخم والارتفاع التصاعدي للأسعار مقابل ركود في الإنتاج**، مما يؤثر ســـلباً في ميزان المدفوعات الـــذي يصيب بالضعف الموقف التنافسي لصادرات الدول في الســـوق العالمية؛ إذ يؤدي التضخم إلى ارتفاع في أســـعار الـــواردات، في الوقت الذي تتدهور فيه حصيلة صادرات دول العالم الثالث من المواد الأولية. إضافة إلى ذلك فإنَّ التضخم يؤدِّي إلى تدهور سعر الصرف للعملة المحلية، وهروب الأموال الوطنية إلى الخارج، فتتســـع نتيجة لذلك الفجوة المالية الدولية، وتبعاً لذلك، تضطر هذه الدول مُرْغَمَة للاستدانة من الخارج.
- **اســـتمرار عجز موازيـــن المدفوعات**، والذي يُعبِّر عن خلل هيـــكلي متجذِّر وكامن في اقتصادات تلك البلدان، والتي تعتمد على تصدير المواد الأولية خاماً، ثم اســـتيراد المواد الاســـتهلاكية الأساسية والسِّلَع والآلات الرأسمالية الوسيطة للإنتاج، بما يؤدِّي إلى عجز واضـــح ودائم في الميـــزان التجاري؛ حيث وَقَعَتْ أغلبيتها في فـــخِّ التنمية ذات التبعية للخـــارج. بمعنى تحويل هياكل الإنتاج المحلي نحو التصديـــر وتوجهها كلياً لاحتياجات الأســـواق الخارجية بهدف الحصول على مزيد من العملات الأجنبية لتحســـين ميزان المدفوعات. ولكن نظراً لتخلُّف البنية الاقتصادية بتلك الدول وقلة الموارد التقليدية لتمويل الإنفاق العام لجأت إلى تغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق الديون الخارجية.
- **زيادة الديون الخارجية وتراكم فوائدها**، فعملية الاستدانة من الخارج لا تكون من أجل دفع عجلة التنمية، بقدر ما هي ســـدّ لعجز مستمر، وسداد فوائد ديون قديمـــة، وهو ما يزيد الطين بِلَّةً، ويزيد المشـــكلة اتســـاعاً، من حيث إنه يُوجِد لصندوق النقد الدولي مبرراً للتدخل في الشـــؤون الداخلية للعديد من البلدان الْمَدِينَة ذات الأوضاع الحَرِجَة، بل ويتحكم في سياساتها ومخططاتها، مما فاقَم

من مشكلة الديون الخارجية، وأوصل دولاً عدَّة إلى الإفلاس واضطراب الأوضاع الاجتماعية والسياسية (1).

وإذا كانت الأســـباب السابق عرضها، تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية بشكل عام، فإن هناك **أسباباً خاصة بالدول العربية** دون غيرها، لعل أهمها:

- **التوجُّه نحو التنميـــة الاقتصادية**، والذي يتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة تفتقر إليها الدول العربية بشـــكل عام، مـــما يضطرها إلى الاقتراض الخارجي لـــشراء الآلات والمعدات الخاصة، والتعاقد أيضـــاً مع خبراء أجانب لتشغيل المعدات المتطورة، وشراء براءات الاختراع.
- **ســـوء توظيف القروض**، فالدول العربية منذ بداية الســـبعينيات بالغت بشكل ملحـــوظ في الاقتراض الخارجي، على أمل الســـداد من المشروعات الطموحة، لكنَّ ســـوءَ التخطيطِ وتَغَيُّرَ السياسات الاقتصادية من فلسفة الاشتراكية الفاشلة والمقيِّدة لحرية المبادرة الفردية إلى ليبرالية منسوخة، ثم رأسمالية في تطبيقاتها المتطرفة، بالإضافة إلى فســـاد الحكومات، وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج بعد نهبها مِن قِبَل بعض الإدارات والقيادات الفاسدة.
- **تركيز الدول العربية على اســـتيراد السلع الاستهلاكية ذات الأسعار المرتفعة**، مع تصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام بأسعار زهيدة، مما يؤدي إلى تعرُّضها لكثير من الأزمات الاقتصادية.
- **ارتفاع أســـعار الفائدة**، وهو ما أدَّى إلى تراكم الديون نفســـها، إذ تجاوزت في العديد من البلدان النامية، الفوائـــد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي. وتكبَّدت على إثره الدول المَدِينَةِ مبالغ متزايدة عبر السنين، وأصبح بند خدمة الدَّيْن يُمَثِّل نصيباً مهماً من الموازنة العامة للدولة، إن لم نَقُلْ استنزافاً لها، يستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

1. محمد ولد عبد الدائم، "أسباب الديون"، الجزيرة نت، 3 أكتوبر 2004م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Kx6Y83

- الإبقـــاء على أزمة البطالة في معدلاتها المرتفعة جداً بحوالي 30.6 % (إلى حدود ســنة 2016م)(1)، والمســـجَّلة في أغلب الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً في أوســـاط الشـــباب، والتي لم تَعُدْ حتى الدول النفطية بمنأى عن مخاطرها؛ وذلك في ظل تزايد النزاعات الإقليمية والتوترات الجيوسياسية وبطء النمو الاقتصادي وشحّ السياسات المالية المتواصل تجاه المسائل الاجتماعية(2).

وفي الواقع فإنَّ كثيراً من الدراســـات الاقتصادية العربية، أكَّدت أن مشكلة الديون تعود إلى أســـباب مركزية وبنيوية في الاقتصاد العربي، وليست أزمات مؤقتة أو ذات طابـــع ظرفي؛ حيث إن طبيعة الاقتصاد بالـــدول العربية لا تتلاءم وفكرة الحصول على ديون خارجية. إضافة إلى هذا السبب المركزي تضافرت عوامل داخلية، وأخرى خارجيـــة على تكريس أزمة المديونية وتفاقمها، مثل سُـــوء توظيف الأموال المُقْتَرِضَة وتهريبها إضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات (3).

1. بطالــة الشــباب في العالم إلى ارتفاعٍ مجــدداً، ولا تزال الأعلى في البلدان العربيــة"، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية 25 أغسطس 2016م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/2AWQox
2. "بطالــة الشــباب في العــالم إلى ارتفاعٍ مجدداً، ولا تزال الأعلى في البلــدان العربية"، منظمة العمل الدولية، المرجع السابق.
3. صباح نعوش، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى، دمشق، 1998م، ص 25.

المطلب الثاني

الأسباب السياسية والاجتماعية لتفاقم أزمة المديونية في الدول العربية

بخلاف الأســـباب الاقتصادية ســـالفة الذكر والتي أدَّت لتفاقم أزمة المديونية في الدول العربية، فإن هناك أســـباباً سياسية واجتماعية أخرى، أدَّت لنفس النتيجة، نُوجِزُها في النقاط التالية:

- **عدم الكفاءة السياســـية للعديد من الحكومات العربية:** والتي لم تكن تؤدي ما عليها من جهة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، ولا تقوم أيضاً بدورها الكافي من أجل تشجيع الادخار والاستثمار المحليين، مع إساءة استخدام السلطة والقيام باتخاذ سياسات نقدية وضريبية قاسية تؤدي لمزيد من الاستدانة الخارجية.
- **تدخُّل الدولة في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية:** بالإضافة إلى مركزية القرار، وعدم فاعلية القطـاع العام، وهو ما يؤدِّي لفشل عملية الإصلاح الاقتصادي التي تعتمد على القروض.
- **تنفيذ مشروعات فاشلة**، والترويج لها إعلامياً، بهدف الترويج للنظام السياسي نفســـه وتأمين الدعم الشـــعبي له، وهو ما يُعدُّ إهداراً للـــمال العام، الذي هو في الأســـاس عبارة عن قروض دولية متراكمة يُنتظر ســـدادها، مما يتسبَّب في فشـــل الدولة الاقتصادي. فعندما تـــمَّ اللجوء إلى الاقتراض كان يفترض إقامة مشروعات بَنَّاءَةٍ ومُدِرَّة للدخل، يتم عن طريقها سداد هذه القروض. إلا أن سوء التخطيط وتغيُّر الظروف والسياســـات الاقتصادية وعشوائية القرارات، أفشلت تلك المشروعات؛ لأنها لم تكن مَبْنِيَّة على أساس علمي واقتصادي عملي دقيق.

- **تزايد النفقات العسكرية:** الذي تؤكِّده الإحصاءات الأمريكية؛ حيث أنفق العالم في ثمانينيـــات القرن الماضي، نحو 4 تريليونات دولار في المتوســـط على شراء الأسلحة، نحو من ثلث هذه الأسلحة تشتريها دول العالم الثالث وحدها.(1)
- انخفاض ســـعر البترول في فترات تاريخية متعاقبة(2): مما فجَّر أزمة الديون عند كثـــير من الدول النامية التي تعتمد على البترول كمصدر أســـاس لدخلها القومي(3).

ومن خلال الأسباب السابقة، ارتفعت قيمة المديونية الخارجية في البلدان النامية إلى 28 % عام 2013م، مدفوعاً بزيادة حادَّة وصلت إلى نسبة 50 % في تدفقات الديون قصيرة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك فقد تبيَّن ثبات ومرونة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الناشـــئة عند الدول النامية، ليصل صافي تدفقات رؤوس الأموال (الديون وأسهم رأس المال) إلى 1.2 تريليون دولار (4).

1. محمد عبد العظيم، الوظيفة السياسـية لصانع القرار في السياســة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015م، ص 10.
2. في العام 1982م شهدت أسواق النفط تنافساً شرساً بين الدول المُنْتِجَة؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفــط إلى 14 دولاراً للبرميل. ورغم محاولات المملكة العربية الســعودية إقنــاع منظمة الدول المنتجة للنفط «أوبــك» بتــدارك الأمر إلا أنها لم تنجــح في ذلك، فتطورت الأزمة في عــام 1986م وتزايدت ظاهرة حرق الأسعار بين الدول المنتجة، التي تنــافست في زيادة الإنتاج وخفض الأسعار؛ الأمر الذي أدَّى لانخفـــاض أسعار النفط إلى أقل من 10 دولارات للبرميل الواحد، فتأثرت ميزانيات الدول التي تعتمد على النفط بصورة رئيسة، ومن بينها دول الخليج. (لمزيد من التفصيل، ينظر؛ أبرز أزمات النفط السابقة، صحيفة الحياة اللندنية، 5 مايو 2016، تاريخ الزيارة: 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/wCPv8w).
3. عرفان تقى الحســيني، التمويل الدولي: المديونية الخارجية، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999م، ص 29.
4. مــولي فاهــي، "مدونة بيانات الديون: كيف تختلف تدفقات الديون فيما بين البلدان النامية"، البنك الدولي، مدونــة البيانات، 16 ديســمبر 2014م، تاريخ الزيـــارة 23 مايو 2017م، متاح عــلى الرابط التالي: /goo.gl JRm0WL

ووفقاً لتقديرات العام 2017، فقد ارتفع إجمالي الديون المستحقة على الدول النامية إلى 56 تريليـــون دولار، بمـــا يعادل 218 % من ناتجهـــا المحلي الإجمالي مجتمعة، وبزيادة قدرها 5 % عن عما كان عليه الحال في الربع الأول من العام 2016(1).

وفي هذا الإطار تشير بعض الدراسات إلى أن تمويل البرامج والمشروعات التعليمية، وإنشـــاء المنظمات بغرض الدفاع عن حقوق الإنســـان، والتدرُّب على الديمقراطية، وغيرها من المشروعات السياسية، كانت سبباً للحصول على بعض القروض والتمويل الدولي (ناهيك عن المســـاعدات والهبات الغربيـــة المشروطة)، خاصة خلال فترة النضال السياسي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، مع تضييق كبير على الحريات العامة في العديد من الدول النامية (2).

هناك ســـببٌ آخـــر لَفَتَت إليه بعضُ الآراء، ونراه في غايـــة الأهمية، وهو رغبة الدول الدائنة نفسها، في زيادة أرباحها من خلال تحصيل فوائد خدمة الدَّيْن بشكل مُستدام. وبخلاف التســـديد الفوري للقروض، فإن المدين المثالي هو مَن يســـدِّد دَيْنه على فترة زمنية طويلة، وبمجرد وقوعه في تلك الدائرة المُغْلَقَة، لا يجب أن يخرج منها أبداً، حتى لو من خلال إعادة إقراضه بالمزيد من المال؛ لتسديد ديونه السابقة. وهو أمرٌ شائعٌ في تعامل البنوك مع الأفراد، وتتعامل به أيضاً الدول الكبرى مع الدول الصغيرة النامية. (3)

خلاصة الأمر، أنه مهما تعدَّدت أســـباب اللجوء إلى القروض، فإن المحصَّلة تبقى في الأخير واحدة؛ حيث تتمحور في مجملها حول طائفة من الآثار الســـلبية، التي تتشابه في جوهرها، وربما تختلف في مظهرها، بحســـب الاختلافات البنيوية من دولة إلى أخرى، وهذا ما يجعلنا نُفْرِد المبحث التالي لمناقشـــة تلك الآثار الســـلبية الناتجة عن الإفراط في القروض والاستدانة الخارجية في الدول النامية.

1. "ارتفاع قياسي لمســـتوى الدين العالمي إلى 217 تريليون دولار"، العربية نت، 29 يونيو 2017م، تاريخ الزيارة 14 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/eVFZrV
2. أحمد زينهم، التمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013م، ص 37.
3. زيجمونت باومان، أنا أقترض أنا موجود، ترجمة فاطمة نصر، دار سطور جديدة، القاهرة، 2010م، ص 37.

المبحث الثاني

آثار المديونية الخارجية على الدول المَدِينَة

تمهيد

رغم أنَّ الآثار السلبية للمديونية تحيق بالدول المَدِينَة، المُقْتَرِضَة، في المقام الأول، إلا أنَّ تَبِعَات تلك الآثار وآثارها الجانبية تتعدَّى الإطار الجغرافي الضيِّق لتلك الدول، باتجاه دول أخرى، بما فيها تلك الدول المجاورة، وصولاً إلى منظومة الأمم المتحدة ذاتها، ويعود هذا في مجمله إلى تفاقم أزمات المديونية، وشدة تأثيراتها على كافة الاستحقاقات المالية والتجارية الدولية، مع تحوُّل تلك المعضلة إلى أزمة مستحكمة عَصِيَّة على الحلول التقليدية، عَصَفَتْ باقتصادات الكثير من الدول حول العالم، وألحقت بها أضراراً اقتصادية واجتماعية، وحتى سياسية، وصلت إلى حدِّ الخراب؛ الأمر الذي يتطلب تدخلاً دولياً جماعياً لحلحلة تلك الإشكالية؛ حفاظاً على الاستقرار الإقليمي والعالمي على حدٍّ سواء.

ومع هذه الحقيقة، إلا أن الأثر الأول والأشد وقعاً لأزمات الديون والاستدانة، إنما يقع بالأساس على عاتق الدول المَدِينَة، فهي التي تحمل الجانب الأكبر من المشكلة، باعتبارها المتورِّط الرئيس فيها. والمثير في الأمر أنه رغم فشل معظم الدول المَدِينَة في الوفاء بالتزاماتها المالية، إلا أنَّ الدول الكبرى واصلت التساهُل في منح الدول المَدِينَة مزيداً من القروض لتوريط هذه البلدان في مديونية ثقيلة قصد إخضاعها (1).

1. عودة ناجي فرهود، أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، يناير 2004م، ص ص 70 - 71.

علماً بأنَّ هناك سياقاً تاريخياً نشأت وتطورت فيه المديونية الخارجية الموجَّهة لبلدان العـــالم الثالث، من جهة أولى، وذلك في ظل الهجمة الاســـتعمارية المعروفة للقوى الرأســـمالية، ابتداءً من القرن التاســـع عشر إلى غاية القرن العشرين، عبر فرض الحماية والاســـتعمار المباشر، اتخذت فيها المديونية الخارجية شكل المبرِّر والتمهيد العملي للإيقاع بأغلب البلدان المَعْنِيَّة في شـــباك الاســـتعمار (نموذج المغرب وفرض الحماية عليه في سنة 1912م عقب أزمة مالية خانقة، وعجزه عن أداء ديونه الثقيلة لفرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية) (1).

من جهة ثانية، هناك دوافع لدى إصرار الدول الرأسمالية الكبرى على إغراق البلدان الفقيرة وذات الاقتصادات الناشئة بالديون، والتي لا تنحصر فقط في الحفاظ على تفوق وهيمنة الدول الغربية الكبرى، بل أيضاً تُفسَّر في إطار تصدير ومعالجة الأزمة الهيكلية الداخلية للنظام الرأسمالي المتفاقمة منذ القرن العشرين.

أما من جهة ثالثة، فهناك عوامل بنيوية لدى البلدان المَدِينَةِ في إفراطها من الاستدانة الخارجية، ويمكن تلخيص منشـــئها في اعتبار التمويل الخارجي العنصر الحاســـم لإنجاح مسار عملية التنمية الشـــاقّ والطويل، مقابل اعتبار الموارد الداخلية عنصراً ثانوياً ومكملاً (2).

1. واجَه المغرب في العقد الأول من القرن العشرين مجموعة من الأزمات الاقتصادية ساهمت فيها عوامل داخلية وأخرى خارجية، أبرزها فشل المغرب في فرض ضريبة الترتيب سنة 1902م، ولجوئه إلى الاقتراض المكثَّف من الدول الأوروبية، وخاصةً فرنســـا، وعجزه عن الســـداد، فانتهى به الحال إلى السقوط تحت الحماية الفرنسية والإســـبانية ســـنة 1912م. والحماية نظام اســـتعماري تم بموجبه تقسيم المغرب إلى ثلاثة مجالات استعمارية؛ هي: منطقة النفوذ الفرنسي بالوسط، ومنطقة طنجة الدولية في أقصى الشمال، ومنطقة النفوذ الإسباني في الشمال والجنوب. لمزيد من التفصيل، ينظر؛ "المغرب تحت نظام الحماية"، موقع آلو سكول، المملكة المغربية، د. ت، تاريخ الزيارة: 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/sviqW7).
2. عبد الســـلام أديب، المديونية الخارجية والعولمة: العولمة وتطورات العالم المعاصر، مجلة الحوار المتمدن، عدد يناير 2003م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/hB4DUW

المطلب الأول

المديونية الخارجية وخطط التنمية

رغم ارتفاع أسـعار النفط في فترة السـبعينيات (1)، مما ساهَم في زيادة عوائده بالمنطقة العربية بمبالغ كبيرة، إلا أن تلك الفترة نفسـها شهدت تصاعداً في حجم الدَّيْن الخارجي بمعدلات لم يَسْبِق لها مثيلٌ، وهو ما أثَّر كثيراً على خطط التنمية المتعلِّقة بتلك الدول.

ورافق هذا الارتفاع في معدلات الاستدانة، تصاعداً في حجم مدفوعات خدمة الدَّيْن على صعيد جميع الأقطار العربيـة (خصوصاً غير النفطية منها)، وبالتالي أصبحت تلتهم جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات من السِّلَع والخدمات.
وهو ما يُشَـكِّل قيداً لا فِكَاك منه على خطط التنمية المسـتقبلية، نظراً لابتلاع جانب مهـم من النقد الأجنبي في خدمة الدَّيْن الخارجـي، بالإضافة إلى انخفاض قُدْرَة الادخار المحلي، والقدرة الاسـتيرادية، باستحواذ الديون على نِسَب عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. وتُشـكِّل بالتالي إنقاصاً للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسُّع الاقتصادي.

1. في مطلع السـبعينيات وحتى عام 1973م اسـتقرت أسـعار النفط عند مستوى قريب من 3.6 دولار للبرميل، مع اتفاق الشركات العالمية على سـقف الأسـعار بينها، مع امتلاكها لتحديد حجم العرض في السوق، لكنَّ هذه الاسـتقرار في أسـعار النفط انهار بشـكل مفاجئ مع اتخاذ الدول العربية المنتجة للنفط داخل أوبك قراراً بحظـر تصديـر النفط العربي إلى الولايات المتحدة والدول الغربيـة الداعمة لإسرائيل في حربها ضد مصر عام 1973م، ومع نهاية العام 1974م وصلت أسعار النفط إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل حرب أكتوبر 1973م، فبلغت 12 دولاراً للبرميل. (انظر في ذلك: "تقلبات أسعار النفط.. تاريخ طويل من التجارب"، صحيفة الشرق الأوسـط اللندنية، 10 ديسـمبر 2014، تاريخ الزيارة: 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ZzPNrA

علاوةً على ذلك ارتفعت معدلات التضخم، لما تشكله هذه القروض والمديونية المترتبة من ضغط على القدرة التنافســـية لصادرات الـــدول الْمَدِينَة؛ حيث يؤدِّي تخفيض قيمة العملة الوطنية؛ استجابةً لضغوط الأطراف الدائنة، إلى تدهور القِيَمِ الحقيقية للمدَّخَـــرات مما يضطر العديدَ من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج؛ خوفاً من تآكلها (1).

1. المصطفى ولد سيد محمد، انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية، الجزيرة. نت، أكتوبر 2004م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yUNICQ

المطلب الثاني

الديون الخارجية
وتبعية الاقتصادات العربية

مـــن المعروف أن المديونية الخارجية باتت تُشَـــكِّل "الفخَّ" الـــذي تنصبه الدول الاستعمارية السابقة والمُهيمنة الدائنة، بإحكام؛ لإيقاع بلدان العالم الثالث النامي في شِرَاك التبعية والخضوع، وذلك في إطار اســـتراتيجيات بعيدة المدى، تَسْتَخْدِمُ المديونيةَ كوسيلةِ ضغطٍ على البلدان الْمَدِينَة قَصْدَ التدخُّل في شؤونها الداخلية، وفرض شروطها المُجْحِفة، والإنقاص من مساحة قراراتها السيادية، كضمان لتبعية الدول الدائنـــة في مختلف المجالات، وإحدى أَوْجُه التبعية القسرية، الإجبار على اعتماد ما يُعْرَف بسياسة الإصلاح الهيكلي، ولو في غير صالح الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن أنماط التبعية في هذا السياق نذكر:

- التبعيـــة التجارية؛ يُقْصَد بها تحكُّم الطلـــب العالمي في معدلات نمو اقتصادات الدول المَدِينَة؛ حيث إنَّ التصدير يُعتبر المَصْدَرَ الأساسَ للدخل في الدول المَدِينَة، فيتأثـــر هذا المصدر للدخـــل بالطلب العالمي على المنتَج نفســـه، نتيجة لتقلُّبات الظروف الاقتصادية العالمية، فتذبذب أســـعار النفط على ســـبيل المثال نتيجة لارتفاع وانخفاض الطلب عليه.
- التبعية الماليـــة؛ فالدول المَدِينَة بحاجة إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، ما يجعلها تفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة، وحتى الدول النفط الغنية، قامت بعملية اندماج لمؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي الدولي مما قد يجلب لها مخاطر عدة، منها احتمال التجميد مِن قِبل الحكومات الغربية كما حدَث مع الودائع الليبية والعراقية.

- التبعية التكنولوجية؛ ويُقصَد بها استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة (1) بدل العمل على تنميتها وطنياً أو إقليمياً، وقد اختارت معظم الدول النامية اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزةً باعتقادها أن ذلك سيمكّنها من اختصار الوقت والنفقات، لكنَّ المشكلة تكمن في السير بخطوات بعيدة خلف التقدم التكنولوجي، ما يجعلها دوماً تابعة له.
- التبعية الاستثمارية؛ وهو ما يتمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الاستراتيجية التي بَنَتْهَا في الدول المَدِينَة خلال عقود من الزمن على نحوٍ يُعيد لها السيطرة، فبعد وصول أزمة الديون إلى مستوى حَرِج، ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدَّيْن الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في الدول المَدِينَةِ، وهنا يتحول الدائنون إلى مستثمرين، وهو ما يؤدِّي إلى إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الْمَدِينَة إلى مزيدٍ من الرقابة الخارجية (2).
- التبعية في مجال الدعم والمساعدات الخارجية، لا سيما بعد توسيع الفجوة الغذائية وزيادة الحاجة إلى الاستيراد من المواد الغذائية، على إثر تراجع مستوى الإنتاجية في القطاعات المنتجة للسلع والمواد الاستهلاكية الضرورية، بالإضافة إلى تدهور أسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار، ما أدَّى إلى زيادة معدلات الفقر في الدول الْمَدِينَة (3).

1. في هذا الإطار يُذْكَر أنَّ أكبر شركات تكنولوجية في العالم على صعيد القيمة السوقية لعام 2017م هي شركات أمريكية؛ حيث بلغت القيمة السوقية لشركات؛ آبل، وألفابيت، ومايكروسوفت، وأمازون، وفيسبوك، 3 تريليونات دولار أمريكي، وفقاً لتقديرات مؤشر بازداك الشهير. (لمزيد من التفصيل؛ ينظر: "قيمة أكبر 5 شركات تكنولوجيا في العالم تبلغ 3 تريليون دولار"، سي إن إن عربية، 1 نوفمبر 2017، تاريخ الزيارة 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/qGmcnm).
2. إسماعيل صبري عبد الله، العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000م، ص ص 55 - 57.
3. عدنان حسين، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، دار المناهج، الأردن، 2011م، ص 266.

المطلب الثالث

تأثير الديون الخارجية على المجتمع العربي

ثمَّة حقيقةٌ واقعيةٌ مفادها، أنَّ الديون الخارجية واستراتيجيات الاقتراض المُفْرِط، تتعدَّى آثارها السلبية حدود الأبعاد الاقتصادية البحتة، لتشمل كافة الأبعاد الاجتماعية في الدول النامية، المُقْتَرِضَة، لا سيما مع سياقات ظاهرة العولمة بتجلياتها الاستهلاكية على كافة المستويات؛ الأمر الذي ألقى بظلاله على الدول العربية، باعتبارها من الدول النامية الرئيسة التي تتصدر مشهد الاقتراض الدولي بكافة صُوَره وأنماطه.

فالدول العربية قد تحوَّلت بشكل جذري، من خلال تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، إلى نظام القطاع الخاص، مُتَنَازلة بذلك عن جزءٍ كبير من مهمتها الاجتماعية، ما يَمْنَح قوى السوق والقوى المجتمعية التي استدانت هي الأخرى، الدورَ البارزَ في الحياة العامة. ومن ثَمَّ فقد عانت مؤسسات القطاع الخاص بدورها من التبعية للمنظمات الدولية الدائنة، ما أثَّر على استقلالية هذه الجمعيات والمؤسسات واستمراريتها في المجتمع، كما أنَّ ذلك أدَّى بشكل غير مباشر إلى التأثير على صُنَّاع القرار السياسي، والاختراق الخارجي لمرجعية المجتمع تحت راية الشرعية الدولية، ما أدَّى إلى كثير من مظاهر الفساد الاجتماعي والأخلاقي وانعدام الثقة في تلك المنظمات والجمعيات (1)، إضافة

1. أحمد زينهم، التمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013م، ص 40.

إلى ذلك فإن أزمة الديون الخارجية أدَّت لارتفاع مستويات الفقر في الدول المَدِينَةِ؛ حيث إن علاج تلك الأزمة كان يســـتلزم تخفيض قيمة العملة المحلية ورفع الأسعار ما يزيد بشكل تلقائي من معدلات الفقر .

ففي مصر على سبيل المثال، وخلال فترة الاستفادة من قرض صندوق النقد الدولي في تســـعينيات القرن الماضي، أشارت البيانات المتاحة إلى انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق من 13.4 % عام 1990م إلى 10.3 في عام 1993(1)، فيما وصَل عددُ العاطلين في نهاية عام 1993م نحو 1.9 مليون شخص بنسبة 12.2 %(2)، وعلى صعيد الإنفاق على الصحة، فقد كانت نسبة الإنفاق في مصر تُشَكِّل حوالي 1.8 % إلى الناتج المحلي الإجمالي، في عام 1990م، ولم تزد هذه النســـبة عن 1.9 % في العام 2001(3). كما انخفضت نســـبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر، من 46.3 % كمتوسط لسنوات ما بين 1986ـ 1990م من 46.3 % إلى 26.5 % خلال الفترة ما بين 2000 - 2004(4).

1. جـمال زيـادة، مرحلـة الاقتصاد بين المعونة الأمريكيـة وصندوق النقد الدولي، مجلـة الأهرام الاقتصادي، 1996م.
2. نجلاء الأهواني، مشكلة البطالة في مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996م، ص 67.
3. منظمة الأمم المتحدة، تقرير السكان والتنمية، الإسكوا، العدد الثاني، 2005م، ص 90.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2005م، ص 316.

المطلب الرابع

تأثير الديون الخارجية على السياسة العربية

يـــؤدِّي تفاقُم الديون الخارجية إلى العديد من المشـــكلات الاقتصادية، أبرزها تعرُّض حرية صانع القرار الســـياسي لمزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي، خاصة في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية، ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافـــة أوجهها، خاصةً الوجه المالي، فإنه من المتوقع تســـارع نمـــوّ رأس المال، واحتواء الشركات المتعددة الجنســـية المُحَرِّكَة لهذا المال لمصير تلك الدول، والتأثير على قراراتها السياســـية، بحيث تلعب دور الشُرْطِيّ الذي يلزم الـــدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة، وهو ما يُشَكِّل مساساً بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي(1).

فعلى ســـبيل المثال؛ تلعب الشركات والمؤسســـات الاقتصادية الكبرى دوراً رئيساً في تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية المتنافســـة في الانتخابات العامة، الرئاســـية والتشريعية، حتى في الدول الغربية الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنســـا، حتى لا تأتي نتائج الانتخابات بأشخاص ربما تُشَكِّل سياستهم مساساً بمصالح تلك الشركات والمؤسسات، هذا في الدول الديمقراطية العريقة، فما بالنا بالدول النامية، التي يتحول فيها السياسيون إلى مجرد سماسرة لصالح مؤسسات المال والأعمال، سواءً الداخلية أم الخارجية (2).

1. محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000م، ص 414.
2. من أشهر النظريات التي تناولت العلاقة بين المال والسياسة، ورسمت آليات التأثير والتأثر بين رجال المال ورجال السياسة حتى في كبرى الدول الديمقراطية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، نظرية "الاستثمار في التنافس الحزبي" للبروفيسور توماس فيرجسون من جامعة ماساتشوستش في بوسطن، وتحلل النظرية الدور الرئيس الذي يلعبه رجال المال والأعمال في النظم السياســـية المعاصرة عن طريق دعم الحملات الانتخابية والأحزاب السياســـية لتكون هذه الفعاليات في الأخير مُعَبِّراً عن مصلحة الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال الكبار حول العالم. ووفقاً لفيرجسون فإن الأحزاب السياسة عادة ما تكون بمثابة الأذرع السياسية لأرباب المال والأعمال، وعليه فإن السوق الحزبية تُدَار بواسطة كبار رجال الأعمال والشركات الكبرى، الذين لديهم سبب وجيه للإدارة والاستثمار في التنافس الحزبي بما يرعى مصالحهم الاقتصادية. لمزيد من التفصيل ينظر: Thomas Ferguson, Golden Rule: The Investment Theory Of Party Competition and The Logic of Money Driven Political Systems, The University of Chicago Press, USA, 1995.

كما تؤثر أزمة الديون على السياســـة العالمية من خلال ازدواجية المعايير كأبرز ســـمات العولمة المعاصرة والنظام العالمي الجديد؛ حيث أصبح هذا النظام يبيح لدول معينة أشـــياء، ويُحَرِّمها على دول أخرى؛ لا لشيء إلا لاختلال الموازين، واختلاف المصالح الاســـتراتيجية مع الدول المهيمنة (1).

1. خلاف خلف الشـــاذلي، "آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشـــارف الألفية الثالثة"، مجلة شؤون عربية، عدد 105، مارس 2001م، ص 64.

المبحث الثالث

الحلول المقترحة لأزمة المديونية

تمهيد

بعد اســـتعراضنا للمسائل والأنماط والملابسات التي تطرحها مشكلة الديون الخارجية؛ أسبابها وآثارها السلبية، التي يقع عبئها على عاتق الدول النامية، نتيجة لاعتمادها على تلك الديون في عملية الإصلاح الاقتصادي والتنمية "الغائبة" التي لا تقوم بها، ننتقل في هذا المبحث إلى تناول بعض الحلول لعلاج أزمة الديون.

وبنـــاءً عليه، تتنوع الحلول الموضوعة بين حلول تخدم الدول الدائنة، وأخرى تخدم الدول الْمَدِينَة، وتتراوح بين إسقاط بعض الديون لفائدة الدول المَدِينَة، حتى تستطيع أن تتعافى جزئياً، ثم تُسدِّد ما تبقَّى في ذمتها. كما يأتي من بين الحلول الموضوعة: تأسيس استراتيجية مســـتدَامة للاقتراض؛ بحيث يتوقع المُقْرِض مواصلة خدمـــة الدَّيْن دون تغيير أو إجراء تصحيح، أو تمديد آجال الاســـتحقاق بسبب تراكم الديون القصيرة الأجل، وإن كانت تلك الحلول غير عملية، وتُبْقِي المشكلة في مربعها الأول (1).

ومن هنا تأتي بعض الحلول الأخرى المقترحة في هذا الصدد وهذا ما ستناوله في المطالب التالية.

1. "المبـــادئ التوجيهيـــة لإدارة الدَّيْن العام، ورقة بحثية أعدها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، صنـــدوق النقـــد الدولي، 21 مارس 2001م، تاريخ الزيـــارة 23 مايو 2017م، متاحة على الرابط التالي: goo.gl/t0LaHQ

المطلب الأول

إعادة جدولة الديون

يُعْنَى بإعادة جدولة الديون تخفيضها جزئياً، أو تأجيل وتمديد مدة سدادها، وهو ما يحقق للدائن والمدين معاً فوائد اقتصادية ملموسة. فهي تضمن للدائن الحصول على أمواله في مدة معلومة، وفي الوقت نفسه تعطي للمدين فترة تأجيل، تتيح له إعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية والتجارية. لكن رغم ذلك فإن هذه العملية لا تخلو من شروط قاسية تؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول الْمَدِينَة.

ويهدف هذا الحل إلى منح فرصة الدول المَدِينَةِ فرصة جديدة من أجل سداد ديونها. ويطلق على هذه العملية اسم "إعادة جدولة الديون الخارجية"، والتي تُقَدِّم مكاسب لطرفي المعادلة. وتتحقق مكاسب الدائنين بحصولهم لاحقاً على أموالهم بدلاً من التوقف النهائي للدولة المَدِينَةِ عن الدفع وإعلان إفلاسها، في حين تتمثل مكاسب الدول الْمَدِينَة باستغلال فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لسداد ديونها المؤجلة (1).

بَيْدَ أنَّ هذه العملية لها مخاطرها المتعددة، ففي مقابل هبوط مؤشِّر حجم الديون وخدمتها في أغلب الدول؛ إذ لم يتوازَ ذلك مع أية جهود داخلية جادة لتحقيق النمو الاقتصادي،

---

1. "الديون الدولية.. عوامل للتنمية أو عوائق لها"، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، أغسطس 2011م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/awZza7

والعمل على تحسين الصادرات، كمّاً وكيفاً، لكن ما يحدث فعلياً هو مزيد من الامتيازات الممنوحة مِن قِبَل الدائنين، التي لم تؤدِّ إلا إلى مجرد تأجيل سداد أقساط وفوائد جزء من الديون وإلغاء جزء آخر منها.

ففي عام 2000م، على سبيل المثال، بلغ حجم الديون الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي أكثر من 50 % في تونس والمغرب واليمن، وأكثر من 100 % في السودان وسوريا وموريتانيا. ووصلت خدمة الديون قياساً بالصادرات إلى أكثر من 30 % في الأردن وتونس والمغرب، وإلى ضعف هذه النسبة في لبنان، ودفعت الدول العربية غير الخليجية 13758 مليون دولار لسداد ديونها، أي أكثر من 1.5 مليون دولار بالساعة (1).

كيفية إعادة الجدولة:

تلجأ الدول المَدِينَةُ إلى نادي باريس(2) بهدف جدولة ديونها، وإطالة فترات السداد، ويضم النادي 19 دولة صناعية تتمتع بالعضوية الدائمة فيه، ويمكن للدول الدائنة الأخرى حضور اجتماعاته شريطة موافقة الأعضاء الدائمين والبلد المدين.

ويقبل نادي باريس الذي يعتمد قاعدة القدرة على سداد الديون المضمونة بصفة رسمية، إعادة جدولة ديون الدول المستدينة من المؤسستين الدوليتين للقروض والمِنَح، بناءً على الالتزام بتواريخ السداد المحدَّدة سلفاً.

ويمكن للنادي أن ينظر في المديونية بعد تقديم الدولة المَدِينَةِ طلباً بإعادة جدولة ديونها، ومن ثَمَّ تقوم سكرتارية النادي بالتقصِّي عن الحالة الاقتصادية لهذه الدولة، داخلياً وخارجياً،

1. صباح نعوش، "إعادة جدولة الديون الخارجية"، الجزيرة. نت، 3 أكتوبر 2004، تاريخ الزيارة أكتوبر 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/X9YhTj
2. هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين مموّلين من 19 دولة، تُعَدُّ من أكبر الاقتصادات في العالم، وانضمت لهم مؤخراً إسرائيل لتصبح المجموعة مكونة من 20 دولة، وهي مجموعة تقدم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول المدينة بدلاً من إعلان إفلاسها، أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، والغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها. الدول المدينة غالباً ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادي عن طريق صندوق النقد الدولي بعد أن تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت. (نادي باريس، الجزيرة. نت، 16 ديسمبر 2014، تاريخ الزيارة 4 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CEt9cz)

بما يُغطِّي العديد من المؤشرات الحيوية التي تشمل تحليلاً دقيقاً للوضع الاقتصادي والمالي، وحجم الديون الخارجية، وتقسيماتها من حيث النوع، وكذا تواريخ استحقاقها.
كـــما تعمل الســـكرتارية أيضاً على التأكد من مدى تطبيق تلـــك الدولة لبرنامج الإصلاح الاقتصـــــادي المتَّفَق عليه مع صندوق النقد الدولي، وعليه يقوم رئيس النادي بتوجيه دعوة إلى ممثلي الدول الدائنة، وممثل الدولة المَدِينَةِ لحضور الاجتماعات، والتي يشـــارك فيها، أيضاً، كلٌّ من صندوق النقد والبنك الدوليين، بصفة مراقب.

وبعد جولة مفاوضات، تستغرق غالباً عدة أيام، يتخذ الدائنون قرارهم، بالإجماع، على ما تَـــمَّ التوصل إليه فيما بينهم؛ حيث يتضمن هذا القرار، الذي يتم عرضه على ممثل الدولة المَدِينَةِ للموافقة عليه، تفاصيل عملية إعادة جدولة الديون؛ حيث يُنْظَر إلى القرار باعتباره توصية تدعو حكومات الدول الدائنة إلى عقد اتفاقات ثنائية مع حكومة البلد المَدِين للنظر في آليات إعادة جدولة الديون بما يحقق مصالح جميع الأطراف.(1)

1. صباح نعوش، "إعادة جدولة الديون الخارجية"، الجزيرة. نت، 3 أكتوبر 2004، تاريخ الزيارة أكتوبر 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/X9YhTj

المطلب الثاني

أنماط إعادة جدولة الديون

تستند عملية إعادة الجدولة على مبدأ "كل حالة على حدة"، ومن ثَمَّ فالاتفاقات الخاصة بدولةٍ ما لا تسري على دولة أخرى، حتى في حال تشابُه أحوالهما الاقتصادية؛ التجارية والمالية، وينطبق هذا المبدأ على القروض المختلفة لذات الدولة؛ حيث إنَّ القرار المتَّخَذ بشأن دَيْن معيَّن لا يسري على دَيْن آخر لنفس الدولة.

كما أن الدول النامية، مع تشابهها الظاهر، تختلف، اختلافات كبيرة فيما بينها، من حيث أوضاعها الاقتصادية ومدى ثِقَل مديونياتها، وهذا يستوجب عدم استخدام طريقة موحدة لإعادة الجدولة في كل الحالات، وعليه تتعدد أنماط عملية إعادة الجدولة المطبقة دولياً، ما بين نمط البنود التقليدية، ونمط بنود هيوستن، ونمط بنود نابولي، وأخيراً نمط بنود كولونيا، **وفيما يلي تفصيل لهذه الأنماط** (1):

- **نمط البنود التقليدية**(2)**(لا توجد قواعد ثابتة لعملية الجدولة):**

في هذا النمط لا توجد قواعد ثابتة لعملية الجدولة، أو إعادة الجدولة؛ حيث يُترْك الأمر للدائنين، فقد يقرِّرُون تأجيل الدَّيْن لمُدَدٍ طويلة، تصل إلى 15 عاماً،

1. النَّمَطُ: هو الصِّنفُ، أَو النَّوعُ، أَو الطِّرازُ من الشيءِ. قال ابن منظور "قال أَبو عبيدة النمطُ هو الطريقة يقال الزَم هذا النَّمَط أَي هذا الطريق والنمَطُ أَيضاً الضربُ من الضُّروب والنوعُ من الأَنواع يقال ليس هذا من ذلك النمَط أَي من ذلك النوع والضرب" (لسان العرب 417/7).
2. يُقصد بها تلك الشروط التي يتم إعادة جدولة الديون وفقاً لها، والتي كانت سائدة طوال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، وقد كان المعمول به آنذاك تخويل الدول الدائنة والمدينة التفاوض بشأن كيفية إعادة جدولة الديون والإطار الزمني الذي تستغرقه هذه العملية. (ينظر؛ "إعادة جدولة الديون الخارجية"، الجزيرة. نت، 3 أكتوبر 2004، تاريخ الزيارة: 17 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yit72D).

مع فترة سماح مناسبة، وقد يقرِّرُون أن تكون المدة أقصر من ذلك، (تسع سنوات مثلاً) كما هو حال أول اتفاق عقد مع المغرب عام 1983م، من دون فترة سماح. وهـــذا النمط تم تَطبيقه على العديد من الـــدول النامية المَدِينَةِ، بما فيها الدول العربية، منذ إنشـــاء نادي باريس وحتى النصف الأول من عام 1990م، وخاصة في دول؛ السودان والمغرب والصومال(1).

ووفقاً للدراســـات التحليلية المعنية، فإنَّ بنود إعادة جدولة الديون عادة ما كانت غير ملائمة لمديونيات البلدان الفقيرة؛ حيث أدَّت، فعلياً، إلى ارتفاع خدمة ديون تلك الدول ارتفاعاً كبيراً في فترة زمنية قصيرة.

وبحســـب دراســـات وتقديرات صندوق النقد الدولي، فقد انتقلت خدمة ديون الـــدول الفقيرة الْمَدِينَة من 17 % مـــن الصادرات عام 1980م إلى 30 % منها عام 1986م، ومن ثَمَّ قرَّر مؤتمر قمة الدول الســـبع الكبرى المنعقد بتورنتو عام 1988م مبادئ جديدة لإعادة جدولة ديون تلك البلدان، ما أدَّى إلى ظهور أنماط جديـــدة لتلك العملية؛ حيث اقتصر سريان البنود التقليدية لإعادة الجدولة على

1. يعتبر السودان من الدول العربية التي خضعت لهذا النمط من أنماط جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي، ولم تتخذ العلاقة بين الســـودان والصندوق شـــكلها المباشر إلا بعد قيام الحكومة بتخفيض قيمة العملة الوطنية عام 1978م، الأمر الذي وضع السودان تحت الإدارة المباشرة للصندوق. وبعد نحو عشر ســـنوات من التدخل في الشـــؤون الاقتصادية للســـودان انخفضت القدرة الشرائية للجنية بنحو 3611% في فبراير 1989م وتدهور مســـتوى المعيشة ومســـتوى الدخل الحقيقي، كما انخفضت الديون الممنوحة بشروط ميسرة من 63.2 % إلى 11.8 % خلال الفترتين 1978 - 1981 و1982 - 1984م على التوالي، وفي نفـــس الوقـــت زادت القروض الممنوحة من الصندوق وبشروط قاســـية عـــن 88.8 % من إجمالي القروض. ومع نهاية العام 1995م وصلت جملة قروض السودان من الصندوق نحو 1700 مليون دولار لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وأصبح السودان من أكبر الدول المدينة للصندوق، ما أدَّى إلى عدم قدرة الســـودان على ســـداد المتأخرات المتراكمة عليه منذ يوليو 1984م، فتوترت العلاقات بين الخرطوم والمؤسسة الدولية، وعليه فقد أصدر الصندوق قراراً بعدم التعاون مع السودان في عام 1990م. (لمزيد مـــن التفصيـــل؛ ينظـــر: عبد النبي ضيف عبد الله إســـحق، "دور صندوق النقد الـــدولي في علاج ديون الســـودان الخارجية"، صحيفة اليوم التالي الســـودانية، 1 أبريل 2017، تاريخ الزيارة: 17 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/VfB2nR).

الدول الْمَدِينَة، غير الفقيرة، وفقاً لتصنيفات البنك الدولي؛ حيث خضعت ديون جمهورية الجزائر، مثلاً عامي 1994 و1995م لهذه البنود (1).

- **نمط بنود هيوستن(2)(إعادة جدولة الديون):**

ظهـــر هذا النمط منذ بداية العام 1990م، حيث تُعَادُ جدولة الديون العادية لمدة 15 ســـنة أو أكثر، مع فترة سماح مناســـبة، عامان فأكثر، وفيه تُحْتَسب الفوائد الجديدة للديون بحســـب أسعار الســـوق، على أن يتم إعادة جدولة المساعدات الرسمية للتنمية لمدة 20 سنة مع فترة سماح لمدة 10 سنوات، وحينها لا تزيد أسعار الفائدة الجديدة على أسعار الفائدة الأصلية.

ويشترط لتطبيق هذه البنود ألا يزيد الدخل الفردي في الدولة الْمَدِينَة على 2995 دولاراً، ويتعين أن تكون مديونيتها مرتفعة(3).

وقد جرت العادة على اعتبار المديونية مرتفعة إن انطبق عليها معياران من ثلاثة معايير هـــي؛ حجم المديونية يفوق 50 % من الناتـــج المحلي الإجمالي، وحجم

1. روبرت باول، "تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد الرابع، ديسمبر 2000م.
2. يشير إلى نمط جديد من أنماط إعادة جدولة الديون، بدأ تطبيقه منذ العام 1990م، في جولة اجتماعات الدول الســـبع الكبرى بهيوســـتن الأمريكية، ويتسم هذا النمط بطول فترة السداد، وزيادة فترة السماح. (ينظر؛ "إعادة جدولة الديون الخارجية"، الجزيرة. نت، مرجع سابق).
3. تعتبر الأردن من الدول العربية التي وقعت تحت نموذج بنود هيوستن في إعادة جدولة ديونها الخارجية، فقد أدَّت المديونيات الخارجية للأردن إلى تعميق الأزمة الاقتصادية بالبلاد، في ثمانينيات القرن الماضي، وعجزت الأردن عن تأدية خدمة الديون التي أصبحت من أكبر عقبات التنمية أمام عمان، ومع تراجع المساعدات الخارجية وتحويلات الأردنيين في الخارج اضطرت الأردن إلى اللجوء إلى نادي باريس عام 1989م لإعـــادة جدولـــة ديونها؛ حيث تم ذلك من خلال أربع اتفاقيات في أعوام 1992، 1994، 1997، 1999، مع ملاحظة أن الثلاث الأخيرة من تلك الاتفاقيات جاءت وفقاً لنمط بنود هيوســـتن. (لمزيد من التفصيل؛ ينظر: علي عبد الكريم الجباري، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، 2012م).

المديونيـــة يزيد على 275 % من الصادرات، وخدمـــة الديون تفوق 30 % من الصادرات. كما تتضمن هذه البنود إمكانية تبديل الديون شريطة موافقة الدول الدائنة، وحينها يتبدل الدَّيْن بعدة وسائل أهمها؛ حصول الدولة الدائنة على سِلَع من الدولة الْمَدِينَة مقابل قيمة الدَّيْن[1].

- **نمط بنود نابولي [2] (إلغاء الديون العادية بنسبة 67 % و إعادة جدولة باقي الديون):**

تم تطبيقه منذ العام 1994م، وفي هذا النمط يتم إلغاء الديون العادية بنســبة 67 % كحد أقصى، وتُعَاد جدولة النســـبة المتبقية لمدة 23 سنة مع فترة سماح لمدة ست سنوات بأسعار الفائدة السائدة في السوق. [3]

ومن خلال هذا النمط، أيضاً، يتم إعادة جدولة المساعدات الرسمية للتنمية لمدة 40 سنة مع فترة سماح لمدة 16 سنة، ولا تزيد أسعار الفائدة الجديدة على أسعار الفائدة الأصلية، ويشـــترط وفقاً لتلك البنود ألا يزيد الدخل الفردي للبلد المدين على 755 دولاراً، ومن خلال تلك البنود عُقِدَت 32 اتفاقية مع البلدان الأكثر فقراً، منها عربياً؛ موريتانيا واليمن[4].

1. بلقاسم العباس، "إعادة جدولة الديون الرسمية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 2009م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/kkHdDD
2. هو نمط آخر أكثر تطوراً، بدأ تطبيقه مع جولة اجتماعات الدول السـبع الكبرى بنابولي الإيطالية، عام 1994م، والـذي لم يكتـفِ بإعادة جدولة الديون فحسـب، لكنه ذهب إلى مـا هو أبعد من ذلك، بإلغاء نحو ثلثي حجمها، مع إعادة جدولة الثلث الباقي لفترات زمنية طويلة مع فترات سماح مناسبة. (ينظر؛ "إعادة جدولة الديون الخارجية"، الجزيرة. نت، مرجع سابق).
3. "إعادة جدولة الديون الرسمية"، نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، العدد 27، 1997م.
4. تعتـبر موريتانيـا من الدول العربية التي اندرجت تحت بنود نابولي لإعادة جدولة ديونها الخارجية في عام 1995م، وذلك بعد أن وصلت خدمة الدين العام إلى نحو 67.6% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. (انظر في تفصيل ذلك؛ عماد طاحون، "الديون العربية الخارجية"، الجزيرة. نت، 2003، تاريخ الزيارة 17 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/m8ARqY).

- **نمط بنـــود كولونيا** (1) **(إلغاء الديون العادية بنســـبة 90 % وإعادة جدولة باقي الديون):**

مـــع مطلع العام 1999م، تم تطبيق هـــذا النمط، وفيه يتم إلغاء الديون العادية بنســـبة 90 % فأكثر، وتُعاد جدولة النِّســـبة المتبقية حسب بنود نابولي، وتم فيها احتساب المساعدات الرسمية للتنمية، كما يمكن تبديل الدَّيْن حسب بنود هيوستن؛ شريطةَ أن تستجيب الدولة الْمَدِينَة للشروط الواردة في بنود نابولي، كما يتعين أن يعتبرهـــا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الدول الأكثر فقراً(2) ذات المديونية المرتفعة(3)

شروط إعادة الجدولة:

عادة ما يرفض نادي باريس إعادة الجدولة إلا في حال استفحال وتفاقم العجز في ميزان مدفوعات الدولـــة المَدِينَةِ أو ازدادت ديونها إلى حدود بالغة الخطورة؛ حيث يَشـــترط النادي وجود حالة شـــديدة من العسر، تُعَرْقِل الدولة الْمَدِينَة عن الوفاء بالتزاماتها المالية.

وتُبرم الاتفاقات بعد تطبيق البرنامج الإصلاحي الذي يقترحه صندوق النقد الدولي على الدولة الْمَدِينَة، ويرمي هذا البرنامج إلى تحقيق توازن الميزانية العامة والميزان

1. مع جولة اجتماعات الدول السبع الكبرى، بكولونيا الألمانية، عام 1999م، جنحت الدول الكبرى الدائنة إلى زيادة حجم الديون المستحقة على الدول الدائنة بما يصل إلى 90 %، مع إعادة جدولة الباقي وفقاً لبنود نابولي سالفة البيان. (ينظر؛ "إعادة جدولة الديون الخارجية"، الجزيرة. نت، مرجع سابق).
2. تعتبر بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، من أكثر الدول المدينة التي عمدت إلى إعادة جدولة ديونها وفقاً لنمط بنود كولونيا، وخاصة دول؛ بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو، موزمبيق، النيجر، السنغال. (لمزيد من التفصيل؛ ينظر: وضع المديونية الخارجية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، منظمة التعاون الإسلامي، 2005م).
3. "أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، أسبابها، وسبل مجابهتها"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد الثاني، 2008م، ص ص 17 - 18.

التجاري؛ لأن ضبط العجز المالي يَحُدُّ من التضخم ومعالجة العجز التجاري بما يقود إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.

ولتحقيــق ذلك يتناول البرنامج جميع أدوات السياســة المالية والاقتصادية المتعلقة بالتجــارة الخارجية، والعملــة المحلية، والنفقات العامة بمختلــف صُورها، وكذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وقوانين الاستثمارات. (1)

وتأتي خطورة إعادة الجدولــة من اعتماد برامج صندوق النقد الدولي على تقليص النفقات وزيادة الإيرادات دون أن تعطي أهمية مماثلة لتحســين الصادرات، وهي الطريــق الطبيعية لخدمة الديون الخارجية، فزيــادة الصادرات تتطلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والقروض الخارجية.

ولَمَّا كانت مالية الدولة المَدِينَةِ في حالة عُسْر شــديد؛ فإن المســتثمرين والمقرضين يترددون كثيراً، بل ويرفضون الاســتثمار والإقراض، ولا تســاعد تلك البرامج إذن على ســداد الديون بقَدْر ما تحاول منع اللجوء إلى الاقتراض مجدداً، وهكذا هبَطت التدفقات الخارجية المتأتية من القروض فأصبحت التحويلات الصافية ســلبية في الأقطار العربية؛ حيث تؤدِّي إعادة الجدولة إلى ارتفاع كُلْفَة الدَّيْن، فعندما يؤجَّل مبلغ معين لمدة محددة، على الدولة أن تدفع فوائد إضافية عند حلول مواعيد اســتحقاق الديون المؤجلة؛ إذ تسري الفوائد طوال فترة التأجيل.

1. ســيف عودة، "أزمة المديونية الدولية"، جامعة الســودان للعلوم والتكنولوجيا، 27 أكتوبر 2011م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/WlOlGX

المطلب الثالث

تبديل الديون

وهو حلٌّ يســـمح بتخفيض مستحقات الديون من خلال أكثر من طريقة؛ أهمها: مبادلة الديون بالســـندات، ومبادلة مســـاهمات الأصول المستثمرة، وإعادة شراء الديون.

ففي مبادلة الديون بالســـندات، يتم تبديل دَيْن قديم بسندات ضعيفة أو معفاة من الفائدة على أن يكون التسديد مضموناً من بلد وسيط، ومن خلال هذا الحلّ أصبحت دولة مثل الصين تســـتحوذ على ما قيمتـــه 1.261 تريليون دولار من الأوراق المالية الأمريكية الحكومية، وهذا أكثر من 20 % من مجموع الديون الخارجية لتصبح أكبر حامل لســـندات الخزانة، والدائن رقم واحد في العالم للولايات المتحدة، بل قد يَصِل ما تستحوذ عليه الصين أكبر بكثير من هذه القِيَم المعْلَنَة والمُسَجَّلَة(1).
ويتم النظر إلى احتياطيات الصين من الســـندات كأحد الخيارات المهمة لبكين ضد أسواق الدَّيْن الأمريكية، في سياق الحرب الضروس الدائرة بين الصين وأمريكا على مستوى المنافسة الاقتصادية.

---

1. "ســـندات الخزانة الأمريكية.. طريق الصين لإغراق المنافس الأمريكي"، موقع ساســـة بوست، 15 أكتوبر 2015م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YYZlli

وقد قامت الصين ببيع السندات الأمريكية والتخلُّص منها[1]، خصوصاً بعد أن أصبح الـــدولار هدفاً مباشراً لبكين كآلية لإعلان الحرب المالية ضد الولايات المتحدة، التي تتأرجح في التهديد بحيث تســـتطيع تفادي الخســـائر الضخمة التي قد تلحقها في قيمة اســـتثماراتها في الدَّيْن الأمريكي، لكن مـــع تراجُع احتياطي الصين من النقد الأجنبي بمقدار قياسي بلغ 94 مليار دولار[2]، والذي انخفض بسبب تراجع موجودات محافظها الخاصة بالاستثمار في الدَّيْن الأمريكي، وفقاً للخبراء؛ أصبحت مسألة بيع هذه الســـندات لدعم العملة الصينية "مسألة قريبة من التنفيذ" ما قد يترتب عليها إغراق نسبي[3] للاقتصاد الأمريكي[4].

1. تعتبر حيازة الصين للســـندات الأمريكية أحد أهم الخيارات للصين ضد أســـواق الدين الأمريكية؛ حيث يُعَدُّ بيع تلك بيع الســـندات والتخلص منها أهم الخيارات الفعَّالة للصين للرد على الحرب التجارية التي يشنُّها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ وصوله إلى البيت الأبيض، وبعد إعلان الأخير فرض المزيد من الرســـوم على الســـلع التجارية ظهرت تحركات صينية واضحة تشـــير إلى خفض بكين لاســـتثماراتها في ديون الولايات المتحدة، الأمر الذي قد يؤدي -إذا ما تخلت بكين عن اســـتراتيجية اليوان الضعيف في تعاملاتها التجارية، ومن ثَمَّ صعود عملتها المحلية بقوة في الأســـواق العالمية- إلى نتائج كارثية على الاقتصاد الأمريكي، لا سيما مع ديون واشنطن الهائلة، وحدوث هبوط حادّ للدولار بما يزعزع استقرار الاقتصـــاد الأمريـــكي والإضرار بثقة المســـتثمرين فيه. (لمزيد من التفصيل؛ ينظر: "الســـندات الأمريكية سلاحها.. هكذا يمكن للصين «لي ذراع» الاقتصاد الأمريكي"، ساسة بوست، 24 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/F7qjrN).
2. "ســـندات الخزانـــة الأمريكية.. طريق الصين لإغراق المنافس الأمريكي"، موقع ساســـة بوســـت، المرجع السابق.
3. تتمثل خطورة سندات الخزانة الأمريكية التي تمتلكها الصين حال بيعها في قدرتها الكبيرة على التحكم في مســـارات ومعدلات الفائدة على الســـندات الأمريكية ككل، إذ تؤدي عمليات بيع تلك الســـندات إلى رفـــع معـــدلات العائد على الســـندات الأمريكية، بما يجعـــل من خدمة الدين أمراً غير محتمل بالنســـبة للخزانة الأمريكية، الأمر الذي قد ينعكس على معدلات النمو ويلقي بظلاله السلبية على مستقبل التوازن الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية .(للمزيد ينظر: "سندات الخزانة الأمريكية.. طريق الصين لإغراق المنافس الأمريكي"، موقع ساسة بوست، المرجع السابق.
4. "سندات الخزانة الأمريكية.. طريق الصين لإغراق المنافس الأمريكي"، مرجع سابق.

في حين تتمثل المبادلات بالمساهمات، في مبادلة أصول مُسْتَثْمِر يبحث عن مساهمةٍ في شركــة معينة مـــن خلال المبادلة بعملة صعبة، أي يقـــوم البنك المركزي بإصدار ســـندات جديدة، أو بعملة محلية مقابل ديون مســـتبدَلَة، وهو ما حدَث في مصر من خلال أربعة نماذج مختلفة، وهي:

- **النموذج الألماني:** وهو ما يظهر في الاتفاقية التي وقَّعَتْها القاهرة مع برلين في عام 2001م لمبادلة جزء من أعباء خدمة الديون المستحقة على مصر لألمانيا عن الفترة من 2002 حتى 2016م، على أن يســـتخدم 50 % من المقابل المحلي لهذا المبلغ في تمويل مشروعات تخدم مجالات الحدِّ من الفقر وحماية البيئة، والتعليم الأساسي، وتخصيص الـ 50 % الأخرى لوزارة المالية لدعم موازنة الدولة.

وتم تنفيذ هذا الاتفاق على ثماني مراحل، شـــملت تمويل برنامج الأشغال العامة الذي يتـــم تنفيذه من خلال الصندوق الاجتماعـــي للتنمية، ومنها رَصْف طرق ريفيـــة وأعمال مياه الشرب بالقرى الأكثر فقراً ومد شـــبكات الصرف الصحي، وتغطيـــة مجاري مائية، وبناء عدد من المدارس، وصيانة بعضها والأبنية التعليمية الأخرى(1).

- **النموذج الإيطالي:** حيث وقَّعت مصر ثلاث اتفاقيات لمبادلة جزءٍ من الأقساط والفوائد المستحقة لإيطاليا على مصر، في أعوام 2001، 2007، 2012م.

وتديـــر الاتفاقيات المذكورة لجنة يُطلق عليهـــا لجنة إدارة المقابل المحلي للديون الإيطالية، وفقاً لاتفاقيات المبادلة يتم فتح حساب خاص بالمقابل المحلي لكل قسط في موعد اســـتحقاقه؛ ليُسْتَخْدَم في تمويل المشروعات التي توافق عليها اللجنة،

1. مبادلــة الديــون، موقــع وزارة التعاون الدولي، مصر، د.ت، تاريخ الزيـــارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Wz7f6a

وذلـــك وفقاً للأولويات التي تأتي في مقدمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمشروعات البيئية ومشروعات الصحة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والحدّ من الفقر ودعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية في مصر[1].

- **النموذج الســـويسري:** حيث وقَّعت مصر اتفاقية مع سويسرا، فيما يخص جزءاً من أعباء الديون المســـتحقة لســـويسرا على مصر، وذلك بهدف تخفيف عبء المديونية الخارجية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل مشروعات تنموية تنفِّذُهـــا جمعيات أهلية في مجالات خَلْق فُرَص عمل وزيادة الدخل للطبقات الفقيرة، ومشروعات البيئة، ومحو الأمية، والأمومة والطفولة. ونصَّ الاتفاق على تخصيص نســـبة 40 % من المُعـــادِل لقيمة هذا المبلغ بالجنيه المـــصري لوزارة المالية لدعم الموازنة العامة للدولـــة، وتوجيه الـ60 % المتبقية؛ لتأسيس الصندوق المصري الســـويسري للتنمية، الذي يتولى تمويل مشروعات تنموية في مجالات تعمل على توفير فُرَص العمل وزيادة الدخل، وتحسين الوضع البيئي والاجتماعي، والاهتمام بالصحة العامة خاصة الأمومة والطفولة، وهذه المشروعات يقوم الصندوق باختيارها والإشراف عليها، ويتم تنفيذها من خلال جمعيات أهلية؛ حيث تم إيداعها في أحد البنوك التجارية.

- **النمـــوذج الفرنسي:** حيث تم توقيع اتفاقية في 1994م بمبادلة جزءٍ من أعباء خدمة المديونية المســـتحقة لفرنسا على مصر عن الفترة من 1/ 4/ 1994م حتى 1/ 1/ 1998م، وبموجبها تم إعفاء مصر من ســـداد أقساط بقيمة مبلغ المبادلة، عـــلى أن يحصل الصندوق الاجتماعي للتنمية على المقابل المحلي لها في مواعيد استحقاقها، ثم يقوم بتمويل مشروعات التنمية في مصر بمعرفته.

1. مبادلة الديون، موقع وزارة التعاون الدولي، المرجع السابق.

إعادة شراء الديون:

إعـــادة شراء الدين هي عملية شراء دَيْن عند انخفاض قيمته في الســـوق الثانوي، يتخلـــص من خلاله المدين من دفع الفوائد. وتُعَـــدُّ اتفاقية إعادة الشراء عقداً يقوم بموجبـــه أحد الأطراف ببيع أوراق مالية إلى طرف آخر، وينفذ بشـــكل متزامن مع ذلك عقد لإعادة شرائها بســـعر متعاقَد عليه في المستقبل، وغالباً ما يكون ذلك بسعر الدولار، ويتم تحديد طول فترة الاحتفاظ بالأوراق المالية، طبقاً لاحتياجات الأطراف المتعاقدة، لكن معظم عقود إعادة الشراء تدوم لبضعة أيام فقط.

وفي اتفاقيات إعـــادة الشراء تتمثل الفائدة في الفارق بين ســـعري؛ البيع وإعادة الشراء؛ حيث تكـــون تلك الاتفاقيات خاضعة للضرائـــب، ولا يمكن الادِّعَاءُ بوجود معدلات إعادة شراء، معتادة؛ حيث تتحدد تلك المعدلات من خلال مفاوضات مباشرة بين كل من؛ البائعين والمشترين.

لكن معدلات اتفاقيات إعادة الشراء، ترتبط، بشـــكل وثيق، مع معدلات أذون الخزانة الخاصـــة بالدولة المَدِينَةِ، وهذا لا يعني أن اتفاقية إعادة الشراء خاليةٌ من الخطورة، فقد كشـــفَت إحدى الممارسات التي تعود للعام 1982م عن عدم وفاء إحدى شركات الســـمسرة بالتزاماتها، فيما يتعلق بنحو أربعة مليـــارات دولار في اتفاقيات لإعادة الشراء، ما أدَّى إلى حدوث مشكلة كبيرة حينها.(1)

وفي المقابل؛ فإنَّ هناك الكثير من المزايا لإعادة شراء الدَّيْن؛ منها أن تاريخ استحقاقها يمكن تحديده بشـــكل يناسب طول الفترة التي ســـيحتاج فيها المستثمِر إلى الأموال قصيرة الأجل، كما أنه تنتفي في حالة اتفاقية إعادة الشراء، خطورة الخســـارة بسبب تذبذبات السوق، فيما يتعلق بالأوراق المالية المعنية بالمعاملة التجارية.

1. "اتفاقيات إعادة الشراء"، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 8 سبتمبر 2012م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/9r4vtb

كـــما يمكن للبائعين، بيع أوراقهم المالية حين يحتاجـــون إلى نقود، لكنَّ هناك عيباً يرتبـــط بهذا الإجراء، فإذا انخفض ســـعر الأوراق المالية إلى ما دون ســـعر الشراء الأصلي، تكون هناك خسارة برأس المال، ويتجنَّب مشتري اتفاقية إعادة الشراء هذه الخطورة، ويقي نفسه ضد تذبذبات السوق. (1)

1. المرجع السابق.

المطلب الرابع

إيجاد بديل لنظام القروض

ويمكن إيجاد بديل لنظام القروض الراهن، على كافة المســـتويات، عالمياً وإقليمياً ومحلياً، فعلى المســـتوى العالمي، يمكن تكوين نادٍ دولي، قوي ومتماسك، للمدينين لمواجهة قوة نادي باريس؛ وذلك للدفاع عن مصالحهم، وحماية جهودهم التنموية وتطلعاتهم المشروعة في تحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي.

ويجب أن يتســـع هذا النادي ليشمل كل المدينين؛ صغيرهم وكبيرهم، وأن يتوصل إلى مجموعة من المعايير المناســـبة لحل أزمة المديونية؛ حيث يجب فرض تجميد الديون لفـــترة طويلة، وتخفيـــف أعبائها، وإلغاء بعضها، وتعديل طرق ســـدادها مثل الدفع بالصادرات، وضرورة إشراك الدائنين في تحمُّل عبء الأزمة.

وعندما يتكون مثل هذا النادي، وهي مهمة صعبة ومعقَّدة يجب أن تلعب فيها الشعوب والمنظمات غير الحكومية الدور الأساس، يمكن حينذاك المطالبة بعَقْد مؤتمر دولي، تناقش فيه أزمة المديونية العالمية برُمَّتها، وسُبُل تسهيل حلِّها.

أيضاً، هناك حـــلُّ إعادة تمويل الدول المُنْهَكَةِ بالتزامات الأداء بوســـائل أخرى غير الديون. فيما يُشَـــكِّلُ ما يســـمى السوق الثانوي لســـندات الديون لتقليص مخاطر

الاســـتدانة المُفْرِطَة، والذي بدأت تعاملاته في الظهور منذ سنة 1982م، باقتراح من الرئيس الفرنسي الأسبق، فرانسوا ميتران(1)، كبديل لثِقَلِ أعباء القروض الدولية(2). وتتلخص في طرح سندات المديونية الخاصة ببعض البلاد النامية للبيع في سوق ثانوي للديون بأسعار تخفيض مُغْرِيَة من القيمة الاسمية للسندات، بل وساعد هذا الحلُّ على اللجوء لوسيلة تقنية أخرى عبر تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات. (3)

وعلى المســـتوى الإقليمي، يمكن العمل على تعميـــق ودعم أوجه التعاون بين التكتلات الاقتصاديـــة الإقليمية الموجودة بين مختلف مجموعات دول العالم الثالث؛ الأمر الذي من شـــأنه أن يحقِّق نتائج مهمة في حل معضلات الديون والتنمية من خلال ما يسمى بالاعتماد الجماعي على الذات؛ حيث يمكن تنسيق أشكال التعاون بين هذه المجموعات الإقليمية في تشجيع التبادل التجاري فيما بين هذه الدول دون أن يمر عبر وسيط ثالث، من خلال دعم اتحادات المنتجين للمواد الأولية التي تنتجها هذه الدول للحصول على أسعار ملائمة لصادراتها، وتشجيع حركة تدفق رؤوس الأموال من دول الفائض النفطية

1. وُلِدَ فرانســوا ميتران يوم 26 أكتوبر 1916م في مدينة جارناك جنوب غربي فرنســا، حصل على شهادتي بكالوريــوس في الحقــوق والآداب، ونال دبلوماً في الدراســات العليا في القانون العام، ودبلوماً آخر في العلوم السياســية. تولى في أغســطس 1944م وزارة أسرى الحرب في حكومة شــكلها الزعيم الفرنسي الكبير شارل ديجول، وشغل مناصب وزارية عديدة في إحدى عشرة حكومة خلال 1947 - 1957م، منها وزارة المحاربين القدامى، وســكرتير دولة لرئاســة الحكومة، ووزير أقاليم ما وراء البحار، ثم وزير دولة، ووزير مفوض لمجلس أوروبا، ووزير للداخلية والعدل. تولى رئاسة فرنسا في ولايتين متتابعتين في 1981 - 1995م. (لمزيد من التفصيل؛ ينظر: فرانســوا ميتران، الجزيرة. نت، 4 ديســمبر 2014، تاريخ الزيارة: 17 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/mWFDdm).
2. عبد الســلام أديب، المديونية الخارجية والعولمة: العولمة وتطورات العالم المعاصر، مجلة الحوار المتمدن، عدد يناير 2003م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/hB4DUW
3. عبد الســلام أديب، المديونية الخارجية والعولمة: العولمة وتطورات العالم المعاصر، مجلة الحوار المتمدن، المرجع السابق.

التـــي تنتمي لدول العالم الثالث (دول الأوبك) (1) نحو دول العجز، تبادل التكنولوجيا والخبرات العلمية في هذه الدول بعيداً عن سيطرة الشركات متعددة الاستيطان.

أما على المستوى المحلي، فيمكن اتخاذ عدد من القرارات المهمة؛ منها؛ وقف الخضوع الأعمى لشروط الدائنين، ولصندوق النقد الدولي، والتي كان من شأنه وقف التنمية، وتردِّي الأحوال المعيشـــية، وتهديد الاستقلال الســـياسي والاقتصادي للبلاد المَدِينَةِ، وزيادة ميلها للاستدانة، مع ضبط أنشطة التجارة الخارجية وإحكام الرقابة عليها، عبر العودة لنظام الرقابة على الصَّرْف، بشـــكلٍ يحقِّق ترشيد استخدامات النقد الأجنبي، ومحاربة الاســـتيراد غير المبرَّر، وضمان تمويل الحـــد الأدنى الضروري للواردات، ودعم قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية.

كما يمكن، أيضاً، وَضْعُ سياســـة رشيدة للاقتراض الخارجي، تَستهدف وَضْع حدٍّ لنمو الديون الخارجية القصيرة الأجل (مثل التســـهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين)، وأن تكون الديون الجديدة ذات طبيعة إنتاجية، وليســـت استهلاكية، وتنويع مصادر الإقـــراض الخارجي وعدم الاقتصار على دولـــة أو كتلة اقتصادية معينة، ويجب أن يكون المعيار هو "أفضل الشروط المقدمة".

1. منظمـــة الـــدول المصدرة للنفـــط (أوبك) هي منظمة حكومية دولية دائمة، تم إنشـــاؤها في مؤتمر بغداد ســـبتمبر 1960م، مِن قِبَل إيران والعراق والكويت والمملكة العربية الســـعودية وفنزويلا. انضم الأعضاء المؤسسون الخمسة لاحقاً إلى عشرة أعضاء آخرين؛ قطر (1961م)، إندونيسيا (1962م) - علقت عضويتها في يناير 2009م، وأعادت تنشيطها في يناير 2016م، لكنها قررت تعليقها مرة أخرى في نوفمبر 2016م، ليبيـــا (1962م)، الإمـــارات العربية المتحـــدة (1967م)، الجزائر (1969م)، نيجيريـــا (1971م)، إكوادور (1973م) - علقـــت عضويتهـــا في ديســـمبر 1992م، لكنهـــا أعادت تنشـــيطها في أكتوبر 2007م، أنغولا (2007م)، الجابـــون (1975م) - أنهـــت عضويتها في ينايـــر 1995م، ولكنها انضمت في يوليو 2016م، غينيا الاستوائية (2017م)، والكونغو (2018م). كان مقر أوبك في جنيف، سويسرا ، في السنوات الخمس الأولى من وجودها. تم نُقل هذا إلى فيينا، النمسا، في 1 سبتمبر 1965م. هدف أوبك هو تنسيق وتوحيد سياســـات البترول بين الدول الأعضاء، من أجل ضمان أســـعار عادلة ومستقرة لمنتجي البترول. إمدادات فعَّالة واقتصادية ومنتظمة للنفط إلى الدول المســـتهلكة، والعائد العادل على رأس المال إلى أولئك الذين يستثمرون في الصناعة.

هذا مع وجوب حرص المسؤولين عند التعاقد على قروض جديدة، وبخاصة طويلة الأجل، على ألا تقل فترة السماح عن فترة تفريخ الاستثمار، حتى لا تأتي مواعيد السداد في أوقات غير ملائمة، لا تكون فيها المشروعات الجديدة قد بدأت في الإنتاج ودَرِّ العوائد، مع تجنُّب عمليات إعادة الجدولة، والحرص على دفع الأعباء في مواعيدها حتى يمكن تجنُّب فخِّ نادي باريس.

وأخيراً؛ الاستمرار في التنمية ورفع مستوى معيشة المواطنين، دون الحاجة إلى الاعتماد بشكل أساسي على الموارد الخارجية؛ حيث يمكن بناء نموذج ذاتي للتراكم، يدفع نفسه بنفسه من داخل إطار الاقتصاد المحلي وإمكاناته، وليس من خلال القوى الخارجية دون أن يؤدي ذلك إلى الانغلاق أو عدم التعامل مع الخارج(1).

ولعل أبرز الحلول التي اقترحتها بعض القوى السياسية والاجتماعية في الدول العربية كبديل للقروض هو ما حدَث في مصر مؤخراً، قبيل اتخاذ الحكومة المصرية قرار الاقتراض من الخارج؛ حيث كان الحديث حينها يدور حول أفضل بدائل لقرض صندوق النقد الدولي لتوفير غطاء دولاري لدعم الاحتياطي النقدي، تضمنت تلك الاقتراحات طرح أراضٍ للمصريين بالخارج، تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض العملة أمام الدولار، بهدف حماية الفقراء ومحدودي الدخل من ارتفاع الأسعار والضغوط التضخمية المتوقعة، ومن بين تلك الإجراءات كذلك حظر بعض الواردات من السلع الرفاهية التي تعرف بـ"الاستفزازية"، وبعض السلع التي لها بديل محلي. وأيضاً شراء السندات الدولية والتي تتميز بعدم وجود شروط مقابل الحصول عليها، لكن نسبة الفائدة عليها تزيد عن قروض البنك الدولي وصندوق النقد بمعدل لا يقل عن 3 إلى 4 %(2).

1. عبد السام أديب، المديونية الخارجية والعولمة، مرجع سابق، متاح على الرابط التالي: goo.gl/hB4DUW
2. ياسمين سمرة، "ما هي أفضل البدائل لقرض صندوق النقد؟"، صحيفة اليوم السابع المصرية، 5 نوفمبر 2015م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/vLFtK8

لكن يمكن القول: إن غالبية تلك الحلول تبدو نظرية إلى حدٍّ كبير، لا سـيما في ظل فشل النظام الحالي في تحقيق توافق وطني حول برامجه السياسية والاقتصادية، مع احتقان المناخ العام في البلاد بفعل انسداد الأفق السياسي وقمع الحريات، فيما تتوزع البدائل الأخرى المطروحة، وفقاً للحالة المصرية أيضاً، بين عددٍ من الإجراءات المهمة، أبرزها؛ مراجعة قائمة المشروعات الكـبرى، وتأجيل وإلغاء بعضها، وتنفيذ مشروع قومي لتأهيل شبكة الصرف المغطى للأراضي الزراعية في الوجه البحري والصعيد، وتشـغيل المصانع المُعَطَّلَة. ووضع حد أقصى لزيادة كمية النقود بمعدل يساوي زيادة الإنتاج لضمان الاستقرار النقدي، وإعادة النظر في نظام دعم القمح والخبز والسلع التموينية؛ لمكافحة المتلاعبين بأقوات الفقراء.

مع وضع قيود على الواردات؛ تفعيلاً لحقوق البلدان العضوة مثلاً في منظمة التجارة العالمية، طبقاً للمادة "18 - ب" من اتفاقية "الجات"، وتغيير نظام سعر الصرف بربط العملة المحلية بسـلة عملات بدلاً من المعمول به حالياً وهو الربط بالدولار الأمريكي فقط. وإصدار تشريعات لتحقيق الكفاءة والعدالة، وبالتحديد تعديل قانون إيجارات العقارات القديمة، وقانون العلاقة الإيجاري للأراضي الزراعية".

وكـذا فرض الضرائب التصاعدية، وقطع الطريق على المزيد من التهرب الضريبي، ومنع اسـتيراد بعض السلع ذات البديل المحلي، والبعض الآخر الذي يمكن الاستغناء حتـى يتعافى الاحتياطي الأجنبي. مع إعـداد موازنة ملائمة لتحويل نمط الاقتصاد المحلي من ريعي، استهلاكي، إلى إنتاجي، تنموي، وضغط المصروفات الحكومية دون المسـاس بالنِّسَب المنصوص عليها دستورياً فيما يتعلق بالإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي، وضم الصناديق الخاصة بالكامل (1).

1. علاء أحمد، "من الأحزاب للدولة.. 10 بدائل لقرض صندوق النقد الدولي"، موقع مصراوي، 12 أغسطس 2016م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/xzWdmC

وفي نهايـــة هذا الفصل، يتضح لنا أن الســـبب الرئيس في أزمة القروض والمديونية، يتجســـد بالمقام الأول في تجاهل بعض الحكومات في الدول النامية لأسباب النجاح، والاستسهال والتواكل على المال الغربي، وإهمال الثروات والموارد الطبيعية والبشرية لديها، أي الموارد الذاتية الداخلية، وأهمية تنميتها واستثمارها بالشكل الأمثل للخروج من أزمة المديونية المزمنة.

وللأســـف، فإنه رغم الآثار الضخمة التي تقع عـــلى الدول النامية جَرَّاء تلك الديون من تبعية اقتصادية وسياســـية، وآثار اجتماعية شديدة الخطورة، بالإضافة إلى الفقر والانهيار الاقتصادي، وزيادة نســـبة البطالة والتضخـــم، فإنَّ حكومات دول العالم الثالث لا تـــزال تنظر للديون والقروض الدولية، باعتبارهـــا طوق النجاة لأزماتها الاقتصادية والمالية المتعددة.

هذا على الرغم من توافر الكثير من الحلول والبدائل الطبيعية لعلاج مشكلة القروض، سواءٌ بشكل مؤقَّت من خلال إعادة جدول الديون، أو شراء الديون، أو بشكل دائم من خلال إيجاد بدائل للقرض، تعتمد على الموارد الطبيعية والبشرية للدولة، والإمكانيات التي يمكن أن توفِّر أموالاً أكثر من القروض نفسها، والتي غالباً ما تتجاهلها حكومات الدول، دون مبررات واضحة أو مقنعة.

وإجمالاً فإنَّ الديون الخارجية كآلية شائعة في تمويل التنمية الاقتصادية، تشكِّل، في نفس الوقت، كابحاً ومعيقاً لهذه التنمية. وزيادة في المفارقة المطروحة، فإنَّ المؤسسات المالية الدولية التي تحتلُّ مقدماتها وشعاراتها الأساسية عناوين خدمة التنمية ومساعدة الدول الفقيرة والناشئة على تجاوز أزماتها، وخدمة مخططات وبنيات نهوضها، هي ذاتها التي تطالبها في إلحاح ودون كلل بســـداد الدَّيْن الخارجي. وهو ما يَفرض على ســـبيل الأولوية مواصلة الحوار والضغط من طرف تكتل لحكومات الجنوب المَدِينَة، التي تمتلك أســـباباً كثيرة لرفض أعباء خدمة فوائد دَيْن متوالدة باستمرار، بالحجج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والقانونية والبيئية.

الفصل السابع

القروض في التجارب الدولية بين النجاح والإخفاق

- المطلب الثالث: الخبرة التركية في التحول من مدين إلى دائن
  - الواقع الاقتصادي التركي بعد النهضة
  - النهضة التركية الاقتصادية
  - العناصر الفاعلة في الاقتصاد التركي

◄ **المبحث الثالث: نحو استراتيجية فعَّالة لإدارة تمويل التنمية المستدامة**

- المطلب الأول: محاذير التمويل الدولي وفقاً للخبرات الدولية والإسلامية
- المطلب الثاني: إيجابيات التمويل الدولي وفقاً للخبرات الدولية والإسلامية
- المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة التفاوض مع المؤسسات التمويلية الدولية

الفصل السابع
القروض في التجارب الدولية
بين النجاح والإخفاق

تمهيد

نزولاً عند إرادة واشـــنطن، حصل توافق بين صندوق النقد والبنك الدوليين على إلغاء أضخم عقد من نوعه موقَّع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الصين الشعبية، في إطار ما سُمِّي بـ"صفقة القرن". وفي هذه القضية بالذات، لعبت المؤسسات المالية الدولية دوراً متحيزاً، نَعَتَتْهُ بعض المنابر الإعلامية بـــدور "كلاب الحراسة" لمصالح الإمبريالية الأمريكية وحلفائها؛ حيث إن إعادة النظر في العقد الصيني الشهير الموقَّع عام 2007م، تم عبر إلغاء بند ضمان الدولة الكونغولية لهذه الصفقة الضخمة، والذي كان ينص على تخصيص 6 مليارات دولار للاستثمار في تطوير البنية التحتية، و3 مليارات أخرى لقطاع التعدين والمناجم.(1)

هذا مثالٌ من بين أمثلة عديدة، تروي فصولاً متعددة ومثيرة للجدل، تُخالف في أغلبها ما تُورِدُهُ أدبيات وعناوين الصحف الكبرى حول نُبْل رسالة مؤسسات التمويل الدولية، وتكريس وســـائلها المادية لخدمة قضايا التنمية البشرية، وتطوير البنى الاقتصادية لدول الجنوب والاقتصادات الناشئة، كأهداف مثالية لا تشوبها شائبة.

---

1. محمد ثابت، "توسع الصين اقتصادياً بإفريقيا يهدد النفوذ الأمريكي"، العربي الجديد، 10 يونيه 2015م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/HeYcC.
   - ينظر: جورج تي يو، "الصين وإفريقيا"، معهد سياسة الأمن والتنمية، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/uquES
   - ينظـــر: د. عـــزت شـــحرور، "العلاقـــات الصينية - الإفريقيـــة.. الفرص والتحديـــات"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 أبريل 2014م.

إذ لا يمكن التطرُّق في الأحاديث العامة أو التحليلات المتخصصة إلى مواضيع البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، باعتبارهما مؤسستين للتمويل التنموي فقط، بِمَعْزِلٍ عن أهداف أو أغراض تقف وراء الصراعات السياسية وحسابات الهيمنة الجيواستراتيجة. وفي هذا الصدد يصدق المثل القائل بأن الأكمة تخفي الكثير وراءها(1).

فعلى سبيل المثال، يقوم البنك الدولي، في صورته الملتزمة، بمنح قروض ذات فوائد تفضيلية، وتمويل مشاريع تنموية، وأيضاً تَبَنِّي أبحاث ودراسات متعلقة بتطوير كل بلد عضو ضمن المنظومة التنموية أو الصاعدة في طريق النمو. وفي المقابل، يشترط تنفيذ سياسات تقشُّف اجتماعية متعسفة، وتقويم هيكلي اقتصادي صعب، وخصخصة قطاع عام وتحرير اقتصاد بأسرع الطرق والآجال، مع ما يَلْزَمُ من إقامة آليات محاربة الفساد والمحسوبية وغيرها، أي جملة متطلبات ذات كُلْفَة اجتماعية، اقتصادية وسيادية باهظة.

لكن ذلك لم يمر دون تداعيات، ليس فقط من جانب ارتفاع دعوات الدول المُثْقَلَة بالديون إلى ضرورة مراجعة قواعد اللعبة في المؤسستين الدوليتين وأعباء أداء الديون أو حتى التشطيب عليها، أو حذف فوائدها الباهظة، بل أيضاً على الدول الأعضاء الكبار في البنك الدولي ونظيره صندوق النقد الدولي، في ظل ظَرْفِيَّةٍ اقتصادية تُنْذِرُ بمزيدٍ من الأزمات.

1. هذه العبارة قريبة إلى مَثَل شائع عند العرب، يقولون: "إنَّ وَرَاءَ الأَكَمَةِ مَا وَرَاءَهَا". والأكمة هي التَّلة وكلُّ مكانٍ مرتفع. وأصلُ هذا المثل: أَمَةٌ واعدتْ صديقَها أن تأتيَه وراءَ الأَكَمَةِ إذا فرغتْ من مهنة أهلها ليلاً، فشغلوها عنْ الإنجاز بما يأمرونها مِنَ العمل، فقالتْ حين غلبها الشوقُ: «حَبَسْتُمُوني وَإِنَّ وَرَاءَ الأَكَمَةِ مَا وَرَاءَهَا». ويُضرب هذا المثلُ لِمَن يُفشي على نفسه أمراً مستوراً. [مجمع الأمثال للميداني: ١/ ١٧].

ويحلل هذا الفصل بعضاً من النماذج والخبرات التطبيقية، المختارة، عن استراتيجيات القـــروض والتمويل الدولي، التـــي تبنَّتْهَا بعض الدول حول العـــالم، للمقارنة بين الخبرات الناجحة، التي قادت بعض الدول للخروج من أزماتها التمويلية، والخبرات الفاشلة، التي عانت منها الكثير من الدول، وفي مقدمتها بلدان عربية، اتخذت مسار القروض والتمويل الدولي وســـيلة رئيسة لدعم مشاريعها التنموية وخططها لإصلاح اقتصاداتها، التي تبدو في العادة هشة ومتهالكة.

كما يقدم الفصل رؤية تحليلية نحو اســـتراتيجية فعَّالة وشاملة لإدارة تمويل التنمية المســـتدامة في الدول العربية والإسلامية، مع تقديم رؤية استشرافية مستقبلية حول الكيفية التي يمكن بها للدول الإســـلامية تلبية احتياجاتهـــا التمويلية بعيداً عن فخِّ القروض الخارجية التي طالما كبَّلتها لعقودٍ خلت، ولم تزدها إلا تخلُّفاً وتبعية، ولم تَجْنِ من ورائها إلا مزيداً من الديون المتراكمة التي تتوارثها الأجيال.

المبحث الأول

خبرات التمويل الدولية
تجارب كارثية

تمهيد

ثمَّة شـــبه إجماع لدى علماء الاقتصاد والخبراء الماليين حول العالم، مفاده أنه ما من دولة اقترضت من صنـــدوق النقد الدولي، طوال العقود الماضية، وربما منذ تأسيسه في النصف الأول من القرن العشرين، وحقَّقت مرادها من هذا الاقتراض على صعيد الواقع التنموي الملموس بها.

ولعل أبرز وأهم أســـباب تلك المعضلة هو سيطرة السياسة الأمريكية على الصندوق؛ حيث تسهم واشنطن بالنصيب الأكبر فيه، بنحو 17.6 % من إجمالي الحصص المالية للصندوق(1)، ما يعني في الأخير أنه في الوقت الذي تعتبر فيه بعض الدول الصندوق بمثابة وسيلة مؤقتة لتجاوز عثراتها التمويلية والتنموية، إلا أن الممارسة العملية كشفت أنه بالتأكيد كان لعنةً على دول أخرى.

لذلك تدور الشكوك حول اضطلاع الولايات المتحدة بدور بارز في إضعاف اقتصادات الدول، وتدميرها، ومنع صعودها. وعلى الرغم من الكوارث التي ســـبَّبها الاقتراض مـــن صندوق النقد الـــدولي إلا أن بعض الدول تصل لمرحلـــة تعاني فيها من فجوة في الحصيلـــة الدولارية تقابلها زيـــادة في الإنفاق ما يضطرها للحصول على قرض الصندوق كأحد البدائل المؤلمة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية.

---

1. "ما هو صندوق النقد الدولي؟"، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، 2003م، تاريخ الزيارة 10 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Vm1a24

فالشروط المُجْحِفَة التي يضعها الصندوق على الدول المُقْتَرِضَة منه تتسبَّب في تضخم الأزمات الاقتصادية وتفاقمها، وتكون لهذه الأزمات آثارٌ وخيمة؛ منها غلاء المعيشة؛ حيث يَشترط الصندوق تقليلَ معدلات الدعم بشكل عام، ومنها تخفيض دعم أسعار السِّلع الأساسية، وهو ما يؤدِّي إلى المزيد من عدم قدرة الفقراء ومحدودي الدخل على مواجهة متطلبات الحياة اليومية.

كما أن إلغاء دعم الطاقة من أهم شروط تلك القروض أيضاً، فالصندوق، مثله مثل أي دائن، يرغب في ضمانات تطمينية بشأن سداد القروض التي يمنحها، ومن ثَمَّ فهو يريد أن يُحاط علماً بواقع اقتصاد الدولة المُقْتَرِضَة، وماليتها، وموازنتها العامة، ونحو ذلك من بيانات، وعادةً ما يطالب ببعض الاشتراطات التي يراها لازمةً لتحسين الأداء الاقتصادي للدولة المُقْتَرِضَة، ومنها ما يتعلق بتخفيض الدعم بشكل عام، وخاصةً على صعيد الطاقة؛ من أجل توفير فوائض مالية تُمَكِّن تلك الدولة من تسديد قروضها. وغالباً ما يُضاف إلى الاشتراطات السابقة، شرط زيادة معدَّل الضرائب؛ حيث يطلب الصندوق تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ويحدِّد ما يجب أن تؤمِّنه هذه الضريبة من مبالغ في السنة الأولى لتطبيقها، وذلك حتى يضمن قدرة الدولة على سداد قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه، وهو ما يزيد الأعباء على الفقراء؛ لأنه يرفع ثمن المنتجات والخدمات التي يحصلون عليها.

ومن ثَمَّ تَضُرُّ قروض صندوق النقد الدولي، كذلك، بالعملات الوطنية للدول المَدِينَة، فهو يشترط في تعاملاته مع الدول المُقْتَرِضَة أن تضطلع تلك الدول بتحرير أسعار عملاتها، وهو ما يعني مزيداً من الارتفاع في أسعار السلع والمنتجات، هذا الارتفاع، أو ما يُعرَف بالتضخم، يؤثِّر، وبشكل مباشر، على الطبقات الفقيرة والمحدودة والمتوسطة الدَّخْل؛ حيث تنخفضُ القيمة الشرائية للعملات المحلية، فتُوَاجِهُ تلك الطبقات الأدنى في السُّلَّم المجتمعي صعوباتٍ كبيرةً في توفير السِّلَع الأساسية.

فهـــذه الشروط، في مجملها، تؤدِّي إلى تآكل الطبقة الوســـطى، وإعادة إنتاج طبقة جديدة، من أبناء الطبقة الوسطى الذين هبطوا إلى مستوى الطبقة الفقيرة، بالإضافة إلى مشـــكلات التهميش الاجتماعي لفئات واســـعة من الشـــعب، وما يصاحبها من إشكاليات اجتماعية وأمنية، ليس أشدها ارتفاع معدلات الفقر والجريمة.

ويرى بعض الخبراء أن النوايا الطيبة ربما تكون متوافرة، لدى كلا الطرفين، فالدولة المُقْتَرِضَة تَلِجُ باب الاقتراض الدولي معتقدةً أن في ذلك وسيلة ناجعة لحلحلة أزماتها التمويلية، وتحسين أدائها الاقتصادي، في حين أن صندوق النقد الدولي، شأنه شأن أيّ دائن، يعمل على تشـــكيل سِـــيَاج من الأمان حول موارده المالية؛ من خلال التأكد من جِدِّيَّةِ الدولة المُقْتَرِضَة وقدرتها على السداد، هذا الأمر يعقبه اضطلاع الصندوق بوضع شروط تهدف إلى الإحاطة والمعرفة التامة بكل تفاصيل اقتصاد الدولة المَدِينَة أو المُقْتَرِضَة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي مقدمتها الموازنة العامة للدولة. لكنَّ الواقع يؤكِّد أنَّ تلك الاشتراطات التي تبدو تطمينية، من جهة الصندوق، تمسُّ، في الغالب الأعم، بالطبقات الأكثر فقراً في تلك الدول، لا سيما مع حزمة الالتزامات التي تقع على عاتق حكومات الدول المَدِينَة أو المُقْتَرِضَة، والتي يفرضها الصندوق عليها كشرط مُسبَق لعملية الإقراض؛ ما يؤدِّي في الأخير إلى تزايد معدلات البطالة، والإضرار بأسواق العمل، وتقليص الإنفاق على الخدمـــات العامة، وخاصة القطاعات الصحية والإنفاق الاجتماعي، وهَدْر موارد الدولة، المحدودة بالأســـاس، في مشروعات معينة، ربما تخدم الصندوق أكثر من خدمتها لمواطني الدولة المَدِينَة، وحتى حكومتها؛ حيث تتفرغ الأخيرة لخدمة ديون الصندوق حتى لو أدَّى ذلك إلى الإضرار المباشر بالمجتمع، مع تخلِّيها عن مسؤولياتها الاجتماعية بما في ذلك التخلي عن توفير حاجات المواطنين الأساسية.(1)

1. من التجربة البرازيلية إلى التركية.. صندوق النقد الجحيم واحد"، سبوتنيك موسكو، 27 أكتوبر 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/VxLbaF

وهناك العديد من التجارب الكارثية التي تســـبَّبَت فيها تداعيات شروط وأعباء خدمة قروض المؤسســـات الدولية، بعد أن تجاهلت تلك الدول التحذيرات السابقة، وأصرَّت على القرض، وتنفيذ شروطه المُرْهِقَة والمتحكمة؛ ومن بين تلك النماذج الفاشلة: تجارب اليونان وزامبيا وبيرو ومصر، والتي سنُلْقِي الضوء على كل خبرة منها بشكل مُجْمَلٍ.

المطلب الأول

نموذج اليونان

تنضوي اليونان، الدولة الأوروبية العريقة، تحت مظلة الاتحاد الأوروبي(1)، ومن ثَمَّ فهي عضو بمنطقـــة اليورو، كعملة أوروبية موحدة، منذ العام 1999م(2)، لكن هذا لم يمنع تلك الدولة من الوقوع تحت طائلة صندوق النقد الدولي وشروطه.

لكنَّ الحقيقة أنَّ واقع اليونان الاقتصادي كان مأزوماً، حتى قبل انضمامها إلى منطقة اليورو؛ حيث كان أصحاب الاستثمارات حول العالم يضعونها في خانة الدول ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة؛ نظراً لهشاشة اقتصادها مقارنة مع غيرها من الاقتصادات القوية في أوروبا. ولكن بعد انضمامها إلى الاتحـــاد الأوروبي ذي منظومة اليورو النقدية، اختلف التقييم بناءً على التدخل الأوروبي المتوقع لانتشال اليونان من أيِّ هزة مالية أو اقتصادية لاحقة.

1. تكتل سـياسي واقتصادي أوروبي تعود بداياته الأولى إلى عام 1951م، عندما اتفقت ســت دول أوروبية؛ فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وإيطاليا، على تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، وشكلت نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي الذي مرَّ بعدة مراحل توسع خلالها ليشـمل 28 دولة أوروبية، قبل خروج بريطانيا عام 2016م. وتتلخص أهداف الاتحاد الاسـتراتيجية في التأسيس لمواطَنة تضمن الحقوق الأساسية، ودعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوية دور أوروبا في العـالم. (لمزيـد من التفصيل؛ ينظر: "تاريخ الاتحـاد الأوروبي"، الاتحاد الأوروبي بالعربية، د. ت، تاريخ الزيارة 18 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Lkojd7).
2. بـدأت العملـة الأوروبيـة الموحدة اليورو (Euro) كوحدة حسـابية عام 1999م، مـن دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول؛ حيث تم اسـتخدام هذه الوحدة الحسـابية في تسـوية التعاملات بـين البنـوك وفي البورصات الأوروبية، قبل أن تتحول إلى عملة نقدية منذ يناير 2002م؛ حيث تم طرح الأوراق النقديـة والقِطَـع المعدنيـة لليورو للتـداول في الحياة اليومية للدول الأعضـاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، وتـم سـحب العملات الورقية والقطـع المعدنية الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي المشـاركة في العملـة الموحـدة وذلك حتـى 30 يونيو 2002م؛ حيث انتهت العملات الوطنية رسـمياً وبدأ عصر اليورو، وحالياً تقوم الدول الأعضاء بدفع الأجور باليورو ، وتحديد الأسعار باليورو ، وتسديد الضرائب باليورو ، وبذلـك أصبـح اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها في دول الاتحاد. (لمزيد من التفصيل؛ ينظر: العملة الأوروبيـة - اليورو، الاتحاد الأوروبي بالعربية، د. ت، تاريخ الزيارة 18 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/SCRSD1).

في مطلع الثمانينيات كان الاقتصاد اليوناني في وَضْع جيد؛ من حيث حجم الديون، لكن متوســـط دخل الفرد كان منخفضاً مقارنة بالعديد من الدول الأوروبية؛ ما دفَع الحكومات المتعاقبة في الثمانينيات والتسعينيات إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي، وهو مـــا جاء على حســـاب ارتفاع عجز الموازنة وزيادة الديـــون إلى أن انضمت اليونان للاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية.

ومـــع عدم صلابة الوضع الاقتصادي لليونان خلال تلك الفترة، إلا أنَّ ثَمَّةَ تطمينات اقتصادية ذهبت إلى أن انضمام أثنيا تحت مظلة اليورو من شأنه أن يعمل على تعافي الاقتصاد اليوناني وتحسُّنه، وعزَّز من هذه التطمينات حدوثُ بعض المؤشرات الجيدة، تمثلت في؛ انخفاض ســـعر الفائدة على ديون أثنيا، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، مع تزايـــد عروض الإقراض المقدَّمة إليها؛ الأمر الـــذي أغرى الحكومة اليونانية بقبول المزيـــد من القروض، التي اعتبرتها رخيصة، في الوقت الذي لم تضطلع فيه بتطبيق أيِّ إجراءات من شأنها تصحيح الأوضاع الاقتصادية القائمة بشكل جَدّي.

وزَادَ مـــن هذه الفُقَّاعَة الاقتصادية النمـــوُّ الكبيرُ الحاصل في اليونان مَطْلَع الألفية الجديدة، والذي تم توظيفه لاعتبارات سياســـية، على الصعيد الأوروبي، للتدليل على مدى نجاعة فكرة اليـــورو، كعملة موحَّدَة لمنطقة اقتصادية تبدو عملاقة على صعيد الاقتصاد الدولي؛ الأمر الذي أدَّى إلى تغافل الكيان الأوروبي الكبير عن مشـــكلات اليونان الاقتصادية الهيكلية.(1)

بَيْدَ أنَّ استمرار مؤسســـات التمويل الدولية في إقراض اليونان لدفع النمو بها كان بمثابة الطامة الكبرى؛ حيث انخرطت أثينا في عملية اقتراض واسعة، وبمعدلات فائدة مخفضة نسبياً، مَشُوبَةً باستمرار ارتفاع نسبة الدَّيْنِ مقارنة بالناتج المحلى الإجمالي، ومِن ثَمَّ فمع هبوب رياح الأزمة المالية العالمية، التي ضربت الاقتصادات الكبرى في

1. عمر الشنيطي، "هل تنعكس الأزمة اليونانية على الاقتصاد المصري"، شبكة سي إن إن بالعربية، 11 يوليو 2015م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/aRARsL

العام 2008م، باتت اليونان كدولة من الدول ذات المستويات المرتفعة، على صعيد الديون، في مهبِّ الريح، فبدأ تراجع المستثمرين عن شراء الديون السيادية، لا سيما مع ارتفاع مخاطر تلك القروض، ومن ثَمَّ ارتفعت معدلات الفائدة على ديون أثينا، فَتَدَخَّلَ الاتحاد الأوروبي مرةً أخرى، وكذا صندوق النقد الدولي بشكل سريع لمساعدة اليونان وانتشالها من تلك الأزمة؛ خشيةَ انهيار منطقة اليورو، لا سيما الاقتصادات الأصغر حجماً من اليونان داخل المظلة الأوروبية.(1)

وعليه فقد تدخَّل صندوقُ النقد الدولي، بمعية ممثلين عن اللجنة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، لإنقاذ اليونان من إفلاس عاصف، عبر مَدِّ أثينا بقرض قيمته 10.3 مليارات يورو (11.5 مليار دولار)، مشروطاً بجملة إجراءات تقشفية بالغة الصعوبة، تتلخَّص في بلوغ هدف فائض إيرادات من النفقات بعد خصم فوائد الديون المستحقة. (2)

وعلى عكس المتوقع، فلم تساعد عضوية اليونان في الاتحاد الأوروبي هذه المَرَّة، بل كبَّلتها لأن العملة الموحدة وضعت السياسة النقدية في يد البنك المركزي الأوروبي(3)، ففي الظروف العادية، كان البنك المركزي اليوناني بإمكانه تخفيض قيمة عملته لتشجيع الصادرات والسياحة، لكن مع وجود اليورو أصبح من غير الممكن ذلك مما أضاع على اليونان تلك الفرصة، ولذلك أضحت اليونان في مأزق؛ إذ إن عليها التقشف مالياً بينما لا يمكنها التحكم في سياستها النقدية لمعادلة ذلك.

1. عمر الشنيطي، "هل تنعكس الأزمة اليونانية على الاقتصاد المصري"، المرجع السابق.
2. أوروبا تكافئ اليونان على التقشف بـ11.5 مليار دولار، الجزيرة نت ، 25 مايو 2016م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/EJRmD
3. مؤسسة نقدية أوروبية أُنشئت في الأول من يوليو 1998م، قبل أشهر قليلة من بدء العمل بالعملة الأوروبية الموحدة في يناير 1999م. يتمتع البنك المركزي الأوروبي بدرجة كبيرة من الاستقلالية عن السلطة السياسية، ويعتمد آليات للشفافية، وذلك من أجل إرساء مصداقية اليورو كعملة نقدية إقليمية ودولية تستحق ثقة الأسواق، وضمان استقرار قيمته. ويسهر البنك الأوروبي على تنفيذ السياسات المتفق عليها بشأن منطقة اليورو، وضمان استقرار الأسعار بمعدل تضخم لا يتجاوز 2%، إلى جانب تدبير الاحتياطيات من النقد الأجنبي، ومراقبة المنظومة البنكية والمالية الأوروبية.

زادَ مِن حـــدة المعضلة، إلزامُ صندوق النقد الدولي حكومـــةَ اليونان باتخاذ حُزْمَةٍ من التدابير والإجراءات التقشُّـــفية؛ من قبيل تحقيق فائض الإيرادات عن إجمالي النفقات، مع خصم الفوائد المستحقة على الديون من تلك النفقات؛ الأمر الذي أدَّى باليونان إلى الفشـــل في ســـداد تلك الديون، في مواعيدها المستحقة، بالتزامن مع وصول نســـبة ديون الناتج المحلي إلى نحو 175 % في العام 2015م، وارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى ما يزيد عن 25 %، ومن ثَمَّ حدوث اضطرابات سياسية واسعة في الشـــارع اليوناني(1)، مما اضطر المسؤولين في صندوق النقد الدولي للاعتراف بأن أزمة اليونان وَضَعَتْ نهايةً لنظرية التقشُّف كوسيلة لسداد الديون(2).

بعد ذلك أعلن الصندوق أنَّ اليونان عجزت عن ســـداد ديونها، ولم تتمكن من دفع نحو 1.5 مليار يورو كانت مســـتحقة عليها في ذلك الوقت، لتصبح أول دولة متطورة تتراكـــم عليها مبالغ متأخرة، ولم تعد قادرة على الاســـتفادة من الموارد المالية لهذه المؤسسة الدولية، ما أدَّى إلى اندلاع مظاهرات واضطرابات قادتها الطبقتان؛ الفقيرة والمتوسطة، للاحتجاج والمطالبة بوضع حدٍّ للأوضاع المزرية التي تسبَّبَتْ فيها شروط صندوق النقد الدولي.

1. في العـــام 2010م بلغـــت الديون الخارجيـــة لليونان إلى نحو 163 % من الناتج القومي، ومن ثَمَّ لم تَعُدْ الدولـــة قادرة على ســـداد فوائد الديون في آجالها المســـتحقة، الأمر الذي وضعهـــا على حافة الإفلاس، فاستعانت بمزيد من القروض المالية لتتجاوز هذا الأمر؛ حيث وافق قِبَلَ صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي على تقديم المزيد من القروض لليونان، على أن تتبع الحكومة سياســـات تقشـــفية ألقت بظلالها السلبية القاسية على المواطنين وخاصة من أبناء الطبقة الوسطى. وخلال تلك السنوات وحتى ذروة الأزمة في 2015م، شهدت البلاد موجات احتجاجية وإضرابات واسعة ودخلت البلاد في مرحلة من الاضطرابات السياسة على خلفية الأزمة الاقتصادية الطاحنة، ووصل الأمر إلى مواجهات مع الشرطة، مع ارتفاع نسبة البطالة إلى 27 %، وإضراب جميع الهيئات الحكومية والخاصة ضد سياســـة التقشـــف التي يُطالِب بها الاتحاد الأوروبي اليونان بتطبيقها كشرط لتقديم حزمة أخرى من المساعدات المالية، فاضطرت الحكومة إلى إجراء اســـتفتاء على خطة الإنقاذ الأوروبية أســـفر عن رفض نحو 62 % من اليونانيين لتلك الخطة. ("حصاد أزمة الديون اليونانية خلال عام 2015"، نون بوست، 21 ديسمبر 2015، تاريخ الزيارة 18 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/G94pfZ).
2. "من التجربة البرازيلية إلى التركية.. صندوق النقد الجحيم واحد"، سبوتنيك موسكو، 27 أكتوبر 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/VxLbaF

وأمام تحوُّل الأزمة اليونانية من وضعية اقتصادية صعبة إلى إشكالية سياسية معقَّدَة، وإعلان صندوق النقد الدولي في شهر يوليو 2015م عَجْزَ أثينا التام عن سداد مديونيتها المستحقة آنذاك، سارعت اليونان، بناءً على تجربتها، إلى إنهاء التطبيق العملي لنظرية التقشف كآلية مضمونة لتسديد الديون، واضعةً الاقتصاد العالمي أمام مسؤوليته التاريخية لمراجعة أدواته الاقتصادية، والبحث في تناقضات خطاباته النظرية وممارساته الفعلية، بما أنها أوصلت اليونان، كبلد منخرطٍ في المنظومة الأوروبية ومؤمن بتدابيرها التضامنية، إلى مُفْلِسٍ تتقاذفه المشكلات من كل حَدَبٍ وصَوْبٍ.(1)

تجربة اليونان مع قروض صندوق النقد الدولي تعتبر المثال الأبرز على السياسة السيئة للصندوق تجاه الأزمات الاقتصادية؛ حيث أعلن مكتب التقييم المستقل -الجهاز الرقابي لصندوق النقد الدولي- عقب أزمة اليونان أنَّ الصندوق يعمل بثقافة التغاضي التي هي رهينة "التحليل السطحي والآلي"، وقد اتخذت سلسلة من الأحكام الخاطئة المدمرة، وكان التجاهل مصير العديد من العلامات المنذِرَة بأزمات وشيكة، وأشار تقرير المكتب إلى أن المحقِّقين لم يتمكنوا من الحصول على السجلات الرئيسة، أو النفاذ إلى الأنشطة التي تضطلع بها فِرَق العمل السرية التابعة للصندوق(2).

وكان الصندوق قد فشل قبل وقوع الأزمة المالية في مراقبة كافية لمنطقة اليورو، بسبب غَلَبَةِ فِكْر المجموعة، والانطباع العام باستبعاد حدوث أزمة مالية كبيرة في البلدان المتقدِّمة، بالإضافة إلى عدم اكتمال الأُطُر التحليلية.

1. محمد صفوت، "كيف دمَّر «صندوق النقد» اقتصادات بعض الدول؟!"، الآن نيوز، 03 أغسطس 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/81asps
2. بسام القنطار، "تعاطي صندوق النقد الدولي مع الأزمات الاقتصادية: اليونان نموذجاً"، صحيفة الإعمار والاقتصاد، لبنان "، ، 14 يوليو 2017، تاريخ الزيارة: 18 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/t81z3a).

وبالتالي، فقد انتهك صندوق النقد الدولي إحدى أهم قواعده الرئيسة بالتوقيع على إنقاذ اليونان عام 2010م، رغم عدم تمكُّنه من تقديم ضمانات بأن الصفقة ستؤدي إلى إبقاء ديون البلد تحت السـيطرة أو تُمَهِّد الطريق نحو الانتعاش مجدداً، ومِن ثَمَّ فقد بدا أن الهاجس الرئيس لتلك الاستراتيجية الإنقاذية كانت تتجه لصالح إنقاذ الاتحاد النقدي الأوروبي، وليس مساعدة اليونان على الخروج من المأزق(1).

1. بسام القنطار، "تعاطي صندوق النقد الدولي مع الأزمات الاقتصادية: اليونان نموذجاً"، المرجع السابق.

المطلب الثاني

نموذج بيرو

جمهوريـــة بيرو[1] هي إحدى دول القارة الأمريكيـــة الجنوبية، وعاصمتها ليما، بدأت مشـــكلتها الاقتصادية مع التضخم في النصف الأخير من القرن العشرين، وتحديداً في النصف الأول من الثمانينيات، عند تطبيقها لسياســـات التقشف التي فرضها المُقْرِضُونَ من صندوق النقد الدولي في أعقاب الأزمة المالية التي شـــهدتها أمريكا اللاتينية، والتي ظهرت في بداية الْعَقْدِ نفسه.

وفي إطـــار ما عُرف حينها بـ"الإصلاحات الهيكلية"، قامت بيرو بتخفيض تَعْرِفَتها الجمركية على القمح المستورد من الولايات المتحدة؛ البلد الذي يُقَدِّم لمزارعيه دعماً سنوياً يصل إلى 40 مليار دولار في السنة، مما ألحَقَ الضررَ الكبير بالمزارعين المحليين، مما دفَعَهم إلى الارتماء في أحضان الزراعات المشـــبوهة والممنوعة قانوناً، عبر إنتاج نبتة الكوكا التي تُســـتخدَم في إنتاج الكوكايين كبديل للقمح.[2]

---

1. تقع جمهورية بيرو في غربي قارة أمريكا الجنوبية، على المحيط الهادي، بين دولتي؛ تشيلي والإكوادور. وهي ثالثة أكبر دولة في قارة أمريكا الجنوبية، مســـاحةً، بعد كل من البرازيل والأرجنتين. وهي تاريخياً الموطـــن القديـــم لحضارات الأنديز، وحتى قبيل الغزو الإســـباني لها في عـــام 1533م، كانت بيرو مركزاً لحضارة إمبراطورية الأنكا، التي دمَّرها الإسبان. وقد استقلت بيرو عن إسبانيا في عام 1821م، وتمكنت من القضاء على بقايا الوجود الإســـباني العســـكري نهائياً عام 1824. (Peru, CIA World Factbook, available at: goo.gl/x4PaMD).
2. محمد صفوت، "كيف دمَّر «صندوق النقد» اقتصادات بعض الدول؟!"، الآن نيوز، 03 أغســـطس 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/81asps

ووفقاً لخبراء اقتصاديين، فقد أظهرت حكومة بيرو، حينها، أنها ستلتزم بالإصلاحات التي أوْصَى بها صندوق النقد الدولي، إلا أنَّ هذا لم يحدث في الحقيقة؛ فقد عانى الاقتصاد البيروفي من ركود تضخُّمِي في ذلك الوقت، وكان لهذه الأزمة الاقتصادية تأثيرٌ كبيرٌ على المستوى السياسي؛ حيث ألقى المواطنون باللوم على السياسات التقشفية التي فرضها الصندوق الدولي، ما أدَّى في النهاية إلى خسارة رئيس الجمهورية؛ فرناندو بيلاوندي تيري(1) Fernando Belaúnde Terry لمقعده في انتخابات عام 1985م(2).

لم يساعد انتخاب آلان جارسيا(3) Alan García كرئيس جديد في تحسُّن الأمور، على الرغم من اضطلاعه بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الشعبوية، لكنها في الأخير زادت الوضع ارتباكاً، وأدَّت إلى إضعاف الاقتصاد البيروفي، واستبعادها من أسواق الائتمان الدولية، وأمام نقص فرص الحصول على ائتمان أو قروض وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وصلت معدلات التضخم في بيرو لمعدلات كارثية غير مسبوقة؛ حيث وصل معدل التضخم اليومي 5 %، وكانت الأسعار تتضاعف كل 13 يوماً.(4)

1. مهندس معماري من مواليد 1904م، تلقى تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية، وتولى رئاسة بيرو مرتين؛ الأولى خلال الفترة من 1968 - 1993م، والثانية خلال الفترة من 1980 - 1985، توفي في عام 2002 عن عمر يناهز 89 عاماً.
Paul Lewis, "Fernando Belaúnde Terry, 89, Who Was Twice Peru's Chief", The New York) .(Times, June 6, 2002, available at: goo.gl/3YN9un
2. على الرغم من توجهات الرئيس فرناندو تيري الليبرالية في بيرو، وكونه جاء في المرة الثانية لينهي حقبة الحكم العسكري في البلاد إلا أنه غرق في المشاكل الاقتصادية التي أفقدته منصبه في الانتخابات التالية؛ حيث وصلت معدلات التضخم إلى أكثر من 100%، وغرقت البلاد في الديون الخارجية، وارتفعت معدلات البطالة.
Paul Lewis, "Fernando Belaúnde Terry, 89, Who Was Twice Peru's Chief", The New York) .(Times, June 6, 2002, available at: goo.gl/3YN9un
3. من مواليد 1949، درس القانون في جامعة سان ماركوس الوطنية في ليما، أصبح رئيساً لبيرو للمرة الأولى وهو السادسة والثلاثين من العمر، وذلك خلال الفترة من 1985 - 1990م، ثم تولى رئاسة البلاد لفترة ثانية خلال الفترة من 2006 - 2011م.
.(Alan García, Encyclopedia Britannica, available at: goo.gl/5e8iVn)
4. "كيف التهم التضخم اقتصاد هذه الدول التسع؟" مجلة أسرار المال، د. ت، متاح على الرابط التالي: /goo.gl yLAs5X

المطلب الثالث

نموذج زامبيا

جمهورية زامبيا(1) هي بلد غير ساحلي يقع في جنوب إفريقيا، وعاصمتها لوساكا، وهي الأخرى من النماذج الدولية التي لم تَسْلَمْ من الشروط المُجْحِفَة لصندوق النقد الدولي؛ فقد اضطرت للانصياع لشروط الصندوق حتى تستطيع الحصول على القرض الذي ارتأت أنه سيساعدها في حل مشكلاتها الاقتصادية، ففي عام 2002م، قامت زامبيا، وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي، برفع التَّعْرِفَة الجمركية على ورادتها من الملابس، وهي الخطوة التي تسبَّبت في خسائر فادحة لأكثر من نحو 140 شركة محلية وطنية للملابس؛ حيث أفلست جميعها، ولم يَنْجُ من هذه الكارثة سوى ثماني شركات فقط، ومع ذلك لم تستطع تلك الشركات تصدير منتجاتها إلى السوق الأوروبية أو الأمريكية بسبب التَّعْرِفَة الجمركية التي تفرضها هذه الدول على وارداتها من الدول النامية(2).

سياسات التكيف الهيكلي التي فَرَضَها الصندوق في زامبيا، وما صاحَبَها من ارتفاع مُبَالَغ فيه في الأسعار، زاد من عدد الفقراء الزامبيين بشكل كبير، ورغم خضوعها لسياسات الصندوق؛ فإن تدهور الاقتصاد الزامبي ازداد حدةً، بجانب ارتفاع ديونها الدولية، بينما تدهور الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية بشكل كبير.(3)

1. تقع جمهورية زامبيا في جنوبي القارة الإفريقية، تحدها جمهورية الكونغو الديموقراطية، من الشمال، وتنزانيا، من الشمال الشرقي، وملاوي وموزمبيق، من الشرق؛ وزيمبابوي وبتسوانا وناميبيا، من الجنوب، وأنجولا من الغرب. استقلت عن بريطانيا في عام 1964م.
(Zambia, CIA World Factbook, available at: goo.gl/kmX8rs).
2. ليو زيليج، الصراع الطبقي في إفريقيا.. المقاومة والصراع، ترجمة: محمد عبد الكريم أحمد، دار العربي للنشر والتوزيع، 2016م، ص 171.
3. ليو زيليج، الصراع الطبقي في إفريقيا.. المقاومة والصراع، المرجع السابق، ص 171.

وبنـــاءً على توجيهات صندوق النقد الدولي، اضطلعـــت الحكومة الزامبية بمحاولة إصلاحية لمجال الإنتاج الزراعي؛ من خلال رفع أســـعار المحاصيل؛ الأمر الذي أدَّى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بالتزامن مع انعدام التوظيف الصناعي والتعديني، مما أثَّر على ثروة البلاد من النحاس الذي كانت أسعاره العالمية في ارتفاع، لكنَّ زامبيا لم تستطع استغلال ذلك بزيادة إنتاجها.

وفي هذا السياق المأزوم، قامت زامبيا بقطع العلاقات مع صندوق النقد الدولي في العام 1988م، إلا أنَّ ذلك لم يُوقِفْ الكساد المتمادِي حتى في الأمد القصير، فزادت الاضطرابات السياســـية، وتصاعدت حِدَّةُ المعارضة والإضرابات العمالية، فتوقفت مناجم النحاس عن العمل، وارتفعت البطالة بسرعة كبيرة، وتدهورت مستويات المعيشة في البلاد.(1)

ما حدث مع زامبيا هو استكمال لسياسات صندوق النقد الدولي الذي يبدو أنه يحاول متعمداً إسقاط الدول النامية في شبكة ديون لا نهاية لها، وعليه أسَّس برامج التكيف الهيـــكلي لصندوق النقد؛ هذه البرامج التـــي يعتبرها البعض أداة الصندوق لتأديب الدول المتمردة، وصل تأثيرها المدمِّر ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن كذلك على المستوى الاجتماعي أيضاً.

فقد أظهرت بعض الدراسات تأثير تلك السياسات المدمِّرة على النساء في زامبيا؛ كإحدى فئات المجتمع الأكثر هشاشة، من حيث؛ زيادة حالات الطلاق، حيث غادر الرجال منازلهم لأنهم لم يتمكنوا من رعاية أُسَرهم، ونتيجة لذلك، اضطر عدد أكبر من النســـاء لرعاية أطفالهن بمفردهن، وتعرُّضْن للاســـتغلال، وزيادة نسبة وفيات الأمهات، وهي مظاهر تعني في الأخير تدمير البنى الاقتصادية والاجتماعية في زامبيا، فأضحى صندوق النقد الدولي بمثابة برنامج متماسك للانهيار الاقتصادي والاجتماعي في هذا البلد(2).

1. ج.أ.س غريفيل، الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ترجمة: علي مقلد، المجلد الرابع، الدار العربية للموسوعات، 2012م، ص 134.
2. حسين سرمك حسن، "برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.. دمرت الصناعة والزراعة والصحة والتعليم في إفريقيا"، ديوان العرب، 23 سبتمبر 2016م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/vJYtza

وقد فرضت هذه البرامج، التي تسمى بالإنقاذية، مصاعب شاقَّة على السكان المحليين في زامبيا، في حين فشلت في تحقيق ما وعدت به من انتعاش اقتصادي وتخفيض البطالة، مع إلغاء الدعم الحكومي على المواد الغذائية الأساسية؛ حيث اتخذت زامبيا الخطوات الأكثر جذرية للتطبيق الكلي لبرامج التعديل الهيكلي فاختفت فيها كل الصناعات مع إلغاء إجراءات الحماية الحكومية، وخنقت الديون الخارجية اقتصاد البلاد.(1)

1. حسين سرمك حسن، "برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.. دمرت الصناعة والزراعة والصحة والتعليم في إفريقيا"، المرجع السابق.

المطلب الرابع

خبرة مصر في التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية

منذ انضمامها لعضوية صندوق النقد الدولي في ديسمبر 1954م شهد التاريخ عدة تجارب بين الدولة المصرية والقروض الدولية، وأبرزها كان في عام 1956م، عندما طلب الرئيس الراحل جمال عبدالناصر(1) تمويلاً لبناء السد العالي(2) من البنك الدولي، حينها قُوبِلَ طلبه بالرفض لاعتبارات سياسية.

وفي عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات(3)، عام 1977م أقدمت مصر على اقتراض 185.7 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، وفي 17 يناير من العام نفسه،

1. ثاني رئيس لجمهورية مصر العربية عقب انتهاء الحقبة الملكية باندلاع ثورة يوليو 1952م، التي كان أبرز أركانها، وهو من مواليد 15 يناير 1918م، درس القانون في كلية الحقوق بجامعة فؤاد، ثم التحق بالكلية الحربية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان في يوليو 1938م. شارك في حرب 1948م، ولعب دوراً مهماً في تشكيل وقيادة تنظيم "الضباط الأحرار"، الذي قاد ثورة يوليو 1952م. أصبح رئيساً للجمهورية في يونيو 1956م، توفي في 28 سبتمبر1970م، بعد نحو 3 سنوات من هزيمة 1967م. ("نبذة عن الرئيس جمال عبد الناصر"، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، د. ت، تاريخ الزيارة 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Ap6o68).
2. من أعظم وأكبر المشروعات الهندسية في القرن العشرين من الناحية المعمارية والهندسية، أُقيم السد العالي لحماية مصر من الفيضانات العالية التي كانت تُغْرِق مساحات واسعة فيها، إلى جانب منع هَدْر مياه النهر في البحر المتوسط. بدأ العمل في تنفيذه في 9 يناير 1960م، واكتمل المشروع في منتصف يوليو 1970م، قبل أن يفتتح رسمياً في 15 يناير 1971م. (مشروع السد العالي، وزارة الموارد المائية والري، مصر، د. ت، تاريخ الزيارة 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/scWRMu).
3. ثالث رؤساء جمهورية مصر العربية (1970 – 1981م) بعد الرئيس جمال عبد الناصر، ولد في قرية ميت أبو الكوم، مركز تلا، محافظة المنوفية في 25 ديسمبر 1918م. تخرج في الكلية الحربية عام 1938م، عضو بالهيئة التأسيسية لحركه الضباط الأحرار، من أهم إنجازاته حرب أكتوبر 1973م، وإعادة افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام 1975م، بعد تطهيرها من آثار العدوان. قام بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل عام 1979م، ما أدى إلى مقاطعة الدول العربية لمصر، وتزايد الخلافات السياسية داخل البلاد، قبل أن يتم اغتياله في العرض العسكري الخاص باحتفالات حرب أكتوبر في عام 1981م. ("الرئيس محمد أنور السادات"، ذاكرة مصر المعاصرة، د. ت، تاريخ الزيارة: 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/52dmfx).

أعلنت الحكومة أمام البرلمان اتخاذ قرارات اقتصادية، وَصَفَتها بالضرورية والحاسمة، كانت نتيجتها زيادة في أسعار السلع الأساسية؛ مثل الخبز، والبنزين، والغاز، والسكر والأرز، وغيرها من السلع الأساسية، بزيادة تتراوح ما بين 30 إلى 50 %(1).
بَيْدَ أنه كان للشعب المصري موقفٌ من هذه القرارات؛ حيث اشتعل فتيل الغضب في الشارع، وخرج المواطنون في جميع المحافظات، بعد أيام قليلة من اعتماد هذه القرارات، في حالة من الغضب الشديد عُرِفَتْ وقتها بـ"انتفاضة 18 - 19 يناير 1977م"، وهو ما دفَع الرئيس السادات إلى فرض حالة حظر التجوال، واستخدام الجيش للسيطرة على هذه الانتفاضة التي لم تهدأ حتى تراجعت الحكومة عن هذه القرارات لتفادي مزيد من التوترات والمظاهرات الشعبية في البلاد؛ ما أجبر السادات على التراجع عن القرض(2).
وخلال الفترة 1991-1993، أثناء فترة حكم الرئيس الأسبق؛ محمد حسني مبارك، اقترضت الحكومة المصرية 375.2 مليون دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي، ما فتَح الباب أمام سياسة خصخصة القطاع العام؛ امتثالاً لشروط صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي(3).
وعلى إِثْرِ ذلك نَفَّذَتْ مصر شروطَ البنك الدولي بحذافيرها، والتي تمثلت في؛ تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التي يحقِّقها القطاع الخاص، وتقديم إعفاءات ضريبية على الأرباح، وتسهيلات جمركية على الواردات الاستثمارية، بالتوازي مع توسيع

---

1. كمال مراد عبد الحميد "مصر وصندوق "النقد الدولي".. تاريخ من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وخبراء: "الفشل ممنوع"، بوابة الأهرام، مصر، 2 أغسطس 2016، تاريخ الزيارة: 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5X2Ngd
2. نيفين كامل، "مصر وصندوق النقد الدولي في سطور"، صحيفة الشروق، مصر، 27 يوليو 2016، تاريخ الزيارة: 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5T5edP
3. كمال مراد عبد الحميد "مصر وصندوق "النقد الدولي".. تاريخ من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وخبراء: "الفشل ممنوع"، مرجع سابق.

قاعدة الضرائب لتشـــمل جميع أفراد الشـــعب بصرف النظر عن حاجاتهم وظروفهم المعيشية، فتسببت هذه السياسات في زيادة فقر الفقراء، في حين لم يتأثر بها الأغنياء. ولقد تســـبَّبَتْ تدخلات المؤسسات التمويلية الدولية في الاقتصاد المصري في العديد من الآثار السلبية المباشرة، التي ارتبط الكثيرُ منها بانخفاض قيمة العملة، مثل: ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض مستوى المعيشة، وخاصة على صعيد الطبقتين؛ المتوسطة والفقيرة، لا سيما مع إلغاء الدعم على الكثير من السلع الأساسية، وخاصة السلع التموينية الضرورية. هذا بالتوازي مع التوســـع في عمليات الخصخصة، المتمثلة في بيع الشركات المملوكة للدولة، كاملة أو حصصاً كبيرة منها، إلى المستثمرين من القطاع الخاص، من المواطنين والأجانب على حدٍّ سواء، وهو ما أدَّى إلى تسريح عدد كبير من العمالة المصرية، بعد أنْ تمَّ بيع شركات القطاع العام إلى مستثمرين أجانب يستهدفون زيادة الأرباح بغضِّ النظر عن الاعتبارات الاجتماعية وحقوق العمال.(1)

ورغـــم وجود العديد من المؤشرات الاقتصادية التي بدت إيجابية، حينها، مثل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 187.3 مليار دولار أمريكي، وارتفاع الناتج المحلي بنســـبة تجاوزت 8. %، وارتفاع المتوســـط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.990 دولار أمريكي، على الرغم من اســـتمرار الزيادة السكانية بمعدل 1.76 % ســـنوياً. إلا أنه في المقابل، تجاوزت نسبة الدَّيْن العام الداخلي بالنسبة للناتج المحلي الإجـــمالي لنحو 80 %، ووصل إجمالي الدين الخارجي إلى 29.5 مليار دولار أمريكي في عام 2000م، كما وصلت نِسَـــب التضخم إلى 11.8 %، مع اقتراب المعدل السنوي للبطالة من 10 %، بالإضافة إلى ذلك وصلت نسبة المصريين الذين يعيشون دون خط الفقر إلى 25 %، ونسبة مَن يعيشون على خط الفقر إلى 20 %.(2)

1. خصخصة الشركات المملوكة للدولة"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، د.ت، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/17Lbdg.
2. المرجع السابق.

وبعد ثورة الخامس والعشرين مـــن يناير عام 2011م(1)، خَبِرَتْ مصر حلقةً أخرى من حلقات تجاربها مع الاقـــتراض من صندوق النقد الدولي؛ حيث عَمَدَتْ حكومة الرئيس المصري الأســـبق، محمد مرسي(2)، أول رئيس منتخب (3)بعد الإطاحة بنظام حســـني مبارك، إلى إبرام اتفاقية مع الصندوق تحصل مصر بموجبها على نحو 4.8 مليار دولار أمريكي؛ لدعم الاحتياطي النقدي المتراجع بفعل السياقات السياسية التي كانت تمر بها البلاد آنذاك(4).

وفي هذا الإطار كان الرئيس مرسي قد أكَّد في تصريحات له أنه "لو كان صندوق النقد الدولي مُضِرّاً بالمواطن البسيط، لما أخذته، ولكنه قرض صغير جداً لا يتجاوز 4.8 مليار

1. احتجاجات شـــعبية ذات طابع اجتماعي سـياسي انطلقت في 25 يناير 2011م للاحتجاج علي سـلوك الشرطة العنيف ضد فئات المجتمع، والأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وتنامي الفساد خلال فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك، وانطلقت المظاهرات بدعوة من من بعض الحركات الاحتجاجية القوى الشبابية، وتصاعدت الأحداث حتى أجبر الرئيس مبارك على التنحي عن الحكم في 11 فبراير 2011م، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسـلحة بإدارة شـؤون البلاد لحين تنظيم انتخابات رئاسـية وبرلمانية. (تاريخ الثورة المصرية، الهيئـة العامة للاسـتعلامات، مصر، د. ت، تاريخ الزيارة: 19 يوليـو 2018، متاح على الرابط التالي: /goo.gl (xLuxgc
2. أول رئيـس مـدني منتخب بعد ثـورة 25 يناير 2011م، من مواليد أغسـطس 1951م بقرية العدوة مركز ههيا بمحافظة الشرقية، تخرج في كلية الهندسة جامعة القاهرة، عام 1975م، بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف، وعين معيداً بها. سـافر إلى الولايات المتحدة عام 1978م للعمل وإكمال الدراسـة وحصل على الماجستير في الطاقة الشمسـية عام 1978م، ثم حصل على الدكتوراه عام 1982م في حماية محركات مركبات الفضاء. لم يسـتمر حكمه أكثر من عام واحد، وهو حالياً قيد السجن منذ الإطاحة به مِن قِبَل الجيش في 3 يوليو 2013م على إثر التظاهرات الشـهيرة التي جرت في 30 يونيو 2013م. (محمد مرسي، الجزيرة. نت، 20 ديسـمبر 2014، تاريخ الزيارة: 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Ga5ESw).
3. في 24 يونيـو 2012م، أعلنـت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسـية في مصر فـوز محمد مرسي في انتخابات الرئاسـة ليكـون الرئيس الأول بعد ثورة الخامس والعشرين مـن يناير 2011م، والرئيس الخامس الذي يتولى سُدَّة الحكم في مصر. وذلك بعد خوضه جولة إعادة ساخنة أمام الفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء لمصر في عهد حسني مبارك، وقد حصل مرسي على نحو 51.7% من جملة الأصوات التي شاركت في العملية الانتخابية. (اللجنـة العليا للانتخابات تعلن فوز محمد مرسي برئاسـة مـصر"، بي بي سي عربي، 24 يونيو 2012، تاريخ الزيارة 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ueiH36).
4. مرسي: قرض "النقد الدولي" صغير جداً.. 4.8 مليار دولار فقط، صحيفة الوطن المصرية، 29 فبراير 2012م، تاريخ الزيارة: 11 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/WPm1uf

دولار فقط، مقارنة باحتياج الدولة"، مضيفاً أن "الفوائد على هذا القرض 1.1 %، وهي ضئيلة جداً"، مضيفاً: "إن القرض ضرورة لمصر، لعبور المرحلة الحالية"(1).

لكنَّ الرئيس مرسي لم يلتزم بجملة الاشـــتراطات التي وضعها صندوق النقد الدولي كعادته حال تمرير اتفاقيات القروض؛ حيث عَدَل الرئيس مرسي عن فرض زيادات ضريبية اشـــترطها الصندوق كوســـيلة لتقليل عجز الموازنة، إضافة إلى رفضه تقييد الدعم الحكومي المقدَّم لصالح الفئات محدودة الدخل والأكثر فقراً في البلاد(2).

وفي الأخير تعثرت مفاوضات مصر مع الصندوق بعد سلسلة من التأجيلات، إلى أن وقعت أحداث يونيو - يوليو من العام 2013م(3)، والتي انتهت بالإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي بعد عام واحد فقط من توليه رئاسة الجمهورية.

ومن خلال الأرقام الســـابقة يتضح لنا أنَّ التجربة المصرية السابقة مع البنك الدولي كانت "فاشـــلة"، وهو ما يُلْقِي بظلالٍ قاتمة عـــلى القرض الجديد الذي حصل عليه النظام المصري مؤخراً؛ حيث كان المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، قد وافق في نوفمـــبر من العام 2016م على تخصيص قرضٍ لمصر بقيمة 12 مليار دولار، بناءً على طلب الحكومة المصرية، لدعم برنامجها للإصلاح الاقتصادي(4).

1. «واشنطن بوست»: قرض «النقد الدولي» قد يتأخر بعد تراجع مرسي عن زيادات الضرائب، صحيفة المصري اليوم، 11 ديسمبر 2012م، تاريخ الزيارة: 11 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/dvaVSq
2. انطلقـت مظاهـرات 30 يونيـو 2013م بتنظيم ودعـوة من حركة تمرُّد لمطالبة الرئيـس محمد مرسي بتنظيم انتخابات رئاسـية مبكرة وإقالة الحكومة، وقال مؤيدو المظاهرات: إن المشـاركين فيها تجاوزوا 30 مليوناً، في حين قال آخرون: إنها لم تتجاوز 1.2 مليون بالقاهرة، وقد مهدت تلك المظاهرات لتخدل الجيش في 3 يوليو 2013م بقيادة وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السـيسي، لعزل الرئيس مرسي عن الحكم اسـتناداً إلى مطالب شـعبية عبرت عنها تظاهرات 30 يونيو التي يعتبرها مؤيدو السـيسي ثورة شعبية صححت مسار ثورة 25 يناير 2011م. (30 يونيو.. مظاهرات مهدت لعزل رئيس مدني منتخب، الجزيرة. نت، 30 يوليو 2016، تاريخ الزيارة 16 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CjJ8rA).
3. "تفاصيل صرف الشريحة الثالثة لمصر من قرض صندوق النقد الدولي"، صحيفة الوطن المصرية، 22 ديسمبر 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/j7H3cU
4. "تفاصيـل صرف الشريحـة الثالثة لـمصر من قرض صندوق النقد الدولي"، صحيفـة الوطن المصرية، المرجع السابق.

وقــد تمَّ الاتفاق على أن يُــصْرَفَ القرض على 3 دفعــات، و6 شرائح، تتمثل في 4 مليــارات دولار قيمة الدفعة الأولى، تم صرفها عــلى شريحتين خلال العام المالي 2016 - 2017م، و4 مليــارات دولار خلال العام المالي 2017 - 2018م، و4 مليارات دولار تمثل الدفعة الأخيرة خلال العام المالي 2018 - 2019م، سيتم صرفها في شهر يونيو 2018م، عقب جولة المراجعة الجديدة بين مجلس الصندوق والحكومة المصرية، والمقررة في مايو 2018م.(1)

لجأت مصر، إذن، إلى اقتراض 12 مليار دولار أمريكي من الصندوق على ثلاث سنوات بفائدة تتراوح بين 1.5 و2 % بهدف ســدِّ عجز الموازنة، ودعم الاحتياطي النقدي. لكن، وفي مقابــل ذلك، قامت مصر بخفض قيمة دعــم الطاقة في موازنة 2017 - 2018م بنســبة 43 %، فوَصَلَ إلى 35 مليار جنيه، مقارنة بالعام الســابق حين بلغ 61.7 مليار جنيه، علماً بأنَّ هذا الدعم كان قد انخفض بنســبة 72 % عما كان عليه في العام المالي 2013 - 2014م، حين كان 126 مليار جنيه، وذلك وفقاً لإحصاءات وزارة المالية المصرية. وقد أعلنت الحكومة المصرية أخيراً رفع أســعار الكهرباء والمياه، وباقي المشــتقات البترولية، وهو ما يُنْذِرُ بموجةٍ جديدة من ارتفاع الأسعار بشكل عام، من أجل الاستفادة من مميزات القرض التي تَكْمُنُ في اعتباره شهادة طمأنة للمستثمر الأجنبي والعربي لضخِّ استثماراته في السوق المحلي؛ خاصة بعد إحجام المستثمرين عن الاستثمار في مصر؛ بسبب الاضطرابات التي شهدتها خلال السنوات الماضية، ووجود أكثر مِن سعر للعملة المصرية، بالإضافة إلى الاستفادة من حجم التمويل الكبير، وبفائدة منخفضة، مقارنة بفائدة تصل إلى ما بين 6.5 إلى 7 % عند طرح سندات دولارية.(2)

1. "تفاصيــل صرف الشريحــة الثالثة لمــصر من قرض صندوق النقد الدولي"، صحيفــة الوطن المصرية، المرجع السابق.
2. محمد العجمي،" كيف تنعكس قروض صندوق النقد الدولي سلبا على المواطنين"، موقع رصيف22، 15 أغسطس 2016، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/XMWVQs

الوضع الاقتصادي لمصر قبل القرض الجديد

أشـــارت بيانات رســـمية صادرة عن البنك الدولي في أكتوبر 2016م إلى أنَّ نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في مصر وصل إلى نحو 3010 دولارات أمريكية في 2017م(1)، كما يعيش نحو 28 % من الســـكان تحت خط الفقر، وترتفع تلك النســـبة إلى 60 % في صعيد مصر(2).

كـــما وصلت معدلات البطالة إلى 12.5 % في منتصف عام 2016م، في وقتٍ تمارس الزيـــادات الأخيرة في معدل النمو الســـكاني ضغوطاً إضافية عـــلى البِنْيَة التحتية والخدمـــات. علاوة على وجود أزمة كبيرة في ســـعر الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى أنْ بُـــطْءَ التعافي الاقتصادي في أوروبا، وانخفاض أســـعار النفط العالمية أَثَّرَتْ في تحويلات المصريين من الخارج.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، التي تبدو مُضَلِّلَةً وتُجافي حقيقة الوضع الاقتصادي على الأرض، فإن الحكومة المصرية تسعى إلى تنفيذ برنامج، وصفه البنك بأنه "طَمُوح"، لضبط الأوضاع المالية العامة، يتضمن اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات الضريبية، واحتواء فاتورة أجور موظفي الدولة، والتحول من الإنفاق على دعم السلع الأساسية إلى برامج التحويلات النقدية المُوَجَّهَةِ، فضلاً عن القيام باستثمارات في مرافق البنية التحتية الضرورية.(3)

ومـــع ارتفاع معدلات عجز موازنة العام المالي 2016 - 2017م إلى حوالي 330 مليار جنيه، بنسبة تقترب من 100 % من إجمالي الناتج المحلي(4)، أعلنت الحكومة المصرية اعتزامها التقدُّم لصندوق النقد الدولي بطلب الحصول على القرض المذكور، وبفائدة

---

1. نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، مؤشرات البنك الدولي، 2018، تاريخ الزيارة 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/o5EC9P).
2. "مـــصر: لمحـــة عن البلد"، البنك الدولي، د.ت، تاريخ الزيـــارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/2zHphx
3. "مصر: لمحة عن البلد"، البنك الدولي، د.ت، المرجع السابق.
4. الطيب الصادق، جدل حول مشروع قرض الـ 12 مليار دولار"، مجلة الأهرام العربي، مصر، 7 أغسطس 2016، تاريخ الزيارة: 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/SsbTQG

تتراوح بين 1 إلى 1.5 %، ضمن برنامج يســـتهدف جذب تمويلات قيمتها 21 مليار دولار خلال ثلاث سنوات(1)؛ يُجمَع بقيتها من خلال إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، بالإضافة إلى طرح ما بين خمس إلى ست شركات حكومية في البورصة خلال 2016 - 2017م، فيما أعلن وزير المالية المصري، في مارس 2018، أن الحكومة تعتزم طرح ما بين 4 و6 شركات حكومية في سوق المال خلال 18 شهراً(2)، ما يؤدي من وجهة نظر الحكومة، إلى سدِّ الفجوة التمويلية في مشروعاتها، وإعطاء شهادة ثقة للمستثمرين الأجانب في إجراءات الإصلاح الاقتصادي المصري.

شروط صندوق النقد الدولي

من جانبِه لم يُفَوِّت صندوق النقد الدولي الفرصة، وفَرَضَ بعض الشروط على الإدارة المصرية عُرِفَتْ إعلامياً باســم "برنامج الإصلاح الاقتصادي"(3)، تتمثل في؛ تعويم الجنيـــه أمام الدولار، وهو ما حدَث بالفعل في بدايـــة نوفمبر 2016م؛ حيث تقرَّر تحرير سعر صرف الجنية المصري أمام الدولار، ليصل سعره الرسمي في البنوك إلى ما يقترب من 18 جنيهاً، بعد أن كان سعره الرسمي لا يزيد عن 8.88 جنيه(4)، إضافة إلى طرح حصص من الشركات العامة والأصول الحكومية للبيع للمستثمرين الأجانب.

1. الطيب الصادق، جدل حول مشروع قرض الـ 12 مليار دولار"، المرجع السابق.
2. "وزيــر الماليــة: طــرح من 4 إلى 6 شركات حكومية في البورصة خــلال 2018"، موقع مصراوي الإخباري، 19 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/vT3Q8G
3. وفقــاً لصنــدوق النقد الدولي، يقوم برنامج الإصــلاح الاقتصادي في مصر على إقرار ضريبة القيمة المضافة، وتحرير سعر الصرف من خلال قوى السوق، وخفض الدعم غير الكفء على الوقود والكهرباء. هذا إلى جانب إقــرار قوانين جديدة للتراخيص الصناعية والاســتثمار والشركات والإفلاس من أجل تحســين مناخ الأعمال، إضافة إلى اتخاذ إجراءات متنوعة لحماية الفقراء من الآثار الجانبية لإجراءات الإصلاح الاقتصادي. ("مصر وصندوق النقد الدولي أسئلة أساسية عن مصر"، صندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/gX5SCE).
4. "انخفــاض قيمة الجنيه المصري بنســبة 57 % بعد تحرير ســعر صرفه"، فرانــس 24، 3 نوفمبر 2016، تاريخ الزيارة: 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/d6dtGL

إضافــة إلى فرض مزيدٍ من الضرائب، وهو ما حدَث بالفعل في أكتوبر 2016م؛ من خــلال فرض قانون الضريبة المضافة، وتقليــص الرواتب الحكومية، وهو ما حدَث في ميزانيــة 2015م، من خلال قانون الخدمة المدنية الذي منع الكثير من المكافآت والحوافز التي كان يَحْصُلُ عليها موظفو الحكومة.

وكذلك تخفيض دعــم المحروقات والطاقة، والخدمات العامة مجدداً، والســماح بتحريك أسعار الوقود تماشياً مع زيادة التكاليف، باعتبار أن هذه الإجراءات ستؤدي إلى حماية الميزانية من تحركات أسعار النفط العالمية، وتغيير سعر الصرف، والحفاظ على أولويات الإنفاق اللازم للبرامج الاجتماعية والبنية التحتية الضرورية.

وهذا الكلام على المســتوى النظري، لم يكن حقيقياً على أرض الواقع، فســعر الوقود في مصر بات أقرب للأســعار العالمية، في ظل رفــع الدعم المتوالي عنه، وإلغاء ما تبقَّى من دعم الوقود في ظل تلك الظروف، يعني مزيداً من ارتفاع الأسعار واكتواء جموع الشعب بمزيد من التضخم، باعتبار أن الوقود يرتبط ارتباطاً وثيقاً بغالبية السلع والخدمات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن خفض الدعم على أسعار الوقود قد بدأ فعلياً منذ نوفمبر 2016م.

لقد أراد صندوق النقد الدولي تحقيق مزيد من التقدم في خفض التضخم ومواصلة عجــز الموازنة لاحتواء الدَّيْن العام في مصر، واقترح لتحقيق ذلك تحصيل إيرادات أكبر للإنفاق على الخدمات الاجتماعية الضرورية، والاســتثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية، ولذلك طالب بتعديل السياسة المالية بتخفيض الإعفاءات الضريبية، وزيادة تصاعدية في النظام الضريبي (بحيث يدفع الأغنياء ضرائب أكبر على أساس تصاعدي)، وتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية، لكن الواقع في مصر يقول: إنه لا يمكن تحقيق ذلك في المستقبل القريب؛ فالضريبة في مصر يُعْفَى منها الكبار ويخضع لها الصغار.(1)

1. أشرف دوابــه، "تقريــر صندوق النقد الــدولي.. خيال وأعباء"، عربي 21، 31 ينايــر 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/mN6R9m

ورغم الجهـــود التي تتخذها الحكومة لتحقيق التوازن بين "الإجراءات التقشـــفية للبرنامـــج الإصلاحي الذي قدَّمه صندوق النقد الدولي، والاحتواء الكامل لآثاره على محدودي الدخل"، إلا أنَّ التوقعات والتجارب السابقة تصبُّ في عكس ذلك الاتجاه. إذ إنـــه من المتوقع أن يذهب القرض الجديـــد في مصروفات جارية، كعجز الموازنة ومواجهة أزمة الدولار، وهي بنود بلا عائد، ولا تعطي الفرصة لسداد أقساط القروض وفوائدها، وهو ما سوف يُدْخِل البلادَ في دوامة من الاقتراض المستمر حتى لا تُفْلِس، وهو نموذج أشـــبه بما يحدث في اليونان، وقد يتحول الأمر إلى كارثة حقيقية عندما يحل وقت ســـداد الديون والفوائد المترتبـــة عليها، خاصة أنَّ القطاعات الاقتصادية المصرية لا يمكنها توليد كل الدولارات اللازمة لسداد هذه الديون.(1)

بعد مـــرور أكثر من عام على إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي، المزعوم، أشـــاد الصنـــدوق بما تم الوصول إليه؛ من ازدياد نمو الناتـــج المحلي، ومواصلة انخفاض التضخم، وخفض عجز الموازنة، وزيادة عائدات الســـياحة وتحويلات العاملين في الخـــارج، وإعادة بناء احتياطيات النقد الأجنبي، ثم نَسَـــبَ الصنـــدوق دَفْعَ عجلة النمو إلى قرار تعويم ســـعر صرف الجنيه، قبل أن يعترف الصندوق نفســـه بأن هذه الإصلاحات تبدو شكلية.

فوفقاً لتقارير الصنـــدوق على الحالة المصرية، فإنه ينبغي إجراء إصلاحات هيكلية عميقة ودائمة من أجل خَلْق فُرَص العمل بالسرعة المطلوبة؛ لمواكبة تزايد الســـكان، فالواقـــع في مصر يقول: إنه منذ الموافقة على قـــرض الصندوق؛ ظهر جلياً أنَّ هذا القـــرض يَهْدُفُ إلى خفض عجز الموازنة، وتوريط مـــصر في مصيدة الديون، فقد اعتمدت الحكومة على السياســـة النقدية بتعويم الجنيه المصري، ورفع سعر الفائدة، والسياسة المالية بالضرائب؛ التي قوامها في مصر الجباية دون العدالة.

1. "القصة الكاملة.. قرض صندوق النقد الدولي المثير للجدل في مصر"، ساسة بوست، 29 يوليو 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/H70BZl

أما السياســـة الهيكلية المرتبطة بتغيير هيكل النشاط الاقتصادي، وهي أساس بنيان أيِّ اقتصاد، فما زالت غائبة، ولا مكان لها في السياسات الاقتصادية المصرية، وحتى مزاعم الصندوق بشأن انخفاض التضخم، فإنها ليست سوى تحريف للواقع؛ كما أن المباهاة بتزايد عائدات الســـياحة وتحويـــلات العاملين بالخارج، هي زيادة ريعية لا صلة لها بهيكلة الاقتصاد، وتعكس هشاشة الاقتصاد المصري، أما ما يتعلق بإعادة بناء احتياطات النقد الأجنبي، فهو ليس ســـوى نتاج قروض وودائع دولية، ومنها قرض الصندوق نفسه.

أما ما أســـماه الصندوق دفعاً لعجلة النمو من خلال قرار تعويم سعر صرف الجنيه، فإنَّ هذا التعويم وَبَالٌ على الاقتصاد والمجتمع المصري، وزاد مِن عُمْق المأســـاة كون معـــدل النمـــو معدلاً وهمياً لا يندرج عليه توزيع عـــادل للدخل، بل يعمل على تعميق الطبقية، وجعل المحظوظين من أهل السلطة والمال أكثر ثراءً، والمطحونين، وهم عموم الشعب، أكثر فقراً، فضلاً عن أعباء الدَّيْن العام التي ضاعَف منها قرار التعويم، سواءً أكان الدَّيْن العام خارجيّاً أم داخليّاً.(1)

وبشـــكل عام، فقد أدَّى الانخراط المصري في منظومة القروض المقَدَّمَة من صندوق النقـــد الدولي على مدار عدة عقـــود، إلى جملة من الآثار الســـلبية التي أصبحت إشكاليات متجذرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لعل أبرزها، تقليص رقعة القطـــاع العام من خلال برامج الخصخصة لصالح حفنة من رجال الأعمال الموالين للنظام الحاكم، بالإضافة إلى طيف واسع من المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات.

1. أشرف دوابـــه، "تقريـــر صندوق النقد الـــدولي.. خيال وأعباء"، عربي 21، 31 ينايـــر 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/mN6R9m

هـــذا إلى جانب إزالة معظم العوائق غـــير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات بزعـــم تهيئة المناخ لجذب الاســـتثمارات الأجنبية؛ الأمر الذي أضرَّ بالصناعات الوطنية بشكل كبير، فاضطرت الكثير من الشركات والمصانع إلى تصفية نشاطاتها وتسريح العاملين بها، بالتوازي مع رفعٍ تدريجي لأسعار الوقود والكهرباء والمياه والمواصلات؛ بزعم عدم اتساقها مع الأسعار العالمية.

ومن ثَمَّ تقليص الدعم على السلع التموينية الأساسية التي كانت ملاذاً لقطاعات كبيرة من الفقراء ومحدودي الدخل على مدار سنوات طويلة، وكذا تحرير أسعار كافة السلع والخدمات الحيوية، بعد عقود من التسعير الجبري لمنع الممارسات الاحتكارية، والحدّ من التلاعب في أقوات المواطنين، فتم تحرير أســـعار المنتجات البترولية، والطاقة الكهربائية، وتحرير أسعار الفائدة على قروض الإسكان التي كانت تدعمها الحكومة لصالح الفئات الوسطى والأقل دخلاً في المجتمع(1).

ومن جملة التحرير المزعوم الذي طال البنية الصناعية والزراعية في مصر: إلغاء الدعم على أسعار المدخلات الزراعية، ما أضرَّ بالزراعة الوطنية، وخاصة في السلع الاستراتيجية، لا سيما مع تحرير إنتاج القطن وتسويقه، وتحرير قطاع زراعة قصب السكر، ومن ثَمَّ إنتاج السكر.

وأخيراً، يأتي التوسع في الضرائب على المبيعات، وإقرار ضريبة على القيمة المضافة بنسبة 13 % مِن قِبَل مجلس النواب المصري في أغسطس 2016م، قبل أن يقوم البنك المركزي المصري في نوفمبر من العام ذاته بتحرير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي؛ الأمر الذي أدَّى إلى تدهور سعر الجنيه مقابل ارتفاع غير مسبوق في قيمة الدولار، ومن ثَمَّ زيـــادة صعوبات الحياة اليومية للمواطنين، مع الارتفاع الحاد في أسعار السلع المحلية والمستوردة على حدٍّ سواءٍ.(2)

1. أســماء محمــد أبو النور، وآخرون، "آثار برامج الإصــلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 17 يونيو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/6eL6j3
2. "البنــك المركــزي المصري يحرر ســعر صرف الجنيه"، بي بي سي عربي، 3 نوفمــبر 2016م، تاريخ الزيارة 11 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/grfGq9

والخلاصة؛ أنَّ السُّمْعَة السيئة لصندوق النقد الدولي عند المصريين لا يبدو أنها تلقى صدًى لدى الحكومات المتعاقبة التي تُصِرُّ، على الرغم من كل المؤشرات التي تقول: إنَّ الأموال المُقْتَرَضَة والسياسات التي يفرضها على الدولة لن تساعد في حلِّ الأزمات بـل تُفاقمها وتزيدها، حتى إن أحَد روّاد التنميـة في العالم رئيس الوزراء الماليزي السابق، مهاتير محمد(1)، قد نصَح الحكومة المصرية بعدم الاقتراض من الصندوق؛ لأنه فَقَدَ صفته الدولية بسـبب سيطرة مجموعة محددة من الدول على سياسته، إلا أنهـا ما تزال تأمل أن تخرج مصر من أزمتها الاقتصادية الكبيرة، على أية حالٍ؛ فإن السنوات القليلة المقبلة ستكشف ما إذا كانت مصر ستستطيع أن تتخطى هذه الأزمة، أم ستكون قصة أخرى من قصص دول العالم الثالث التي دمَّر صندوق النقد الدولي آمالها في تحقيق التنمية.

1. مهاتير محمد، رابع رئيس وزراء لماليزيا؛ تولي الحكم في العام 1981م، وتنازل عن الحكم طواعية، في أكتوبر 2003م. قبل أن يعود إلى السياسة مجدداً من بوابة رئاسة الحكومة مرة أخرى في انتخابات 2018م. وهو طبيب وكاتب ومفكر سياسي. وُلِدَ مهاتير محمد في 20 ديسمبر 1925م، بمدينة ألور سيتار، عاصمة ولاية كيداه بماليزيا؛ حيث تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي بمسـقط رأسـه، قبل أن يلتحق عام 1947م، بكلية الملك إدوارد السـابع الطبية، ثم التحق بعد إنهاء دراسـته القطاع الحكومي الماليزي بصفة ضابط طبيب. وفي عام 1957م، ترك الخدمة فيه ليؤسـس عيادته الخاصة في مسقط رأسه.

بـدأ حياته السياسـية منـذ عام 1945م؛ ثم التحق بعضوية بحزب "منظمة الملايـو الوطنية المتحدة" (المعروف اختصاراً باسـم UMNO) منذ تأسيسـه عام 1946م. وقد انتخب عام 1964م لأول مرة عضواً في البرلمان الماليزي؛ ثم خسر مقعـده خـلال الانتخابات اللاحقة عام 1969م. بعد أن تم تعيينه رئيسـاً لمجلس التعليـم العالي الأول في عام 1968م؛ ثم اختير عضواً في المجلس الاستشـاري التعليمي العالي في عام 1972م؛ فعضواً بمجلس جامعة الملايا، ورئيسـاً لمجلس الجامعة الوطنية في عام 1974م.

وفي العـام 1973م، تـم تعيين مهاتير محمد عضواً بمجلس الشـيوخ الماليزي، ثم تنازل عن موقعه بالمجلس للمشـاركة في الانتخابـات العامـة لعام 1974م، حيث فاز بعضوية البرلمان، ثم أصبح وزيراً للتربية والتعليم، فنائباً لرئيس الوزراء عـام 1976م، مـع احتفاظه بحقيبة وزارة التربية. وبموجب تعديل وزراي أُجرِيَ في العام 1978م، أصبح وزيراً للتجارة والصناعة؛ حيث أشرف على تنفيذ العديد من المهام الرامية لاجتذاب الاستثمارات الخارجية إلى ماليزيا. وكان مهاتير محمد قد انتخب في عام 1975م أحد ثلاثة مسـاعدين لرئيس حزب "منظمة الملايو الوطنية المتحدة UMNO؛ ليصبح في عام 1978 نائباً لرئيس الحزب، ومن ثم رئيساً له عام 1981م، وليعاد انتخابه لرئاسة الحزب عام 1984، حيث ظل رئيساً للحزب ورئيساً للوزراء إلى أن تخلى طواعية عن منصبه في العام 2003م لضخ دماء جديدة للحكم في البلاد. ثم انتُخب في مايو ٢٠١٨م رئيسـاً لوزراء ماليزيا، بعد أن عاد للحياة السياسـية لإنقاذ البلاد من دوامة الفساد التي غرقت فيها خلال فترة حكم نجيب عبد الرزاق. (مهاتير محمد.. تسـعيني بروح "الأمل" يقود ماليزيا، الجزيرة. نت، 11 مايو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/sHNv1o)

المبحث الثاني

التمويل الدولي
خبرات عالمية ناجحة

تمهيد

في مقابل التجارب الفاشلة في نُسَخها اليونانية، الزامبية، والبيروفية، والمصرية، مع مؤسسات البنك وصندوق النقد الدوليين، هناك تجارب عالمية أخرى خرجت بنتائج إيجابية، في نُسَخها الماليزية والبرازيلية والتركية، وهو ما نسعى لإلقاء الضوء عليه في هذا المبحث؛ للخروج باستخلاصات يمكن الاستفادة منها على الصعيد العربي والإسلامي، كما سَيَرِدُ بيانه في نهاية هذه الدراسة.

المطلب الأول

تجربة ماليزيا
وريادة النمور الآسيوية

بموقعها المهم في جنوب شرق آســيا، تحتل ماليزيـــا المؤلفة من 13 ولاية، وثلاثة أقاليم اتحادية، مساحة إجمالية تمتد على 329,845 كيلو متراً مربعاً، ويبلغ تعداد سكانها 30 مليون نسمة، كانوا يؤلفون قبل نحو أربعة عقود مجتمعاً زراعياً وإنتاجاً أوليـــاً غير متطور، لا يخرج عن زراعـــة الأرز والمطاط، وبعض النباتات والفواكه الموسمية، مع تسجيل معدلات فقر مرتفعة تجاوزت الـ 70 %(1).

لم تكـــن هناك صناعات قائمـــة في ماليزيا قبل عدة عقود، ربما باســـتثناء بعض الصناعات الاســـتخراجية، لمعدن القصدير الذي تم اكتشافه في القرن السابع عشر، خلال حقبة الاحتلال البريطاني، مع مباشرة الماليزيين لزراعة المطاط والنخيل الذي يُخصَّص نتاجه لصالح الصناعات البريطانية بثمن بَخْسٍ، أضحى الاقتصاد الماليزي حتى وقت قريب متخصصاً في إنتاج القصدير والمطاط وزيت النخيل(2).

1. "شروق ماليزيا.. رؤية قيادة غيرت وجه أمة؟"، تقرير الفيلم، الجزيرة. نت، 25 يوليو 2017، تاريخ الزيارة: 19 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/xZpWVo
2. علي أحمد دراج، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها"، موقع شذرات، 11 يوليو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5TUZF4

ومع هذا الوضع الاستنزافي لموارد البلاد سقط أكثر من 70 % من الماليزيين تحت خط الفقر، إلى أنْ جاءت أول حكومة وطنية لتحكم ماليزيا، وبدأت في وضع خُطط اقتصادية خمسية لتنمية الاقتصاد؛ من خلال تدشين سياسات اجتماعية رشيدة للتكامل المجتمعي بين المكونات العِرقية الرئيسة في البلاد؛ الملايو الذين يمثلون 58 % من السكان، والصينيين الذين تبلغ نسبتهم 24 %، والهنود الذين تبلغ نسبتهم 7 %. وبفضل القيادة النَّيِّرَة لرئيس الوزراء الأسبق؛ مهاتير محمد، صاحب المبدأ الشهير "إذا أردت أن أصلي فسأذهب إلى مكة، وإذا أردت المعرفة فسأذهب إلى اليابان"(1)، حدث ذلك التطور الاقتصادي الذي يشبه المعجزة، بتقليص معدل الفقر إلى أسفل مستوياته بنحو 5 %، وتخفيض نسبة البطالة إلى 3 %، ورفع مستوى الدخل الفردي السنوي من 350 دولاراً إلى رقم فوق القياسي بـ 18000 دولار في الوقت الحالي(2). كما تم الاعتماد في خطة التنمية على اليابان، كدولة داعمة لعملية نهضة ماليزيا. بَيْدَ أنَّ هذه الخبرة الزاهرة تعرَّضت لهزة شديدة بالتوازي مع الأزمة الآسيوية التي شهدها العام 1997م، وهي الأزمة التي ضربت إقليم جنوب شرق آسيا، واعتبرت بمثابة كارثة مالية، مثَّلت اختباراً حقيقياً لما أنجزه رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاتير محمد على مدى سنوات.

وكالعادة اضطلع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بالتبعية، بتقديم توصياته العلاجية لدول الإقليم للتعامل مع تلك الأزمة، وهي التوصيات التي رفضها مهاتير محمد، بسبب عدم ثقته في الصندوق، بالنظر إلى خبرته السيئة في تعامله مع بداية نهضة ماليزيا وتقديمه تقييمات مضللة حول الاقتصاد الماليزي.

1. لمزيد من التفصيل حول استلهام مهاتير محمد للخبرة النهضوية اليابانية؛ ينظر: الفصل التاسع والعشرون – النظر شرقاً، من كتاب مهاتير محمد: طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور مهاتير محمد، ترجمة: أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2011م، ص ص 441 - 465.
2. ياسر ثابت، "ماليزيا وسنغافورة والبرازيل.. ثلاث تجارب ناجحة لتحول الدول من التخلف إلى التقدم"، جريدة الصباح، 11 أكتوبر 2014م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/16Ua3D

ومن ثَــمَّ قررت ماليزيا آنذاك، تجاهل نصائح المؤسســـات الدولية التمويلية، وفي مقدمتهـــا صندوق النقد الدولي(1)، مع التأكيد على حلحلة آثار تلك الأزمة ذاتياً، من دون نصائـــح أو رضوخ لضغوط، وهو ما قـــاد البلاد إلى الخروج من الأزمة بأجندة وطنية خالصة، شملت تقييد سياستها النقدية، تحت إشراف البنك المركزي، ومراقبة عمليـــات دخول وخـــروج النقد الأجنبي لضبطها، والعمل على جذب الاســـتثمارات الأجنبية ورفض سياسة تعويم العملة.

وبعد سنتين فقط من اندلاع الأزمة، خرجت ماليزيا، الدولة والمجتمع، أقوى من ذي قبل، لتســـتمر مسيرتها التنموية الناجحة بأجندة محلية وطنية، بعيدةً عن الإملاءات واستراتيجيات الهيمنة الأجنبية، هذا في الوقت الذي عانت فيه دول آسيوية اقتصادية كبرى جراء الأزمة، كإندونيسيا وتايلاند، بسبب انخراط تلك الدول في بوتقة الوصاية التمويليـــة، ورضوخها لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين ووصفاتهما العلاجية التي اتضح خطأها فيما بعدُ، وفقاً للخبرة الماليزية.(2)

بدأت أولى خطوات النهضة الماليزية إذن، مع تولي مهاتير محمد رئاســـة الوزراء في بلاده خلال الفترة من 1981حتى عام 2003م؛ حيث تبنَّى المنهج التنموي؛ من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا، كما شجَّع على تعلُّم اللغة الإنجليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج والتواصل مع الجامعات الأجنبية.

وفي هذا السياق، تعتبر تجربة التنمية التي اتبعتها النمور الآسيوية هي الملهمة لمهاتير محمد؛ من خلال اســـتراتيجية "التوجُّه شرقـــاً"، فقامت ماليزيا بتقليد اقتصاداتها، وألزمت نفســـها بالانتقال من كونها تعتمد على الزراعة والتعدين إلى اقتصاد يعتمد

1. لمزيد من التفصيل حول علاقة مهاتير محمد بمؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، انظر الفصلين الثاني والخمســين والخامس والخمســين من كتاب مهاتير محمد: طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور مهاتير محمد، ترجمة: أمين الأيوبي، الشــبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2011م، ص ص 781 - 804، ص ص 835 - 844.
2. علي أحمد دراج، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها"، موقع شذرات، 11 يوليو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5TUZF4

على التصنيع والتصدير، وكان من أهم الخبرات التي اســتقت منها ماليزيا نهضتها الاقتصادية الشــاملة، التجربة اليابانية في التنمية، التي لم تدعها ماليزيا في كافة مراحلها دون الاســتفادة منها، مع تجنُّــب الوقوع في الأخطاء التي رافقت النهضة الصناعية الكبرى فيها، ولم تتجاهل في نفس الوقت التجارب الغربية، ولكنها أخذت منها ما يتناسب مع أجندتها الوطنية وطبيعتها المجتمعية(1).

محاور خطة التنمية الماليزية:

اعتمــدت ماليزيا على إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني للوصول لزيادة ملحوظة ومســتمرة في معدل نمو الدخل القومي، على أمل أن تســاعد هذه الزيادة في التغلُّب على المشــكلات التي تواجهها الدولة، حتى وصلت لمعدلات مرتفعة في مستوى معيشــة الأفراد حتى أصبحت في طليعة ما سُمِّي بالنمور الآسيوية حتى حققــت معــدل نمو محلياً إجماليــاً يزيد على 7 بالمائة مــع انخفاض التضخم في الثمانينيات والتســعينيات(2)، وهي في طريقهــا لتحقيق هذه التنمية اعتمدت على محورين أساسيين، وهما:

- **محور التعليم:**

اعتمــدت خطة التنمية الماليزية على التعليم، كمحــور تنموي مهم، وذلك عبر إيلاء العناية القصوى له في كامل مراحله، بدءاً بإدماج مرحلة ما قبل المدرســة الابتدائية كجزء من النظام التعليمي، وإلزام دُورِ رياض الأطفال ببرامج مقرَّرَة من وزارة التربية الماليزية، مع إضافة مواد ترسِّــخ روح الانتماء ومعاني الوطنية

1. مهاتير محمد، طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور مهاتير محمد، ترجمة: أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2011م، ص ص 441 - 465.
2. د. وداد غزلاني، د. حنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات، المركز الديمقراطي العربي، 25مايو 2017م، العدد الثالث، يونيو 2017م من مجلة العلوم السياسية والقانون، متاح على الرابط التالي: goo.gl/usg2rZ

في طَوْر التعليم الابتدائي؛ فيما تمَّ إغناء المرحلة الثانوية بمواد خاصة بالتكوين المهني في مجالات شـتى، لتنمية وصقل مهارات الطلاب، ودعم فُرَصِ إدماجهم في سـوق عَمَل منتجة مسـتقبلاً، فضلاً عن معاهد التدريب المهني في هندسة الميكانيكا والكهرباء، وصناعة البلاستيك، وربط المدارس الماليزية بشبكة الإنترنت مع تزويدها بالحواسيب الآلية مبكراً ابتداءً من سنة 1996م.

هذا، مـروراً بِفَرْضِ إلزاميـة التعليم وتقرير القانون الماليـزي عقاب الآباء المتقاعسين عن إرسال أبنائهم إلى المدرسة. وانتهاءً بحجم نفقات الحكومة على التعليم التي بلغت على سـبيل المثال، 2.9 مليار دولار سنة 1996م (نسبة 21.7 % من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي العام)، ليرتفع في حدود سـنة 2000م إلى 3.7 مليار دولار (نسبة 23.8 % من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي العام).(1)

وبالطبع، فقد كان لدعم التدريس وتطوير بِنْيَاتِ ومناهج التعليم كبير الأثر في تحريك عجلة الاقتصاد الماليزي، وانضمام المؤسسات الصناعية والاقتصادية إلى دعم مجهود النشـاط الدراسي والأبحاث العلمية بما يفيد القدرة على الابتكار والمنافسة وإثبات الوجود في الأسواق العالمية.

وقد اتجهت ماليزيا نحو التوسع في بناء المدارس والمعاهد العليا، التي تجمع بين الأُطُر النظرية والتطبيقية المهنية، لتشـمل كافة فئات المجتمع، بعد أن كانت تلك المدارس قائمة على النُّخَب المجتمعية فحسب، وفي ذات السياق، عمدت الحكومة الماليزية إلى التوجُّه ببعثاتها التعليمية نحو اليابان، بعد أن كانت بريطانيا وجهتها الرئيسـة من قبل؛ لاعتبارات قِيَمِيّة ومالية كذلك، كما حثَّت الحكومة المؤسسات الخاصة الكبرى على تخصيص مِنَح خارجية، تعليمية وتكوينية، دراسـية وفنية؛ للمساهمة في التأهيل العلمي والمهني للماليزيين على كافة المستويات.

1. كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005م، ص ص 141 - 142.

- **محور التصنيع:**

دشَّـــنَت ماليزيا خلال عقد التســـعينيات من القرن الماضي حِقْبَةً صناعية مهمة؛ وذلك عبر تشجيع الصناعات المعتمِدَة على التقنيات العالية، ونظيراتها المتخصصة في الحديد والصلب والإسمنت، كما تميزت بتدشين عهد الصناعة الوطنية للسيارات الماليزية (ماركة بروتون)(1)، وتوســـيع أنشـــطة صناعة النسيج والإلكترونيات، المُسَـــاهِمَةِ بثلثي القيمة المضافة في القطاع الصناعي وقدرة كبيرة في استيعاب 40 % من اليد العاملة الماليزية. وإجمالاً، فقد عَرَفَتْ ماليزيا خلال فترة حكم مهاتير محمد، تسجيل مؤشرات أداء اقتصادية ناجحة، مع توسع مهم في الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، بما يعادل إنشـــاء أكثر من 15 ألف مـــشروع يمثل إجمالي رأس مال ضخم يبلغ الـ 220 مليار دولار، شـــكَّلت فيه المشروعات الأجنبية نسبة تناهز الـ 54 %، بما يعكس اعتدال مُنَاخِ الأعمال، وارتفاع الشـــعور بالأمان، وضمان الربحية العالية لدى المستثمر الأجنبي بماليزيا(2).

وبنـــاءً عليه، نجحت ماليزيا في امتصـــاص البطالة مع توفير الحكومة نحو مليوني وظيفـــة، وتطوير مهـــارات العمالة المحلية، مع إدخال التقنيـــات الحديثة في البنية التحتية؛ الصناعية والتعليمية والإنتاجية والخدمية، بشكل عام، فباتت ماليزيا منصة إقليمية وعالمية واعدة في صناعة الاتصالات والمعلومات.

1. جاءت فكرة بروتون كســـيارة وطنية ماليزية في عام 1979م، عندما طرح مهاتير محمد، نائب رئيس وزراء ماليزيا في ذلك الوقت، فكرة إنشـــاء صناعة وتجميع الســـيارات في ماليزيا، بهدف توطين قدرات التصنيع في البلاد لمواكبة الدول المتقدمة، وبالفعل بدأت ماليزيا في مشروع صناعة الســـيارة بروتون منذ العام 1982م بعد موافقة مجلس الوزراء على المشروع. في عام 1983م تم الكشف عن أول نموذج لسيارة بروتون من طراز ساجا، وبعد عام من ذلك أنتجت ماليزيا 10 آلاف ســـيارة بروتون من طراز ســـاجا، وفي العام التالي بدأت ماليزيا إنتاج بروتون من طراز ســـاجا ســـيدان، وبدأ توزيع سيارات بروتون في بريطانيا، وفي عام 1986م شاركت بروتون في معرض السيارات الدولي ببريطانيا، وحصلت على 3 جوائز مرموقة لتتوالى النجاحات. ولم يأت عام 1996م حتى كانت ماليزيا قد أنتجت مليون سيارة من طرازات بروتون المختلفة. (History of Proton, Proton, available at: goo.gl/zmKtsp)
2. إبراهيـــم الطاهـــر، محطات فارقـــة في نهضة ماليزيا.. كيف نجا مهاتير من "الفخ"؟، عربي 21، 17 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ms142f

وإلى جانـــب هذين المحورين، عُنِيَتْ الخبرة التنمويـــة الماليزية بالبُعْد الاجتماعي؛ باعتبار أنَّ الإنسان هو محور التنمية، وهو الركيزة الرئيسة لتنمية العمران، فلم يمنع البُعْد الاقتصادي في التنمية ماليزيا من الاهتمام بالبعد الاجتماعي؛ حيث شـــهدت الخبرة الماليزية تكاملاً كبيراً بين كلا الجانبين؛ ما أدَّى إلى إحساس المواطن الماليزي بثمار التنمية من خلال تمتُّعه بالرفاهية المعيشـــية التي عزَّزت بدورها من شـــعوره بالمسؤولية، وتحفيزه لتقديم المزيد من العمل والجهد.

ولعل أبـــرز المؤشرات على هذا الاهتمام الماليـــزي بالجوانب الاجتماعية انخفاض معـــدلات الفقر المجتمعي ما عمل على إعادة هندســـة المجتمع على الصعيد الطبقي والفئـــوي؛ حيث كانت نســـبة في ماليزيا 52.4 % مطلع ســـبعينيات القرن الماضي، انخفضت مطلع الألفية الجديدة إلى نحو 5.5 % فقط، وهي حالياً أقل من ذلك بكثير، مع انخفاض معدلات البطالة من 10 % في خمسينيات وستينيات القرن الماضي لتصل إلى أقل من 3 % خلال الألفية الجديدة(1).

1. وداد غزلاني، حنان حقار، "التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات"، مجلة العلوم السياســية والقانون، المركز العربي الديمقراطي للدراســات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، العدد الثالث، يونيو 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/2pwKAs

المطلب الثاني

التجربة البرازيلية
وتحديات كسر التبعية

مــــع نهاية عام 2011م، تم إعلان البرازيل رســـمياً كأفضل ســـادس اقتصاد على مســـتوى العالم(1) متجاوزة بذلك بريطانيا التي كانـــت تُوصَف بالعظمى فيما مضى، بعد تحقيق نســـبة نمو تبلغ الـ 2.7 %، ويرتبط هذا الإنجاز بشـــكل كبير بأسلوب إدارة الرئيس البرازيلي الســـابق "لويس إيناسيو لولا دا سيلفا"(2)لأزمة ما يســـمونه "العملاق الاســـتوائي المعاق"، في ظرف ثماني سنوات من فترة حكمه فقط (2003 - 2010م) اســـتطاع نقل البرازيل من هُوَّةِ الإفلاس إلى قمة التقدم الاقتصادي.(3)

---

1. أمـل مختـار، "تجربة النمـو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشـادي لمصر"، مركز الأهرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، مصر، 3 يونيو 2012م، تاريخ الزيارة 21 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/oUE9Ne
2. لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (ولد في 27 من أكتوبر 1945م)، رئيس البرازيل الخامس والثلاثون. انتخب رئيساً للبرازيل عام 2002م، ثم أعيد انتخابه سنة 2006م بعد أن فاز بـ 60 % من الأصوات. اختير كشخصية العام في 2009م من قبل صحيفة لوموند الفرنسية، وصُنِّف بعد ذلك في السنة التالية حسب مجلة "تايم" الأمريكية كالزعيم الأكثر تأثيراً في العالم. كما لُقِّب بأشـهر رجل في البرازيل من الجيل الحديث؛ حيث قدم دا سـيلفا العديد من برامج الإصلاح الاجتماعي لحل مشـكلة الفقر والبطالة والقضاء على الديون في البرازيل. (Luiz Inácio Lula da Silva, Encyclopedia Britannica, available at: goo.gl/qmufYb)
3. رينو لامبير، "البرازيل.. ذلك العملاق المعاق"، لوموند ديبلوماتيك، يونيو 2009م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CC10XT

وقد عاشت البرازيل فترة عصيبة من تاريخها تحت سطوة الحكم العسكري، بدايةً مِن سنة 1964م؛ حيث تراجعت الديمقراطية والحريات، وانتشرت الاعتقالات والأزمات الاقتصادية، والحروب الأهلية داخل البرازيل، حتى تسلم الرؤساء المدنيون حكم البرازيل منذ عام 1985م، وكان أولهم "خوسيه سارني"(1)، وآخرهم الرئيس الحالي "ميشال تامر"(2).

وتحت ذريعة تجنيب البلاد خطر الوقوع في براثن الشيوعية، وتكرار النموذج الكوبي المُغَرِّد خارج السرب الأمريكي، تبنَّت الحكومات العسكرية في البرازيل، التي لعبت دور الدرع الحامي، سياساتٍ اقتصادية رأسمالية تدافع عنها، وتدعم مصالح رجال الأعمال وأصحاب المال والشركات، دونما اهتمام بالطبقات الفقيرة والمهمشة؛ مُشَكِّلَةً بذلك تحالفاً قوياً مع الرأسمالية الأمريكية.

ولقد لعب كلٌّ من صندوق النقد والبنك الدوليين دوراً كبيراً في الاقتصاد البرازيلي، وكان لسياسات تلك المؤسسات التمويلية الدولية، المُجْحِفَة، الأثرَ العظيم في تراجع الاقتصاد البرازيلي، بداية من السبعينيات، حيث أقرضت المؤسستان مليارات الدولارات للدكتاتوريات العسكرية التي كانت تسيطر على البلاد آنذاك، واستُخدمت تلك القروض لتمويل مشروعات البُنَى التحتية الضخمة، مثل السدود التي لم تُحقِّق كثيراً من الأهداف التي أُنْشِئَتْ مِن أجلها.

ومع حقبة الثمانينيات؛ التي تعتبر العَقْدَ الضائع في حياة البرازيليين، بدأت الحكومة رحلة الاقتراض من أجل تسديد القروض القديمة، والتي أدَّت إلى نقل الثروة الوطنية إلى خارج البلاد، فخلال الفترة من 1985 - 1989م، أنفقت الحكومة نحو 148 مليار

1. جوسيه سارني دي أراوخو كوستا (24 أبريل 1930 -)، الرئيس الحادي والثلاثين للبرازيل للفترة من 21 أبريل 1985 إلى 15 مارس 1990م. (goo.gl/A2DtBM)
2. ميشال إلياس ميغيل تامر (23 سبتمبر، 1940): مشهور باسم ميشيل تامر، محام وسياسي برازيلي، ونائب رئيس جمهورية البرازيل منذ عام 2011م، وحتى تسلمه رئاسة البرازيل بالوكالة، في 12 مايو 2016م؛ بعد عزل ديلما روسيف عن منصبها كرئيس للجمهورية. (Michel Miguel Elias Temer Lulia, Encyclopedia Britannica, available at: goo.gl/D82o2D)

دولار، منهـــا 90 مليار دولار، لصالـــح فوائد القروض الأجنبية، وخاصة من صندوق النقـــد والبنك الدوليين، وفي عام 1991م، أعلن البنـــك الدولي أن نحو 55 % من مشاريعه التنموية في البرازيل قد فشلت.(1)

وفي محاولـــة إنقاذية معتادة في مثل تلك الحالات، بدأ البنك الدولي في عام 1997م، برنامجـــاً تجريبياً، في البرازيل، يهدف إلى معالجة عمليات توزيع الأراضي في البلاد، تحت اسم "بنك الأراضي"، بهدف مساعدة الأُسَر الفقيرة والمُعْدَمَة على القيام بالاستثمار الزراعي بعد حصولهم على قروض مالية ومساعدات تقنية واستشارات تطبيقية(2).

وقد بدت هذه الخطوة حَسَنَة النية في ذلك الوقت، ولكنها قادت البلاد إلى حالة من الغرق؛ حيث بات البنك الدولي نفســـه قوة إمبريالية هائلة تقف وراء قوى اجتماعية من طبقة مُلَّاك الأراضي في البرازيل؛ الأمر الذي أدَّى إلى أزمة سياسية طاحنة في المجتمـــع البرازيلي، ما جعَل تجربة بنك الأراضي تلك، مجرد مثال واحد على الكيفية التي يُقْحِم البنك فيها نفسه بشكل غير لائق في السياسات الداخلية لبلد من البلدان، في عملية مربكة تُسِيءُ للنظام الديمقراطي وتُعِيق التطور الاقتصادي وتَضُرُّ بالعملية التنموية بالأساس.

فاقَم صندوق النقد الدولي، إذن، من مشـــكلة عدم المساواة في البرازيل التي نتجت عن استراتيجية بنك الأراضي، سالفة البيان، فخلال أربع سنوات دفعت البرازيل 90 مليار دولار أمريكي فوائد فقط لديونها(3)، وبسبب سياسات الصندوق هاجر نحو 4 ملايين مواطن من الريف إلى المدن.

1. حســين سرمك حســن، "مثلما دمَّر البنك الدولي اقتصاد البرازيل والأرجنتين يمكنه أن يدمر اقتصاد العراق"، جريدة صوت اليسار العراقي، 29 أبريل 2016م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/81Kd6r
2. الاحتلال بالديون، موقع الاقتصاد العادل، إشراف الدكتور عبد الفتاح محمد صلاح، 11أكتوبر 2016م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/trOUp
3. الاحتلال بالديون، موقع الاقتصاد العادل، إشراف الدكتور عبد الفتاح محمد صلاح، 11أكتوبر 2016م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/trOUp

وفي ظل تعاقُب سلسلة من الحكومات المدنية في البرازيل، أُرْغِمَ صندوق النقد والبنك الدوليان تلك الحكومات على تبنِّي برامجهما للتكيُّف الهيكلي؛ مِن قبيل رفع القيود التنظيمية عن الصناعات، وخصخصة المؤسسات العامة في الدولة، وكذلك تخفيض النفقات الحكومية، ورفع معدلات الضرائب المستحقة على الشرائح المجتمعية المختلفة. في أواخر التسعينيات، من القرن الماضي عَمَدَتْ البرازيل إلى تنفيذ الكثير من الإصلاحات الليبرالية الجديدة التي طالب بها صندوق النقد الدولي، فبات الاقتصاد البرازيلي تحت رحمة صندوق النقد الدولي لا سيما مع موافقة الصندوق على حزمة قروض جديدة بقيمة 41.5 مليار دولار أمريكي[1].

كما قام الصندوق بممارسة مزيد من الضغوط على الحكومة لعدم تخفيض قيمة العملة الوطنية، وإقرار زيادة كبيرة في معدلات الفائدة لتصل إلى 41 % بدعوى الحفاظ على قيمة العملية البرازيلية، لكن تلك الإجراءات لم تَجْنِ البلاد من ورائها أيَّ فائدة، فسقط الاقتصاد البرازيلي في حالة من الركود، فاضطر الرئيس، آنذاك، إلى خفض قيمة العملة، كما أجبر الصندوق البرازيل على إنفاق مليارات الدولارات لتعطيل وقوع الكارثة التي لا مَفَرَّ منها على أية حال.

وحتى أكتوبر من العام 1998م، بلغ إجمالي رأس المال الهارب من البلاد نحو 400 مليون دولار في اليوم الواحد، من دون أي ضوابط على أسعار الصرف، وخلال 7 أشهر فقط من بداية هروب رؤوس الأموال غادرت البرازيل أكثر من 50 مليار دولار[2]، ما جعل البنوك البرازيلية بلا أي أرصدة احتياطية من العملات الأجنبية.[3]

1. حسين سرمك حسن، مثلما دمَّر البنك الدولي اقتصاد البرازيل والأرجنتين يمكنه أن يدمر اقتصاد العراق، جريدة صوت اليسار العراقي، 29 أبريل 2016م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/81Kd6r
2. خلال تلك الفترة كان هدف صندوق النقد الدولي في إعادة قابلية البرازيل لتسديد قروضها المستحَقَّة عليها، وتحسين شروط الاستثمار أمام المشاريع والمصارف الأجنبية، ومن ثَمَّ فقد عالج الصندوق الأزمة بالموافقة على قرض جديد بقيمة 18.1 مليار دولار، مع تأكيده واشتراطه على مطالبه التقليدية بتحرير سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار، لكنَّ العملة البرازيلية لم تصمد أمام ذلك الضغوط فانخفضت قيمتها إلى النصف، وسارعت رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية إلى المغادرة، وفقاً لما سلف بيانه، وربما لم ينقذ الموقف إلا قدوم رئيس جديد ينتمي للمعارضة اليسارية نجح في وقف المزيد من تدهور الاقتصادي البرازيلي. (لمزيد من التفصيل؛ ينظر: وعد أحمد، الذين سبقوا مصر إلى «الصندوق»: دروس من آسيا وأمريكا اللاتينية، مدى مصر، 22 نوفمبر 2016، تاريخ الزيارة 21 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/UA21tF).
3. الاحتلال بالديون، موقع الاقتصاد العادل، مرجع سابق.

وبشكل عام، فإن السياسات الاقتصادية الرأسمالية التي انتهجتها الحكومات المدنية في فترة التسعينيات، من القرن الماضي، والتي اعتمدت على سياسات الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق، لم تنجح في الأخير، صحيح أنها أدَّت إلى تقدم شكلي على صعيد بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، لكن هذا التقدم كان بالتوازي مع خسائر فادحة لحقت بالمنتجين المحليين، مما خلَق المزيد من حالات البطالة، وتراجع الإنتاج المحلي، وارتفاع معدلات الفقر.

ومن ثَمَّ فقد انخفضت قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي، مع ارتفاع التضخم، وزيادة مستويات الدَّيْن العام؛ سواءً الخارجي أو الداخلي، وكذا النقص الحادّ في خدمات توصيل الكهرباء إلى مساحات شاسعة من البلاد، وارتفاع معدلات التسرُّب من التعليم، وانتشار الجريمة المنظَّمة؛ وخاصة تجارة المخدرات، والتفاوت الشديد بين طبقات المجتمع.(1)

هذا بالإضافة إلى تسريح ملايين العمال وخفض أجور من لم يتم تسريحهم، هذا بخلاف إلغاء دعم طلاب المدارس، ووصل الأمر إلى تدخل دول أخرى في السياسات الداخلية للبرازيل، وفرض البنك الدولي على الدولة أن تضيف إلى دستورها مجموعة من المواد، تسبَّبت في اشتعال الأوضاع السياسية الداخلية.

ومع نهاية عام 2002م تولَّى مرشح اليسار "لولا دا سيلفا" رئاسة البرازيل، في البداية سادت حالة من الخوف بين أوساط رجال الأعمال والمستثمرين من أنْ يتبنَّى الرئيس الجديد سياسات اقتصادية يسارية تضرُّ بمصالحهم.

ولكن في الواقع تبنَّى دا سيلفا سياسات يسارية لحل معضلة الفقر البرازيلي، من جهة، لكنه من جهة أخرى انتهج سياسات ليبرالية لحماية الصناعات والاستثمارات الوطنية، ما جعل طبقة المستثمرين الوطنيين أكثر تأييداً لحكمه من الطبقتين

1. رضا محمد هلال، "الانتخابات البرازيلية: اليسار يصل إلى الحكم"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، يناير 2003م، ص 78.

الوســـطى والفقيرة التي كان دا ســـيلفا بمثابة البطل ذي الشعبية الطاغية لدرجة أن شعبيته وصلت إلى قرابة الـ 80 % قبيل انتهاء فترة رئاسته الثانية.(1)

خطوات النهضة البرازيلية

اجتمعت في البرازيل من المؤهلات والقدرات الطبيعية الهائلة ما لم يتوفر إلا لِبُلْدَانٍ معدودة على خارطة العالم، بدءاً بالأراضي الزراعية الخصبة الشاسعة، والأنهار ذات الفروع المتدفقة الغامرة؛ ومروراً بالثروات الباطنية العَصِيَّة على الحصر مثل النفط والمعادن المتنوعة، وانتهاءً بقوة سكانية كبيرة تقارب الـ353 مليون نسمة(2). وكل ذلك مُؤَطَّر بمناخ ديمقراطي سليم بدأ أولى خطواته الفعلية في عام 1985م.

كان تنفيذ برنامج تقشـــف إلزامي لحلِّ مشكلات الاقتصاد المتراكمة، أُولَى خطوات البرازيل لتحقيق النهضة الاقتصادية، وذلك وفقاً لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سدِّ عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، من خلال تبنِّي الصراحة والشفافية، بطلب دعم الطبقات الفقيرة لهذه السياسة التقويمية.

وقد أدَّى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد، ومن ثَمَّ ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبناءً عليـــه تَلَقَّتْ البرازيل نحو 200 مليار دولار اســـتثمارات مباشرة من 2004م وحتى 2011م. وقد أدَّت هذه الاســـتثمارات إلى رفع طاقة البرازيل الإنتاجية وتوفير مزيد من فرص العمل الجديدة، ومن ثَمَّ المســـاهمة في حـــل معضلة الفقر. وبعد أن كان صنـــدوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام 2002م أصبح مَدِيناً للبرازيل بـ14 مليار دولار.(3)

1. محمد صلاح الدين، رائد النهضة البرازيلية.. لولا دا سيلفا، دار الفاروق، القاهرة، 2012م، ص 28.
2. Brazil, CIA World factbook, available at: goo.gl/J6xChE
3. مجموعة مؤلفين: البرازيل: القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2016م.

ففي عـــام 2002م طلب الرئيس البرازيلي الأســـبق، كاردوزو[1]، قرضاً جديداً من صندوق النقد الدولي لإنقاذ اقتصاده المتعثر، وذلك قبيل الانتخابات الرئاسية المقرَّرة في أكتوبـــر من العام نفســـه، لكنَّ الصندوق رفَض هذا الطلـــب، ثُمَّ وافق بعد ذلك بوســـاطة أمريكية؛ لإنقاذ اقتصادات أمريـــكا اللاتينية من أزمة خانقة، حال انهيار الاقتصـــاد البرازيلي، لكنَّ الصندوق اشـــترط صَرْف القرض في العام 2003م، بعد انتهاء الانتخابات الرئاســـية، بَيْدَ أنَّ المعضلة تمثَّلَتْ في خســـارة كاردوســـو في تلك الانتخابات لصالح لولا دا ســـيلفا، الســـياسي العمالي اليساري الرافض للتعامل مع الصندوق، والذي لم يَجِدْ بُدّاً في مســـتهلّ حكمه من استكمال الاتفاق مع الصندوق وتنفيذ سياســـاته إلى حين الخروج من أَسْر الصنـــدوق، وهو ما تحقَّق بالفعل نهاية العام 2003م[2].

ولإنقـــاذ اقتصاد بلاده، أعدَّ دا ســـيلفا خطة بديلة لسياســـات صندوق النقد الدولي، شـــملت تشجيع التصنيع المحلي، وزيادة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، مـــع الانفتاح على دول العالم والانخـــراط في تكتلات اقتصادية دولية مهمة، فجاءت النتائج مدهشة؛ حيث حقَّق الاقتصاد البرازيلي معدلات نمو بلغت 5 % في عام 2004م، وخرجت البرازيل من أَسْرِ سياسات الصندوق بنجاحها في تسديد كافة ديونها المستحقَّة له بحلول العام 2005م، قبل أن تصبح دائناً للصندوق نفسه بحلول العام 2009م[3].

وتوسعت البرازيل في تلك الفترة في الزراعة، واستخراج النفط والمعادن، مع تصدير هذه المنتجات الخام في الســـنوات الأولى في حكم "لـــولا" وقبل الأزمة العالمية في 2008م لتســـتفيد من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي

1. وُلـد في 18 يونيـو 1931م في ريـو دي جانيرو بالبرازيل، عالم اجتماع برازيلي، أكاديمي سـياسي مرموق، شـغل منصب رئيس البرازيـل خلال الفـترة من 1995 إلى 2003م. (Fernando Henrique Cardoso, Encyclopedia Britannica, available at: goo.gl/dRR2KM)
2. حسـام حسـن، "البرازيل.. عملاق أمريكا اللاتينية الذي أفْلَتْ من قبضة القروض"، صحيفة الوطن المصرية، 27 أكتوبر 2012م، تاريخ الزيارة 10 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/7hjMHr
3. حسام حسن، "البرازيل.. عملاق أمريكا اللاتينية الذي أفْلَتْ من قبضة القروض"، المرجع السابق.

أدَّى بالتبعية إلى ســـدِّ العجز في ميزان المدفوعـــات الذي كان يعاني منه الاقتصاد البرازيلي قبل عام 2003م(1).

وفي السياق نفســه، عملت البرازيل على تنشيط قطاع السياحة؛ حيث ابتكرت نوعاً خاصاً من الســياحة يعرف بســياحة المهرجانات، والتي تشــهد حالة من الاحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون من الســياحة، ونجحت في اســتقبال خمسة ملايين سائح سنوياً.(2)

وفيما يتعلق بمشــكلة الفقر؛ قامت بالاســتمرار في برنامج (بولسا فاميليا) لمكافحة الفقــر، وضخ أموال كثيرة في هذا البرنامــج، وصلت إلى 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي بمبلغ يتراوح ما بين 6 و9 مليارات دولار.

ويقــوم البرنامج على مَنْــح معونات مالية للأسر الفقيرة التــي يَقِلُّ دخلها عن 28 دولار شهرياً، مع ربطها بشروط صارمة تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم، والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم؛ لتحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ 87 دولار شهرياً، وهو ما يعادل 40 % من الحد الأدنى للأجور في البلاد في ذلك الوقت.(3)

وأخــيراً؛ توجهت البرازيل نحو الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية من خلال منظمة (الميروكســور)، وهي بمثابة سوق مشتركة لدول أمريكا اللاتينية، والتي تشكَّلت بناءً على اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواي وأوروجواي

1. "كيف أصبحت البرازيل ســادس أكبر اقتصاد في العالم في 9 أعوام؟"، اقتصاد اليوم، 28 مارس 2012م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/MXgak2
2. "كيف أصبحت البرازيل سادس أكبر اقتصاد في العالم في 9 أعوام؟"، اقتصاد اليوم، المرجع السابق.
3. "في البرازيل تبني الطبقة المتوسطة أحلامها على الائتمان"، رويترز، 16 يوليو 2008م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/7nsnqo

في 1991م(1)، مع عضوية غير كاملة لدولتي فنزويلا وبوليفيا. وهو ما ســـاهم أيضاً في دعم خطوات إعادة تأهيل وإخراج هذا العملاق الاســـتوائي لنفســـه من إعاقته الظرفية، وذلك عبر إجراءات إعادة الثقة للعمل في بيئة سياســـية وحقوقية سليمة، ثم اعتماد إجراءات تقشـــفية عملية لإخراج الاقتصاد البرازيل من أزمته، وبعد ذلك زيادة الاســـتثمارات وتحسين سُبُل الإنتاج، وأيضاً تشجيع الصناعة والزراعة وتشجيع السياحة، بما يفيد خَلْق فرص العمل وزيادة الدخل للبرازيليين، وبالتالي رفع مستوى معيشتهم.(2)

وعلى الرغم من أن الأزمة استمرت 12 عاماً، لحين تَمَكُّنِ البرازيل من سداد القروض المستحقة بالكامل، إلا أن آثارها امتدت، وأصبح 20 % فقط من البرازيليين يمتلكون نحو 80 % من أصول الممتلكات، و1 % فقط يحصلون على نصف الدخل القومي، ما أدَّى إلى هبـــوط ملايين المواطنين تحت خط الفقر، نتيجة أن نصف الشـــعب أصبح يتقاضى أقل من نحو 80 دولاراً شهرياً، الأمر الذي دفع البرازيل إلى الاقتراض من الصندوق مرة أخرى بواقع 5 مليارات دولار، للخروج من الأزمة.

ووفقاً لأســـس الاقتصاد الكلي التقليدية، فإن البرازيل بلد غني يَنْعَمُ بموارد طبيعية هائلـــة؛ فهي أكبر دولة في أمريـــكا الجنوبية، ولديها ثامن أكبر منتج إجمالي محلي (GDP) في العالم، وفقاً لتقديرات العام 2017(3)، ومع ذلك فإن البلد لا يزال يعاني من الفقر وعدم المساواة، ولعل الرئيس البرازيلي الأسبق، فرناندو هنريك كاردوسو، قد عبرَّ عن هذا التناقض بصورة أفضل بقوله: "إن البرازيل ليســـت بلداً فقيراً، لكنه

1. مـــاذا تعرف عن الميروكسـور، الجزيـرة. نت، 16 مارس 2017، تاريخ الزيارة: 21 يوليـــو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ZVjk8c
2. بيري أندرسون، "برازيل الرئيس لولا: المناضل يتحول موظفاً"، الأخبار اللبنانية، 3 أغسطس 2011م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YbDqcx
3. Brazil, CIA World factbook, available at: goo.gl/J6xChE

بلد غير عادل"، وهي بذلك تثبت أن الثروة وحدها من دون عدل في توزيعها لا تُمثِّل ازدهاراً بحال من الأحوال.(1)

1. حسـين سرمك حسـن، "مثلما دمَّر البنك الدولي اقتصاد البرازيل والأرجنتين يمكنه أن يدمر اقتصاد العراق"، جريدة صوت اليسار العراقي، 29 أبريل 2016م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/81Kd6r

المطلب الثالث

الخبرة التركية في التحول من مدين إلى دائن

في مســـتهلِّ العام 2002م شـــهدت تركيا أزمة اقتصادية حادَّة(1) ســـبقتها أوضاع مالية ســـيئة، كان أهم مظاهرها؛ انخفاض معدل النمو، وزيادة معدلات التضخم، وارتفاع عجز الموازنة، وتراجع أداء القطاعات الاقتصادية والاستثمارات، وانخفاض الاحتياطي الأجنبي، وارتفاع معدلات البطالة.

بدأت تلك الأزمة بالتزام رئيس الحكومة التركية الأســـبق، بولنت أجاويد(2)، بشروط القـــرض الذي قدَّمه صندوق النقد الدولي لأنقرة عام 2001م، مطالباً إيَّاها بإجراء إصلاحات اقتصادية وَفْقَ رؤيته ورعايته، كان من نتائجها تطبيقها؛ اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة، وارتفاع معدلات العجز، وزيادة حجم المـــــــديونية الخارجية، وانخفاض احـــتياطات النقد الأجنبي.

1. وصلـت حكومـة حـزب العدالة والتنمية إلى الحكم، عقب أزمـة اقتصادية حادة دخلت فيها البـلاد جراء التزام رئيس الحكومة الأسبق بولنت أجاويد بشروط القرض الذي حصلت عليه تركيا من صندوق النقد الدولي في عام 2001م، مع اشتراط الصندوق المعتاد إجراء إصلاحات هيكلية مزعومة أدت في الأخير إلى اختلال الأوضاع المالية للمصارف التركية، مع ارتفاع معدلات العجز، وتفاقم حجم الدين الخارجي، وكذلك انخفاض الاحتياطات التركية من العملة الأجنبية، وعدم القدرة على تحمل نتائج تلك الآثار الكارثية على الاقتصاد التركي، والتي أدت إلى إغلاق الآلاف من الشركات التجارية، وتشريـد العـمال وتفاقم معـدلات البطالة، وتزايد معدلات البطالة، وانخفض حجم الاسـتثمارات إلى ما دون النصف. (معمر فيصل خولي، الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 5 نوفمبر 2014، تاريخ الزيارة: 21 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/HUscme).
2. مصطفى بولنت أجاويد (28 مايو 1925 - 5 نوفمبر 2006م)، رئيس وزراء تركيا الأسبق. تولى رئاسة الوزراء عدة مرات خلال الفترة من 26 يناير 1974 إلى 17 نوفمبر 1974. من 11 يناير 1999 إلى 19 نوفمبر 2002 م. كما شـغل منصب زعيم حزب الشـعب الجمهوري في الفترة من 14 مايو 1972 إلى 29 أكتوبر 1980م، تولى منصب زعيم حزب اليسـار الديمقراطي في الفترة من 13 سبتمبر 1987 إلى 1988، وفي الفترة من 1989 إلى 25 يوليو 2004م. (بولنت أجاويد، الجزيرة. نت، 6 ديسمبر 2014، تاريخ الزيارة 5 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5wAv4b)

وعليه فلم تستطع القطاعات الاقتصادية في تركيا تحمُّل هذه النتائج؛ الأمر الذي أدَّى إلى تردِّي الأوضاع الاقتصادية، فأَغْلَقَتْ مئات الآلاف من الشركات التجارية أبوابها، وتقلَّص حجم الاستثمار إلى أقل من النصف، وبلغت البطالة حدوداً غير مسبوقة، مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل، بفعل إغلاق الشركات والمصانع.(1)

جـــاءت تلك الأزمة التي اســـتهلت بها تركيا الألفية الثالثـــة، كنتيجة منطقية لتدخُّل صندوق النقد والبنك الدوليين، في القرار الاقتصادي لأنقرة منذ نهاية القرن الفائت، وتحديداً من العام 1999م، بدعوى العمل على مكافحة التضخُّم المتجذِّر في الاقتصاد التركي، ربما منذ نشأة تركيا الحديثة.

بيد أنه، وبعد ثلاث ســـنوات فقط منذ بداية هذا التدخل، انفجَرَ الوضع الاقتصادي في تركيـــا، مع وقوع الحكومة آنذاك في براثن استشـــارات ونصائح وخطط صندوق النقد الدولي، ما جعَل الاقتصاد التركي يُسَـــجِّل الأداء الأسوأ له منذ أكثر من 50 عاماً، فباتت موارد البلاد رهناً لخدمة فوائد قروض الصندوق، المُسَيْطَرِ عليه مِن قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، ما جعَل القرار السياسي والاقتصادي التركي بالتبعية تحت سيطرة واشنطن(2) ولقد تفاقمت الأوضاع الاقتصادية في تركيا بشـــدة مع انهيار قيمة "الليرة" إِثْرَ قرار الحكومـــة بتعويمها في فبراير 2001م(3)؛ حيـــث فَقَدَتْ أكثر من 45 % من قيمتها

1. معمـــر فيصـــل خولي، "الاقتصاد التركي في ظل حكومـــة العدالة والتنمية: من الانهيـــار إلى الانتعاش"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 5 فبراير 2014م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/HE438p
2. رواء زكي يونس، "تركيا وصندوق النقد الدولي (2000 - 2002م)"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، عدد 5، مجلد 12، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zsCuHV
3. في 22 فبراير 2001م أعلنت الحكومة التركية تخليها عن نظامها لأسعار الصرف الثابتة لليرة، وقررت تعويم عملتها، وذلك تنفيذاً لاتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي بهدف التصدي للتضخم المزمن، وأعلنت الحكومة آنذاك أنها مصمِّمة على التقيد بالبرنامج الاقتصادي الذي فرضه الصندوق بشكل كامل، موضِّحَةً أن ما أسمته بـ"الإصلاحات الهيكلية" ستستمر، وسيتم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لخصخصة الشركات التي طلبها الصندوق وخاصة شركتي الخطوط الجوية التركية والاتصالات. (الحكومة التركية تقرر تعويم الليرة والأزمة المالية تدخل منعطفاً خطيراً، صحيفة الشرق الأوســط اللندنية، 23 فبراير 2001، تاريخ الزيارة: 21 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/jVEoxH).

مقابـــل الدولار الأمريكي، كما بلغ معدل الانكـــماش في الاقتصاد التركي نحو 4 %، مع توقعات بارتفاع معدل التضخم إلى نحو 80 % بنهاية العام 2001م، لا ســـيما مع ارتفاع فوائد الســـندات التي أصدرتها الحكومة بهدف تغطية ديونها الداخلية، والتي تخطَّت حاجز الـ10 مليارات دولار، في ظل اســـتمرار الفساد وغياب أيّ إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية.(1)

ومع اشـــتراط البنك الدولي تصفية البنوك الخاسرة، ظهرت الكثير من المشـــكلات المتعلقة بالفســـاد الكبير في هـــذه البنوك، تورَّط فيها مســـؤولون كبار في الدولة، بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي، وتعزيز العائدات الضريبية، والتوسُّـــع في برامج الخصخصـــة، وتعديل الدعم الزراعي المقدَّم من الحكومة، ومصادرة الملكية، ومنع البنك المركزي مِن مَنْحِ أيَّة اعتمادات مالية للمؤسســـات العامة المنهارة، وإعادة تنظيم إجراءات عمليات الشراء الرســـمية للأراضي مِن قِبَل الدولة، واقتصارها على ما هو ضروريٌّ.

هذا مع رَفْع الدعم عن بعض السِّـــلَع الاســـتراتيجية، وتجميد المطالبة برفع الأجور، وخصخصـــة شركات تركية كبرى، مثل؛ تـــرك تليكوم للاتصالات، والخطوط الجوية التركية، مع تحرير قطاع التَّبْغ، كلُّ هذه الشروط عمَّقَتْ مِن حجم الأزمة الاقتصادية، وأثَّرَت بشكل سلبي على المواطنين.(2)

ومع ذلـــك، فإنَّ التجربة التركية - رغم صعوبتها وارتباط البدايات بحالة شـــديدة من الإحباط - لا يمكن وصفها بالفشـــل، خاصة وأن الحكومة التركية قد تمكَّنَت من التفاوض مع الصندوق من أجل الوصول إلى شروط أخفِّ وطأة، وفي الوقت نفســـه تبنَّت برنامجاً متكاملاً للإصلاح الاقتصادي، تتناسب مع ظروف تركيا وطبيعتها.

1. رواء زكي يونـس، "تركيـا وصنـدوق النقد الدولي (2000 - 2002 م)"، مرجع سـابق، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zsCuHV
2. المرجع السابق.

فقد استطاعت تركيا أن تُحَقِّق ما يُشْبِه المعجزة الاقتصادية(1) خلال الفترة ما بين 2002 - 2015م، حين انتقلت من دولة فقيرة، إلى مصافّ الدول الكبرى، ضمن "قائمة العشرين" الأقوى حول العالم، ومع حلول منتصف العام 2015م، أعلن رئيس الوزراء التركي، آنذاك، رجب طيب أردوغان(2)، أنَّ بلاده قد نجحت بالكامل في تسديد كافة ديونها المستحقَّة لدى صندوق النقد الدولي، لتنضمَّ أنقرة لأول مرة في تاريخها إلى قائمة الدول غير المَدِينَةِ للمؤسسة الدولية، كما أصبحت تركيا تساهم في الصندوق بخمسة مليارات دولار.

ويمكن تعزيز الفضل في تجاوز تركيا لأزمتها الاقتصادية الحادَّة لحزب العدالة والتنمية(3) الذي تولَّى السلطة عام 2002م، فقد أَخْضَعَ الدولة لإصلاحات اقتصادية

1. خلال العشرية الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية وصل الاقتصاد التركي إلى المركز السابع عشر عالمياً، والمركز الأول على مستوى دول الشرق الأوسط، حسب تقديرات البنك الدولي، وذلك بعد أن كان في المرتبة 111، قبيل وصول الحزب إلى السلطة مطلع العام 2002م، كما دخل الاقتصاد التركي ضمن مركز مجموعة الدول العشرين الاقتصادية الكبرى في العالم " G20"، بعد عقد واحد من حكم العدالة والتنمية. (صهيب قلالوه، الاقتصاد التركي قاب قوسين، تركيا بوست، 20 يوليو 2015، تاريخ الزيارة: 21 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/LQySsQ).
2. السيد رجب طيب أردوغان (مواليد 26 فبراير 1954) ، عضو حزب العدالة والتنمية الذي يملك غالبية مقاعد البرلمان التركي ورئيس تركيا الثاني عشر والحالي منذ 28 أغسطس 2014م. ويعد أول رئيس تركي اختاره الشعب بطريق الاقتراع المباشر. شغل منصب عمدة إسطنبول من 1994م إلى 1998م ثم تولى رئاسة وزراء تركيا من مارس 2003م حتى أغسطس 2014م. عمل على استتباب الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تركيا. تصالح مع الأرمن بعد عداء تاريخي متجذر، وكذلك فعل مع اليونان. فتح جسوراً بين تركيا وبين أذربيجان وبقية الجمهوريات السوفييتية السابقة، وأرسى تعاوناً مع العراق وسوريا، وفتح الحدود مع عدد من الدول العربية، ورفع تأشيرة الدخول، وفتح أبواباً اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية مع عدد من البلدان العالمية. لمزيد من التفاصيل: انظر السيرة الذاتية للرئيس التركي السيد رجب طيب أردوغان، موقع رئاسة الجمهورية التركية على شبكة الإنترنت، تاريخ الزيارة، 5 مارس 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/EEvFeU
3. حزب سياسي تم تشكيله في تركيا في يونيو 2001م، بقيادة السيد رجب طيب أردوغان، مِن قِبَل النوَّاب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي حلَّته المحكمة الدستورية التركية ذات الشهر من عام 2001م، والذين يمثلون الجناح المجدِّد لحزب الفضيلة. وفيما يتعلق بأيديولوجية الحزب فإنه حزب محافظ، يحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ولا يُحبِّذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، ويؤكد الحزب على احترام الحريات الدينية والفكرية، ويدعو إلى الانفتاح على العالم، ويؤكد في خطابه السياسي عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية بشكل عام. (حزب العدالة والتنمية "AKP"، الجزيرة. نت، 3 أكتوبر 2004، تاريخ الزيارة: 21 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5CFZMH).

صارمة، وانتهج سياســـات عززت النمو الاقتصادي، وأسهمت في خفض نسبة الدَّيْن العام في البلاد، كما تضاعَف إجمالي الناتج المحلي لتركيا منذ بَدْء هذه الإصلاحات(1) ففـــي تقريره عن تركيا، أوضح البنك الدولي أنَّ الأخيرة على أعتاب التحول إلى بلد مرتفع الدخل؛ حيث زاد متوســـط دخل الفرد إلى نحو 10500 دولار ســـنوياً، ومن المتوقَّـــع أن تُصبح تركيا في الترتيـــب الثاني عشر بين أكبر اقتصادات العالم بحلول عام 2060(2)، وقد وصـــل احتياطي البنك المركزي التركي من "العملة القيادية"(3) 134 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2013م، كما أصبح ســـعر الدولار في العام 2014م نحو 2.6 ليرة تركية.(4)

الواقع الاقتصادي التركي بعد النهضة

في كلمته التي ألقاها أمام "منتدى الأعمال التركي - الألباني المشترك"، بالعاصمة الألبانية تيرانـــا في مايو من العام 2015م، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان(5): "كنا قبل

1. إســـماعيل جمال، "تركيا في عهد أردوغان.. من دولة مقيَّدة بديون وسياســـات البنك الدولي إلى رئاســـة قمة العشريـــن"، صحيفـــة القدس العـــربي، 14 نوفمبر 2015م، تاريخ الزيارة 25 مايـــو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/J94ILj
2. "تقريـــر جديـــد للبنك الدولي: تركيا تقـــترب من اللحاق بركب البلدان مرتفعة الدخل"، الموقع الرســـمي البنك الدولي، 10 ديسمبر 2014م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/oqijEm
3. العملات القيادية هي عملات وطنية تعود لدول معينة؛ كالدولار الأمريكي، واليورو، تتسم بصفات مميزة تجعلها قابلة لعدِّها وســـيلة للتبادل الدولي، فتقوم بمهمة العملة الوطنية في تســـوية المبادلات المحلية، وأيضاً تســـوية المبادلات الدولية. (لمزيد من التفاصيل، انظر: زينب سعد شمس الدين الشيشاني، الدور الاقتصادي والسياسي للعملة الاحتياطية – الدولار أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2012م).
4. معمـــر فيصـــل خولي، "الاقتصاد التركي في ظل حكومـــة العدالة والتنمية: من الانهيـــار إلى الانتعاش"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 5 فبراير 2014م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/HE438p
5. كلمـــة ألقاهـــا الرئيس التركي، مســـاء يوم الأربعـــاء 13مايو 2015م، أمام "منتدى الأعـــمال التركي - الألباني المشـــترك"، بالعاصمة الألبانية تيرانا، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/RB58z ، والكلمة متاحة عبر مقطـــع فيديـــو على موقع يوتيوب، بتاريخ 13 مايو 2015، تاريخ الزيـــارة: 26 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/oJoVrV

12 عاماً مدينين لصندوق النقد الدولي بـ23.5 مليار دولار، سُـــددت جميعها، تركيا اليوم وصلت إلى مكانة تستطيع معها إقراض ذلك الصندوق دَيْناً، كان احتياطي البنك المركزي التركي 27 مليار دولار قبل 12 عاماً، والآن بلغ الاحتياطي 120 ملياراً، وكانت نسبة الفائدة على القروض 36 %، لكنها انخفضت الآن إلى رقم مكون من خانة واحدة.

وأضاف :معـــدل الدَّيْن الخارجي مقارنة بالدخل القومي لتركيا، انخفض من 73 % إلى 35 %، مشـــيراً إلى أن نسبة النمو التي حققتها البلاد في الفترة من 2003م حتى 2013م بلغت 5 % تقريباً(1).

هدفنا أن تحتل تركيا مركزاً بين أول 10 دول على مستوى العالم في مجال الصناعات الدفاعية، نحن عازمون على المضي قدماً في رفع مســـتوى معايير الحياة بالنســـبة للمواطنين؛ من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة في مجالات الصحة والتعليم والأمن الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية(2).

قيمة المساعدات التي كانت تقدمها تركيا قبل 12 عاماً، كانت 45 مليون دولار فقط، وصلت الآن إلى 4.5 مليار دولار، وبذلك تحتل المرتبة الثالثة على مســـتوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تقديم المساعدات الإنسانية.

وأضاف: معدل الدخل القومي للبلاد زاد من 230 مليار دولار في العام 2002م، إلى 800 مليار في العام الماضي، ومعدل الدخل السنوي للفرد ارتفع من 3500 دولار إلى 10500(3).

عازمون عـــلى رفع الدخل القومي للبلاد إلى تريليوني دولار في العام 2023م الذي يعتبر الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية، على أن يرتفع الدخل السنوي للفـــرد إلى 25 ألف دولار، لقد ارتفعت القيمة الإجماليـــة لصادراتنا في الـ12 عاماً

1. كلمـــة ألقاهـــا الرئيس التركي، مســـاء يوم الأربعاء 13مايو 2015م، أمـــام "منتدى الأعمال التركي - الألباني المشترك"، بالعاصمة الألبانية تيرانا، المرجع السابق.
2. كلمـــة ألقاها الرئيس التركي، مســـاء يـــوم الأربعاء 13مايو 2015م، أمام "منتـــدى الأعمال التركي - الألباني المشترك"، بالعاصمة الألبانية تيرانا، مرجع السابق.
3. المرجع السابق.

الماضيـــة من 36 مليـــار دولار، إلى 158 مليار، و95 % من تلك الصادرات عبارة عن منتجات صناعية.

كـــما تحتل المرتبة الأولى على مســـتوى أوروبا في مجال الإنتـــاج الزراعي. وباتت منتجاتنـــا تصل إلى كافة بلدان العـــالم. وهدفنا رفع قيمة الصادرات إلى 500 مليار دولار بحلول العام 2023م.

وأكد الرئيس أردوغان أن نسبة النمو في تركيا بلغت 2.9 % في العام 2014م بالرغم من حالة الركود الاقتصادي العالمية، قمنا بتعزيز النظام المصرفي من خلال سلســـلة من الإصلاحات، والمؤسســـات المالية في تركيا باتت قادرة على منافسة نظيراتها في مختلف أنحاء العالم(1).

تركيا تمكنت خلال العشر ســـنوات الماضية من تنفيذ استثمارات مباشرة دولية بقيمة 12.04 مليار دولار سنويا، في حين أن هذا الرقم كان مليار واحد فقط سنوياً .

وأضاف: تركيا باتت واحدة من أكثر الدول التي يقصدها الســـياح من مختلف أنحاء العالم لأغراض مختلفة، الأتراك قديماً كانوا يقصدون العديد من الدول في الخارج للعلاج والتعليم، لكن الآن باتت تركيا قبلة الطلاب والمرضى.

أكثر من 50 ألف طالب من 155 دولة مختلفة حول العالم يدرســـون في تركيا حالياً، منهم 13500 يأخذون مِنَحاً من الحكومة في مختلف الجامعات.

العام الماضي شـــهد قدوم ما يقرب من 400 ألف شخص من أجل تلقي العلاج، عدد القادمين لغرض السياحة وصل إلى 37.5 مليون شخص في العام 2014م، هذا الرقم يزداد عاماً بعد آخر.

وهنـــاك إذن الكثير من الدلائل والبراهين التي تشـــير إلى تحقيق تركيا خلال تلك الفترة ما يُشْـــبِه المعجزة، ومن تلك المؤشرات؛ تطـــوُّر الناتج المحلي الإجمالي بتركيا

1. كلمـــة ألقاها الرئيس التركي، مســـاء يـــوم الأربعاء 13 مايو 2015 م، أمام "منتـــدى الأعمال التركي - الألباني المشترك"، بالعاصمة الألبانية تيرانا، مرجع سابق.

خـــلال الفترة 2002 - 2014م بصـــورة ملحوظة؛ حيث تصاعدت قيمة الناتج المحلي التركي حتى وصلت إلى ما نسبته 354 % في عام 2013م، وبمقارنة نمو الناتج المحلي، بمعدل نمو الزيادة الســـكانية، عام 2006م، فقد حقَّقـــت تركيا المركز الـ18 للدول الأعلى نموّاً في العالم؛ من حيث الناتج المحلي الإجمالي، كما حقَّقت نموّاً مستمرّاً بين 5 - 8 % لأكثر من خمس ســـنوات متتالية، لتحل خلف بلجيكا والســـويد مباشرة(1)، وعلى المستوى الفردي فقد قَفَزَ متوسط الدخل السنوي للمواطن إلى 10.8 ألف دولار في عام 2016م، مقارنة بنحو 3.5 ألف دولار في عام 2002م(2).

وفيما يتعلق بالاستثمارات المحلية، فقد بلغت قيمتها 24 % من الناتج المحلي، ويُضَاف إليها نسبة 2.1 % كمســـاهمة للاستثمارات الأجنبية، وبذلك تبلغ الاستثمارات الكلية كنســـبة من الناتج 26.1 %، أمـــا ما يتعلق بقطاع الزراعـــة، فقد حافَظ على حصة شِـــبْه ثابتة من المســـاهمة بالناتج المحلي الإجمالي، تراوحت بين 8 - 11.7 %، ونفس الشيء ينطبق على قطاع الصناعة، وكذلك قطاع تجارة السلع والخدمات؛ حيث زادت مساهمة القطاع الأخير إلى 27.7 % في عام 2014م.(3)

وعلى صعيد إجمالي التجارة الســـلعية لتركيا، فقد قفَز إلى 351 مليار في عام 2015م، بزيادة قدرها 400.6 %، ومما يزيد من أهمية تلك النســـبة أنَّ الصادرات التركية يغلب عليها الطابع الصناعي، بأنشطته المختلفة؛ حيث لا يتجاوز تصدير المواد الخام نسبة 2 % فقط، بينما تستحوذ الصادرات الصناعية على ما نسبته 85 % من إجمالي صادرات البلاد،

1. سامية السيد، "8 نجاحات اقتصادية للعدالة والتنمية" في تركيا منذ 14 عام"، تركيا بوست، 17 أغسطس 2015م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yhhnPt
2. صهيب قلالوه، الاقتصاد التركي قاب قوسين، تركيا بوست، مرجع سابق.
3. "تقريـــر جديـــد للبنك الدولي: تركيا تقـــترب من اللحاق بركب البلدان مرتفعة الدخل"، الموقع الرســـمي البنك الدولي، 10 ديسمبر 2014م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/oqijEm

وتتنوع لتشمل الأجهزة والمعدات ووســـائل النقل(1) والصناعات العسكرية(2)، كما أنها تضمُّ منتجات صناعية أخرى من المواد الكيماوية، والملابس، وغيرها، وتشير التقديرات إلى أنَّ قيمة صادرات تركيا ستصل إلى نحو 500 مليار دولار في العام 2023م.(3)

وفي ما يتعلق بالواردات، فهناك اســـتيراد للوقود ومواد التشـــحيم، والتي تبلغ نحو 37.8 مليار دولار، كما تصل واردات تركيا من الأجهزة والمعدات ووســـائل النقل، إلى 65.4 مليـــار دولار. ومن المزايا التي تتمتع بها تركيا في تجارتها الخارجية، أنَّ الميزان التجـــاري في قطاع الزراعة والحيوانات الحيـــة يُحقِّق فائضاً يصل لنحو 6.5 مليار دولار، مما يُمَكِّنها من تجنُّب التقلبات الخارجية في أسواق الغذاء، ويتيح فرصة أكبر في تخفيض معدلات التضخم، وتوفير الغذاء بأسعار وكميات مناسبة.(4)

1. تعتبر صناعة السيارات في تركيا من المصادر الرئيسة لتوفير فرص العمل في البلاد بأكثر من 400 ألف فرصة عمـل، إضافــة إلى كونها تمثل نحو 16 % من إجمالي الصــادرات الصناعية في البلاد، ووفقاً لتقديرات العام 2013م فقد صدَّرَتْ تركيا 888.571 سيارة إلى الخارج لتحتل بذلك المرتبة الخامسة في سوق السيارات العالمية، وتعتزم الحكومة التركية ضخ 40 مليار دولار أمريكي لقطاع السكك الحديدية وتصنيع القطارات، خلال الفترة 2017 - 2024م، كـما تسـتعد تركيـا لتصديـر أول مترو محلي الصنع إلى تايلاند بحلـول نهاية العام 2018م. (صناعة السيارات في تركيا.. إنتاج عالمي الجودة، تركيا بوست، 25 نوفمبر 2014، تاريخ الزيارة 5 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/NDUra1)
2. وفقاً لتقديرات العام 2015م، فقد بلغت قيمة الصناعات العسكرية التركية نحو 4.3 مليار دولار أمريكي، حيث قامت بتصدير ما قيمته منها 1.3 مليار دولار أمريكي في ذات العام، بارتفاع بلغ 35 % مقارنة بالعام 2014م، وقد ارتفعت قيمة صادرات تركيا العســكرية لتصل إلى نحو ملياري دولار في العام 2016م، وتعتزم تركيا رفع قيمــة صادراتها الدفاعية والعســكرية لنحو 4 مليارات دولار بنهاية العــام 2018م. وكان الرئيس أردوغان قد أكــد أن بــلاده ســتصل إلى الاكتفاء الذاتي من كافة الصناعات الدفاعية بحلــول العام 2023م، بعد أن كانت تركيا تســتورد نحو 80 % تلك الاحتياجات عام 2001م. (أحمد مصري، "الصناعات العســكرية التركية.. مراكز القوة"، تركيا بوست، 10 ديسمبر 2015، تاريخ الزيارة 5 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/J7S3et)
3. معمــر فيصــل خولي، "الاقتصاد التركي في ظل حكومــة العدالة والتنمية: من الانهيــار إلى الانتعاش"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 5 فبراير 2014م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/HE438p
4. "مؤشرات الاقتصاد الكلي، مديرية المفوضية الأوروبية العامة للشؤون الاقتصادية والمالية (ECFIN)، والمكتب الإحصــائي للجماعــات الأوروبية، وزارة المالية التركية، عام 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/taCWsz

وعلى الرغـــم من ارتفاع الدَّيْن الخارجي لتركيا إلى 408.2 مليار دولار في 2014م، إلا أنَّ نسبة الدَّيْن الخارجي كنسبة من الدخل القومي، تراجعت من 56.8 % في عام 2002م إلى 51.6 % في عام 2014م، ويدل ذلك على قوة بِنْيَة الناتج المحلي الإجمالي لتركيا، والذي انعكس على زيادة قيمة الدخل القومي.

كما أنَّ وصول قيمة الدين الخارجي لتركيا لهذا الرقم لم يكن وليد الاقتراض الحكومي أو المؤسســـات العامة فقط، ولكنه يتضمن ديون القطاع الخاص؛ حيث وصل نصيب القطاع الخاص مـــن الدَّيْن الخارجي لتركيا 169.4 مليار دولار في عام 2014م.(1)
وبذلك نجحت تركيا في تحقيق مرتبة ائتمانية أعلى من مختلف الدول الأوروبية.
وقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في تركيا نحو 149.86 مليار دولار، خلال الفترة 2002 - 2014م، في حين بلغ المتوســـط الســـنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبـــي لدى أنقـــرة خلال ذات الفترة نحو 11.52 مليار دولار، وبشـــكل عام فقد تمايزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتركيا بالزيادة خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية(2)، حيث بلغت تلك القيمة نحو 12.3 مليار دولار، في العام 2016(3).
تشريحياً، فإنَّ قطاعي الصناعة والخدمات في تركيا يستحوذان على النصيب الأكبر من تدفُّقات الاســـتثمار الأجنبي المباشر، في حين أنَّ قطـــاع الزراعة ينال الحدود الدنيا؛ إذ يُعَدُّ نشاط الزراعة من الأنشطة التي تتمتع فيها تركيا بميزةٍ نسبية، ويُحَقِّق ميزانه التجاري فائضاً كبيراً بشكل دائم.

1. قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الرسمي للبنك الدولي على شبكة الإنترنت.
2. عبد الحافظ الصاوي، "الجزء الثاني: خرائط القوى الاقتصادية التركية"، المعهد المصري للدراســات السياســية والاستراتيجية، 20 يونيو 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5FKVlK
3. "نبــذة عن تركيا، الاســتثمار في تركيا، وزارة المالية التركيــة، د. ت، تاريخ الزيارة: 25 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/V5GGNI

وفي ضوء ذلك فإنَّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا تبدو نقطة إيجابية؛ إذ تبتعد عن المضاربات والأنشطة الريعية، وتركز على الأنشطة الإنتاجية والخدمية(1) وفيما يتعلق بالسياحة، فقد أصبحت تركيا من أكبر 10 مقاصد سياحية على مستوى العالم؛ حيث استقبلت تركيا نحو 36.2 مليون سائح في 2015م، ويلاحظ أنَّ أعداد السائحين في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة؛ حيث تصل الزيادة السنوية على صعيد التدفقات السياحية نحو 3 ملايين سائح(2)، وقد بلغت إيرادات قطاع السياحة في تركيا، خلال العام 2016، نحو 22.1 مليار دولار أمريكي(3).

على الصعيد المقارن، يبدو الاقتصاد التركي الأسرع نمواً في العالم بعد الصين؛ حيث بلغ نمو الاقتصاد التركي نحو 8.5 % خلال العام المالي 2011 - 2012م، في حين أنَّ الاقتصاد الصيني قد بلغ نموَّه نحو 9.2 % عام 2011م، وفي هذا الإطار فقد واصل اقتصاد تركيا وتيرة نموِّه بفضل التزام الحكومة بالانضباط المالي والسياسة الاقتصادية المتَّسِقَة، بينما تأثرت دول منطقة اليورو تأثراً شديداً جرَّاء الأزمة المالية العالمية.(4)

1. "أهم عشرة أسباب للاستثمار في تركيا، وكالة دعم وتشجيع الاستثمار في تركيا، د.ت، 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/8KK0zn
2. "مؤشرات الاقتصاد الكلي، مديرية المفوضية الأوروبية العامة للشؤون الاقتصادية والمالية (ECFIN)، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وزارة المالية التركية، عام 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/taCWsz
3. "نبذة عن تركيا، الاستثمار في تركيا، وزارة المالية التركية، د. ت، تاريخ الزيارة: 25 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/V5GGNI
4. سامية السيد، "8 نجاحات اقتصادية لـ"العدالة والتنمية" في تركيا منذ 14 عام"، تركيا بوست، 17 أغسطس 2015م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yhhnPt

النهضة التركية الاقتصادية

لقد أثبت المشروع النهضوي التركي جَدْوَاه وفاعليته بقوة الأرقام وشواهد الإنجازات، معتمداً فيهما على ركيزتين أساسيتين؛ هما: الإرث التاريخي المشترك الناشئ بين العرب والأتراك خلال قرون الخلافة العثمانية وأثرها على جُلِّ أقطار المنطقة العربية، من جهة، وإرث الكمالية القومية الصامد في الزمن والواعي بطبيعة تشابك وتعقُّد المصالح الجيوسياسية بين العالمين الغربي والعربي الإسلامي، والذي لم تُغَيِّبه هذه المرحلة الراهنة، من جهة أخرى، هذا من دون إغفال التماثل البنيوي للقطاعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وكلها عوامل جعلت من الإقلاع الاقتصادي التركي والمشروع التنموي المرتبط به وَاقِعاً مُحَقَّقاً ولو في ظل إكراهات داخلية وخارجية كثيرة.

وللنهضة التركية الاقتصادية أسبابٌ وعوامل عديدة، توسَّع في حصرها وتحليلها اقتصاديون وخبراء كُثُر، أبرزها؛ إجراء العديد من الإصلاحات المصرفية، وإعادة بناء القطاع المالي عقب الأزمة المصرفية المحلية التي حدثت في العام 2001م، وإجراء إصلاحات هيكلية، أتاحت للمؤسسات والأسواق المختلفة العمل على نحو سليم، مثل تدشين بنك مركزي مستقلّ، إجراء عمليات خصخصة صحيحة، واستقرار الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي.

هذا إلى جانب إصلاحات العملة، والتي نجحت تركيا من خلالها في حذف ستة أرقام من العملة التركية(1)، وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والذي شكَّلَ أكثر من ثلثي الاقتصاد التركي. وتنفيذ العديد من المبادرات التجارية

1. مع تصاعد الاقتصاد التركي خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية تطورت العملة التركية لتصل فئاتها إلى أرقام مليونية من الليرات، وتطرح فئة 5 ملايين و10 ملايين و20 مليون ليرة، الأمر الذي حتَّم على الحكومة التوجُّه نحو التخلُّص من الأصفار الستة على يمين العملة. وبالفعل صدر قانون تنظيم العملة للجمهورية التركية يوم 28 يناير 2004م، ليتم حذف 6 أصفار من العملة بتاريخ 1 يناير سنة 2005م، وبعد حذف 6 أصفار من العملة اكتسبت الليرة استقرارها أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي. (إنفوجراف.. رحلة الليرة التركية من "6 أصفار" إلى الانقلاب على أردوغان، بوابة العين الإخبارية، 16 يوليو 2016، تاريخ الزيارة: 21 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yGGgUX).

التي تمكَّنت البلاد من خلالهـــا من تعزيز الروابط بينها وبين مختلف دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية. مع اندماج تركيا اقتصادياً، ســـواءً في الأســـواق العالمية أو دمج المناطق المتأخرة في الاقتصاد التركي، وإصلاح البنوك والسياسة المالية العامة، وتحول الإنفاق العام من خدمة الدَّيْنِ إلى خدمة المواطن.(1)

لقد احتاجت تركيا للخروج من أزمتها الطاحنة أن تضع خطة إصلاح متكاملة؛ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، توظِّف فيها جميع طاقات الشعب التركي، وتُوقِفُ الهَدْرَ والفساد وتبديـــد الأموال العامة، كما أنها كانت بحاجـــة إلى ترميم علاقاتها مع دول الجوار، وتعزيز كافة أشكال التعاون معها، والتطلع إلى حيث مصالحها ومصالح شعبها.(2)
لقد كان الأســـاس الأول في الاقتصاد التركي أن تكون المعادلـــة الاقتصادية للواردات والمصروفات صحيحة وناجحة، وتؤمِّن وَفْرَةً مالية للمواطن وللدولة والخزينة العامة، ولا تُلْحِـــقُ بها الضررَ، ولا تضطرها إلى الديون الداخلية ولا الخارجية. وبذلك تُصْبِح الدولة قوية في ذاتها وفي اقتصادها، وقوية في معاملاتها الاقتصادية مع السوق العالمي.
أما الأساس الثاني، فتَمَثَّلَ في توفير مناخ سليم للإنتاج والاستثمار؛ لأنَّ القدرات الإنتاجية القادِرَة على المنافسة الدولية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطبيق السياســـات الاقتصادية الناجحة. فالنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا بزيادة الإنتاج، لذا تقوم الدول بتوفير البنية التحتية اللازمة من أجل الإنتاج والحثِّ عليه.
أما الرؤيـــة الاقتصادية التي نهضت بتركيا فقد قامت عـــلى تفعيل كافة العلاقات الاقتصاديـــة داخل الدولة، وتوظيف كل إمكانياتهـــا على أكمل قدرة، وأفضل إنتاج،

1. «جلوبـل»: تركيـا انتقلت من المحيـط الأوروبي إلى قلب الواقع الســياسي والاقتصـادي الجديد في المنطقة الأوروبية الآســيوية، صحيفة الرأي الرقمية، الرياض، 7 مارس 2011م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/XHwnny
2. رواء زكي يونس، "تركيا وصندوق النقد الدولي (2000 - 2002م)"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، عدد 5، مجلد 12، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zsCuHV

وأوسع تسويق، وأكبر ربح مالي ونجاح معنوي؛ إذ توجهت الرؤية الاقتصادية التركية بالأساس إلى تصويب علاقة الفاعلية والإنتاج، ومعيارها وَفْرَة العائد المالي، وتحقيق السمعة المعنوية الحسنة للدولة وشعبها وشركاتها.

هذا مع تخفيض نِسَـب البطالة والتضخـم، ومعالجة قضية الفقر، والحَدّ منها لأقل مستوى ممكن، وتوفير بيئة محفِّزة على العمل والإنتاج لرجال الأعمال والعمال على حدٍّ سـواءٍ. وقد استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، وبنـاءً على قواعد واضحة ومريحة وربحية معاً، وقد نجحت حكومة العدالة والتنمية منذ فوزها عام 2002م بالسير على هذا النَّهْج.

لقـد عمل حزب العدالة والتنمية على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، منها؛ تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق؛ بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال، وتطوير هياكل أسـواق المال وأسـاليب عملها، والارتقاء ببورصة إسطنبول للأوراق المالية إلى مصافّ البورصات العالمية، وحماية حقوق صغار المسـاهمين في أسواق الأوراق المالية.(1)

وعـلى صعيد النهضـة الزراعية، لم تكتفِ تركيا بتحقيـق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة، بل أصبحت الدولة السابعة عالمياً في تصدير المنتجات الزراعية، بكافة أنواعها؛ الطازجة منها والمعلَّبـة والمصنَّعة، وحرصت الحكومة على دعم المزارعين وتوجيههم، وقامت بإعادة هيكلة قطاع الزراعة بما يراعي حاجات السوق المحلي والدولي.

استثمارياً، اضطلعت حكومة العدالة والتنمية بتنفيذ إجراءات تسهيلية لإزالة الحواجز والأُطُر البيروقراطية المعرقلة، ما فتَح الباب واسـعاً أمام المستثمرين، سواءً المحليين

1. حازم أحمد أبو علي، تقرير عن: "التجربة التركية النهضوية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم"، دنيا الوطن، 17 أبريل 2016م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yFYvTc

أو الأجانب، فنهض القطاع الاستثماري الخاص، وأضحى دَوْرُه لا يقل أهميةً عن دور القطاع الحكومي في التنمية المستدامة للبلاد، لا سيما مع قيام الحكومة بفرض سياج رقـــابي صارم يحتوي على العديد من القواعد والمعايير الشـــفَّافة والعادلة في ذات الوقت؛ الأمر الذي خلَق جوّاً من المنافسة المتكافئة أمام الجميع، كان من أهم عوامل نجاح الاقتصاد الوطني التركي.(1)

وكان قطاع النقل والمواصلات في المقدمة تلك المجالات التي شـــملها التطوير والتحسين؛ الأمر الذي جعل ذلك القطاع بمثابة شريان الحياة للحركة التجارية والاستثمارية في تركيا، فكان من نتيجة ذلك حدوث انخفاض كبير في عجز الميزانية التركية بعد إسناد الأمر إلى خبراء اقتصاديين على أعلى مســـتوى من العلم والكفاءة؛ عَمِلُوا على تطبيق استراتيجيات مدروسة لخفض نسبة العجز، في مقدمتها الالتزام بنظام الميزانية المُعْلَنَة لمكافحة التضخم، والتي أسفرت بالفعل عن انخفاض معدلات التضخم من 55 % إلى أقل من 10 % فقط(2). كما وضعت تركيا الإنفاق على التعليم على رأس ميزانيتها، فزادَ عددُ المدارس، وتطورت المناهج، وتقلَّص عدد الطلاب في الفصول الدراسية، وعُنِيَت الحكومة بدعم المعلمين، وتأهيلهم، والرقابة على أدائهم، كما تم تشجيع التعليم لدى الأُسَر ذات الدخل المحدود بصرف مكافآت عن كل طالب وطالبة يتم إرساله للدراسة.

ثم يأتي الإنفاق على الصحة في المرتبة الثانية بعد التعليم على سُلَّم أولويات الميزانية التركية، فأضحى نحو 74 % من الشعب التركي راضين تماماً عن الخدمات الصحية التي تُقدِّمها الحكومة للمواطن، وفقاً لاستطلاعات الرأي، لا سيما مع تحسين مستوى الخدمة الطبية ودعم الأطباء، واســـتجلاب الأدوية الناجعة بأرخص الأسعار، وتقنين

1. "إنجازات الحكومة التركية في عشر ســنوات"، وكالة جراســا الإخبارية، د. ت، تاريخ الزيارة 5 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/txfhCq
2. "إنجازات الحكومة التركية في عشر سنوات"، وكالة جراسا الإخبارية، المرجع السابق.

صرفها لمنع الهدر والإسراف وضمان وصولها لمستحقيها، وتوفير العلاج المجاني لكل تركي يقل عمره عن 18 عاماً، وتوفير التأمين الصحي لمن يزيد عمرهم عن 18 عاماً وفقاً لنظام قوانين العمل(1).

ما قامت به تركيا هو التحرُّك الطبيعي لأيٍّ دولة تسعى لنهضة اقتصادية، هي بحاجة ماسَّة إلى إدارة صحيحة للميزانية وللإنفاق العام، والالتزام التامّ بما يتم إقراره من نُظُم وسياسات وَفْقَ أُسُس صحيحة، فكانت النتيجة المثمرة لهذا العمل الجادّ والتخطيط الواعي المدروس وصول تركيا إلى المرتبة الـ17 على قائمة أقوى الاقتصادات العالمية، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، بعد أن وَصَل الناتج المحلي الإجمالي في تركيا إلى نحو ثلاثة أرباع تريليون دولار أمريكي، أي: نحو ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل العام 2003م.(2)

العناصر الفاعلة في الاقتصاد التركي

ما كان للتطور الاقتصادي التركي أن يُتِمَّ نهضته لولا وجود بعض العناصر المؤثرة فيه، والتي ساهمت بالنصيب الأكبر في تلك الطَّفْرَة، وأبرزها؛ الكيانات الحكومية، والقطاع الخاص، والتكتلات الاقتصادية، وكذلك العائلات الاقتصادية الكبرى.

فمن أبرز العناصر التي ساعدت الاقتصاد التركي على تحقيق تلك الطفرة الهائلة: الكيانات الحكومية الاقتصادية، وهي مجموعة الوزارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، والتي عادةً ما تُسَمَّى بالمجموعة الاقتصادية، مثل وزارات (الاقتصاد، والمالية، والتجارة الخارجية، والسياحة، والطاقة والموارد الطبيعية، والصناعة والعلوم التكنولوجية). وتعمل هذه المؤسسات في إطار رؤية وأهداف الوزارة التي تتبعها،

1. "إنجازات الحكومة التركية في عشر سنوات"، وكالة جراسا الإخبارية، المرجع السابق.
2. المرجع السابق.

وتســـتهدف دعم القطاع الخاص، وتوفير البيئة الاقتصادية المناســـبة للتوسع على الصعيدين المحلي والدولي.
أما القطاع الخاص التركي، فإنه يشـــتمل على عددٍ من المؤسسات المهمة، مثل بورصة إســـطنبول التي تأسست عام 1866م، وتضمُّ الآن الأسواق الخاصة بالسِّلَع والأحجار الكريمة، والنقد الأجنبي، تحت مظلة واحدة.
وتُعَدُّ البورصة التركية واحدةً من المؤسسات المؤثِّرة بشكل رئيس في مُقَدَّرَات الاقتصاد التركي؛ حيث يتم التنســـيق مع الحكومة والبرلمان ومؤسسات اقتصادية أخرى، بشأن الترتيـــب لإصدار التشريعات الاقتصادية، وكذلك ما يتعلق بمســـتقبل السياســـات الاقتصادية.
ويتَّسِم القطاع الخاص التركي ببعض السمات الإيجابية؛ مثل الحرص على ربط العلم بالتكنولوجيا داخل الجامعات، وبخاصـــة بعد النهضة الاقتصادية التي تحقَّقت بعد العـــام 2002م، والربط بين الجامعات واحتياجات الصناعات المحلية، وكذلك إقدام القطاع على تمويل مؤسسات الوقف، التي أوجدت دوراً قوياً للمجتمع المدني.(1)

وتأتي التكتـــلات الاقتصادية، كمحدِّد رئيس لقوة الاقتصاد التركي، وفي المقدمة تلك التكتلات تجمُّع رجال الأعمال والصناعيين الأتراك، "توسياد"(2)، وهو تجمُّع تأسَّس في مطلع الســـبعينيات من القرن العشرين، ويميل إلى سيطرة التكتلات الاقتصادية الكبيرة على مُقَدَّرَات المال والـــثروة، وهو تجمُّع ليبرالي، صاحب توجهات علمانية، وترتكز رؤيته الاقتصادية على ضرورة اندماج تركيا في الاقتصاد الأوروبي.
ويضم في عضويته 545 شـــخصاً من رجال أعـــمال، يمتلكون نحو 4000 شركة من الشركات المتوســـطة والكبيرة، ويعمل في هذه الشركات، نحو نصف مليون شـــخص،

1. عبد الحافظ الصاوي، "الجزء الثاني: خرائط القوى الاقتصادية التركية"، المعهد المصري للدراســـات السياســـية والاستراتيجية، 20 يونيو 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5FKVlK
2. About TÜSiAD, TÜSiAD Organization, available at: goo.gl/8rCrHq

ويسيطر "توســـياد" على النسبة الكبيرة من القيمة المضافة للاقتصاد التركي، بنسبة تصل إلى 47 % من القيمة المضافة للاقتصاد التركي، ولدى "التوسياد" مكاتب للتمثيل التجاري بالخارج في كلٍّ من واشنطن، وبروكسل، وبرلين، ولندن، وباريس، وبكين(1). ولا يتوقف النشاط الاقتصادي لتجمُّع "توسياد" على تركيا أو الدول الأوروبية فقط، بل لـــه علاقات اقتصادية واجتماعية في إفريقيا؛ حيث تمَّ إبرام صفقات تجارية كبيرة، وكذلك إنشاء مدارس مهمتها تنشئة أبناء كبار المسؤولين في الدول الإفريقية.(2)

وفي مقابل ذلك هناك تجمع "موسياد"(3)، وهو تَجَمُّع لكوكبة من رجال المال والأعمال، تأسَّـــس في العام 1990م؛ حيث يضم 42 فرعاً تغطِّي معظم محافظات تركيا، وينتظم في عضويتـــه نحو 11 ألف رجل أعمال إســـلامي، من خـــلال 46 ألف شركة، ولدى الاتحاد 164 نقطة ارتباط في 72 دولة على مستوى العالم، ويُقَدِّرُ أحد أعضاء الاتحاد مســـاهمتهم في الصادرات التركية للعالم بنحو 17 %؛ حيث يُنْظَر إلى "موسياد" على أنه الإطار الاقتصادي للإسلاميين الأتراك، ويتركز النشاط الاقتصادي له في مجالات الصناعات الصغيرة، هذا إلى جانب قطاعي؛ الصناعات التحويلية والتجارة.(4)

وإلى جانب تجمُّعَيْ؛ "توســـياد" و"موسياد"، هناك اتحاد رجال الأعمال والصناعيين الأتراك، المعروف باســـم "تسكون"(5)؛ حيث تأسَّـــس في العام 2005م، كمنظمة لا ربحيـــة غير حكوميـــة، تضمُّ في عضويتها 7 اتحادات تجاريـــة و211 جمعية رجال أعمال، بإجمالي 55 ألف عضو؛ حيث تنتشر فروعها في جميع محافظات تركيا، ولدى

1. About TÜSiAD, IBID.
2. بولنت أرد ينتش، "رئيس التوسياد.. والأناناس.. وفتح الله كولن"، تركيا بوست، 24 سبتمبر 2014م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/X8Sn73
3. Get to Know MÜSiAD, MÜSiAD Organization, available at: goo.gl/CFmH2A
4. عبدالحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007م، ص 81.
5. About Tuskon, Tuskon Organization, available at: goo.gl/SqGGo5

"تسكون" 4 مكاتب تمثيلية في كلٍّ مِن واشنطن، وموسكو، وبروكسل، وبكين، تتواصل تجارياً مع نحو140 دولة حول العالم.
ويهدف هذا الاتحاد إلى خَلْق مناخ مناسب لدمج الشركات التركية في بيئة الاقتصاد العالمي، من خلال الاتصال بالأســـواق الدولية، وتوفير دراسات تحليلية والمعلومات اللازمة عن مؤشرات هذه الأسواق والقطاعات الاقتصادية الخاصة بها.(1)

أما العائلات الاقتصادية الكبرى، فتمتد جذورها عبر التاريخ التركي، منذ تأســـيس الجمهورية التركية، وانطلقت معظمها من نشـــاط واحد، ثم توسَّـــع أصحابها عبر امتداداتهم العائلية، وتجمُّع شركاتهم ما بين التجارة والصناعة والخدمات، وغالبيتها لم يقتصر نشاطه على إطار الاقتصاد المحلي، ولكنهم حرصوا على الارتباط بالشركات الدولية، وبخاصة في الغرب، وإن كان بعضهم له نشـــاط مشـــترك مع بعض الدول العربية. وحسب تقديرات بعض رجال الأعمال الأتراك، فإن أكبر 10 شركات قابضة تركيـــة تملكها عائلات تزيـــد ثرواتها عن 5 مليارات دولار، كما توجد نحو 100 عائلة تمتلك ثروات تصل إلى مليار دولار.(2)

ولعل الدرس المســـتفاد هنـــا، من التجربة التركية، ليس فقـــط النجاح على الصعيد الاقتصادي، ولكنْ القدرة أيضاً على المحافظة على أداء اقتصادي متماســـك، يحقِّق نتائج إيجابية بشـــكل عام، كما أوضحت تلك الخبرة الناجحة كذلك أهمية الاستفادة من القطاع الخاص؛ والذي فرَض نفســـه كعنصرٍ مُهِمّ في تركيا، ضمن قواعد اللعبة السياســـية من خلال القدرات الاقتصادية، وكذلك العامل المهم في ربط مؤسسات

1. عبد الحافظ الصاوي، "الجزء الثاني: خرائط القوى الاقتصادية التركية"، المعهد المصري للدراســـات السياســـية والاستراتيجية، 20 يونيو 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5FKVlK
2. عبد الحافظ الصاوي، "الجزء الثاني: خرائط القوى الاقتصادية التركية"، المرجع السابق.

التعليم بالصناعة، واحتياجات سوق العمل، وأيضاً تركيز القطاع الخاص على الوقف كمؤسســـة اجتماعية لها مهام طلائعية في تحقيق التوازن الاجتماعي، وبخاصة في قطاعات التعليم والصحة.

كما تكشف لنا الخبرة التنموية التركية على صعيد الخروج من رِبْقَةِ الديون والاقتراض الخارجي، أنه قبل المناداة بوجوب دمقرطة أصوات الأعضاء على مستوى اتخاذ القرار في المؤسســـات التمويلية الدولية، وخاصة البنك وصندوق النقد الدوليين، والمطالبة بإلغاءِ جميع فوائد الديون غير الشرعية وغير ذلك، فإنه يجب الالتزام بتدابير داخلية مُكَمِّلَة أخرى على غِرَار؛ تحسين التوجه الاجتماعي للقطاعات المصرفية والتأمين من أجـــل تحويلها إلى الخدمة العامة، وإجراء إصلاح جذري للنظام الضريبي يكون في صالح الأغلبية الساحقة من السكان الفقراء وذوي الدخل المحدود.
وأيضاً ملائمة قطاع الطاقة والخدمات العامة مع المستجدات الطارئة، وخفض جذري لساعات العمل جنباً إلى جنب مع التوظيف العمومي، وتشجيع نظيره الخصوصي، مع الزيادة في الرواتب والعلاوات الاجتماعية، وتحسين وتوسيع نطاق الخدمات العامة، وتحسين نُظُم التقاعد.
علاوةً على ذلك هناك وســـائل تسهم في الوصول إلى التحقيق الفعلي للمساواة بين الجنســـين دون المســـاس بالضوابط الشرعية، والإصلاحات السياسية الجذرية؛ من خلال عمليات تأسيسية متدرجة.

والأمر يتعلق هنا، أيضاً، بإدراج هذه التدابير ضمن خطة موسَّعة للتحول الاجتماعي، الإيكولوجي والســـياسي، للخروج من ربقة النظام الرأسمالي المهيمن، فالمعركة ضد "نظام الديون الخارجيـــة" ككل هي جزءٌ من صراع كبير من أجل عالم ديمقراطي، عادلٍ وخالٍ من جميع أشكال القمع والاستغلال والإمبريالية بشكلها المُعَوْلَم.

المبحث الثالث

نحو استراتيجية فعَّالة
لإدارة تمويل التنمية المستدامة
في الدول الإسلامية

تمهيد

يُعَدُّ التمويل بشكل عام، عنصراً فاعلاً لوجود واستمرار أي اقتصاد دولي، سواءً كان نامياً أو متقدماً؛ حيث تتطلب عملية التنمية المستدامة، بأبعادها؛ الاقتصادية والاجتماعية، توفير احتياجات عديدة للوصول إلى الأهداف التنموية المرغوبة، في مقدمتها رأس المال، باعتباره أحد عناصر الإنتاج الأساسية غير المتوفرة في الاقتصادات النامية عادة، ما يضطرها في الأخير للاستعانة برأس المال الأجنبي لسدِّ النقص الحاصل في العملية التنموية.

ولعل هذا ما يدفعنا إلى البحث عن تحديد صيغة العملية التنموية المطلوبة في هذه الدول، ومن بينها غالبية الدول العربية والإسلامية، وكيفية تحقيقها، وذلك بما ينسجم مع خصوصية المشكلات التي تعاني منها هذه الدول، من جانب، ولا يتعارض مع احتياجات ومتطلبات شعوبها، من جانب آخر.

إنَّ دَفْع عملية التنمية نحو الأمام في الدول العربية والإسلامية، مسألة حاسمة، لا تَقبل التردد أو التأخير، لا سيما في ظل توسُّع هُوَّة التخلُّف في هذه الدول بصفة عامة، وبما أنَّ نجاح العملية التنموية مرتبط بشكل كبير بمدى توافق نمط وأسلوب العملية التنموية مع خصوصية ومتطلبات الدول، فقد أصبح من الضروري أن تبحث الدول العربية والإسلامية عن أساليب تنموية يتحقق بموجبها التوافق بين تلبية مختلف الحاجيات والمتطلبات التنموية، من جهة، مع مراعاة خصوصيتها وأوضاعها، من جهة أخرى.

وفي ظل افتقار غالبية الدول العربية والإســـلامية إلى نظام مالي قادِر على تمويل عملية التنمية وإدامتها وتوطينها بشـــكل تام، ولجوء الكثير من تلك الدول للاستدانة الخارجية والولوج في منظومة القروض الدولية كســـبيل لســـدِّ الفجوات التمويلية التنموية، في ظل الاتهامات الموجهة لمؤسســـات التمويـــل الدولية مع الحاجة إليها لاســـتمرار عمليات التنمية في العالم العربي والإســـلامي، نبحث في هذا الجزء من الدراسة مسألة كيفية الوصول إلى استراتيجية فعَّالة لإدارة وتمويل التنمية المستدامة في تلك البلدان.

المطلب الأول

محاذير التمويل الدولي وفقاً للخبرات الدولية والعربية والإسلامية

فَاقَمَتْ القـــروض التي حصلت عليها دول العالم الثالث، وخاصة الدول العربية والإســـلامية، من مؤسســـات التمويل الدولية من الضغوط المفروضة على تلك الدول؛ إذ وضعت حُرِّيَّة الحركة الاقتصادية والسياســـية المتاحة لها تحت مطرقة القيود الناتجة عن ســـندان هذه المِنَح والقروض. فعـــادةً ما تُوَجَّهُ القروض إلى الدول ذات الدخل المتوسط، وليست الفقيرة بالفعل، كما تُحَدِّدُ الدول المانحة الدول النامية التي تســـتحق هذه القروض، ليس بالضرورة لدعمها والنهوض بها، بل بهدف خدمة مصالح الدول المانحة.

وفي بعـــض الأحيان عندما تصل أزمة الديون مع المؤسســـات التمويلية الدولية إلى مستويات حرجة؛ بسبب التعثر في السداد، تتجه الدول المانحة أو الدائنة إلى مبادلة الدَّيْنِ الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في الدول المَدِينَةِ(1)؛ ما يؤدِّي إلى تحســـين المَحَافِظ الماليـــة للدول الدائنة، ويُحَوِّل الديونَ المشـــكوك في تحصيلها إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مســـتمرة، فيتحول الدائنون إلى مستثمرين، ما يؤدِّي في الأخير إلى إخضاع السياســـات الاقتصادية والاجتماعية في البلـــدان المَدِينَةِ إلى مزيدٍ من الرقابة والتبعية الخارجية.

---

1. مـن أمثلـة ذلـك قيام الحكومة الإيطالية في عام 2012م، ببيع ثلاث شركات مملوكة للدولة بنحو 10 مليارات يورو؛ في محاولة لخفض حجم الدَّيْن الهائل الذي وصلت خدمته إلى نحو 120% من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث وصل الدين العام للبلاد مستوى غير مسبوق بلغ 1.95 تريليون يورو. (إيطاليا تبيع أصول الدولة لتسديد الديون، بي بي سي عربي، 15 يونيو 2012، تاريخ الزيارة: 21 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yVHP4z).

ولم تقتصر المِنَح والقروض التي تحصل عليها الدول النامية ودول العالم الثالث بما فيها الدول العربية والإسلامية إلى تعميق تبعيتها المالية والاقتصادية إلى مؤسسات التمويل الدولية فحسب؛ بل تعدَّاه إلى تحقيق تبعية نُظُمِها السياسية للدول المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية، فتؤيد سياسات الدول المانحة، وتتبَنَّى ما تَفْرِضه عليها من سياسات واستراتيجيات، داخلية وخارجية، بِغَضِّ النظر عن ماهية هذه السياسات ومدى توافقها مع خصوصية الدول المَدِينَة.(1)

ثَمَّةَ ثلاثة أبعاد رئيسة يمكن من خلالها قياس مدى تأثير مؤسسات التمويل الدولية على جوهر السيادة الوطنية للدول المُتَلَقِّيَة، تتمثل في أن أيّ مانح حتى في العطاء العادي ما دام معطياً فإن له اليد العليا، والممنوح له والمُسْتَعْطِي لا بد أن تكون يده هي الدنيا؛ مهما كانت الأجندة الموجودة للمانح، كما أن الجهات المانحة لديها في الغالب أجندتها الخاصة التي تؤول في الأخير إلى تطبيقات لم تكن في الأساس موجودة في الاتفاقية الرئيسة للتمويل، هذا إلى جانب أن الدول المُتَلَقِّيَة أو المُقْتَرِضَة، على الرغم من حاجتها التنموية، إلا أنها تُمَثِّل مجالاً للتمدُّد الاستراتيجي مِن قِبَل القوى الدولية الكبرى؛ المُقْرِضَةِ أو المَانِحَةِ، فتبقى الاعتبارات السياسية في مُقَدِّمَة أيِّ اتفاقيات إقراض دولية.(2)

فلقد ارتبطت نشأة مؤسسات التمويل الدولي بتحقيق مصالح الدول الرأسمالية المُتَقَدِّمَة التي عانت من اضطرابات في المعاملات والتمويل، وعدم الاستقرار في ميزان المدفوعات، كما أن أسلوب الإدارة في تلك المؤسسات يهدف في الأخير إلى تحقيق سيطرة الدول الرأسمالية، وإضعاف دور الدول النامية، كما أن عمل هذه المؤسسات في كثير من الأحيان يسهم في معالجة مشكلات الدول المتقدِّمة على

1. محمد قاياتي، "الصندوق والبنك الدوليين.. سياسات الإفقار والتبعية"، شبكة الأخبار العربية، 31 أغسطس 2012م، تاريخ الزيارة 25 يوليو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/r3Rf5d
2. ناهض محمود أبو حماد، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000 - 2010م)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة، 2011م، ص ص 49 - 50.

حســـاب الدول النامية، حيث تؤدي برامج مؤسســـات التمويل الدولي إلى تأثيرات ســـلبية علي المؤشرات الاقتصادية للدول النامية، وخاصة معدلات التضخم، والنمو الاقتصادي، ومستوى المعيشة.

وحتى عندما تحقِّق هذه البرامج نتائج تبدو جيدة على المدى القصير، فإنها في الأجل الطويـــل تؤدي إلى ارتفاع المديونيـــة الخارجية للدول النامية، ومِن ثَمَّ تعميق الأزمات الاقتصادية في تلك البلدان؛ إذ غالباً ما يتم اســـتخدام القروض في تمويل القطاعات الخدمية غير الإنتاجية، ما يعني عدم قدرتها على تحقيق الاستفادة الكاملة من القروض. كما أن اشتراطات المؤسسات التمويلية مثل صندوق النقد الدولي، تتضمن في مجملها خفض الإنفاق الحكومي وتقليص الدعم وزيادة الضرائب، ما يؤدِّي إلى زيادة معدلات البطالة، وسوء الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من المواطنين.
ولعل نجاح بعض سياســـات التقشُّف التي يفرضها صندوق النقد الدولي علي الدول المُقْتَرِضَـــة يتوقف على مدى قابليتها للتنفيذ من الشـــعب والحكومة مثلما حدث في تجربتي البرازيل واليونان؛ حيث يجب استخدام القروض في عمل التنمية المستدامة بدلاً من التركيز على خفض الإنفاق العام كما حدث في اليونان مما تسبب في الركود، وزيادة أعبائها.

ولقد أدَّى استخدام بعض الدول للقرض في تسديد ديونها، دون استخدامها في تحقيق التنمية المســـتدامة، إلى غَرَقِ هذه الدول في حلقة مفرَّغة من الاستدانة والاقتراض لتســـديد الديون، ومِن ثَمَّ فإنه ينبغي على الدول النامية مطالبة المؤسسات التمويلية الدولية بقروض طويلة الأجل تُمَكِّنُهَا من إقامة مشروعات تنموية بدلاً من القروض قصـــيرة الأجل التي غالباً ما تُسْـــتَخْدَمُ في تمويل فوائد الديون، إلى جانب المطالبة بتسهيل اشتراطات تلك القروض.

كما ينبغي على الدول المُقْتَرِضَة أن تُصْدِر قوانين للاستثمار تتضمن حوافز وضمانات للمشروعات الخاصة بالشـــباب، في الوقت الذي تراعي فيه المؤسســـات التمويلية الدولية الطبقات الفقيرة عند وضع شروطها الإقراضية، بالتوازي مع استخدام الدول النامية للقروض استخداماً أَمْثَل، يُحَقِّق أهدافها التنموية، وَيُمَكِّنُها من تسديد ديونها المستحقة (1).

1. أســماء محمــد أبو النــور، وآخرون، "آثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقــد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية"، المركز الديمقراطي العربي للدراســات الاســتراتيجية الاقتصادية والسياسية، 17 يونيو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/6eL6j3

المطلب الثاني

إيجابيات التمويل الدولي وفقاً للخبرات الدولية والعربية والإسلامية

إنَّ التمويل الدولي، وعلى الرغم من كل المحاذير والسلبيات التي تنتج عنه، إلا أنَّ الواقع لا ينفي ازدياد الحاجة له بشكل واضح في الوقت الراهن الذي يشهد علاقات اقتصادية دولية واسعة ومتزايدة، باعتباره يُمَثِّل العنصر الأساس للنشاطات الاقتصادية المعاصرة في جانبها العيني؛ لأنه يُشَكِّلُ الجانب النقدي لها، فبدون توفُّر التمويل لهذه النشاطات فإنه لا يمكن القيام بها، أو استمرارها وتوسعها.

كما أنه، ونتيجة للسياسات والشروط السياسية التي تضعها الدول المانحة تماشياً مع توجهات "الدمقرطة" و"لَبْرَلَة" التنمية، فقد أدخلت الحكومات الغربية ما يُعْرَفُ بأسلوب الحكم الجيد أو الرشيد وربطه بمؤشرات سياسية، كتطوير انتخابات متعددة الأحزاب، وحماية الحقوق المدنية والإنسانية للمواطنين في الدول المدينة.
ومن خلال برامج المساعدة والتمويل يستهدف المانحون مجموعات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التي تستطيع تأدية دور إيجابي في تشكيل الحكم الخاص بها، وزيادة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، مؤسِّسَة بذلك لنظام الحكم الديمقراطي في الدول النامية التي عادةً ما يقترن فيها التخلُّف بالديكتاتورية، كما يلجأ المانحون لفرض شروط للمساعدة في توفير بيئة ممكنة بالنسبة للمجموعات المدنية.(1)

---

1. ناهض محمود أبو حماد، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000 - 2010م)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة، 2011م، ص ص 49 - 50.

وربمـــا تؤدي القروض الدولية، وفقاً لبعض الخبرات التي ســلَف بيانها إلى تدعيم برامج وخطط التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية، في الدول النامية، إضافةً إلى رفع مستوى معيشة الســكان، ومواجهة العجز في موازين المدفوعات، وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحقَّقَة.

ومن ثَمَّ فإنَّ برامج المؤسســات التمويلية الدولية، كصندوق النقد والبنك؛ الدوليين، قد يكون لها بعض التأثير الإيجابي، ولكنها في الغالب تكون ذات تأثير ســلبي على البلدان المُقْتَرِضَة، وخاصة البلدان التي لا تستطيع الاستفادة من تلك القروض، مثلما شهدنا في حالتي اليونان والأردن.

ولكن في تجارب مثل البرازيل عندما تم انتهاج سياسات ناجحة، مثل سياسة التقشف؛ تمَكَّنَــتْ البلاد من تخطِّــي أزمتها الاقتصاديــة، وفي التجربة المصرية كان قرض التســعينيات له تأثير إيجابي في البداية، ولكن هذا لم يســتمر طويلاً بسبب ضعف الاقتصاد المصري وعدم تحمُّله للأزمات، الداخلية والخارجية. (1)

1. أســماء محمــد أبو النــور، وآخرون، "آثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقــد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية"، المركز الديمقراطي العربي للدراســات الاســتراتيجية الاقتصادية والسياسية، 17 يونيو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/6eL6j3

المطلب الثالث

استراتيجيات إدارة التفاوض مع المؤسسات التمويلية الدولية

إنَّ النقاش حول الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية وشروطها وسياساتها يأخذنا لأحد أهم الجوانب في عملية الحصول على قرض من هذه المؤسسات، ألا وهو عملية التفاوض بين الأطراف المعنية، فكيف تتم هذه العملية، وما هي استراتيجيات التفاوض مع المؤسسات التمويلية الدولية؟

وبعيداً عن التنظيرات التأصيلية للتفاوض، من حيث اللغة أو الاصطلاح، من ثَمَّ الآليات والإجراءات، فإن المصالح تَبْقَى القلب النابض أو القوة المُحَرِّكَة والأسباب الحقيقية وراء مواقف أطراف التفاوض، فعادة ما تكون عبارة عن مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية والاستراتيجية يسعى كل طرف من أطراف عملية المفاوضات، إلى تحقيقها.

وتتوقف فاعلية التفاوض بدرجة كبيرة على كفاءة تحديد الاستراتيجيات والتكتيكات الملائمة لعملية التفاوض، ويتعذر أن تبدأ عملية التفاوض دون استراتيجيات وتكتيكات تفاوضية فعَّالة تحدِّدها الموضوعات والقضايا التفاوضية، وظروف العملية التفاوضية، وغيرها من العوامل.

وعندما يقوم المُفَاوِضُ بتحويل الاستراتيجيات التفاوضية إلى حدٍّ تنفيذي أدنى يتناسب مع الموقف التفاوضي وإمكاناته بما يُحَقِّق الهدف من العملية التفاوضية يسمى هذا تكتيكاً؛ أي: أن التكتيك يشير إلى العناصر الفرعية التي يستخدمها المفاوض، ويتحرك بها داخل الاستراتيجية لتحقيق الأهداف المحددة.

ووفقاً لخبرة العديد من الدول ذات الباع الطويل في مسألة الاقتراض من المؤسسات التمويلية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين، بطبيعة الحال؛ فإن إجراءات عقــد الاتفاقيات التي تتضمن اقتراضاً أو طلب تمويل، تبدأ عادةً بمرحلة الإجــراءات التمهيدية؛ حيث يتم إدراج المــشروع أو البرنامج التنموي المراد تمويله خارجياً، بالخطة التنموية العامة للدولة النامية، مع تحديد مدى أولويته مقارنةً بغيره مــن المشروعات والبرامج التنموية الأخرى التنموية، ثُمَّ تقوم الجهات المعنية بتوجيه طلب إلى المســؤولين المحليين يتضمن أهمية المشروع أو البرامج، وموقعه من الخطة التنموية للدولة، مع دراســة جدوى شــاملة له، وقيمة التمويل الأجنبي المطلوب، مع التأكيد على استنفاذ جميع الوســائل التمويلية الداخلية، ما يجعل من طلب التمويل الخارجي مُبَرَّراً أمام صانع القرار.

تقوم الجهات المســؤولة بفحص طلب التمويل، وبحث جميع الأوراق والدراســات المُرْفَقَة، بما فيها دراســات الجدوى، ومــبررات طلب التمويل الخارجي؛ للتأكد من مدى أهمية المشروع أو البرنامج في الخطة التنموية الكلية للدولية، من جهة، ومدى استيفاء كافة وسائل التمويل الداخلي، وعدم كفايتها من جهة أخرى.
وعادةً ما تبحث الجهات المســؤولة عن تمويل مشروعات التنمية في الدولة أولاً عن مدى إمكانية تمويل المشروع من خلال مِنَح دولية لا تُرَدُّ، لا سيما في حالة المشروعات غــير الهادفة للربح، فإذا لم يمكن الحصول عــلى التمويل اللازم من خلال آليات المِنَح التي لا تُرَدُّ، يتم عمل دراســات تقديرية لإمكانيات توليد عوائد مستقبلية بالنقد الأجنبي للالتزام بسداد القرض المزمع الحصول عليه وكافة الأعباء المترتبة عليه من دون تحميل ميزانية الدولة لمزيد من الأعباء المالية.

ثــم تأتي مرحلة المفاوضات الأولية مع الجهــة الخارجية المُمَوِّلَة، والتي عادةً ما تتم على عدة جولات، ربما تســتغرق عدة أشهر، تسعى فيها الدولة الراغبة في الاقتراض إلى إقنــاع الجهة المُمَوِّلَة بأهمية القرض وأولويته في الخطة التنموية العامة للدولة،

كما تعمل على تحسين شروط القرض كأن تطلب أن يكون جزءاً منه في صورة منحة، مع مراعاة السقف الزمني للسداد، وتمديد فترة السماح قَدْرَ الإمكان، وتقليل سعر الفائدة قدر المستطاع بحيث يكون الاقتراض في حدوده الآمنة.

من جهتها تقوم الجهة أو المؤسَّسة التمويلية، الأجنبية، بدراسة المشروع المُقَدَّم من الدولة الراغبة في الاقتراض، دراسة فنية مالية شاملة، وعادةً ما تقوم بإيفاد لجنة من الخبراء لزيارة الدولة؛ طالبة القرض، لمناقشة كافة تفاصيل المشروع مع كافة الجهات المعنية في الدولة بما فيها الجهة المستفيدة من القرض بشكل مباشر.
وبناءً عليه؛ تضطلع اللجنة الفنية بتقديم تقرير للمؤسسة التمويلية الأجنبية يتضمن رؤيتها للمشروع؛ من حيث الجدوى التنموية والملاءمة الفنية، ونحو ذلك من معايير، كما يتضمن التقرير كذلك توصيتها بشأن قبول طلب الاقتراض، سلباً أو إيجاباً، وفي بعض الأحيان تضع العديد من الاشتراطات كشروط مسبقة يجب إنجازها أولاً قبل الموافقة النهائية على طلب القرض، وعلى كل الأحوال تقوم المؤسسة التمويلية بإخطار الدولة، الراغبة في الاقتراض بما خَلُصَ إليه تقرير اللجنة الفنية المُوفَدَة مِن قِبَلِها.
وحال التوصل إلى أفضل الصِّيَغ التفاوضية بشأن القرض يتم التوقيع عليه، توقيعاً أولياً، قبل أن يتم عرضه على الجهات التشريعية ومن ثَمَّ التنفيذية، للتصديق عليه واعتماده (1).

وعلى الرغم من معقولية الخطوات والمراحل، سالفة البيان، بشأن طلب القروض الدولية، إلا أنَّ الواقع دائماً ما يعكس خلاف ذلك، فغالباً ما يتم استغلال الأزمات الاقتصادية والإشكاليات التنموية التي تعتري الكثير من الدول النامية؛ لتكريس

1. انظر في ذلك، "مراحل عقد اتفاقيات القروض الخارجية"، صحيفة انفراد الإلكترونية، مصر، 5 يوليو 2016م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/vHJVAx

هيمنة الفواعل الاقتصادية والتمويلية الدولية وداعميها من القوى الكبرى على الدول النامية والأقل نمواً، تحت لافتة برَّاقة تَدَّعِي اضطلاع هذه الجهات بمساعدة البلدان النامية على إنجاز استراتيجياتها التنموية بالشكل الأمثل؛ الأمر الذي يؤدِّي في الأخير إلى تكبيل تلك الدول بمزيد من القروض، ومِن ثَمَّ تعميق أزماتها التنموية والنَّيْل من استقلالها الوطني(1).

وهكذا تدور الدول النامية في حلقة مفرَّغة من التبعيَّة والارتهان للخارج، المتمثل في المؤسسات والجهات التمويلية الدولية، التي هي مجرد أدوات للقوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يتطلب مراجعة جذرية للسياسات الاقتصادية للدول النامية يُمَكِّنُها من إنجاز تنميتها المســـتدامة في سياق من الاستقلالية الوطنية والإرادة السياسية.

1. "الجوانــب الخفيّــة لعلاقة تونس بصندوق النقد الدولي"، صحيفة نواة، تونس، 14 يوليو 2016م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/AGKtCU

الفصل الثامن

الاقتصاد الإسلامي والقروض الدولية
تأصيل مقاصدي

- تمهيد
- **المبحث الأول: القروض من المنظور الإسلامي.. رؤية تأصيلية عملية**
  - المطلب الأول: صناعة التمويل الإسلامي
  - المطلب الثاني: الصكوك الإسلامية أبرز أوجه التمويل الإسلامي
  - المطلب الثالث: التمويل الإسلامي في الاقتصاد الدولي
- **المبحث الثاني: أسباب تحفُّظ الاقتصاد الإسلامي على القروض الدولية**
  - المطلب الأول: تأثير القروض على البنى الاقتصادية
    - تراجُع جهود تعبئة "الادّخار الكامن"
    - ارتفاع الأسعار وانعدام القدرة الشرائية
    - انتقائية توزيع الأموال وإضعاف قطاعات اقتصادية معينة
    - إهدار معاكس للموارد الاستثمارية المحلية
  - المطلب الثاني: القروض مصدر إضافي للتبعيّة السياسية والاقتصادية
    - حرمان الخبرات البشرية من التعلُّم بالممارسة
- **المبحث الثالث: أسباب مُوجِبَة لعمل المصارف الإسلامية في القروض الدولية**
  - المطلب الأول: القروض الدولية طريق التنمية
  - المطلب الثاني: تعاطف جمهور المتعاملين المسلمين مع المصارف الإسلامية
    - واقع المصارف الإسلامية
    - المصارف الإسلامية ضرورة عصرية
  - المطلب الثالث: ريادة العمل المصرفي الإسلامي

الفصل الثامن

الاقتصاد الإسلامي والقروض الدولية
تأصيل مقاصدي

تمهيد

ثمة مرتكزات رئيسـة، يَستند إليها الإطار الفكري للاقتصاد الإسلامي على صعيد المفاهيـم والتطبيقات المالية التمويلية، بصِيَغِها المختلفة؛ هذه المرتكزات تُعَبِّر عن الخطوط العريضة والسياقات المتعددة المندرجة تحت الرؤية الاقتصادية الشرعية الكُلِّيَّة التـي لا تَغيب عنها المقاصد الاجتماعية، والتي تُحيل في النهاية على رؤية متماسكة، تقود إلى تنمية مجتمعية مستدامة، ذات مفهوم إنساني متوازن وشامل؛ يَصُون ممتلكات الفرد، كما يصون في ذات الوقت حقوق المجتمع.

وتتمثـل أبرز هذه المرتكزات في؛ تطبيق مقاصـد الشريعة(1)، والتي تُعنَى بضرورة الالتزام بالضوابـط الكُلِّيَّة الحاكمة لمجالات التبـادل الاقتصادي؛ بحيث لا يخرج النشاط موضوع العلاقة الاقتصادية عن إطاره الشرعي إلى ما هو مُحَرَّم؛ من خلال

1. مصطلح يُطلق على الأهداف العامة التي تسعى الشريعة الإسلامية الغراء إلى تحقيقها في حياة الناس، وجماعها تطبيـق أحـكام الشريعـة، كما تطلق كذلك عـلى الأهداف الخاصة التي شرع لتحقيـق كل منها حكم خاص في مجالات الحياة المختلفة؛ كالنظام الاقتصادي أو الأُسَرِيّ أو السـياسي.. إلخ، وذلك عن طريق الأحكام التفصيلية التي شُرِعَتْ لكل مجال على حدة. ومقاصد الشريعة على ثلاثة مراتب من حيث الأهمية؛ وهي: الضروريات، وهي التي لا يمكن الاسـتغناء عنها بحال، كالكليات الخمس؛ حفظ الدين والنفس والعقل والنسـل والمال. والحاجيات، وهي ما يحتاج إليه الناس في حياتهم ويؤدي غيابها إلى مشقة شديدة واختلال في نظام الحياة كأحكام الزواج والطلاق والبيوع والمعاملات ونحوها. والتحسينات، وهي ما يتم بها اكتمال وتجميل حياة الناس كالعناية بالملبس والزينة والمأكل ونحوها من محاسن العادات والسلوكيات. (انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية، الموسوعة الإسلامية الشاملة، متاح على الرابط التالي: goo.gl/b218M3).

تغليب الفردانية الاحتكارية، وإشـــاعة الربويـــة الانتهازية، ومِن ثَمَّ تغييب المصلحة العامة، وَيَكْثُرُ أَكْلُ أموال الناس بالباطل، هذا إلى جانب شرعية الآليات والوســـائل، بما يشـــمل كل الصِّيَغ المُباحة التي تمنح غِطَـــاءً شرعياً وقانونياً يؤطِّر علاقة التبادل الاقتصـــادي وباقي المعاملات المالية، وفقاً لأحكام الشريعة الإســـلامية، إضافة إلى جوهـــر المآلات والغايات المرجوّة من عملية التبادل الاقتصادي والمعاملات التجارية المالية؛ بحيث تصبُّ في مصلحة الفرد والمجتمع.

لقد أَوْلَىَ الاقتصاد الإســـلامي أهميةً بالغة للتمويل والاســـتثمار كمنظومة مفاهيمية ذات ضوابـــط ومبادئ محدَّدة، وكجهاز تطبيقـــي له هياكله الخاصة وآلياته الإجرائية والتنفيذيـــة؛ حيـــث تندرج القروض في هذا الإطار، كمكـــوِّن اقتصادي لا يخرج عن المقاصد والغايات الإنسانية والاجتماعية التي جاء الدِّين الحنيف ليحفظها وينهض بها. وفي هذا الســـياق، يبدو فرض الزكاة على أموال الأغنياء من المسلمين؛ سواءً العينية منها أو النقدية، أبرز أَوْجُهِ التمويل في الاقتصاد الإســـلامي؛ إذ يتصدى لممارســـات الاكتنـــاز، واحتكار الثروة، والرِّبَا الفاحش، في حين تربط باقي وســـائل التمويل، في صِيَغِيـــه الشرعية، خدماتها بشروط الإنتاج الحقيقي، والقيمة المضافة للاقتصاد والمجتمع، فإذا كان التمويل الإســـلامي يقوم على أساس مشروع استثماري له جدواه الاقتصادية والاجتماعية، ونتائجه المدروســـة والمحسوبة بدقة، فإنَّ نظيره التقليدي يتأسس على قدرة المَدِين على السداد لا على إنتاجية حقيقية يضطلع بها.

وقد حصَل التمويل الإسلامي على شهادات عديدة؛ أبرزها من صندوق النقد الدولي، الذي أكَّد أنَّ قطاع التمويل الإســـلامي شهد معدلات نموٍّ هائلة في السنوات الأخيرة؛ حيث بات يتمتع بإمكانيات كبيرة جعلته بديلاً رئيساً للاستثمارات التقليدية، مع حداثة ظهوره في الاقتصادات الدولية؛ حيث بدأ منذ ســـبعينيات القرن الماضي، وزاد حجمه في الســـوق التمويلية الدولية بصورة ملحوظة، باعتباره وســـيلة لمزاولة الأعمال بما

يتوافق مع أحكام الشريعة، وكونه بديلاً أخلاقياً للاستثمار يتمتع بالنزاهة، والمسؤولية الاجتماعية، كما أنه وسيلة فعَّالة لتنويع مَحَافِظ(1) المستثمرين(2).
ويهـــدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية تأصيلية لمســـألة التمويل من منظور الشريعة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، على الصعيد الفقهي المقاصدي، والخبراتي التطبيقي، من خلال نموذج البنك الإسلامي للتنمية، كإطار مؤسسي له رؤيته الخاصة فيما يتعلق بقضايا التمويل، وما يحيط بذلك من قضايا وإشـــكاليات اقتصادية، ومِن ثَمَّ يقدِّم الفصل رؤية إســـلامية تأسيسية لصِيَغ تمويل تنموية آمِنَة، تتسق مع مقاصد الشريعة، من جهةٍ، والاعتبارات الاقتصادية التي تفرضها سياقات الواقع، من جهة أخرى.

ثمـــة ملاحظة جوهرية، في هذا الإطار، تتعلق بأنَّ القـــروض الدولية، في مجملها، بحسب ما تناولته الدراســـة، لم تخضع لبيان الحُكْم أو الرأي الشرعي بشأنها؛ حيث تجاوزت الدراســـةُ مناقشةَ الأمر من منظور الربوية والحلال والحرام، لتُعْنَى بالآثار المدمِّـــرة لهذه الظاهرة التي تعاني منها اقتصادات الدول العربية والإســـلامية على مدار عقود طويلة خلت.
وعلى الرغم من أن الشرع الحنيف قد وضع من الضوابط والحدود المُؤَطِّرة للمعاملات بين الأفراد، سواءً في مضمونها المادي أو المعنوي، إلا أن الدول المعنية، عربية وإسلامية، وللأسف، لم تسحب تلك الضوابط والمُؤَطِّرَات على معاملاتها المالية الدولية، مع أولوية هذا الأمر وضرورته، لا ســـيما وأن ضَرَرَهُ يتعدى الحدود الفردية الشـــخصية الضيِّقة

1. تجميع للاســـتثمارات تقوم بها مؤسســـات أو أفراد، أي أنها مجموع ما يمتلكه الفرد أو المؤسســـة من أســـهم أو سندات في شركات مختلفـــة، يكـــون الهـــدف في الغالـــب من المحفظة الاســـتثمارية الحد مـــن المخاطر أو ما يعـــرف بالتنويع Diversification، وذلـــك مـــن خلال امتلاك أكثر من أصل واحد. (إدارة المحافظ الاســـتثمارية، الأكاديمية البريطانية العربية للتعليم العالي، د. ت، تاريخ الزيارة: 22 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/8CwWUF).
2. Islamic Finance and the role of IMF", International Money Fund, February 2017, available at: goo.gl/bvxqZ2

لتشمل مجتمعات وشعوباً بأكملها، باتت تَئِنُّ تحت وطأة تلك الديون التي لا تؤثر على واقعها الحاضر فحسب، بل تتعداه إلى مستقبل أجيال الأمة القادمة بأَسْرِهَا.
وربمـــا يرى البعض في هذا إخلالاً بِبِنْيَةِ الدراســـة التي تأتي في ســـياق الاقتصاد الإســـلامي، ما يجعلها مُلْزَمَة بأن تتوافق مع هذا السياق وضوابطه المَرْعِيَّة، لكن ربما يخفِّف من وطأة الأمر أن دراســـتنا هذه تعالج معضلة واقعية قائمة تمسُّ بالأمة في مجموعهـــا، دولاً وأفراداً، مع اتفاقنا وتأكيدنا على أنَّ ظاهرة القروض الدولية حال عرضها لتوزن بميزان الشرع، فإنها قد تُرْفَضُ جملةً وتفصيلاً.

وربما تتأكد المُعْضِلَةُ بشكل أكبر في أن الفقه الاقتصادي المعاصر لم يُقَدِّم حتى الآن من الحلول أو البدائل الناجعة التي تعمل على وضع حدٍّ لِمُعْضِلَةِ القروض الأجنبية على مستوى دول العالم العربي والإســـلامي، وهذه قيمة البحث، وهو ما يتطلب شَـــحْذ الهمم أمام اجتهاد فقهي جديد لتقديم حلول واقعية منضبطة بالشرع، لمســـألة القروض الخارجية، مع تمتعها بالمرونة اللازمة على الصعيد الاقتصادي لاستحقاقات الواقع الدولي المعاصر. لذا فإنَّ الدراسة هنا لم تَجْنَح للحديث حول موقف الشرع من قضايا متعلقة بالقروض الدولية من قَبِيلِ؛ اللجوء إليها أو جدولتها، وكذا إعادة شرائها ونحوها.

وقد قمنا بتحليل واقع تلك المشكلة، آلياتها، بهدف بيان آثارها السلبية، وذلك لنبرهن عـــلى أن القروض، قبل أن تكون حراماً من الناحية الشرعية، فإنها وبالٌ على حاضر الأمة ومســـتقبلها، سياســـياً واقتصادياً واجتماعياً، أما الحلول، فإن أي دراسة مهما تعمَّقت في تلك المســـألة، فإنها لن تســـتطيع الاضطلاع بوضعها، فهذا الأمر يحتاج مجامع فقهية واقتصادية، وفعاليات علمية، وجهوداً بحثية؛ أكاديمية وتطبيقية؛ وربما كل ما تســـتطيع الدراســـة تقديمه هو مجموعة من المقترحات؛ علَّها تكون نواة لحل مســـتقبلي يُخْرِج الشعوب من مأزقها، لا سيما مع الاستفادة من تجارب وخبرات دول غير إسلامية نجحت في الخروج من أَسْر القروض وسياقاتها التدميرية.

المبحث الأول

القروض من المنظور الإسلامي
رؤية تأصيلية عملية

المطلب الأول

صناعة التمويل الإسلامي

تنهض فلسفة القرض في المنظور القيمي الإسلامي والنظرية الاقتصادية الإسلامية باعتباره عملاً صالحاً، وليس سلوكاً تجارياً، باعتباره أحد أشكال الصدقات، مع التأكيد على أنَّ القرْضَ الذي أجازه الشَّرع، ورغَّب فيه باعتباره من أعمال الْبرِّ وإغاثة الملهوف هو ما يقع تحت مسمى القرض الحسَن(1)، الذي يسدِّدهُ المقترِض بغير زيادة مشروطة على أصْل المال المقترَض.

والمتدبر في آيات القرآن الكريم يجد أن الله - تبارك وتعالى - حثَّ على إقراض الآخرين حِسْبَةً وابتغاء وجهه: فقال تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} [البقرة: 245]، ووعد الله أن تكون معيته ونصره وتأييده لمن يُقْرِضُونَ الآخرين القرض الحَسَن، فقال جل وعلا: { وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}[المائدة: 12].

1. " إعطاء شخص مالاً لآخر في نظير عِوَضٍ يثبت له في ذمته، مماثل للمال المأخوذ بقَصْدِ نَفْع المعطَى له فقط" أي منحه المال المقرَض بالمجان دون فوائد لمدة من الزمن، قَصْدَ تفريج كربة أو ضائقة، ولا يشكل بأيِّ حال من الأحوال سبيلاً للحصول على الربح أو تنمية رأس المال المقرض. انظر في ذلك: وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، القسم الثالث، العقود أو التصرفات المدنية المالية، الفصل الأول: عقد البيع، المبحث السادس، أنواع البيوع الرِّبَا فوائد المصارف، دار الفكر ، دمشق، الطبعة الثانية، 1984م، ص ص 3741 - 3750.

ووعــــد الله الذين يُقْرِضُونَ الآخرين بـــدون شرطٍ أن يُضاعِف لهم أموالهم، ويكتب لهم الأجر، فقال جل وعلا: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَــناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ}[الحديد: 11]، وأكد ربنا ســبحانه أن الذين يقرضون الآخرين ويَمُدُّونَ لهم يد المساعدة سيضاعف الله أجورهم، فقال سبحانه: {إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَــناً يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُــمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ}[الحديد: 18]، ووعدهم كذلك بمغفرة الذنوب؛ فقال ســبحانه: {إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَــناً يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَــكُورٌ حَلِيمٌ}[التغابن: 17]، وقال جل وعلا: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَــناً وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً}[المزمل: 20]، وهذه الآيات وغيرها تحضُّ على مساعدة المحتاجين بدون شرط الزيادة على ما اقترضوه مال؛ وأنه ينبغي للمســلم ألا يبخل عن مساعدة الآخرين متى ما توفرت له القدرة والاستطاعة المالية.

أما سداد الدَّيْن، مع دفْع زيادة مشروطة على أصْل القَرْض فلا يجوز شرعاً، حتى لو كانت تلك الإضافة ضئيلة، أو آجِلَةً أو على أقســاط مقدَّرة الزمن، بل هو عَيْنُ الرِّبا المُحرَّم بالكتابِ والسُّنَّة وإجْماع العلماء، وفقاً للقاعدة الفقهية الشهيرة؛ كلَّ قرْضٍ جرَّ نفعاً مشروطاً فهُو رِباً. (1)

وقــد روى البُخاريُّ، عن أبي بُــردة رضي الله عنه قال: "أتيتُ المدينة فلقيتُ عبدالله بن ســلام رضي الله عنه فقال: إنَّك بأرضٍ الرِّبا بها فاشٍ، إذا كان لك على رجُلٍ حقٌّ، فأهدَى إليْكَ حِمْل تبْن، أو حِمْل شعيرٍ، أو حِمْل قَتٍّ؛ فلا تأخُذْه؛ فإنَّه رِباً.(2)

1. أخرجه البيهقي في الســنن الصغرى (91/2)، وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (1/ 176): رواه الحارث بن أبي أســامة وإســناده ســاقط. وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عند البيهقي. وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري. وانظر الحديث وبيان عدم صحته في سبل السلام 872/3، وكشف الخفاء للعجلوني 125/2، وانظر كنز العمال 123/6 حديث رقم 937، والحديث ضعَّفه السيوطي ووافقه المناوي – انظر فيض القدير 28/5).
2. صحيح البخاري، كتاب المناقب، حديث رقم 3554.

وقـــال ابن قدامة: "كلُّ قرضٍ شُرِطَ فيه أن يزيـــدَه فهو حرام بغَيْرِ خلاف؛ قال ابنُ المُنذر: "أجْمعوا على: أنَّ المُسْـــلِف إذا شَرَطَ على المُسْتلِف زيادةً أو هديَّة، فأسلفَ على ذلك - فهُو رِباً، وقد رُوِيَ عن أُبَيِّ بن كعْبٍ، وابْنِ عبَّاس، وابْنِ مسعودٍ: أنَّهم نَهَوا عن قرْضٍ جرَّ منفعة"(1).

قال في "الـــشرح الصغير" للدرديري: "والأُجرة، أي أجرة الكَيْـــل أوِ الوَزْن أو العدِّ، (عليْـــه): أي على البائع؛ إذ لا تَحصُـــل التوفية إلا به، بِخلاف القرْض، فعلى المقترِض أُجْرة ما ذُكِرَ؛ لأنَّ المُقْرِض صنَع معروفاً، فلا يُكلَّف الأُجْرة، وكذا على المقترِض في ردِّ القرض والأُجْرَة بِلا شُبْهة"(2).

وقد اتفق العلماء على أنَّ "الفائدة على أنواع القروض كلِّها رِباً مُحرَّم، لا فرْقَ في ذلك بين ما يُسَـــمَّى بالقرض الاستهلاكي، وما يســـمَّى بالقرْض الإنتاجي"، فهذا رِباً؛ لأنَّه قـــرضٌ جرَّ نفعاً، وهو محرَّم باتِّفاق العُلماء. وعليه؛ فكلُّ زيادةٍ مشروطة في القَرْض، أو مستفادة بسببِه من الرِّبا المُحرَّم في الإسلام.

والأصل في القرض أنه بدون عِوَض، وفي مذهب الإمام مالك "كلُّ زيادة في سَـــلَفِ قَرْضٍ أو منفعةٍ يَنتفع بها المُسْلِفُ المُقْرِضُ، فهي رِبَاً، ولو كانت قبضةً من عَلَف؛ وذلك حرام إن كان شرطاً"(3).

وفي المذهـــب الحنفي يَحْرُمُ أن يكـــون القرض قد جرَّ منفعة، فإن كان لم يَجُزْ؛ قال الكاساني في شروط القرض: " أَنْ لَا يَكُونَ فيه جَرُّ مَنْفَعَةٍ، فَإِنْ كان لم يَجُزْ؛ نَحْوُ إذَا أَقْرَضَهُ دَرَاهِمَ غَلَّةٍ على أَنْ يَرُدَّ عليه صِحَاحاً، أو أَقْرَضَهُ وَشَرَطَ شَرْطاً له فيه مَنْفَعَةٌ؛ لِمَا

1. موفـق الديـن عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني، دار إحياء التراث العربي، 1985م، الجزء الرابع، كتاب البيوع، باب القرض، فصل القرض مندوب إليه في حق المقرض مباح للمقترض، فصل في قرض شرط فيه أن يزيده.
2. الشرح الصغير لمختصر خليل للشيخ الدردير، مع حاشية الصاوي، دار المعارف، القاهرة، د. ت، ج 3، ص ص 197 - 198.
3. الشرح الصغير لمختصر خليل للشيخ الدردير، المرجع السابق، ج 3، صـ 359.

رُوِيَ عن رسول اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم أَنَّهُ «نهى عن قَرْضٍ جَرَّ نَفْعاً» وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ الْمَشْرُوطَةَ تُشْبِهُ الرِّبَا؛ لِأَنَّهَا فَضْلٌ لَا يُقَابِلُهُ عِوَضٌ، وَالتَّحَرُّزُ عن حَقِيقَةِ الرِّبَا وَعَنْ شُبْهَةِ الرِّبَا وَاجِبٌ؛ هذا إذَا كانت الزِّيَادَةُ مَشْرُوطَةً في الْقَرْضِ، فَأَمَّا إذَا كانت غير مَشْرُوطَةٍ فيه وَلَكِنَّ الْمُسْتَقْرِضَ أَعْطَاهُ أَجْوَدَهُمَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرِّبَا اسْمٌ لِزِيَادَةٍ مَشْرُوطَةٍ في الْعَقْدِ ولم تُوجَدْ بَلْ هذا من بَابِ حُسْنِ الْقَضَاءِ وَأَنَّهُ أَمْرٌ مَنْدُوبٌ إلَيْهِ". (1)

وفي مذهب الإمام الشافعي لا يجوز قرض نَقْدٍ أو غيره إذا اقترن بشرط ردٍّ صحيح عن مكسر، أو ردّ زيادة على القَدْرِ المقرَض أو رَدِّ جيد عن رديء، أو غير ذلك من كل شرط جرَّ نفعاً، أي: كان فيه شرط يَجُرُّ إلى المُقْرِضِ منفعةً. فهذا رِبَاً؛ لأنه إذا شرط المُقْرِضُ فيه لنفسه حقاً خرج العقد عن مضمونه، فمَنَعَ ذلك صحته.(2)

وفي مذهب الإمام أحمد بن حنبل: كلُّ قرضٍ شُرِطَتْ فيه الزيادةُ فهو حرامٌ بغير خلاف. قال الإمام ابن قدامة في المغني: "قال ابن المنذر: أَجْمَعُوا على أن المُسْلِفُ إذا شرط على المستلف زيادة أو هدية فأسلف على ذلك؛ أَنَّ أَخْذَ الزيادة على ذلك حرامٌ، وقد رُوِيَ عن أُبَيِّ بن كعب وابن عباس وابن مسعود أنهم نَهَوْا عن قرض جرَّ منفعة؛ لأنه عقد إرفاق وقُرْبَة، فإذا شُرِطَتْ فيه الزيادة خَرَج من مضمونه، ولا فرْقَ بين الزيادة في القَدْر أو في الصفة، مثل أن يُقْرِضه نقوداً مكسَّرة ليعطيه نقوداً صحاحاً أو نقداً ليعطيه خيراً منه.(3)

وبناءً على كل ما سبق، لا تُعارِضُ الشريعةُ الإسلامية مبدأَ تنمية المال المستَثْمَر والربح الناشئ عن التمويل، بل معارضتها بواسطة التحريم تعود إلى الطابع الثابت والمحدَّد

1. علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الناشر دار الكتاب العربي بيروت، سنة النشر 1982م، (7 / 395).
2. شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الناشر دار الفكر للطباعة، بيروت، سنة النشر 1404هـ - 1984م، (4/ 230 - 231).
3. ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، (6/ 436).

ســـلفاً لســـعر فائدة ربوية كممارسة اســـتغلالية انتهازية تكرِّس الأنانية والفردانية والرأســـمالية المتوحشة، وذلك في صُوَرُ الاشـــتغال بالمكاسب، وأخذ مال إنسان من غير عِوَضٍ وانقطاع المعروف بين أفراد المجتمع، وتمكين ســـطوة الغني المالك للمال وخضوع الفقير الدافع لفوائد اقتراض المال، وغير ذلك من الممارســـات البعيدة عن روح ومبادئ التضامن والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وفي الواقع، يَعْتَبِرُ التمويلُ الإسلامي أنَّ أساسَ مكافأة المال هو الربحية المتولِّدة عن الأصل المُمَوَّل وحده، وهو يَسْتَبْعِدُ من حيث المبدأ فكرةَ الربح الثابت، وبعبارة أخرى، يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر التي ينتجها أصل المال.

ولقد اســـتدعت الأزمة المالية العالمية انتباه قادة العالم وصانعي السياسات المالية كي يسعوا بجدية لبناء نظام مالي عالمي جديد، أكثر عدالة واستقرار، مما يشجِّع على تكوين الثروة الحقيقية، ويَحُدُّ من تذبذب الأسواق، ومن البدائل والخيارات التي تُطرَح اليوم تبنِّي النظام التمويلي الإسلامي الذي ظل قروناً عديدة جزءاً أساسياً من نشاط السوق ومبادلاتها، ثم انبعث في هيكل مؤســـسي حديث)مصارف ومؤسسات مالية(قبل نحو خمس وأربعين سنة فقط، مقارنة بثلاثة قرون هي عمر التمويل المصرفي التقليدي.

ولقد ناضَل التمويل الإسلامي ليبرهن على ذاته إلى جانب التمويل التقليدي السائد، ونجَـــح في بعض الجوانب، وما زال أمامه طريـــق طويل في جوانب أخرى، ويرجع للأزمة المالية العالمية لعام 2008م الدور الكبير في زيادة الاهتمام العالمي بالاقتصاد الإسلامي ومنتجاته، لتكون بديلاً لما عجزت عنه أدوات الأنظمة الاقتصادية التقليدية المختلفة لتحقيق الاستقرار المالي، ولعل أهم نتائج هذه الأزمة هو بروز دور المصارف الإسلامية كمؤسسات أكثر استقراراً وأقل تأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية.(1)

1. عبدالناصر براني، "الصناعة المالية الإسلامية في ظلال الأزمة المالية العالمية : المصارف الإسلامية نموذجاً"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، الجزائر، العدد: 34، 2015، ص 161.

ورغم أن عمر الصناعة المصرفية الإســـلامية لا يزال في مراحله المبكرة، إلا أن أصول البنوك الإسلامية تعتبر اليوم رقماً ضخماً، وهي مرشَّحة للزيادة، ويُعَدُّ التمويل بصفة عامة المحرِّك الأســـاسي للحياة الاقتصادية في أي زمان ومكان، والتمويل الإسلامي بصفـــة خاصة متميـــز عن غيره من المدارس الاقتصاديـــة في علاقة القطاع المالي بالاقتصاد.(1)

فقد حقَّقت صناعة التمويل الإســـلامي في العقد الأخير، نمواً هو الأسرع في النظام المالي العالمي؛ حيث ازداد عمل هذه المصارف الإسلامية في العديد من الدول العربية والغربية، التي سعت إلى تطوير عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وهو ما أسهم بازدياد أعداد هذه المؤسسات بشكل كبير في العديد من الدول؛ كون التمويل الإسلامي يمتلك العديد من المقوِّمات التي تحقِّق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر.(2)

ولقد شـــهدت هذه الصناعة تطوراً يمكن أن نَصِفَهُ بغير المتوقَّع وخلال فترة قصيرة، ومع تسارع عجلة الاقتصاد والحركة التجارية العالمية، أصبح الاهتمام بهذه الصناعة أمراً مُلِحّاً؛ خصوصاً وأننا نشهد قفزات معقولة نوعاً ما في أسعار البترول، وأن الدول الإسلامية -وخصوصاً في منطقة الخليج - تمتلك حصة كبيرة عالمياً من إنتاج النفط، وبالتالي يتبين أن هذه الأموال أو الجزء الأكبر منها سيَصُبُّ في مصارف هذه الدول، وبالتالي سيكون للصيرفة الإسلامية نصيب كبير من هذه الأموال.

فالتمويل الإســـلامي بالمفهوم المعاصر، يمكـــن أن يُوصَف بأنه عبارة عن علاقة بين المؤسســـات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن يَنْتَفِعُ به، سواءً للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة

1. فطوم معمر، "استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر، العدد: 10، 2014، ص 255.
2. صناعة التمويل الإســـلامي الأسرع نموّاً في النظام المالي العالمي: تحليل اقتصادي، جريدة الغد، ســـبتمبر 2015، تاريخ الزيارة: 20 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/frmJN

مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة، أو الاستصناع أو السَّلَم، وغيرها من الأدوات التمويلية الشرعية.(1)

ولا يزال التمويل الإسلامي يشهد نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقوِّمات التي تُحقِّق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر. وتعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدةً من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأسرع نمواً في النظام المالي العالمي. وخلال العقد الماضي، تطورت الصيرفة الإسلامية بشكل كبير، وحقَّقَت نِسَبَ نُمُوٍّ فاقت بشكل واضح نِسَبَ نُمُوِّ المصارف التقليدية؛ حيث بلغ معدل النموِّ السنوي خلال الفترة 2009 - 2012م حوالي 11 % للمصارف الإسلامية مقابل 6.8 % للتقليدية(2).

وقد بلغت قيمة إجمالي أصول قطاع التمويل الإسلامي نحو 2 تريليون دولار أمريكي، في نهاية العام 2016م، وفقاً لتقديرات وكالة "إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية (3)(S&P)"؛ حيث حقَّق القطاع نمواً بلغ نحو 5 % خلال العام 2017م، مع توقعات بأن لا تقل نسبة النمو الواعدة للتمويل الإسلامي عن هذا الرقم خلال العام 2018م بالنظر إلى أن القطاع بات راسخاً في الاقتصاد الحقيقي، مع التأكيد على أن نشاط قطاع التمويل الإسلامي يرتكز بالأساس في الدول الإسلامية المُصَدِّرَةِ للنفط، وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ حيث تستحوذ دول الخليج إضافة إلى كل من ماليزيا وإيران على أكثر من 80 % من أصول قطاع التمويل الإسلامي حول العالم(4).

1. صلاح بن فهد الشلهوب، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2007، ص ص 2 - 3.
2. تطورات التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية حول العالم، اتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث، د. ت، نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط التالي: http://cutt.us/UjfmK
3. شركة خدمات مالية كبرى، تأسست عام 1860م، ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم بقياس مدى قدرة حكومة أو مؤسسة ما على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الدائنين أو المقرضين، وتعتبر تصنيفاتها عالمية موثوق بها اقتصادياً بشأن الوضع المالي للجهة المعنية. (Who We Are? S&P Global, available at: goo.gl/qCbw8S).
4. " 5 % نمو التمويل الإسلامي في المنطقة 2018"، صحيفة البيان الإماراتية، 5 ديسمبر 2017، تاريخ الزيارة: 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/cUKehH

ووفقاً لتقديرات وكالة تومســـون رويترز(1) حول واقع الاقتصاد الإســـلامي العالمي 2017 - 2018م؛ فإن أصول التمويل الإســـلامي سوف ترتفع من أكثر من 2 تريليون دولار أمريـــكي في 2016م إلى نحو 3.78 تريليونات دولار بحلول العام 2022م، كما كشـــفت وكالة موديز(2) العالمية للتصنيف الائتماني أن قطاع البنوك الإســـلامية قد حقَّقت أرباحاً قوية خلال عام 2017م، وذلك للعام الثاني على التوالي مقارنة بالبنوك التقليدية، وحيث ســـاهمت قوة الأرباح وارتفاع معدل المرونة أمام تكلفة المخاطر في ارتفاع معدل الأداء لقطاع التمويل الإسلامي(3).

وهنا تجدر الإشـــارة إلى أنَّ المألوف والمتداول لدى المصارف الإســـلامية هو التمويل الفردي أو المؤسســـاتي، بأشـــكاله المتعددة؛ إذ غالباً ما تســـتهدف المصارف الأفراد والشركات الصغيرة أو المتوسطة الراغبة في التمويل لدعم موقفها المالي، الاستهلاكي أو الإنتاجي، أما ما يخصّ الدول من حيث التمويل والاقتراض على الصعيد التنموي أو لســـد الفجوات في موازين المدفوعات وميزانيات الدول؛ فإنَّ المصارف الإسلامية ليست منخرطة في هذا النشاط التمويلي الضخم، بالنظر إلى تعامله مع كيانات دولية تتطلب ملاءة مالية كبيرة ربما لا تتحملها تلك المصارف.

1. وكالة أنباء بريطانية عالمية تأسست عام 1799م، تضطلع بتقديم أخبار ومعلومات متخصصة في مجالات متعددة، أبرزها؛ السياسة والثقافة والرياضة وقطاعات الاقتصاد والمال والأسواق العالمية، وتحظى مؤسسة رويترز بسمعة ومصداقيـــة كبيريـــن"، وهي واحـــدة من كبريات وكالات الأنبـــاء العالميـــة. (OUR COMPANY, Thomson Reuters, available at: goo.gl/K6ES7b)
2. إحدى كبريات مؤسســـات التصنيف الائتماني العالمية، تقدم تصنيفات ائتمانية وبحوث وأدوات وتحليلات مالية واقتصادية تســـاهم في دعم أسواق المال بشـــفافية، كما تقدم المؤسسة برامج رائدة وخدمات استشارية وبحوث للائتـــمان والتحليل الاقتصادي والمـــالي إدارة المخاطر. بلغت إيراداتها لعام 2017م نحو 4.2 مليار دولار، ويعمل بهـــا نحـــو 12 ألف شـــخص حول العالم وتحتفظ بوجودهـــا في 42 دولـــة. (Company Overview, Moody's Corporation, available at: goo.gl/LJy9YB)
3. تقرير «تومسون رويترز»: 3.78 تريليونات دولار حجم أصول التمويل الإسلامي 2022، صحيفة البيان الإماراتية، 27 نوفمبر 2017، تاريخ الزيارة: 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/p4f8sT

المطلب الثاني

الصكوك الإسلامية

أبرز أوجه التمويل الإسلامي

تُعتبر الصكوك الإسلامية إحدى صور التمويل الذي تضطلع به المصارف الإسلامية، وحتى بعض المصارف التقليدية وأيضاً الحكومات؛ حيث يُقصَد بالصكوك الإسلامية "تحويل مجموعة من الأصول المُدِرَّة للدخل، غير السائلة، إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول، ومِن ثَمَّ بيعها في الأسواق المالية، مع مراعاة ضوابط التداول المَرْعِيَّة وفقاً للرؤية الشرعية".

ومن ثَمَّ فالصكوك الإسلامية هي عبارة عن إصدار وثائق رسمية وشهادات مالية، مساوية لقيمة حصة شائعة في ملكية ما، سواءً كانت هذه الملكية قائمة بالفعل أو حتى في طَوْر الإنشاء، على أن يتم إصدارها بعقد ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية(1) .
وتضطلع الصكوك الإسلامية بالمشاركة في تمويل المشاريع والعمليات الاستثمارية، متوسطة وطويلة الأجل، على قاعدة "الغُنْم بالغُرْم"، أي المشاركة في الربح والخسارة، على حدٍّ سواء، على غِرَار نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة، ونحوها،

1. انظر:
- محمد عبد الحليم عمر، "الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتطبيقاتها"، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشر، الشارقة، د. ت، ص 4.
- نوال بن عمارة، "الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالية الدولية – البحرين"، مجلة الباحث، عدد 9، 2011، ص 254.

وعادة ما تُصْدِرُ المصارف والمؤسسات التمويلية الإسلامية هذه الصكوك اللازمة لسد الفجوات التمويلية، وتقوم بطرحها للاكتتاب العام.

وتُعتَــبر الصكوك الإســلامية أداةً فعَّالة لتجميع الســيولة المالية اللازمة للأهداف التمويلية، بالنظر إلى أن إشكالية السيولة تُعَدُّ من أبرز المعيقات الاقتصادية، على كافة المستويات، كما يمكن للصكوك الإسلامية أن تَسُدَّ فجوات عجز الموازنة العامة المزمن للــدول والحكومات، والتي غالباً ما تؤدي بالحكومــات إلى وُلُوج أبواب الاقتراض الخارجي لسدِّها.

كما أن للصكوك الإسلامية دوراً مهماً في تحريك الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي، هذا إلى جانب قدرتها على تحقيق التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي لاســتنادها إلى أصول اقتصادية حقيقية، إضافة إلى ابتعادها عن أيّ شــبهة رِبَوِيَّةٍ؛ كــما تتميز الصكوك، كذلك، بقدرتهــا الكبيرة على التحوُّط من المخاطر، لاعتمادها على أسس تتسق مع الشريعة الإسلامية، ما يبعث على الطمأنينة لدى كافة الأطراف، المقرضين (حاملي الصكوك) والمستثمرين على حد سواء(1) .

ويمكن القول: إن الاهتمام بالتمويل الإســلامي ليس محصوراً بالمســلمين فقط، بل هناك وعي متنامٍ من غير المســلمين، حتــى في دول أوروبا وغيرها من الدول غير الإسلامية هناك اهتمام بهذه الخيارات البديلة التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية، ولا ســيما في قطاع الصكوك؛ حيث بلغت نســبة إقبال الأوروبيين من غير المسلمين 80 % من العدد الإجمالي لهذه الســوق الحديثة؛ باعتبارها أداة استثمارية جديدة، وجديرة بالاهتمام مع دخول المزيد من المؤسسات المالية الإسلامية لهذا المجال.(2)

1. شوقي جباري، "فاعلية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، فبراير 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/mNxzwV
2. محمد النوري، "التجربة المصرفية الإســلامية بأوروبا: المســارات، التحديات والآفاق"، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، إسطنبول، 2009م، ص 9.

كذلك تُعَدُّ الصكوك الإســـلامية من أفضل وسائل جذب المدَّخَرات الحقيقية، وتجميع الأموال اللازمة لتمويل المشروعات المختلفة ذات الجدوى الاقتصادية، وتقوم الصكوك على المشـــاركة في الربح المتوقع للمشروع أو رَدِّ رأس المال. والغرض من الصكوك هو الحصول على ودائع وأموال غير تلك الموجودة في الحســـابات الاستثمارية المعمول بها في المصارف الإســـلامية حالياً، والتي يمكن للمصارف الإسلامية الشاملة التعامل معها، وأن هذه القنوات تفتح آفاقاً واسعة للمصارف الإسلامية لاجتذاب الأموال بدون الخوف من قيام أصحابها بالانســـحاب قبل اكتمال المشروع، وهذا يعني التوسع في التمويلات طويلة الأجل، والذي تحتاجه المصارف الإسلامية.(1)

وقد تطورت الصكوك لتكون أداة فعَّالة لإدارة رأس المال والنمو؛ حيث شهدت إصدارات الصكوك عالمياً نمواً ملحوظاً في السنوات الماضية؛ فقد نَمَتْ إصدارات الصكوك، وفقاً لوكالة "ســـتاندرد آند بورز" خلال العام 2017م بنسبة 45.3 % لتصل إلى نحو إلى 98 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 67.4 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م، بسبب الإصـــدارات الكبرى لبعض دول مجلس التعاون لـــدول الخليج العربية، مع تقديرات للوكالة بأن لا تقل قيمة إصدارات الصكوك للعام 2018م عن 80 مليار دولار أمريكي(2). وكانت قارة آســـيا، ولا تزال، هي السوق الأكبر والأكثر نموّاً للصكوك؛ حيث تستحوذ كل من ماليزيا والمملكة العربية الســـعودية والإمارات العربية المتحدة وإندونيســـيا، على نحو 86 % من حجم ســـوق إصدارات الصكوك العالمية لعام 2017(3)، إذ تهيمن ماليزيا على ســـوق إصدارات الصكوك العالمية؛ بنســـبة 43 % من إجمالي الصكوك

1. أمجد سالم قويدر، نحو مصارف إسلامية شاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2008م، ص ص 107 - 108.
2. "الصكـوك الإســلامية نحـو 80 مليــار دولار في 2018"، الجزيــرة. نــت، 8 ينايــر 2018، متاح على الرابــط التالي: goo.gl/uEhF84
3. "السوق المالية الإسلامية الدولية تنشر تقريرها السنوي للصكوك"، الاقتصاد الإسلامي، 31 أغسطس 2017، تاريخ الزيارة 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/N7gkMN

الســـيادية القائمة في عام 2016م، تليها إندونيسيا التي ارتفعت حصتها من إصدار الصكوك السنوية من نحو 10 % عام 2010م، إلى 30 % في عام 2016م، ثم الحصة الســـوقية للمملكة العربية السعودية والتي تبلغ 16.3 %، ثم الإمارات العربية المتحدة بنحو 9 % من سوق الصكوك العالمية(1).

وإلى جانب تلك الدول الرئيسة، في مجال الصكوك الإسلامية، فإن إصدارات الصكوك تشهد ارتفاعاً في عدد من الأســـواق الصاعدة، وبخاصة عُمان والمغرب وأذربيجان وليبيا وتونس، ويتوقع أن يرتفع الطلب على الصكوك بنهاية العام 2019م إلى ضعف ما كانت عليه عام 2015م؛ نتيجة النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وآسيا، وانتشار الصكوك في أسواق جديدة.(2)

1. "تعرف على خارطة سوق الصكوك في العالم"، العربية. نت، 5 أبريل 2017، تاريخ الزيارة 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5aK4PE
2. "تطورات التمويل الإســـلامي والصيرفة الإســـلامية حول العالم"، اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، د. ت، نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط التالي: http://cutt.us/UjfmK

المطلب الثالث

التمويل الإسلامي في الاقتصاد الدولي

احتلَّ التمويل الإسلامي مكانةً متميزةً في الاقتصاد الدولي المعاصر، وهو ما ظهَر في العديد من التقارير التي صدرت عن صندوق النقد الدولي، والتي أكَّدت أنَّ العمل المصرفي الإسلامي يواصل نموَّه السريع؛ من حيث الحجم والطابع المعقَّد، ومن ثَمَّ يُساهم في التعميق والاحتواء الماليين في كثير من البلدان، وعلى الرغم من أنَّ نظام التمويل الإسلامي لا يزال يُمَثِّل نسبةً ضئيلةً من الأصول المالية العالمية، إلا أنه بات ذا حضور كبير في العديد من الاقتصادات بدول آسيوية وشرق أوسطية، مع توقعات بزيادة نفاذه إلى اقتصادات الكثير من الدول ذات الأغلبية المسلمة.(1)

ووفقاً لتلك التقارير فإن التمويل الإسلامي ينطوي على عمليات تتضمن المشاركة في المخاطر، ما يجعلها مختلفة عن مثيلاتها في نُظُم التمويل التقليدية(2)، وبالتالي، تَقتضي الحاجة إرساء بيئة تُشجِّع الاستقرار المالي في سياق النظام الاقتصادي الإسلامي، بما يدعم تطوُّره بصورة سليمة، وهو ما يشمل وَضْعَ أُطُرٍ قانونية واحترازية وأُطُرٍ لشبكات الأمان المالي، ومكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، وإدارة السيولة.

---

1. "Islamic Finance and the role of IMF", International Money Fund, Op.Cit.
2. ومن أبرز هذه الاختلافات أن البنوك التقليدية تنظر إلى المال باعتباره سلعة تُباع وتُشترى، مع اعتماد الفائدة كعائد له، من دون اعتبار لعوائد النشاط الاقتصادي، كما تتعامل البنوك التقليدية مع الودائع والاستثمار عليها أساس ضمان أصولها بخلاف البنوك الإسلامية التي تُطَبِّق قاعدة المشاركة في الغُنْم والغُرْم. كما تحدِّد البنوك التقليدية العائد من خلال آلية ثابتة هي سعر الفائدة دون اعتبارات أخرى، بخلاف البنوك الإسلامية، التي تعتبر اختلاف العائد على مشاركة رأس المال، وحجم المخاطر التي يتحملها، واحتساب العائد كنسبة من الأرباح لا من أصل رأس المال. (الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية، عرب بنك، د. ت، تاريخ الزيارة: 7 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/y2TFjZ)

وتشـــير التقديرات الدولية إلى أنَّ نظام التمويل الإسلامي يُمَثِّل فرصة بالنسبة لكثير من البلدان الأعضاء في المؤسســات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين؛ من أجل تعزيز الوســاطة المالية والاحتواء المالي، وتعبئــة التمويل لأغراض التنمية الاقتصادية؛ حيث يدعو التمويل الإسلامي إلى المساواة والتوزيع العادل للدخل والثروة. ويُمكن للتمويل الإسلامي، بكافة صِيَغِهِ المختلفة، أن يساعد في زيادة استقرار القطاع المالي العالمي، لا ســيما مع ارتباطه بالاقتصاد الحقيقي، وقدرته على تقاسم مخاطر التمويل؛ كما يمكنه، كذلك جذب شرائح واســعة إلى الاقتصاد المالي الرسمي، لطالما كانت تلك الشرائح مُستبعَدة منه في العادة، وذلك لاعتبارات قيمية؛ ثقافية أو دينية، مع ما يتمتع به التمويل الإسلامي من فلسفة المشاركة في تحمُّل المخاطر، والتمويل بضمان الأصول، وبإســناد المِلْكِيَّةِ المباشرة إلى الأفراد في القطــاع الحقيقي من الاقتصاد، بخلاف غيره من صور التمويل التقليدي، الأمر الذي يُقَلِّص عُزُوفَهم عن المخاطرة. ويقوم الاقتصاد والتمويل الإســلامي على أربع ركائز أساسية، تتمثل في؛ وجود إطار مؤســسي وسياسات عامة، ووجود إدارة رشــيدة وقيادة خاضعة للمساءلة، وتشجيع الاقتصاد القائم على المشــاركة في تحمُّل المخاطر وريادة الأعمال، وتعميم الخدمات المالية والاجتماعية لتشمل الجميع.(1)

ولقد أبْرَزَتْ أســبابُ الأزمة المالية العالمية ابتداءً من سنة 2008م، وتداعياتها الكبرى التي أصابت جُلَّ الاقتصادات الدولية حول العالم، وما تلاها من اضطرابات وإشكاليات مالية وتمويلية؛ أهميةَ صِيَغِ التمويل التي ينادي بها الاقتصاد الإسلامي، لا سيما فيما يتعلق بنظام الفائدة الصفرية، ونظام المشاركة بالأرباح، والتي لجأت إليها الكثير من المصارف التقليدية الأخرى؛ الأمر الذي يدلُّ على أهمية الاقتصاد الإســلامي كنموذج لإدارة الاقتصاد ونجاحه في حلِّ الكثير من الأزمات والإشكاليات العملياتية.

1. World Bank Group, ISLAMIC FINANCE A Catalyst for Shared Prosperity? Islamic Development Bank Group, 2016, pp. 22 - 23.

هذه الحقيقة تَدْعَمُ من قوة وانتشار الفكر الاقتصادي الإسلامي في العالم، وخاصة إذا ما استطاعت إدارات المصارف والمؤسسات التمويلية الإسلامية تجاوز المعوِّقات الخاصة بالعمل المؤسسي داخلها، وكذا تجاوز المعوِّقات المتعلقة بالبيئة؛ الإدارية والقانونية والقضائية المحيطة، التي تَعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هذا بالإضافة إلى قدرتها على تجاوز معوقات أخرى من قبيل امتثال المصارف الإسلامية للنُّظُم والمعايير العالمية المالية والمصرفية.(1)

ولقد بدأت تجربة البنوك الإسلامية تتزايد بصورة واضحة في السنوات الأخيرة، ولم يعد الاهتمام بها مقصوراً على العالم الإسلامي الذي أخذ يطوِّر النظم المصرفية بالكامل وبالتدريج، بل أيضاً بدأ يمتد لتشهد بعض الدول الأوروبية؛ ظهور المصارف الإسلامية لتعمل داخل الكيان المصرفي التقليدي، وأكثر من هذا فإن ظاهرة الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية في إطارها احتلت مساحة واسعة من النقاش حولها داخل الهيئات الاقتصادية الدولية وداخل الدول الأوروبية ذاتها.(2)

والبنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مَصْرِفيَّة لحفظ أموال الجمهور، وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل وعدالة التوزيع، وتقوم هذه البنوك بكثير من المهام التي تخرج عن الوظائف المالية للبنوك التقليدية، فهي تسعى أساساً إلى تيسير الإنتاج، وتعزيز طاقة رأس المال وفقاً للشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أنها تُعمِّق الأداء المرتبط بالقِيَم الروحية، وتُمهِّد السُّبُل العملية لحياة كريمة لأفراد المجتمع، وتدعم اقتصاده.(3)

1. New Report Outlines Actions to Leverage Islamic Finance for Development, The World Bank, February 21, 2017, available at: goo.gl/YKIuIU
2. محمود الأنصاري وآخرون، البنوك الإسلامية، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، الكتاب الثامن، 1988م، ص 3.
3. إبراهيم أحمد الصعيدي، "المصارف الإسلامية.. مصادر الأموال واستخداماتها وموقفها من السياسة الانمائية للبنوك التجارية مع دراسة بعض المشكلات المحاسبية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 1981م، ص 653.

وتعمل هذه البنوك على اســـتقطاب الودائع؛ الاســـتثمارية وغير الاستثمارية؛ ودائع تحت الطلب، والودائع الادخارية، وتقوم الأســـاليب العامة لاســـتثمار الأموال على الاستثمار بالمرابحة، والاستثمار بالمشاركة، والاستثمار بالمضاربة، والاستثمار بالإجارة، والاستثمار المباشر، والقرض الحَسَن.(1)

1. أمجد سالم قويدر ، نحو مصارف إسلامية شاملة، مرجع سابق، ص ص 54 - 81.

المبحث الثاني

أسباب تحفُّظ الاقتصاد الإسلامي على القروض الدولية

تمهيد

يرجع تحفُّظ الاقتصاد الإسـلامي عل القروض الدولية بصيغتها الراهنة، لجملة من الأسـباب؛ تتمثل في عدة إشكاليات قِيَمِيَّة واقتصادية وفقاً للرؤية الإسلامية، من أبرزها؛ عـدم انضباط صِيَغها التعاقدية بميزان الـشرع، إلى جانب الأبعاد الأخلاقية التي تغيب عادةً عن القروض الدولية، وكذلك وجود بعض الإشكاليات الإجرائية التي لا تتفق مع فلسفة القروض من المنظور الإسلامي.

وبدروها تضطلع مؤسسـات الوسـاطة المالية بمجموعة من السلوكيات الإغرائية التدليسـية؛ بهدف جذب طالبي التمويل والمقترضـين للحصول على القروض من المصارف والمؤسسات المالية، من دون تحمُّل أي مخاطر؛ حيث تقع تَبِعَاتها كاملة على المُقْتَرِضِينَ والمَدِينِينَ فحسب.(1)

إن إشـكالية القروض الدولية وفقاً للمنظور الإسلامي، في كونها ليست شراً محضاً، فاقـتراض الدول لتمويل نفقاتها العامة حـال وجود عجز في مواردها الذاتية عن الوفاء بذلك هو أمرٌ جائز من الناحية الشرعية، وتدعمه شواهد وممارسات من فِعْل الرسـول -صلى الله عليه وسلم- في إدارته للدولة الإسلامية في المدينة المنورة، ولكن شريطة أن لا يكون هذا القرض رِبَوِيّاً أي مقترناً بما يسمى حالياً بالفائدة.

1. سعدية خاطر، التمويل الإسلامي ومدى فاعليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008م، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران 2، 2015م، ص ص 147 - 155.

كما يتطلب اللجوء إلى الاقتراض الدولي أن يكون ثمة حاجة ضرورية لهذا القرض، مع العمل على محاولة التوازن بين كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، بما يضمن عدم حدوث متوالية من العجز المتراكم ما يقود إلى مخاطر وإشكاليات بنيوية تستعصي على الحل، وأخيراً يجب أن يغلب على ظن صناع القرار في قدرتهم على الوفاء بالدَّيْن، سداداً وأداءً، في أَجَلَه المستحَق، وإلا فإنه لا يجوز التعرض للاقتراض حال عدم وجود دَخْل أو إيراد ما يُمَكِّنُها من سداد هذه القروض(1).

وفي أعقاب وقوع الأزمة المالية العالمية العام 2008م اتضحت فداحة النُّظُم الاقتصادية التقليدية التي أدت إلى تصدُّع دولٍ بأكملها، مثلما حدث في اليونان وغيرها كما أسلفنا، وفي المقابل أبدى النظام الاقتصادي الإسلامي استقراراً نسبيّاً، وخرج من المأزق دون أن يتضرَّر من الانهيار المصرفي الدولي، وتمكّنت بعض الصناديق الإسلامية من تخطّي الأزمة بصورة جيدة(2)، بل تضاعف حجمها خلال السنوات الخمسة التي تلت الأزمة، بحسب مؤشر داوجونز للسوق المالية الإسلامية "تايتنز"(3).

1. أشرف محمد دوابة، "أزمة الدين العام المصري: رؤية تحليلية"، المعهد المصري للدراسات، 26 يوليو 2016م، تاريخ الزيارة: 19 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CBMPN1
2. من ذلك نجاح الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرزها صندوق "أمانة إنكوم" الاستثماري الإسلامي، وصندوق "أمانة جروث"، في إحراز أكبر عوائد بأقل نسبة من المخاطر، خلال السنوات الخمس التالية للأزمة المالية عام 2008م، وذلك مقارنة بمنافسيها من الصناديق الاستثمارية الأمريكية الأخرى، التي لا تتبع الشروط الإسلامية في الاستثمار. وقد حقَّق صندوق "أمانة إنكوم" حقَّق معدل نمو بلغ 9.7 % خلال تلك الفترة، الأمر الذي أثبت فاعلية القيود التي تفرضها الشريعة الإسلامية على أداء ومجالات الاستثمار؛ إذ لا يضم هذا الصندوق أيّاً من المؤسسات التي تتعامل بالفوائد الربوية. ("الصناديق الإسلامية الأمريكية في القمة رغم الأزمة المالية"، صحيفة الاقتصادية، د. ت، تاريخ الزيارة: 22 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/tWSbRd).
3. انطلق مؤشر داو جونز الإسلامي» في العاصمة البحرينية المنامة في فبراير 1999م، كأول مؤشر مالي إسلامي وأحد عناصر حزمة المؤشرات الاقتصادية المهمة في المنطقة العربية والإسلامية، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على مؤشرات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويضم المؤشر أربعة مؤشرات جزئية؛ هي: داو جونز لدول مجلس التعاون الخليجي، داو جونز تايتنز 50 لدول مجلس التعاون الخليجي والسعودية، داو جونز للسوق الإسلامية في دول الخليج، داو جونز للسوق المالية الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (مؤشرات "داو جونز" الإسلامية، صحيفة الاقتصادية، 10 سبتمبر 2009، تاريخ الزيارة: 22 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/DpLbPJ).

وقد باتت الأنظار تلتفت إلى هذا النظام الاستثماري الذي يستند في ضوابطه إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي ترفض رهن السندات أو مقايضة الائتمان الافتراضية، وهما ضمن المعاملات المالية التي كانت جزءاً من أسباب الأزمة، وأصبحت الودائع الإسلامية الأكثر طلباً بين المتعاملين؛ ليس فقط مِن قِبل المستثمرين المسلمين؛ بل إن الطلب امتد للمستثمرين من غير المسلمين.
ويرجع ذلك بالأساس إلى أنه النظام الأكثر دقة؛ إذ يوفِّر بيانات حقيقية، ويقوم على أساس مستخدمين واقعيين ولا يلتفت إلى منتجات "الفقاعات" والرهونات وغيرها من المنتجات الاستثمارية التي استُحدِثت في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدَّت في نهاية الأمر إلى انهيار هذا النظام.

كذلك يمكن القول بأن السياسة النقدية الإسلامية - مثل السياسات الاقتصادية الأخرى - تَهْدُف لضمان الاستقرار الاقتصادي على جميع المستويات، مثل: أسعار السلع، وتوازن ميزان المدفوعات وحماية قيمة العملة الوطنية، وتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروات وارتفاع نِسَب التوظيف لضمان تدفُّق الإنتاج.

المطلب الأول

تأثير القروض على البنى الاقتصادية

تتعدد أســـباب تَحَفُّظ الاقتصاد الإســـلامي على القروض الدولية، وإقبال الدول الإسلامية -أو غير الإسلامية- على الاستدانة الخارجية؛ وذلك لأن لجوء الحكومات إلى ذلك يضرُّ بها على مستويين؛ الأول، خاص بنموذج التنمية المستقلّة، والحفاظ على استقلالية قراراتها الاقتصادية والسياسية وغيرها، أما المستوى الثاني فيتعلق بتأثيرهـــا غير المباشر على البِنَى الاقتصاديـــة للدول ذاتها، ويمكن تلخيص هذه الأضرار في النقاط التالية:

- **تراجُع جهود تعبئة "الادّخار الكامن"**

تتمتَّـــع الدول كافة بقدرة محلية ذاتية عـــلى تكوين رأس مالها الوطني، منها ما يســـتفيد من هذه الموارد في توجيه اقتصاداتها بصورة مُثْلَى، ومنها من لا يتمكَّن من ذلك وهو حال غالبية الدول الإسلامية، فيكون البديل الأكثر سهولة بالنسبة إلى الأخـــيرة الحصول على القروض، والتي تؤثِّر ســـلباً عـــلى جهودها المحلية لحشـــد مصادر الادّخار الكامن، كما أن أموال هذه القروض تُوجَّه إلى المشاريع الاستهلاكية دون أدنى استفادة منها في توسيع البنية الاقتصادية.

وربما تكون أفضل "أســـوأ" حالات توظيف رأس المال الخارجي اســـتخدامه في قطاعات مشـــجِّعة على عولمة الاقتصاد أو أخرى خاصة بإنتاج مواد أوليّة لقطاع الزراعة أو التعدين، وإعدادها للتصدير دون أدنى اســـتثمار محليّ، وفي النهاية تتجسَّـــد نتائج الاقتراض الدولي في ارتفاع مســـتويات البطالة بمنوال سريع وتهميش جزء من الفئات الاجتماعية.

- **ارتفاع الأسعار وانعدام القدرة الشرائية**

تراجــــع معدلات الادّخار الكامن يجعل الاقتصاد الوطني بالتالي متهالك الموارد تطارده الأعباء المالية التي تتراكم مع ازدياد نِسَب الفوائد السنويَّة على القروض الدولية، وهنا تظهر الكثير من الدلائل الســـلبية على أضرار الاستدانة الخارجية، أبرزها؛ ارتفاع مُطرد ومُتَتَالٍ في الأســـعار، وانخفاض متوســـط دخل الفرد في قطاعات اجتماعية عدَّة، الأمـــر الذي يعني انعدام قدرته الشرائية، ما يضطره في النهاية إلى استهلاك مدّخراته للحصول على السِّلَع الضرورية.

- **انتقائية توزيع الأموال وإضعاف قطاعات اقتصادية معينة**

عندمـــا تحصل دولةٌ ما على قروض خارجية؛ فإنها غالباً لا تقوم بتوزيع أموالها بصورة متعادلة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل توجِّهها إلى قطاع معين تـــراه الأكثر أهمية مقارنةً بغيره من القطاعات؛ هذا إذا امتلكت حرية الاختيار؛ أمـــا إن كانت شروط القرض تقتضي صرفه في مجال محدد؛ والتي ســـتتحمَّل هذه المجالات بدورهـــا الفوائد المتراكمة على هذه القروض؛ فهذا ما يدفع تلك الدولة إلى التخلِّي عن موارد هذه القطاعات، والتي تكون غير قابلة للتجدُّد في غالب الأمر، ومع مرور الوقت ستضعُف قابليّة القطاعات المتضرِّرة عن استقبال استثمارات مستقبلية إلى جانب ضعفها الأساسي بشأن إيفاء استثماراتها السابقة. إن شروط القرض في ضوء إجـــراءات البنك وصندوق النقد الدوليين غالباً ما تكون مُجْحِفَة بحق الدول المَدِينَة، ومن ضمن ذلك: توجيه القروض الاستهلاكية في أنشـــطة محدَّدة؛ بحسب ما تراه الجهة مانحة القرض، وهذا ما يعني إغفال العديـــد من القطاعات التنموية الحياتيـــة داخل المجتمع؛ ناهيك عن العمل في مشاريع قد لا تكون لها أولوية أو حاجة مُلِحَّة.

- **إهدار معاكس للموارد الاستثمارية المحلية**

تفتقر غالبية الدول الإسلامية للقدرة الفعلية على سداد القروض الدولية، وتتسبَّب الفوائد المترتبة عليها والحاجة المستمرة لإعادة جدولتها في إهدار مستمر للموارد الاستثمارية المحلية بالغة الأهمية، والتي تتجِه إلى خزائن الجهات صاحبة القروض، سواءً كانت دولاً أم مؤسَّسات.

وحال إعادة جدولة الديون، فإن هذه الآلية تتمّ بشروط تعسفية تلاءم فقط الجهات المموِلة دون الاهتمام بظروف البلدان المستفيدة من القروض والنزيف المستمر لخسائرها.

المطلب الثاني

القروض مصدر إضافي للتبعيّة السياسية والاقتصادية

تُعَدُّ القروض الخارجية أبرز سُبل هيمنة البلدان الدائنة سياسيّاً واقتصاديّاً على الدول النامية، بدعوى ضمان أموالها، ما يؤدي بالفعل إلى التدخل في سياساتها الداخلية، ومع محاولة الحصول على قروض جديدة تتضاعف الشروط وتتناقص قدرة الدولة المَدِينَةِ على تغيير السياسة لصالحها.

وربما يكون السبيل الأول لهذه الدول والأكثر جدوى للحدّ من التبعيّة الخارجيّة فتح أسواقها للاستفادة من فائض الموارد الخارجية، لكنها في المقابل ستكون تابعة للدول الدائنة عبر صور جديدة غير مباشرة من التأثير في أذواق مستهلكيها ورغباتهم واتجاهاتهم الشرائية، وهو خطر لا يقلّ عن التبعية السياسية والاقتصادية المباشرة.

حرمان الخبرات البشرية من التعلُّم بالممارسة

يتأثَّر الإنتاج المحلي "نوعاً" و "كمّاً" بالحصول على القروض الدولية، فالحكومات المُقْتَرِضَة ستسعى إلى فتح أسواقها لتوسيع الاستثمارات وجلب العملات الأجنبية، ما يعزِّز النزوع إلى استيراد السلع الإنتاجية واتخاذ إجراءات محلية تتسمّ بالتيسير على المستوردين حدّ التساهل في بعض الأحوال، مثل: خفض الرسوم الجمركية ومعدّلات الفوائد.

هذه الإجراءات تضرب الاقتصاد الوطني بشـــكل كبير؛ إذ تُعَطِّل جهود الإنتاج المحلي مـــا يؤدي إلى إغلاق المصانع وتشريد العـــمال؛ ما يزيد من معدلات البطالة، ويضر بالطاقات البشرية ويقود إلى إهدارها، إضافة إلى تقيِّد المسارات الصحيحة للادّخار الكامـــن، وإمكانية وصوله إلى رأس مال وطني وليـــد يحتاج دعمه، وبالتالي تفتقد هذه الدول خبراتها البشرية التي كانت ستبرز في المجالات الفنية أو التكنولوجية إذا استفادت بحقّ من تجارب التعلُّم بالممارسة المتاحة عبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يؤدِّي إلى هجرة هذه الكفاءات والخبرات إلى الخارج بحثاً عن أُفُق أفضل لمستوى المعيشة في إطار ما يُعرَف بظاهرة هجرة العقول أو هجرة الكفاءات.

أما المشـــاريع الصغيرة المحلية إذا ما قُدِّر لها الظهور فإنها ستواجه من ناحية أخرى انعدام أوجه المقارنة مع الشركات الأجنبية المنافســـة لها في السوق الوطني من حيث الجودة والتكنولوجيا المستخدَمَة وأسعار منتجاتها.

واســـتناداً لما سبق، فإن رفض وتحفُّظ الاقتصاد الإسلامي على آلية القروض الدولية الراهنة كأداة تمويلية للدول العربية والإســـلامية يدعمه بُعْدَان رئيسان؛ يتعلق أولهما بالرؤية الشرعية الإســـلامية للقروض التـــي تَجُرُّ النفع والفائدة باعتبارها من صور الربـــا المحرم شرعاً، في حين يتعلق ثانيهما بالرؤية المقاصدية للتمويل والإقراض في المنظور الاقتصادي الإســـلامي، والذي يكمن في التعاون على البر والتقوى، وكذلك التيســـير على المعسرين والتكافل الإنساني، ونحو ذلك من مقاصد سامية، وهو ما لا يتحقق في القروض الدولية الراهنة، التي لا تبتعد عن جوهر تلك القيم الإســـلامية فحســـب، ولكنها تتجاوزها لتصبح أداة هيمنة على الدول العربية والإسلامية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ووسيلة نَهْب لمقوِّمات الأمة وثرواتها، وعَرْقَلَةٍ بَادِيَةٍ للعيان لكلِّ الجهود التي تضطلع لها دولنا للخروج من أَسْرِ التبعية إلى توطين التنمية واستدامتها في واقعنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو ما يستوجب ويتطلب من الجميع البحث عن بدائل تمويلية للقروض الدولية المعاصرة؛ لما لها من مآلات سلبية وسياقات تدميرية باتت غير خافية على أحد.

المبحث الثالث

أسباب مُوجِبَة لعمل المصارف الإسلامية في القروض الدولية

تمهيد

في ظـــل التطورات العالمية الحالية، وكذلك الآفاق والأبعاد التي تنطوي عليها في ظل استفحال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتطلعات البشرية إلى سُبُل المعالجة والإنقاذ(1)؛ فإن على البنوك الإســـلامية أن تبدأ في التفكير بالخوض في تجربة القروض الدولية؛ وذلك لأسباب عدة نتناولها في المطالب التالية:

1. محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق، مرجع سابق، ص 2.

المطلب الأول

القروض الدولية طريق التنمية

إن دعوة البنوك الإسلامية لا تنطلق فحسب من شرعية الصلة بينها وبين مبادئ الإسـلام، وإنما وبمقدار كبير لكونها أفضل نماذج المؤسسات المالية التي يمكن أن تُحَقِّقَ تنمية شـاملة حقيقية في جميع المجالات، فهي مؤسسة تتوافر فيها وبشكل نموذجي كل الاشتراطات التي يجب أن تتوافر في مؤسسة تمويلية تتصدى للتنمية؛ فهي تضمن تحقيق التفاعل بين الأمة والغايات المستهدفة من التنمية؛ لأنها قادرة على أن تُقَدِّم أشكالاً وصِيَغاً متعددة للتمويل مع مختلف الظروف والمواقف.

وكذلك فهي ملتزمة بحكم المبادئ التي تقوم عليها وآليات عملها، على أن تكون سَنَداً ومِظَلَّةً وعوناً لكل صاحب خبرة قادر على العمل والعطاء، وهي بصيغة المشاركة التي تطرحها وتلتزم بها تؤكد وتجسِّـد العدل الذي يغري بالتعامل معها، والإقبال عليها، ويُحَقِّق مصلحة الجميع بالإضافة إلى أنه يُسَرِّع بالتنمية.

وهي بحكم صِيَغ تمويلها وعملياتها تسهم في تقليل بل ومعالجة التضخم؛ لأنها تَتَّجِرُ بالنقود ولا تَتَّجِرُ في النقود.(1)

وهنـا يجب التأكيد على حقيقة مفادها أن ثمة علاقـة ارتباطية بين التنمية المحلية والاسـتثمارات الأجنبية، فالاسـتثمار الأجنبي المباشر له دور مهم وحيوي في دعم اقتصادات الدول النامية بشـكل عام، والعربية والإسلامية محل الدراسة والتحليل،

1. محمود الأنصاري وآخرون، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 4.

بشـــكل خاص؛ وذلك من خلال الاضطلاع بتوفير رأس المال اللازم لســـد الفجوات التمويليـــة التي لا تلبيها الموارد المحلية، إضافـــة إلى نقل الخبرات التقنية والإدارية، ومن ثَمَّ تعظيم القدرات التنافســـية في الأسواق الخارجية، وهي كلها عناصر لا غِنَى عنها لتنمية الاقتصادات النامية.

وإذا كان الاســـتثمار الأجنبي بهذه الأهمية، فإن إشكاليته الرئيسة تكمن في اقترانه بمشروطيات سياســـية واقتصادية واجتماعية تُحَـــوِّلُ أهدافَه المرغوبة من توطين التنمية المستدامة في الدول النامية إلى تحقيق استراتيجيات ومصالح القوى الكبرى صاحبة الاستثمارات وأذرعها التنفيذية، سواءً من الشركات متعددة الجنسيات أو من المؤسسات التمويلية الدولية.

وهنا تأتي أهمية اضطلاع المصارف الإســـلامية بالاســـتثمار التنموي، بكافة أنواعه وأشـــكاله في الدول العربية والإسلامية، سواءً بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عن طريـــق الإقراض التنموي لصالح تحقيق الأهداف الاســـتراتيجية لدعم تلك الدول وإخراجها من مرحلة الفقر إلى مرحلة الاكتفاء والفائض.

ومن ثَمَّ فإن قيام الدول والمؤسســـات المصرفية والتمويلية العربية والإسلامية ذات الســـيولة المرتفعة، بنقل استثماراتها وتوطينها في الدول العربية والإسلامية لَهُوَ من الأهمية بمكان في اســـتراتيجيات التنمية في دولنا ومجتمعاتنا، لا سيما على الصعيد المتعلق بنشر ثقافة العمل والإنتاج والمنافسة؛ إذ لا شك أن الاستثمار الأجنبي، الخالي من المُعْضِلَاتِ الربوية، وكذا المشروطيات السياسية، يعمل على نشر المعرفة الإنتاجية، ومن ثَمَّ تحســـين الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية، على الصعيدين الإنتاجي والبشري، الأمـــر الذي يعمل على توطين التقنية والأســـاليب الإدارية الحديثة في المؤسســـات الوطنية، بما يزيد من معدلات توطين التنمية واستدامتها في المجتمعات المحلية.

المطلب الثاني

تعاطف جمهور المتعاملين المسلمين مع المصارف الإسلامية

في ظل المبادئ الحاكمة التي قامت عليها المصارف الإسلامية، والتي تتمثل في؛ تحريم الربــا (الفائدة) في المعاملات المالية، بمعنى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو منحاً، وعدم تقديم القروض النقدية بفائدة، وكذلك تحريم كافة أشــكال الاحتكار(1)، ومَنْــع الاكتناز بصــوره المختلفة(2)، مع توجيه الموارد المالية إلى قنوات النشــاط الاقتصادي الحقيقي النافع للمجتمع، وعدم توظيف الموارد المالية في مجالات يكون مَحَلُّهَــا مُحَرَّماً تحريماً قطعياً؛ مثل تجارة الخمور أو لحوم الخنزير(3)، وكذلك

1. الاحتــكار هــو تخزيــن أو حبس كل شيء الناس في حاجة إليه، وهو محرَّم بقول رســول الله صلى الله عليه وســلم: "لا يحتكر إلا خاطئ"، رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. والعلة في تحريم الاحتكار منع الإضرار بالناس. ("الاحتكار المحرم يكون في كل ما يحتاج الناس إليه"، موقع الإسلام سؤال وجواب للشيخ محمد صالح المنجد، 31 يناير 2007م، تاريخ الزيارة: 22 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/VVaEBo).
2. تقوم فلسفة الاقتصاد الإسلامي على أن المال مال الله، وأن الإنسان وسيط مستخلَف فيه، وفقاً لقوله تعالى: (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُــولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْــتَخْلَفِينَ فِيهِ [الحديد: 7]. وقال تعالى: وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) {النور: 33}. ومن ثم فالاكتناز محرَّم في الإسلام، مصداقاً لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِــكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ (35). {التوبة: 34 - 35}. وقال تعالى: وَلَا يَحْسَــبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) {آل عمران: 180}. (الحكمة من تحريم كنز الأموال في الإســلام، إســلام ويب، 14 نوفمبر 2007، تاريخ الزيارة: 22 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/dke9AY).
3. أجمــع العلمــاء عــلى تحريم بيع الميتة والخمر ولحم الخنزير، والقاعدة أن ما لا يحل أكله والانتفاع به لا يجوز بيعه, ولا يحــل أكل ثمنــه، وقــد أصدرت اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية الســعودية فتوى مفادها؛ أنه لا يجوز المتاجرة فيما حرم الله من الأطعمة وغيرها، كالخمور والخنزير ولو مع غير المسلمين، لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه) ولأنه صلى الله عليه وسلم لعن الخمر وشاربها وبائعها ومشتريها وحاملها والمحمولة إليــه وآكل ثمنهــا وعاصرها ومعتصرها " فتاوى اللجنــة الدائمة (13/49). (هل يجوز بيع المحرمات كلحم الخنزير لغير المســلمين؟، موقع الإســلام ســؤال وجواب للشــيخ محمد صالح المنجد، د. ت، تاريخ الزيارة: 22 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/4Q2SZQ).

اســـتقطاب الموارد وتوظيفها يتم بأدوات مالية أو عقود أو صِيَغ متوافقة مع الأسس الشرعية، إضافة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق إحياء فريضة الزكاة.(1)

واتساقاً مع تلك المبادئ السامية التي تكتسب تعاطف واحترام جمهور المتعاملين من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من الجمهور، فإن هذا يستوجب من المؤسسات المالية والتمويلية الإسلامية، وفي مقدمتها المصارف، أن ترد تلك التحية بأحسن منها؛ مـــن خلال البحث عن ابتكار صيـــغ تمويلية تقوم على المبادئ المصرفية الاقتصادية الإسلامية، من جهة، وتوظيف تلك الصِّيَغ لصالح تمويل المشروعات والاستراتيجيات التنموية في الدول والمجتمعات الإســـلامية بشـــكل رئيس، بما يكفل توطين التنمية المستدامة في تلك الدول على المدى المتوسط والطويل.
إذ لا شـــك أن اضطلاع المصارف الإسلامية، بما لها من رصيد قَبُولٍ وتقدير مِن قِبَل الجمهور الواسع في المجتمعات الإسلامية، بتوجيه ملاءتها المالية والاستثمارية لصالح الاســـتثمار التنموي في الدول العربية والإسلامية، من شأنه أن يكون مَخْرَجاً واعداً لتلك الدول من أَسْر القيود التي تُمَثِّلها القروض الدولية، وخاصة من صندوق النقد الدولي وكافة المؤسســـات التمويلية الدولية التي يتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي على حساب الدول النامية بالأساس.

واقع المصارف الإسلامية:

نشـــأت المصارف الإسلامية لا لتعالج ســـلبيات النظام المصرفي التقليدي، فحسب، ولكن أيضاً لتواكب واقعاً إقليمياً ودولياً أصبح راغباً في تشـــجيع اســـتثمار الأفراد والمجتمعات الإســـلامية المُحَافِظَة التي تنظـــر عادةً بعين الريبة للمصارف التقليدية

1. نبيل حشاد، اتفاق بازل 2 والرقابة المصرفية في المصارف الإسلامية، دورة تدريبية حول: الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية - مركز صالح كامل، للاقتصاد الإسلامي، مصر - القاهرة، 2010م، ص 9.

القائمة؛ باعتبارها تقوم على معضلة الربا المحرَّم في الشريعة الإســـلامية، وحاجتهم إلى مَخْرَجٍ شرعيٍّ يحفظ أموالَهم وينمِّيها من جهة، ويُخْرِجُهم عن شُـــبْهَة الرِّبَا من جهة أخرى، لا ســـيما مع تأكيد الأدبيات الفقهية والاقتصادية الأكاديمية أنَّ النظام الاقتصادي الإسلامي قادِرٌ على مواجهة كل التحديات وقادِرٌ على الصمود في أسواق الاســـتثمار الدولية، ويســـتطيع عبر تكاتف الأفراد والحكومات، بَسْط نفوذه ليصبح نموذجاً اقتصادياً قيمياً، ويتَّسِع مداه بمرور الزمن.

وقد أثبتت المصارف الإسلامية على مدى أكثر من أربعة عقود من العمل في مختلف الدول الإســـلامية، نجاحاً في تطوير العمل المصرفي وِفْقَ أحكام الشريعة الإسلامية ومساهمة جَادَّة في مشروعات الاستثمار والتمويل والتنمية الاقتصادية.

وكذلك فإن المراد بفلســـفة العمل المصرفي الإســـلامي طبيعة الرسالة التي يحملها، والدور الذي يقدمه في مجال أعمال المصارف بشـــتى أنواعها وصورها، ويشمل ذلك أهدافه ومبادئه العامة التي تُشَـــكِّل مِظَلَّةً تحفظ له مقوِّماته وتَصُون خصائصه عن الذوبان أو الضمور بسبب المزاحمة القائمة المتمثلة في العمل المصرفي التقليدي. (1)

وقد أخذت المصارف والمؤسســـات المالية الإسلامية تتزايد بشكل واضح عاماً إِثْرَ عام حتى أصبحت الأرقام ذات دلالات؛ فمنذ ظهور أول بنك إسلامي مرخَّص له من طرف الســـلطات سنة 1975م وهو بنك دبي الإسلامي(2)، انتشرت البنوك الإسلامية لتصل يومنا لتزيد عن 500 بنك ومؤسسة مالية إسلامية في العالم، بموجودات تقدر ب 1.6 تريليون دولار حســـب آخر التقارير(3)، وكذلك تقرير مؤسسة UKIFS المتخصصة، أي مـــا يقارب 1 % مـــن الموجودات المالية الموجودة في العـــالم؛ حيث يعتبر البنك

1. بدون مؤلف، كتاب النشأة التاريخية للمصارف التقليدية والإسلامية، نسخة إلكترونية، 2012م، ص ص 34 - 35.
2. جدير بالذكر أنه تأسس قبله بنك ميرت غانم في مصر سنة 1963م، لكن فشلت هذه التجربة؛ نظراً للظروف السياسية التي كانت تسود مصر خلال تلك الفترة.
3. ينظر: مقابلة الدكتور عمر زهير حافظ، الأمين العام للمؤسسات والبنوك الإسلامية - برنامج بلا حدود – قناة الجزيرة 10/4/2013م.

الألمـــاني Deutsch Bank أكبر بنك عالمـــي بموجودات تقدر ب 8.2 تريليون دولار، من 72 تريليون دولار لأحسن 53 بنك في العالم (1)، كما تشير الدراسات إلى أن نمو موجودات البنوك الإســـلامية ستصل إلى أزيد من 6 تريليونات دولار سنة 2020 أي بمعدل نمو يفوق 15 % سنوياً.(2)

كذلك فقد أصبح واضحاً أن البنوك الإســـلامية تشـــهد سرعة في الانتشـــار وتحقق باســـتمرار مســـتويات متقدمة من النجاح؛ بحيث عمدت كثير من البنوك التقليدية بما فيهـــا البنوك الأجنبية باعتماد برامج تمويل إســـلامية، على الرغم من مختلف الملاحظـــات والانتقادات التي تتعرض لها البنوك الإســـلامية من أكثر من جهة أو متعامل.(3)

المصارف الإسلامية ضرورة عصرية:

يمكن القول بأن المصارف الإســـلامية لم تنشـــأ من باب الترف، أو أنها برزت لحاجة كماليـــة في المجتمعات، بل هي حاجـــة مُلِحَّة فَرَضَتْهَـــا ضرورات الواقع المصرفي التقليدي؛ جرَّاء جملة من الممارسات الســـلبية بحقوق المتعاملين وأموالهم المودَعَة، ناهيك عن الضرر الكبير الذي لحق بالجمهور نتيجة الديون والفوائد المتراكمة حتى غَدَتْ المحاكم تَعُجُّ بالقضايا والمشكلات والتسويات التي لم تنتهِ.

ولا شـــك أن آثار ذلك سوف تتعدَّى الأفراد لتطال أُسَرهم وأطفالهم، وبالتالي تتحول إلى مشـــكلة اجتماعية مُعَقَّـــدَة؛ وهنا يمكن القول بأن المصارف الإســـلامية تتحمل

1. لا مجال للمقارنة بين موجودات البنوك الإسلامية والتقليدية؛ لأن تاريخ البنوك التقليدية يزيد عن 400 سنة، بينما تاريخ البنوك الإسلامية يتجاوز العقود الأربعة بقليل.
2. فؤاد بن علي، البنوك الإسلامية في أوروبا، الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الإسلامية العالمية، نسخة إلكترونية، 2013م، تاريخ الزيارة: 20 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/TMuuD
3. مكتـب الريــاض، "قروض البنوك الإســلامية في الميزان"، جريدة الرياض: نسـخة إلكترونية، العدد: 14636، يوليو 2008م.

مســـؤولية تاريخية، نحو التوجه والتوسع في نظام التمويل والقروض الكبيرة، وإن كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في ذلك.

ويبقى السؤال هنا: في ظل هذه الوَفْرَة وهذه السيولة الكبيرة، أليس من حقِّ الشعوب الإســـلامية أن تستفيد من الاســـتثمار في إمكاناتها الطبيعية والبشرية فيها؟ إذ إنَّ الكثير من الدول الإسلامية تَزْخَرُ بموارد طبيعية هائلة في مختلف أنواع الصناعات، ناهيك عن أن هذه الاستثمارات لو توافرت لهذه الدول فستستطيع معالجة مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية الأخرى؛ كالبطالة والتضخم، وصولاً إلى تنميةٍ محليةٍ حقيقيةٍ تنعكس في مستويات الصحة والتعليم، والرفاه الاجتماعي.

المطلب الثالث

ريادة العمل المصرفي الإسلامي

حقَّقت صناعة التمويل الإسلامي نمواً سريعاً، وإن كانت ما تزال تُمَثِّل نسبةً صغيرة من نشاط السوق المالية والعالمية، فقد زاد نفاذ الصيرفة الإسلامية في أسواق كثير من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حتى أصبحت من الأنشطة المؤثرة على النظام في آسيا والشرق الأوسط، بينما يستمر التوسع الملحوظ في الإصدارات العالمية من "الصكوك" -المعادل الإسلامي للسندات - على مستوى المستثمرين والمُصَدِّرِينَ الدوليين، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه العام، ولا سيما بدعم من النمو الاقتصادي القوي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة التي لا تتعامل نسبياً مع الجهاز المصرفي.(1)

وقد حقَّقت صناعة التمويل الإسلامي نموّاً سريعاً على المستوى العالمي، وهو ما أكَّدته وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني في تقريرها العام 2016م باعتباره استجابةً منطقية لتزايُد الطلب على اقتصاد حقيقي قوي مِن قِبَل الأفراد والحكومات على حدٍّ سواءٍ. (2) ويبلغ إجمالي أصول المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وفقاً لتقديرات العام 2016م، نحو 1.3 تريليون دولار(3)، ومن المتوقع أن تنمو بحلول 2020م، وفقاً لتقديرات صندوق النقد والبنك الدوليين.(4)

1. التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، د. ت، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/hTk8o
2. "ترسيخ الريادة في الاقتصاد الإسلامي"، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 25 سبتمبر 2016م، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Pf9dBL
3. عبد الله صادق دحلان، "قلقٌ في الغرب من نمو الاقتصاد الإسلامي"، صحيفة عكاظ السعودية، 2016م، تاريخ الزيارة 26 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/6dTpXf
4. عبد الأمير رويح، "البنوك الاسلامية.. الميدان الاستثماري الاكثر أمناً للتمويل العالمي"، شبكة النبأ المعلوماتية، 2015م، تاريخ الزيارة 26 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/D5jgfd

وتعكس هذه النِّسَب بوضوح مدى انتشار نظام الصيرفة الإسلامية في أسواق الكثير من الدول الأعضاء في "صندق النقد الدولي"، لا سيما بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين، فبعد العام 2008م رُصِدَتْ توجهات قوية من قِبل دول أوروبا وأميركا وآسيا نحو إقرار الاقتصاد الإسلامي.

وكانت بريطانيا الدولة الرائدة عالميّاً في التنبؤ بأهمية الصيرفة الإسلامية؛ حيث ظهر هذا النظام على أراضيها للمرة الأولى مع نهاية عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي؛ من خلال بعض الشركات الإسلامية، إلى أن تأسَّس بنك بريطانيا الإسلامي؛ الريان، في عام 2004م(1)، وهو أول بنك في أوروبا يقدم خدمات مالية إسلامية. (2)

أما فرنسا فقد أصدرت في أبريل من العام 2011م أول صكوك تتماشى مع الشريعة الإسلامية في السوق المالية الوطنية، ثم دَشَّنَتْ مجموعة البنك الشعبي وبنك فرنسا نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية، وعملت على جذب رؤوس الأموال الإسلامية، كما دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضمِّ النظام المصرفي الإسلامي للنظام المالي الرسمي. (3)

أما إيطاليا فقد أقرَّت مع العام 2008م افتتاح أول بنك إسلامي على أراضيها، وكذلك إسبانيا التي أسَّست أول مركز لأبحاث الاقتصاد والمالية الإسلامية في العام 2013م.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أصدرت بعض المصارف منتجات مالية تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، وحقَّقَت نجاحاً لافتاً، والحال مثله في اليابان التي أصدرت سندات متوافقة مع الشريعة عبر "بنك اليابان للتعاون الدولي".

1. About us, Alrayan Bank, available at: goo.gl/6bWrh2
2. فؤاد بن علي، "البنوك الإسلامية في أوروبا: الواقع والآفاق"، مجلة الاقتصاد الإسلامية العالمية، نسخة إلكترونية، 2013م، تاريخ الزيارة: 20 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: cutt.us/TMuuD
3. "أوروبا.. حضور كبير للتمويل الإسلامي والدراسات المتخصصة فيه"، صحيفة الاقتصادية، 2010م، تاريخ الزيارة: 26 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Fn6gM4.

هناك جانبٌ آخر تتمثَّل فيه ريادة العمل المصرفي الإسلامي عالميّاً بوضوح، وهو الانتشار السريع لهذا المجال داخل المؤسَّسات الأكاديمية الغربية، التي باتت تنظر إليه باعتباره "اقتصاد المستقبل"، وتأتي بريطانيا أيضاً في المقدمة؛ إذ تستحوذ على نسبة 28 % من إجمالي نِسَب تدريس النُّظُم المالية الإسلامية حول العالم وتُسَخِّر لذلك أكثر من 55 جامعة ومعهداً(1).

تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بعد بريطانيا بنسبة 5 %، وأكثر من 15 جامعة ومعهداً وبعدها إيطاليا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا بنسبة 1 % لكل منها، كذلك قطعت الجامعات الأمريكية أشواطاً بعيدة في تدريس قضايا الاقتصاد الإسلامي وأنشطة الصيرفة الإسلامية، مثل: جامعتا هارفارد وبنسلفانيا(2).

وختاماً؛ فقد خَلُصَ هذا الفصل إلى أنَّ الاقتصاد الإسلامي يُولي أهميةً بالغة للتمويل والاستثمار اتساقاً مع منظومته العقدية والقيمية المنضبطة بمبادئ وكُلّيات الشرع الحنيف، وفي هذا الإطار تُعتَبر القروض، حال انضباطها بالضوابط الشرعية، مُكَوِّناً اقتصادياً تمويلياً يحقِّق المقاصد والغايات السامية للشريعة الإسلامية.
بَيْدَ أنَّ القروض من المنظور الاقتصادي القِيَمِيّ الإسلامي ذات فلسفة خاصة، تختلف اختلافاً جذرياً عن المنظور النفعي للاقتصاد التقليدي، فهي عملٌ صالحٌ لا سلوك تجاري، وهو ما جعَل التمويل الإسلامي المعاصر صناعةً واعِدَةً تشهد نمواً بات هو الأسرع في النظام المالي العالمي؛ وفقاً للتقديرات المؤسسية الدولية المرموقة والمُعْتَبَرَة في هذا الإطار.
ولعل الصيغة الأشهر، للتمويل الإسلامي المعاصر، هي الصكوك الإسلامية، التي تناول الفصل فلسفتها وصِيَغَها، وتناول دورها المتنامي في تحريك الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار، بصيغته الإنتاجية، ومن ثَمَّ قدرتها الكبيرة على تحقيق التوازن المالي

1. فؤاد بنعلي، "البنوك الإسلامية في أوروبا، الواقع والآفاق"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، د. ت، تاريخ الزيارة: 22 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/AAJ2pN
2. فؤاد بنعلي، "البنوك الإسلامية في أوروبا، الواقع والآفاق"، المرجع السابق.

لما تستند إليه من أصول تندرج في الاقتصاد الحقيقي.

فالتمويل الإسلامي، بكافة صِيَغِه المعاصرة، ومنها الصكوك، باتت تحتل مكانة متميزةً في الاقتصاد الدولي المعاصر، لا سيما مع ابتعادها عن صِيَغ القروض الدولية المعاصرة، التي ترفضها النظرية الاقتصادية الإسـلامية بشـكل قاطع؛ لاعتبارات قيمية عقدية وأخرى تطبيقية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية في إطار السياسة الشرعية الكلية للأُمَّة الإسلامية كأُمَّةٍ عقيدة وحضارة.

الفصل التاسع

نحو قروض دولية تنموية آمنة
رؤية إسلامية تأسيسية

- تمهيد
- **المبحث الأول: استراتيجيات إسلامية بديلة عن القروض الدولية المعاصرة**
  - المطلب الأول: مقترحات لبدائل وحلول
    - تفعيل أنظمة القرض الحَسَن طويلة الأجل
    - توظيف المعونات الخارجية في الإنتاج والتنمية
    - إنشاء مشروع البورصة العربية الموحدة
    - ضبط وتخفيض الجمارك بين الدول الإسلامية
    - تعزيز صور التبادل التجاري بين الدول الإسلامية
    - التكامل بين الدول العربية والإسلامية في المجال الاقتصادي...
    - السعي نحو جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية إلى البلاد العربية
    - تبنّي الدول العربية والإسلامية المزدهرة اقتصادياً لصِيَغ التمويل الإسلامي
    - تقوية أدوار المنظمات الوسيطة (منظمة العالم الإسلامي، جامعة الدول....)
    - تفعيل السوق العربية والإسلامية المشتركة
    - إنشاء منظمة تضم الدول العربية والإسلامية المَدِينَة
    - دعم الدور التمويلي التنموي لصندوق النقد العربي
    - تفعيل دور القطاع الخاص في التمويل التنموي العربي الإسلامي
  - المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي.. حلول وبدائل لتنمية مستدامة

- **المبحث الثاني: آليات تطبيقية معاصرة للتمويل الإسلامي**
  - المطلب الأول: التمويل الدولي بطرق الاستصناع والإجارة وغيرها
  - المطلب الثاني: الزكاة كمدخل تمويلي لمشروعات التنمية المستدامة
  - المطلب الثالث: الضرائب وتمويل مشروعات التنمية

◄ **المبحث الثالث: البنك الإسلامي للتنمية**

- المطلب الأول: البنك الإسلامي للتنمية.. مدخل تعريف إجرائي
- المطلب الثاني: خبرة التمويل التنموي بالبنك الإسلامي
  - دعم التنمية في دول الثورات العربية
  - استراتيجية الاستثمار في الصكوك الإسلامية
  - 10 ملايين دولار لتمويل مشاريع مكافحة الفقر في دولة "توغو"
  - تعزيز قدرات لبنان في القطاع الصحي
  - دعم شراكة القطاعين العام والخاص في البنية التحتية
  - إدارة تمويل "صندوق الأقصى" في فلسطين
  - مبادرة صندوق مكافحة العمى في إفريقيا
  - دعم مشاريع الطاقة المتجددة في إفريقيا
  - مشروع الربط الكهربائي بين دول وسط وجنوب آسيا
  - برنامج المنح الدراسيّة للمتفوقين في التقنية العالية
  - تدشين صندوق للتكنولوجيا والابتكار بقيمة 500 مليون دولار
  - إطلاق برنامج "الشباب المهني 2017 - 2018"
  - مبادرة "كومسيك" لذكاء الأعمال
- المطلب الثالث: البنك الإسلامي للتنمية تجربة مصرفية إسلامية
  - البنك الإسلامي للتنمية.. تقييم شرعي

الفصل التاسع
نحو قروض دولية تنموية آمنة
رؤية إسلامية تأسيسية

تمهيد

تعتمد المصارف التقليدية على تمويل النشاط الاقتصادي من خلال صيغة القرض القائمة على سعر الفائدة، فهي تقترض بسعر فائدة مُتَدَنٍّ، وتُقْرِضُ المتعاملين والجمهور بسعر فائدة أعلى، وتمارس هذه العملية دون تحمُّل أية مخاطر، أياً كان أثر هذا التمويل على النشاط الاقتصادي؛ حيث تقع المخاطرة على الطرف المقترض أو المستثمر فحسب، ولا يتحمل المصرف التقليدي المُقْرِضُ أيّ مسؤولية؛ لوجوده خارج دائرة مخاطر النشاط الاستثماري.

في حين تعتمد المصارف الإسلامية على عقود التجارة والمشاركة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتُطَبِّق قاعدة "الغُرْم بالغُنْم" في عقود المشاركة، فإذا حقَّقت هذه المشاركة ربحاً فإنها تربح، وذلك على حسب الاتفاق بين الأطراف المُشَارِكَةِ على رأي الحنفية والحنابلة، أو على حسب نسبة مساهمة كل شريك في رأس مال الشركة على رأي المالكية والشافعية. وإذا حقَّقت خسارة، فإنها تتحمل جزءاً منها، وذلك على حسب مساهمة الشركاء في رأس المال بالاتفاق. وبالتالي فالمصرف الإسلامي في عقود المشاركة(1) مع القطاعات الاقتصادية المختلفة

---

1. عقود المشاركة هي نوع من العقود المعتمَدة في التعاملات المالية الإسلامية، وتُستخدم حالياً في تعاملات المصارف الإسلامية، فيه يشترك الأطراف في المال والجهد أو في أحدهما، وتكون ملكية النشاط التجاري مشتركة بينهم، كما يشتركون أيضاً في الربح والخسارة. وتعتبر المشاركة من أهم صِيَغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي تلائم طبيعة المصارف الإسلامية وفئة كبيرة من المتعاملين معها، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتُعَدُّ صيغة المشاركة من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد المتبع في المصارف التقليدية. (للمزيد ينظر: عقود المشاركة، موقع الجزيرة نت، 27 ديسمبر 2009م، تاريخ الزيارة 21 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/utbVw)

يدخل دائرة المخاطر الناتجة عن عملية الاســـتثمار، ويتحمل حصته من الخســـارة في حال وقوعها؛ الأمر الذي يؤدي إلى توزيع المخاطر الاســـتثمارية على المشاركين فيها، وَيُسْـــهِمُ في تفتيتها، حتى لا يتحملها طرف واحد، وذلك على خلاف المقترض مـــن المصارف التقليدية، والذي يتحمل المخاطـــر المصرفية في حال وقوعها وحده، وهذه نقطة تســـجل لصالح تغليب التمويل المصرفي الإسلامي على التمويل المصرفي التقليدي.(1)

أهمية التمويل الإسلامي لا تقتصر على التمويل فقط بصفته نابعاً من المبادئ السمحة للإســـلام لتلبية الحاجات المادية فحســـب، بل إنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادراً على تلبية الحاجات المادية، فإنه، وبمصادره المختلفة، يُرَبيِّ في الفرد المسلم صفات الأمانة والثقة بالنفس، والإخلاص، والإتقان في العمل، وَيُـــرَبيِّ فيه صفة الرقابة الذاتية، والخوف من الله -عز وجل - أولاً وأخيراً.
كما أنه الأســـلوب المثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع؛ فهو يُرَكِّزُ على الفرد من منظور مصلحة المجتمع؛ حيث إنه يُنَمِّي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدِينِهِ ووطنه ومجتمعه، وبالتالي فإن التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجِّه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المجتمع.(2)

1. حسن محمد الرفاعي، "بدائل معدل الفائدة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية (الأســس النظرية وتطبيقها في المصارف الإســلامية)"، بحث مقدم إلى: مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 15 - 16 ديسمبر 2010م.
2. المرجع السابق.

المبحث الأول

استراتيجيات إسلامية بديلة عن القروض الدولية المعاصرة

تمهيد

يمكن القول إن اضطلاع المصارف الإسـلامية باستراتيجيات تمويلية تختلف في جوهرها عن المصارف التقليدية بات ضرورة مُلِحَّة؛ لإيجاد بدائل تمويلية منضبطة بالشرع ومتَّسِقَة مع استحقاقات الواقع الاقتصادي المعاصر، ومن ثَمَّ فإنها، باتت مُطالَبَة بتوجيه جهودها وطاقاتها لزيادة كفاءتها وخبرتها الفنية والاستشارية؛ لتعظيم قدرتها على تلبية مطالب السوق التمويلية، من جهة، واستثمار أموال المودعين بأفضل الأساليب المشروعة، من جهة أخرى.

المطلب الأول

مقترحات لبدائل وحلول

في هذا المطلب من الدراسة نستعرض بعض الاستراتيجيات البديلة المقترحة للقروض الدولية التقليدية، والتي من أبرزها:

- **تفعيل أنظمة القرض الحَسَن طويلة الأجل**

وفقاً لما سَلَفَ بيانه، تقوم فلسفة القَرْض من المنظور الإسلامي، على تقديم قرضٍ حَسَن بلا فائدة، بخلاف ما هو عليه الحال في المصارف التقليدية، وفي هذا الإطار ثمة اقتراح بإنشاء صندوق للقروض الحسنة داخل المصارف الإسلامية، يقوم بتقديم القروض الحسنة للمحتاجين، وخاصةً روّاد الأعمال الراغبين بالعمل في المشاريع الصغيرة، وبدون ضمانات مالية (لصغار المستفيدين)؛ حرصاً على كفالة الحدِّ الأدنى لكل إنسان في المجتمع.

ويعتمد هذا الاقتراح على توفُّر عدة عناصر؛ تتمثل في وجود مشاركين بقرضٍ حَسَن تحت الطلب، وكفلاء بقروض متوسطة الأجل، سنة فأكثر، وكفلاء بالتبرع، وإدارة للصندوق.

ووفقاً للمقترح، لا تستخدم قروض كفلاء الصندوق لتقديم التمويل؛ بل تستخدم حصراً لضمان السيولة الفورية للمشاركين، وهذا ما يُشَجِّع كثيراً من المهتمين على المشاركة، كما يمكن أن يقوم كفلاء بالتبرع بمبالغ محدودة كلما وقَع الصندوق في خسارة.(1)

1. كمال توفيق خطاب، اقتراح لإحياء القروض الحسنة، موهوبون، د. ت، تاريخ الزيارة: 18 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zirVU1

ويمكن تمويل صندوق القرض الحَسَـــن في المصارف الإسلامية؛ من خلال عدة مصادر، أبرزها؛ أمـــوال المصرف الخاصة، والأموال المُودَعَة لدى المصرف على سبيل القرض، حسابات الائتمان، والأموال المودعة من قِبَل المهتمين في صندوق القرض الحسن التي يفوِّضُون المصرف بإقراضها للجمهور قرضاً حسناً.(1)
تطبيقياً، وخلال حقبة ما بعد ثورة يناير 2011م في مصر، اقترح البعض مبادرة القرض الْحَسَن كوسيلة شرعية لإخراج الدولة من أزمتها الاقتصادية التي ألجأتها إلى طَرْقِ أبـــواب الاقتراض من صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسســـات التمويلية الدولية.
واستندت هذه المبادرة إلى فكرة مفادها قيام الحكومة بالإعلان عن حاجتها إلى قرض حَسَن من المواطنين والهيئات الوطنية، مع طرح نموذج لعقد قرض حسن يتضمـــن بيانات المُقْرِض؛ فرداً كان أو هيئة، والمبلغ المراد إقراضه للدولة وكذلك نوع العملة وتاريخ استرداد القرض، وغيرها من الأمور الإجرائية.
وبناءً عليه، تقوم الحكومة بفتح حساب بنكي، برقم موحَّد، يشمل جميع المصارف الوطنية، يقوم الراغبون في مســـاعدة الدولة بتحويـــل أموالهم عليه، على أن تتعامل الحكومة مع هذه الأموال باعتبارها قرضاً حسناً تقوم بتسديده للمواطنين والجهات المُقْرِضَة حال اســـتحقاقه، وتســـتخدم هذه الأموال في شتى المجالات التنموية؛ الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من مجالات الإنفاق المالية التي تعجز الدولة عن توفير موارد لها، ما يؤدي في الأخير إلى حلحلة الإشـــكاليات المالية للحكومة من دون تحميـــل ميزانية الدولة أعباء الفوائد ومشروطيات القروض الدولية(2).

1. ســيف هشــام صباح الفخري، "صيغ التمويل الإســلامي"، شبكة الألوكة الإســلامية، 19 أبريل 2014م، تاريخ الزيارة: 18 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/7ZSQDP
2. عبد الفتاح صلاح، مبادرة القرض الحسن لتنمية مصر"، موقع طريق الإسلام، 4 أكتوبر 2012م، تاريخ الزيارة: 20 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/j8Z2xL

وفي عالم اليوم حيث ثقافة المنفعة المتبادلة هي السائدة يبقى السؤال: هل يمكن لثقافة القرض الحسن أن تنتشر؟ وهل يمكن أن نجد مَن يقدِّم ماله للدولة قرضاً بلا فائدة؟ وهل يَقْبَلُ الأفراد مَنْحَ أو إعارة أموالهم للأفراد أو المؤسسات؟ خصوصاً في ظل الانتشار الكبير للبنوك التقليدية التي تُغْرِي الجمهور بمختلف العروض بِقَصْد جَذْب أموالهم لإيداعها والاستثمار فيها مِن لَدُن تلك البنوك، عوضاً عن أن بعض البنوك تمنح عروضاً زهيدة كفائدة.

تبقى الإجابة على هذا السؤال بحاجة إلى استراتيجية وطنية بهدف خلق ثقافة شعبية ترفع من إيمان المواطنين بضرورة تكاتفهم وتعاضدهم بحيث يصبحون كالجسد الواحد -كما جاء في الحديث الشريف(1) - تجاه وطنهم ومجتمعهم.

محور عمل هذه الاستراتيجية: تكثيف الجهود لحثِّ المواطنين على المساهمة في بذل بعض من أموالهم في القرض الحَسَن، مع الإشارة إلى حالات عملية ناجحة يشعر المواطنون فيها بأثر ذلك، مثل افتتاح المصانع التي تستقطب الأيدي العاملة الوطنية، وتُغْنِي الدولة عن استيراد المنتج الخارجي.

هذه وغيرها بحاجة إلى خبراء في الاقتصاد والتمويل والعلاقات العامة للعمل سويّاً بهدف توعية الجمهور لأهمية وضرورة ذلك، مع العمل على قَدَمٍ وساقٍ في إظهار المخرجات الناجحة لطمأنة الجمهور والمودعين على سلامة أموالهم.

لكنَّ هذا البديل، مع وجاهته النظرية وإمكانيته التطبيقية، يبدو بعيد المنال، لا سيما مع الإشكالات السياسية التي تعيشها غالبية الدول العربية والإسلامية المعنية؛ حيث تعاني هذه الدول من غياب الديمقراطية، وتفتقر إلى مناخ الشفافية والنزاهة، وتكثر فيها ممارسات الفساد، وتُغَلِّفُهَا السياقات الاستبدادية التي تجعل من إمكانية التوافق بين الحكومات والشعوب معضلة حقيقية، في ظل

1. عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى» أخرجه أحمد في مسنده (4/270، رقم 18404)، ومسلم في صحيحه (4/1999، رقم 2586).

استمرار مفردات هذا الواقع القمعي الاستبدادي الذي يجعل الكثيرين ينظرون بعين الريبة لكل ما هو منسوب للدولة ومؤسساتها الرسمية.

وفي هذا الإطار، فإنــه يمكن للدولة، في حال كونها محلاً للثقة، داخلياً وخارجياً، أن تســتفيد من تطبيقات القرض الحَسَــن طويل الأجل، كحلول ناجزة لمعضلاتها التنموية، بشكل فعَّال، فعلى الصعيد الداخلي، فإنه يمكن للدولة أن تستفيد من الثقة الشعبية التي تتمتع بها، لكونها تستند إلى مؤسسات ديمقراطية رشيدة ذات مشروع استراتيجي طَمُوح للارتقاء بالدولة والمجتمع، في تأسيس صندوق مستقل للقروض الحَسَــنة، يترأسه ويُشْرِف عليه أشخاصٌ أو مؤسسات ذات حيثية موثوق بها، تقوم من خلاله بجمع الفوائض المالية للمؤسسات والأشخاص، على حَدٍّ سواء، من خلال برنامج وطني ترويجي دعائي، للمساهمة في التنمية المستدامة التي تعود فوائدها على الجميع، لمدة زمنية معينة يقوم بعدها الصندوق بإرجاع تلك الأموال، كلياً أو على فترات محددة، لأصحابها، بنظام القرض الحسن، أي من غير أية فوائد أو أرباح.

وعلى الصعيد الخارجي، يمكن للدول العربية والإسلامية المقتدرة مادياً أن تساعد في تنمية شقيقاتها الأقل ثروة والأكثر حاجة، من خلال تطبيقات القرض الحَسَن طويل الأجل، وقد تلقَّت مصر، على ســبيل المثال، العديد من الودائع النقدية من دول خليجية، لدعم احتياطاتها من العملات الأجنبية، بعد ثورة 25 يناير 2011م. فقــد أودعت دولة قطر نحو 2.5 مليــار دولار لدى البنك المركزي المصري، في عــام 2012م، لدعم الاحتياطي النقدي المصري الذي تراجع بشــدة خلال تلك الفــترة[1]، كما تلقَّى البنك المركزي المصري كذلك حزمة مســاعدات خليجية، في مــارس 2015م، بلغت 3 مليارات دولار (مليــاران من الإمارات ومليار من السعودية، في صورة ودائع بدون فوائد، ولمدة 5 سنوات[2].

1. "مصر ترد وديعة قطرية بمليار دولار"، رويترز، 4 نوفمبر 2013، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YxjGUG
2. "بنــك أوف أمــيركا: 3 مليارات دولار من ودائع الخليج في المركــزي المصري بدون فوائد"، مصر العربية، 19 مارس 2015، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ggfY88

- **توظيف المعونات الخارجية في الإنتاج والتنمية**

لا شك أن المساعدات والمعونات الخارجية لها دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي؛ مـــن خلال برامج دعم البنية التحتية، والقطاعات الإنتاجية، والتعليم، والصحة، وتوفير الغذاء، وغيرها من القطاعات الحيوية في الدول والمجتمعات الإسلامية. وعلى الرغم من أهمية ذلك إلا أنَّ التجارب أثبتت أن العلاقة بين المســـاعدات الخارجية والنمو الاقتصادي تبدو ســـلبية في مجملها، نظراً للفســـاد، وانعدام الشفافية في توزيع وتخصيص تلك المساعدات، كما أن الجهات المانحة ما زالت تربط بين مصالحها السياسية والاستراتيجية والثقافية والأيديولوجية وقرار مَنْح المســـاعدات للدول المُسْتَقْبِلَةِ، ومِن ثَمَّ، فغالباً ما تَعمل مصالح الدول المانحة ضد الأهداف التنموية المرجوة من هذه المساعدات والمِنَح التنموية.

وعليه لا بد من تفعيل دور المســـاعدات الاقتصادية والتنموية في الدول العربية والإسلامية، وتوظيفها بشكل أفضل؛ بما يضمن إطلاق عملية تراكم حقيقية لرأس المال، وتحقيق النمو الاقتصادي، وزيـــادة دخل الأفراد والأُسَر والمجتمعات في تلك الدول.

وفي هذا الإطار يمكن أن يتم ذلك من خلال منهج تنموي يتضمن ثلاث قنوات رئيسة، تتمثل في؛ تخصيص جزءٍ من المساعدات ليذهب لتغطية التكلفة المعيشية للأُسَر الفقيرة في حالات الطوارئ مثل المعونات الغذائية، وجعل النصيب الأكبر مـــن تلك المســـاعدات مخصَّصاً لتمويل عجز الموازنات للـــدول المتلقية لتمويل الاستثمارات العامة، مع توجيه بعض برامج المساعدات تجاه الشركات الخاصة؛ من خلال برامج التمويل والتحسينات الزراعية.(1)

1. إسراء محمد علي هوى وآخرون، "الأثر المباشر للمســـاعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوســـطة الدخل خلال الفترة 2007 - 2015"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، 11 يونيو 2017م، تاريخ الزيارة: 18 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/B8PrhU

بَيْدَ أنه لتحقيق ذلك الهدف لا بد من توافر العديد من الشروط اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى من المعونات والقروض الدولية، أهمها؛ مكافحة الفساد المتفشِّي في مختلف المؤسسات، وخصوصاً تلك الجهات ذات الصلة والعلاقة المباشرة مع مؤسسات الإقراض الدولية.

هذا بالتوازي مع القيام بعمليات الإصلاح الاقتصادي لتحسين العلاقة بين الالتزامات الخارجية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية باتجاه تخفيض الأعباء الملقاة على كاهل الاقتصاد المتلقِّي للمِنَح والمعونات وتجنُّب وقوعه في أزمات مالية، إضافةً إلى اعتماد نَهْج أكثر شمولاً ومشاركةً في عملية صُنْع القرار، وتطوير المؤسسات المحلية من خلال مبادرات حقيقية في مجالات التعليم والبحث العلمي والاقتصاد؛ لِخَلْقِ موارد أكثر مما تقدِّمه المعونات الخارجية.

ويبقى هذا البديل، في الأخير، مجسِّداً لمعضلة القروض والمعونات التمويلية الدولية، والتي تقوم في جوهرها على ثنائية التابع والمتبوع، التبعية والهيمنة، فالمَلِيءُ المُقْرِضُ لا يَمْنَح هِبَةً أو كرامةً، ولكنه يفعل ذلك في سياق أجندة مصلحية نفعية للتوغُّل في الدول المُقْتَرِضَة أو الممنوحة، للتحكُّم في قرارها الاستراتيجي بشكلٍ أو بآخر، هذا إضافة إلى حالة الفساد المستشري التي تَضْرِب الكثير من المنظومات الحاكمة في الدول المدينة أو المقترضة، وهي الحالة التي تحتاج إلى ثورة تطهير شاملة، ربما ليس بوُسْعِ الشعوب القيام بها بشكل ناجع، ولعل خبرة الربيع العربي الآفل خيرُ دليل على ذلك.

- **إنشاء مشروع البورصة العربية الموحدة**

تفتقر الدول العربية إلى حوافز اقتصادية قوية لتنشيط الأسواق والمناخ الاقتصادي والاستثماري فيها، وتوفير مزيد من الفرص الاستثمارية وفرص العمل لزيادة الإنتاج، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال اضطلاع الدول العربية ذات الفوائض المالية بمساعدة الدول الأخرى التي لديها عجز، عبر آلية البورصة العربية الموحدة.

في هذا السياق، كثيراً ما تُوصِي الفعاليات الاقتصادية العربية بضرورة تدشين اتحاد عربي يضم جميع العاملين والمتعاملين مع هيئات أسواق المال والبورصات

العربيـــة؛ للتخلص من الارتهان للبورصات العالمية من جهة، ومكافحة الفســـاد المالي المتحقّق في تلك الدول منفردةً من جهة أخرى.

بَيْدَ أنَّ إنشـــاء البورصة العربية الموحَّدة يبدو كحلم بعيد المنال يُضاف إلى أحلام أخرى مؤجَّلة أبرزها؛ الســـوق العربية المشتركة(1)، لا سيما مع تصارُع الأحداث السياسية والاضطرابات الحاصلة في المنطقة منذ سنوات.

ومع هذا تبقى البورصة العربية الموحَّدة خطوةً مهمة ضرورية على طريق التكامل الاقتصادي والمالي بين الدول العربية، والإسهام في تنمية الاستثمار المشترك في مجال الأســـهم والأوراق المالية، وزيادة المعروض من الأسهم المتميزة، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، ومساعدة المستثمرين في البورصة على اتخاذ قرارات البيع والشراء للأسهم والسندات، وتحوّلها بين البورصات العربية، وبعضها البعض، للحصول على فروق الأسعار وتحقيق قدر أكبر من الأرباح.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة لضرورة إنشـــاء بورصة عربية موحدة إلا أن بعض المتخصصين يرون أن الوقت الحالي لا يسمح بإنشاء تلك البورصة؛ نظراً لعدم جدواها في ظـــل الظروف الراهنة؛ حيث تعاني المنطقة من مشـــكلات وتحديات اقتصادية، إقليمية وعالمية، تتأثر بها كافة الدول العربية, ومِن ثَمَّ فلا بد من العمل أولاً على دعم الموقف الاقتصادي العربي، حتى يتسنَّى لنا الوقوف على أرض صلبة مع ثبات معدلات نمو الناتج المحلي، ومن ثَمَّ نبدأ في التفكير في إنشاء بورصة عربية موحدة.(2)

1. الســـوق العربية المُشـــتركة عبارة عن: مجموعة من اتفاقيات التعاون في المجال الاقتصادي بين الدول العربية وحدوث شراكة مع مختلف التكتلات الاقتصادية، فضلاً عن إقامة أســـواق مُشـــتركة وأماكن مُخصَّصة للتجارة الحُرَّة بين البلدان العربية. وقد ظهرت الســـوق العربية المُشـــتركة بعد ظهور عدد من التكتلات الخاصة بوحدة العـــرب؛ أهمهـــا جامعة الدول العربية في العام 1944م، ثم تكـــوّن بعد ذلك المجلس الاقتصادي العربي والذي تم إنشاؤه بناءً على معاهدة الدفاع المُشترك والتعاون الاقتصادي عام 1950م، وكانت أهم بنود هذه الاتفاقية تســـهيل حريـــة انتقال الأفـــراد، وكذلك رؤوس الأموال وســـهولة نقل البضائع، وكذلك حرية مزاولة الأنشـــطة الاقتصادية في الدول العربية وحرية النقل. (للمزيد ينظر: مفهوم الســـوق العربية المُشـــتركة، موقع الموســـوعة السياسية، د. ت، تاريخ الزيارة 21 يوليو 2018، النص متاح على الرابط التالي : goo.gl/uJSJQa)
2. "البورصة العربية الموحدة حلم يضاف إلى الســـوق المشـــتركة"، صحيفة الاقتصادية، د. ت، تاريخ الزيارة: 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5HVWDH

وإذا كانت الظروف غير مهيَّأة لبورصة عربية موحدة لأسباب متعددة، فما المانع من قيام بورصة إسلامية موحدة تضم مجموعة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسـلامي، وليس بالضرورة أن تشارك بها جميع الدول، بل يبقى الخيار متروكاً لقرار الدول منفردةً؟

ولنا أن نتخيل بورصة يشـارك بها كلٌّ من تركيا، ماليزيا، باكسـتان، السعودية، والدول ذات الثقل الاقتصادي في المنطقة، بلا شـك سيكون لذلك أثر اقتصادي واجتماعي كبير، فضلاً عن الآثار السياسية.

بَيْدَ أنه وفي ظل معضلة غياب الإرادة السياسية لأيِّ عمل عربي إسلامي مشترك، من جهة، وحرص القوى الغربية المهيمنة على القرار السـياسي في دولنا العربية والإسلامية على إبطال أيِّ توجُّه عروبي إسلامي نهضوي تنموي من جهة أخرى، فإنَّ إنشـاء البورصة الموحَّدة مع وجاهتـه الاقتصادية إلا أنه يفتقر إلى الإطار السياسي التطبيقي الدافع، ما يجعل من حلحلة المشكل السياسي، نقطة الانطلاق الرئيسـة التي يجب البدء بها للقيام بأيِّ مشـاريع استراتيجية عربية إسلامية مشتركة.

- **ضبط وتخفيض الجمارك بين الدول الإسلامية**

تتوقـف علاقات التكامـل بين الدول والتكتـلات الاقتصادية على العديد من الاشـتراطات أبرزها؛ إزالة الحواجز أمام التبادلات التجارية، وانتقال عناصر الإنتاج فيما بينها، بما في ذلك الأيدي العاملة، ورؤوس الأموال.(1)

ويتم ذلك مـن خلال الاتحاد الجمركي؛ الذي يُنْظَر إليه باعتباره اتفاقية دولية تُلْغَى بموجبها الرسوم الجمركية على التبادلات التجارية بين دول الاتفاق، ومن

1. شذى خليل، "التكامل الاقتصادي العربي، طريق الوصول للاكتفاء الذاتي"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 14 نوفمبر 2017، تاريخ الزيارة: 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/iuCcnj

ثَمَّ تضطلع الدول الموقِّعَة عـــلى الاتفاق بتحرير التجارة فيما بينها، وإزالة كافة القيـــود الجمركية على المبادلات التجارية، مع تطبيق تَعْرِفَة جمركية موحَّدة على البضائع المستقبَلَة من الدول الأخرى.

ويحقق الاتحاد الجمركي للدول الأعضاء فيه العديد من المزايا، أبرزها؛ توســـيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع ومنتجات الدول الأعضاء في الاتحاد، وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد؛ بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السِّـــلَع التي تتمتَّع بميزةٍ نسبيةٍ في إنتاجها.

ومن أشـــهر التجارب في هذا الإطار، على الصعيد العربي والإســـلامي، تجربة مجلـــس التعاون الخليجـــي، لعام 2003م؛ من خلال إنشـــاء الاتحاد الجمركي الخليجي(1)، بما يعني أن خضوع أيّ منتج لرســـوم جمركية في دولةٍ من الدول الخليجية الســـت يمنحه تلقائياً حرية الانتقال بين بقية الدول، من دون خضوع لأية رسوم جمركية أخرى.

وللتَّعْرِفَة الجمركية الموحَّدة، وفقـــاً للخبرة الخليجية، عدة فوائد أهمها؛ تقليص الحواجز التجارية، وتمكين المواطنين من الوصول إلى أفضل المنتجات وبأفضل الأســـعار، مع تحقيق تساوي فرص المنافسة السوقية بين المنتجات المتناظرة، في ظل تخفيض التكاليف الإدارية والقانونية المصاحِبَة لعمليات التصدير، بما يُنَشِّطُ التجارة البينية بين دول الاتحاد الجمركي.

1. الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي هو أحد وسائل توحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية في دول المجلس، يهدف إلى إيجاد نظام موحد للجمارك لدول مجلس التعاون، وتوحيد الإجراءات الجمركية في جميع إدارات الجمارك بدول المجلس. بدأ العمل لإنشـــائه منذ عام 1992م، وتم إقرار النظام الموحد للجمارك بدول المجلس في الدورة العشرين للمجلس الأعلى التي عقدت بالرياض خلال الفترة من 27 – 29 نوفمبر 1999م، على أن يطبق بشـــكل استرشـــادي لمدة عام من تاريخ إقراره من المجلس الأعلى، وأن تتم مراجعته وفـــق ما يـــرد للأمانـــة العامة من ملاحظات حوله من الدول الأعضاء تمهيداً للعمل به بشكل إلزامي في جميع إدارات الجمارك في الدول الأعضاء في نهاية عام 2000م. (الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون إجراءات وخطوات تطبيـــق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، الهيئـــة الاتحادية للجمارك، دولة الإمارات العربية المتحدة، د. ت، تاريخ الزيارة 7 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/GAURtr)

كـــما يعمل الاتحاد الجمركي كذلك على رَفْع الكفاءة الإنتاجية، وتخفيض تكاليف الإنتاج، مع تحقيق الاســـتخدام الأمثل للموارد الإنتاجيـــة المتاحة، ومِن ثَمَّ فتح مجالات الاستثمارات بين دول الاتحاد بشكل أكبر، مع تحسين الشروط التفاوضية لمنتجات دول الاتحاد مع الدول والتكتلات الاقتصادية الخارجية.

وفي ســـياق متصل، كانت لجنة محافظي مؤسســـات النقد والمصارف المركزية في دول مجلـــس التعاون الخليجي، قد وافقت في مارس من العام 2017م، على التفاصيل الفنية النهائية لتدشين نظام خليجي للمدفوعات المتبادلة؛ من خلال تأسيس شركة تضطلع ببناء نظامٍ من شأنه أن يربط بين كافة أنظمة المدفوعات بدول المجلس، على أن تكون العاصمة السعودية مقرّاً لها. (1)

ومن خلال هذه الشركة، التي ســـتكون مؤسسة تجارية مملوكة لمؤسسات النقد والمصارف المركزية الخليجية، سيتم تأسيس نظام لتسوية المدفوعات المتبادلة بين دول الخليج العربية الســـت؛ حيث يعمل تأسيس مثل هذا الكيان على بناء نظام فاعل لتنقل الأموال بين دول الخليج، عبر المصارف المركزية ومؤسســـات النقد الخليجية بما يضمن اختصار الوقت، وتقليل التكلفة، والتغلُّب على كافة المعوِّقات الخاصة بعمليات نقل الأموال التقليدية (2).

وكما هو حال مقترح البورصة العربية المشـــتركة، فإن بناء إطار جمركي عربي إســـلامي مشترك شامل، يحتاج رؤية وحدوية تتطلب إرادة سياسية لكافة الدول العربية والإسلامية، تبتعد عن جدليات الخلافات بين الحكومات القائمة، وتبتعد عن سياقات التبعية التي تُعَرْقِل كافة الاستراتيجيات الوحدوية في المنطقة.

1. تأسيس شركة لربط أنظمة المدفوعات الخليجية مقرها الرياض، موقع صحيفة الجزيرة نقلاً عن وكالة الأنباء البحرينية بنا، منشور في 24 مارس 2017م، زيارة في 21 يوليو 2017، النص متاح على هذا الرابط https://goo.gl/UDqNaS
2. عدنان أحمد يوسف، "حول ربط أنظمة المدفوعات الخليجية"، صحيفة الحياة اللندنية، 27 أبريل 2017م، تاريخ الزيارة 17 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/u58Txa

- **تعزيز صور التبادل التجاري بين الدول الإسلامية**

رغم تعدُّد عوامل نجاح الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وبخاصة في إفريقيا، التي تتمثل في الكثافة السكانية العالية، ومعدلات النمو المرتفعة، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الهائلة، إلا أنه لا تزال هناك الكثير من الفُرَص الاقتصادية المُهْدَرَة وغير المستغلَّة بالشكل الأمثل الذي يُعزِّز من نموِّ البلدان الإسلامية.

وتتصدر 4 دول إسلامية؛ هي السعودية وماليزيا والإمارات والبحرين، المؤشِّر العالمي للاقتصاد الإسلامي، الذي يشمل 73 دولة، والذي يَقِيس تكامل منظومة الاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسة، هي الصيرفة الإسلامية، والمنتجات الحلال، والسياحة العائلية، والمحتوى الرقمي، والمعرفة والبحوث، والفنون الإسلامية، ومعايير الجودة الإسلامية.(1)

هذه الحقائق السابقة، تمثل فرصاً حقيقيةً لتعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان العالم الإسلامي، لكن لابد من معالجة تدنِّي حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية؛ من خلال خلق قنوات تواصل بين رجال الأعمال على مستوى العالم الإسلامي لتبادل المعلومات حول الفُرَص المتاحة للمستثمرين؛ بهدف إيجاد اقتصاد قوي يعتمد على تطورات الأسواق والتكامل الفعلي بين دول العالم الإسلامي.(2)

ويحقِّق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية العديد من المزايا، أهمها؛ إقامة المشروعات الإنتاجية الضخمة على أساس التخصص والمزايا النسبية، ما يؤدِّي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف، وهذا يُحقِّق مصلحة المُنْتِج والمستهلك، واتّساع السوق وإقامة مشروعات إنتاجية كبيرة: مما يؤدِّي إلى حدوث وفورات في الإنتاج، وزيادة في المنافسة بين المشروعات التي كانت تقوم في أسواق تُواجِه صعوبات كبيرة في تصريف منتجاتها.

1. عرض تقرير مؤشر الاقتصاد الإسلامي في دبي.. فرص النمور كبيرة والدين عامل حاسم بقرار المُسلمين المالي، موقع سي إن إن بالعربية، 28 سبتمبر 2015م، تاريخ الزيارة: 21 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/k6XoSJ
2. أسماء الخولي، "تعزيز التبادل التجاري.. سبيل الاقتصاد الإسلامي لتحقيق نمو قياسي.. معدل نمو الاقتصاد الإسلامي ضعف المعدل العالمي"، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 4 أغسطس 2016، تاريخ الزيارة 16 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/bHLEA6

بالإضافة إلى زيادة إمكانية وحجم الاستثمار في ظلّ التكامل الاقتصادي؛ الأمر الذي يؤدِّي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الدخول، وبالتالي تزايد المدَّخَرات التي تساعد على زيادة الاستثمارات، مع توفير حرية انتقال رأس المال والعمالة من الدول التي تقلُّ فيها الإنتاجية إلى الدول التي ترتفع فيها هذه الإنتاجية، وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمالة في مصلحة الدول المُرْسِلَةِ، والدول المُسْتَقْبِلَةِ، ويؤدّي إلى زيادة الدخل الفردي في الدولتين.

إلى جانب زيادة القدرة التفاوضية للدول الإسلامية في ظلّ التوجه نحو التكامل الاقتصادي على الصعيد الدولي؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين معدل وكفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية، ويضع حداً لتقلُّبات الأسعار الخاصة بصادرات الدول الإسلامية ووارداتها، بَيْدَ أنه تَجْدُر الإشارة هنا إلى أن العامل السياسي والإرادة السياسية هي المعيق الرئيس لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الإسلامي.(1)

وهنا يجب التأكيد على أنَّ القرار الاقتصادي العربي الإسلامي هو قرارٌ سياسي بَحْت، ومِن ثَمَّ فإن الوصول إلى صِيَغ مقبولة بين الجميع لاستراتيجية تجارية عربية إسلامية مشتركة، يحتاج إلى توافق سياسي بين الحكومات المعنية؛ الأمر الذي ربما يجعل مِن المطالبة بتمهيد البنية التحتية للعلاقات العربية الإسلامية خطوةً سابقة لأيّ استراتيجيات تجارية مشتركة بين دولنا العربية والإسلامية.

1. مصطفى العبد الله الكفري، "التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية"، مجلة الحوار المتمدن، عدد 678، 10 ديسمبر 2003، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/tCGWsX

• التكامل بين الدول العربية والإسلامية في المجال الاقتصادي (السودان نموذجاً)

السودان من الدول العربية المؤسِّسة للجامعة العربية، وهي ترتبط مع محيطها العربي والإسلامي بوشائج تاريخية؛ حيث يستند التعاون السوداني العربي - الإسلامي على التشابه التاريخي والثقافي علاوةً على القرب الجغرافي.

ويمكن للتكامل العربي السوداني أن يكون وسيلة إنقاذ ناجعة على صعيد الأمن الغذائي العربي(1)؛ حيث تعاني غالبية الدول العربية من فقر الإنتاج الزراعي وقلة المياه، في حين تمتلك السودان أراضي زراعية واسعة، علاوةً على موارد المياه المتنوعة والثروة الحيوانية الكبيرة، في حين يفتقر إلى الخبرات الزراعية الكافية ورأس المال اللازم لعمليات التنمية الزراعية والإنتاج الحيواني، وهي خبرات متوافرة في بقية الدول العربية ما يجعل من التكامل بين الجانبين مفيداً لكافة الأطراف. (2)

وفي هذا السياق تبرز خبرة التكامل الخليجي السوداني على صعيد الأمن الغذائي؛ حيث فتحت دول الخليج الباب أمام مستثمريها مبكراً لعقد صفقات مع الحكومة السودانية لشراء أكثر من 1.2 مليون فدان من الأراضي الزراعية

---

1. في مجال الإنتاج الحيواني يُنتج السودان 40.3 % من مجمل الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء، وتسعى الدول العربية إلى تفعيل التكامل المشترك بينها في الأمن الغذائي، وذلك من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات المُشتركة، ومن أهم الاتفاقيات التي تم عقدها في مجال التكامل العربي هي اتفاقية الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي، وكذلك اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وكذلك اتفاقية صندوق النقد العربي، والاتفاقية التي أبرمتها الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وكذلك الاتفاقية التي عقدتها المنظمة العربية لتنمية الزراعة، وهي اتفاقيات تسعى جميعها لتحقيق التكامل، وتعويض الخلل الموجود لدى كل دولة من نظيرتها. (ينظر: أحمد عبد السلام، علاء أبو العينين، "السودان كنز العرب المفقود"، إسلام أونلاين. نت، 22 مايو 2002، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/z4gShs)
2. شريف بودري، متطلبات ترقية ودعم الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي، في الدول العربية، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية من 23 – 24 نوفمبر 2014م، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، الجزائر، 6، ص ص 10 - 11، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/6ZTFh.

عالية الخصوبة، خاصة في ولاية نهر النيل والخرطوم، والجزيرة، وسنار، والنيل الأبيض وكردفان؛ حيث يمتلك السودان ثروة هائلة من الأراضي الزراعية عالية الخصوبـــة، تعادل نحو 48 % من جملـــة الأراضي الزراعية في الوطن العربي مجتمعـــة، أي ما يعادل نحو 90 مليون هكتـــار، بالإضافة إلى المراعي الطبيعية الخصبة التي تصل مســـاحتها إلى نحو 110 ملايين هكتار، في ظل وجود ثروة حيوانيـــة هائلـــة تصل إلى 135 مليون رأس، مع وفرة الميـــاه العذبة من الأنهار والأمطار والمياه الجوفية (1).

ويحتضن السودان استثمارات زراعية سعودية على مساحة 250 ألف فدان في ولاية نهر النيل شمال الســـودان، وقد بدأ الإنتاج الفعلي للمحاصيل في الكثير من هذه المساحات، في حين يتم استكمال الإجراءات الإدارية لبدء العمل في بقية المشاريع. وقد تمكنت مجموعة حائل السعودية للتنمية الزراعية من استغلال نحو 10 آلاف هكتار من الأراضي الزراعية الســـودانية المُطِلَّةِ على نهر النيل، وزراعتها خُضَراً وقمحاً وعلفاً للماشـــية، وقد دفعت مقابل ذلك للحكومة السودانية ما يزيد على 99 مليون دولار؛ حيث تم الاتفاق على أن يكون الإنتاج كله موجهاً بالأساس إلى السوق السعودية(2).

وتُعَدُّ الاســـتثمارات الزراعية الإماراتية هي الأكبر خليجياً في الســـودان؛ حيث تتم على مساحة تبلغ نحو 900 ألف فدان في عدة ولايات، وأهمها مشروع "زايد الخير" على مســـاحة 40 ألف فدان في ولايـــة الجزيرة؛ حيث تتم زراعة القمح والذرة الشـــامية، وبعض الأعلاف، كما أن شركة الـــروابي الإماراتية تعمل في إنتاج الأعلاف أيضاً في شـــمال السودان بالتعاون مع الهيئة العربية للاستثمار الزراعي، وترعى إمارة أبوظبي مشروعاً لتطوير الأراضي الزراعية بالســـودان

1. أحمد عبد السلام، "السودان كنز العرب المفقود"، مرجع سابق ، متاح على الرابط التالي:goo.gl/z4gShs
2. انظر في ذلك: مصطفى شفيق علام، "التوجه الخليجي نحو الدائرة النيلية"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد 181، 2010م.

لضمان حصول الإمــــارات على الذرة والقمح والبطاطس والفاصوليا، كما توفر المساحات المزروعة في السودان للإمارات الحصول على البرسيم لتغذية وتربية المواشي والإنتاج الحيواني(1).

وقد قامت دولة قطر كذلك بتأسيس مشروع مشترك مع الحكومة السودانية لإنتاج القمح والذرة والبذور الزيتية(2)، كما وقَّع مستثمرون كويتيون من القطاع الخاص اتفاقاً مع الحكومة السودانية لاستزراع نحو 40 ألف فدان في ولاية النيل الأبيض(3).

وفي هــــذا الإطار أيضاً، تبرز خبرة العلاقات التركية الســــودانية، التي وصلت مع نهاية العام 2017م إلى حد تشـــكيل مجلس ثنائي للتعاون الاستراتيجي بين البلدين(4)، إلى جانب تدشـــين منتدى "العمل التركي - السوداني"، الذي يشرف عليه مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي.(5)

حيث تنطلق الرؤية التركية للســـودان من منطلــــق امتيازها بإمكانات اقتصادية وموارد بشرية كبيرة، تحتم على أنقرة نقل العلاقات بين البلدين إلى مســـتويات أكثر تقدماً. وفي هذا الإطار وقعت الدولتان، في ديســـمبر 2017م، خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الخرطوم، 22 اتفاقية تشـــمل العديد من

1. انظر في ذلك: مصطفى شفيق علام، "التوجه الخليجي نحو الدائرة النيلية"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد 181، 2010م.
2. عزت إبراهيم، "دول حوض النيل في قلب بورصة سلال الغذاء عالمياً"، صحيفة الأهرام، 22 مايو 2010، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ueVDai
3. انظر في ذلك: مصطفى شفيق علام، "التوجه الخليجي نحو الدائرة النيلية"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد 181، 2010م.
4. مجلـــس التعاون الاســـتراتيجي التركي الســـوداني عبارة عن مجلس يهدف في المقــام الأول إلى تعزيز التعاون المُشترك بين البلدين في النواحي الاقتصادية والعسكرية، وتوقيع الاتفاقيات التي تخدم مصلحة البلدين في هذه النواحي (للمزيد ينظر: "تركيا والســـودان تشـــكلان مجلس تعاون استراتيجي لتعزيز العلاقات"، صحيفة الخليج أون لاين، 25 ديسمبر 2017م، تاريخ الزيارة 22 يوليو 2018م، متاح على هذا الرابط: goo.gl/zNqCP1)
5. تركيا تعزز علاقاتها مع السودان بـ 22 اتفاقية، روسيا اليوم، 26 ديسمبر 2017، تاريخ الزيارة 19 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/6oxkwi

مجالات التعاون من أبرزها؛ إنشاء مطار الخرطوم الجديد، وإنشاء صوامع لِلْغِلَالِ في السودان، والتعاون في مجال صناعة الحديد والصُّلْبِ والصناعات الحديدية. كما شـــملت الاتفاقيات كذلك تعزيز أنشطة مجلس الأعمال السوداني والتركي، والتعاون المشـــترك في مجال الخدمات الصحيـــة، والتعاون التجاري، والتوليد الحراري للكهرباء، والتعاون في مجال تصدير القطن، إلى جانب اعتزام البلدين زيادة حجم التجارة بينهما ليصل إلى عشرة مليارات دولار أمريكي (1).

إنَّ هذا التكامل، مع كونه ضرورة اقتصادية مُلِحَّة، لكنه بحاجة إلى توافق سياسي على مستوى الحكومات العربية والإسلامية المهيمنة على القرار الاستراتيجي في دولنا، ومِن ثَمَّ فإنه ربما يبقى مؤجلاً حتى إشـــعار آخر، إلى حين تضطلع غالبية تلـــك الحكومات برؤية وحدوية، تبتعد عن جدليات الخلافات البينية الحاصلة، وتقتنـــع أن مفردات تلك الدول جميعهـــا في قارب تنموي واحد، إما تبحر بعيداً إلى آفـــاق التنمية والرُّقِي، أو تغرق معاً في غيابات الفقر والعوز الفســـاد، دولاً ومجتمعات.

- **السعي نحو جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية إلى البلاد العربية**

لا شك أن الاستثمار الخارجي المباشر يلعب دوراً مهماً في التنمية، بالدول الفقيرة والمتوسطة؛ إذ يساهم بدور محوري في دعم التنمية وتحقيق التقدم في المجالات المختلفة، بفضل ما يملكه ويوفِّره من تكنولوجيا ونُظُم إدارية متطوِّرة، بالإضافة إلى الخبرات التخصصية في القطاعات الإنتاجية والْخِدْمِيَّةِ، لا ســـيما مع فرض تلك الدول المُسْـــتَقْبِلَةِ لتلك الاستثمارات إجراءات وقيود تَحُدُّ من الآثار السلبية لها، وفي مقدمتها سيطرة الاستثمارات الخارجية على الاقتصادات الوطنية(2).

1. " تركيا تعزز علاقاتها مع السودان بـ 22 اتفاقية" ، مرجع سابق.
2. إبراهيم عبد الله المطرف، المناخ الاســتثماري في المملكة بين الواقع والمأمول، صحيفة اليوم، 29 أبريل 2004، تاريخ الزيارة: 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/25c948

وتبرز أهمية الاســـتثمار الخارجي المبـــاشر لأي اقتصاد بصفة عامة في اضطلاعه بِسَـــدِّ العديد من الفجوات التنموية الرئيســـة، وأبرزها؛ الفجوة الادخارية لتمويل الاســـتثمارات اللازمة، الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدولة المُضِيفَة من المعرفة التقنية والمهارات الإدارية. وفجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجهٍ عامّ واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص، وأخيراً؛ الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة.(1)

هناك ثلاث مقولات أساسية تساعد الحكومات على توضيح وَضْع بلدانها في الاقتصاد العالمـــي، وتحديد الأولويات، وتنفيذ رؤية البلد المَعْنِيّ على المدى البعيد فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الخارجية، وتعظيم الاستفادة منها؛ تتمثل في؛ أنْ ليس الهدف من سياسة الاســـتثمار هو الاختيار بين الاستثمار المحلي والخارجي، وإنما الربط بينهما عن طريق سلسلة القيمة المضافة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بما يعني أنه يجب ألا يقتصر تركيز الإصلاح التنظيمي على القوانين المحلية، ولكن ينبغي أن يســـعى أيضاً لتحقيق الترابط بين هذه القوانين واتفاقيات الاســـتثمار الدولية التي تحكم على نحو متزايد الإنتاج على المستويين المحلي والدولي.

كما أن الاســـتثمار ليس صفقة مؤقتة، وإنما هو علاقة تبادلية مســـتمرة، ومن الضروري أن تتجاوز استراتيجية سياسات الاستثمار مسألة جذب الاستثمارات المبدئية، فهذا مجرد جـــزءٍ ضئيل من الأمر برُمَّته، وتأتي الفوائد الحقيقية التي تتحقق للدولة في مرحلة تالية في العلاقة، عندما ينجح البلد المَعْنِيّ في الاحتفاظ بالاســـتثمار، وبناء علاقات قوية مع أنشطة الأعمال المحلية، إلى جانب أن ليس جميع أنواع الاســـتثمار متماثلة؛ فالأنواع المختلفة من الاستثمار لها آثار مختلفة على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ومن ثَمَّ تستلزم سياسات مختلفة.(2)

1. محمـــود عبد العظيم، "الاســـتثمار الأجنبي .. موجة جديدة لدفـــع النمو"، الأهرام الاقتصادي، 2 أكتوبر 2017، تاريخ الزيارة: 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5sFv9m
2. روبرت إتشاندي، "ثلاث أفكار رئيسية لوضع سياسات فعالة للاستثمار"، مجموعة البنك الدولي، 6 يوليو 2016، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/REiV5r

وفي هذا السياق، يُعتبر مؤشِّر سهولة ممارسة نشاطات الأعمال[1] مقياساً عالمياً للمستوى الذي تتمتع به الدوائر الحكومية في الدول المختلفة في تقديم خدمات مبتكَرَة ورائدة للمستثمرين والمتعاملين، كما يعكس المؤشر المدة الزمنية وعدد الإجراءات اللازمة للقيام بها من أجل تأسيس عمل تجاري، ويُحتسب هذا المؤشر من خلال تحليل 10 مراحل هي التأسيس، والتعامل مع التراخيص، وتوظيف العمال، وتسجيل الملكية، والحصول على قروض، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وتنفيذ العقود، وإغلاق العمل.[2]

في هذا الإطار يجدر بنا التنبيه على أن جذب الاستثمارات الأجنبية مع أهميته التنموية في الدول العربية والإسلامية، إلا أنه يحتاج إلى الخروج من عباءة التسييس، التي ربما تصرف عوائد تلك الاستثمارات لصالح المحافظة على النُّظُم السياسية القائمة، من جهة، ومصالح الدول صاحبة الاستثمارات، من جهة أخرى، وهنا يجب الاستفادة من خبرات الدول الناجحة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية بأقل فاتورة سياسية ممكنة، مثل ماليزيا وتركيا والبرازيل.

1. مؤشر سهولة ممارسة نشاطات الأعمال: عبارة عن تقرير سنوي يُصْدِره البنك الدولي، ويبحث هذا التقرير في الاقتصاديات الخاصة بمائة وتسعين دولة حول العالم، ويُقاس المؤشر الخاص بكل دولة وفقاً لمدى التقدم أو التراجع في بيئة الاستثمار بهذه الدولة، ويتم تصنيف كل دولة في هذا المؤشر وفقاً لقدرة الدولة على توفير مناخ مناسب للمشاريع الاستثمارية القائمة في مختلف دول العالم. (للمزيد ينظر: أمل عبدالحميد ومنى عبدالقادر، ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2017م، مجلة دراسات دورية، الصادرة عن بنك الاستثمار القومي، العدد السابع، ص 3).
2. زياد الدباس، "تباين بين الدول العربية في جذب الاستثمار"، صحيفة الحياة اللندنية، 2 يناير 2016، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/jcJ6Rx

• تبنّي الدول العربية والإســـلامية المزدهرة اقتصادياً لصِيَغ التمويل الإسلامي

إنَّ اتجاه الدول العربية والإسلامية الغنية والمزدهرة على الصعيد الاقتصادي لصيغ التمويل الإسلامي بات حلاً مطروحاً بقوة لتدشين بدائل استراتيجية مهمة للقروض الدولية بصيغتها الراهنة، والتي تُكَبِّل دولنا ومجتمعاتنا بقيود المشروطية والفوائد التراكمية المُرَكَّبَةِ، لا ســـيما مع وجود العديد من الحالات العربية والإسلامية التي أصبحت رائدة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي في الاقتصاد الدولي.

وفي هذا السياق، فإنه بات من المعروف أن منطقة الخليج العربي تُعَدُّ الحاضنة الرئيســـة للصناعة المصرفية الإسلامية؛ حيث تسعى دبي، مثلاً، لأن تكون مركزاً مالياً عالميـــاً (1) لهذه الصناعة بالتنافس مع كوالالمبـــور ولندن، وكذلك مملكة البحرين، التي تحتضـــن مجموعة البركة، التي تُعَدُّ من أكبر المجموعات المالية الإســـلامية، وأكثرها انتشاراً بتواجدها في أكثر من خمسة عشر بلداً، وتدير 697 فرعاً ومكتباً حول العالم، إضافة إلى وجود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإســـلامية «أيوفي»، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المِظَلَّةُ الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، على أراضي مملكة البحرين. (2)

1. المراكز المالية العالمية هي تلك المراكز التي تتمكن من تقديم بيئة أعمال مميزة تدعم أنشطة البنوك والمصارف والأســـواق المالية بداخلها، وكذلك تتمكن هذه المراكز من دعم أنشـــطة الشركات التي تعمل في الأوراق المالية، وتُقدِّم كافة التســـهيلات لشركات المقاصة والوســـطاء وشركات التســـوية، بالإضافة إلى دعم صناديق المعاشات والتأمينات، والصناديق الخاصة بالاســـتثمار، والدولة التي تتمكن من تحقيق ذلك يمكنها أن تُحقق مركزاً قوياً في مـــؤشر المراكـــز الماليـــة العالمية. (للمزيد ينظـــر: مدحت نافع، لمحة عن المراكز الماليـــة العالمية، موقع مصر العربية، 26 أكتوبر 2016، زيارة في 22 يوليو 2018، النص متاح على هذا الرابط https://goo.gl/sAbH3E).
2. غسان الطالب، "المصارف الإسلامية في الخليج العربي"، الغد الأردني، 17 يونيو 2017، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CDFHoR

ولا يقل أهمية وجود المصارف الإســـلامية في دولـــة قطر عن مثيلاتها من دول الخليج العربي الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، كما أن لمصارفها الإسلامية حضوراً عالمياً؛ حيث ينشـــط بها حالياً 4 مصارف متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي كل من مصرف قطر الدولي الإسلامي، ومصرف قطر الإسلامي، وبنك بروة، ومصرف الريان(1)، في الوقت الذي تشـــغل فيه قطر المركز السادس عالمياً في قائمة أكبر أسواق التمويل والصيرفة الإسلامية في العالم حتى العام 2015م(2).
إنَّ قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية في منطقة الخليج العربي يتمتع بعلاقات شبه تكاملية، ويســـتحوذ على ما يزيد على الـ45 % من أصول المصارف الإســـلامية حول العالم، والتي تُقَدَّر بحـــدود تريليوني دولار في العام 2017م، بالإضافة إلى تداخل العديـــد من العلاقات الاقتصادية بين جميع الأطراف في مجلس التعاون الخليجي، فالمصالح متداخلة يعززها البيئة الاجتماعية والتقارب الجغرافي بين هذه الأقطار.(3)
وقد أعدت وكالة «ستاندرد آند بورز جلوبال» تقريراً عن توقعاتها لأداء المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عامي 2017 و2018م، تَضَمَّنَ الكثـــير من المؤشرات المفيدة؛ حيث تربط الوكالة أداء المصارف الإســـلامية في دول مجلس التعاون بالآفاق المالية والاقتصادية لهذه الدول، في ضوء الانخفاض الراهـــن في إيرادات النفط، والذي بدأ منذ منتصـــف 2014م قيَّد آفاق النمو الاقتصادي، وبالتالي قلَّص من فُرَص التمويل للبنوك الخليجية سواءً الإسلامية أو التقليدية.

1. غسان الطالب، "المصارف الإسلامية في الخليج العربي"، الغد الأردني، 17 يونيو 2017، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CDFHoR
2. وذلك نظراً لبلوغ حجم الأصول الخاصة بالمؤسسات الإسلامية، وكذلك الشركات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإســـلامية في قطر بما يصل إلى 70.9 مليار دولار أمريكي. للمزيد ينظر: البنوك القطرية الإســـلامية الأسرع نمواً عالمياً ، موقع عرب بنك، زيارة في 22 يوليو 2018م، النص متاح على هذا الرابط : goo.gl/d34XB1
3. غسان الطالب، مرجع سابق.

وتتوقع الوكالة أن يبلغ متوسـط أسـعار النفط 50 دولاراً للبرميل خلال 2017 - 2018م، وأن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول 2.4 % عام 2018م، وَتَبَعاً لذلك فقد تباطأ نمو المصارف الإسـلامية في تلك الدول إلى 5 % عام 2017م؛ بسبب انخفاض الإنفاق الحكومي، وفرض الضرائب، ما قلَّص فرص التمويل في قطاعي التجزئة والجملة. (1)

وفيما يخصُّ جودة الأصول ترى الوكالة أن البنوك الإسلامية في وضع أفضل من البنوك التقليدية؛ لكون معظـم تمويلاتها مضمونة بأصول. ولكن لكون غالبية هذه الأصول هي عقارية، وكذلك بسبب عدم تطور قوانين تسييل الضمانات في حالة الإعسار، فإن ذلك قد يُخَفِّض نوعية الضمانات.

وتتوقع الوكالة ارتفاع نسبة التمويلات غير المنتجة من 3.1 في المئة عام 2016م لتتراوح ما بين 4 و5 عامي 2017 و2018م. كما سـتتأثر نشـاطات المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة بتباطؤ الدورة الاقتصادية.

وعـلى الرغم من أن الوكالة تتوقع انخفاض نسـبة نمـو الودائع لدى البنوك الإسـلامية في دول مجلس التعاون إلى 6 في المئة خلال عامي 2017 - 2018م بسـبب انخفاض الودائع الحكومية التي تشـكل ما بين 20 - 40 % من مجموع الودائع، فإنها تُقِرُّ بأن المصارف الإسـلامية تعتمد في شـكل رئيس على ودائع الأفـراد والشركات التي يتوقع مواصلة نموّها بسـبب تزايد الرغبة في التعامل مع البنوك الإسـلامية. كما أن هذه البنوك تمتلك قاعدة تمويلية قوية، نظراً إلى اعتمادها شـبه الكلي على الودائع لديها في العمليـات التمويلية. كذلك، فإنها تحتفظ بنسبة سيولة قوية تصل إلى 19 % من مجموع الأصول.(2)

1. Mohamed Damak, Islamic Finance 2018 Slow Growth Is The New Normal, Islamic Finance Outlook 2018 Edition , S&P global rating, pp. 1-63.
2. Mohamed Damak, Islamic Finance 2018 Slow Growth Is The New Normal, IBID.

ومــــن ثَمَّ فإنه من المهم أن تقوم الدول العربية والإســـلامية الغنية والرائدة في مجال التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية، بتوظيف نفوذها الإقليمي والدولي ومكانتها المتميزة في الاقتصاد العالمي لتوسيع مِظَلَّةِ التمويل الإسلامي؛ باعتباره بديـــلاً مقبولاً للقروض الدولية القائمة، لـــه مرجعيته الشرعية المنضبطة وآثاره التنموية الجيدة، التي تبتعد بشـــكل جذري عن المعضلات والإشكاليات الناتجة عن الانخراط في منظومة القروض الدولية الحالية.

ومــــن الأهمية بمكان في هذا الإطار التأكيد على البعد الغائي في تلك المســـألة؛ إذ يجب على الدول العربية والإســـلامية الرائـــدة في مجال التمويل والصيرفة الإســـلامية أن تعمل على توطين التنمية في الدول الشـــقيقة، فليس من المقبول، دينيـــاً ولا أخلاقياً، أن تتكدس فوائض الأموال والاســـتثمارات في بعض الدول، في حين تبقى غالبية الدول العربية والإســـلامية تعاني من الفقر والعوز وغياب التنمية المستدامة، ما يجبرها على طرق أبواب القروض والاستدانة من المنظومات الدولية المهيمنة على صناعة القروض والتمويل في العالم.

- **تقوية أدوار المنظمات الوســـيطة (منظمة العالم الإســـلامي، جامعة الدول العربية)**

قامت منظمات مثل منظمة التعاون الإســـلامي وجامعة الدول العربية لمساعدة الدول الأعضاء على التعاون والتكامل فيما بينهم في كافة المجالات؛ ومن أهمها بطبيعة الحال المجال الاقتصادي، لذلك تقوم منظمة التعاون الإســـلامي باتخاذ سلسلة جديدة من الخطوات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ودعم العديد من المشروعات التنموية والاقتصادية البينية في مجالات التجارة، والزراعة والأمن الغذائي، ومكافحة الفقر، وتوفير وظائف جديدة للشباب، وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن تلك الخطوات تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بينها(1)، وإصدار قرارات تقضي بزيادة رأس مال "البنك الإسلامي للتنمية"، ودعم رأس مال "وقفية صندوق التضامن الإسلامي"(2)؛ وهو يعمل في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والزراعية والأمن الغذائي والتدريب المهني والتنمية الاجتماعية، وإنشــــاء منظمة جديدة هي "المؤسسة الإسلامية للأمن الغذائي"، والتي سيكون مقرها في مدينة الأستانة بتركيا، على أن يتأسس كذلك مركز احتياط الأمن الغذائي في دولة جيبوتي.

ويأتي حرص منظمة التعاون الإســـــلامي على زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإســـــلامية، باعتبارها منظمة إقليميــــة كبيرة تضم 57 دولة موزَّعَة على أربع قارات، ويبلغ تعداد ســـــكانها ما بين 3,1 إلى 5,1 مليار نسمة؛ حيث لا بديل في عالم العولمة، ونشأة الكيانات الاقتصادية والتجارية الكبرى، في ظل اتفاقية التجارة الحرة العالمية عن التكامل الاقتصادي الإسلامي، على المستويين الجمعي والمناطقي، لمجابهة التحديات المختلفة التي يطرحها النظام الاقتصادي والتجاري الجديد.(3)

وكذا الحال في جامعة الدول العربية؛ وهي المنظمة الإقليمية التي تضم دولاً لها تاريخها العريق، وينصُّ ميثاقها على التنســـــيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقات التجاريـــــة، الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر، والعلاقات الاجتماعية، والصحة.

1. الاتفاقيات والمعاهدات، موقع منظمة التعاون الإســـلامي، زيارة في 22 يوليو 2018م، متاح على هذا الرابط: https://goo.gl/EgwXyN.
2. صندوق التضامن الإســـلامي هو صندوق يهدف إلى تحقيق النهوض المطلوب على المســـتويين الفكري والمعنوي للشـــعوب الإســـلامية، والعمل على تقديم المســـاعدات المالية المطلوبة لهذه الشعوب وفق الإمكانيات المتاحة من أجل رفع مستوياتهم الاجتماعية والمادية، وكذلك المساهمة في رفع مستوياتهم الثقافية والدينية. (للمزيد ينظر: نبذة تاريخية، موقع صندوق التضامن الإســـلامي، زيارة في 22 يوليو 2018، متاح على هذا الرابط: https://goo.gl/nzQ86Y)
3. "التكامل الاقتصادي الاســـلامي.. إنجازات واعدة وعقبات مماثلة"، صحيفة اليوم الســـابع المصرية، 8 فبراير 2013، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/cP6R2V

وتقدم الجامعة العربية برامج سياسية واقتصادية، وثقافية وعلمية، واجتماعية لتنمية مصالح العالم العربي من خلال مؤسســـاتٍ، مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو)، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

كـــما مَثَّلَتْ الجامعة منصةً لصياغة وإبرام العديد مـــن الوثائق التاريخية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين بلدان الجامعة، وأحد أمثلة هذه الوثائق المهمة وثيقة العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي تحدِّد مبادئ الأنشطة الاقتصادية في المنطقة. وتبرز أهمية الجامعة العربية في اضطلاعها بتعزيز وتنســـيق البرامج السياسية والبرامـــج الثقافية والاقتصاديـــة والاجتماعية لأعضائها، والتوســـط في حلِّ النزاعات التي تنشـــأ بين دولها، أو النزاعات بين دولها وأطرافٍ ثالثة، كما أن الدول التي وقَّعت على اتفاقِ الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 13 أبريل 1950م ملزمةٌ بتنسيق تدابير الدفاع العسكري فيما بينها.(1)

ومع هذه الأهمية النظرية لجامعة الدول العربية كإطار مؤسسي من المفترض أن يكون جامعاً، إلا أن هذه الجامعة منذ نشأتها لم تثمر إلا تعميق الأزمات والخلافات العربية العربية، لا سيما مع هيمنة الدول العربية الكبرى المموّلة لأنشطة الجامعة، والتي تجعل مؤسسات وقرارات الجامعة رهناً بإرادة تلك القوى العربية المهيمنة، وتتزايـــد تلك المعضلة في ظل ارتباط تلك الدول العربية الكبرى بأجندات أخرى غير عربية، تعمل بالأســـاس لصالح تعميق الفجوات العربية العربية لاعتبارات تـــوازن القوى في المنطقة, وهو ما حدا بكثـــير من المحللين للدعوة إلى إصلاح وإعادة هيكلة الجامعة لتكون أكثر فاعلية وكفاءة على كافة المستويات.

1. محمـــد ســـعود العتيبي، "أهمية جامعة الدول العربية"، صحيفة الكويتيـــة، 15 نوفمبر 2016، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Qm69i7

- **تفعيل السوق العربية والإسلامية المشتركة**

يعود إنشـــاء السوق العربية المشـــتركة إلى العام 1964م، بقرار من مجلس الوحدة الاقتصاديـــة العربيـــة، التابع لجامعـــة الدول العربية، من خـــلال وضع برنامج اســـتراتيجي متدرج زمنياً لتحرير عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم الجمركية، وإلغاء كافة القيود التجارية الأخرى بين الدول العربية، ومِن ثَمَّ إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين كافة الدول العربية، على أن يتولى مجلس الوحدة الاقتصاديـــة العربيـــة إصدار ما يراه من قرارات بعد ذلك لصالح تفعيل الســـوق وتعظيم دوره التجاري والاقتصادي بما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء. (1)

وعلى الرغم من أن قرار إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ذاته، يرجع إلى العام 1957م، بعد سنوات قليلة من معاهدة باريس لعام 1951م(2)، التي انبثقت عنها "منظمة الفحم والصلب الأوروبية، النواة الرئيسة للاتحاد الأوروبي الحالي، وهـــذه المنظمة كانت النواة الحقيقة لوجود الاتحـــاد الأوروبي(3)، وقد أصبحت الإدارة الفعلية على هاتين المادتين دولية ، إلا أن هذا المجلس وما اتخذه من قرارات اقتصادية استراتيجية، وفي القلب منها فكرة السوق العربية المشتركة، ظلت تراوح مكانهـــا طول عقود مضت، من دون تفعيل حقيقـــي لبنود هذا الطرح على أرض الواقع بفعل الخلافات السياســـية العميقة التي طالما وَصَمَتْ العلاقات العربية - العربية، بما انعكس على تسييس أي برامج أو مشاريع أو قرارات اقتصادية.

1. خليل التقي، "تفعيل السوق العربية المشتركة"، صحيفة الوسط البحرينية، 2 نوفمبر 2002م، تاريخ الزيارة 19 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/vk99oe
2. معاهدة دولية دعا إليها وزير خارجية فرنســا من أجل صناعة إطار أوروبي مُشـترك لإدارة الفحم والصلب؛ لأنهما المصدران الرئيسان في عملية الحرب، وتم توقيعها في باريس في 18 أبريل 1951م. (للمزيد ينظر: أمينة جاد، الاتحاد الأوروبي من اتفاقية الفحم والصلب إلى معاهدة لشـبونة، صحيفة أخبار اليوم، مصر، بتاريخ 2 يوليو 2008م، متاح على هذا الرابط: goo.gl/Ek7ztR).
3. اندمــاج أوروبــا: من مجموعة الفحم والصلب إلى الاتحاد الأوروبي، دويتش فيله، 25 يوليو 2012م، زيارة في 22 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/f9Sssg

ومع تطور منظمة الفحم والصلب الأوروبية لتصل إلى الســـوق الأوروبية المشتركة، ومن ثَمَّ الاتحاد الأوروبي، العملاق الاقتصادي الدولي الراهن، بقيت السوق العربية المشتركة مجرد قرارات وملفات وأوراق في أروقة بيروقراطية جامعة الدول العربية؛ الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات حول مدى جدية القيادات العربية في تفعيل أي تقـــارب اقتصادي أو اجتماعي عربي، بعيداً عن متاهات السياســـة التي بات الحديث عن أي تقارب عربي حولها ضرباً من ضروب الأمانيّ، حتى إشعار آخر.

لكن هذا لا يمنعنا في هذه الدراسة من الحديث عن ضرورة تفعيل السوق العربية المشـــتركة، مع توسيعها لتصبح سوقاً عربية إسلامية مشتركة، من شأنها أن تُمَثِّل أحد الحلول الناجعة على صعيد البحث عن بدائل تمويلية للمشاريع التنموية في الدول والمجتمعات العربية والإســـلامية، تلـــك الدول التي أرهقها الانخراط في منظومة القروض الدولية التـــي أرهقت كاهلها بمزيد من الأعباء الاقتصادية، مـــن دون أن تحقق أيّاً من الأهداف التنموية التي دفعت تلك الدول للانخراط في دوامة القروض، على المديين؛ المتوسط والبعيد.

وبشـــكل عام تستند فكرة السوق العربية المشتركة على أربعة أركان رئيسة، تتمثل في؛ حرية انتقال الســـلع والبضائع وانسيابها بسلاســـة دونما قيود بين الدول الأعضاء، بالتوازي مع تحرير مسألة انتقال رؤوس الأموال وكذا الأفراد والأيدي العاملة بين كافة الدول المنضوية تحت لواء الســـوق، مع تنســـيق تام للسياسات الاقتصادية لتصُبَّ في مصلحة جميع دول الســـوق ككتلة اقتصادية واحدة، إلى جانب العمل على خفض تكلفة الإنتاج، وتحقيق الوفورات الخارجية(1).

ووفقاً لاســـتراتيجية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، فإن الســـوق العربية المشتركة تقـــوم على ثلاث مراحل متدرجة، تتضمن إقامة منطقة حرة للتجارة البينية العربية، ثم تدشـــين الاتحاد الجمركي العربي، وصولاً إلى تحقيق الوحدة النقدية. هذا مع التوســـع

1. خليل التقي، تفعيل السوق العربية المشتركة"، مرجع سابق.

في الحريات الخمس المتمثلة في؛ انتقال الأشـــخاص ورؤوس الأموال، وتبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، والإقامة والعمل والاستخدام، وممارسة النشاط الاقتصادي، والتملك، والنقل والترانزيت، واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية(1).

بَيْدَ أنَّ الواقع العربي كان مغايراً عن تلك الأهداف والمراحل الاستراتيجية التي بقيت نظرية حتى إشعار آخر، إذ تأثرت مشاريع السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي بالكثير من العوامل الاقتصادية والفكرية، في حين كانت إشكاليات العلاقات السياسية قد عملت على تعطيل طموحات التكامل العربي بشكل كبير.

فعلى الصعيد الاقتصادي الاستراتيجي نزعت غالبية الدول العربية إلى تغليب النزعة القُطريـــة، المحلية؛ من خلال الاهتمام بالخطط قصيرة ومتوســـطة الأجل للتنمية الوطنيـــة، مع الإيغال في تعظيم الحمايـــة الجمركية لحماية منتجاتها الوطنية غير القادرة بالأساس على المنافسة، تحقيقاً لأهداف اقتصادية واجتماعية ذاتية ضيقة.

بينما بقيت المشروعات العربية المشـــتركة، ومن بينها السوق العربية، مفتقرة إلى إجماع عربي على الصعيد التنفيذي التطبيقي؛ حيث فَضَّلَتْ بعض الدول العربية عدم الانضمام إلى بعض الاتفاقيات والمشـــاريع المشتركة، في حين وافق بعضها شكلياً، من دون التزام أو تطبيق بالمخرجات المترتبة على تلك الاتفاقيات.

وحتى أثناء فورة النفط العربية في عقدي الســـبعينيات والثمانينيات، فإن حركة رؤوس الأموال العربية الجارية خلال تلك الفترة كانت بعيدة تماماً عن الحاجات التنمويـــة العربية المتكاملة، بل إن الكثير من تلك الأموال قد أُنفقت لأغراض لا تمُتُّ إلى عملية التكامل بأدنى صلة(2).

1. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التعريف بالمجلس، موقع المجلس على شبكة الإنترنت، د. ت، تاريخ الزيارة: 19 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/PqJXT2
2. انظــر في ذلــك تصريحات إلياس غنطوس، الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، "5 عوامل رئيسة وراء تعثر عملية التكامل الاقتصادي العربي خلال 50 عاماً"، صحيفة اليوم السعودية، 13 سبتمبر 2003م، تاريخ الزيارة: 19 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/dQ6Jer

ولعـــل ما يبعث على بعض الأمل والتفاؤل، في هذا الإطار، ما كشـــف عنه اتحاد الغرف العربية من أن العام 2019م سيشـــهد خطـــوات فعلية مهمة على أرض الواقع لإحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة المجمَّدة، وأن هناك ترتيبات قائمة حالياً للعمل على إحياء آليات السوق العربية، وإنعاش الاقتصاد العربي المشترك، وتحرير التجارة البينية العربية(1).

وربما يســـهِّل من هذه المهمة، التي تبدو شـــاقة في حقيقة الأمر، وجود الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية القائمة بين مفردات الدول العربية وبعضها البعض، ما يجعل من إمكانية توســـيعها لتشـــمل كافة الدول العربية أمراً ممكناً، حال خَلُصَتْ النوايا السياسية، لا سيما على صعيد القيادات والزعامات العربية.

ولأن الســـوق العربية المشـــتركة كمشروع، هو ربيب جامعة الدول العربية، فإنَّ اســـتحقاقات الواقع العربي المعاصر تؤكد أن بلوغ هذا السوق على أرض الواقع ســـيظل رهناً بإصلاح وإعادة هيكلة الجامعة العربية ذاتها، وبدون ذلك لن تقوم للسوق العربية المشتركة قائمة، فالســـوق العربية المشتركة، كمشروع اقتصادي عربي وحدودي، لا بد أن يكون في إطار جامعة عربية سياسية موحدة، وهو أمرٌ لن يتحقق بدون رؤية وحدوية جادَّة للزعامات العربية التي بات اتفاقها الوحيد هو على أن لا تتفق.

ولعل ما يدعم هذه الرؤية، التي تبدو واقعية لا تشـــاؤمية، أنه حتى على الصعيد العربي الجزئي وليس الكلي، فإن تحقيق مشاريع واستراتيجيات موحَّدة أمرٌ غاية

1. انظر في ذلك تصريحات نائل الكابريتي، رئيس اتحاد الغرف العربية، "خطوات جادة لتفعيل الســـوق العربية المشتركة العام المقبل"، صحيفة الأهرام المصرية، 6 فبراير 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/2afspw

في الصعوبـــة، فها هي العملة الخليجية الموحدة(1)، التي طالما أعلن عن اقترابها عبر فعاليات وقِمَم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لم تتحقق حتى الآن(2)، وربما لن تتحقق حتى إشـــعار آخر، في ظل الخلافات الخليجية الخليجية، والتي وصلت إلى حد التهديد العســـكري، لا سيما مع الأزمة القطرية الخليجية الأخيرة التي اندلعت في منتصف العام 2017م(3).

- **إنشاء منظمة تضم الدول العربية والإسلامية المَدِينَة**

عـــلى غِرَار نـــادي باريس الذي يضمُّ الدول الكـــبرى الدائنة في العالم، يمكن التفكير في إنشاء منتدى أو رابطة تضم في عضويتها الدول العربية والإسلامية الرئيســـة في مجال المديونية الخارجية، يقـــوم هذا المنتدى بعقد لقاءات دورية

1. ترجـع فكـرة العملة الخليجية الموحـدة إلى عام 1981م, حيث بدأت العديد المؤسسـات المتخصصة في الدول الخليجية دراسة سُبل تفعيل التقارب والتوحد بين دول الخليج العربي، بالنظر إلى تجربة الاتحاد الأوروبي في توحيد عملتهم إلى اليورو، ووجدت دول الخليج أن اتحاد العملة سوف يعود عليها بالعديد من المكاسب لجميع الـدول الأعضـاء في مجلس التعـاون الخليجي وتكوين كيان اقتصادي قوي، وذلك نظـراً لأن البنك المركزي المشـترك لن يسـمح بحدوث عملية التوسع النقدي من دولة على حساب الأخرى، وبالتالي سوف تكون المنافع مشـتركة لجميع الدول. (صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسـة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي، مجلة الباحث، عدد 9، 2011م، ص ص 243- 246).
2. بدأت الجهود الفعلية لتفعيل العملة الخليجية الموحدة عام 2001م عبر تشـكيل عدد من اللجان المشـتركة من كبرى المؤسسات النقدية والبنوك المركزية لبحث الأمر، ولكن الجهود فترت بعد حدوث الأزمة العالمية في عام 2008م، ولكن الأمل قد بدأ يعود من جديد بعد المجهودات التي أعلنت عنها هيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية لـدول مجلـس التعاون الخليجي، وما زالت العملة الموحدة لدول الخليج حلماً حتى الآن. (عبد الحميد العمري، العملية الخليجية الموحدة، صحيفة الاقتصادية، منشور في 23 نوفمبر 2016م، زيارة في 22 يوليو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/AnvUfe)
3. كانت ثلاث دول خليجية، هي المملكة العربية السـعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين إلى جانب مصر، قد أعلنت في 5 يونيو 2017م، عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر، بدعوى قيام الأخيرة بدعم الإرهاب، وتقويض الأمن القومي لتلك الدول، مع قيام تلك الدول بحصار قطر، تجارياً واقتصادياً، بحراً وبراً وجـواً، وهـو الحصار الممتد بصيغ مختلفة حتى الآن. (دول عربية تقطع العلاقات مع قطر لـ"دعمها الإرهاب" وقطر تأسف للقرار، بي بي سي عربي، 5 يونيو 2017، تاريخ الزيارة 7 يوليو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/145FfA)

لتبادل وجهات النظر بشأن القروض المستحقَّة على دوله، وأفضل الطرق لسدادها والتباحث حول كيفية الخروج من دائرة المديونية الدولية للقوى والمؤسسات التمويلية الغربية.

وفي هذا الإطار يمكن لدول تلك الرابطة التحرُّك ككتلة دولية موحَّدة تتخذ قرارات مستقلة تتعامل فيها مع القوى الدولية الدائنة كطرف واحد يضطلع بالتفاوض معها فيما يتعلق بجدولة الديون ومبادلة الديون والمشروطيات القائمة وفترات السماح وغيرها من إشكاليات القروض، وذلك لمنع القوى الدائنة الكبرى من الانفراد بكل دولة مدينة، وإملاء الشروط التعجيزية عليها، سواءً فيما يتعلق بالقروض القائمة وسدادها أو القروض الجديدة المطلوبة لاعتبارات تنموية.

- **دعم الدور التمويلي التنموي لصندوق النقد العربي**(1)

بالنظر إلى أهدافه التأسيسية كمنظمة عربية تعمل على تصحيح الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء، وإرساء سياسات التعاون النقدي العربي، مع إبداء المشورة في ما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية، والعمل على تطوير الأسواق المالية العربية، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة، فإنه يمكن الدفع باتجاه تفعيل دور الصندوق كأداة تمويلية عربية ذات خبرة فنية وملاءة مالية يمكنها المساهمة بقوة في عمليات الإقراض التمويلي للدول الأعضاء.

1. صندوق النقد العربي: هو إحدى المؤسسات المالية العربية والإقليمية، وقد تم إنشاؤه في عام 1967م، وبدأ النشاط الفعلي للصندوق مع بداية عام 1977م، ويضم هذا الصندوق 22 دولة من الدول العربية، ويهدف هذا الصندوق إلى إزالة القيود الخاصة بميزان المدفوعات بالنسبة للدول الأعضاء، والعمل على تطوير الأسواق المالية العربية، وتهيئة كافة السُبل لإنشاء عملة موحدة بين الدول العربية. (للمزيد ينظر: موقع صندوق النقد العربي، د. ت، تاريخ الزيارة: 22 يوليو 2018م، النص متاح على الرابط التالي: goo.gl/Ff9SsV

ويدعـــم هذا المقترح توافر البنية الماليـــة القوية للصندوق، إلى جانب الخبرات الفنية والكوادر البشرية العاملة في المجالات التمويلية والاستشـــارات التنموية، وهي إمكانات وموارد قائمة بالفعل تتطلب مزيداً من الدعم والمساعدة لتعظيم دورها على أرض الواقع، وفي هذا الإطار يمكن لصندوق النقد العربي أن يكون البديـــل العربي الناجع لصندوق النقد الدولي؛ حال توافرت الإرادة السياســـية التـــي باتت المعرقل الأبرز أمام كافة المبـــادرات الوحدوية العربية على الصعيد الاقتصادي.

- **تفعيل دور القطاع الخاص في التمويل التنموي العربي الإسلامي(1)**

تأكيداً على الـــدور التنموي الذي بات القطاع الخـــاص يضطلع به في الواقع العربي والإســـلامي لا سيما خلال العقدين الماضيين، فإن ثمة مقترحاً بتأسيس

1. يُسهم القطاع الخاص بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للكثير من بلدان العالم، وعلى سبيل المثال؛ فقد ساهم القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد السعودي كأكبر كيان اقتصادي في منطقة الخليج بنسبة كبيرة؛ حيث ساهم القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الســعودي بنســبة 58 % من إجمالي الناتج العام وهو ما يمثل قيمته 700 مليار دولار وذلك في عام 2012م، كما ســاهم القطاع الخاص في حلّ مشــكلة البطالة في المملكة، وساعد في توظيف 250 ألف عامل ســعودي في مختلف المجالات، وذلك في نفس العام، كما ارتفعت القيمة الثابتة لرأس المال بالأسعار الجارية في عام 2012م حتى وصلت إلى 314 مليار دولار. (طلعت زكي حافظ، القطاع الخاص واقتصاديات الشرق الأوســط، موقع العربية نت، 5 ديســمبر 2013، زيارة في 22 يوليو 2018، متاح على هذا الرابط: goo.gl/bUfMbB).

وفي عام 2017م أكد الرئيس العام لاتحاد الغرف التجارية بالخليج أن مساهمة القطاع الخاص بشكل عام في الإنتاج المحلي في دولة الخليج بلغ 53.33 % من إجمالي الناتج العام، وأنه ينمو بشــكل ســنوي بنسبة تصل إلى 15 %. (ياســين الســليمان، القطاع الخاص بدول الخليج.. قوة اقتصادية تُسهم في دعم التنمية، موقع صحيفة الخليج أون لاين، منشور في 30 يناير 2017م، زيارة في 22 يوليو 2018م، النص متاح على هذا الرابط goo.gl/jFu9zp).

وبشــكل عام فقد ارتفعت نســبة النمو الاقتصادي في الدول العربية في عام 2018م بنســبة 2.9 %؛ وذلك نتيجة دعم الدول العربية للقطاع الخاص، ولكن توجد فجوة تمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربيــة، وكذلــك متناهية الصِّغَر تُقَدَّر ب 7.3 مرة من قيمة التمويل الخاص بهذه المشروعات. (بســام عبد الســميع، 2.9 % معدل نمو الاقتصادات العربية في 2018، موقع صحيفة الاتحاد الإماراتية، منشــور في 18 يناير 2018م، زيارة في 22 يوليو 2018، متاح على هذا الرابط: goo.gl/GkxEbV).

منظمة عربية إسلامية لرجال الأعمال والمؤسسات الكبرى المُنْدَرِجَة تحت مظلة القطاع الخاص الاستثماري والإنتاجي والخدمي في دولنا العربية والإسلامية، تكون مهمته المشاركة المؤسسية في استراتيجيات توطين التنمية بتلك الدول.

وفي هذا الإطار يمكن لهذه المنظمة تدشين صندوق تمويلي، له مجلس إداري؛ استشاري وتنفيذي، يتم فيه تجميع الفوائض المالية لكبار رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف استثمارها في برامج ومشاريع تمويل التنمية المستدامَة في الدول العربية والإسلامية، سواءً بصيغة القرض الحسن، أو بصِيَغ المشاركة والمرابحة، وغيرها من صور التمويل المتَّسِقَة مع الرؤية الإسلامية.

وإذا كان للكثير من المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال العرب والمسلمين دورٌ بارز على صعيد المبادرات التنموية في المجتمع، فلا شكَّ أن جَمْعَ هذه الجهود وصَهْرَها تأسيسياً في بوتقة مؤسسية واحدة، من شأنه أن يزيد من فاعلية تلك الجهود الفردية، وتوجيهها في إطار الاستراتيجيات التنموية العربية والإسلامية الكبرى، لصالح الخروج مِن أَسْرِ القروض الدولية وجَبْرِ الفجوات التمويلية الراهنة في الجسد الاقتصادي بدولنا ومجتمعاتنا.

المطلب الثاني

الاقتصاد الإسلامي..
حلول وبدائل لتنمية مستدامة

لم يَعُدْ البحث عن بدائل تمويلية تتسق مع الاقتصاد الإسلامي، رؤية وممارسة، لتحقيق التنمية المستدامة في بلداننا العربية والإسلامية، ترفاً فكرياً ولا سفسطة نخبوية تثاقفية، بل باتت ضرورة تنموية وحاجة استراتيجية، لا سيما مع انخراط غالبية دولنا العربية والإسلامية في منظومة القروض الدولية، طوعاً أو كرهاً، وما سبَّبَه ذلك الانخراط في تلك المنظومة المشبوهة من معضلات تنموية وإشكاليات اقتصادية وتداعيات سياسية واجتماعية، تجاوزت حدود التأثير من الحكومات إلى داخل بنية المجتمعات التحتية، وصولاً إلى الفرد والأسرة.

ولقد كشفت لنا الخبرة المستقاة من صفحات هذا الفصل أن البُعْدَ عن منظومة القروض الدولية الراهنة أصبح هدفاً تنموياً في حدِّ ذاته، فالانعتاق من أَسْر هذه المنظومة، وما يحيط بها من إشكاليات التبعية للقوى الغربية، دولاً ومؤسسات، والهيمنة الأمريكية - الأوروبية، أضحى البوابة السحرية لتحرير القرار الوطني وبناء الإرادة السياسية المستقلة عن إملاءات الآخر الْغَنِيِّ المُقْرِض ومشروطياته السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية.
وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية ضرورةً واقعية لبناء الاقتصادات الوطنية، وتوطين التنمية في دولنا العربية والإسلامية، فإنَّ البحث عن بديل إسلامي قِيَمِيّ لهذا الاستثمار هو واجب الوقت، على المستوى التنظيري الأكاديمي والعملي التطبيقي على حدٍّ سواءً، وقد عرض هذا الفصل طائفة من المقترحات تصلح للبناء عليها

للوصول إلى بدائل اســـتراتيجية إســـلامية تُغْنِي دولنا ومجتمعاتنا عن طَرْق أبواب المؤسسات التمويلية الدولية القائمة على تنفيذ أجندات القوى الكبرى، وتكبيل الإرادة السياسية والسيادة الوطنية للدول الفقيرة في عالمنا العربي والإسلامي.
إنَّ الوصول إلى بديل إســـلامي للواقع التمويلي للإقراض الدولي الراهن ســـيكون بمثابة الحل الناجع لمعضلات التنمية والتنمية المستدامة في الدول العربية والإسلامية، وهنا تبرز أدوار الدول الشقيقة الغنية والمتقدمة لتأخذ بيد شقيقاتها من الدول الأفقر والأشـــد حاجة، وهي أدوار تفرضها قِيَمُنَا الإســـلامية من جهة، والسياقات الدولية الراهنة، من جهة أخرى، في ضـــوء التوجه العالمي نحو إقامة التكتلات الاقتصادية والأسواق التجارية المشتركة والمناطق الحرة بين الدول، ولعل خبرة الاتحاد الأوروبي ومنظمات وتكتلات دولية أخرى؛ كالآسيان والنافتا والمركوسور والبريكس، وغيرها، خيرُ دليل على هذا التوجه الدولي المتزايد.

المبحث الثاني

آليات تطبيقية معاصرة للتمويل الإسلامي

تمهيد

بالنظر إلى الإشكاليات التمويلية المعاصرة التي تُعيق استراتيجيات الدول التنموية بشـــكل كبير، فإنـــه يمكن توظيف آليات تطبيقية معـــاصرة للتمويل قائمة على الآليات التقليدية التي طرَحَها الفقه الإسلامي، كَحُلُولٍ تمويلية للأفراد، وسَحْبها على المجتمعات والدول؛ لِتَكُونَ بدائـــل شرعية مقبولة لنُظُم التمويل والقروض الدولية المعاصرة، تبتعد عن إشكالياتها وسلبياتها، وتُحَقِّق أهدافها بطريقة آمِنَة؛ لما فيه مصالح الدول والشعوب الراغبة في التنمية والمفتقرة إلى الإمكانيات الفنية والمالية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نُقَدِّم بعضاً من تلك التطبيقات التمويلية المبتَكَرَة التي تتسق والعقود التمويلية التي رســـمها الفقه الإسلامي القديم، وذلك من خلال الاستناد إلى الخبرات التطبيقية التي اضطلعت بها بعض الدول والمؤسســـات التمويلية الإسلامية لِحَلْحَلَةِ أزمة الاقتراض الدولي بصيغته الراهنة، والخروج من إشـــكالياته؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (1)

1. جزء من أفكار هذا البحث جاءت ضمن مقابلة شخصية مع سعادة الدكتور أشرف محمد دوابه؛ أستاذ فقه الاقتصاد والتمويل الإسلامي في جامعة صباح الدين زعيم (مشرف هذه الرسالة) وذلك يوم 24 مايو 2018م للحوار والنقاش حول جملة من المقترحات التي يمكن تقديمها كحلول وبدائل للقروض الدولية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

ومن أهم تلك التطبيقات التمويلية: عقود الاستصناع التي تتناسب مع المشاريع الصناعية والعقارية والانشائية الكبرى وغيرها، أما عقد الإجارة فهو اتفاق بين البنك والعميل؛ حيث يتملك البنك العقار الذي يحدده العميل، ويقوم بتأجيره له وفقاً لسعرٍ ومدة متفق عليها، ويَعِدُ البنك بنقل ملكية العقار للعميل بعد انتهاء فترة التأجير إذا تمَّ سداد الدفعات المتفق عليها. أما التورق فيتم من خلاله تلبية احتياجات العميل من السيولة النقدية وهو ما تقوم به البنوك الإسلامية حالياً في تمويل المشاريع الكبرى. وفي هذا الإطار يمكن توظيف أكثر من صيغة تمويلية بشكل متزامن؛ لتحقيق أرباح إضافية ربما لا تتحقق عند تطبيق كل عقد تمويلي بشكل منفرد، فمثلاً يمكن الجمع بين عقدي الاستصناع والمرابحة، أو عقدي الاستصناع والسَّلَم، وهكذا، مما سيأتي بيانه، كما يمكن استخدام التطبيقات المعاصرة لعقود المرابحة، والإيجار، والمضاربة، بشكل متكامل من خلال المزاوجة بين تلك الصِّيَغ التعاقدية التمويلية بما يُعَظِّم الأرباح ويوسِّع من فُرَص العمل(1).

1. حسين عبد المطلب الأسرج، "مستقبل التمويل الإسلامي في مصر"، بوابة التمويل الأصغر، مايو 2012م، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Y4M9pz

المطلب الأول

التمويل الدولي بطرق الاستصناع والإجارة وغيرها

بالنظـــر إلى ضخامة حجم وقيمة المشـــاريع الإنمائية التـــي تتطلبها احتياجات التنمية المستدامة في الدول المعاصرة، وفي ظل نُدْرَة السيولة المالية وقلة الكفاءات الفنيـــة، بما يعني في الأخير عدم كفاية القُـــدُرَات التمويلية الذاتية لتنفيذ مثل هذه المشـــاريع, تبدو الحاجة ماسَّة إلى صِيَغٍ تمويلية مبتكَرَة تتسق وصِيَغ العقود الشرعية المعتبرة.

وفي هذا الســـياق تبدو عقود الاستصناع ملائمة لتمويل المشروعات التنموية الكبرى التي تضطلع بها الحكومات والدول، لا سيما مع كونه عقداً شرعيّاً معتبراً عن عند عامة الفقهاء؛ حيث تعامل به المســـلمون على مرِّ الأزمنة، وأقرَّته المجامع الفقهية والهيئات العلمية الشرعية على مر العصور(1).

والاســـتصناع هو عقد مقاولة يُشْبِه عقد السَّلَم، مع فارقٍ يتعلق بأن موضوع الصفقة هو التســـليم وليس شراء الســـلع، وتكمن أهمية هذه الصيغة التمويلية في أنها تسمح لمؤسسات التمويل الإسلامية بالمساهمة في أعمال المشروعات الكبرى.

ومن أمثلة المشاريع التنموية التي استُخْدِمَتْ فيها صيغة الاستصناع مِن قِبَل مؤسسات التمويل الإســـلامية، تطوير وتوســـعة جامعة "إيان ســـونان كاليجاغا" الإسلامية

1. "الاستصناع"، موقع عرب بنك، د. ت، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/gJZuZe

بإندونيسيا، ومركز علاج الأمراض السرطانية بالأشعة في دولة سورينام، وتمويل مشاريع صرف صحي بالمغرب، وتطوير للبنية التحتية بالعاصمة اللبنانية؛ بيروت(1).
ومن التطبيقات المعاصرة لعقد الاستصناع، قيام الحكومة اللبنانية، في فبراير 2015م، بإبرام اتفاقية استصناع مع البنك الإسلامي للتنمية، يقوم بموجبها الأخير بتطوير مباني ومعامل الجامعة اللبنانية(2). وكانت الحكومة اللبنانية، قد وقَّعت اتفاقية استصناع مع البنك الاسلامي للتنمية، في يوليو عام 2000م، بقيمة 35 مليون دولار أمريكي، لتشييد الطريق الساحلي الشمالي إلى الحدود السورية وبيعها لحكومة الجمهورية اللبنانية، في إطار خطط الحكومة لتأهيل شبكة الطريق الدولية في لبنان(3).
كما أبرمت الحكومة التونسية اتفاقية استصناع مع البنك الإسلامي للتنمية، في أبريل من العام 2015م، لتمويل مشروع تحسين التزود بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي بولاية بنزرت التونسية بمبلغ يصل إلى نحو 63 مليون دولار أمريكي(4). وقد كان الجانبان قد وقَّعَا اتفاقية استصناع، في 21 سبتمبر 2012م، لتمويل برنامج تطوير منظومة التكوين والتدريب المهني بالجهات الغربية والجنوبية للبلاد التونسية من أجل التشغيل، بقيمة 25 مليون دولار أمريكي(5).

1. "الاقتصاد في الإسلام: عقد الاستصناع.. من خاتم استصنعه النبي إلى بناء المنازل والطائرات"، سي إن إن عربية، 27 سبتمبر 2014م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Gq5jtP
2. "الموافقة على إبرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار والبنك الإسلامي للتنمية، لتمويل مشروع تطوير الجامعة اللبنانية"، موقع مجلس النواب اللبناني، 26 نوفمبر 2015م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/hfHej3
3. "الإجازة للحكومة اللبنانية إبرام اتفاقية استصناع مع البنك الاسلامي للتنمية"، مركز الأبحاث والدراسات في المعلومات القانونية، الجامعة اللبنانية، 3 أبريل 2001م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/m9UMGz
4. "مشروع اتفاقية استصناع"، موقع مجلس النواب التونسي، أبريل 2015م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Ro44cp
5. "قانون عدد 14 لسنة 2013 مؤرخ في 9 مايو 2013م يتعلق بالمصادقة على اتفاقية الاستصناع المبرمة في 21 سبتمبر 2012م بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن تمويل برنامج تطوير منظومة التكوين والتدريب المهني بالجهات الغربية والجنوبية للبلاد التونسية من أجل التشغيل"، البوابة الوطنية للإعلام القانوني، تونس، 9 مايو 2013م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5FHmEd

وفيـــما يتعلق بجهود تونس لتوطين التعليـــم التكنولوجي في البلاد، أبرمت الحكومة التونسية مع البنك الإسلامي للتنمية، في يناير 2001م، عقد استصناع لتمويل مشروع إنشاء ثلاثة معاهد عليا للدراسات التكنولوجية، بولايات؛ قبلي، والقصرين، وبنزرت، بمبلغ 34.53 مليون دولار أمريكي(1).

وفي سياق مشابه، أبرمت المملكة المغربية، في أبريل 2006م، عقد استصناع مع البنك الإســـلامي للتنمية، بقيمة 46 مليون دولار أمريـــكي، لتمويل محطات توليد كهرباء تُغَذِّي 13 إقليماً بالمملكة المغربية؛ حيث يمتد العقد لمدة 15 ســـنة، مع إعفاء لمدة ثلاث سنوات(2).

أما مصر، فقد أبرمت، بدورها، عقد اســـتصناع مع البنك الإسلامي للتنمية، في يناير 2013م، بقيمـــة 32.3 مليون دولار أمريكي، لمدة 5 ســـنوات، لصالح تعزيز القطاع الزراعي والأمن الغذائي، من خلال اســـتكمال وتطوير مشروعات الصرف الزراعي المغطَّى في البلاد (المرحلة الثالثة)(3). هذا إلى جانب اتفاقية استصناع أخرى بقيمة 25 مليون دولار أمريكي، بين مصر والبنك الإســـلامي للتنمية، تم إبرامها في يناير 2013م، لصالح برنامج تطوير التعليم والتدريب المهني من أجل التشغيل(4).

1. "يتعلق بالمصادقة على اتفاقية الاســـتصناع المبرمة في 24 أكتوبر 2001م بين حكومة الجمهورية التونســـية والبنك الإســـلامي للتنمية والخاصة بمشروع إنشـــاء ثلاثة معاهد عليا للدراســـات التكنولوجية في ولايات قبلي والقصرين وبنـــزرت"، البوابـــة الوطنية للإعلام القانوني، تونس، 14 فبرايـــر 2002م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/X8ezTb
2. "البنك الإســـلامي للتنمية يموِّل كهربة العالم القروي"، صحيفة الصحراء، المملكة المغربية، 20 أبريل 2006م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/gMiYzD
3. ""الشـــورى" يوافق على اتفاقية اســـتصناع مع البنك الإســـلامي للتنمية لتمويل الصرف الزراعي"، صحيفة الوطن المصرية، 25 أبريل 2013م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/THKN97
4. "الموافقة على اتفاقية اســـتصناع بين الحكومة المصرية والبنك الإســـلامي للتنمية بشأن تمويل برنامج تطوير التعليم والتدريب المهني من أجل التشغيل"، الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، عدد 10، 6 مارس 2014م.

وعلى صعيد تطوير البنية التحتية للقطاع الطبي التعليمي في البلاد، أبرمت جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامي للتنمية اتفاقية استصناع، يقوم بموجبها الأخير بتوكيل مصر بشراء معدَّات بالنيابة عن البنك ثم بيعها للوكيل لاستخدامها في مشروع إنشاء المستشفى التعليمي لجامعة الأزهر(1).

وقد أبرمت وزارة التجارة والصناعة المصرية في مايو 2014م، عقد تمويل بعقود الاستصناع والإجارة، بقيمة 1.5 مليار جنيه، لإنشاء مصنع السكر بمنطقة الصالحية، من خلال تحالف مصرفي يضم بنوك؛ مصر وعودة، وأبو ظبي الإسلامي، إضافة إلى 10 بنوك أخرى مشاركة؛ حيث يوفِّر المشروع نحو 3000 فرصة عمل مباشرة، وأكثر من 50 ألف فرصة عمل غير مباشرة، ويساهم في سد فجوة استيرادية تتجاوز الـ25 % في مجال استهلاك السكر(2).

1. الشورى يوافق على اتفاقية لتمويل إنشاء المستشفى التعليمي لجامعة الأزهر وأخرى لشراء المعدات"، بوابة الأهرام، 29 أبريل 2013م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/JLyoL9
2. "تحالف بنك مصر وعودة وأبو ظبي الإسلامي - مصر و10 بنوك مشاركة يوقع تمويلاً مشتركاً بصيغ إسلامية"، بنك مصر، 13 مايو 2014م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/K4eQoA

المطلب الثاني

الزكاة كمدخل تمويلي لمشروعات التنمية المستدامة

في سياق الاستراتيجيات التنموية للدول الإسلامية، يمكن النظر إلى فريضة الزكاة، في إطار تمويلي تنموي، بجعلها جزءاً مؤسسياً أصيلاً من النظام المالي للدولة، على غرار؛ ديوان الزكاة بالسُّودان، وبيت الزكاة بالكويت، ومصلحة الزكاة والدخل بالسعودية؛ حيث تضطلع مؤسسة الزكاة بجمع أموال الزكوات وتوزيعها في مصارفها الشرعية المعتبرة.

وخلافاً للقائلين بعدم جواز الاستثمار في أموال الزكاة، يرى كثير من العلماء المعاصرين؛ من أمثال: الأستاذ الدكتور مصطفى الزرقا(1)، والدكتور يوسف القرضاوي(2)، والشيخ عبدالفتاح أبو غدة(3)، والدكتور عبدالعزيز الخياط(4)،

1. انظر: مصطفى الزرقا، فتاوى الزرقا، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م، وانظر أيضاً: فتوى الدكتور مصطفى الزرقا حول جواز الاستثمار في أموال الزكاة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج1، ص 44.
2. انظر: يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1973م، يوسف القرضاوي، لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، الطبعة الأولى: 1215هـ/1992م. وانظر أيضاً: موقع الدكتور يوسف القرضاوي على شبكة الإنترنت.
3. الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، "فتوى: هل يجوز استثمار أموال مجاهدي أفغانستان؟"، مجلة المجتمع الكويتية، دولة الكويت، عدد (793)، نوفمبر 1986م، ص ص 34 – 35.
4. دكتور عبدالعزيز الخياط، "توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد 3، ج 1، ص 371.

والدكتور عبدالســـلام العبادي[1]، والدكتور محمد صالح الفرفور[2]، والدكتور حسن عبدالله الأمين[3]، والدكتور محمد فاروق النبهان[4]، وغيرهم، جواز استثمار أموال الزكاة سواء فاضت أم لا.

وقد اســـتند هؤلاء إلى فعل النبي صلى الله عليه وســـلم[5]، والصحابة، وعلى رأسهم الخلفاء الراشـــدون[6]، الذين كانوا يستثمرون أموال الصدقات من إبل وبقر وغنم، مع الاســـتئناس بقول من توســـع في مصرف "في سبيل الله" وجعله شاملاً لكل وجوه

1. الدكتور عبدالسلام العبادي، "نحو إنشاء مؤسسة عالمية للزكاة والتكافل"، بحث مقدم لندوة: "البنوك وأدوات التمويل الإســـلامي والزكاة والوقف"، التي عقدت على هامش مؤتمر: "الإســـلام حضارة وســـلام في ظلال «رسالة عمان»" خلال الفترة 12 - 16/ 6 /1434هـ الموافق 22 - 26 / 4 /2013م.
2. دكتور محمد صالح الفرفور، "توظيف أموال الزكاة مع عدم التمليك للمستحق"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج1، ص 358.
3. انظر: دكتور حسن عبد الله الأمين، "توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع دون تمليك فردي للمستحق"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث،1/323-322.
4. دكتور محمد فاروق النبهان، "زكاة المال وحقوق الفقراء"، الموقع الرســـمي للدكتور النبهان على شـــبكة الإنترنت، 26 فبراير 2014م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/wikGCj
5. عن أنس بن ملك - رضي الله عنه - : أن رُجلا من الأنصار «أتى النبيَّ - صلى الله عليه وســـلم - يســـأله ، فقال : أمَـا في بيتـك شيء؟ قال : بَلَى ، حِلْس نَلْبَسُ بعضَه ، ونَبْسُــطُ بعضَــهُ ، وقَعْب نَشْرَبُ فيه من الماء ، قال : ائتني بهما فأتــاه بهــما ، فأخذهما رســولُ الله - صلى الله عليه وســلم - بيده ، وقال : من يشــتري هذيــن؟ قال رجل : [أنا] آخذهما بدرهم ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : مَنْ يزيد على درهم؟ - مرتين أو ثلاثا - قال رجل : أنا آخذهما بدرهَمْين ، فأعطاهما إياه ، فأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاريَّ ، وقال : اشْتَرِ بأحدهما طعاما ، فانبِذْه إلى أهلك ، واشــتر بالآخر قَدُّوما فائْتني به ، فأتاه به ، فشَــدَّ فيه رســولُ الله - صلى الله عليه وســلم - عودا بيده ، ثم قال : اذْهبْ فاحتَطِبْ وَبِعْ ، ولا أَرَيَنَّكَ خَمْســة عشر يوما ، ففعل ، فجاء وقد أصاب عشرةَ دراهم ، فاشــترى ببعضها ثوبا ، وببعضها طعاما، فقال له رســولُ الله - صلى الله عليه وســلم - : هذا خَيْر لك من أن تجيء المســألة نُكْتَــة في وجهــك يــومَ القيامة ، إن المســألة لا تَصْلُحُ إلا الثلاث : لذي فقر مُدْقِــع ، أو لذي غُرْم مُفْظِع، أو لذي دم مُوجِع» (رواه أبو داود 1641).
6. يرجــع الاســتناد إلى فعل الصحابة في اســتثمار أمــوال الزكاة إلى الإغناء؛ حيث نادى الفــاروق عُمر بن الخطاب بالإغنــاء في قولتــه المأثورة لعماله: "إذا أُعطيتم فأغنوا". للمزيــد ينظر: محمد بن عبد الرحمن الحفظاوي، أحكام اســتثمار أموال الزكاة وتطبيقاته، كلية المتعددة التخصصات بالراشــيدية، د. ت، ص 120 ، 130 : 131 ، النص متاح على هذا الرابط : goo.gl/5PWmUJ.

الخير، ليستغرق بناء الحصون وعمارة المساجد، وبناء المصانع، والمزارع، وغيرها من المشروعات ذات الريع، مما يدخل في النفع العام للأمة؛ أفراداً ومجتمعات(1).

كما استند هؤلاء إلى قول مَن أجاز للإمام، في حال الضرورة أو الحاجة، إنشاء المصانع الحربية من سهم "في سبيل الله"، إضافةً إلى القياس على استثمار المستحقين للزكاة بعد قبضها ودفعها إليهم بقصد الاستثمار، حتى تدخل في إطار الصدقة الجارية الدائمة المتصلة كالوقوف المرصودة، فيدوم ثوابها للمتصدق مدة دوامها التي تزيد بالاستثمار فيها وتنميتها لصالح مستحقيها. (2)

ولأن استثمار أموال الزكاة يمكن قياسه، وفقاً لأصحاب هذا الرأي، على جواز الاستثمار في أموال الأيتام من قبل الأوصياء(3)، فإذا جاز استثمار أموال اليتامى مع كونها مملوكة على الحقيقة لهم، فإنه يجوز استثمار أموال الزكاة قبل دفعها إلى المستحقين لتحقيق منافع عامة لهم كذلك، باعتبارهم جزءاً من الأمة التي تسعى لتنمية مواردها لما فيه مصلحة المجتمع ورفاهته. (4)

ولأن الاستحسان يقتضي ذلك اتساقاً مع ضرورات العصر الذي نعيشه والذي باتت فيه موارد الدولة تحتاج إلى مزيد من التنمية والاستثمار لاستدامة الخير وتوطينه في ربوع المسلمين، وإبعادهم عن الفاقة والحاجة والعَوَز(5).

---

1. محمد عثمان شبير، "استثمار أموال الزكاة"، ورقة بحثية مقدمة إلى: الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة، الكويت، 2 - 3 ديسمبر 1992م، نسخة رقمية متاحة على موقع المسلم، على الرابط التالي: goo.gl/Y3Lj7m
2. محمد بن عبد الرحمن الحفظاوي، أحكام استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته، كلية المتعددة التخصصات بالراشيدية، د. ت، ص 120، ص ص 130 - 131 ، النص متاح على هذا الرابط: goo.gl/5PWmUJ.
3. أفتى الحنفية والمالكية بجواز الاستثمار في أموال اليتيم، وكذلك بعض من الشافعية، وقد قال الإمام ابن العربي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قد حثَّ أولياء الأيتام على التجارة في أموالهم لئلا تأكلها الصدقة. (للمزيد ينظر مراد بلعباس، استثمار أموال اليتامى، دراسة فقهية مقاصدية معاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية الجزائر، 2009م، ص 161.
4. محمد عثمان شبير، "استثمار أموال الزكاة"، ورقة بحثية مقدمة إلى: الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة، الكويت، 2 - 3 ديسمبر 1992م، نسخة رقمية متاحة على موقع المسلم، على الرابط التالي: goo.gl/Y3Lj7m
5. محمد عثمان شبير، "استثمار أموال الزكاة"، المرجع السابق.

فالزكاة، من منطلق استثماري تنموي، تلعب دوراً حيويّاً في إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة، كونها وسيلة تمويل استثماري، تعمل على منع اكتناز الأموال الساكنة لمصلحة أفراد أو جهات وتحويلها إلى أموال متحركة ديناميكية بما يَخْلُق منفعة حقيقية لاقتصاد المجتمع.

ولعل هذا ما يتوافق مع مبادئ الاقتصاد العالمي المعاصر، الذي يعتبر الاكتناز أكبر معوّق للتنمية في الدول؛ لأن الأموال المكتنزة لا تدخل في عجلة الاقتصاد؛ الأمر الذي يقلِّل من حجم الموارد المحلية المخصَّصة للتنمية ودفع عجلة الإنتاج.

وعليه؛ فإن أموال الزكاة لا ينبغي أن تقتصر على مجرد سدّ الحاجات المعيشية الاستهلاكية للفقراء والمحتاجين فحسب، ولكنها يجب أن توظَّف بشكل استثماري لصالح خَلْق فرص تنموية للمجتمع وطبقاته الفقيرة على وجه الخصوص، بما يحوِّلهم من ممنوحين إلى ممتلكين لأدوات إنتاجية تَسُدُّ حاجتهم وعَوَزَهُم، وتضمن لهم دخلاً معيشيّاً كريماً، بما يَسُدُّ حاجاتهم بشكل دائم، من جهة، ويساهم في تنمية المجتمع ودَفْع عجلة النمو فيه بشكل مستدام، من جهة أخرى(1).

ثمة مسألة مهمة في هذا الإطار، تتعلق بمدى جواز اضطلاع الدولة بجمع أموال الزكاة مقدماً لحاجة أو لضرورة، وهي مسألة مستحدَثَة، تتعلق بمسألة تقليدية حول مدى جواز تقديم الزكاة قبل وجوبها، والتي ذهب الفقهاء إلى جوازها شريطة أن يكون التقديم عن مالٍ موجود، مكتمل النصاب، فإذا كان للشخص أموالٌ، ورأى أن يقدم زكاة تلك الأموال لسببٍ أو لآخر جاز ذلك، بل ربما تقتضي المصلحة ذلك فيكون من الأمور الفاضلة المستحبة(2).

1. عزيزة بن سمينة، ومريم طنبي، "الزكاة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية"، مجلة آفاق العلم، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 1، عدد 1، ص ص 313 - 322.
2. "فتوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين حول تقديم دفع زكاة المال قبل وقتها"، موقع طريق الإسلام، 1 ديسمبر 2006م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/KXh8EP

وإذا كان هذا الأمر جائزاً لمصالح فردية شـــخصية، فإن الباحث يرى أنها تكون أكثر جوازاً، بل ربما أكثر استحباباً، حالَ تعلُّق المصلحة بمجموع الأمة ككل، وهو أمرٌ متأكَّد هنا في ظل حاجة الكثير من الدول العربية والإسلامية لتمويل استراتيجياتها التنموية بشكل عاجل، وخاصة في قطاعات البنية التحتية والتنمية الإنسانية بمعناها الشامل. بَيْدَ أنَّ الأمر في الأخير يقتضي أكثر مما هو اجتهاد شـــخصي، إلى مراجعة المجامع الفقهيـــة والمراكز البحثية المتخصصة لبيان الرأي القاطع في هذه المســـألة الحيوية، وتحديد أُطُرها التنفيذية المنضبطة بكليات الشرع الحنيف.

المطلب الثالث

الضرائب وتمويل مشروعات التنمية

تنهض فلسفة الضرائب على التضامن المجتمعي بين أبناء البلد الواحد، وهي مبالغ ماليـــة تُحَصِّلُها الدولة من مواطنيها بهدف تأمين الخدمات العامة، وسياســات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، والمشروعات محل النفع العام.

فالضرائب في الدول المتقدمة تُعتبر أداةً فعَّالة فـــي تنفيـــذ الـــسياسات الماليـة والاقتـــصادية والاجتماعية للدولة، كما أنها وسيلة حكومية للتدخل في آليات السوق؛ ضبطاً وتصحيحاً؛ لقدرتها على تعـــديل مخصَّصات الـدخول، ومصادرها، وكذلك التأثير في أســعار ومكونات الإنتاج، والسياسات التوزيعية للنشاطات الاقتصادية، وفقاً لخطـط التنمية التي تعتمدها وتتبناها الدولة.

أمـــا الضرائب في الدول النامية فهي مصدر تمويـــل مهم لمشروعات البنية التحتية والتنمية المســـتدامة، في ظل افتقار هذه الطائفـــة من الدول للموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريعها وخططها التنموية الشاملة(1).

ونظراً لأهمية الضرائب التنموية والتمويلية في الدول الفقيرة والمتوسطة، فقد أطلق صنـــدوق النقد الدولي، ومنظمة التعـــاون والتنمية في المجال الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحـــدة، ومجموعة البنك الدولي، في العام 2016م، منصة التعاون بشـــأن

1. محمـــد خالـــد المهايني، "دور الضريبـــة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مـــع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الثاني، 2003م، ص 260.

الضرائب، بهدف تعزيز الجهود اللازمة لدعم سياســـات التنمية في البلدان النامية، ودعم الخطط الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حول العالم، والتي وضعتها المنظمات الدولية الكبرى للعام 2030م.

وتُعْنَى هذه المنصة بإقامة حلقات نقاشـــية دورية بـــين المنظمات الدولية الكبرى، لتعزيـــز الدعم في مجال بناء القـــدرات الضريبية لصالح البلدان النامية والفقيرة، إضافةً إلى زيادة الوعي حول أهمية الشـــفافية وآليات تبادل المعلومات الفعَّالة بشأن معالجة إشـــكاليات التهرب الضريبي والتدفقات غـــير القانونية، وتقديم التوجيه للبلدان النامية بشـــأن معالجة القضايا الضريبية المتعلقة بالاقتصاد غير النظامي، والعمل على تأطيرها بشـــكل قانوني، بما يُعَزِّز من وحدة النظام الضريبي في الدولة كأداة تمويلية تنموية متجددة(1).

بَيْدَ أن الملاحَظ في الكثير من الدول النامية، ارتباط الضرائب بممارســـات الفساد، وافتقارها إلى الشفافية اللازمة، في ظل العلاقة المتوترة بين الشعب من جهة، وكافة المؤسســـات الحكومية، من جهة أخرى، لاعتبارات تتعلق بغياب الأُطُر الديمقراطية، وســـيادة الديكتاتوريات الحاكمة في الكثير من تلك الدول، وهو ما يتطلب معالجة جذرية تُعيد الثقة بين الشـــعب والنُّظُم الحاكمة؛ لصالح تعزيز التنمية واســـتدامتها وتوطينها في هذه البيئات المجتمعية.

إن الحديث المتكرِّر في الكثير من الدول النامية، حول الإصلاح الضريبي، في صورته التشريعية والقانونية، لن يُجْدِي نفعاً إلا بإصلاحات سياســـية عميقة، في بِنْيَة الحكم بتلك الدول، وفي العلاقة بين الحكومات والشـــعوب، وفي العلاقات بين الحكومات

1. "منصة التعاون بشأن الضرائب: خطوة كبيرة لتعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي"، موقع الأمم المتحدة، 27 أكتوبر 2016م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yRQSSG

وبعضها البعض، والتخلُّص من إشكاليات التبعية؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للدول الكبرى والدول الاستعمارية الســابقة، واحترام حقوق الإنسان وفتح المجال العام، وبدون هذه الإجراءات والســياقات الشــاملة لن تتحقق العدالة الضريبية، وسيظل دورها هامشــيّاً كمصدر تمويلي مهم ولازم لتوطين التنمية واستدامتها في تلك الدول.

المبحث الثالث

البنك الإسلامي للتنمية

المطلب الأول

البنك الإسلامي للتنمية

مدخل تعريف إجرائي

أُنْشِئَ البنك الإسلامي للتنمية وفقاً لمخرجات مؤتمر وزراء مالية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأول الذي عُقِدَ في مدينة جِدَّة، بالمملكة العربية السعودية، في 18 ديسمبر 1973م، بهدف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في أرجاء العالم المختلفة بشكل عام؛ وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث بدأ البنك أعماله، رسمياً، في 20 أكتوبر من العام 1975م.

ويُعتَبر البنك الإسلامي للتنمية أحدَ الأجهزة المتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي لها عادةً مجالس إدارة مستقلة عن المنظمة، ويتمتع البنك بصفة المراقب الدائم في كل اجتماعات ولجان المنظمة، كما أنه يتعاون وبصورة وثيقة مع الأجهزة المتخصصة والتابعة للمنظمة.

وانسجاماً مع الأهداف العامة للبنك الإسلامي للتنمية المتمثلة في دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء، يقوم البنك بتمويل المشروعات والبرامج المنتِجَة في القطاعين العام والخاص في هذه الدول، كما يستثمر البنك أمواله في مشاريع البنية الأساسية؛ الاقتصادية والاجتماعية، ويُقَدِّم، أيضاً، المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء، كما يساعد، كذلك، في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء، وخاصة على صعيد السلع الرأسمالية.

ويضطلع البنك الإســـلامي للتنمية كذلك بمساعدة المجتمعات المسلمة، في الدول غير الأعضاء، وهي دول غير إســـلامية، كما يقوم، أيضاً، بإجراء الدراســـات والبحوث والاستشـــارات الشرعية المتعلقة بمجالات الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال الصناديق الخاصة التي تُنْشَأ خصيصاً لهذا الغرض.

من جهة أخرى، يقوم البنـــك بتمويل المشروعات التنموية في الدول الأعضاء، وفقاً لعـــدة صِيَغ تمويلية تتفق مع أحكام الشريعة الإســـلامية، كالقروض وعقود الإجارة، وعقود البيع لأجل، وصيغ المســـاهمة في رأس المال، واعتمادات التمويل، ونحو ذلك، هذا بالإضافة إلى قيام البنك الإسلامي بتنمية التجارة بين الدول الأعضاء من خلال برامج تمويل التجارة، وبرامج تمويل الواردات، وبرامج تمويل الصادرات، ومحفظة البنوك الإسلامية، وصندوق حصص الاستثمار، وغير ذلك من البرامج التجارية.

ويَعْتَـــبِرُ البنكُ أنَّ تقديم الدعم للمؤسســـات المالية الإســـلامية وتطويرها أحد أهم الأهداف الاســـتراتيجية التي يضطلع بها؛ حيـــث تتمثل أبرز العناصر المهمة لتحقيق هذه الاســـتراتيجية في إنشاء بنوك ومؤسسات مالية إســـلامية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء، على حدٍّ سواء، وذلك من خلال دعم تلك البنوك والمؤسسات الوليدة بالمساهمة في رؤوس أموالها.

وقد تطوَّرت صناعة الخدمات المالية الإســـلامية بسرعةٍ فائقةٍ في الأعوام الأخيرة، وتتَلَقَّى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حالياً عدداً كبيراً من طلبات التمويل لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية جديدة. ومن أمثلة ذلك ما أعلن عنه البنك الإسلامي للتنمية، في أكتوبر 2017م، بالشراكة مع مجموعة القرض الفلاحي المغربية، من إطلاق بنك إســـلامي مشترك في المملكة المغربية تحت اسم "الأخضر بنك"، وهو مؤسسة تمويلية تُقَدِّم خدماتها بالأساس للقطاع القَرَوِيّ والزراعي بالمملكة المغربية، ويبلغ رأس ماله التأســـيسي 21 مليون دولار أمريكي، 51 % منها لمجموعة القرض الفلاحي المغربية،

و49 % الأخـــرى تَخُصُّ الشركة الإســـلامية لتمويل القطاع الخاص؛ التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. (1)

وبصفة عامة؛ فإنَّ استراتيجية الاستثمار في رؤوس الأموال تَتْبَعُ أحـــدَ الأساليب التالية أو كلها؛ الأسلوب الاستراتيجي، والأسلوب التنموي، وأسلوب استثمار القيمة. ويتألف الاستثمار في رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية أساساً من الأسلوبين الاستراتيجي والتنموي. ويُمَوِّلُ البنك الإســـلامي للتنمية المشروعات من الموارد العادية لرأس المال عن طريق القروض، والإجارة، والبيع لأجل، والمساعدة الفنية، والمساهمة في رأس المال، والمشاركة في الأرباح، واعتمادات التمويل المقدمة إلى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي

وفيما يلي إيضاح مُوجَز لأســاليب التمويل المذكورة، والتي يقدمها البنك ضمن خدماته المصرفية (2)

1. **القـــــروض:** يُقدِّم البنكُ القـــروضَ لتمويل المشروعات التـــي لها أثرٌ تنموي اجتماعـــي واقتصادي مهم، والتي تكون فترة تنفيذها طويلة، والتي قد لا تحقق عائداً؛ وتقدم القروض إلى الحكومات أو المؤسســـات العامة، ولا سيما في الدول الأعضاء الأقل نمواً؛ لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الصناعية.
2. **الإجارة:** الإجارة أسلوب للتمويل متوسط الأجل يتم بموجبه تأجير معدات رأسمالية وغيرها مـــن الأصول الثابتة؛ كالمصانع والآلات، والمعـــدات للمشروعات الصناعية والزراعية، ومشروعات البنية الأساسية والنقل، وغيرها في القطاعين العام والخاص. كما يتم التمويل بالإجارة لشراء الســـفن، وناقلات النفط، وســـفن صيد الأســـماك وغيرها. وفي نهاية فترة الإجارة تؤول ملكية المعدات إلى المستأجر كَهِبَةٍ من البنك.

1. «الإســـلامي للتنمية» و«الفلاحي المغربي» يطلقان مصرفاً إســـلامياً في المغرب يســـتهدف تمويل القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 18 أكتوبر 2017م، تاريخ الزيارة 31 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/PioU1u
2. لمزيد من التفصيل؛ انظر : الموقع الرســـمي للبنك الإســـلامي للتنمية على شـــبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/2izf48

3. **البيع لأجل:** البيع لأجل مماثل للإجارة مع وجود فرق عملي أساسي بينهما؛ هو أنَّ ملكية أصول المبيعات تنتقل في الحال إلى المستفيد في حالة البيع لأَجَلٍ. وبموجب أسلوب التمويل هذا، يقوم البنك بشراء المعدات والآلات وبيعها إلى المستفيد بسعر أعلى.
4. **المساهمة في رأس المال:** يساهم البنك بموجب هذا الأسلوب في رؤوس أموال الشركات الجديدة والتوسع في الشركات القائمة في القطاعين العام والخاص؛ بحيث لا تتجاوز مساهمة البنك ثُلث رأس مال الشركة المستفيدة.
5. **المشاركة في الأرباح:** هذا النوع من التمويل هو شكل من أشكال المشاركة ينطوي على تجميع الأرصدة بين طرفين أو أكثر بهدف تمويل مشروع معين. ويكون لكل شريك حصة من الأرباح أو الخسارة بما يتناسب مع حصة كل طرف في رأس مال المشروع.
6. **اعتمادات التمويل المقدَّمَة للمؤسسات الوطنية:** حيث يقدم البنك بموجب هذا الأسلوب التمويل إلى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي في الدول الأعضاء؛ عن طريق المساهمة في رأس المال والإجارة والبيع لِأَجَلٍ؛ لتعزيز نمو الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولا سيما في القطاع الخاص.
7. **الاستصناع:** وهو شكلٌ جديد من أشكال تمويل التجارة والمشروعات لدعم التجارة في السلع الأساسية وتعزيز الطاقة الإنتاجية، وهو عقدٌ لتصنيع السِّلَع أو الأصول الأخرى يُوافِق المُنْتِجُ فيه على تزويد المشتري بسِلَعٍ محدَّدَة الوصفِ بعد تصنيعها وفقاً للوصف خلال مدة زمنية محددة بسعر متفق عليه. ويُمَكِّنُ هذا الأسلوبُ الجديد البنكَ من تمويل رأس المال العامل، والمساهمة بذلك في تعزيز الطاقة الإنتاجية في الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ما تقدم، يقدِّم البنك المساعدة الفنية على شكل مِنْحَة أو قرض للمهام المتصلة بالمشروعات، كدراسات الجدوى والتصاميم، والإشراف على التنفيذ، والمهام ذات الطابع الاستشاري، مثل تحديد السياسات والخطط القطاعية، وبناء المؤسسات، وإجراء البحوث وغير ذلك. ويقدم البنك المساعدة الفنية أساساً إلى الدول الأعضاء الأقل نمواً.

المطلب الثاني

خبرة التمويل التنموي
بالبنك الإسلامي

يقدم البنك الإسلامي للتنمية القروض لدوله الأعضاء، بهدف تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في تلك الدول، مثل؛ إقامة الطرق، شق القنوات، بناء السدود، إنشاء المدارس، تشييد المستشفيات، مشاريع الإسكان، التنمية الريفية، وغيرها، في القطاعين العام والخاص، بما يؤثر بالإيجاب على الاقتصاد والتنمية الاجتماعيـــة للبلدان الأعضاء المعنية؛ حيث تتوافق القروض التنموية المقدمة من البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهي بدون فوائد، وَيَسْتَرِدُّ البنك مصروفاته الإدارية من خلال فرض رسوم خدمة.

وفي هذا الإطار يمكن الإشـــارة إلى أحدث المشاريع التنموية التي اضطلع بها البنك الإســـلامي للتنمية خلال الســـنوات القليلة الماضية، كإطار تطبيقي يوضح الجهود التي يضطلع بها البنك في إطار تمويل مشـــاريع وبرامج التنمية في الدول الأعضاء، بما يخدم المجتمعات والدول الإســـلامية، بعيـــداً عن أسر منظومة القروض الدولية للمؤسسات الغربية التي تعمل لخدمة أجندات القوى الكبرى في العالم.

- **دعم التنمية في دول الثورات العربية**

في ســـبتمبر 2017، كشف البنك الإسلامي للتنمية، عن وثيقة شراكة استراتيجية بين البنك والجمهورية التونســـية، نطاقها الزمني خلال الفترة (2018 - 2020)، يقوم البنك من خلالها بتوفير 1.5 مليار دولار أمريكي، لصالح تمويل مشـــاريع تنموية في تونس على مدار السنوات الثلاث للاستراتيجية.

وتنهض هذه الاســـتراتيجية بدعم برامج الاندماج الاجتماعي ومشاريع التنمية الشـــاملة في تونس، وتعمل على المســـاهمة في تطوير البنية التحتية التونسية، كما تدعم الاســـتراتيجية مبادرات القطاع الخاص في تونس، وتهدف إلى جلب الاستثمارات الأجنبية إلى تونس، سواءً من الدول الأعضاء في البنك أو من غيرها من الدول الأخرى التي ترغب في الاستثمار بتونس.

وخلال ســـنوات استراتيجية الشراكة الثلاث، ســـيعمل البنك على دعم وتصدير السلع التونســـية المختلفة إلى الخارج، والعمل على رفع الكفاءة التصديرية في مجال التمويل والتسويق، الأمر الذي من شأنه أن يوفّر المزيد من فرص العمل أمام الشباب التونسيين.

وإلى جانب هذه الشراكة الاســـتراتيجية، تَقَدَّمَ البنك الإسلامي للتنمية بمبادرة لتمويل مشاريع كبرى بتونس من خلال الشراكة بين القطاعين؛ العام والخاص، تشـــمل إنتاج الكهرباء، والطاقة المتجددة، وتحســـين وتطوير البنية التحتية في مجال الطاقة النفطية، على صعيدي التكرير وتسييل الغاز البترولي(1).

وفي أكتوبر 2017، أعلن رئيس البنك الإســـلامي للتنمية، أن البنك بصدد إعداد اســـتراتيجية تعاون جديدة مع مصر، لصالح مشـــاريع تنموية في البلاد، وذلك بإجـــمالي تمويل يصل إلى 3 مليارات دولار، على مدى 3 ســـنوات وذلك خلال الفترة (2018 - 2020)(2).

- **الاستثمار في الصكوك الإسلامية**

في إطار استراتيجيته لتوظيف الصكوك لأغراض استثمارية وتنموية قام البنك الإســـلامي للتنمية، في أبريل 2017، بتســـعير صكوك بقيمة 1.25 مليار دولار

1. "1.5 مليار دولار من «الإســـلامي للتنمية» لتمويل مشـــاريع في تونس"، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 29 سبتمبر 2017م، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ZF6nwA
2. "استراتيجية تعاون جديدة بين البنك الإسلامي للتنمية ومصر بتمويل 3 مليارات دولار"، موقع مصراوي، 15 أكتوبر 2017م، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/QeAA1M

أمريكي، بأجل استحقاق مدته خمس سنوات، وعائد سنوي قدره 2.393 %، وذلك في إطار برنامجه لإصدار الصكوك متوسطة الأجل.
هذا مع اضطلاعـــه بشراكة مع بنوك؛ بوبيان، والإمارات دبي الوطني، والخليج الدولي كابيتال، وجولدمان ساكس، واتش اس بي سي، وماي بانك، وناتيكسيس، وســـتاندرد تشارترد، لتولي مهمة إدارة إصدار تلك الصكوك حول العالم، على أن يتم تخصيص 56 % من هذه الصكوك لصالح مستثمري الشرق الأوسط وإفريقيا، و37 % للمستثمرين من قارة آسيا، و7 % للمستثمرين من قارة أوروبا(1).

- **10 ملايين دولار لتمويل مشاريع مكافحة الفقر في دولة "توغو"**

وقَّع "البنك الإســـلامي للتنمية" اتفاقية تعاون مع فرع البنك في دولة توغو لتمويلها بـ10 ملايين دولار من أجل تنفيذ مشاريع تنموية تَنْهَضُ بالواقع المالي في البلاد، وتَحُدُّ من نِسَب الفقر هناك، وتدعم أهدافها الانمائية الاســـتراتيجية بما يتلاءم مع الاستراتيجية العشرية للبنك ووفقاً للصِيَغ التمويلية المتعدِّدة التي يُقِّرُها بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتسعى الاتفاقية إلى دعم مؤسَّسات العمل المجتمعي والأفراد الفقراء بالإمكانات المادية والفنية؛ من أجل تقليص آثار الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية التي تمرُّ بها البلاد بصورة مستمرة، وزيادة دخل الفئات المُسْتَهْدَفَة من الاتفاقية بنســـبة 20 %، وذلك عبر إتاحة الفرصة للوصول إلى التمويل الأصغر الإسلامي، وتوفير وظائف جيِّدة تنهض بالقدرات المالية والفنية والمؤسَّسية لهذه الفئات.
وتُقَـــدَّر فرص العمل الجديدة التي ســـيقدِّمها البنك بـ1000 فرصة تقريباً، هذا بالإضافة إلى توفير التدريب الفني اللازم لأكثر من 60 ألف شـــخص وتأهيلهم لسوق العمل داخلياً وخارجيّاً.

1. "البنك الإسلامي للتنمية يصدر صكوكا بـ1.25 مليار دولار"، العربية. نت، 7 أبريل 2017، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/J1NiMd

ويُقدَّر عدد المؤسَّســـات المحلية الصغرى المستفيدة من الاتفاقية بـ2500 مؤسَّسة تقريباً، وســـتُشرف على تنفيذ الاتفاقية أمانة الدولة التابعة لرئاسة الجمهورية عبر الصندوق الوطني الذي تشرف عليه وزارة الاقتصاد والمال في دولة توغو.(1)

- **تعزيز قدرات لبنان في القطاع الصحي**

ومن توغو إلى لبنان، تبرز جهود أنشطة "البنك الإسلامي للتنمية" جليّةً في الاتفاق مع مجلس الإنماء والإعمار في الحكومة اللبنانية على اتفاق تمويل بنحو 30 مليون دولار لفائدة مشروع تعزيـــز قُدُرات لبنان في القطاع الصحي، ودعم اســـتدامته، متضمنة 5.9 مليون دولار في صورة منحة من "المبادرة الدولية المالية الميسَّرة لمواجهة التحديّات الناشئة عن أزمة اللاجئين السوريين"، والتي تُعرَف بـ(Global Concessional Financing Facility -CFF).

ويـــأتي هذا الاتفـــاق تأكيداً على دعم "البنك الإســـلامي للتنمية" لدول ثورات الربيع العربي والتزامه بتعهداته التي أعلنها مِن قِبَل "مؤتمر لندن"، الذي أقيم في شـــباط/فبراير 2016م، و"مؤتمر بروكسل" في نيسان/ أبريل 2017م، من أجل دعم اللاجئين الســـوريين والمشـــاركة في خطط الاستجابة لدعوات الدول المستضيفة للاجئين للنهوض بقطاعات البنى التحتية والتعليم والصحة والمياه.

ولذلك يهدف اتفاق التعاون في المقام الأول إلى مساعدة المواطنين اللبنانيين من ذوي الدخول المحدودة واللاجئين الســـوريين على الاســـتفادة من برامج الرعاية الصحية الأوليّة، وتعزيز نُظُم هذه الرعاية، ونشر التوعية المجتمعية بالأمراض شديدة الخطورة، إلى جانب المساهمة في النهوض بقُدُرات المستشفيات العامة التي توفِّر هذه الخدمات للشرائح السكانية المستهدَفَة من المشروع، ويبلغ عددها نحو 28 مستشفى حكوميّاً الأكثر مواجهة للطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية من قِبل هذه الشرائح.(2)

1. "البنك الإسلامي للتنمية يقدم 10 ملايين دولار لمحاربة الفقر في جمهورية توغو"، وكالة الأنباء السعودية (سبا)، 2018م، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/F4DdUC
2. "البنك الإسلامي يوقع مع الحكومة اللبنانية اتفاقية لتعزيز القطاع الصحي بـ 30 مليون دولار"، وكالة الأنباء السعودية (سبا)، 2018م، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/fHYND9

- **دعم شراكة القطاعين العام والخاص في البنية التحتية**

تقوم اســـتراتيجية "البنك الإســـلامي للتنمية" - في إحدى صورها - على تعميق أواصر الشراكـــة مع مؤسَّســـات القطاع الخاص وحكومـــات الدول الأعضاء ومنظمات العمل المدني والتطوعي والاتحادات المدنية، بحيث تتكامل جهود هذه القطاعات معاً من أجل إحداث الأثر التنموي المطلوب، الذي ينعكس بالضرورة على تحسين مستوى المعيشة في هذه الدول، لا سيّما في مجالات الغذاء والتعليم والصحة، وغيرها من الخدمات الأخرى.

ويســـعى البنك بصفة خاصة إلى إتاحة فضاءات أكثر اتساعاً لمؤسَّسات القطاع الخاص من أجل المشـــاركة في مشـــاريعه التنموية في الدول الأعضاء، لا سيّما ما يتعلق بمشـــاريع البنية التحتية؛ لأنها برأيه تعمل على استيعاب السيولة المالية المتوافرة لدى القطاع الخاص في استحداث مشاريع اقتصادية واجتماعية تحقق أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء.

ومن هنا خطا البنك الإســـلامي - مع مطلـــع العام الجاري (2018م) - خطوات أكثر ثقة من أجل دعم المشاريع التنموية التي يقوم بها القطاع الخاص في الدول الأعضاء، فوافق على إنشاء مِرْفَق استشاري من أجل دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية، ما يسمح للقطاع الخاص بمشاركة أكثر فاعلية في مشاريع البنى التحتية.

وبحســـب ما وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين للبنك، فإن المِرْفَق ســـيكون عبارة عن صندوق ائتماني شـــامل يُقدَّر رأســـماله الأولي بنحو 5 ملايين دولار من صافي دخل الموارد الرأســـمالية المخصَّصة لمنح المســـاعدات الفنية؛ الأمر الذي يتماشى مع الأولوية المتعلقة بتطوير مشـــاريع البنية التحتية عبر التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويواكب متطلبات الاســـتراتيجية العشرية لمجموعة البنك، والبرنامج الرئيس الخُماسي.

وســـيوفر المِرْفَق الاستشاري الدعم اللازم للدول الأعضاء في البنك بشأن خطط تنميـــة البنية التحتية والنهوض بها؛ من خلال التركيز على ثلاثة عناصر حيوية؛

الأول: تطوير الدورات التدريبية والحلقات النقاشية والدراسية في المجال ذاته، الثـــاني: تنظيم المؤتمرات والندوات حول مواضيع ذات صلة بأوجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص والآثار الإيجابية الناتجة عنها.

أما العنصر الثالث فيشتمل على توفير أجواء التمكين للمسؤولين في القطاعين عبر تقديم المشـــورة لحكومات الدول الأعضاء المستفيدة من أنشطة المِرْفَق بشأن الإصلاحات التمكينية والصفقات، وتقديم مجموعة كاملة من خدمات الاستشارة في نطاق الصفقات المتعلقة بأنشـــطة تنفيذ المشاريع وتقييم النتائج للنهوض بها إلى مستويات جيدة تســـتطيع فيه الحكومة اتخاذ قرارات عملية ومدروسة قبل إتمام هذه الصفقات محلّ الدراسة. (1)

- **إدارة تمويل "صندوق الأقصى" في فلسطين**

يُعَدُّ "البنك الإسلامي للتنمية" مسؤولاً عن إدارة تمويل "صندوق الأقصى"، وجمع وتنظيم الموارد المالية اللازمة لتدشين مشاريعه وإجراء الدراسات المالية والفنية، وترشـــيح المشاريع الأكثر جدوى والقابلة للتنفيذ من أجل الحصول على التمويل والمتابعة الميدانية خلال مراحل التنفيذ، عبر بعثات دورية، والإشراف المباشر من المكاتب الهندسية الميدانية.

وأنشـــئ الصندوق بقرار جماعي من الدول الأعضاء في "جامعة الدول العربية" خلال انعقاد القمة العربية في "مؤتمر القاهرة" الاستثنائي العام 2000م، وكُلِّف البنـــك بإدارته مِـــن قِبَل القمة، والقيام بمختلف أعمالـــه تحت إشراف اللجنة الإدارية التي تضمّ ممثلاً رســـميّاً عن دولة فلسطين وممثلاً عن الجامعة العربية وممثلي الدول المانحة.

1. "مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإســلامي للتنمية ينشـئ مرفقاً استشــارياً للشراكة بين القطاعين العام والخاص"، وكالة الأنباء السعودية (سبا)، 2018م، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/fXjgV9

وفي هذا الصدد، أعلن "البنك الإسلامي للتنمية" في شباط/ فبراير 2018م رصد 25 مليون دولار لتنفيذ قائمة مشاريع اعتمدتها اللجنة الإدارية للصندوق بتمويل من "المصرف العــربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا" بنحو 12.4 مليون دولار و12.5 مليون دولار من قِبل "صندوق النقد العربي".

وتشتمل قائمة المشاريع الجاري تنفيذها -بإدارة البنك- غالبية القطاعات الحيوية، فخُصِّص لقطاع الصحة نحو 7.2 مليون دولار ستذهب لصالح (مستشفى المُطلع, ومستشــفى عالية الحكومي، وبنك الدم المركزي في مستشفى رفيديا، وغيرها)، وخُصِّصَ مبلغ 7.7 ملايين دولار لقطاع التعليم من أجل إنشــاء بعض المدارس، بينما ســيذهب مبلغ 1.5 مليون دولار تقريبــاً لصالح ترميم البلدة القديمة في الخليل، وحظيت مشاريع البنية التحتية بنحو 5 ملايين دولار، وكذلك المؤسَّسات الأهليّة في القدس ستحصل على 3 ملايين دولار.

واســتفادت فلسطين من مشاريع "صندوق الأقصى" - منذ نشأته - بما مجموعه 875 مليــون دولار تقريبــاً، بالإضافة إلى قرض خاص لدعم موازنة الســلطة الفلســطينية العام 2002 يُقدَّر بـ480 مليون دولار، وســاعدت هذه الأموال في مشــاريع التمكين الاقتصادي والرعاية الصحية، وترميم المستشفيات المتضرِّرة وبناء عشرات الآلاف من المســاكن، واستصلاح الأراضي الزراعية، وشقّ الطرق وبناء مدارس جديدة وترميم أخرى ومدّ خطوط مياه وكهرباء. (1)

- **مبادرة صندوق مكافحة الْعَمَى في إفريقيا**

واتســاقاً مع رؤية البنك مِن أنَّ التنمية الإنســانية هــي المدخل الأهم للتنمية المســتدامة، أطلق صندوق التضامن التابع للبنك الإسلامي للتنمية، مطلع العام

1. "صندوق الأقصى يعتمد 25 مليون دولار لمشروعات تنموية في فلســطين"، وكالة الأنباء الســعودية (ســبا)، 2018م، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/BbDBdk

2018م، مبادرة لإنشـــاء صندوق بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لتدشين مشروع مكافحة الْعَمَى الممكن تجنُّبه، وعلاج مرضى عتامة عدســـة العين المعروف باسم "الساد" في قارة إفريقيا.

وقد أعلن البنك أن مشروع مكافحة الْعَمَى الممكن تجنُّبه، في إفريقيا ســـتنطلق مرحلتـــه الأولى بـــدءاً من عام 2018 وحتى عام 2022م؛ بهدف اســـتراتيجي محوري يقوم على علاج نحو 100 ألف مصاب بمرض "الســـاد" في اثنتي عشرة دولة إفريقية تتضمن كلاً من؛ غينيا، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، وبوركينا فاسو، وجيبوتي، وتشاد، جزر القمر، وموريتانيا، والنيجر، وتوغو، ومالي، وموزمبيق(1).

- **دعم مشاريع الطاقة المتجددة في إفريقيا**

في يونيو من العام 2014م، أطلق البنك الإسلامي للتنمية برنامجاً طموحاً لتمويل مشـــاريع الطاقة المتجددة في القارة الإفريقية، وذلك في إطار اســـتراتيجيته الموسَّعة لتعميق دوره التنموي في القارة السمراء.
وبموجب هذا المشروع الذي شمل مداه الزمني الفترة من 2014 - 2017م، قدَّم البنـــك تمويلاً قدره 180 مليون دولار أمريكي لدعم مشـــاريع الطاقة المتجددة في ســـت دول إفريقية؛ جنوب الصحراء، بهدف تحسين الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية في القارة الإفريقية التي يفتقر نحو70 % من الأُسَرِ المقيمة فيها للطاقة(2).

1. "البنـــك الإســـلامي للتنمية: 30 مليون دولار لمرضى العيون بإفريقيـــا"، وكالة آبا الإخبارية، 17 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yj9YJr
2. "البنك الإسلامي للتنمية يقدم قروضاً بقيمة 180 مليون دولار لمشاريع في إفريقيا"، رويترز، 3 يونيو 2014م، تاريخ الزيارة 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/SsBFca

- **مشروع الربط الكهربائي بين دول وسط وجنوب آسيا**

وانطلاقاً من رؤيته حول المساهمة في استراتيجيات البنية التحتية بالدول الأعضاء، قام البنك الإسلامي للتنمية، في أكتوبر 2015م، بتوقيع اتفاقية تنموية مع جمهورية طاجيكستان، للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين دول وسط وجنوب آسيا بقيمة 70 مليون دولار أمريكي.

ويهدف المشروع إلى إنشاء شبكة لتبادل الطاقة الكهربائية عبر الحدود بين كل من؛ طاجيكستان، وقيرغيزيا، وأفغانستان، وباكستان، لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بين هذه الدول، من جهة، واستغلال الموارد الكهرومائية الطبيعية في طاجيكستان وقيرغيزيا لزيادة موارد الدولتين من العملات الأجنبية؛ من خلال بيع فوائض تلك الموارد من جهة أخرى، وهو ما يعمل على استدامة التنمية في تلك الدول الأعضاء بالبنك(1).

- **برنامج المنح الدراسيّة للمتفوقين في التقنية العالية HIGH TECH**

اعتمد "البنك الإسلامي للتنمية" منذ العام 1992م برنامجاً خاصاً يستهدف المتفوقين في العلوم التكنولوجية داخل الدول الأعضاء في البنك؛ من أجل إمدادهم بالمِنَح الدراسية التي تنهض بهم وتؤهِّلهم لخوض المجالات التكنولوجية المختلفة بما يدعم قدرات الدول الأعضاء في البنك ومؤسَّساتها العلمية والبحثية للاستفادة القصوى من هذه الموارد البشرية في مجالات علمية باتت الآن ضرورية وحاسمة للتنمية المجتمعية.

ويغطي البرنامج نوعين من الدراسة؛ الأول: دراسة مكثَّفة تستغرق ثلاث سنوات للحصول على شهادة الدكتوراه، والثاني: بحوث ما بعد الدكتوراه تتراوح مدتها

1. "الإسلامي للتنمية" يدعم مشاريع خدمية في جنوب آسيا بـ 91 مليون دولار، إرم نيوز، 10 أكتوبر 2015، تاريخ الزيارة: 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/HiEPyG

بين الستة أشهر والعام، فيسعى البرنامج إلى اجتذاب المهنيين والعلماء والمبتكرين لإجراء مشـــاريع بحثية في المراكز العلمية المرموقة المشاركة معه سواءً في الدول الأعضاء في البنك أو في الدول متقدمة النمو.

أمـــا محتوى البرنامج فيضمُّ المجالات ذات الأولوية الكبرى للدول الأعضاء بما يحقِّق تنميتها ويوافق رؤية البنك، وبشكل عام تنحصر المجالات في علوم الصحة، الطب والزراعة، الإنتاج الزراعي والموارد المائية، التصحُّر وتنمية الطاقة، البنيّة التحتيّـــة، والتكنولوجيا فائقـــة الدقّة، والمواضيع العلميـــة البحتة، وتكنولوجيا الاتصـــالات والمعلومـــات التي ترتكز على أهداف التنميـــة، ويصبح مُلزماً على المرشح الفائز بالمنحة إجراء بحوث علمية تعالج مسألة معينة مطروحة في إحدى الدول الأعضاء، والتي من شأنها تطوير آفاق التنمية في جميع هذه الدول، مثل: تفشي الملاريا والإيبـــولا وكورونا، وقضايا الغذاء والطاقة، والاحتباس الحراري والتصحر، وغيرها.

وتغطي منحة البنك جميع المصاريف الدراسية للمستفيدين، ومصاريف الإعاشة في المؤسَّســـات التعليمية المشاركة في البرنامج خارج دولهم، والتأمين الصحي، ومصاريف الســـفر إلى مكان الدراســـة ومنه، بخلاف مصاريف المشـــاركة في المؤتمرات وإعداد البحوث العلمية واقتناء أجهزة الكمبيوتر الشخصي.

وعلاوةً على ما ســـبق، يوفِّر البنك للمســـتهدفين من البرنامج أنشطة إضافية لمساعدتهم على إعداد أنفسهم للأدوار القيادية التي سيضطلعون بها في المستقبل في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقنية لمجتمعاتهم، وذلك في إطار برنامج خاصّ تحت اسم "برنامج تنمية المجتمع المحلي".

ويتكون هذا البرنامج من عنصرين؛ هما "أنشطة ما بعد الدراسة"، مثل: تكوين روابط خريجي البنك لمتابعة مســـاهماتهم في خطط تنمية بلدانهم ومؤسَّساتها المدنية، والثاني "أنشـــطة بناء القدرات" التي تمكِّن الخريجين المؤهلين لحضور ورش عمل إقليمية في شأن خطط وبرامج تنمية المجتمعات المحلية.

ويمنح البنك خريجيه ميزة أخرى هي إدراج أسمائهم بوصفهم "استشاريين/خبراء" في برامج بناء القدرات القيادية، ونشر المعارف العلمية والتنموية المختلفة في دول البنك الأعضاء. (1)

- **تدشين صندوق للتكنولوجيا والابتكار بقيمة 500 مليون دولار**

وفي الإطار السابق ذاته، أعلن البنك في تشرين الثاني/نوفمبر 2017م اعتزامه إنشاء صندوق للعلم والتكنولوجيا والابتكار بقيمة 500 مليون دولار، وإطلاق أول مِنَصَّة إلكترونية من نوعها في العالم للعلوم والتقنية العام الجاري (2018م)، والتي ستكون حلقة وصل للعلماء وصنّاع القرار والجامعات ومراكز الأبحاث، وغيرها من المؤسَّسات المعنية بالابتكار، وربطهم بالممولين من القطاعين العام والخاص، ودعمهم بحلول مبتكَرَة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء في البنك. (2)

واستحدث البنك الإسلامي للتنمية أخيراً إدارة خاصة بالعلوم والابتكار واعتمد خارطة طريق جديدة تهدف إلى دمج سُبل التكنولوجيا الحديثة في جميع أنشطته التنموية.(3)

- **إطلاق برنامج "الشباب المهني 2017 - 2018"**

انطلاقاً من رؤية "البنك الإسلامي للتنمية" الداعمة للخريجين المميزين من الدول الأعضاء فيه وقدرتهم الكبيرة على دفع خططه الحالية والمستقبلية بشأن

1. "برنامج المنح الدراسية للمتفوقين في التقانة العالية لفائدة الدول الأعضاء في البنك"، الناشر: "موقع البنك الإسلامي للتنمية"، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zGVzqD.
2. "رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يطلق مبادرة إنشاء مركز الكومسيك لذكاء الأعمال لتعزيز القرارات الاستراتيجية في مجال الأعمال"، البنك الإسلامي للتنمية، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/JACVSJ
3. "البنك الإسلامي للتنمية: إنشاء صندوق بقيمة نصف مليار دولار لدعم الابتكارات"، صحيفة اليوم السابع، مصر، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/UtpDCM

تنمية المجتمعات وتحقيق أهدافه، أطلق الأول برنامج "المهنيين الشـــباب (يب)" الذي يستهدف حصول هذا القطاع الهامّ من المواطنين على تجربة مهنية عملية واســـعة النطاق وخوض الأنشطة المختلفة لمجموعة البنك الإسلامي عبر التناوب الوظيفي في الإدارات المختلفة.

ويعتمد برنامج الشباب على قضاء الشباب المشاركين فترة أسبوعين ضمن مرحلة التوجيه في إدارة الموارد البشرية الخاصة بمجموعة البنك، ثم قضاء 27 شـــهراً أخرى في مرحلة التأسيس داخل إدارات أخرى.

ويتعرض برنامج "الشباب المهني" لمواد برامج تنموية أخرى خاصة بالبنك، مثل: "تنمية المهارات القيادية" ودمجها تماماً مع عمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وثقافته، حتى إذا ما أوشـــك البرنامج على الانتهاء يكون جميع المشـــاركين قد تسلقوا تدريجيّاً الدرجات المهنية المختلفـــة في مجموعة البنك، ما يُمكِّنهم من فهم ترتيبات التدريب، وتطوير الأسس المهنية للكفاءات والمهارات المطلوبة في مجموعة البنك والحصول على الإرشاد المهني ومجموعة واسعة من الفرص التدريبية والتنموية ذات الصِلة.

ويتيح البنك لخريجي البرنامج المتميزين فيه التعيين المباشر في الوظيفة، التي تم اختيارها ومنحهم شهادة تخرج رسمية في برنامج "الشباب المهني" تساعدهم على الالتحاق بوظائف أخرى في مؤسَّسات مرموقة إقليميّاً ودوليّاً. (1)

1. تدريب عملي: برنامج الشباب المهني 2017 في البنك الإسلامي للتنمية"، موقع أوراق الفعاليات، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي:goo.gl/D2Z5i7

- **مبـــادرة "كومســـيك" لـــذكاء الأعـــمال (COMCEC Business Intelligence Center)**

ومع اقتراب نهاية العام 2017م أعلن "البنك الإسلامي للتنمية" مبادرته الجديدة لإقامة مركز "كومســـيك" لـــذكاء الأعمال، الذي يســـتهدف دعم الشركاء من القطاعين العام والخاص والمؤسَّســـات الخيرية والتعليمية، ومراكز البحوث في اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية للأعمال.

ويتلخَّص دور البنك في هذه المبادرة في تدشـــين شـــبكات ضخمة من الشركاء الإنمائيين في مختلف المجالات الحيوية، وتقديم كافة سُبل الدعم لهم في صورة حُزَم مالية وفنية وإدارية شـــاملة تضمّ التمويل المادي، وبرامج تنمية القدرات الذاتية والمؤسَّسية، وتطوير التشريعات، وإعداد البحوث الفنية المتخصِّصة.(1)

1. "رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يطلق مبادرة إنشاء مركز الكومسيك لذكاء الأعمال لتعزيز القرارات الاستراتيجية في مجال الأعمال "، مرجع سابق.

المطلب الثالث

البنك الإسلامي للتنمية

تجربة مصرفية إسلامية

يبقى السؤال الأبرز مع نهاية هذا المبحث وهو: لماذا أفردنا مبحثاً خاصاً للبنك الإسلامي للتنمية دون غيره من المصارف الإسلامية؟

والإجابة تتلخص في أسباب متعددة؛ أبرزها الإشارة إلى تجربة مصرفية إسلامية فريدة في نتائجها وآثارها المُلَاحَظَةِ في مختلف الدول الإسلامية؛ إذ إن البنك وبحسب ما أوردنا يضطلع بتمويل العديد من المشاريع التنموية في كثير من البلدان.

وطيلة مسيرته حَفَلَ سِجِلُّ البنك الإسلامي للتنمية بالعديد من الإنجازات والتي مكَّنَتْه من تبوأ مركز طليعي ضمن النماذج الناجحة والمؤثرة لمؤسسات تمويل دولية بصيغة إدارة أموال وقروض تحكمها ضوابط الشريعة الإسلامية؛ ولا أَدَلَّ على ذلك من حصوله على أعلى درجات التصنيف الائتماني (AAA) من أبرز المؤسسات العالمية؛ ستاندرد آند بورز، وموديز، وفيتش، وذلك للعام الثاني عشر على التوالي(1).

كلُّ ذلك بفضل سياسة تَوْسِعَة بِنْيَاتِهِ وهياكله عبر خَلق مجموعة من المؤسسات المؤطِّرَة والداعمة للبحث والاجتهاد، يستعين بها في تنويع وتطوير خدماته الممتدة لمجالات التعليم والصحة لفائدة المجتمعات المسلمة في أكثر من سبعين دولة مستفيدة.

---

1. لمزيد من التفصيل؛ انظر : الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/2izf48

هذه المؤسسات المُؤَطِّرَة والمساندة تحمل أسماء المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، لا سيما وأن البنك يدير مصالح وأنشطة لصالح 57 دولة عضواً بكل من آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية.
لقد كشفت فاعلية البنك الإسلامي للتنمية، كمؤسسة تمويلية رائدة، عن خبرة فريدة وواعدة للتعاون بين الدول الإسلامية، لا سيما مع استنباطه لأساليب ووسائل تمويلية متنوعة تعمل على تحقيق أهدافه وأهداف الدول المتلقية للتمويل على حدٍّ سواءٍ، بعكس ما هو عليه الحال في المؤسسات التمويلية الدولية التي تجعل من أهدافها الربحية أولوية بغضِّ النظر عن مدى تعارضها أو إضرارها بالدول المتلقية للقرض أو التمويل.
كما لعب البنك منذ نشأته دوراً رائداً على صعيد محاربة الفقر، الجهل، والمرض، والعناية بالتنمية البشرية، ودعم التعاون بين الدول الأعضاء، ودعم وتطوير وإبراز الصناعة المصرفية الإسلامية على الصعيد الدولي، فكانت مشاريع تنمية الزراعة، وتأمين الغذاء، والبنية التحتية، ومشروعات التعليم، والصحة، والحفاظ على البيئة، والمشاريع الصغيرة التي تستهدف خلق فرص العمالة وزيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي على رأس أولوياته.
هذا إلى جانب الاهتمام بالمساعدة الفنية، والدعم المؤسسي، والتدريب، ودعم تبادل المعلومات والخبرات العلمية والتقنية، إضافة إلى تمويل التجارة البينية بين كافة الدول الأعضاء؛ حيث نجح البنك في تنشيط العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول الأعضاء؛ من خلال اهتمامه بقطاعي الصادرات والواردات في تلك الدول بشكل كبير، مستثمراً ملاءته المالية وقدراته التمويلية الضخمة وموظفاً إياها لما فيه مصلحة الدول الأعضاء.

البنك الإسلامي للتنمية.. تقييم شرعي

على الصعيد الشرعي، ثمة تساؤلات قد تبدو منطقية، حول مدى مشروعية أرباح عمليات التمويل المختلفة التي يضطلع بها البنك الإسلامي للتنمية، وربما هذا ما حسمه مبكراً مجمع الفقه الإسلامي، منذ العام 1986م؛ حيث أعلن في مؤتمرٍ خاصّ

عقَدَه بالعاصمة الأردنية؛ أنه يجوز أخذ أجور خدمات القروض في البنك الإســـلامي للتنمية على أن يكون ذلك في حدود النفقات الفعلية، وما تجاوز ذلك فهو يدخل في الربا المحرم.(1)

كما أن وَعْدَ البنك الإسلامي للتنمية بإيجار معدات إلى عميل ما، بعد تملُّك البنك لها، هـــو أمر مقبول شرعاً، كما أن توكيل البنك أحد عملائه بشراء ما يحتاجه ذلك العميل من معدات محددة الأوصاف والثمن، لحساب البنك ليقوم بتأجيره بعد حيازة الوكيل لتلك المعدات، مقبول شرعاً.

وفيـــما يتعلق بعقود إيجار المعدات والآليـــات، فإن وعد البنك بهبة تلك المعدات عند انتهـــاء مدة الإجارة أمرٌ جائـــز، وكذلك عمليات البيع بالأجل فهي أمرٌ مقبول شرعاً، كما أن توكيل الآخرين للقيام بالبيع الآجل مقبول شرعاً. (2)

أما عمليات تمويل التجارة الخارجية، فقد أوضح مجمع الفقه الإسلامي أنه ينطبق على هذه العمليات كافة المبادئ المطبَّقة على عمليات البيع بالأجل، وحينما يضطر البنك الإسلامي للتنمية لإيداع أمواله في المصارف الأجنبية خلال عمليات تمويل التجارة الخارجية، فإنَّ

1. استفسارات البنك الإسلامي للتنمية"، موقع طريق الإسلام، 16 يوليو 2009م، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/APW6mN
2. أفتى بذلك مجمع الفقه الإســـلامي، وذلك في المؤتمر الخامس له في دولة الكويت والمنعقد من 10 إلى 15 ديسمبر 1985م، بعد تلقيه أسئلة واستفسارات من البنك الإسلامي للتنمية، وقد استند المجمع في هذا الحكم الفقهي للأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية في جواز الإجارة، مثل قوله تعالى في سورة القصص {فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ * قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْـــتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْـــتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ * قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُـــقَّ عَلَيْكَ سَـــتَجِدُنِي إِن شَـــاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ} [القصص: 25 - 27]، وغيرها من الأدلة الشرعية الكثيرة. للمزيد ينظر: بعلوج بولعيد، التمويل التأجيري كإحدى صيغ التمويل الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية من 25 إلى 28 يوليو 2008م، كلية الاقتصاد وعلوم التســـيير - ســـطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 1، متاح على الرابط التالي: goo.gl/PvjDu3

الفوائد المترتبة على ذلك الإيداع محرَّمَة، ومن ثَمَّ يجب على البنك تخصيص تلك الفوائد لأغراض النفع العام؛ مثل عمليات التدريب والبحوث، والإغاثة، مساعدة الدول الأعضاء مالياً، وعمليات الدعم الفني، ودعم المؤسسات التعليمية، ونحوها.(1)

ويرى الباحث، أنه خروجاً من بعض الإشـــكاليات الشرعية التي ربما تحيط ببعض ما يمكن اعتباره "أرباحاً" تتعلق بعمليات البنك التمويلية، فإنه يمكن للبنك الإسلامي للتنمية، أن يحدد رسوماً مقدَّرة على تلك العمليات التمويلية، كلٌّ بحسبه، على أن تكون تلك الرسوم محـــدَّدَة ومقدَّرَة، مِن قِبَل لجنة متخصصة، ذات حيثية؛ فقهية واقتصادية، وذلك لإخراج تعاملات البنك التمويلية عن أيّ شبهة رباً ربما قد تحيط بها حالياً أو مستقبلاً.

ختاماً؛ وخلاصةً لما ســـبق، فقد بات اضطلاع المصارف الإســـلامية بابتكار وتدشين استراتيجيات تمويلية مختلفة شكلاً ومضموناً عن النظام المصرفي التقليدي ضرورةً مُلِحَّـــةً، في ظل افتقار الدول العربية والإســـلامية لبدائل تمويلية ذات صبغة قيمية إسلامية تتوافق مع استحقاقات ومتطلبات الاقتصادات المعاصر.

وقدَّم الفصلُ طائفةً من البدائل الاستراتيجية التي يمكن من خلالها معالجة الفجوة التمويلية التي تحتاج إليها الدول العربية والإســـلامية لتوطين التنمية المســـتدامة ومعالجة الاختلالات الهيكليـــة في موازينها التجارية وموازناتها العامة، لعل أهمها؛ البورصـــة العربية الموحدة، والتبادل التجاري، والمناطق التجارية المشـــتركة، وتفعيل أنظمة القَرْض الحســـن، مع تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الإسلامي، والاهتمام بصِيَغ التمويل الإسلامي، وخاصة للدول العربية والإسلامية المزدهرة.

1. استفســـارات البنك الإســـلامي للتنمية، موقع طريق الإسلام، 16 يوليو 2009م، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/APW6mN

هذا مع جَذْب الاستثمارات الأجنبية، وتوظيفها لصالح توطين التنمية، مع التأكيد على دور المنظمات العربية والإسلامية القائمة، مثل جامعة الدول العربية، وتفعيل السوق العربية الإسلامية المشتركة، مع إقامة إطار مؤسسي يضمُّ الدول العربية والإسلامية المَدِينَةِ لتعزيز مكانتها التفاوضية مع القوى الدائنة الكبرى، مع العمل على تعزيز الدور التمويلي لصندوق النقد العربي، ومأسسة القطاع الخاص ليلعب دوراً تمويلاً تنموياً في الدول العربية والإسلامية.

وانتهى الفصل إلى أنَّ الوصول إلى بدائل تمويلية إسلامية عن سياقات وصِيَغ القروض الدولية المعاصرة سيكون حلحلة ناجحة لما تعانيه الدول العربية والإسلامية من معضلات تنموية وإشكاليات تمويلية، وفي هذا الإطار تناول الفصل خبرة البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة رائدة لها دورٌ بارزٌ في دعم التنمية بالدول العربية والإسلامية الأعضاء، مع إلقاء الضوء على بعض الخبرات التطبيقية لمشاريع وبرامج يدعمها ويمولها البنك لصالح استدامة التنمية في الدول الأعضاء.

الخاتمة

تناولت الدراســـة باستفاضة كل ما يتعلق بعملية الإقراض والتمويل على المستوى الدولي، وأثرها على اقتصادات العالم الإســـلامي، منطلِقَة من تعريف القروض الدولية ودوافعها، مع التعريف بأبرز مؤسســـات التمويـــل والإقراض الدولية، والشروط الدولية المعتمَدة في سياق عمليات الإقراض، وصولاً إلى آثار استراتيجيات القروض على كافة المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالدول المُتَلَقِّيَة أو المَدِينَة، مع تحليل أثر القـــروض الدولية على اقتصادات الدول النامية، مع ذكر بعض التجارب الدولية الناجحة أو الفاشـــلة في مجال القروض، مع التركيز على الحالتين التركية والمصرية.

وناقشت الدراسة الجدل الأكاديمي بشأن التنظير الاقتصادي لجدوى اعتماد الدّول الإسلامية في ســـعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة Sustainable Development على آلية الاقتراض الدولي، ســـواءٌ على مســـتوى الدّول أو على مســـتوى المنظّمات والهيئات والكيانات الاقتصادية المختلفة، وسواءٌ أخذت هذه القروض شكل القروض الميسَّرة لآجالٍ ممتدة ما بين المَدَيين المتوسط والطويل.
وســـعت الدراسة عبر فصولها الممتدة إلى الإجابة على إشكالية بحثية رئيسة للدراسة؛ تمثَّلَـــت في تســـاؤل جوهري يتعلق بماهية الآثار المترتبـــة على تنامي الاعتماد على القـــروض الدولية بكافة صورها وأشـــكالها، والتي تتلقاها الكثير من الدول العربية والإسلامية لسَـــدِّ فجواتها التمويلية والإنفاق على برامجها التنموية المتعدِّدة الرامية إلى إحداث النهضة الشاملة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة.
وحللت الدراسة الأسس النظرية والمنطلقات العملية للتمويل الدولي، وخاصة القروض عبر مؤسسات التمويل والإقراض الدولية، والتي تنشأ عنها التزامات وأعباء ثقيلة على

اقتصادات الدول العربية والإسلامية، وذلك دون السقوط في فَخِّ الخلط بين مفهوم التمويل من جانب، والإدارة المالية من جانب آخر.
واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، باعتباره منهجاً وصفياً ملائماً لِسَبْرِ أَغْوَارِ ظاهرة القروض الدولية، وتشريح بنية مؤسسات التمويل والإقراض الدولية، وآليات عملها، وشروطها للموافقة عـلى هذه القروض، وتأثير هذه القروض على النواحي الاقتصاديـة، وأثر هذه القروض على اقتصادات الـدول النامية؛ وخاصة العربية والإسلامية، مع التركيز على حالتي النقيض المصرية والتركية.

نتائج الدراسة:

وفي هذا السـياق، خَلُصَت الدراسـة إلى عددٍ من النتائج والاستخلاصات يمكن تناولها واستعراضها على النحو التالي:

- بقدر ما يسـاهم التمويل الدولي في رفع مستوى التنافسية وصنع الثروة في بلدٍ ما، بفضل أدوات تخضع للتطوير أكثر فأكثر، بقدر ما تزداد الأزمات الاقتصادية كأثـر مباشر للتمويل في بلدان أخرى، ومِن ثَمَّ ترتفع الأصوات المندِّدة بالهيمنة السياسـية والاقتصادية عبره. مما يؤدِّي إلى وضع الجدوى الاجتماعية في جزءٍ مفقود من التنمية، موضع تساؤل.
- ثمة حقيقة بحثية مفادها أن الدراسات العلمية، التنظيرية والتطبيقية، في مجال التمويل الدولي وجدوى القروض تتسـم بالتغيُّر المتسـارع على إيقاع العولمة المتلاحـق في الميادين الاقتصادية والسياسـية والتكنولوجية حول العالم؛ الأمر الذي حدا بمادة "التمويل الدولي" لأن تصبح حقلاً معرفياً جديداً مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.
- كشـف تتبُّع تطوُّر النظام النقدي العالمي، أنه مـرَّ بتغيرات كثيرة، واعتمد عدة أنظمة سرعان ما كانت تتغير بسـبب الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في كل حِقْبَةٍ تاريخية.

- ولفهم آليات الأزمات المالية، وخاصة الأزمات النظامية المترتبة على استراتيجيات القروض على المستوى الدولي، فإنه يجب أن نضع في الاعتبار بيئة الماكرواقتصادي والمؤسساتي، التي تخلق الظروف المواتية لنشوء شروط المضاربة السلبية والمخاطر المفرطة، بما يعزِّز انتقال الاختلالات إلى قلب النظام المالي والمصرفي عموماً.
- إن وجود نظام مالي دولي، يعني بالتبعية السببية أن هناك قضايا عالقة وأزمات مالية على المستوى الدولي. وأنه لفهم ذلك، فلا بد من تحليل طبيعة نظام التمويل الدولي، بما يشـمل تحليل المصادر الرسمية وغير الرسمية في التمويل الدولي؛ من خلال مؤسسـاته التمويلية والإقراضية على الصعيدين؛ الدولي والإقليمي. وأيضاً آليات التعامل في سوق النقد ورأس المال الدوليين، ومن ثَمَّ دراسة شروط الإقراض المعتبرة في هذا الصدد.
- مـن خلال منهجية تقوم على جرد ونمذجـة مصادر التمويل الدولي في صوره المؤسساتية والمعاملاتية؛ فإن كافة الأطراف المعنية؛ دائنين ومدينين ومتدخلين أيضـاً، يتحملون جانباً من جوانب الإخفاق والفشـل في اعتماد اسـتراتيجية التمويل الدولي كأداة تنموية في الدول الفقيرة؛ حيث قادت ضغوطات الأزمات الاقتصادية، الدورية والمتوالية، في ظل أعباء خدمة الديون السـابقة، إلى خَلْق حلقة مُفَرَّغَة لاستنزاف موارد الدول الفقيرة.
- كما أن المِنَح والمسـاعدات والموارد الإضافية المقدَّمة من الخارج للدول المدينة لم تسـتطع كذلك أن تُغيِّر من هذا الوضع المأساوي شيئاً، أو أن تُنْعِش من معدلات الاسـتثمار وزيادة معدلات دخل الفرد ومحاربة الأمية والفقر والمرض في الدول المَدِينَةِ؛ الأمر الذي جعل تلك الأهداف مجرد شعارات معلنة في أدبيات المنظمات الرسـمية الدولية والإقليمية ليس لها عـلى أرض الواقع حظٌّ ولا نصيبٌ، فكانت النتيجـة أن يوجَّه كل قرض جديد في البلدان الفقيرة وحتى النامية منها المُثْقَلَة بالديون، لصالح إعادة تسديد القروض السابقة والاستيراد الاستهلاكي للكماليات.
- إنَّ الوصفات العلاجية المقدَّمة لمشكلة الديون من الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية، أدَّت في كثير من الأحيان إلى نتائج عكسية في البلدان النامية.

- العولمة الليبرالية التي هي مناط استراتيجيات القروض طوال ما يقرب من ثلاثة عقود، لا تخدم مصالح بلدان الجنوب "الفقيرة"، بقدر ما تخدم في المقام الأول بلدان الشـــمال "الغنية"، فالدائنون يؤكدون مـــراراً وتكراراً وضعيتهم المهيمنة، وبالتالي يرون أنه ليس هناك مِن سببٍ لتغيير النظام القائم، بينما يَرْزَحُ المدينون تحت وطأة حلقة الديون المُفَرَّغَة التي لا يبدو لها نهاية في الأفق المنظور.
- على الصعيد العربي، فإنه إذا كانت أمثلة فشـــل، أبرز مؤسسات التمويل الدولي، ممثلة في؛ صندوق النقد والبنك الدوليين، واضحةً للعيان عبر تجارب بلدان عديدة حول العالم، فإنَّ الدول النامية عموماً، والدول العربية والإســـلامية خصوصاً، تتحمل القسط الأكبر في العجز عن تطبيق سياسات اقتصادية ومخططات مالية شـــافية ووافية، بدلاً من التشبُّث بنماذج مفروضة أثبتت فشلها الذريع في عدة دول، منها اليونان وفنزويلا وغيرهما الكثير.
- إن أســـباب اللجوء إلى الديون الخارجية، واستفحال مدى تدخلها وهيمنتها في القرارات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياســـية والســـيادية للدول المدينة، تحولت لأزمة وإشـــكالية كبيرتين في كثير من الـــدول النامية، خاصة العربية والإسلامية منها.
- الآثار الكارثية للمديونية الخارجية على الدول العربية والإسلامية، حوَّلت الكثير منها إلى دول تابعة تدور في فَلَك الدول الدائنة.
- بَرْهَنَت الدراســـة على أن التجارب الدولية في هذا الســـياق أثبتت فشل نظرية المؤسســـات الدولية التمويلية الكبرى التي ترى أن الدول النامية يمكن أن تعتمد عـــلى القروض في تحقيق نهضتها الاقتصادية؛ وذلك لافتقار الدول النامية إلى منظومة النجاح التي تضطلع بإدارة استراتيجية القروض بشكل فعَّال يُعَظِّم من إيجابياتها ويُقَلِّص من آثارها السلبية.
- لعل أهم مفردات منظومة النجاح تلك؛ المؤسسات الفاعلة، والبيانات التفصيلية، والموارد البشرية المدرَّبَة، والأجهزة الإدارية المتقدمة، والأنظمة الضريبة المتطورة، والحكومات المنتخبة، والمؤسسات القانونية المستقلة، .. إلخ.

- أصبح اضطلاع المصارف الإسلامية بابتكار وتدشين استراتيجيات تمويلية مختلفة شـــكلاً ومضموناً عن النظام المصرفي التقليـــدي ضرورةً مُلِحَّةً، في ظل افتقار الدول العربية والإســـلامية لبدائل تمويلية ذات صبغة قيمية إسلامية تتوافق مع استحقاقات ومتطلبات الاقتصادات المعاصر.
- إنَّ الوصول إلى بدائل تمويلية إســـلامية عن ســـياقات وصِيَغ القروض الدولية المعاصرة سيكون حلحلة ناجحة لما تعانيه الدول العربية والإسلامية من معضلات تنموية وإشكاليات تمويلية.
- بدون تلك المنظومة ســـالفة البيان، فإنَّ أموال المِنَح والقروض والتمويل الدولي، ستظل، حتى إشعار آخر، تذهب إلى جيوب الحكومات، أو تُصْرَفُ في مشروعات مظهرية لا طائل من ورائها تُكَرِّس هيمنة تلك الحكومات على شـــعوبها المنكوبة التي تدفع أجيالاً بعد أجيال ضريبة هذه القروض والمِنَح من حاضرها ومستقبلها، ومن ثَم فلن يتضاءل الفقر، ولن تتحقق التنمية، وستظل الدول النامية والفقيرة مجرد ظل باهِتٍ للســـيد المانح أو المُقْـــرِض، مجرد أعلام وهياكل ورُقَع جغرافية تابعة دون سيادة حقيقية أو استقلال تام.

توصيات الدراسة:

بعد استعراض النتائج السابقة، تقترح الدراسة بعضَ التوصيات في إطار محاولة الخـــروج من ربقة القروض الدولية التي تُكَبِّـــل اقتصادات الدول النامية، وفي القلب منها العربية والإسلامية بقيود أصبح الفكاك منها معضلةً بذاتها، ويمكن بيان تلك التوصيات على النحو التالي:

- محاولة التوازن بين النفقات والإيرادات العامة في الدول العربية والإســـلامية، لمنع أي عجز ينشأ عنه مخاطر عديدة على اقتصادات تلك الدول تكون دافعاً لها نحو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لسد ذلك العجز.

- امتناع أي دولة، عربية وإسلامية، عن الاقتراض، ما لم تكن لديها القدرة على السداد؛ لأن الإسراف في الاقتراض بغرض تسديد فواتير القروض السابقة، من شأنه أن يُكَبِّل الدولة بمزيد من القيود لا تستطيع منها فكاكاً على مدى زمني طويل.
- ثمة حاجة مُلِحَّة لتحديث وتطوير منظومة العمل التنموي المســتدام في الدول العربية والإسلامية، تتجاوز أبعاد الأدلجة والتسييس والمشروطية الغربية الناتجة عن الانخراط في منظومة القروض الدولية.
- ثمة حاجة مُلِحَّة لمعالجة الإشــكاليات البنيوية في عملية صنع القرار الاقتصادي على الصعيدين؛ العربي والإسلامي، لتجاوز معضلة الشخص أو الفردية التي تنشأ عن اختلالات السياق الديمقراطي في تلك الدول.
- تبدو القدرات والآليات المؤسســية التنموية في العالم العربي والإسلامي مفتقرةً إلى التماســك التنظيمي؛ الأمر الذي يتطلب معه تدشين جهات مركزية، تنسق وتشرف على احتياجات تلك الدول التمويلية، وكيفية توفيرها بدون آثار سلبية.
- العمــل على تحقيق ما يمكن وصفه بـ«الكفــاءة التنموية»، وهي عملية متكاملة تتجــاوز مجرد الحصول على القروض؛ لضمان توظيف تلك القروض، حال كان طلبها أمراً لا بد منه، في استراتيجيات توطين التنمية المستدامة بما يمهِّد للتخلُّص من اللجوء لتلك القروض على مدى زمني معقول.
- اســتغلال الكتلة العربية الإســلامية في منظومة العمل الدولي؛ كالأمم المتحدة وغيرها من فعاليات التنظيم الدولي المعاصر؛ للمطالبة بإعادة هيكلة مؤسسات التمويــل الدولية، لضمان حياديتها والخروج من دائــرة هيمنة القوى الدولية الكبرى على عملية صنع القرار التمويلي أو الإقراضي في تلك المؤسسات.
- ثمة حاجة لإنشــاء "صندوق نقد إســلامي" على غِرَار "صندوق النقد الدولي"؛ يضطلع بالنظر إلى الإشكاليات والأزمات قصيرة الأجل، والمتعلقة عادةً بالاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات بالدول العربية والإسلامية.
- تدشــين مشروع "مارشال إســلامي" للتنمية في دولنا العربية والإسلامية؛ من خلال الاضطلاع بحزمة اســتراتيجيات سياســية وثقافية ومجتمعية، تقود إلى

مصالحـــة وطنية بين الأطراف المتصارعة في دول الأزمات التنموية، وتُعْلِي من ثقافة الحوار البنَّاء والديمقراطي، وتؤكد على التداول السلمي للسلطة، وتَقضي على منظومة الفساد والاســتبداد والتمييز بين أبناء البلد الواحد؛ للوصول إلى دولة الرفاه، الركيزة الرئيسة للسِّلْم والأمن الإقليميين.

- تدشين منظومة عربية إسلامية موحَّدة للعمل التنموي المستدام، تكون قاطرة لعمل عربي إسلامي تنموي فاعل، يتم من خلالها تبادل الخبرات بشأن كيفية الخروج من هيمنة القروض الغربية وإشكالياتها؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- إحياء الأوقاف الإســلامية، لتكون قاطرة تنموية رائدة، يمكن من خلالها توفير الحاجــات التمويلية لأغراض التنمية المســتدامة، ومعالجة الفجوات التمويلية بدول العالم العربي والإسلامي.
- الزكاة، من منطلق اســتثماري تنموي، تلعــب دوراً حيويّاً في إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة، كونها وسيلة تمويل استـــثماري، تعمل على منع اكتناز الأموال الســاكنة لمصلحة أفراد أو جهات وتحويلها إلى أموال متحركة ديناميكية بما يَخْلُق منفعة حقيقية لاقتصاد المجتمع.
- ينبغي الاهتمام بالدراســات التنموية، في الجامعات؛ العربية والإســلامية، مع تشــجيع الباحثين الشباب لتقديم دراسات ومشــاريع بحثية مبتكَرَة حول كيفية الخروج من معضلة القروض الدولية، والبحث عن بدائل اقتصادية ناجعة لها.
- إن صنــدوق النقد الدولي والبنك الدولي، وغيرهما من المؤسســات التمويلية، التي تُعَدُّ بمثابة أذْرُع مالية للقوى الغربية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ليست قَدَراً لا فكاك منه، وأن الخروج من أسرها أمر ممكن، حال توافر جملة من العوامل والمحددات، في مقدمتها الإرادة السياسية، التي تعتبر حَجَر الزاوية في بناء سياسات واستراتيجيات اقتصادية مستقلة عن سياقات التبعية التي طالما كانت عنواناً للعلاقات الدولية بين القوى الاقتصادية الغربية الكبرى والدول النامية، وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية.
- إنَّ الخبرات الناجحة في التعامل مع صندوق النقد الدولي، كمُمَثِّل رئيس للأذرع الغربية المالية الدولية في الاقتصاد العالمي، وخاصة الخبرتين؛ التركية والماليزية

على الصعيد الإسـلامية، والخبرة البرازيلية، على الصعيد غير الإسلامي، تؤكّد أن وجود قيادة وطنية مستقلة ذات برنامج مستقل وجادّ يهدف إلى الارتقاء بوطنه وأمته، مع توافر سياق داخلي مساعد وداعم لتلك القيادة الوطنية، هو المرتكز الرئيس للخروج من ثنائية التابع - المهيمن إلى آفاق أرحب من الاستقلال الوطني الحقيقي، وتوطين التنمية المستدامة المتسقة مع الواقع الداخلي على كافة المستويات.

- الاستفادة من الخبرة التركية، الناجحة في التخلُّص من ضغوط الاقتراض الخارجي من خلال بناء استراتيجية اقتصادية ناجعة دمجت بين أدوات وآليات النظام الاقتصادي الدولي من جهة، والتوجه بثمرات ذلك الدمج نحو الداخل من جهة أخرى؛ من خلال تبني سياسات صارمة لمكافحة الفساد وتجفيف منابعه، وإعادة توزيع الدخول ودمج المناطق المهمَّشَة في عمليات التنمية المستدامة.
- الدفع باتجاه التكامل الاقتصادي العربي - الإسلامي، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي للشعوب العربية والإسلامية، بما في ذلك تعزيز التعاون، وتشجيع، وتسهيل الاستثمار، وزيادة التجارة البينية، ودعم مبادرات التنمية المستدامة والحدّ من الفقر والاستغلال الأمثل للموارد، وعدم الهدر في ممارسات الفساد وسوء الإدارة.
- السعي المشترك لإنشاء منتدى تنموي عربي - إسلامي عربي، يكون آلية استشارية فنية لبحث ودراسة سُبُل التعاون والتنسيق في مجالات القروض والتمويل الدولي بشكل عام.
- على الدول العربية والإسلامية الاستفادة من جهود مواطنيها، من ذوي الخبرة والكفاءة، العاملين في منظمات ومؤسسات التمويل الدولي، لنقل الخبرات الدولية في مجالات إدارة القروض و"أسلمتها"، والاستفادة بها في مجالات تمويل المشروعات التنموية في الدول العربية والإسلامية.
- تدشين منظومة تركية / خليجية موحَّدة لقيادة التمويل التنموي العربي الإسلامي؛ هذه المنظومة تكون قاطرةً لدعم المشروعات التنموية على اتساع رقعة العالم الإسلامي.

- لا بد من الاهتمام بالدراســـات التمويلية التنموية، في جامعات الدول العربية والإســـلامية، سواءً على المســـتوى الجامعي أو على مســـتوى الدراسات العليا للدرجات العلمية المختلفة، الماجســـتير والدكتوراه والدبلومات المتخصصة؛ لأن العلم الأكاديمي المتخصِّص من شأنه أن ينقل العمل التمويلي التنموي نقلة نوعية.
- ضرورة الدفع باتجاه التكامل الاقتصادي العربي - الإســـلامي، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي للشعوب العربية والإسلامية، بما في ذلك تعزيز التعاون، وتشـــجيع وتسهيل الاســـتثمار، وزيادة التجارة البينية، ودعم مبادرات التنمية، والحدّ من الفقر والاســـتغلال الأمثل للموارد، وتضييق الفجوة الغذائية، وخلق فُرَص عمل للشباب العربي والإسلامي.
- ينبغي العمل على إيجاد بديل لنظام القروض الراهن، على كافة المستويات، عالمياً وإقليمياً ومحلياً، فعلى المســـتوى العالمي، يمكن تكوين نادٍ دولي، قوي ومتماسك، للمدينـــين لمواجهة قوة نـــادي باريس؛ وذلك للدفاع عـــن مصالحهم، وحماية جهودهم التنموية وتطلعاتهم المشروعة في تحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي.
- ويجب أن يتسع هذا النادي ليشمل كل المدينين؛ صغيرهم وكبيرهم، وأن يتوصل إلى مجموعة من المعايير المناســـبة لحل أزمة المديونية؛ حيث يجب فرض تجميد الديون لفترة طويلة، وتخفيف أعبائها، وإلغاء بعضها، وتعديل طرق سدادها مثل الدفع بالصادرات، وضرورة إشراك الدائنين في تحمُّل عبء الأزمة.
- ينبغي السعي المشترك لإنشـــاء منتدى تنموي عربي إسلامي، يكون آلية استشارية فنية لبحث ودراسة سبل التعاون والتنسيق بشأن كافة القضايا التنموية ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتهـــا برامج المِنَح والتمويـــل التنموي، على أن يكون هناك لقاءات دورية لهذا المنتدى لضمان حركية الجهود التنموية، وديمومتها، واستمراريتها بين تلك الدول.
- تدشين سياسات واستراتيجيات فعَّالة ورشيدة للاقتراض الخارجي بهدف الحدِّ مـــن نمو الديون الناتجة عن القروض وفوائدها المتراكمة، على أن يكون المعيار الرئيس للاقتراض هو الحاجة التنمويـــة الحقيقية، وتوظيف تلك القروض في توطين التنمية واستدامتها.

- التفكير في تدشـــين مشروع "مارشال إســـلامي" للتنمية من خلال الاضطلاع بحزمة اســـتراتيجيات شاملة تساعد به الدول العربية والإسلامية المليئة في دعم اســـتراتيجيات التنمية المستدامة بدولنا الفقيرة؛ من خلال وسائل تمويلية سهلة وميسَّرة.
- وجود قيادة وطنية مســـتقلة ذات برنامج مستقل وجاد يهدف إلى الارتقاء بوطنه وأمته، مع توافر ســـياق داخلي مساعد وداعم لتلك القيادة الوطنية، هو المرتكز الرئيـــس للخروج من ثنائيـــة التابع - المهيمن إلى آفاق أرحب من الاســـتقلال الوطني الحقيقي وتوطين التنمية المســـتدامة المتســـقة مع الواقع الداخلي على كافة المستويات.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420هـ، 1999م، الطبعة الثانية، المحقق : شعيب الأرناؤوط وآخرون.
3. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع الصحيح، بيروت، دار ابن كثير، 1407هـ - 1987م، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
4. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1412هـ - 1991م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
5. الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الناشر دار الكتاب العربي بيروت، سنة النشر 1982م.
6. المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن ئقدامة، المغني، دار إحياء التراث العربي، 1985م.
7. الدردير، أحمد بن محمد بن أحمد حامد العدوي المالكي الأزهري، الشرح الصغير لمختصر خليل للشيخ الدردير، مع حاشية الصاوي، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
8. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الناشر دار الفكر للطباعة، بيروت، سنة النشر 1404هـ - 1984م.
9. الزرقا، مصطفى، فتاوى الزرقا، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م
10. الزرقا، مصطفى، حول جواز الاستثمار في أموال الزكاة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج1، ص 44.
11. الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1984م.

12. القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1973م.
13. القرضاوي، يوسف، لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، الطبعة الأولى: 1215هـ/1992م.
14. أبو غدة، عبد الفتاح، "فتوى: هل يجوز استثمار أموال مجاهدي أفغانستان؟"، مجلة المجتمع الكويتية، دولة الكويت، عدد (793)، نوفمبر 1986م.
15. الخياط، عبدالعزيز، "توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد 3، ج 1، ص 371.
16. العبادي، عبدالسلام، "نحو إنشاء مؤسسة عالمية للزكاة والتكافل"، بحث مقدم لندوة: "البنوك وأدوات التمويل الإسلامي والزكاة والوقف"، التي عقدت على هامش مؤتمر: "الإسلام حضارة وسلام في ظلال «رسالة عمان» خلال الفترة 12 - 16/ 6/ 1434هـ الموافق 22 - 26 / 4/ 2013م.
17. الفرفور، محمد صالح، "توظيف أموال الزكاة مع عدم التمليك للمستحق"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج1، ص 358.
18. الأمين، حسن عبد الله، "توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع دون تمليك فردي للمستحق"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، 1/322 - 323.

ثانياً: المراجع العربية:

الكتب:

1. إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط2 2007م.
2. الأطرش، محمد، العرب والعولمة: ما العمل؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000م.
3. آل فواز، مبارك بن سلميان، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2010م.

4. الأهواني، نجلاء، مشكلة البطالة في مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996م.
5. أوغلو، أحمد داوود، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمـــة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليـــل، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، 2011م.
6. باومـــان، زيجمونت، أنا أقترض أنا موجود، ترجمة فاطمة نصر، دار ســـطور جديدة، القاهرة، 2010م.
7. حسين، عدنان، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، دار المناهج، الأردن، 2011م.
8. الحســـيني، عرفان تقى، التمويل الدولي: المديونيـــة الخارجية، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.
9. الحناوي، محمد صالح، المؤسســـات المالية البورصـــة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، القاهرة، 2001م.
10. دوابـــه، أشرف محمد، الديون المصرية: الطريـــق إلى الهاوية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، يوليو 2016م.
11. رضوان، سمير عبدالحميد، أسواق الأوراق المالية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م.
12. زينهم، أحمد، التمويـــل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013م.
13. ســـالفاتور، دومينيك، الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.
14. سبيرو، جون إدلمار، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، مركز الكتاب الأردني المحدود، عمان، 1987م.
15. سلمان عبد الله معلا، التمويل والمؤسسات التمويلية: مفهوم وأهداف وسياسات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015م.

16. سمحان، حسين محمد، العمليات المصرفية الإسلامية، مطابع الشمس، عمان، 2000م.
17. شلهوب، علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007م.
18. الشمري، مايح شبيب، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، جامعة الكوفة، د.ت.
19. صلاح الدين، محمد، رائد النهضة البرازيلية.. لولا دا سيلفا، دار الفاروق، القاهرة، 2012م.
20. صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001م.
21. عبدالرازق، محمود، قضايا تاريخية في التمويل الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011م.
22. عبدالله، إسماعيل صبري، العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000م.
23. علي عبد الكريم الجباري، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، 2012م.
24. العيساوي، عبدالكريم، التمويل الدولي مدخل حديث، بغداد، د.ن، ط1، 2008م.
25. غدير، هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، 2010م.
26. كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا، 2011م.
27. ليو زيليج، الصراع الطبقي في إفريقيا.. المقاومة والصراع، ترجمة: محمد عبد الكريم أحمد، دار العربي للنشر والتوزيع، 2016م.
28. مجموعة باحثين، حوكمة الشركات، اتحاد الشركات الاستثمارية، دولة الكويت، سبتمبر 2011م.

29. مجموعة مؤلفين: البرازيل: القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2016م.
30. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، عدد 107، 1986م.
31. محمد، مهاتير، طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور مهاتير محمد، ترجمة: أمين الأيوبي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولي، 2014م.
32. المقدسي، موفق الدَّيْن عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني، دار إحياء التراث العربي، 1985م.
33. نعوش، صباح، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى، دمشق، 1998م.
34. النقاش، غازي عبدالرزاق، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001م.
35. هايتر، تيريزا، صناعة الفقر العالمي، ترجمة مجدي نصيف، الناشر Pluto Press، 1 يناير 1991م.
36. واين نافزيجر، التنمية الاقتصادية، ترجمة: هبة عز الدين وآخرين، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
37. وحيد، أحمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، دار البراق، حلب، 2010م.

الرسائل الجامعية:

1. بن حاسين، بن عمر، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013م.
2. بومدين، نورين، صناعة الهندسة المالية وأثرها في تطوير الأسواق المالية العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن علي بالشلف، الجزائر، 2015م.

3. جنوحات، فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: حالة بعض الدول الْمَدِينَة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجامعة الجزائرية، الجزائر، 2006م.
4. خالد، أحميمة، إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية - دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة/الجزائر.
5. خروبي، عبد المالك، عيساوي، إيمان، أثر التحليل المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2015م.
6. ساعد، ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008م.
7. الشرفا، ياسر عبد طه، أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي، دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م.
8. عبدالرحمن، بن عزوز، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، أطروحة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012م.
9. عمر، محمد عبد الحليم، الدين العام: المفاهيم - المؤشرات - الآثار، بالتطبيق على حالة مصر، ورقة بحثية مقدمة إلى: ندوة: إدارة الدَّيْن العام، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 21 ديسمبر 2003م.
10. عويضة، هيثم يوسف، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية: حالة دراسية، دبي واليونان 2009 - 2010م، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013م.
11. عيسى، إبراهيم بن عيسى العلي، دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية

مع الإشـــارة للتجربة المصرية، أطروحة ماجستير، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1988م.
12. فاضل، شـــيماء السيد، قياس مدى كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوســـطة: دراســـة تطبيقية على مصر في الفـــترة 1991 - 2010م، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012م.
13. فرهود، عودة ناجي، أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غير منشـــورة، جامعة الســـودان للعلوم والتكنولوجيا، يناير 2004م.

الدوريات:

1. أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، أســـبابها، وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد الثاني، 2008م.
2. آمال، قحايرية، أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شـــمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشـــلف، الجزائر، عدد 3، ديسمبر 2005م.
3. باول، روبرت، تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد الرابع، ديسمبر 2000م.
4. الببلاوي، حـــازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، الكويت، سلســـلة عالم المعرفة، عدد 257، مايو 2000م.
5. حماد، إياد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، أســـبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، 2008م.
6. الحمداني، عودت ناجي، رؤية اقتصادية: شروط صندوق النقد الدولي وتبعاتها على الاقتصاديات النامية، مجلة المدى، 4 ديسمبر 2012م.

7. خضر، حسان، الاســـتثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 33، أيلول 2004م.
8. خضر، حسان، تحليل الأسواق المالية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 27، 2004م.
9. زيادة، جمال، مرحلة الاقتصاد بـــين المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، مجلة الأهرام الاقتصادي، 1996م.
10. الشـــاذلي، خلاف خلف، آفاق التنمية العربيـــة وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، مجلة شؤون عربية، عدد 105، مارس 2001م.
11. عبيد، هناء، مـــا بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصـــادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 8 أبريل 2017م.
12. عشي، صليحة، ومقعاش، سامية، أساليب التمويل الإسلامي كآلية لاستقرار النظام المـــالي العالمي والبديل للوقاية من أزماته"، مجلة العلوم الاقتصادية والتســـيير والعلـــوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التســـيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، مجلد 3، عدد 6.
13. كمال، كمال بن يمينة، عطية حليمة، الأسواق المالية ودورها في تمويل الاستثمارات في ظل الأزمات: دراسة حالة بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، مجلد 3، عدد 6.
14. كساب، بيسان، "عما لم يخبرنا به صندوق النقد في وثائقه"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 67، أبريل 2017.
15. النوري، محمد، الأزمة الاقتصادية والحل الإسلامي، مجلة الإنسان، العدد السابع، السنة الثانية، باريس 1992م.
16. هـــلال، رضا محمد، الانتخابات البرازيلية: اليســـار يصـــل إلى الحكم، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، يناير 2003م.

التقارير والنشرات:

1. البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية الشهرية، عدد مايو 2016م.
2. تقرير البنك الدولي حول أزمة الديون الخارجية في العالم، 2000م.
3. جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001م.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015م.
5. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2005م.
6. منظمة الأمم المتحدة، تقرير السكان والتنمية، الإسكوا، العدد الثاني، 2005م.
7. نشرة صندوق النقد الدولي، إعادة جدولة الديون الرسمية، العدد 27، 1997م.

مؤتمرات وأوراق:

1. حسين، عشرت. وتروكو، مانويل، البنك الدولي نموذج للإدارة الناجحة للمديونية الخارجية، بحث مقدَّم في إطار ندوة نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث حول إدارة الديون، دار السلام، (15 - 21) يناير 1990م.
2. الديب، خالد، مذكرة التمويل الدولي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، د. ت.
3. الديون الدولية.. عوامل للتنمية أو عوائق لها، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، أغسطس 2011م.
4. سابا، إلياس، إصلاح النظام المالي العالمي، ورقة بحثية مقدمة إلى: خيار المقاومة وبناء الدولة المؤتمر الثالث للتجمع الوطني لدعم خيار المقاومة، الأونيسكو، بيروت، 19 - 21 فبراير .201م.
5. شكولنيكوف، ألكسندر. وجون د. سوليفان، شروط الإقراض الدولي: بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن، 17 أبريل 2017م.
6. صالح، مفتاح، المالية الدولية، محاضرات دراسية، جامعة بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2005 - 2006م.

7. كهينة، رشام، محاضرات في الأسواق المالية، جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر، 2015/2016م.
8. المبادئ التوجيهيـــة لإدارة الدَّيْن العام، ورقة بحثية أعدها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، 21 مارس 2001م.
9. المرزوك، خالد، النظام النقدي الدولي، سلســـلة محاضرات، جامعة بابل، بغداد، 2011م.

مواقع الإنترنت:

1. 30 يونيو.. مظاهرات مهدت لعزل رئيس مدني منتخب، الجزيرة. نت، 30 يوليو 2016م.
2. إبراهيـــم الطاهر، محطات فارقة في نهضة ماليزيـــا.. كيف نجا مهاتير من "الفخ"؟، عربي 21، 17 مايو 2018م.
3. إبراهيم عبد الله المطرف، المناخ الاســـتثماري في المملكة بين الواقع والمأمول، صحيفـــة اليوم، 29 أبريل 2004، تاريخ الزيـــارة: 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/25c948
4. أبرز أزمات النفط السابقة، صحيفة الحياة اللندنية، 5 مايو 2016م.
5. اتفاقيات إعادة الشراء، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 8 ســـبتمبر 2012م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/9r4vtb
6. الإجازة للحكومة اللبنانية إبرام اتفاقية استصناع مع البنك الاسلامي للتنمية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلومات القانونية، الجامعة اللبنانية، 3 أبريل 2001م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/m9UMGz
7. الاحتكار المحرم يكون في كل ما يحتاج الناس إليه، موقع الإسلام سؤال وجواب للشيخ محمد صالح المنجد، 31 يناير 2007م.
8. الاحتـــلال بالديون، موقع الاقتصاد العادل، إشراف الدكتور عبد الفتاح محمد صلاح، 11أكتوبر 2016م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/trOUp

9. أحمد سرور ومنى حجازي، الدَّيْن الخارجي للدول العربية.. التداعيات وسُبُل الخروج من المأزق، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 3 فبراير 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/xuy7m1 ؛ بتصرف.
10. أحمد عبد السلام، علاء أبو العينين، السودان كنز العرب المفقود، إسلام أونلاين. نت، 22 مايو 2002، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/z4gShs
11. إدارة المحافظ الاستثمارية، الأكاديمية البريطانية العربية للتعليم العالي، د. ت.
12. ارتفاع قياسي لمستوى الدين العالمي إلى 217 تريليون دولار، العربية نت، 29 يونيو 2017م، تاريخ الزيارة 14 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/eVFZrV
13. أسباب رفض البنك الدولي تمويل عبد الناصر لبناء السد العالي؟!، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/3p6Y1).
14. استراتيجية تعاون جديدة بين البنك الإسلامي للتنمية ومصر بتمويل 3 مليارات دولار، موقع مصراوي، 15 أكتوبر 2017م، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/QeAA1M
15. الاستصناع، موقع عرب بنك، د. ت، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/gJZuZe
16. استفسارات البنك الإسلامي للتنمية، موقع طريق الإسلام، 16 يوليو 2009م، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/APW6mN
17. إسراء محمد علي هوى وآخرون، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة 2015-2007، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، 11 يونيو 2017م، تاريخ الزيارة: 18 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/B8PrhU
18. الإسلامي للتنمية والفلاحي المغربي يطلقان مصرفاً إسلامياً في المغرب يستهدف تمويل القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 18 أكتوبر 2017م، تاريخ الزيارة 31 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/PioU1u

19. الإســـلامي للتنمية يدعم مشـــاريع خدمية في جنوب آسيا بـ 91 مليون دولار، إرم نيـــوز، 10 أكتوبر 2015، تاريخ الزيارة: 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/HiEPyG
20. أسماء الخولي، تعزيز التبادل التجاري.. سبيل الاقتصاد الإسلامي لتحقيق نمو قياسي.. معدل نمو الاقتصاد الإســـلامي ضعف المعدل العالمي، صحيفة الشرق الأوســـط اللندنية، 4 أغسطس 2016، تاريخ الزيارة 16 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/bHLEA6
21. أسماء محمد أبو النور، وآخرون، آثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاســـتراتيجية الاقتصادية والسياسية، 17 يونيو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/6eL6j3
22. إسماعيل جمال، تركيا في عهد أردوغان.. من دولة مقيَّدة بديون وسياسات البنك الدولي إلى رئاســـة قمة العشرين، صحيفة القدس العربي، 14 نوفمبر 2015م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/J94ILj
23. أشرف دوابـــه، تقرير صندوق النقد الدولي.. خيال وأعباء، عربي 21، 31 يناير 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/mN6R9m
24. أشرف محمد دوابة، أزمة الديـــن العام المصري: رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراســـات، 26 يوليو 2016م، تاريخ الزيارة: 19 مـــارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CBMPN1
25. إعادة جدولة الديون الخارجية، الجزيرة. نت، 3 أكتوبر 2004م.
26. الاقتصاد في الإســـلام: عقد الاستصناع.. من خاتم اســـتصنعه النبي إلى بناء المنازل والطائرات، سي إن إن عربية، 27 سبتمبر 2014م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Gq5jtP
27. أمل مختار، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشـــادي لمصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 3 يونيو 2012م.

28. إنجازات الحكومة التركية في عشر سنوات، وكالة جراسا الإخبارية، د.ت، تاريخ الزيارة 5 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/txfhCq

29. انخفاض قيمة الجنيه المصري بنسبة 57 % بعد تحرير سعر صرفه"، فرانس 24، 3 نوفمبر 2016م.

30. إنفوجراف.. رحلة الليرة التركية من "6 أصفار" إلى الانقلاب على أردوغان، بوابة العين الإخبارية، 16 يوليو 2016م.

31. أنواع الأسواق المالية، موقع الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر، تاريخ الزيارة 17 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ylUcma

32. أهم عشرة أسباب للاستثمار في تركيا، وكالة دعم وتشجيع الاستثمار في تركيا، د.ت، 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/8KK0zn

33. أورخان محمد علي، الأزمة الاقتصادية التركية.. الأسباب والتوقعات"، الجزيرة. نت، فبراير 2001م.

34. أوروبا تكافئ اليونان على التقشف بـ11.5 مليار دولار، الجزيرة نت ، 25 مايو 2016م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/EJRmD

35. أوروبا.. حضور كبير للتمويل الإسلامي والدراسات المتخصصة فيه، صحيفة الاقتصادية، 2010م، تاريخ الزيارة: 26 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Fn6gM4.

36. إيطاليا تبيع أصول الدولة لتسديد الديون، بي بي سي عربي، 15 يونيو 2012م.

37. برنامج المنح الدراسية للمتفوقين في التقانة العالية لفائدة الدول الأعضاء في البنك، الناشر: موقع البنك الإسلامي للتنمية، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zGVzqD.

38. بسام القنطار، تعاطي صندوق النقد الدولي مع الازمات الاقتصادية: اليونان نموذجاً، صحيفة الإعمار والاقتصاد، لبنان ، 14 يوليو 2017م.

39. بطالة الشباب في العالم إلى ارتفاعٍ مجدداً، ولا تزال الأعلى في البلدان العربية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية 25 أغسطس 2016م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/2AWQox
40. بطالة الشباب في العالم إلى ارتفاعٍ مجدداً، ولا تزال الأعلى في البلدان العربية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية 25 أغسطس 2016م.
41. بلقاسم العباس، إعادة جدولة الديون الرسمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 2009م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/kkHdDD
42. بنك الاستثمار الأوروبي، الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/UcyF7
43. البنك الإسلامي للتنمية يصدر صكوكا بـ1.25 مليار دولار، العربية. نت، 7 أبريل 2017، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/J1NiMd
44. البنك الإسلامي للتنمية يقدم 10 ملايين دولار لمحاربة الفقر في جمهورية توغو، وكالة الأنباء السعودية (سبا)، 2018م، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/F4DdUC
45. البنك الإسلامي للتنمية يقدم قروضاً بقيمة 180 مليون دولار لمشاريع في إفريقيا، رويترز، 3 يونيو 2014م، تاريخ الزيارة 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/SsBFca
46. البنك الإسلامي للتنمية يموِّل كهربة العالم القروي، صحيفة الصحراء، المملكة المغربية، 20 أبريل 2006م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/gMiYzD
47. البنك الإسلامي للتنمية: 30 مليون دولار لمرضى العيون بإفريقيا، وكالة آبا الإخبارية، 17 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yj9YJr

48. البنك الإسلامي للتنمية: إنشاء صندوق بقيمة نصف مليار دولار لدعم الابتكارات، صحيفة اليوم السابع، مصر، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/UtpDCM
49. البنك الإســلامي يوقع مع الحكومة اللبنانية اتفاقية لتعزيز القطاع الصحي بـ 30 مليون دولار، وكالة الأنباء السعودية (سبا)، 2018م، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/fHYND9
50. البنك الآســيوي للتنمية، الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/gm6LxX
51. بنك التنمية الآســيوي يخفِّض توقعاته لنمو اقتصادات آســيا، الجزيرة. نت، 30 مــارس 2016م، تاريخ الزيــارة 17 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zudjMz
52. بنك التنمية الإفريقي، الموقع الرســمي على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/bH7Dhd
53. البنك الدولي، الموقع الرسمي للمؤسسة على شبكة الإنترنت، 18 ديسمبر 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/nnCXx9
54. البنك الدولي، الموقع الرسمي للمؤسسة على شبكة الإنترنت، 18 ديسمبر 2017، goo.gl/nnCXx9
55. البنــك المركزي المصري يحرر ســعر صرف الجنيــه، بي بي سي عربي، 3 نوفمبر 2016م، تاريخ الزيارة 11 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/grfGq9
56. بنك أوف أميركا: 3 مليارات دولار من ودائع الخليج في المركزي المصري بدون فوائــد، مصر العربية، 19 مارس 2015، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ggfY88
57. البورصــة العربيــة الموحــدة حلم يضاف إلى الســوق المشــتركة، صحيفة الاقتصادية، د. ت، تاريــخ الزيارة: 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5HVWDH

58. بولنت أرد ينتش، رئيس التوسـيـاد.. والأناناس.. وفتح الله كولن، تركيا بوست، 24 سبتمبر 2014م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/X8Sn73

59. بيري أندرسون، برازيل الرئيس لولا: المناضل يتحول موظفاً، الأخبار اللبنانية، 3 أغسطس 2011م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YbDqcx

60. تاريخ الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي بالعربية، د. ت.

61. تاريخ الثورة المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، د. ت.

62. التأمين ضد المخاطر المناخية، موقع البنك الدولي albankaldawli، 1 ديسمبر 2017م، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/mj8Mzu

63. تحالف بنك مصر وعودة وأبو ظبي الإسلامي - مصر و10 بنوك مشاركة يوقع تمويلاً مشتركاً بصيغ إسلامية، بنك مصر، 13 مايو 2014م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/K4eQoA

64. تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، موقع صندوق النقد الدولي، 3 نوفمبر 2017م، تاريخ الزيارة 18 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zYfNvC

65. تدريب عملي: برنامج الشباب المهني 2017 في البنك الإسلامي للتنمية، موقع أوراق الفعاليات، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/D2Z5i7

66. ترسيخ الريادة في الاقتصاد الإسلامي، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 25 سبتمبر 2016م، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Pf9dBL

67. تركيا تعزز علاقاتها مع السودان بـ22 اتفاقية، روسيا اليوم، 26 ديسمبر 2017، تاريخ الزيارة 19 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/6oxkwi

68. تصريحات إلياس غنطـــوس، الأمين العام لاتحاد غـــرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، 5 عوامل رئيسة وراء تعثر عملية التكامل الاقتصادي العربي خلال 50 عاماً، صحيفة اليوم السعودية، 13 سبتمبر 2003م، تاريخ الزيارة: 19 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/dQ6Jer
69. تصريحـــات نائل الكابريتي، رئيس اتحاد الغرف العربية، خطوات جادة لتفعيل السوق العربية المشتركة العام المقبل، صحيفة الأهرام المصرية، 6 فبراير 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/2afspw
70. تطور التمويل الدولي (مقياس المالية الدولية)، سلسلة محاضرات جامعية، بيت المعرفة، د. ت.
71. تطورات التمويل الإســـلامي والصيرفة الإسلامية حول العالم، اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، د. ت، نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط التالي: http://cutt.us/UjfmK
72. تعرف على خارطة سوق الصكوك في العالم، العربية. نت، 5 أبريل 2017، تاريخ الزيارة 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5aK4PE
73. تفاصيل صرف الشريحة الثالثة لمصر من قرض صندوق النقد الدولي، صحيفة الوطن المصرية، 22 ديسمبر 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/j7H3cU
74. تفاصيل صرف الشريحة الثالثة لمصر من قرض صندوق النقد الدولي، صحيفة الوطن المصرية، 22 ديسمبر 2017م.
75. التقرير الســـنوي للعام 2017م، موقع البنك الدولي albankaldawli، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، ص4، متاح على الرابط التالي: goo.gl/iZcky6
76. تقرير تومسون رويترز: 3.78 تريليونات دولار حجم أصول التمويل الإسلامي 2022، صحيفـــة البيان الإماراتية، 27 نوفمبر 2017، تاريخ الزيارة: 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/p4f8sT

77. تقرير جديـــد للبنك الدولي: تركيا تقترب من اللحـــاق بركب البلدان مرتفعة الدخل، الموقع الرســـمي البنك الدولي، 10 ديسمبر 2014م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/oqijEm

78. تقرير: 1.5 مليار دولار من الإسلامي للتنمية لتمويل مشاريع في تونس، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 29 سبتمبر 2017م، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ZF6nwA

79. تقرير: 5 % نمو التمويل الإسلامي في المنطقة 2018، صحيفة البيان الإماراتية، 5 ديســـمبر 2017، تاريخ الزيارة: 29 مـــارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/cUKehH

80. تقلبات أســـعار النفط.. تاريخ طويل من التجارب"، صحيفة الشرق الأوســـط اللندنية، 10 ديسمبر 2014م.

81. التكامل الاقتصادي الاسلامي.. إنجازات واعدة وعقبات مماثلة، صحيفة اليوم الســـابع المصرية، 8 فبراير 2013، تاريـــخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/cP6R2V

82. التمويل الإســـلامي ودور صندوق النقد الدولي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، د. ت، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/hTk8o

83. جلوبل: تركيا انتقلت من المحيط الأوروبي إلى قلب الواقع السياسي والاقتصادي الجديـــد في المنطقة الأوروبية الآســـيوية، صحيفة الـــرأي الرقمية، الرياض، 7 مـــارس 2011م، تاريخ الزيارة 25 مايـــو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/XHwnny

84. جنيفر هولمز، تجربة دول أمريكا اللاتينية التنموية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهـــرام، مصر، تاريـــخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح عـــلى الرابط التالي: goo.gl/efrwlu

85. الجوانب الخفيّة لعلاقة تونس بصندوق النقد الدولي، صحيفة نواة، تونس، 14 يوليو 2016م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/AGKtCU
86. جورج تي يو، الصين وإفريقيا، معهد سياسة الأمن والتنمية، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/uquES
87. حازم أحمد أبو علي، تقرير عن: التجربة التركية النهضوية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، دنيا الوطن، 17 أبريل 2016م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yFYvTc
88. حدة رايس، دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، عدد 9، مارس 2006م، نسخة رقمية متاحة على الرابط التالي: goo.gl/ei8Jka
89. حزب العدالة والتنمية "AKP"، الجزيرة. نت، 3 أكتوبر 2004م.
90. حسام حسن، البرازيل.. عملاق أمريكا اللاتينية الذي أفْلَتْ من قبضة القروض، صحيفة الوطن المصرية، 27 أكتوبر 2012م، تاريخ الزيارة 10 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/7hjMHr
91. حسين سرمك حسن، برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.. دمرت الصناعة والزراعة والصحة والتعليم في إفريقيا، ديوان العرب، 23 سبتمبر 2016م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/vJYtza
92. حسين سرمك حسن، برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.. دمرت الصناعة والزراعة والصحة والتعليم في إفريقيا، ديوان العرب، 23 سبتمبر 2016م.
93. حسين سرمك حسن، مثلما دمَّر البنك الدولي اقتصاد البرازيل والأرجنتين يمكنه أن يدمر اقتصاد العراق، جريدة صوت اليسار العراقي، 29 أبريل 2016م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/81Kd6r
94. حسين سرمك حسن، مثلما دمَّر البنك الدولي اقتصاد البرازيل والأرجنتين يمكنه أن يدمر اقتصاد العراق، جريدة صوت اليسار العراقي، 29 أبريل 2016م.

95. حسين سرميك، "كيف يُقوِّض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الديمقراطية ويدمران حقوق الإنسان"، صحيفة دنيا الوطن، 10 أبريل 2016م.
96. حسين عباس حسين الشمري، "مرحلة تحلل نظام بريتون وودز ومرحلة النظام المالي الحديث"، سلسلة محاضرات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، نوفمبر 2014م.
97. حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل التمويل الإسلامي في مصر، بوابة التمويل الأصغر، مايو 2012م، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Y4M9pz
98. حصاد أزمة الديون اليونانية خلال عام 2015"، نون بوست، 21 ديسمبر 2015م.
99. الحكمة من تحريم كنز الأموال في الإسلام، إسلام ويب، 14 نوفمبر 2007م.
100. الحكومة التركية تقرر تعويم الليرة والأزمة المالية تدخل منعطفاً خطيراً، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 23 فبراير 2001م.
101. خالد المرزوك، "النظام النقدي الدولي"، سلسلة محاضرات، جامعة بابل، بغداد، 2011م.
102. خصخصة الشركات المملوكة للدولة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، د.ت، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي:goo.gl/17Lbdg.
103. خليل التقي، تفعيل السوق العربية المشتركة، صحيفة الوسط البحرينية، 2 نوفمبر 2002م، تاريخ الزيارة 19 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/vk99oe
104. ديون الدول العربية تضاعفت في 2015م ومصر تتصدر القائمة، فرانس 24، أف ب، 1 مارس 2016م، تاريخ الزيارة 21 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/mRqbjJ
105. الديون الدولية.. عوامل للتنمية أو عوائق لها، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، أغسطس 2011م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/awZza7

106. رباب فتحي، تاريخ صندوق النقد الدولي في ضبط اقتصاديات الدول النامية.. ساعد الأردن في التسعينيات على تقليل الدَّيْن العام.. روسيا الأكثر اقتراضاً من الصنـــدوق.. وتونس والمغرب وغانا نماذج واعدة يمكنها النجاح، صحيفة اليوم السابع، 10 أغسطس 2016م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/X2CafX
107. رواء زكي يونـــس، تركيـــا وصنـــدوق النقد الـــدولي (2000 - 2002م)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، عدد 5، مجلد 12، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zsCuHV
108. روبرت إتشاندي، ثلاث أفكار رئيسية لوضع سياسات فعالة للاستثمار، مجموعة البنك الدولي، 6 يوليو 2016، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/REiV5r
109. الرؤساء الســـابقون، موقع البنك الدولي albankaldawli، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التاليhttps://goo.gl/R9y8P1
110. رينو لامبير، البرازيل.. ذلك العملاق المعاق، لوموند ديبلوماتيك، يونيو 2009م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CC10XT
111. رئيس مجموعة البنك الإســـلامي للتنمية يطلق مبادرة إنشـــاء مركز الكومسيك لـــذكاء الأعمال لتعزيز القرارات الاســـتراتيجية في مجـــال الأعمال ، البنك الإســـلامي للتنمية، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/JACVSJ
112. الرئيس محمد أنور السادات، ذاكرة مصر المعاصرة، د. ت.
113. زيـــاد الدباس، تباين بين الدول العربية في جذب الاســـتثمار، صحيفة الحياة اللندنية، 2 يناير 2016، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/jcJ6Rx

114. سامية السيد، 8 نجاحات اقتصادية للعدالة والتنمية في تركيا منذ 14 عام، تركيا بوست، 17 أغسطس 2015م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yhhnPt
115. سعر الصرف محرك سوق العملات، الجزيرة. نت، 5 أغسطس 2015م.
116. السعودية تبحث تمويل قرض قائم بـ10 مليارات دولار، العربية. نت، 22 يناير 2018م.
117. السعودية تطالب البنوك بتمويل قرض بـ10 مليارات دولار"، الجزيرة. نت، 22 يناير 2018م.
118. السعودية تطالب البنوك بتمويل قرض بـ10 مليارات دولار، موقع الجزيرة. نت، 22 يناير 2018م، تاريخ الزيارة 3 فبراير 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/mRqbjJ
119. السعودية تقر موازنتها لعام 2016 بعجز قدره 87 مليار دولار، روسيا اليوم، 28 ديسمبر 2015م.
120. السندات الأمريكية سلاحها.. هكذا يمكن للصين «لي ذراع» الاقتصاد الأمريكي، ساسة بوست، 24 مارس 2018م.
121. سندات الخزانة الأمريكية.. طريق الصين لإغراق المنافس الأمريكي، موقع ساسة بوست، 15 أكتوبر 2015م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YYZlli
122. سندات الخزانة الأمريكية.. طريق الصين لإغراق المنافس الأمريكي، موقع ساسة بوست، 15 أكتوبر 2015م.
123. السوق المالية الإسلامية الدولية تنشر تقريرها السنوي للصكوك، الاقتصاد الإسلامي، 31 أغسطس 2017، تاريخ الزيارة 29 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/N7gkMN
124. سيف عودة، أزمة المديونية الدولية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 27 أكتوبر 2011م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/WlOlGX

125. سـيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، شبكة الألوكة الإسلامية، 19 أبريل 2014م، تاريخ الزيارة: 18 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/7ZSQDP
126. شذى خليل، التكامل الاقتصادي العربي، طريق الوصول للاكتفاء الذاتي، مركز الروابط للبحوث والدراسـات الاستراتيجية، 14 نوفمبر 2017، تاريخ الزيارة: 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/iuCcnj
127. شرطيـة الصنـدوق، صندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ اسـترجاع المادة 18 ديسمبر 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/PtHDsb
128. شروق ماليزيـا.. رؤية قيادة غيرت وجه أمة؟، تقرير الفيلم، الجزيرة. نت، 25 يوليو 2017م.
129. الشـورى يوافق على اتفاقية اسـتصناع مع البنك الإسـلامي للتنمية لتمويل الصرف الزراعي، صحيفة الوطن المصرية، 25 أبريل 2013م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/THKN97
130. الشـورى يوافق على اتفاقية لتمويل إنشاء المستشفى التعليمي لجامعة الأزهر وأخـرى لشراء المعدات، بوابة الأهرام، 29 أبريل 2013م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/JLyoL9
131. شوقي جباري، فاعلية الصكوك الإسـلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية، مجلة الاقتصاد الإسـلامي العالمية، فبرايـر 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/mNxzwV
132. صباح نعـوش، إعادة جدولة الديون الخارجية، الجزيرة. نت، 3 أكتوبر 2004، تاريخ الزيارة أكتوبر 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/X9YhTj
133. الصكوك الإسلامية نحو 80 مليار دولار في 2018، الجزيرة. نت، 8 يناير 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/uEhF84
134. الصناديق الإسلامية الأمريكية في القمة رغم الأزمة المالية، صحيفة الاقتصادية.

135. صناعة التمويل الإســـلامي الأسرع نمـــوّاً في النظام المـــالي العالمي: تحليل اقتصادي، جريدة الغد، ســـبتمبر 2015، تاريخ الزيارة: 20 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/frmJN

136. صندوق الأقصى يعتمد 25 مليون دولار لمشروعات تنموية في فلســـطين، وكالة الأنباء السعودية (ســـبا)، 2018م، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/BbDBdk

137. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الرســـمي على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/CY40Cf

138. صنـــدوق النقـــد الدولي والبنك الـــدولي، موقع صندوق النقـــد الدولي، 23 مـــارس 2016م، تاريخ الزيـــارة 18 مايو 2017م، متاح عـــلى الرابط التالي: goo.gl/NekkD3

139. صندوق النقد الدولي يتوصل إلى اتفاق تمهيدي مع مصر حول قرض بقيمة 4.8 مليار دولار، منتدى صندوق النقد الدولي، 20 نوفمبر 2012م.

140. صندوق النقد الدولي: الجدل الكبير، 25 أبريل 2001م، تاريخ الزيارة 21 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/KIS2Lq

141. صنـــدوق النقـــد الـــدولي: شرطي الديـــون، متاح عـــلى الرابـــط التالي: goo.gl/XPn5oe

142. صندوق النقد الدولي، حقوق الســـحب الخاصة، 30 ســـبتمبر 2016م، تاريخ الزيارة 18 مايو 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/x1BrO8

143. صهيب قلالوه، الاقتصاد التركي قاب قوسين، تركيا بوست، 20 يوليو 2015م.

144. الطيب الصادق، جدل حول مـــشروع قرض الـ 12 مليار دولار، مجلة الأهرام العربي، مصر، 7 أغسطس 2016م.

145. عبد الأمير رويح، البنوك الاســـلامية.. الميدان الاستثماري الاكثر أمناً للتمويل العالمي، شـــبكة النبأ المعلوماتية، 2015م، تاريخ الزيارة 26 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/D5jgfd

146. عبد الحافظ الصاوي، الجزء الثاني: خرائط القوى الاقتصادية التركية، المعهد المصري للدراســـات السياسية والاستراتيجية، 20 يونيو 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5FKVlK
147. عبد السلام أديب، المديونية الخارجية والعولمة: العولمة وتطورات العالم المعاصر، مجلة الحوار المتمدن، عدد يناير 2003م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/hB4DUW
148. عبد السلام أديب، المديونية الخارجية والعولمة: العولمة وتطورات العالم المعاصر، مجلة الحوار المتمدن، عدد يناير 2003م.
149. عبد الفتاح صلاح، مبادرة القرض الحســـن لتنمية مصر، موقع طريق الإسلام، 4 أكتوبـــر 2012م، تاريخ الزيارة: 20 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/j8Z2xL
150. عبد الله صادق دحلان، قلقٌ في الغرب من نمو الاقتصاد الإســـلامي، صحيفة عكاظ الســـعودية، 2016م، تاريخ الزيارة 26 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/6dTpXf
151. عبـــد النبي ضيف عبد الله إســـحق، دور صندوق النقد الدولي في علاج ديون السودان الخارجية، صحيفة اليوم التالي السودانية، 1 أبريل 2017م.
152. عدنان أحمد يوســـف، حول ربط أنظمة المدفوعات الخليجية، صحيفة الحياة اللندنيـــة، 27 أبريل 2017م، تاريخ الزيارة 17 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/u58Txa
153. عدنان أحمد يوسف، نظرة على أداء البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون، صحيفـــة الحياة اللندنية، 25 مايو 2017، تاريخ الزيارة: 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/G5o9S9
154. عزت إبراهيم، دول حوض النيل في قلب بورصة ســـلال الغذاء عالمياً، صحيفة الأهـــرام، 22 مايو 2010، تاريخ الزيارة 18 مـــارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/ueVDai

155. علاء أحمد، من الأحزاب للدولة.. 10 بدائل لقرض صندوق النقد الدولي، موقع مصراوي، 12 أغسطس 2016م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/xzWdmC

156. علي أحمد دراج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها، موقع شذرات، 11 يوليو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5TUZF4

157. عماد طاحون، الديون العربية الخارجية، الجزيرة. نت، 2003م.

158. عمر الشنيطي، هل تنعكس الأزمة اليونانية على الاقتصاد المصري، شبكة سي إن إن بالعربية، 11 يوليو 2015م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/aRARsL

159. عمرو عادلي، حمزة المؤدّب، لماذا الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة أقل حَرَجَاً (أو خطورة) في تونس عنها في مصر، مركز كارينجي للشرق الأوسط، 31 مارس 2017م، تاريخ الزيارة 3 فبراير 2018م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/h3kWY

160. العملة الأوروبية - اليورو، الاتحاد الأوروبي بالعربية، د. ت.

161. عودت ناجي الحمداني، المديونية الخارجية للبلدان النامية، وأثرها على اقتصاديات البلدان الْمَدِينَة، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 1233، 19 يونيو 2005م. متاح على الرابط التالي: goo.gl/Rp36Au

162. عودت ناجي الحمداني، رؤية اقتصادية: شروط صندوق النقد الدولي وتبعاتها على الاقتصاديات النامية، مجلة المدى، 4 ديسمبر 2012م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/1fUbMC

163. عودت ناجي الحمداني، رؤية اقتصادية: شروط صندوق النقد الدولي وتبعاتها على الاقتصاديات النامية، مجلة المدى، 4 ديسمبر 2012م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/1fUbMC

164. غادة الحلايقة، كيف سقط الاتحاد السوفييتي، موضوع . كوم، 7 يناير 2018م.

165. غسان الطالب، المصارف الإسلامية في الخليج العربي، الغد الأردني، 17 يونيو 2017، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على: goo.gl/CDFHoR

166. فتوى الشـــيخ محمد بن صالح العثيمين حول تقديم دفع زكاة المال قبل وقتها، موقع طريق الإســـلام، 1 ديسمبر 2006م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/KXh8EP

167. فرانسوا ميتران، الجزيرة. نت، 4 ديسمبر 2014م.

168. فؤاد بن علي، البنوك الإســـلامية في أوروبـــا: الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الإسلامية العالمية، نسخة إلكترونية، 2013م، تاريخ الزيارة: 20 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: cutt.us/TMuuD

169. في البرازيـــل تبني الطبقة المتوســـطة أحلامها على الائتـــمان، رويترز، 16 يوليـــو 2008م، تاريخ الزيـــارة 25 مايو 2017م، متاح عـــلى الرابط التالي: goo.gl/7nsnqo

170. القانون المالي: التصنيف/ القروض العامة، الموسوعة العربية، دمشق، ص 342، نسخة رقمية، متاحة على الرابط التالي: goo.gl/D0iZp5

171. القصـــة الكاملة.. قرض صندوق النقد الدولي المثير للجدل في مصر، ساســـة بوســـت، 29 يوليو 2016م، تاريخ الزيـــارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/H70BZl

172. قليـــل من التاريـــخ: تدخلات صندوق النقـــد الـــدولي، 20 أكتوبر 2015م: goo.gl/O4GRy6

173. قيمـــة أكبر 5 شركات تكنولوجيا في العالم تبلـــغ 3 تريليون دولار، سي إن إن عربية، 1 نوفمبر 2017م.

174. كلمة الرئيس التركي، مســـاء يوم الأربعاء 13مايو 2015م، أمام منتدى الأعمال التركي - الألباني المشترك، بالعاصمة الألبانية تيرانا، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/RB58z ، والكلمة متاحة عبر مقطع فيديو على موقع يوتيوب، بتاريخ 13 مايو 2015، تاريخ الزيارة: 26 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/oJoVrV

175. كمال توفيق خطاب، اقتراح لإحياء القروض الحسنة، موهوبون، د. ت، تاريخ الزيارة: 18 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/zirVU1
176. كمال مراد عبد الحميد مصر وصندوق النقد الدولي.. تاريخ من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وخبراء: الفشل ممنوع، بوابة الأهرام، مصر، 2 أغسطس 2016م.
177. كيف أصبح صندوق النقد الدولي لاعباً أساسياً في إدارة الأزمات؟، شبكة النبأ المعلوماتية، 9 أكتوبر 2017م: http://cutt.us/nXGHU
178. كيف أصبحت البرازيل سادس أكبر اقتصاد في العالم في 9 أعوام؟، اقتصاد اليوم، 28 مارس 2012م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/MXgak2
179. كيف أصبحت البرازيل سادس أكبر اقتصاد في العالم في 9 أعوام؟، اقتصاد اليوم، 28 مارس 2012م.
180. كيف التهم التضخم اقتصاد هذه الدول التسع؟ مجلة أسرار المال، د. ت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yLAs5X
181. كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 09 نوفمبر 2016م، متاح على: goo.gl/XKFY4N
182. اللجنة العليا للانتخابات تعلن فوز محمد مرسي برئاسة مصر، بي بي سي عربي، 24 يونيو 2012م.
183. لمحة عن صندوق النقد الدولي، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، د. ت، تاريخ الزيارة 9 نوفمبر 2017م متاح على الرابط التالي: goo.gl/6nw8K3
184. ما هو صندوق النقد الدولي؟، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، 2003م، تاريخ الزيارة 10 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Vm1a24
185. ما هو صندوق النقد الدولي؟، صندوق النقد الدولي، أغسطس 2003م، تاريخ الزيارة 18 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YzXuZG

186. ماذا تعرف عن الميروكسور، الجزيرة. نت، 16 مارس 2017م.
187. مبادلة الديون، موقع وزارة التعاون الدولي، مصر، د.ت.
188. مبادلة الديون، موقع وزارة التعاون الدولي، مصر، د.ت، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Wz7f6a
189. المبـــادئ التوجيهية لإدارة الدَّيْن العام، ورقة بحثية أعدها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، 21 مارس 2001م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاحة على الرابط التالي: goo.gl/t0LaHQ
190. مجد خضر، "مفهوم شركات الاستثمار"، موضوع . كوم، 28 أغسطس 2016م.
191. مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإســلامي للتنمية ينشـــئ مرفقاً استشارياً للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكالة الأنباء السعودية (سبا)، 2018م، تاريخ الزيارة 27 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/fXjgV9
192. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التعريف بالمجلس، موقع المجلس على شبكة الإنترنـــت، د. ت، تاريخ الزيارة: 19 مـــارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/PqJXT2
193. محمد الســيد طبق، "عملة زيمبابوي ودرس يجب أن نتعلمه"، صحيفة الأهرام المصرية، 26 مايو 2018م.
194. محمد العجمي، كيف تنعكس قروض صندوق النقد الدولي سلبا على المواطنين، موقع رصيف22، 15 أغســطس 2016، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017، متاح على الرابط التالي: goo.gl/XMWVQs
195. محمـــد بوبوش، دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترســيخ العولمة، موقع العلوم القانونية، 16 ديسمبر 2010م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/QNi75h
196. محمد ثابت، توســع الصين اقتصادياً بإفريقيا يهدد النفوذ الأمريكي، العربي الجديد، 10 يونيه 2015م، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/HeYcC.

197. محمـــد خبيصة، قروض البنك الدولي للدول النامية الأعلى منذ 2008م، وكالة أنباء الأناضـــول، 12 أبريل 2016م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي:goo.gl/b4QG0h
198. محمد سعود العتيبي، أهمية جامعة الدول العربية، صحيفة الكويتية، 15 نوفمبر 2016، تاريخ الزيارة 15 مارس 2018، متاح على: goo.gl/Qm69i7
199. محمـــد صفوت، كيف دمَّر صندوق النقد اقتصادات بعض الدول؟!، الآن نيوز، 03 أغسطس 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/81asps
200. محمد عبد العظيم، الوظيفة السياســية لصانع القرار في السياســة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015م.
201. محمد عثمان شبير، استثمار أموال الزكاة، ورقة بحثية مقدمة إلى: الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة، الكويت، 3-2 ديسمبر 1992م، نسخة رقمية متاحة على موقع المسلم، على الرابط التالي: goo.gl/Y3Lj7m
202. محمد غســان الشــبوط، تركيا ما بين الماضي والحــاضر: الاقتصاد التركي والاستثمارات الأجنبية الدوافع والمعوقات، المركز الديمقراطي العربي، 2 يوليو 2015م: goo.gl/XuwWyy
203. محمـــد فاروق النبهـــان، زكاة المال وحقوق الفقراء، الموقع الرســـمي للدكتور النبهان على شبكة الإنترنت، 26 فبراير 2014م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/wikGCj
204. محمد قاياتي، الصندوق والبنك الدوليين.. سياســـات الإفقار والتبعية، شبكة الأخبار العربية، 31 أغســـطس 2012م، تاريخ الزيارة 25 يوليو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/r3Rf5d
205. محمد مرسي، الجزيرة. نت، 20 ديسمبر 2014م.
206. محمد ولد عبد الدائم، أســـباب الديون، الجزيرة نت، 3 أكتوبر 2004م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Kx6Y83

207. محمود عبد العظيم، الاستثمار الأجنبي .. موجة جديدة لدفع النمو، الأهرام الاقتصادي، 2 أكتوبر 2017، تاريخ الزيارة: 15 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/5sFv9m
208. مدحت نافع، مصر من أزمة السيولة إلى أزمة الديون، مصر العربية، 03 ديسمبر 2016م، تاريخ الزيارة 21 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/GnJc3I
209. مدخل، ما هو صندوق النقد الدولي؟، موقع صندوق النقد الدولي، أغسطس 2003م، تاريخ الزيارة 20 مايو 2017م، متاح على: goo.gl/YzXuZG
210. مدن قادرة على مجابهة التغيرات المناخية، موقع البنك الدولي، albankaldawli، 1 ديسمبر 2017م، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي https://goo.gl/qrKgko
211. مراحل عقد اتفاقيات القروض الخارجية، صحيفة انفراد الإلكترونية، مصر، 5 يوليو 2016م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على: goo.gl/vHJVAx
212. مرسي: قرض النقد الدولي صغير جداً.. 4.8 مليار دولار فقط، صحيفة الوطن المصرية، 29 فبراير 2012م، تاريخ الزيارة: 11 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/WPm1uf
213. مرسي: قرض النقد الدولي صغير جداً.. 4.8 مليار دولار فقط، صحيفة الوطن المصرية، 29 فبراير 2012م.
214. مشروع اتفاقية استصناع، موقع مجلس النواب التونسي، أبريل 2015م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Ro44cp
215. مشروع السد العالي، وزارة الموارد المائية والري، مصر، د. ت.
216. المصادقة على اتفاقية الاستصناع المبرمة في 24 أكتوبر 2001م بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية والخاصة بمشروع إنشاء ثلاثة معاهد عليا للدراسات التكنولوجية في ولايات قبلي والقصرين وبنزرت، البوابة

الوطنيـــة للإعلام القانوني، تونس، 14 فبرايـــر 2002م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/X8ezTb
217. مصر تتصدر قائمة الدول العربية المدينة لعام 2015م، روســيا اليوم، 2 مارس 2016م.
218. مـــصر ترد وديعة قطرية بمليار دولار، رويترز، 4 نوفمبر 2013، تاريخ الزيارة 5 مايو 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YxjGUG
219. مصر وصندوق النقد الدولي أسئلة أساسية عن مصر، صندوق النقد الدولي.
220. مصر: لمحة عن البلد"، البنك الدولي.
221. مصر: لمحة عن البلد، البنك الدولي، د.ت، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/2zHphx
222. مصطفى العبد الله الكفري، التكامل الاقتصادي بين الدول الإســلامية، مجلة الحوار المتمدن، عدد 678، 10 ديســمبر 2003، تاريخ الزيارة 18 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/tCGWsX
223. المصطفى ولد سيد محمد، انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية، الجزيرة. نت، أكتوبر 2004م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yUNICQ
224. معمر فيصــل خولي، الاقتصاد التركي في ظل حكومــة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، مركز الروابط للبحوث والدراســات الاســتراتيجية، 5 فبراير 2014م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على: goo.gl/HE438p
225. معمر فيصــل خولي، الاقتصاد التركي في ظل حكومــة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، مركز الروابط للبحوث والدراســات الاســتراتيجية، 5 فبراير 2014م، تاريخ الزيارة 7 مارس 2018م، متاح على: goo.gl/HE438p
226. معمر فيصــل خولي، الاقتصاد التركي في ظل حكومــة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، مركز الروابط للبحوث والدراســات الاســتراتيجية، 5 نوفمبر 2014م.

227. المغرب تحت نظام الحماية، موقع آلو سكول، المملكة المغربية، د. ت.
228. مفهـوم المديونية الخارجية وتحليلهـا، 8 ديسمبر 2010م، منتدى جامعة ورقلة، الجزائر، متاح على الرابط التالي: http://cutt.us/0X5jY
229. مقاصد الشريعة الإسلامية، الموسوعة الإسلامية الشاملة.
230. مـــن التجربة البرازيلية إلى التركية.. صندوق النقد الجحيم واحد، ســـبوتنيك موسكو، 27 أكتوبر 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/VxLbaF
231. منصة التعاون بشأن الضرائب: خطوة كبيرة لتعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي، موقع الأمم المتحدة، 27 أكتوبر 2016م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/yRQSSG
232. الموافقة على إبرام اتفاقية اســـتصناع بـــين حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار والبنك الإســـلامي للتنميـــة، لتمويل مشروع تطوير الجامعـــة اللبنانية، موقع مجلس النواب اللبنـــاني، 26 نوفمبر 2015م، تاريخ الزيارة 6 مايو 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/hfHej3
233. الموافقة على اتفاقية استصناع بين الحكومة المصرية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن تمويل برنامج تطوير التعليم والتدريب المهني من أجل التشغيل، الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، عدد 10، 6 مارس 2014م.
234. مؤشرات "داو جونز" الإسلامية، صحيفة الاقتصادية، 10 سبتمبر 2009م.
235. مؤشرات الاقتصاد الكلي، مديرية المفوضية الأوروبية العامة للشؤون الاقتصادية والماليـــة (ECFIN)، والمكتب الإحصائي للجماعـــات الأوروبية، وزارة المالية التركية، عام 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/taCWsz
236. مؤشرات الاقتصاد الكلي، مديرية المفوضية الأوروبية العامة للشؤون الاقتصادية والماليـــة (ECFIN)، والمكتب الإحصائي للجماعـــات الأوروبية، وزارة المالية التركية، عام 2016م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/taCWsz

237. موقع البنك الـــدولي albankaldawli، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/Ps9xg7
238. الموقع الرســـمي للبنك الإسلامي للتنمية على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/2izf48
239. الموقع الرســـمي لهيئة التنمية الدولية على شـــبكة الإنترنت، متاح على الرابط التالي: goo.gl/FSUcq5
240. موقـــع صندوق النقد الدولي، 8 مايو 2018م، تاريخ الزيارة 12 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/qj1Q3C
241. موقع صندوق النقـــد الدولي imf، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/Enq8rc
242. موقـــع صندوق النقد الدولي على شـــبكة الإنترنت، تاريـــخ الزيارة 15 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/xmftxn
243. موقـــع مجموعة البنك الـــدولي worldbank، ص 1، تاريخ الزيارة 12 أبريل 2018م، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/gGbLnU
244. مـــولي فاهي، مدونة بيانات الديون: كيف تختلـــف تدفقات الديون فيما بين البلـــدان النامية، البنك الدولي، مدونة البيانات، 16 ديســـمبر 2014م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/JRm0WL
245. ميتسوهيرو فوروســـاوا، ما رأيناه وتعلمناه بعد عشرين عاماً من الأزمة المالية الآسيوية، منتدى صندوق النقد الدولي، 17 يوليو 2017م.
246. نبذة عن الرئيس المصري الســـابق حسني مبارك، بي بي سي عربي، 29 نوفمبر 2014م.
247. نبذة عن الرئيس جمال عبد الناصر، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، د. ت.
248. نبذة عن تركيا، الاســـتثمار في تركيا، وزارة المالية التركية، د. ت، تاريخ الزيارة: 25 مارس 2018، متاح على الرابط التالي: goo.gl/V5GGNI

249. نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، مؤشرات البنك الدولي، 2018م.
250. نيفين كامل، مصر وصندوق النقد الدولي في سطور، صحيفة الشروق، مصر، 27 يوليو 2016م.
251. هل يجوز بيع المحرمات كلحم الخنزير لغير المسلمين ؟، موقع الإسلام سؤال وجواب للشيخ محمد صالح المنجد، د. ت.
252. هناء عبيد، ما بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 8 أبريل 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/YOQasV
253. واشنطن بوست: قرض النقد الدولي، قد يتأخر بعد تراجع مرسي عن زيادات الضرائب، صحيفة المصري اليوم، 11 ديسمبر 2012م، تاريخ الزيارة: 11 مارس 2018م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/dvaVSq
254. وداد غزلاني، حنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات، المركز الديمقراطي العربي، 25مايو 2017م، العدد الثالث، يونيو 2017م من مجلة العلوم السياسية والقانون، متاح على الرابط التالي: goo.gl/usg2rZ
255. وزارة المالية السعودية تبيع صكوكا محلية بقيمة 4.775 مليار ريال، رويترز، 1 ديسمبر 2017م.
256. وزير المالية: طرح من 4 إلى 6 شركات حكومية في البورصة خلال 2018، موقع مصراوي الإخباري، 19 مارس 2018، متاح على: goo.gl/vT3Q8G
257. وضع المديونية الخارجية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، منظمة التعاون الإسلامي، 2005م.
258. الوظائف في صدارة التنمية: تغيير الاقتصاد والمجتمع عبر توفير فرص عمل مستدامة، موقع البنك الدولي albankaldawli، 13 فبراير 2018م، تاريخ الزيارة 10 أبريل 2018م، ص4، متاح على: https://goo.gl/PNJwNx

259. وعــد أحمد، الذين ســبقوا مصر إلى «الصندوق»: دروس من آســيا وأمريكا اللاتينية، مدى مصر، 22 نوفمبر 2016م.
260. ياسر ثابت، ماليزيا وســنغافورة والبرازيل.. ثلاث تجارب ناجحة لتحول الدول مــن التخلف إلى التقدم، جريدة الصباح، 11 أكتوبر 2014م، تاريخ الزيارة 25 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/16Ua3D
261. ياســمين ســمرة، ما هي أفضل البدائل لقرض صندوق النقد؟، صحيفة اليوم الســابع المصرية، 5 نوفمبر 2015م، تاريخ الزيارة 23 مايو 2017م، متاح على الرابط التالي: goo.gl/vLFtK8

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. About TÜSiAD, TÜSiAD Organization.
2. About Tuskon, Tuskon Organization.
3. About us, Alrayan Bank.
4. Alan García, Encyclopedia Britannica.
5. Bill Hopwood, Mary Mellor and Geoff O’Brien, Sustainable Development: Mapping Different Approaches, Sustainable Cities Research Institute, University of Northumbria, Newcastle on Tyne, UK, 2005.
6. Brazil, CIA World factbook.
7. Brief History, The Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC).
8. Company Overview, Moody's Corporation.
9. Debt Relief Under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative, IMF, March 8, 2018.
10. Easterly، William، “The World Bank and Low-Income Countries” in Rescuing the World Bank، the Center for Global Development، Washington، D.C. P.P:1031088، 2006.
11. Fernando Henrique Cardoso, Encyclopedia Britannica.
12. Get to Know MÜSİAD, MÜSİAD Organization.
13. History of Proton, Proton.
14. History, the European Central Bank.
15. International Finance Corporation, IFC History Book, Second edition, International Finance Corporation, 2016.

16. International Financial Institution Advisory Commission (IFIAC) Final Report. March 8، 2000.
17. International Financial Institution Advisory Commission (IFIAC) Final Report. March 8، 2000.
18. Joel Geier، INTERNATIONAL MONETARY FUND: Debt Cop، International Socialist Review issue 11، Spring 2000.
19. John Perkins، Confessions of an Economic Hit Man، Berrett-Koehler Publishers، 2004.
20. KATHLEEN BURK, "The Marshall Plan: Filling in Some of the Blanks", Contemporary European History, 10, 2 (2001), Cambridge University Press , Printed in the United Kingdom.
21. MARIE-LAURE CITTANOVA، FMI : la grande controverse LES ECHOS، 25/4/2001.
22. OUR COMPANY, Thomson Reuters.
23. Paul Lewis, "Fernando Belaúnde Terry, 89, Who Was Twice Peru's Chief", The New York Times, June 6, 2002.
24. Peru, CIA World Factbook.
25. Policy Development and Review Department، IMF. “Conditionality in Fund-Supported Programs Overview” ، February 20، 2001.
26. Poverty Reduction Strategy in IMF-supported Programs، 17/4/2017.
27. Pradumna B. Rana، J. Malcolm Dowling، “THE IMPACT OF FOREIGN CAPITAL ON GROWTH: EVIDENCES FROM ASIAN DEVELOPING COUNTRIES” ، The Developing Economies، Volume 26، Issue 1، March 1988.

28. Press Conference by IMF Managing Director Horst Kohler Prior to the IMFC Meeting Washington D.C. . April 27، 2001.
29. Raymond F. Hopkins، "Political Economy of Foreign Aid"، Foreign Aid Development: Lessons Learnt And Directions For The Future، Routledge، 2000.
30. Remarks by the President to the World Bank. White House Office of Press Secretary. Washington D.C. July 17، 2001.
31. Russell K. Schutt، Making Sense of the Social World: Methods of Investigation، University of Massachusetts، Boston، 1996.
32. Sanford، Jonathan. “Proposals for Changing the IFIs” Memorandum. April 14، 2000. Library of Congress.
33. Sophie Amsili، Marine Rabreau، Comment fonctionne le FMI? Le Figaro، 19/5/2011.
34. Thomas Ferguson, Golden Rule: The Investment Theory Of Party Competition and The Logic of Money Driven Political Systems, The University of Chicago Press, USA, 1995.
35. Vincent Ferraro, "Dependency Theory: An Introduction," in The Development Economics Reader, Giorgio Secondi, (ed.), London, Routledge, 1996.
36. Who We Are? S&P Global.
37. World Bank Group, ISLAMIC FINANCE A Catalyst for Shared Prosperity? Islamic Development Bank Group, 2016.
38. Zambia, CIA World Factbook.

الفهرس والمحتويات

من القضايا المعاصرة ذات الأهمية القصوى في الاقتصاد المعاصر قضية "القروض الدولية" التي أصبحت منتشرة على نطاق عالمي واسع، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونشأت على إثْرِها مؤسسات التمويل الدولية الكبرى، مثل "صندوق النقد الدولي"، و"البنك الدولي"، وغيرهما من المؤسسات المالية العاملة في هذا المجال.

ولقد تناولت الدراسة باستفاضة ما يتعلق بعملية الإقراض والتمويل على المستوى الدولي، مع تحليل أثر القروض الدولية على اقتصادات الدول النامية، مع ذكر بعض التجارب الدولية الناجحة أو الفاشلة في مجال القروض، مع التركيز على الحالتين التركية والمصرية.

وقدَّمت الدراسة طائفةً من البدائل الاستراتيجية التي يمكن من خلالها معالجة الفجوة التمويلية التي تحتاج إليها الدول العربية والإسلامية لتوطين التنمية المستدامة ومعالجة الاختلالات الهيكلية في موازينها التجارية وموازناتها العامة، لعل أهمها؛ البورصة العربية الموحَّدَة، والتبادل التجاري، والمناطق التجارية المشتركة، وتفعيل أنظمة القَرْض الحسن، مع تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الإسلامي، والاهتمام بصِيَغِ التمويل الإسلامي، وخاصةً للدول العربية والإسلامية المزدهرة.





ISBN 978-605-7896-19-3